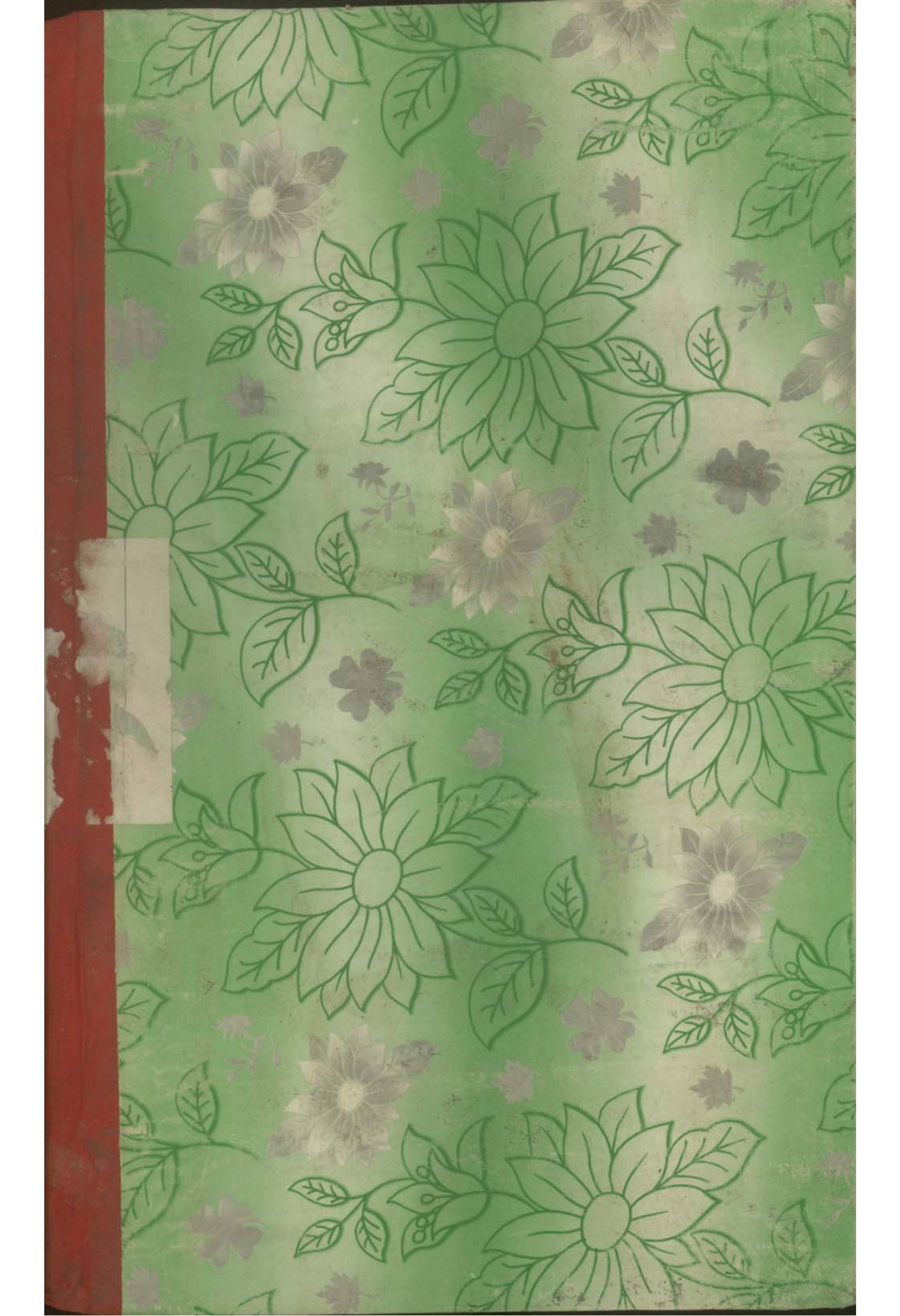
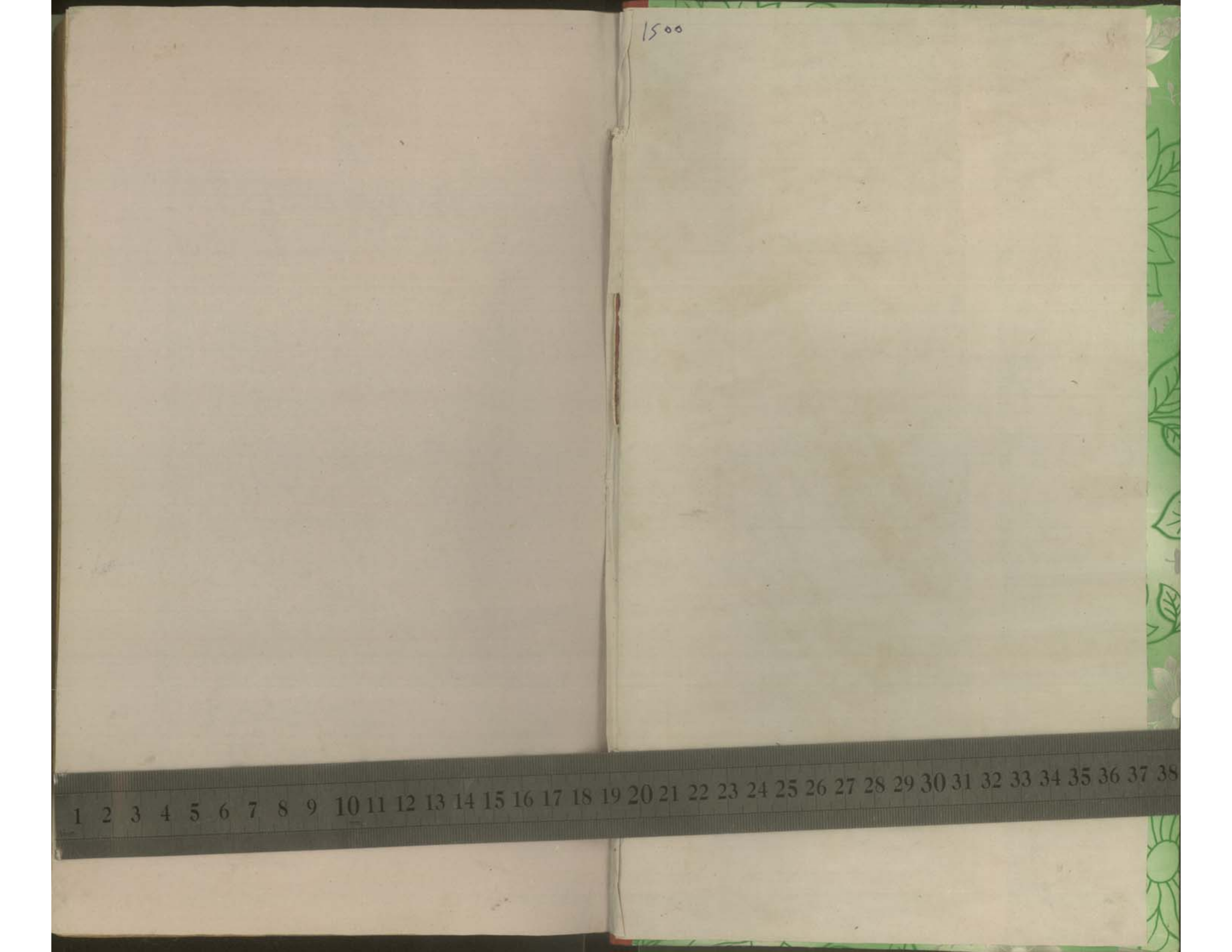


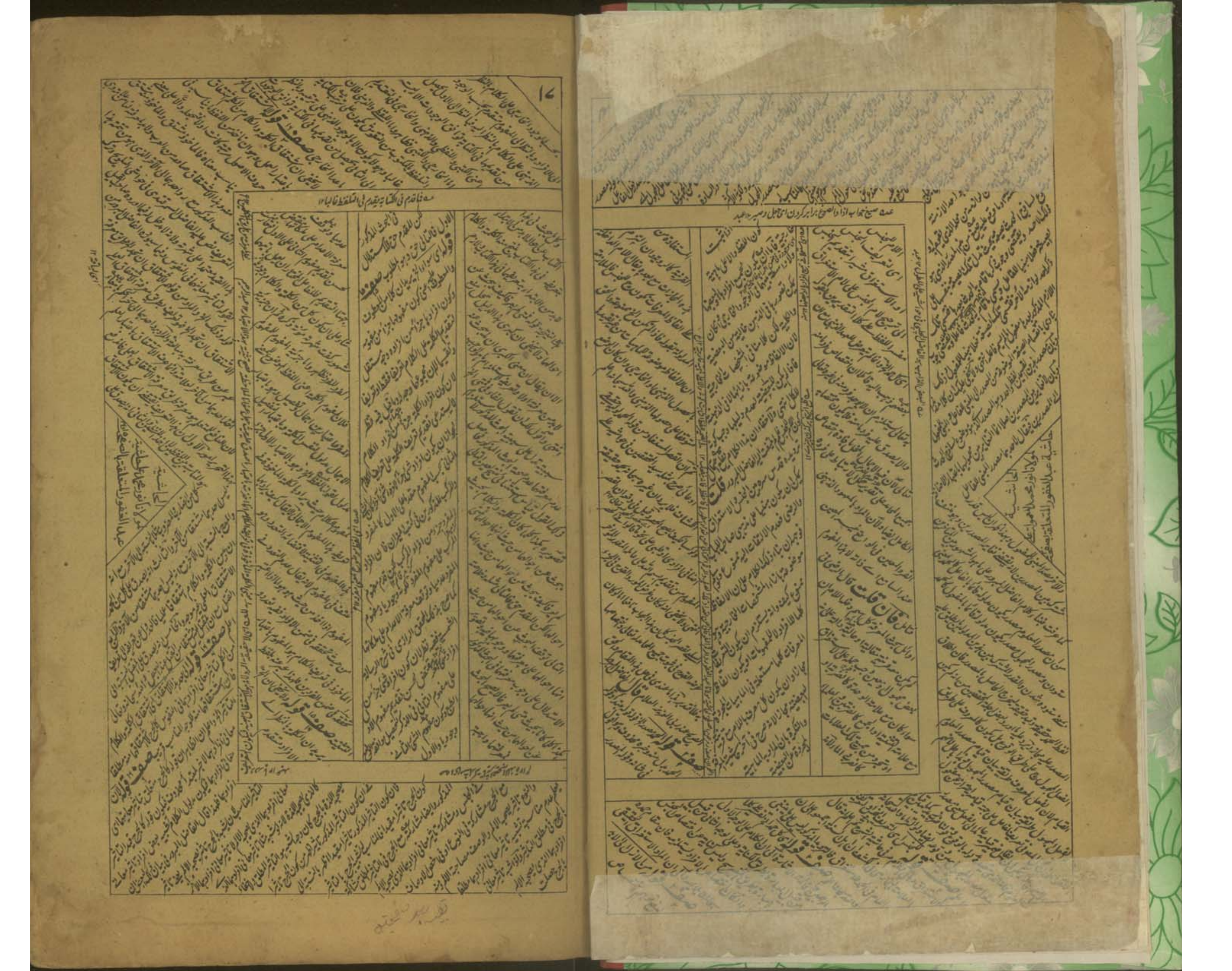


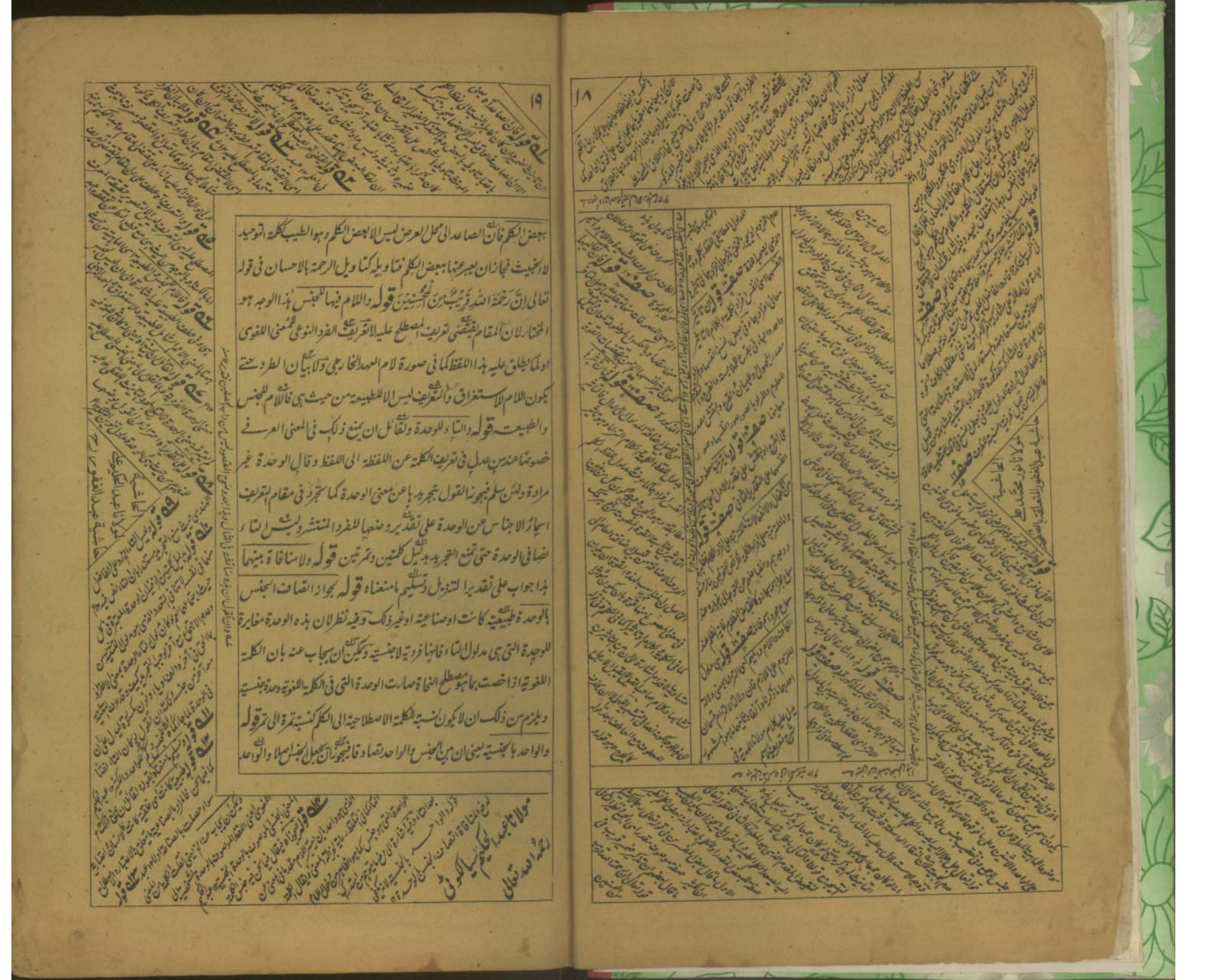

ومن يتوكل على الله فهو حسبه
مجموعه



بسم الله الرحمن الرحيم

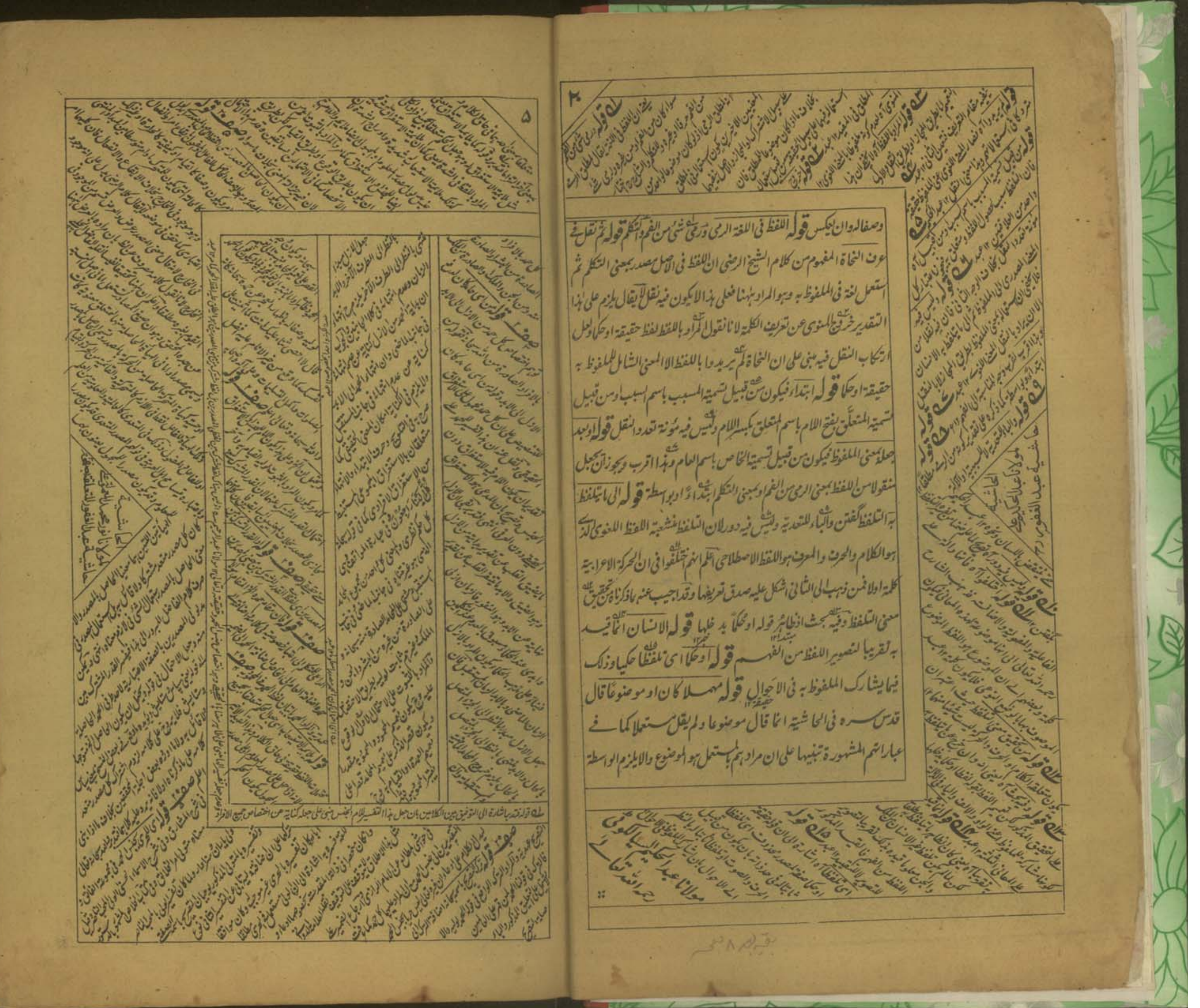
قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد من اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه تعالى يلايمه الاستيعاب كما يلايمه الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعنى سپاس وستايش قوله لوليه اى للحرى بجنس الحمد لا يخفى ما فى ترك التصريح باسمه سبحانه تعالى من التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب التى تجلب الطباع اليه لكون الجديد لذيذا قوله والصلوة اى الرحمة وافاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه تعالى قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا فى الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة قوله وعلى آله اى اهل بيته





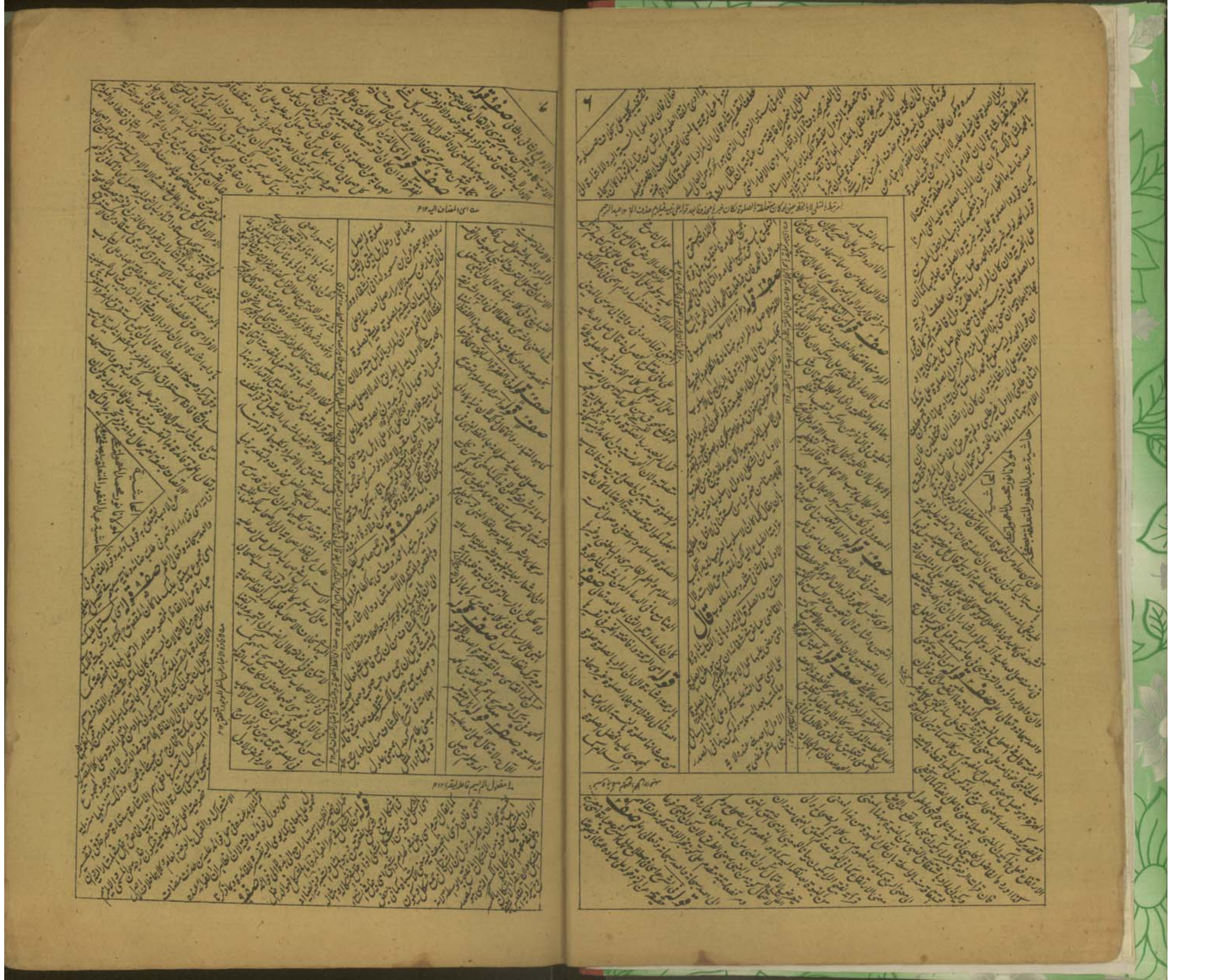
بعض الكلم فانّ الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان فی قوله تعالى اِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيْبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِيْنَ **قوله** واللام فيها للجنس هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضی تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعی للمعنی اللغوی او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما فی صورة لام العهد الخارجی ولا بيان الطرد حتی يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هی فاللام للجنس والطبيعة **قوله** والتاء للوحدة وللقائل ان يمنع ذلك فی المعنی العرفی خصوصا عند من عدل فی تعريف الكلمة عن اللفظة الی اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز لنا القول بتجريدها عن معنی الوحدة كما تجرد فی مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة علی تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا فی الوحدة حتی تمنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين **قوله** ولا منافاة بينهما هذا جواب علی تقدير التنزيل وتسليم ما منعناه **قوله** بجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التی هی مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب عنه بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التی فی الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الی الكلم كنسبة تمرة الی تمر **قوله** والواحد بالجنسية يعنی ان من الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد

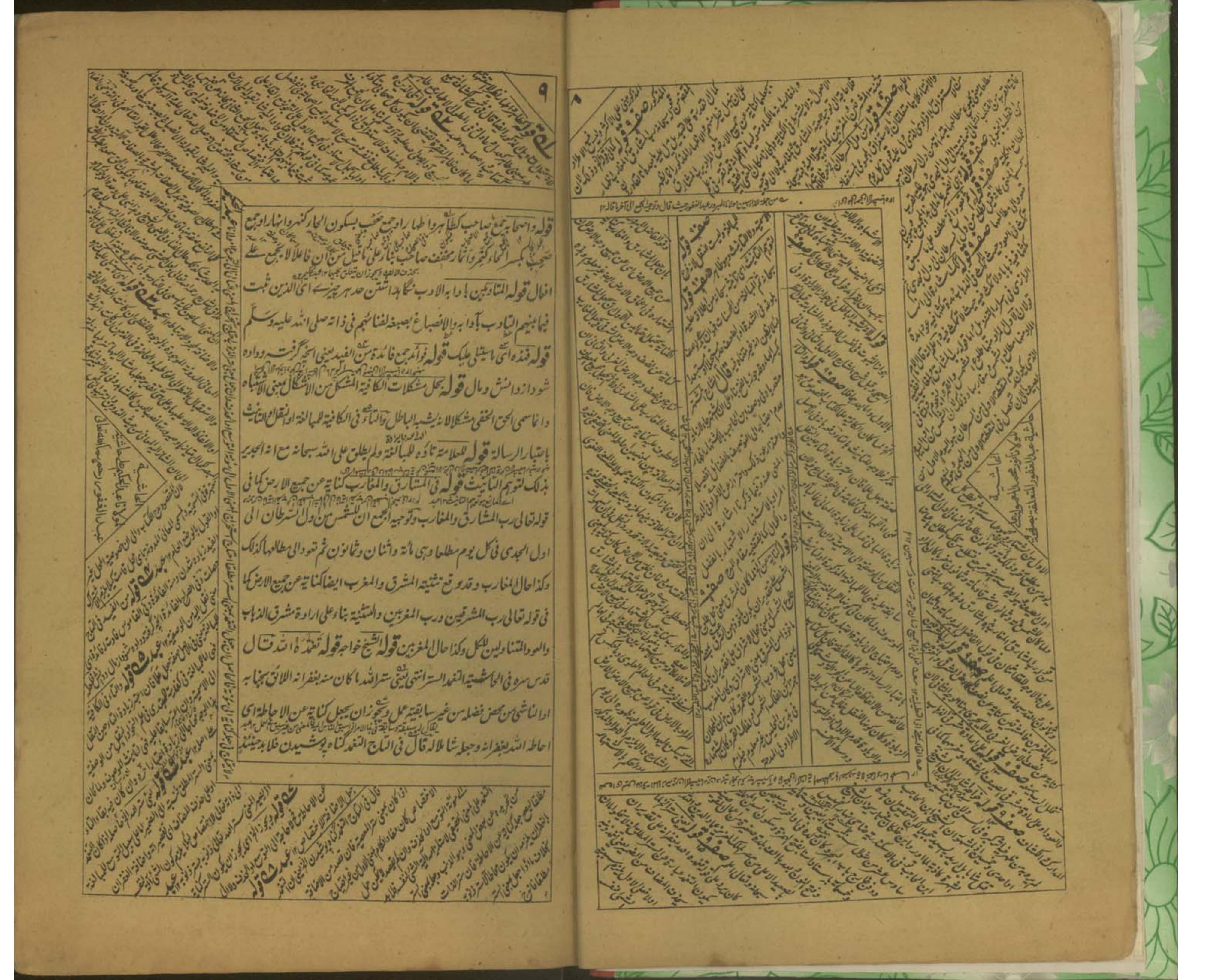
مولانا محمد عبد الحكيم سيالكوتى رحمه الله تعالى



وصفاله وان انعكس **قوله** اللفظ فى اللغة الرمى ورمى شئ من الفم والتكلم **قوله** ثم نقل فى
عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان اللفظ فى الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم
استعمل لغة فى الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا
التقدير خروج المنوى عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكما وجعل
ارتكاب النقل فيه مبنى على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به
حقيقة او حكما **قوله** ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل
تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام وليس فيه مؤنة تعدد النقل **قوله** او بعد
جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل
منقولا من اللفظ بمعنى الرمى من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة **قوله** الى ما يتلفظ
به التلفظ گفتن والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ غير شعبة اللفظ اللغوى الذى
هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحى اعلم انهم اختلفوا فى ان الحركة الاعرابية
كلمة اولا فمن ذهب الى الثانى اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرنا من تحقيق
معنى التلفظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله او حكما يدخلها **قوله** الانسان انما قيد
به تقريبا لتصوير اللفظ من الفم **قوله** او حكما اى تلفظا حكميا وذلك
فيما يشارك الملفوظ به فى الاحوال **قوله** مهملا كان او موضوعا قال
قدس سره فى الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما فى
عبارتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة

مولانا عبد الحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى





قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار او جمع صحب بكسر الحاء ككتف واكتاف وانمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على

افعال قوله المتادبين باداب الادب نگاهداشتن حد هر چیزے ای الذين ثبت

فيما بينهم التادب بآدابه والانصباغ بصبغة لقائهم في ذاته صلى الله عليه وسلم

قوله فهذه ای ما يتلى عليك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد يعني انچه گرفته وداده

شود از دانش ومال قوله بحل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه

وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الكافية للمبالغة او لنقل او التانيث

باعتبار الرسالة قوله للعلامة تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير

بذلك لتوهم التانيث قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في

قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان الى

اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك

وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما

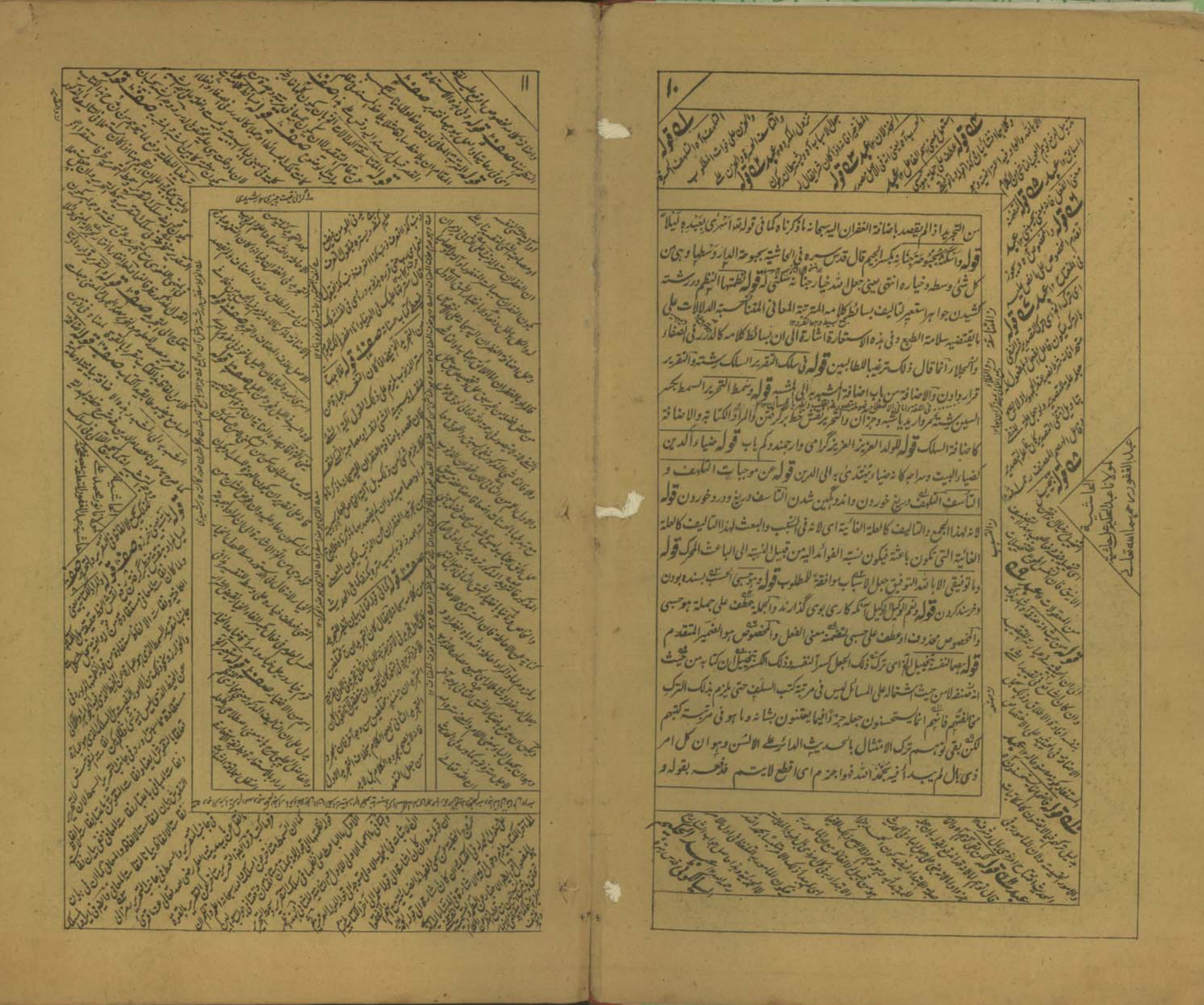
في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرق الذهاب

والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله قال

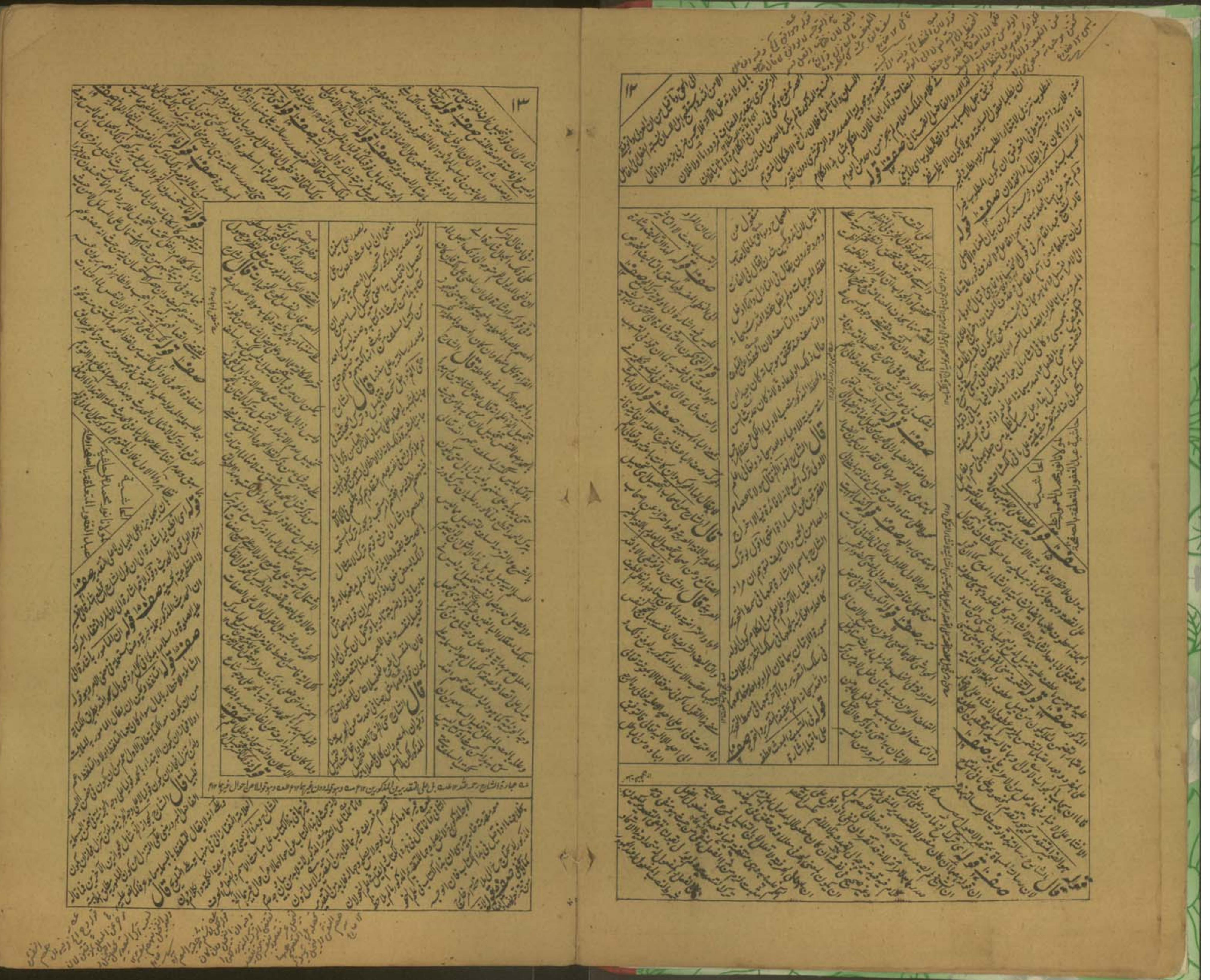
قدس سره في الحاشية التغمد الستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه

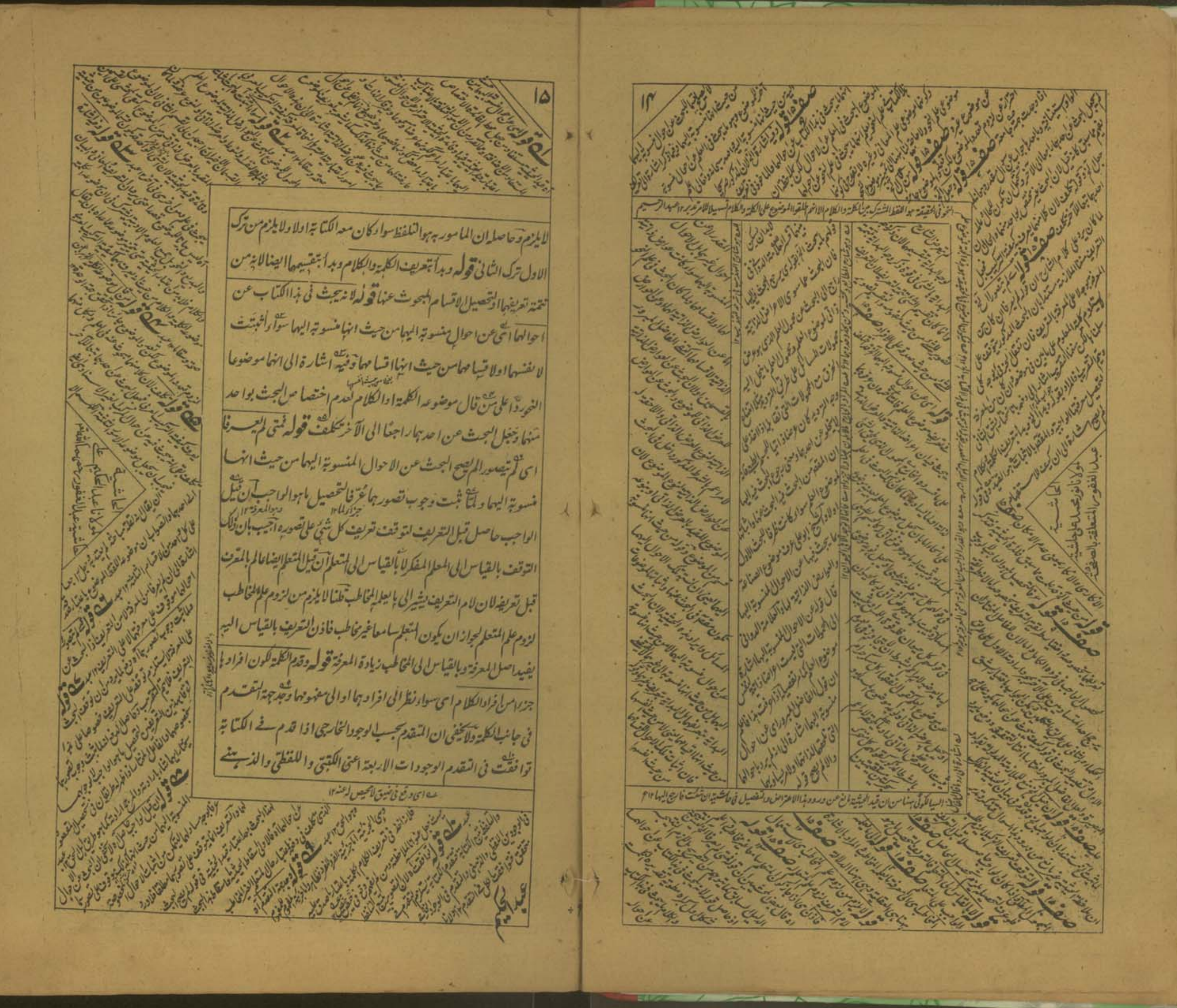
او الناشي من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي

احاطه الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في التاج التغمد گناه پوشیدن فلا بد حينئذ



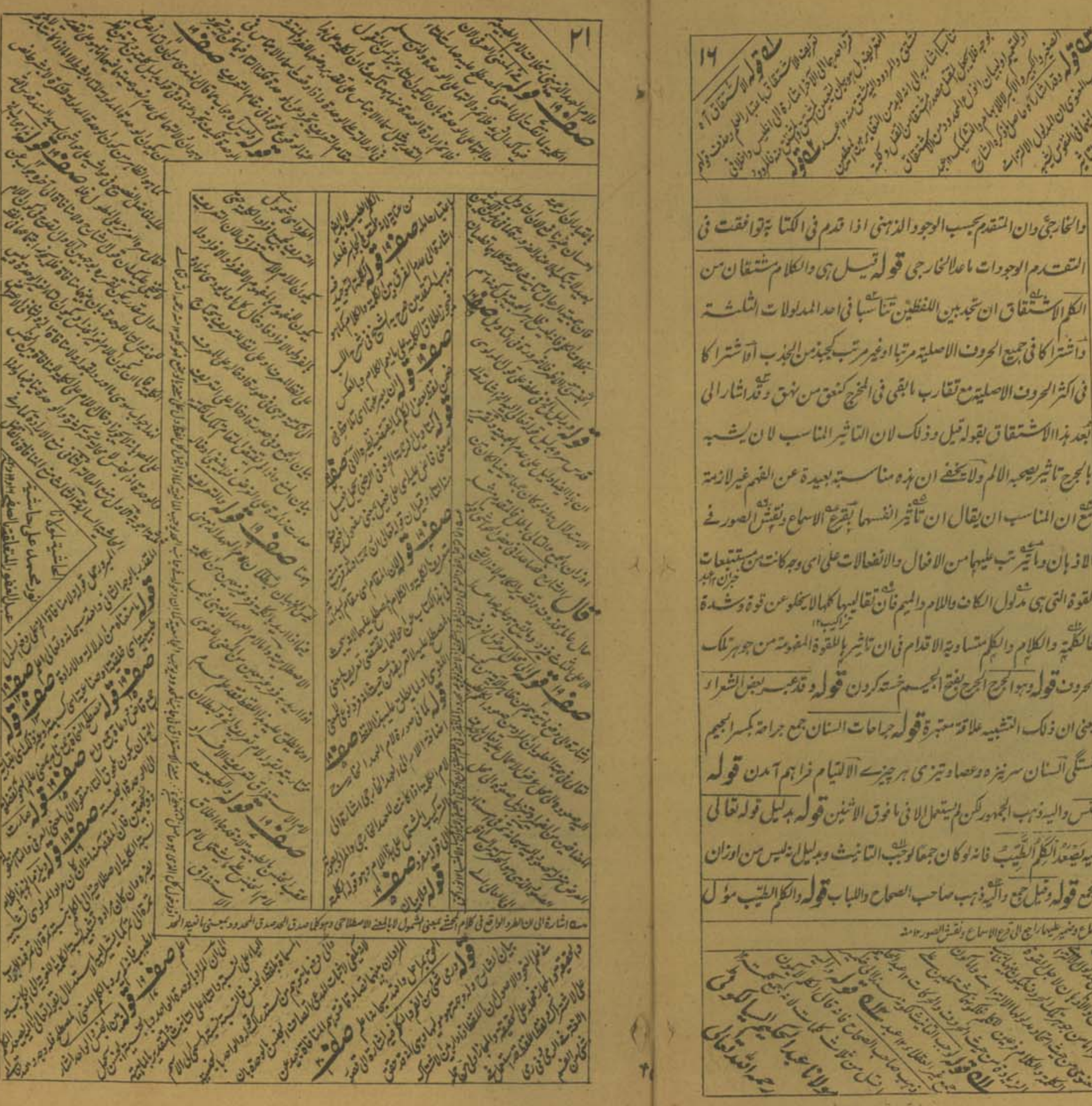
من التجريد اذالم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ماذكرناه كما في قوله تعالى اسرٰى بعبده ليلا
قوله وانگه بمجموعه جنانه بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بجبوحة الدار وسطها وهي من
كل شئ وسطه وخياره انتهى يعني جعل الله خيار جنانه مسكني له قوله نظمتها النظم دررشته
كشيدن جواهر استعير لتاليف بسائط كلامه المترتبة المعاني المتناسبة الدلالات على
ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان بسائط كلامه كالدرر في الصفاء
والجلاء انما قال ذلك ترغيبا للطالبين قوله في سلك التقرير السلك رشته والتقرير
قرار دادن والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط بجسر
السين رشته گهر وارديا شبه وجز آن والتحرير نقش خط بر گرفتن والمراد الكتابة والاضافة
كاضافة السلك قوله للولد العزيز العزيز گرامي وارجمند وكم ياب قوله ضياء الدين
الضياء البيت وسراجه كانه ضياء يهتدى به الى الدين قوله عن موجبات التلهف و
التأسف التلهف دريغ خوردن واندوهگين شدن التأسف دريغ ودرد خوردن قوله
لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية اى لانه في السبب والبعث لهذا التاليف كالعلة
الغائية التي تكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك قوله
وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبي الحسب بسنده بودن
وخرسند كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل آنكه كارى بوى گذارند والجملة عطف على جملة هو حسبي
والمخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم
قوله بهما النفسة بتخييل الخ اى ترك ذلك الجعل كسر النفس وذلك الكسر بتخييل ان كتابه من حيث
انه مصنفه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك
مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزءا فيما يعتنون بشانه وما هو في مرتبة كتبهم
لكن بقي توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الالسن وهو ان كل امر
ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم اى اقطع لا يتم فدفعه بقوله و





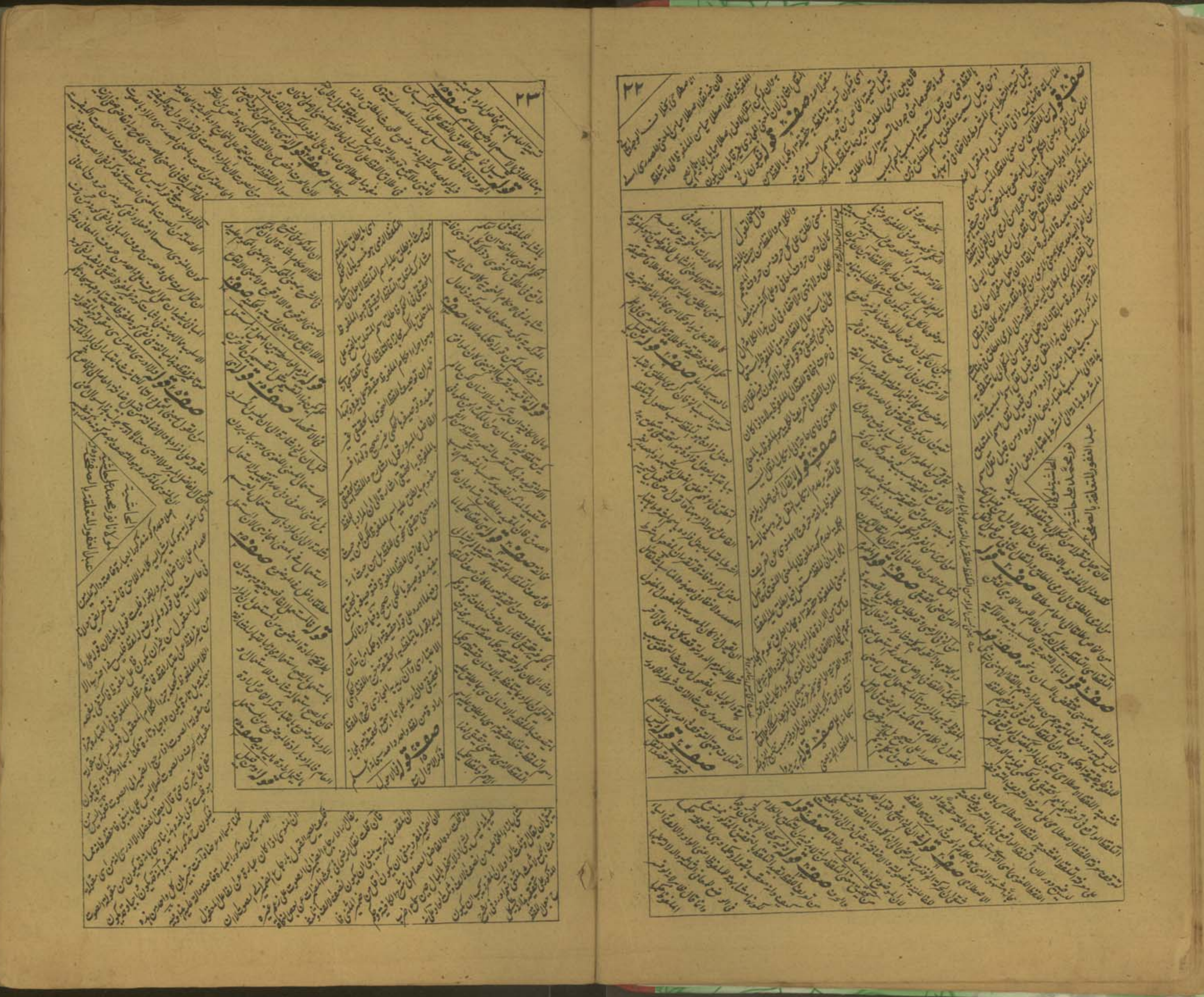
لا يلزم وحاصله ان المامور به هو التلفظ سواء كان معه الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني **قوله** وبدأ بتعريف الكلمة والكلام وبدأ بتقسيمها ايضا لانه من تتمة تعريفهما او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها **قوله** لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء اثبتت لانفسهما او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا النحو ورد على من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الآخر تكلف **قوله** فمتى لم يعرفا اي لم يتصور الم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا فالتحصيل ما هو الواجب آن قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم آن قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة **قوله** وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام اي سواء نظر الى افرادهما او الى مفهومهما وجد جهة التقدم في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني

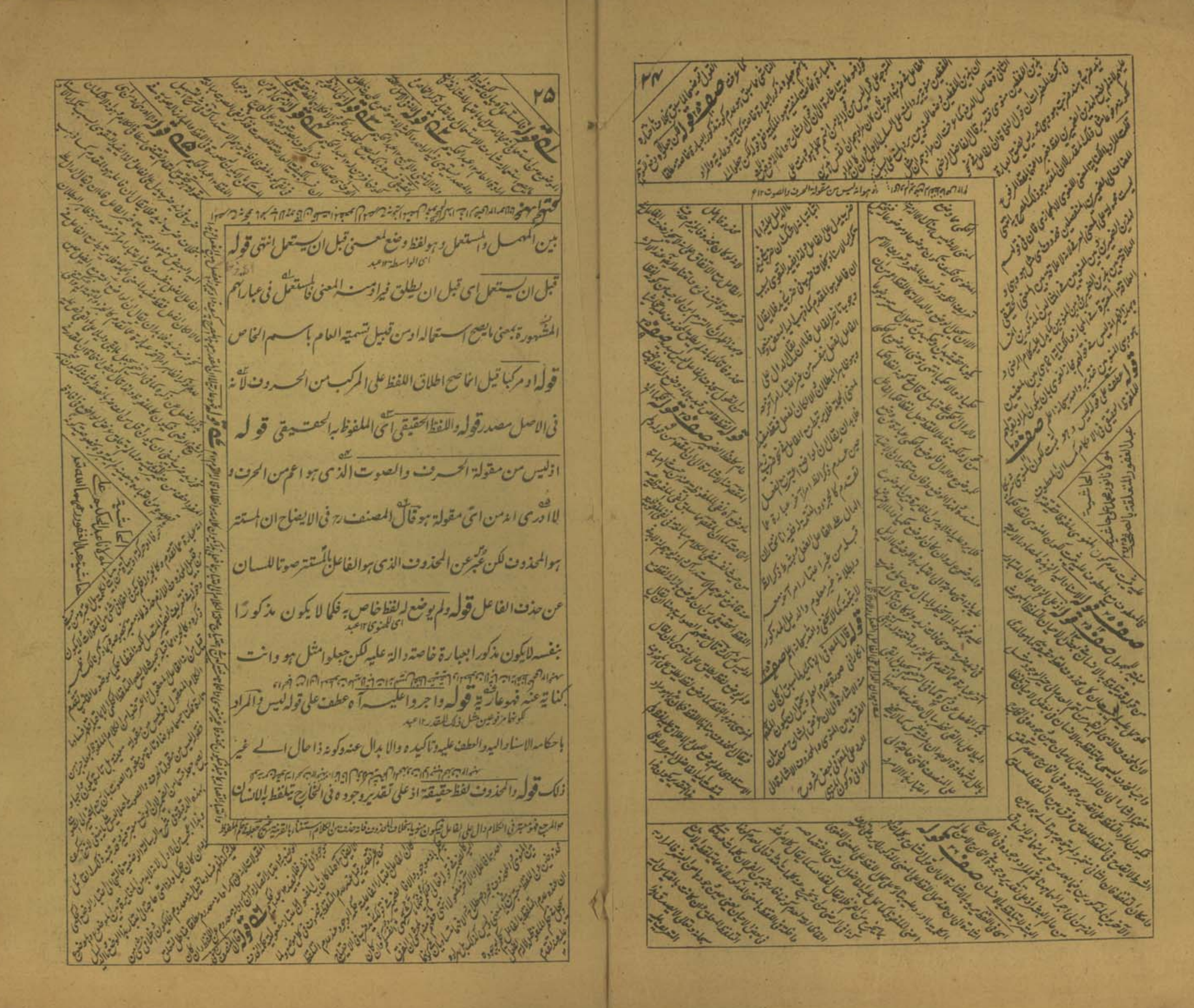
اي وقع في ضيق الاحصر لا عنه ١٢



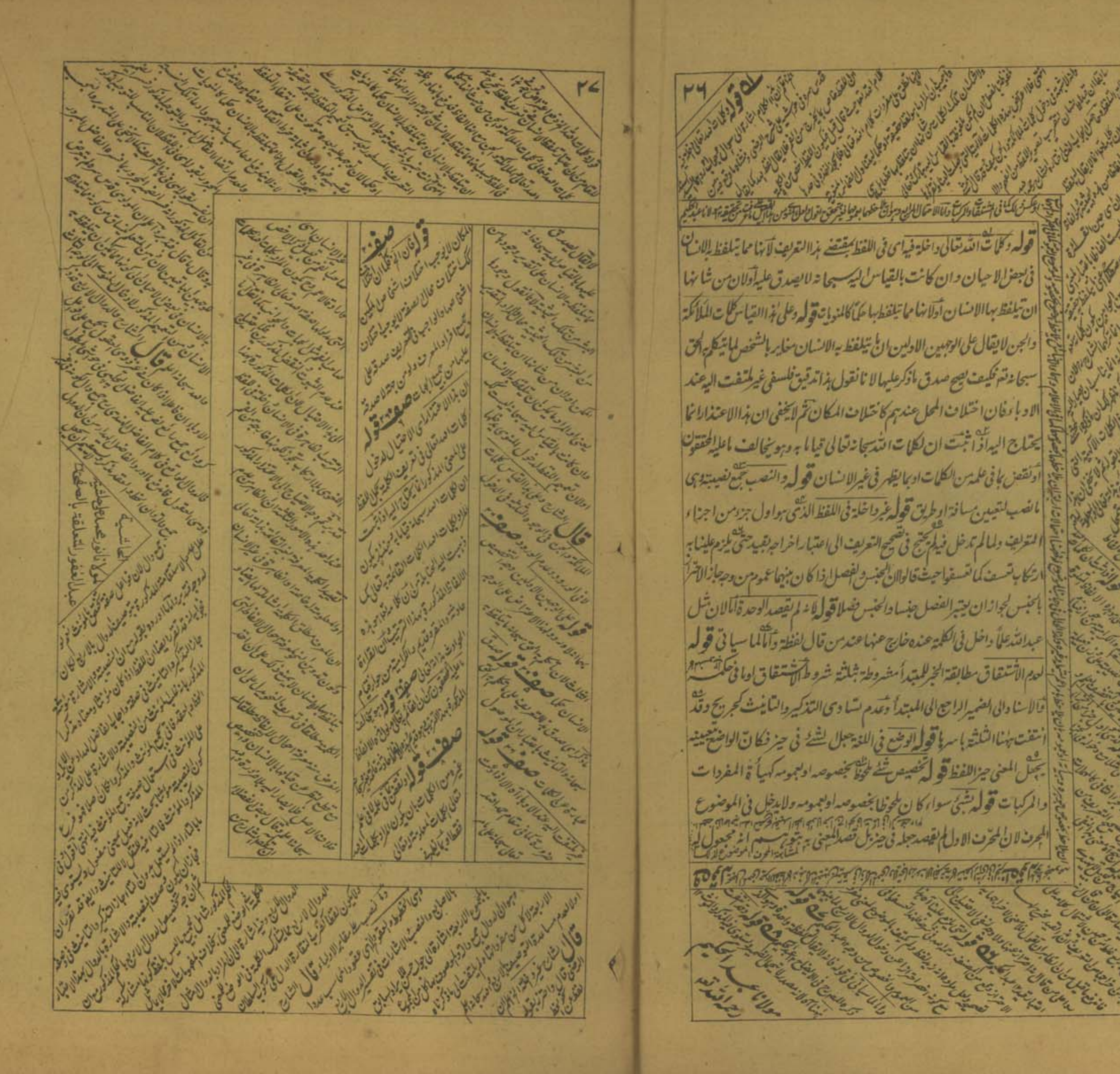
والخارجی وان المتقدم بحسب الوجود الذہنی اذا قدم فی الکتابۃ توافقت فی
التقدم الوجودات ماعدا الخارجی **قوله** قیل ہی والکلام مشتقان من
الکلم الاشتقاق ان تجد بین اللفظین تناسبا فی احد المدلولات الثلثۃ
واشتراکا فی جمیع الحروف الاصلیۃ مرتبا اوغیر مرتب کجبذ من الجذب اواشتراکا
فی اکثر الحروف الاصلیۃ مع تقارب مابقی فی المخرج کنعق من نہق وقد اشار الی
بعد ہذا الاشتقاق بقوله قیل وذلک لان التاثیر المناسب لان یشبہ
بالجرح تاثیر یصحبہ الالم ولایخفی ان ہذہ مناسبۃ بعیدۃ عن الفہم غیر لازمۃ
ثم ان المناسب ان یقال ان تاثیرالفسہما بقرع الاسماع ونقش الصور فی
الاذہان وماترتب علیہما من الافعال والانفعالات علی ای وجہ کانت من مستتبعات
القوۃ التی ہی مدلول الکاف واللام والمیم فان تقالیبہا کلہا لایخلو عن قوۃ وشدۃ
فالکلمۃ والکلام والکلم متساویۃ الاقدام فی ان تاثیرہا للقوۃ المفہومۃ من جوہر تلک
الحروف **قوله** وہو الجرح الجرح بفتح الجیم خستہ کردن **قوله** وقد عبر بعض الشعراء
یعنی ان ذلک التشبیہ علاقۃ معتبرۃ **قوله** جراحات السنان جمع جراحۃ بکسر الجیم
خستگی السنان سرنیزہ وعصا وتیزی ہر چیزے الالتیام فراہم آمدن **قوله**
جنس والیہ ذہب الجمہور لکن لم یستعمل الا فی مافوق الاثنین **قوله** بدلیل قوله تعالی
الیہ یصعد الکلم الطیب فانہ لوکان جمعا لوجب التانیث وبدلیل انہ لیس من اوزان
الجمع **قوله** وقیل جمع والیہ ذہب صاحب الصحاح واللباب **قوله** والکلم الطیب مؤل

الاسماع وضمیر علیہما راجع الی قرع الاسماع ونقش الصور ١٢ منہ

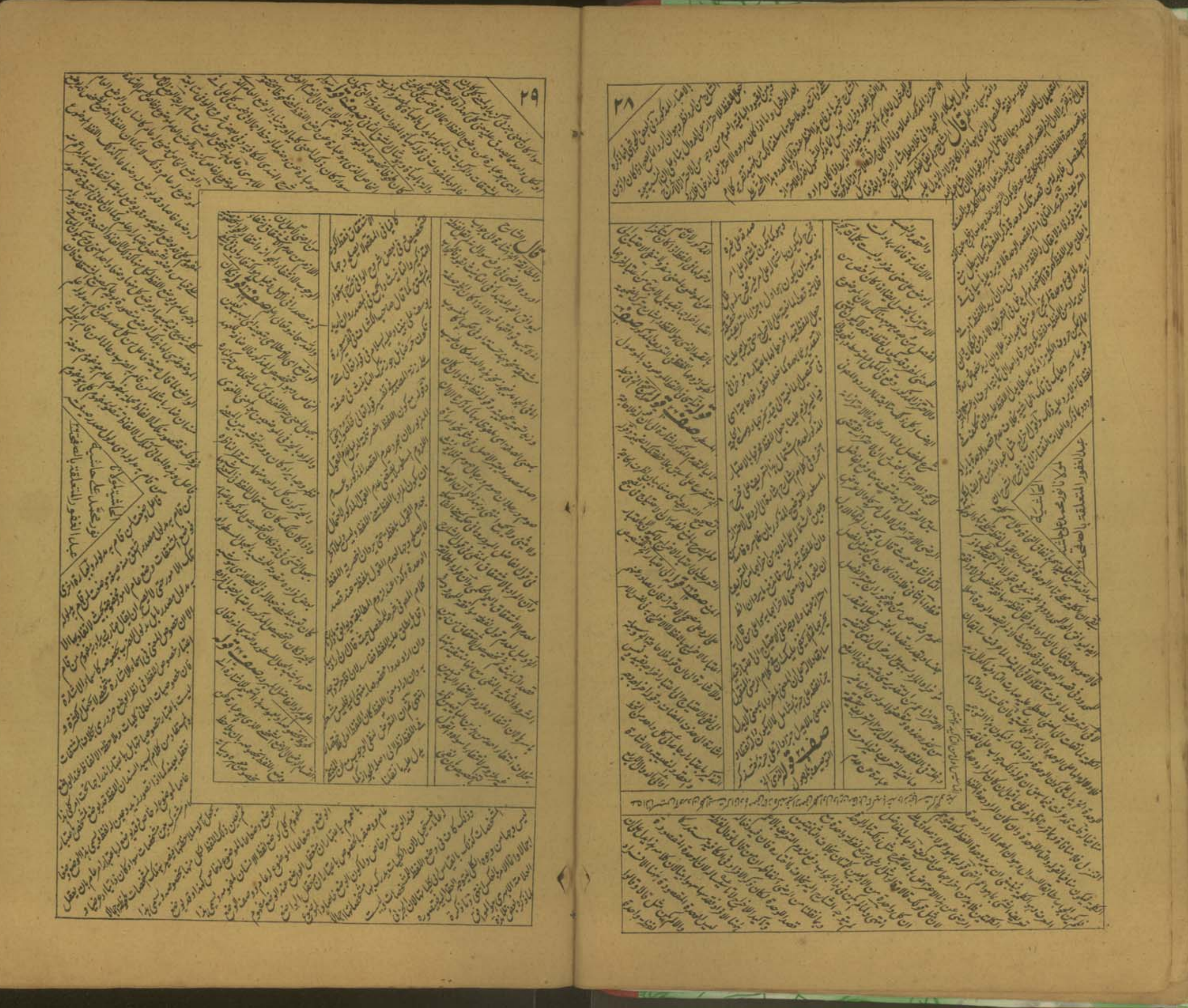


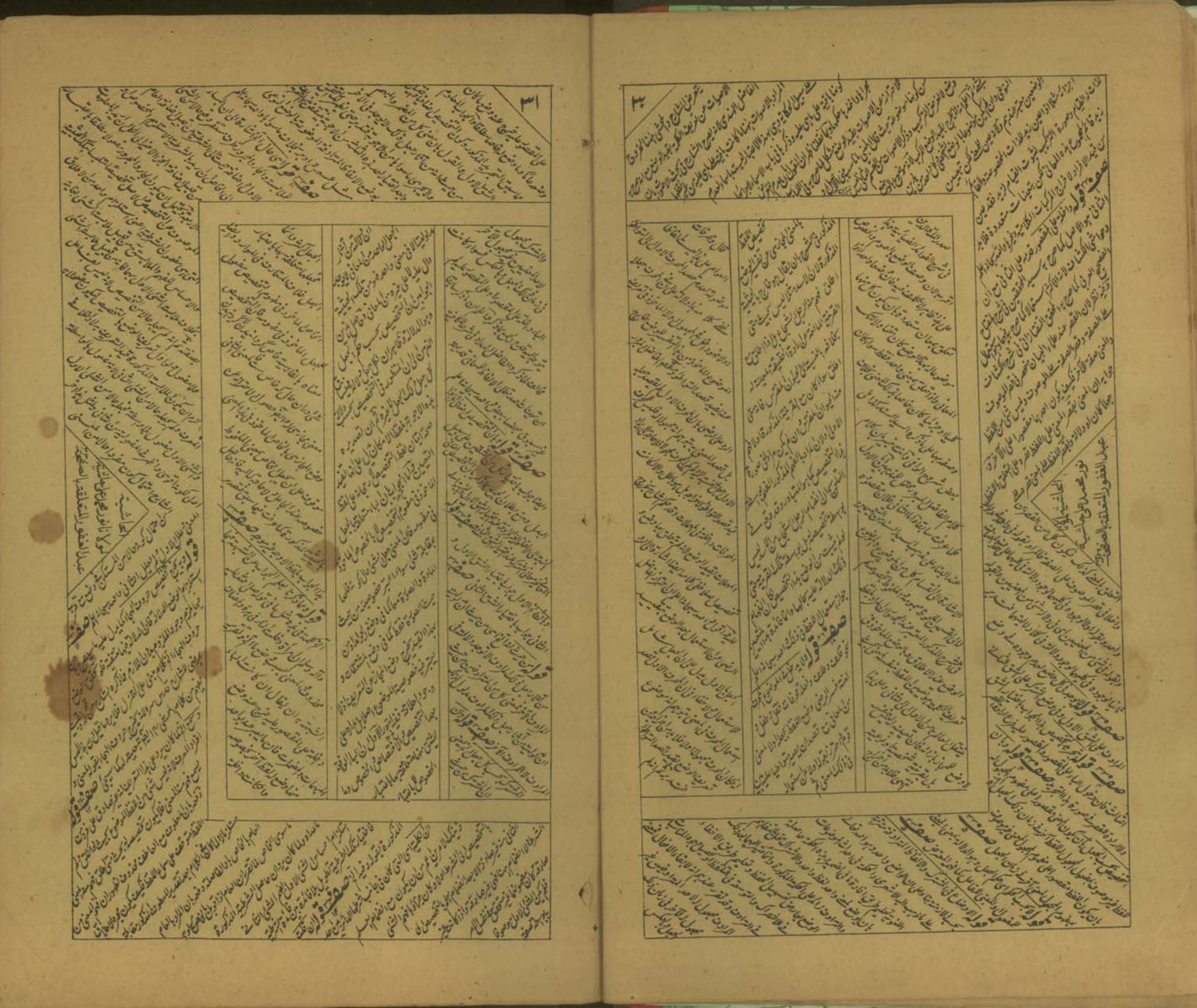


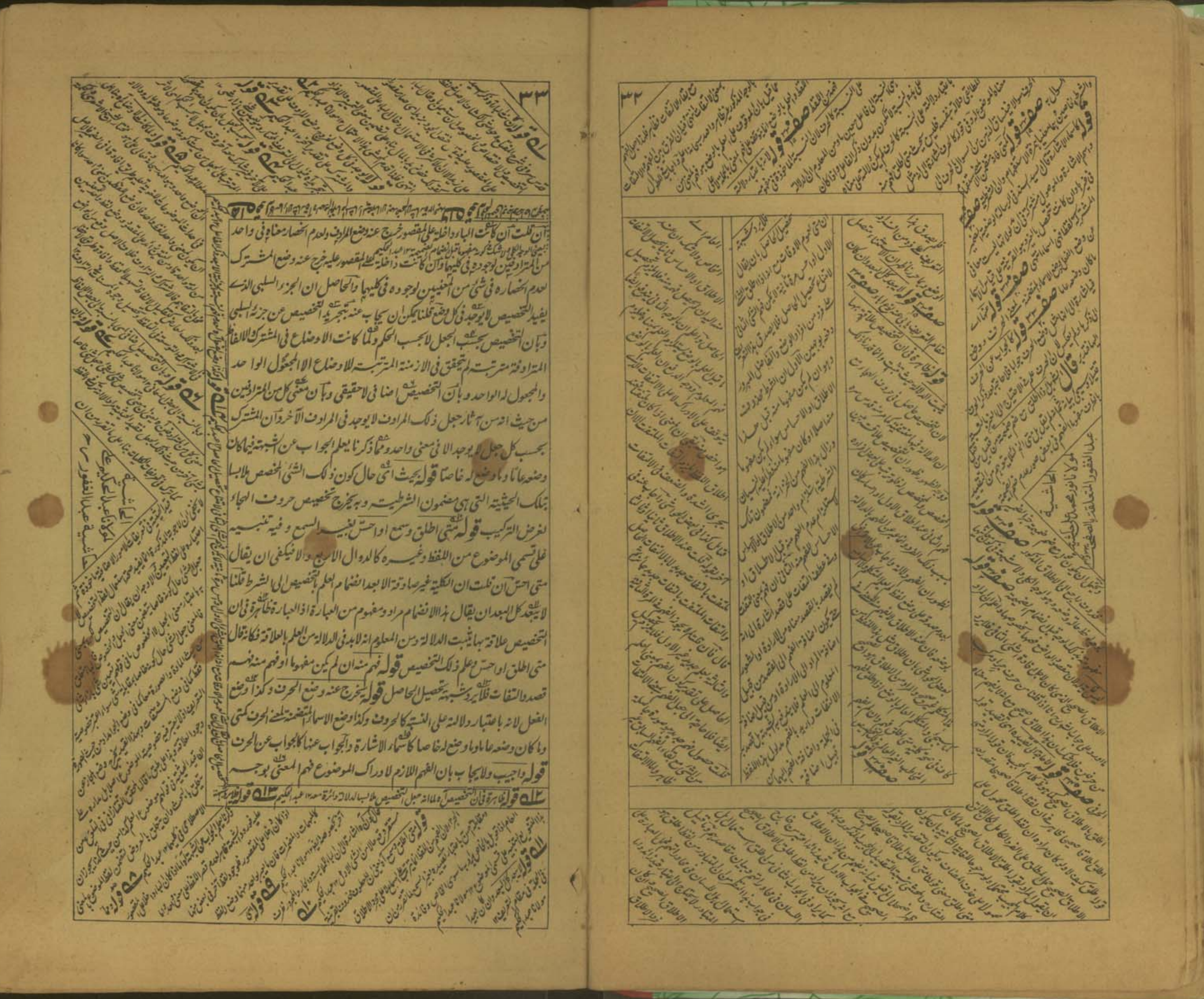
بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى قوله
قبل ان يستعمل اى قبل ان يطلق فيراد منه المعنى فالمستعمل فى عباراتهم
المشهورة بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص
قوله او مركبا قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه
فى الاصل مصدر قوله واللفظ الحقيقى اى الملفوظ به الحقيقى قوله
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذى هو اعم من الحرف و
لا ادرى انه من اى مقولة هو قال المصنف رح فى الايضاح ان المستتر
هو المحذوف لكن عبّر عن المحذوف الذى هو الفاعل بالمستتر صونا للسان
عن حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص به فكما لا يكون مذكورا
بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت
كناية عنه فهو عارية قوله واجروا عليه آه عطف على قوله ليس والمراد
باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير
ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده فى الخارج يتلفظ به الانسان



قوله وكلمات الله تعالى داخلة فيه اى فى اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه اولان من شانها ان يتلفظ بها الانسان اولانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات قوله وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لايقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما يتكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا تدقيق فلسفى غير ملتفت اليه عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان لكلمات الله سبحانه تعالى قياما به وهو يخالف ما عليه المحققون اونقض بما فى علمه من الكلمات اوبما يظهر فى غير الانسان قوله والنصب جمع نصيبة وهى ما نصب لتعيين مسافة اوطريق قوله غير داخلة فى اللفظ الذى هو اول جزء من اجزاء التعريف ولما لم تدخل فيه لم يحتج فى تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا به ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا قوله لانه لم يقصد الوحدة اما الان مثل عبد الله علما داخل فى الكلمة عنده خارج عنها عند من قال لفظة واما لما سياتى قوله لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق اوما فى حكمه والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوى التذكير والتانيث كجريح وقد انتفت ههنا الثلثة باسرها قوله الوضع فى اللغة جعل الشئ فى حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ قوله تخصيص شئ ملحوظ بخصوصه اوبعمومه كهيأة المفردات والمركبات قوله بشئ سواء كان ملحوظا بخصوصه اوبعمومه ولا يدخل فى الموضوع المحرف لان المحرف الاول لم يقصد جعله فى حيز بل قصد المعنى به بتوهم انه مجعول له

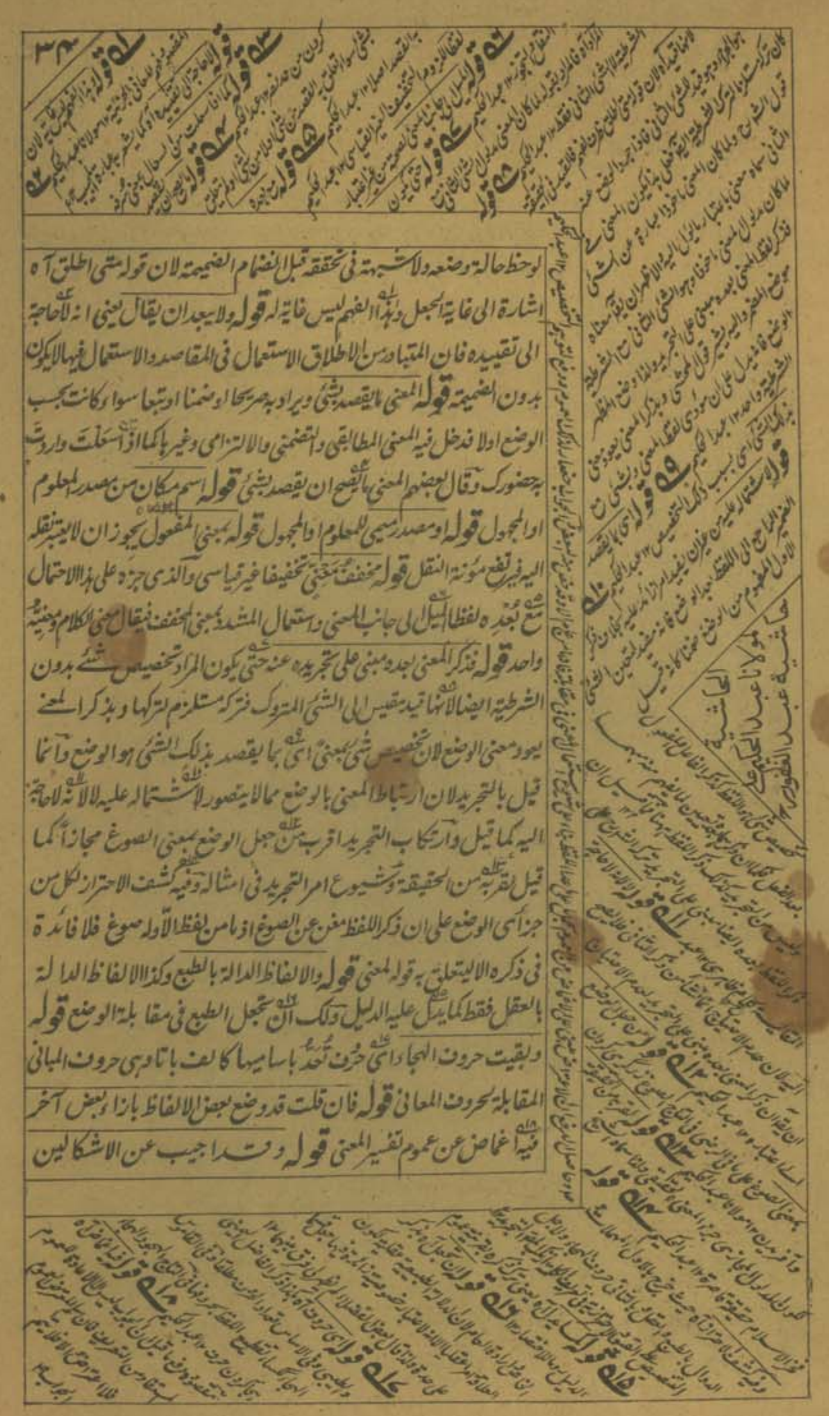




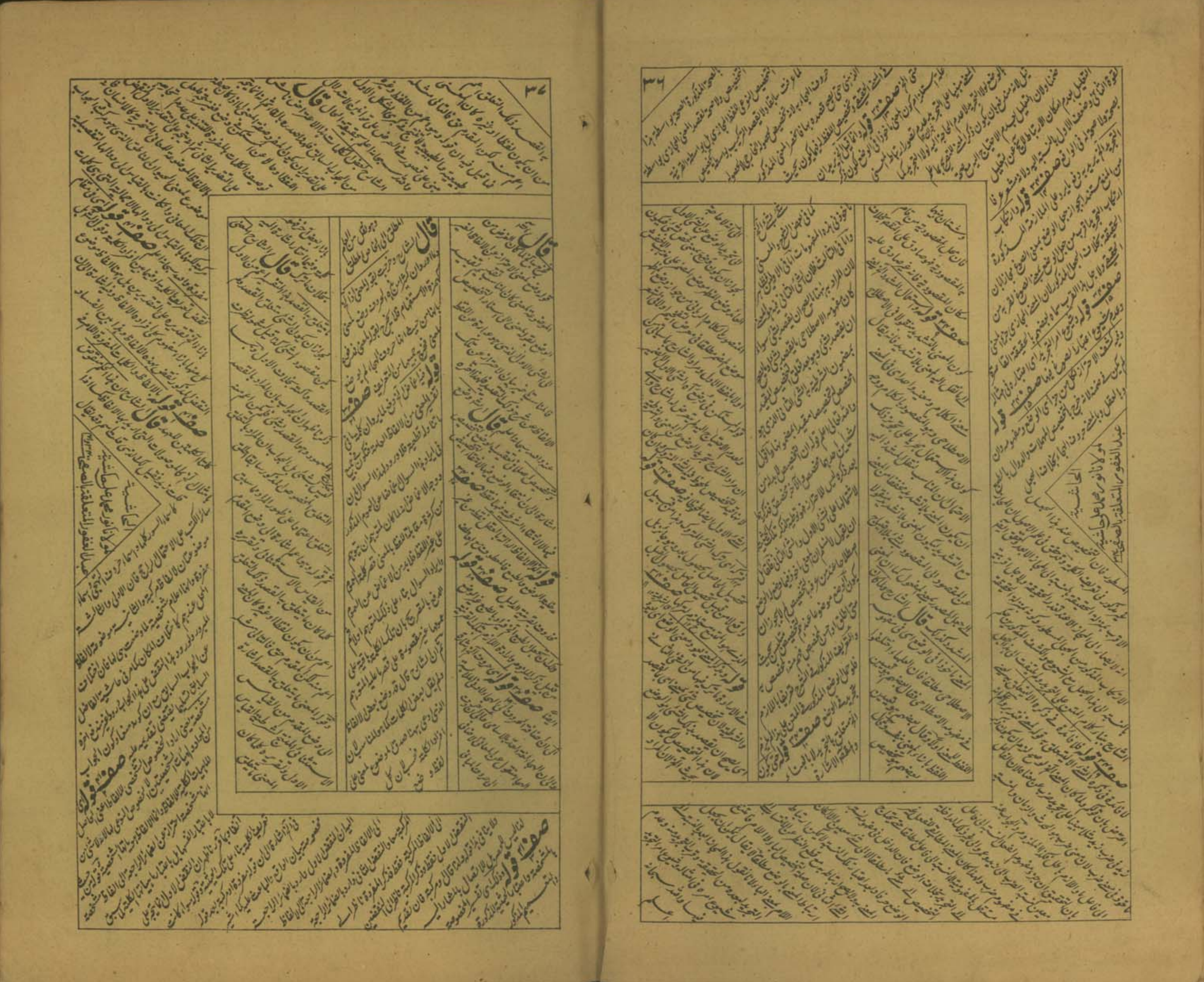


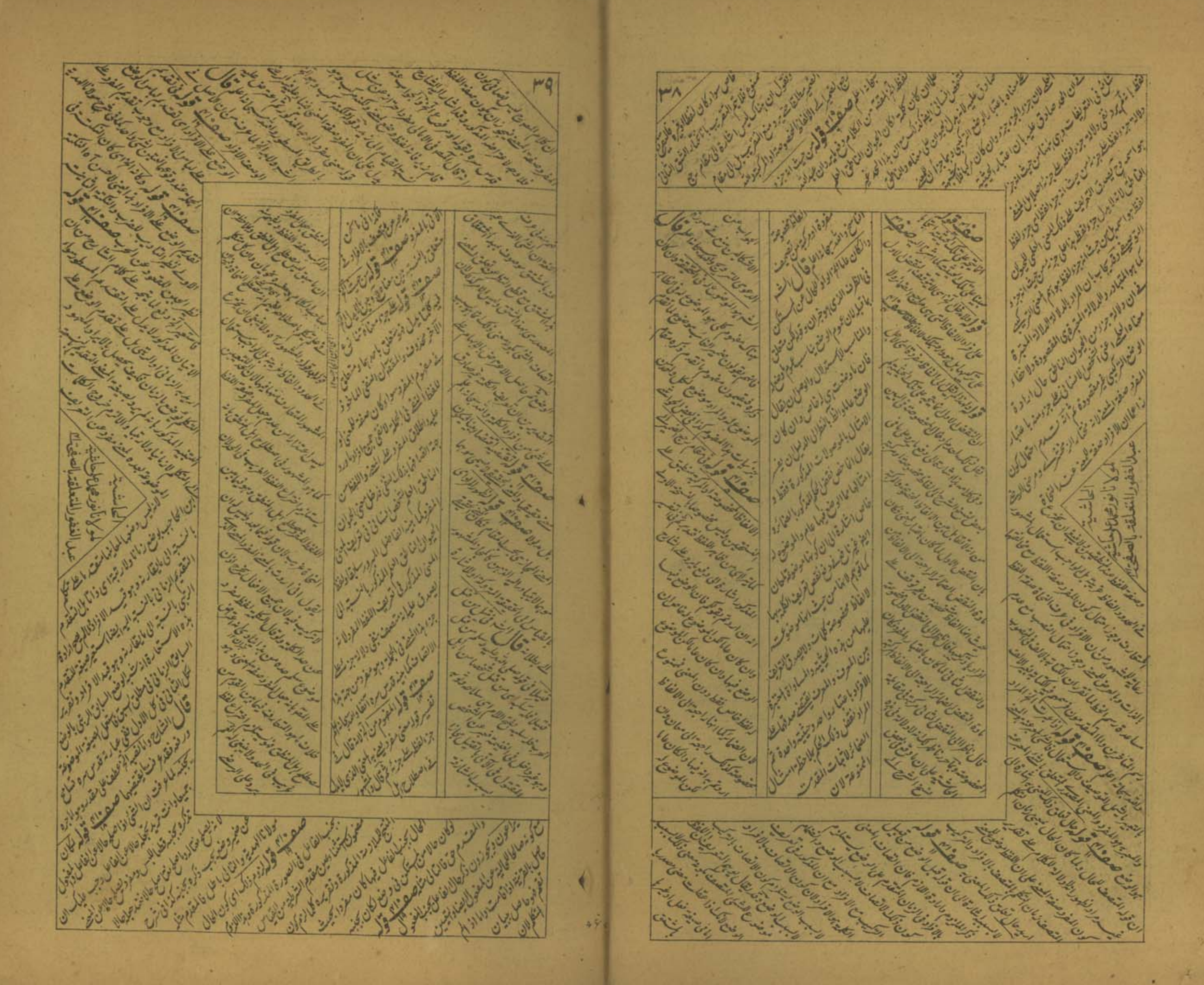
فان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف ولعدم انحصار معناه فى واحد من المترادفين لوجوده فى كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره فى شئ من المعنيين لوجوده فى كليهما والحاصل ان الجزء السلبى الذى يفيد التخصيص لا يوجد فى كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزئه السلبى وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع فى المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق فى الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافى لا حقيقى وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من آثار جعل ذلك المرادف لا يوجد فى المرادف الآخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا فى معنى واحد ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا **قوله** بحيث اى حال كون ذلك الشئ المخصص ملابسا بتلك الحيثية التى هى مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب **قوله** متى اطلق وسمع او احس لغير السمع وفيه تنبيه على تسمى الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع ولا ينبغى ان يقال متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة فى ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم انه لا بد فى الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص **قوله** فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل **قوله** يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحروف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن الحرف **قوله** واجيب ولا يجاب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه

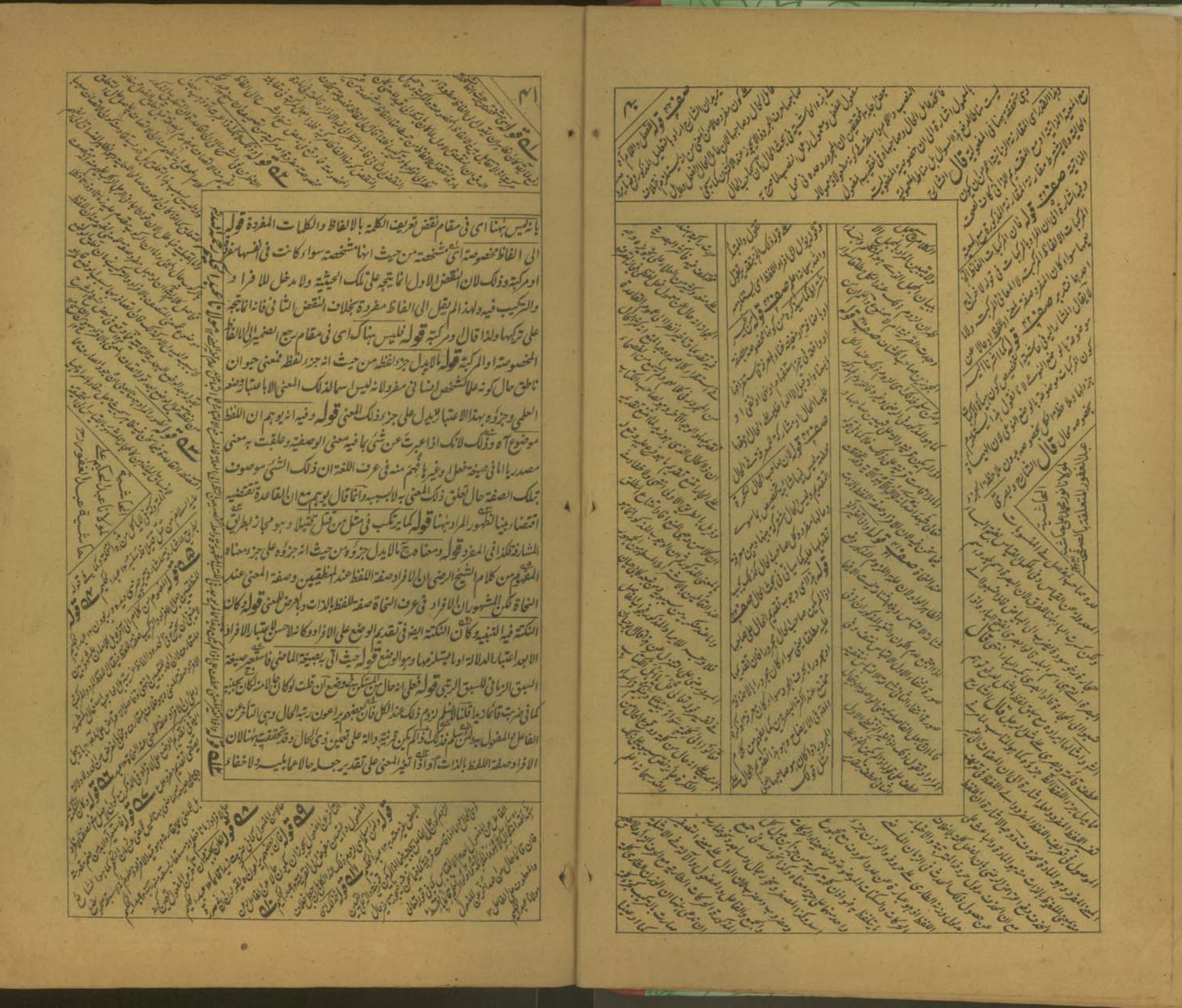
قوله ظاهرة فان التخصيص الخ ... عبد الحكيم ... **قوله**



لوحظ حالة وضعه ولا شبهة فى تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق آه
اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له قوله ولا يبعد ان يقال يعنى انه لا حاجة
الى تقييده فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال فى المقاصد والاستعمال فيها لا يكون
بدون الضميمة قوله المعنى ما يقصد بشئ ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كانت بحسب
الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابقى والتضمنى والالتزامى وغيرها كما اذا سعلت واردت
به حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ قوله اسم مكان من مصدر المعلوم
او المجهول قوله او مصدر ميمى للمعلوم او المجهول قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله
اليه فيرتفع مؤنة النقل قوله مخفف معنى تخفيفا غير قياسى والذى جرّه على هذا الاحتمال
مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه
واحد قوله فذكر المعنى لجده مبنى على تجريده عنه حتى يكون المراد تخصيص شئ بدون
الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشئ المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى
يعود معنى الوضع لان تخصيص شئ بمعنى اى بما يقصد بذلك الشئ هو الوضع وانما
قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور اشتماله عليه لا انه لا حاجة
اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما
قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد فى امثاله وفيه كشف الاحتراز لكل من
جزأى الوضع على ان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وله صوغ فلا فائدة
فى ذكره الا يتعلق به قوله المعنى قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة
بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل وذلك انه تجعل الطبع فى مقابلة الوضع قوله
ولبقيت حروف الهجاء اى حروف تحدّ باساميها كالف با تا وهى حروف المبانى
المقابلة لحروف المعانى قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر
فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكالين







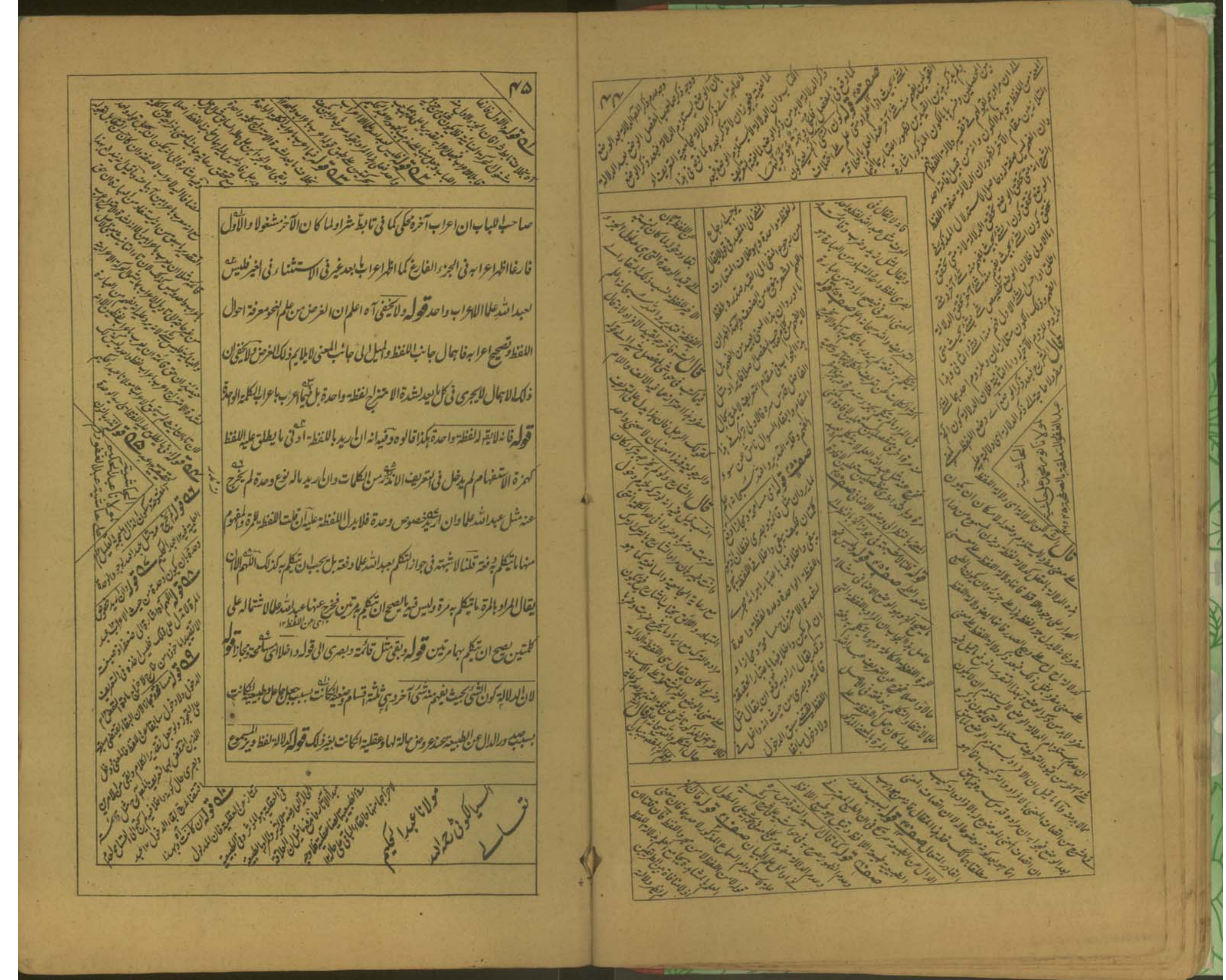
بانہ لیس ہہنا ای فی مقام نقض تعریف الکلمۃ بالالفاظ والکلمات المفردۃ **قولہ**
الی الفاظ مخصوصۃ ای مشخصۃ من حیث انہا مشخصۃ سواء کانت فی انفسہا مفردۃ
او مرکبۃ وذلک لان النقض الاول انما یتجہ علی تلک الحیثیۃ ولا دخل للافراد
والترکیب فیہ ولہذا لم ینقل الی الفاظ مفردۃ بخلاف النقض الثانی فانہ انما یتجہ
علی ترکبہا ولذا قال ومرکبۃ **قولہ** فلیس ہناک ای فی مقام رجع الضمیر الی الالفاظ
المخصوصۃ او المرکبۃ **قولہ** ما لا یدل جزء لفظہ من حیث انہ جزء لفظ فمعنی حیوان
ناطق حال کونہ علما لشخص انسانی مفرد لانہ لیس اسما لذلک المعنی الا باعتبار وضعہ
العلمی وجزؤہ بہذا الاعتبار لا یدل علی جزء ذلک المعنی **قولہ** وفیہ انہ یوہم ان اللفظ
موضوع آہ وذلک لانک اذا عبرت عن شیء بما فیہ معنی الوصفیۃ وعلقت بہ معنی
مصدریا اما فی صیغۃ فعل او غیرہا فہم منہ فی عرف اللغۃ ان ذلک الشیء موصوف
بتلک الصفۃ حال تعلق ذلک المعنی بہ لا بسببہ وانما قال یوہم مع ان القاعدۃ تقتضیہ
اقتصارا بینا الظہور المراد ہہنا **قولہ** کما یرتکب فی مثل من قتل قتیلا وہو مجاز بطریق
المشارفۃ فکذا فی المفرد **قولہ** ومعناہ ح ما لا یدل جزؤہ من حیث انہ جزؤہ علی جزء معناہ
المفہوم من کلام الشیخ الرضی ان الافراد صفۃ اللفظ عند المنطقیین وصفۃ المعنی عند
النحاۃ لکن المشہور ان الافراد فی عرف النحاۃ صفۃ للفظ بالذات وبالعرض للمعنی **قولہ** وکان
النکتۃ فیہ التنبیہ وکان النکتۃ ایضا فی تقدیم الوضع علی الافراد وکان الاحسن لان اعتبار الافراد
الا بعد اعتبار الدلالۃ او ما یستلزمہا وہو الوضع **قولہ** حیث اتی بہ بصیغۃ الماضی فاستعیر صیغۃ
السبق الزمانی للسبق الرتبی **قولہ** فعلی انہ حال من المستکن فی وضع آہ قلت لو کان حالا منہ لکان بمنزلۃ
کما فی ضربت قائما زیدا قلنا الاشکال لزوم ذلک عند الکل فان بعضہم یراعون رتبۃ الحال وہی التاخر عن
الفاعل والمفعول بہ ولئن سلم فذلک اذا لم یکن قرینۃ دالۃ علی تعیین ذی الحال وقد تحققت ہہنا لان
الافراد صفۃ اللفظ بالذات آہ واذا تغیر المعنی علی تقدیر جعلہ حالا عما یلیہ ولا خفاء



فی ان افراد المعنی یؤل الی افراد اللفظ **قوله** ومن المعنی تبع الشارحین فی تجویز الحال عن النکرة
من غیر اشتراط کما سیذکره لا یقال لو کان حالا منه لتقدم علیه لان صاحب الحال نکرة لانا نقول ہذا
اذا لم یکن صاحب الحال مجرورا فان تقدیمها علیه مطلقا ممتنع عند اکثر البصریین کما یفہم من کلام
المصنف فی الایضاح **قوله** فانه مفعول للفعل واللام واسطة فی کونه مفعولا ومعمولا فاتحد
عامل الحال وصاحبها **قوله** لاخراج المرکبات فان المرکبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعی
کما اشرنا الیه **قوله** فیخرج به عن حد الکلمة مثل الرجل ومثل رجل ایضا فان لام التعریف
والتنوین من حروف المعانی اتفاقا واما تاء التانیث المتحرکة والفاء ویاء النسبة
وعلامتا التثنیة والجمع کمسلمان ومسلمون فقد ذہب الشیخ الرضی وجماعة الی انہا ایضا من
حروف المعانی وذہب جماعة الی انہا من حروف المبانی وجعلوا المجموع الصیغة والاعلی
المعنی المقصود الا ان تلک الدلالة لما کانت بزیادة تلک الحروف نسبت الدلالة الیہا
کما نسب الطلب الی سین الاستفعال والمطاوعة الی نون الانفعال **قوله** واعرب باعراب
واحد کان المراد بالاعراب معنی یشمل الحرکة الاعرابیة والبنائیة والحاصل انه لم یعتبر
لکل من الجزأین حاله اللائق به فان الحرف الاخیر فی قائمة لم یستحق الاعراب بل البناء
والمستحق للاعراب ہو قائم فجعل المجموع ککلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا یخفی ان ہذا
ظاہر فی قائمة وبصری وحبلی وحمراء دون الرجل ورجل والمثنی والجمع بالواو والنون
فان المعرب فی الاول لیس الا الجزء الثانی وفی الثانی الجزء الاول وکذا فی
الاخیرین فان علامة التثنیة والجمع فیہما اعراب بالحقیقة وفیه تامل **قوله**
مع انه معرب باعرابین ان قلت ما توجیه الاعرابین لکلمة واحدة
وتعدد الاعراب لیس الا لتعدد المقتضی ولا تعدد للمقتضی فی کلمة
واحدة فی اطلاق واحد قلنا قد یعتبر فی الاعلام الاحوال التی
یقتضیها الوضع السابق وہو باعتبار الوضع السابق کلمتان وقال

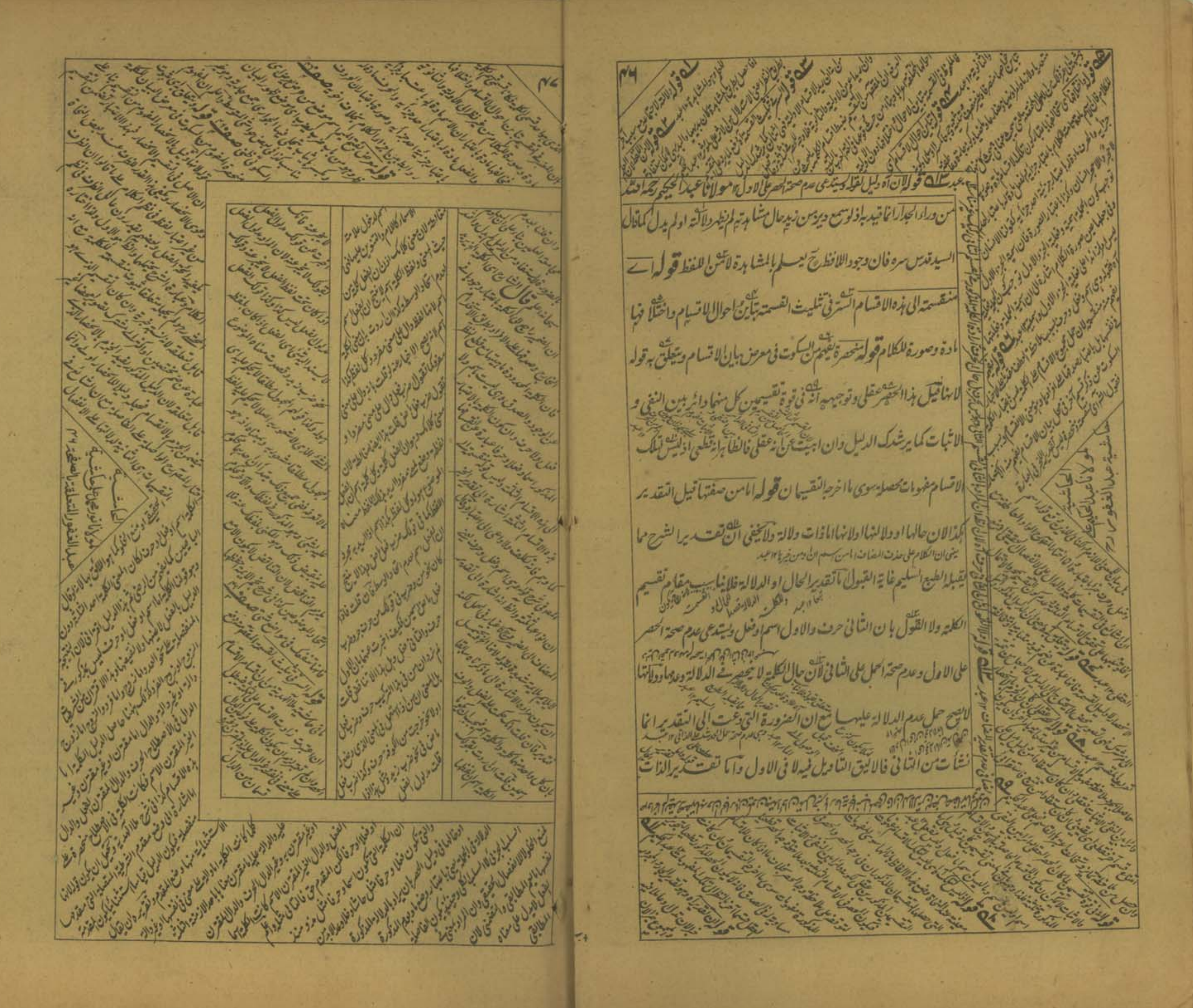
لتوارد العلتین المستقلتین ١٢

عبد الحکیم السیالکوٹی



صاحب اللباب ان اعراب آخره محکی کما فی تابط شرا ولما کان الآخر مشغولا والاول
فارغا اظهر اعرابه فی الجزء الفارغ کما اظهر اعراب بعد غیر فی الاستثناء فی الغیر فلیس
لعبد الله علما الا اعراب واحد **قوله** ولا یخفی آه اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال
اللفظ وتصحیح اعرابه فاہمال جانب اللفظ والمیل الی جانب المعنی لا یلایم ذلک الغرض ولا یخفی ان
ذلک الاہمال لا یجری فی کل ما یعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فیما اعرب باعراب الکلمة الواحدة
قوله فانه لا یقال لفظة واحدة ہکذا قالوه وفیه انه ان ارید باللفظ ادنی ما یطلق علیه اللفظ
کہمزة الاستفهام لم یدخل فی التعریف الا ندر من الکلمات وان ارید ما له نوع وحدة لم یخرج
عنه مثل عبد الله علما وان ارید خصوص وحدة فلا یدل اللفظة علیه آن قلت اللفظة المرة والمفهوم
منها ما یتکلم به دفعة قلنا لا شبهة فی جواز التکلم بعبد الله علما دفعة بل یجب ان یتکلم به کذلک اللهم الا ان
یقال المراد بالمرة ما یتکلم به مرة ولیس فیما یصح ان یتکلم به مرتین فخرج عنها عبد الله علما لاشتماله علی
کلمتین یصح ان یتکلم بهما مرتین **قوله** ویبقی مثل قائمة وبصری الی قوله داخلا ای مسامحة ومجازا **قوله**
لان الدلالة کون الشیء بحیث یفهم منه شیء آخر وهی ثلثة اقسام وضعیة ان کانت بسبب جعل جاعل وطبعیة ان کانت
بسبب ور الدال عن الطبیعة بحدوث عرض حالة لها وعقلیة ان کانت بغیر ذلک **قوله** کدلالة لفظ دیز المسموع

مولانا عبد الحکیم سیالکوٹی رحمہ اللہ تعالی



عبد ۱۳ قوله لان آه دلیل لقوله ویستدعی عدم صحة الحصر علی الاول ۱۲ مولانا عبد الحکیم رحمه الله

من وراء الجدار انما قید به اذ لو سمع دیز من زید حال مشاهدته لم یظهر دلالته او لم یدل کما قال

السید قدس سره فان وجود اللافظ ح یعلم بالمشاهدة لا من اللفظ قوله اے

منقسمة الی هذه الاقسام الست فی تثلیث القسمة تباین احوال الاقسام واختلافها

مادة وصورة للکلام قوله منحصرة یفهم من السکوت فی معرض بیان الاقسام ویتعلق به قوله

لانها قیل هذا الحصر عقلی وتوجیهه انه فی قوة تقسیمین کل منها دائر بین النفی و

الاثبات کما یرشدک الدلیل وان ابیت عن انه عقلی فالظاهر انه قطعی اذ لیس لتلک

الاقسام مفهومات محصلة سوی ما اخرجه التقسیمان قوله اما من صفتها قیل التقدیر

ههنا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة ولا یخفی ان تقدیر الشرح مما

یعنی ان الکلام علی حذف المضاف اے من اسم ان ومن خبرها ۱۲ عبد

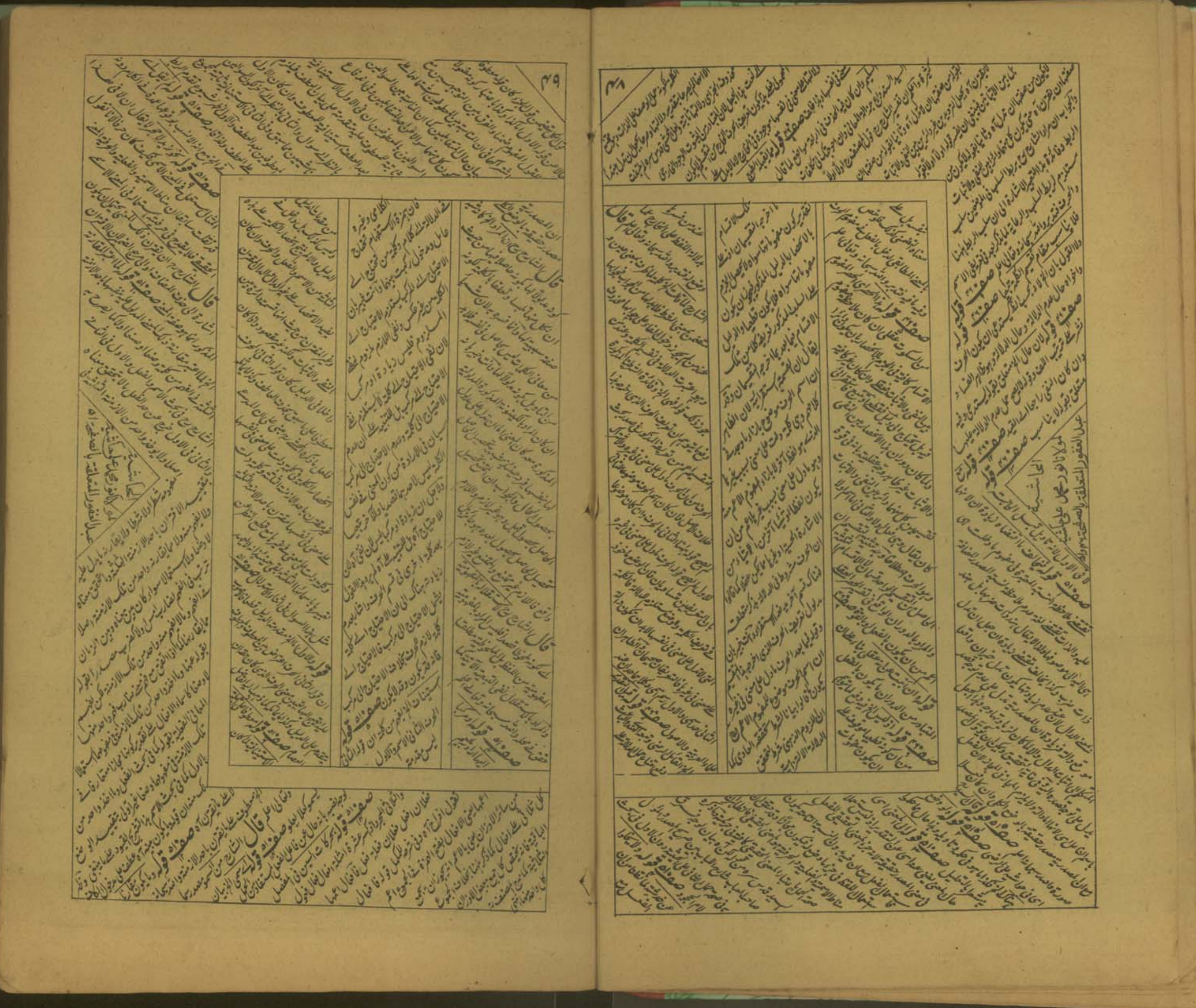
یقبله الطبع السلیم غایة القبول ما تقدیر الحال او الدلالة فلا یناسب مقام تقسیم

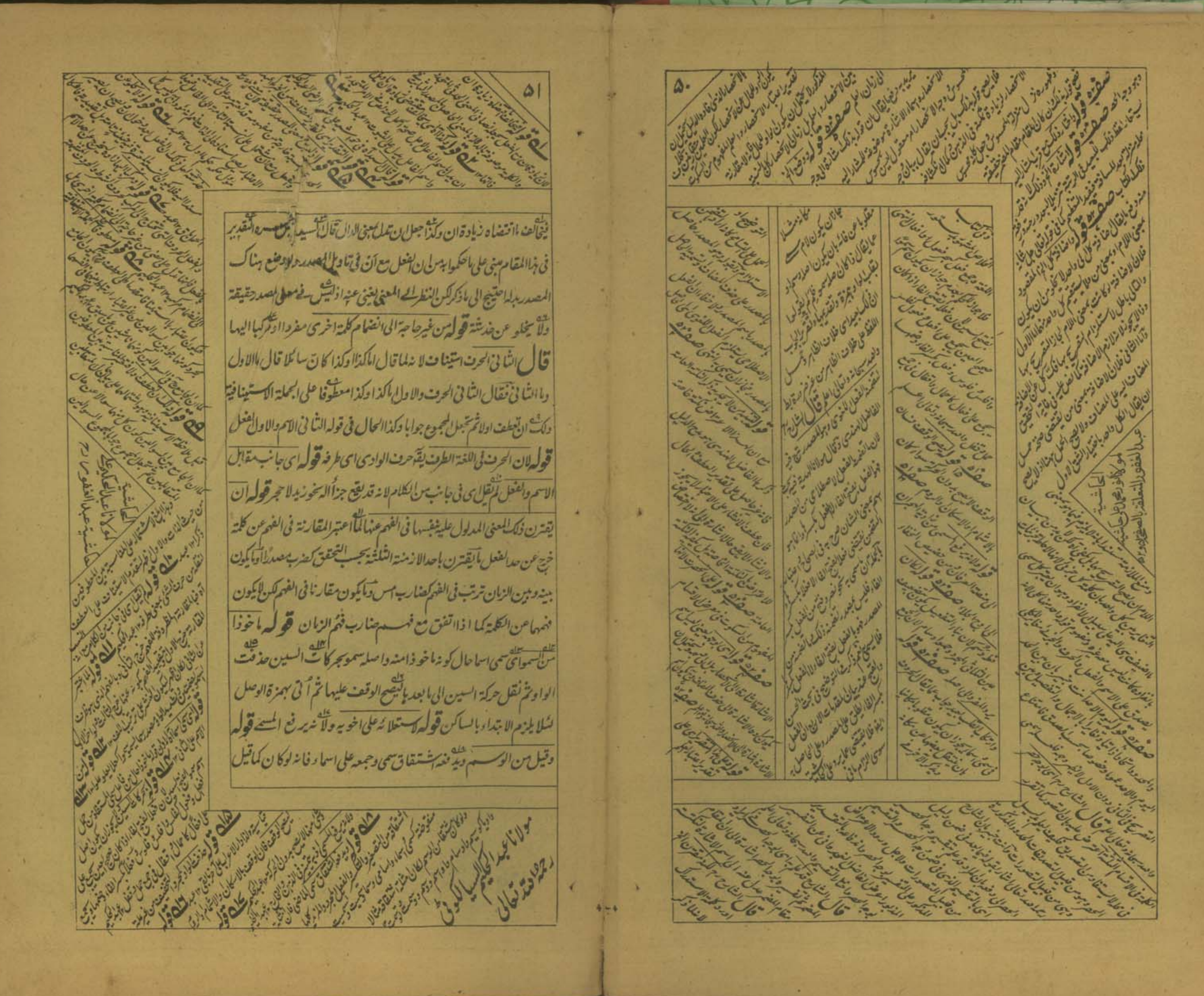
الکلمة ولا القول بان الثانی حرف والاول اسم او فعل ویستدعی عدم صحة الحصر

علی الاول وعدم صحة الحمل علی الثانی لان حال الکلمة لا ینحصر فی الدلالة وعدمها ولانها

لا یصح حمل عدم الدلالة علیها مع ان الضرورة التی دعت الی التقدیر انما

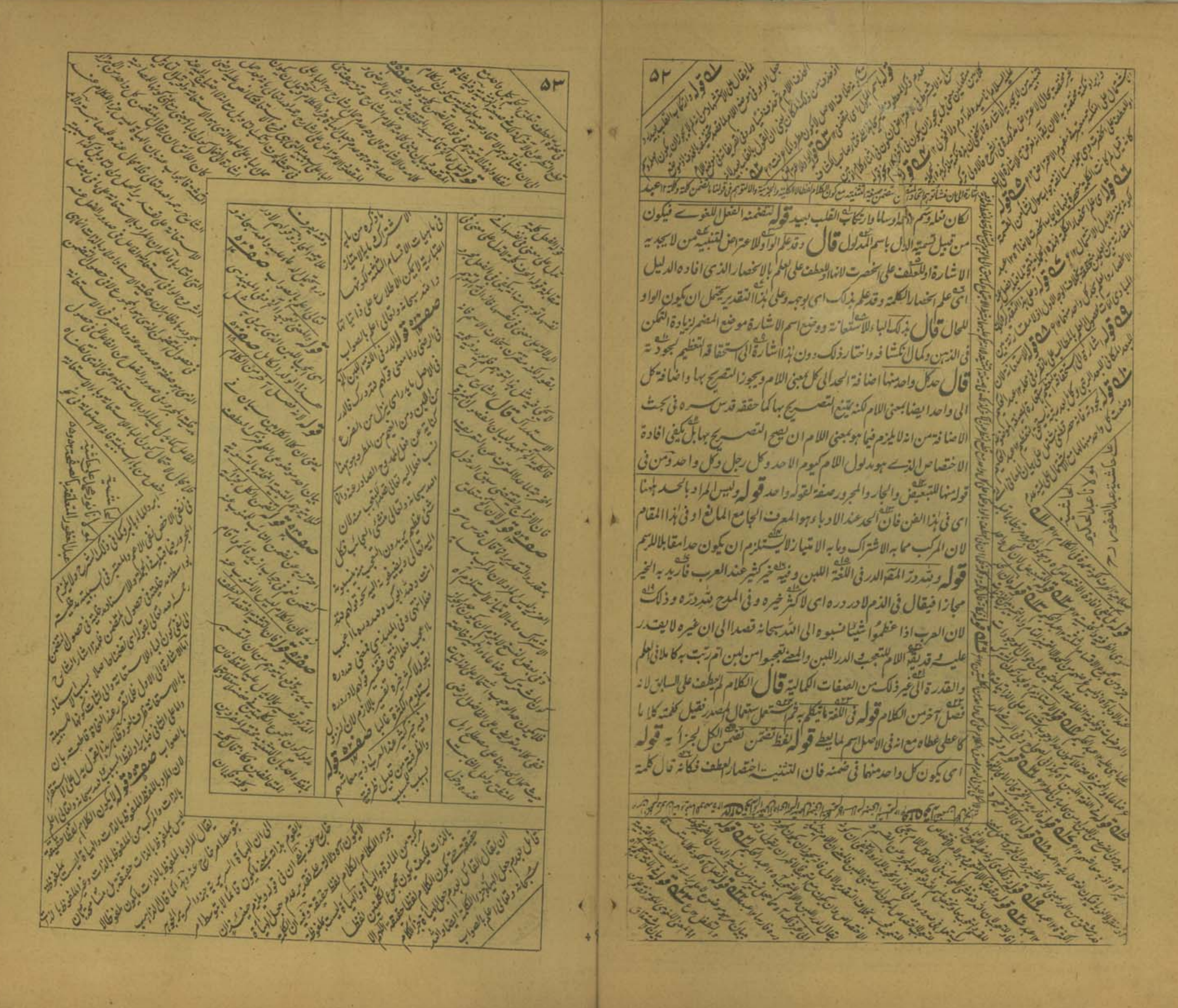
نشأت من الثانی فالالیق التاویل فیه لا فی الاول واما تقدیر الذات



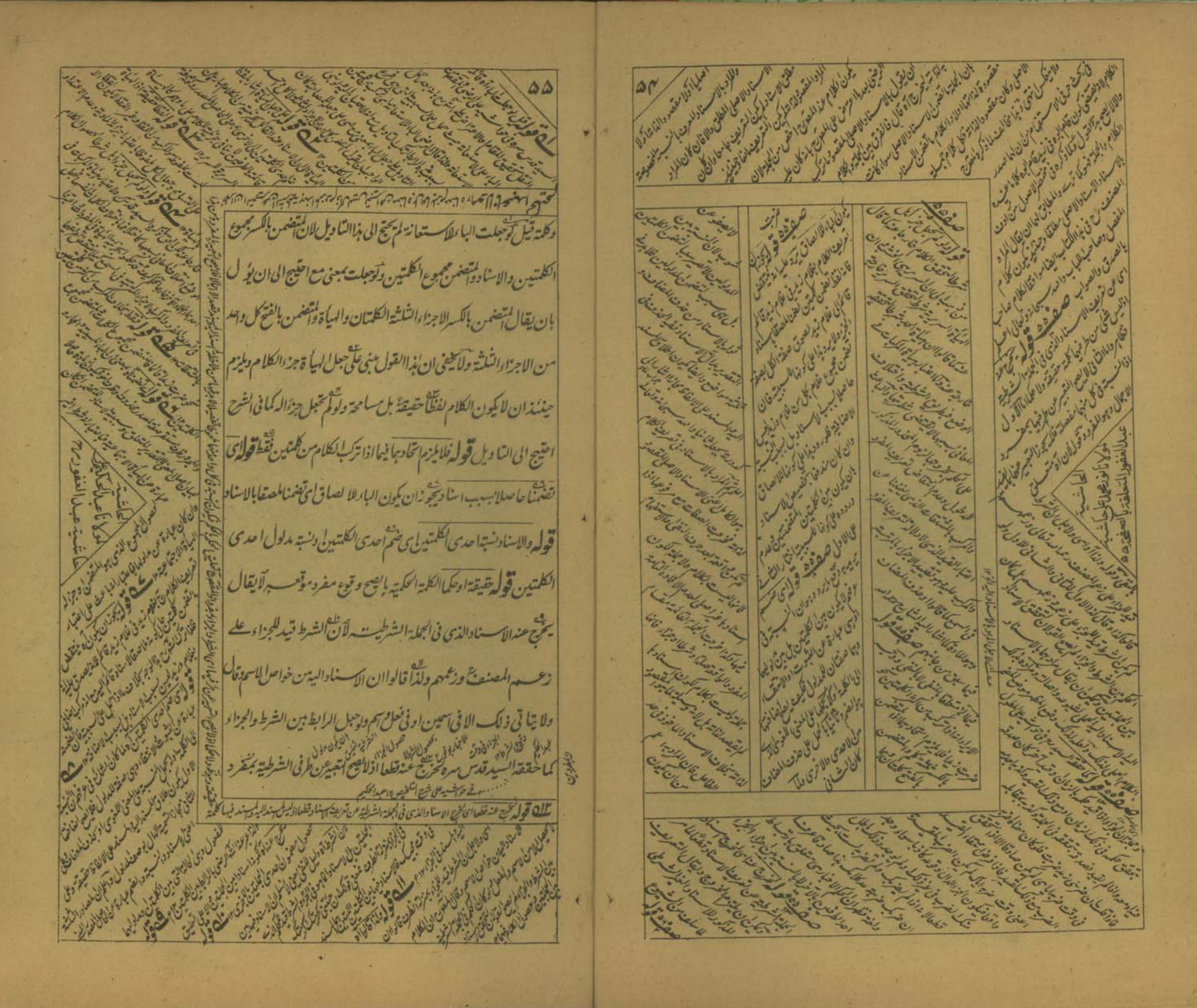


فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان تمل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير
في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولا وضع هناك
المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة
ولا يخلو عن خدشة **قوله** من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى مفردا او مركبا اليها
قال الثاني الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول
وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول ما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية
ولك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل
قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي طرفه **قوله** اي جانب مقابل
الاسم والفعل لم يقل اي في جانب من الكلام لانه قد يقع جزأه نحو زيد لا حجر **قوله** ان
يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة
خرج عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب التحقق كضرب مصدرا او ما يكون
بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون
فهمها عن الكلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان **قوله** ماخوذا
من السمو اي سمي اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو بحركات السين حذفت
الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليها ثم اتي بهمزة الوصل
لئلا يلزم الابتداء بالساكن **قوله** لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى **قوله**
وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل

مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى



لكان فعلاً وسمي اسماً وارتكاب القلب بعيد **قوله** لتضمنه الفعل اللغوي فيكون
من قبيل تسمية الدال باسم المدلول **قال** وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجد به
الاشارة او للعطف على انحصرت لانها العطف على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل
اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو
للحال **قال** بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن
في الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه التعظيم لجودته
قال حد كل واحد منها اضافة الحد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل
الى واحد ايضا بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث
الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في
قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد **قوله** وليس المراد بالحد ههنا
اي في هذا الفن فان الحد عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام
لان المركب مما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حداً مقابلاً للرسم
قوله ولله دره المقصود الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير
مجازاً فيقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك
لان العرب اذا عظموا شيئاً نسبوه الى الله سبحانه قصداً الى ان غيره لا يقدر
عليه وقد يقع اللام للتعجب الدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن اتم تربيته كالاتي العلم
والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية **قال** الكلام لم يعطف على السابق لانه
فصل آخر من الكلام **قوله** في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاماً
كاعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطي **قوله** لفظ تضمن تضمن الكل لجزائه **قوله**
اي يكون كل واحد منها في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة



وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع

الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يؤول

بان يقال المتضمن بالكسر الاجزاء الثلثة الكلمتان والهيأة والمتضمن بالفتح كل واحد

من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبنى على جعل الهيأة جزء الكلام ويلزم

حينئذ ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم تجعل جزء اله كما فى الشرح

احتيج الى التاويل **قوله** فلا يلزم اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط **قوله** اى

تضمنا حاصلا بسبب اسناد ويجوز ان يكون الباء للالصاق اى تضمنا ملصقا بالاسناد

قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين اى ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى

الكلمتين **قوله** حقيقة او حكما الكلمة الحكمية بالصحيح وقوع مفرد موقعه لا يقال

يخرج عنه الاسناد الذى فى الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على

زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال

ولا يتاتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء

كما حققه السيد قدس سره لخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفى الشرطية بمفرد

فى حواشيه على شرح التلخيص ١٢ عبد الحكيم

قوله لخرج عنه قطعا اى لخرج الاسناد الذى فى الجملة الشرطية عن تعريف الاسناد قطعا اذ ليس المسند اليه والمسند فيها كلمة

والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك

ضرب المخاطب **قوله** بحيث يفيد المخاطب فائدة اى من شانه ان تقصد به افادة

المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اى لو سكت المتكلم عليها لم يكن لابل اعرف مجال تخطيته و

نسبته الى القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل

ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب **قوله** خرجت المهملات الصرفة واما المركب من

الكلمتين والمهمل فلم يخرج **قوله** سواء كانت خبرية اى محكية بها عن الواقع **قوله** انشائية

اى غير محكية بها عن الواقع **قوله** في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات مجملة

فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد **قوله** اعنى قائم الاب او ذا **قوله**

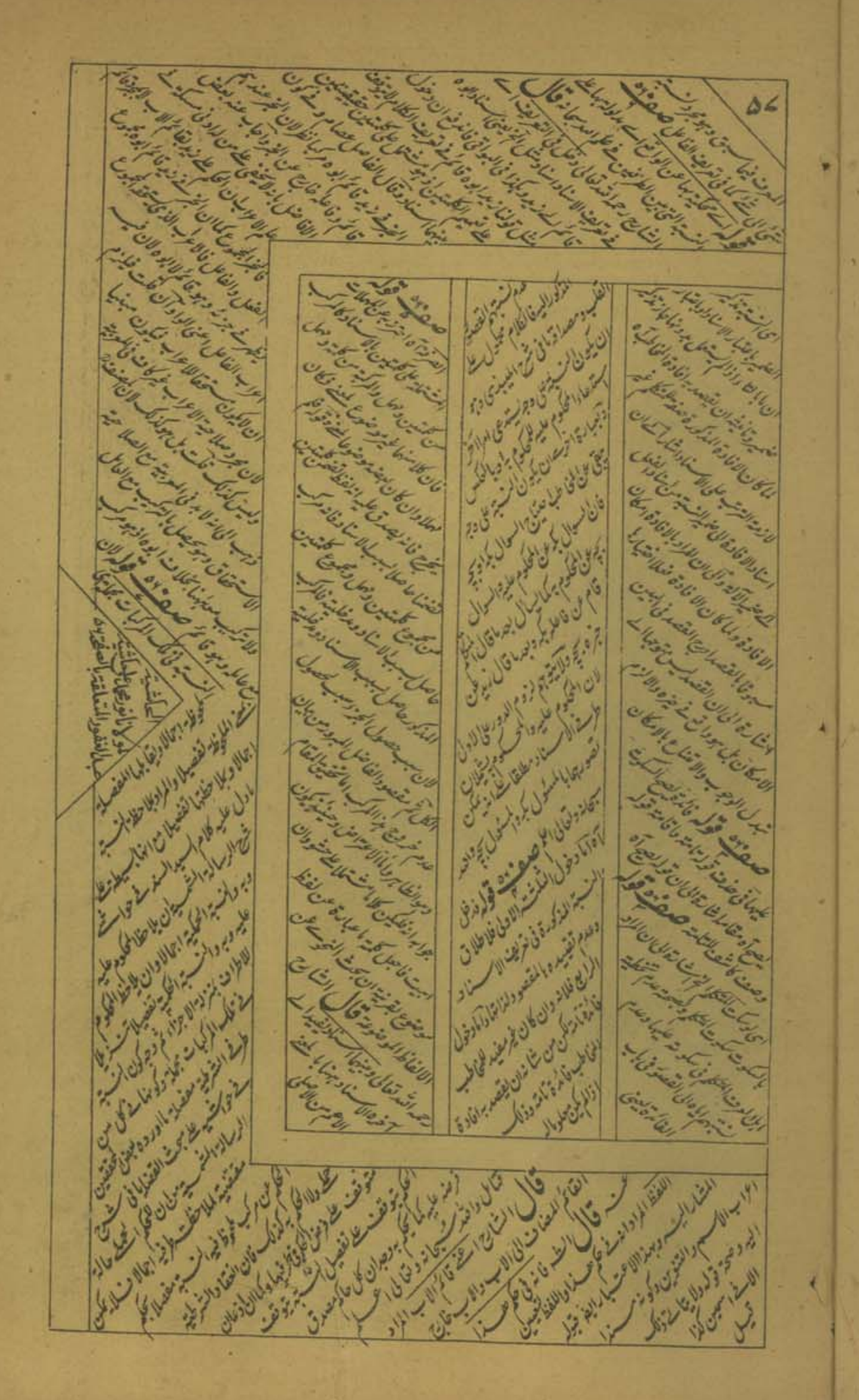
فانه في حكم هذا اللفظ ولا تصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج

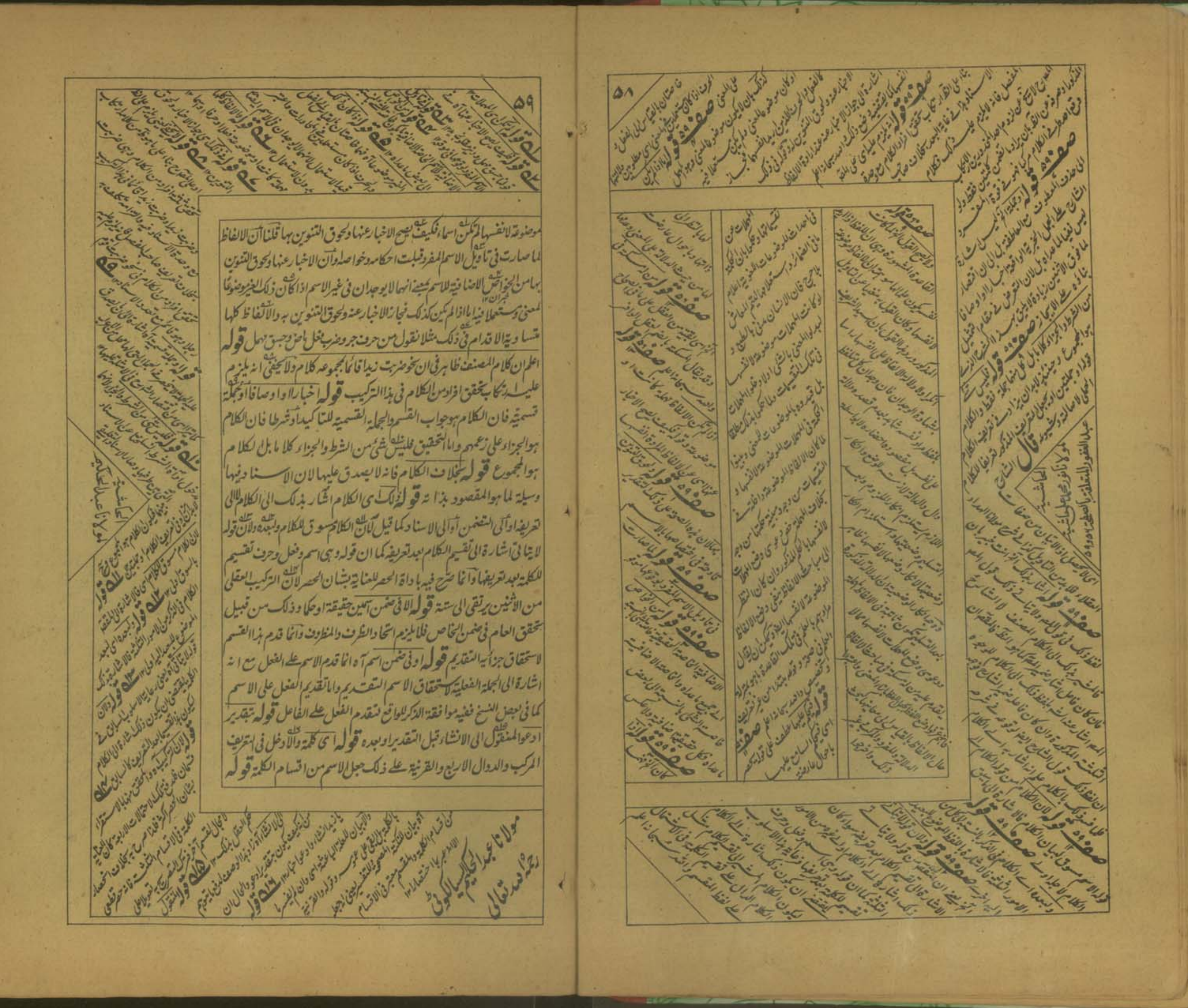
الى هذا التاويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها

بل هي تحضر بانفسها لا بدوالّ في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت

دلالتها فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها

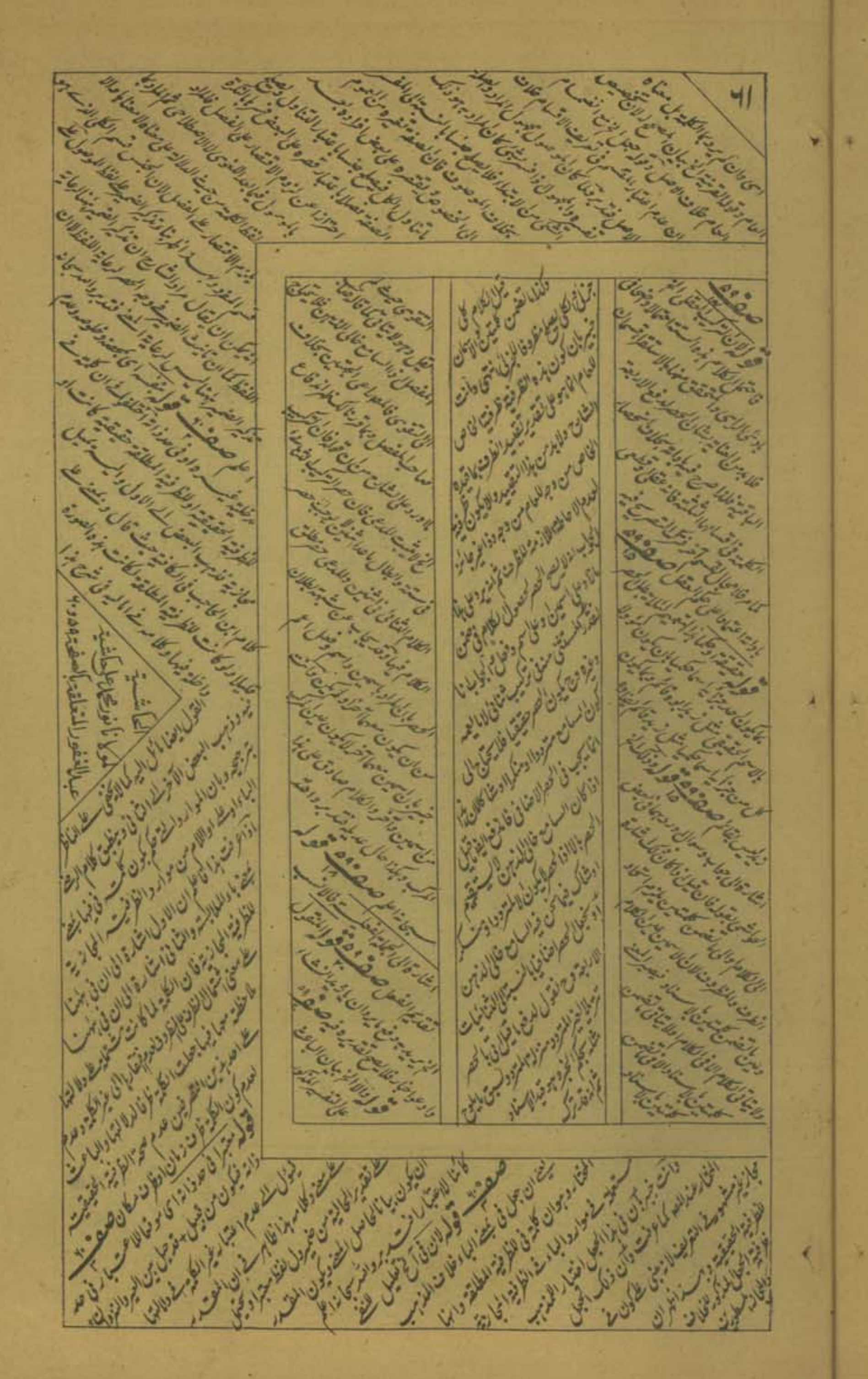
مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم تكن بالالفاظ



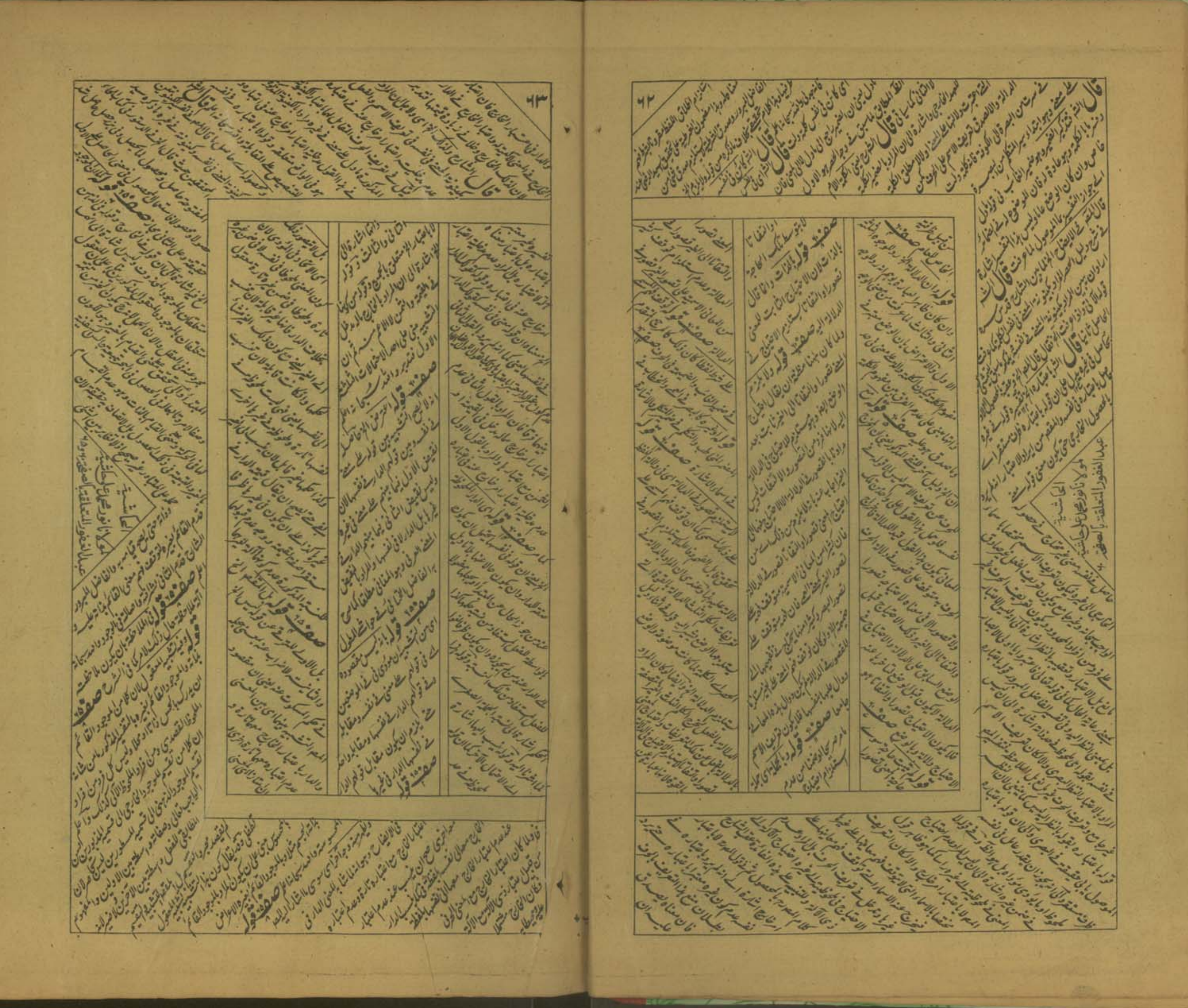


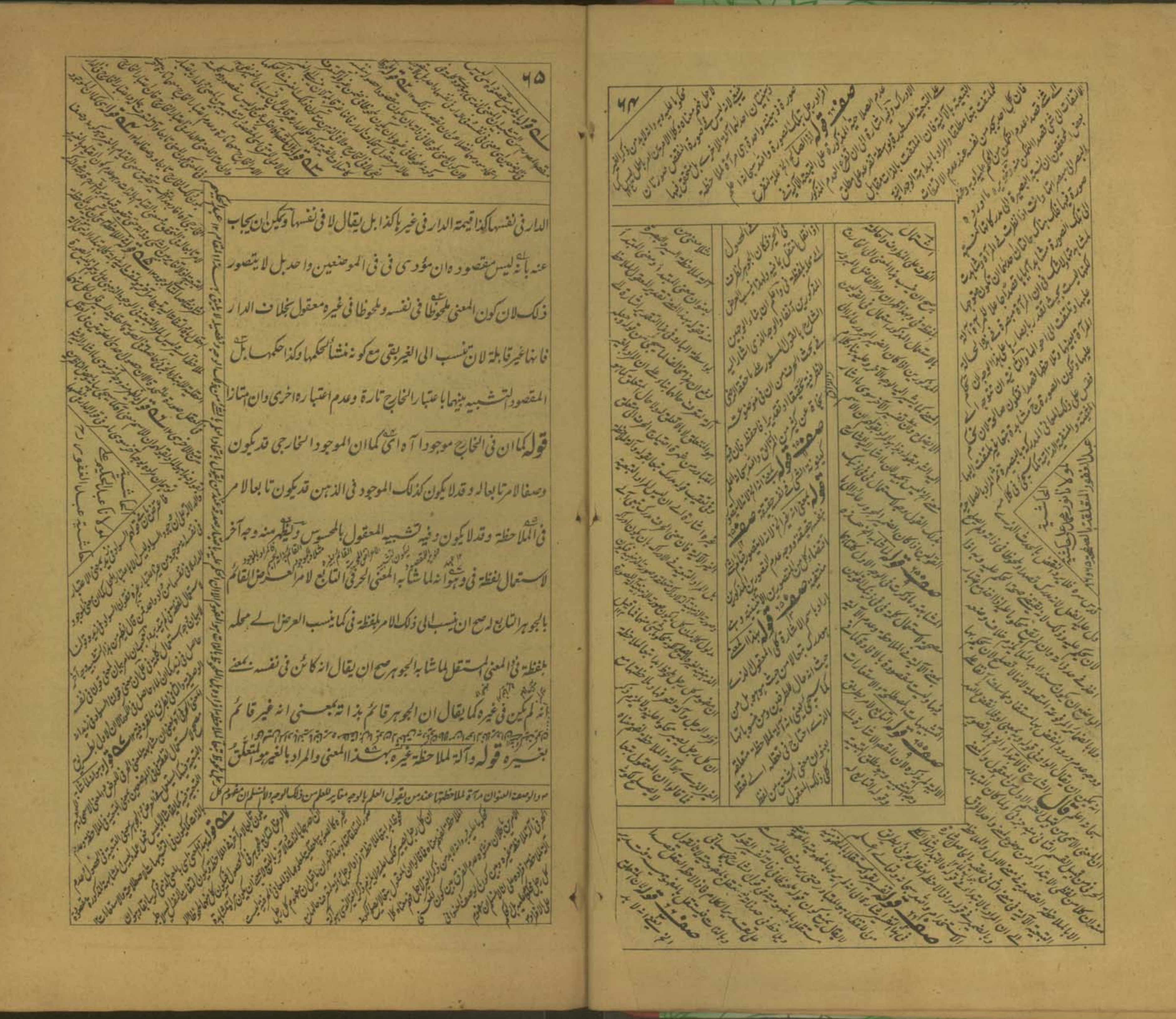
موضوعة لانفسها لم تكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت فى تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه وان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان فى غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام فى ذلك مثلا نقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل **قوله** اعلم ان كلام المصنف ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام فى هذا التركيب **قوله** اخبارا او اوصافا او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما التحقيق فليس شئ من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع **قوله** بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليهما لان الاسناد فيهما وسيلة لما هو المقصود بذاته **قوله** ذلك اى الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى المتضمن او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام وتعريفه ولان قوله لا يتانى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهى اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلى من الاثنين يرتقى الى ستة **قوله** الا فى ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام فى ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم **قوله** او فى ضمن اسم آه انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما فى بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل **قوله** بتقدير ادعو المنقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده **قوله** اى كلمة والادخل فى التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة **قوله**

مولانا عبد الحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى



كائن فی نفسه جملة صفة لمعنی سواء رجع ضمیره الی ما او الی معنی ولم یجعله ظرفا لغوا الدل او حالا من ضمیره حتی یکون معناه علی الاول ما دل بنفسه او فی حد ذاته وعلی الثانی ما دل حال کونه معتبرا فی حد ذاته لان فی جعل فی بمعنی الباء خلاف المذهب المختار ومجازا غیر مشهور فی التعریف وان الدلالة الوضعیة غیر ثابتة للفظ فی حد ذاته بل هی ثابتة له بالقیاس الی الوضع مع ان صحة تلک المعانی مبنیة علی قصور فی دلالة الحرف ولا قصور الا فی معناه لاحتیاجه تصورا او التفاتا الی الغیر وذلک الاحتیاج قبل الوضع السابق علی الدلالة وبالوضع لم یثبت حاجة اخری بالذات ولا یلزم من ذلک قصور فی الدلالة فان کثیرا من المعانی الاسمیة یتوقف علی تصور الغیر وکثیرا منها یحتاج فی تفهیمها الی ضمیمة کتقدم المرجع فی ضمیر الغائب والخطاب والتکلم فی ضمیری المخاطب والمتکلم والاشارة فی اسم الاشارة وغیر ذلک وبالجملة توقف فهم المسمی علی شرط لفظا کان او غیره لا یستلزم قصورا فی الدلالة کما لا یستلزم ذلک القصور توقفه علی القابل والفاعل **قوله** ما دل علی معنی باعتباره فی نفسه ای ملحوظا فی حد ذاته لا فی ضمن غیره کما فی مقابله **قوله** کقولک الدار فی نفسها ای الدار الملحوظة فی حد ذاتها او ملحوظة فی حد ذاتها او ینسب الیها هذا الحکم فی حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من کونها فی وسط البلد او قریبة من بیت فلان اعترض علیه الشیخ الرضی بان قولهم فی حد الحرف علی معنی فی غیره نقیض قولهم علی معنی فی نفسه ولا یقال فی مقابلة قولک قیمة





الدار فی نفسها کذا قیمة الدار فی غیرہا کذا بل یقال لا فی نفسہا ویمکن ان یجاب

عنہ بانہ لیس مقصودہ ان مؤدی فی الموضعین واحد بل لا یتصور

ذلک لان کون المعنی ملحوظا فی نفسہ وملحوظا فی غیرہ معقول بخلاف الدار

فانہا غیر قابلة لان تنسب الی الغیر بقی مع کونہ منشا لحکمہا وکذا احکمہا بل

المقصود التشبیہ بینہما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتبارہ اخری وان امتازا

قولہ کما ان فی الخارج موجودا آہ ای کما ان الموجود الخارجی قد یکون

وصفا لامر تابعا لہ وقد لا یکون کذلک الموجود فی الذہن قد یکون تابعا لامر

فی الملاحظة وقد لا یکون وفیہ تشبیہ المعقول بالمحسوس ولیظہر منہ وجہ آخر

لاستعمال لفظة فی وہو انہ لما شابہ المعنی الحرفی التابع لامر العرض القائم

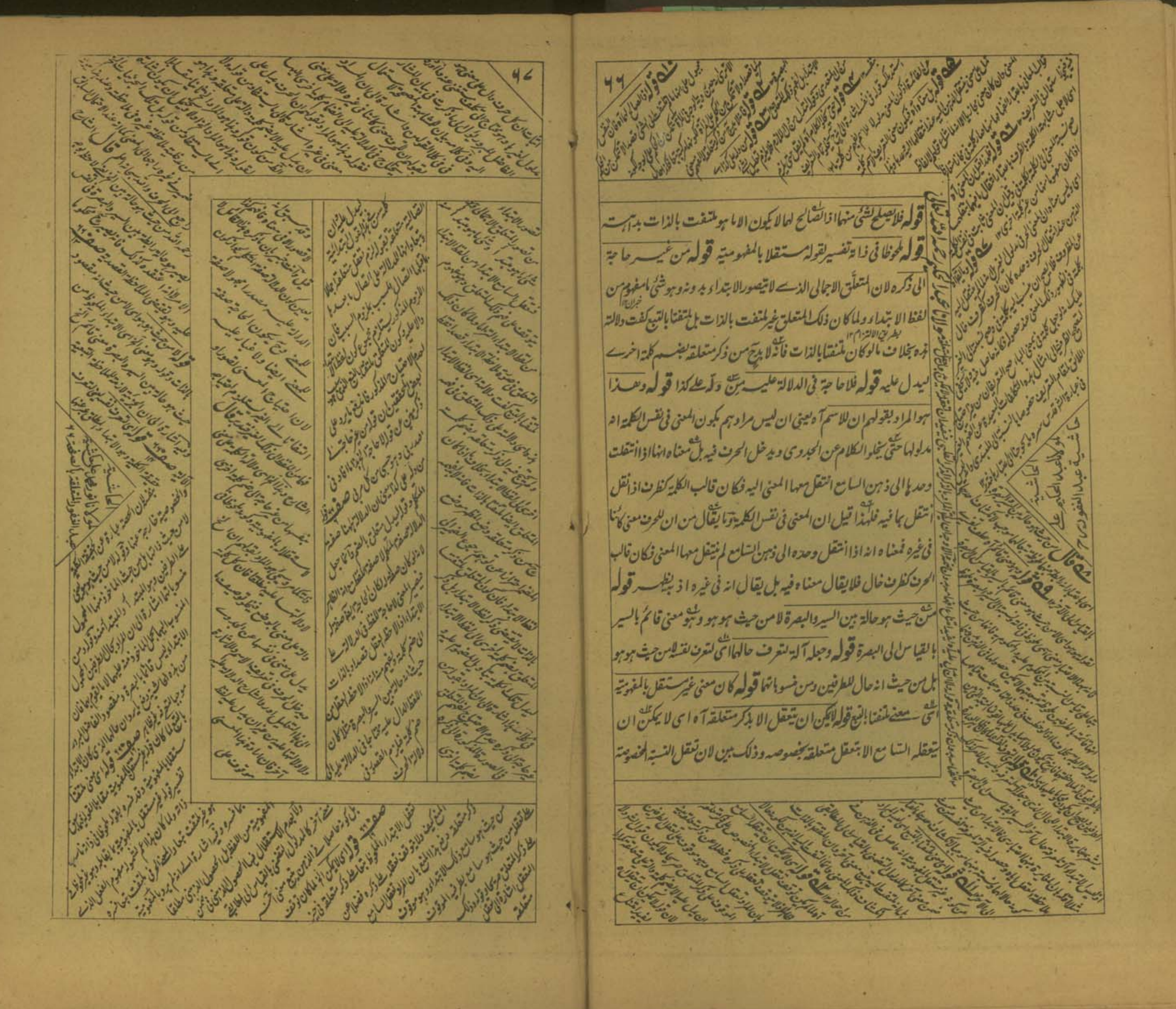
بالجوہر التابع لہ صح ان ینسب الی ذلک الامر بلفظة فی کما ینسب العرض الی محلہ

بلفظة فی والمعنی المستقل لما شابہ الجوہر صح ان یقال انہ کائن فی نفسہ بمعنی

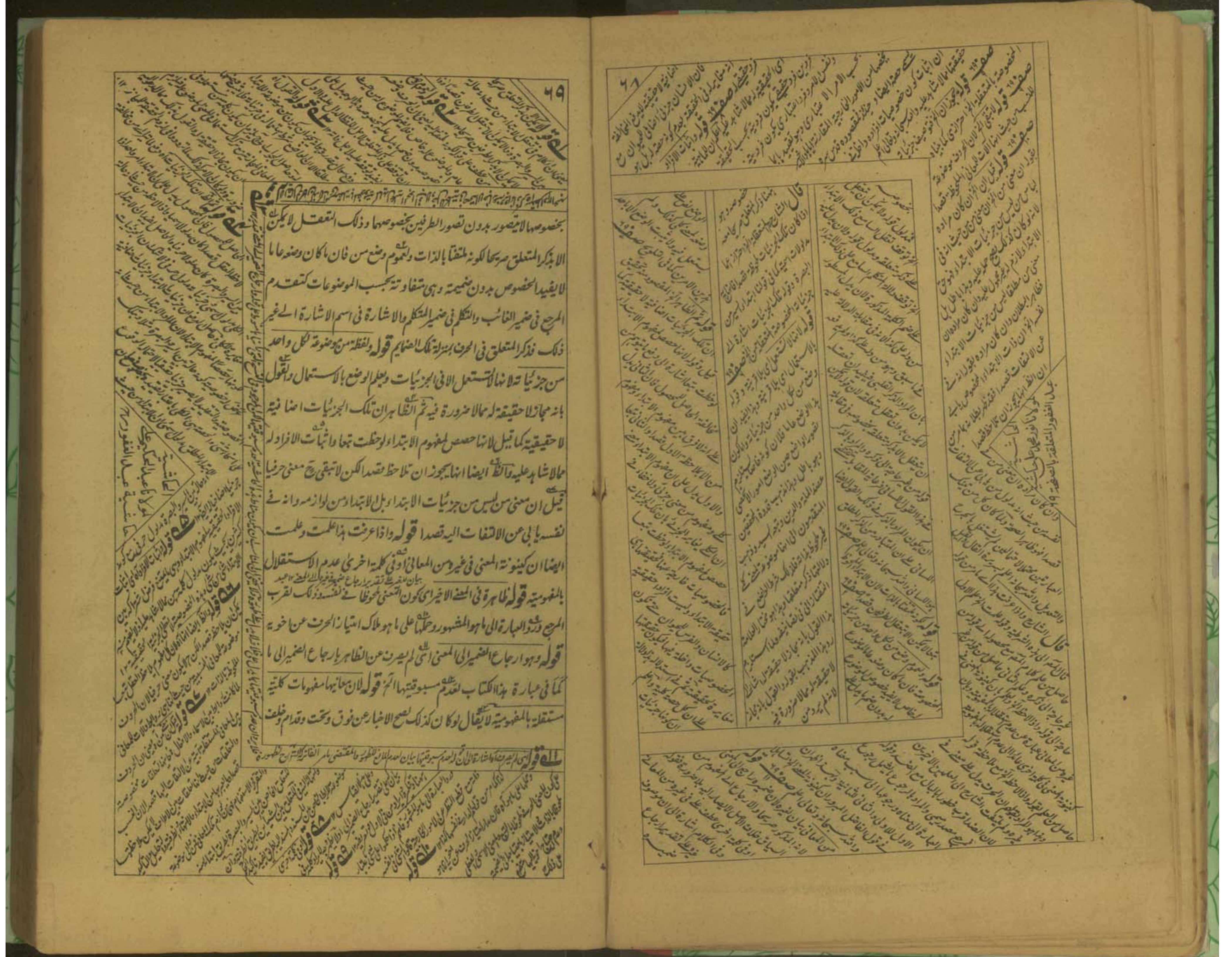
انہ لم یکن فی غیرہ کما یقال ان الجوہر قائم بذاتہ بمعنی انہ غیر قائم

بغیرہ **قولہ** وآلة لملاحظة غیرہ بہذا المعنی والمراد بالغیر ہو المتعلق

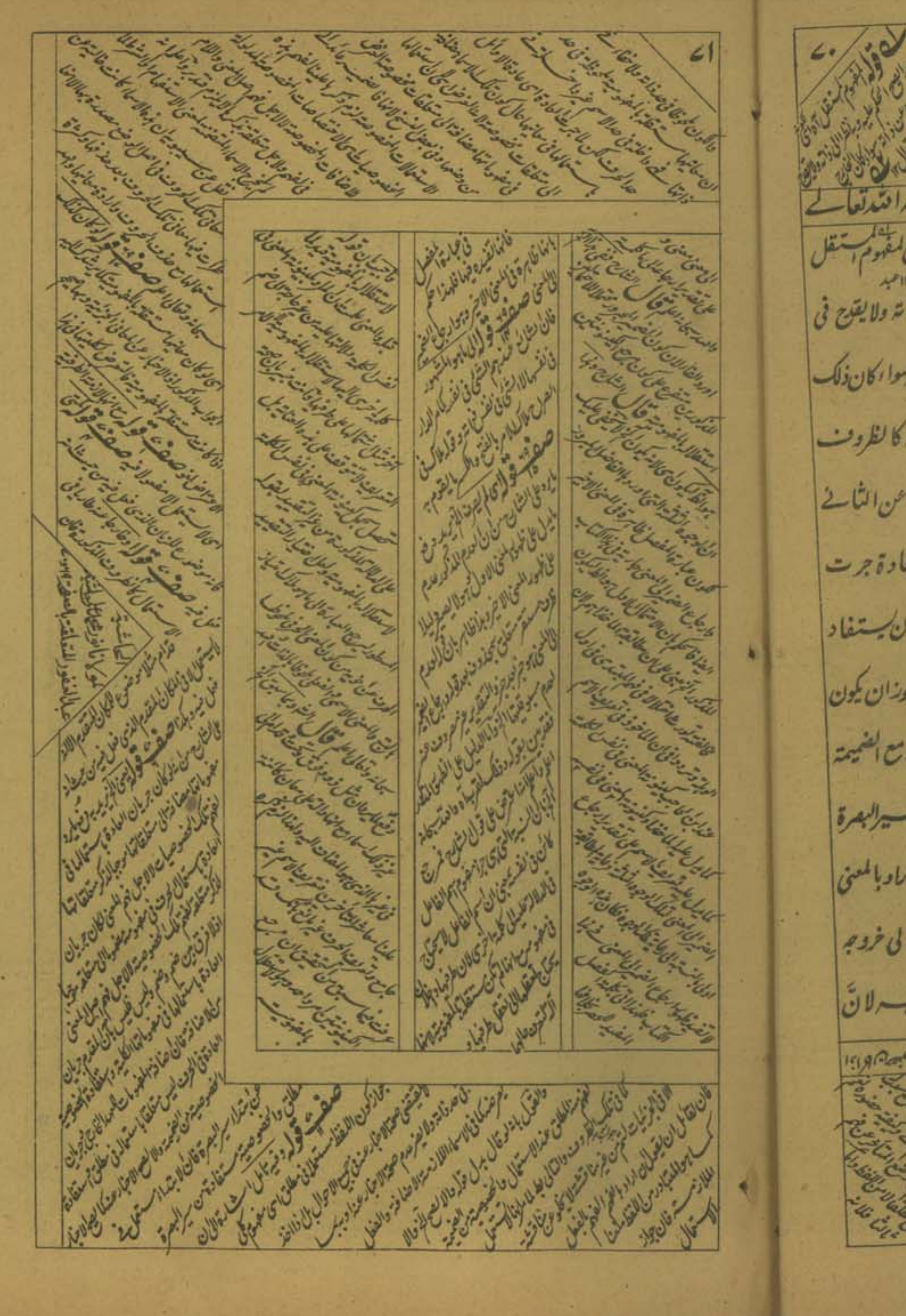
ہو والوصف العنوان مرآة لملاحظتہا عند من یقول العلم بالوجہ مغایر للعلم من ذلک الوجہ والا فسلم ان مفہوم کل



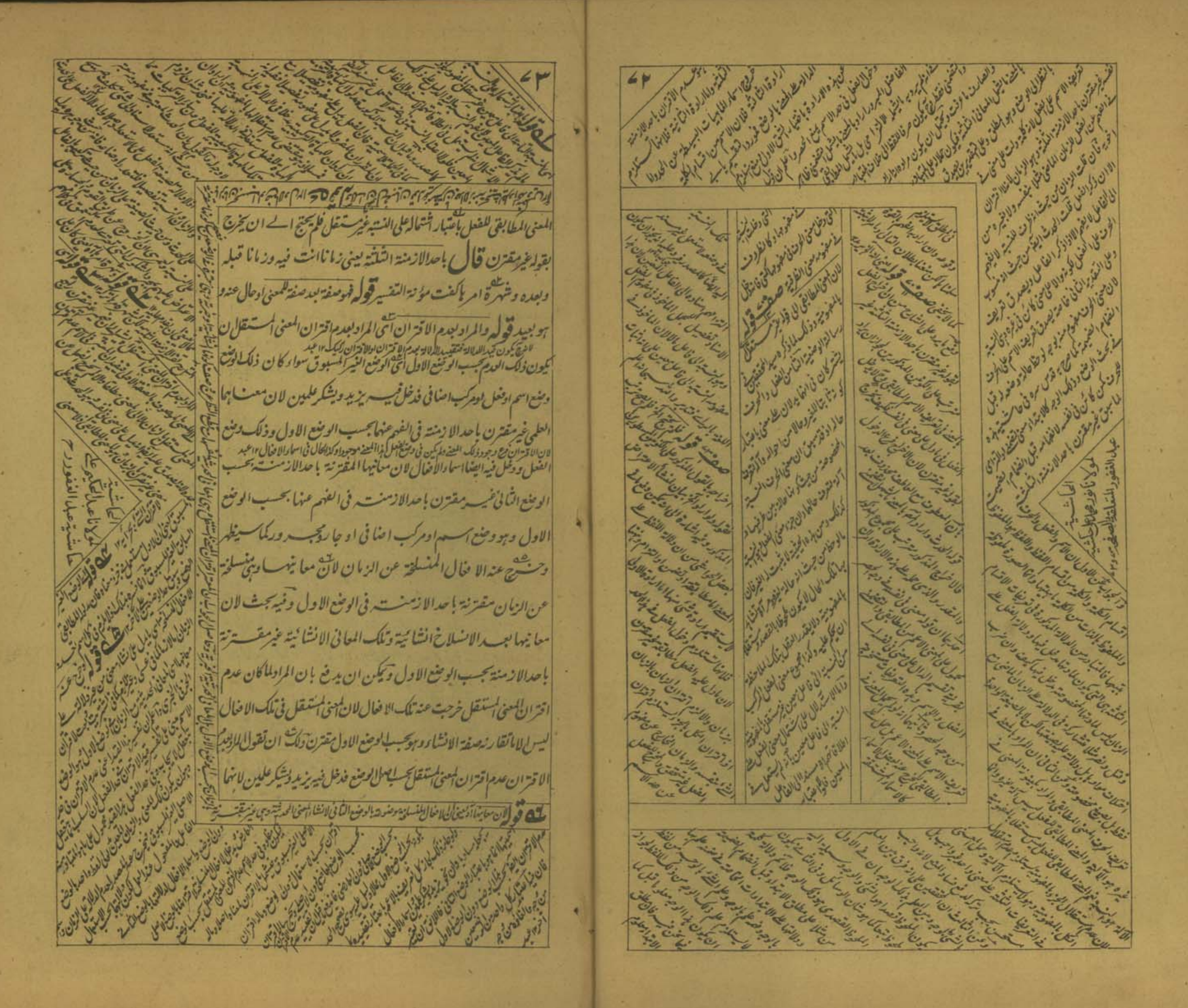
قوله فلا يصلح لشئ منها اذ الصالح لها لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بداہتہ قوله ملحوظا فی ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذے لا يتصور الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرے ليدل عليه قوله فلا حاجة فى الدلالة عليه الى ذكره كذا قوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم آه يعنى ان ليس مرادهم بكون المعنى فى نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا نقل انتقل بما فيه فلهذا قيل ان المعنى فى نفس الكلمة وما يقال من ان للحرف معنى كائنا فى غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه فى غيره اذ به يظهر قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة قوله وجعله آلة لتعرف حالهما اى لتعرف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن خصوصياتهما قوله كان معنى غير مستقل بالمفهومية اى معنى ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه آه اى لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة



بخصوصها لايتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لايمكن الابذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ماكان وضعه عاما لايفيد الخصوص بدون ضميمة وهى متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع فى ضمير الغائب والتكلم فى ضمير المتكلم والاشارة فى اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق فى الحرف بمنزلة تلك الضمايم **قوله** ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياتة لانها لاتستعمل الافى الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لاحقيقة له ممالاضرورة فيه ثم الظاهران تلك الجزئيات اضافية لاحقيقية كما قيل لانها حصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعا واثبات الافراد له ممالاشاهد عليه والظاهر ايضا انها يجوزان تلاحظ قصدا لكن لاتبقى ح معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه فى نفسه يابى عن الالتفات اليه قصدا **قوله** واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى فى غيره من المعانى او فى كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله** ظاهرة فى المعنى الاخير اى كون المعنى ملحوظا فى نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ماهو المشهور وحملها على ماهو ملاك امتياز الحرف عن اخويه **قوله** وهو ارجاع الضمير الى المعنى انتهى لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما فى عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها الخ **قوله** لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لايقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف



او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل ای لا تستعمل الا ظرفا ۱۲ عبید یقتضی صحة الحکم علیه او به اذا اخذ فی حد ذاته ولا یقدح فی استقلاله امتناع الحکم علیه او به بما یعرضه سواء کان ذلک العارض جزءا لمدلول ما یدل علیه کمتی او خارجا عنه کالظروف المذکورة فان معنی الظرفية داخل فی الاول خارج عن الثانی **قوله** لکن لما جرت العادة باستعمالها الخ یعنی ان العادة جرت بان یستعمل تلک الالفاظ فی مفهوماتها الکلیة وان یستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا یجوز ان یکون مستعملا فی مطلق وان یستفاد الخصوصية من ضمه مع الضمیمة والا لصح الاخبار عنه کما یصح الاخبار عن ابتداء سیر البصرة وفیه تامل **قوله** باعتبار معناه التضمنی یعنی انه اراد بالمعنی ما یشمل المعنی التضمنی فیدخل فیه الفعل ویحتاج الی خروجه بقوله غیر مقترن ولو اراد المعنی المطابقی لم یدخل فیه لان

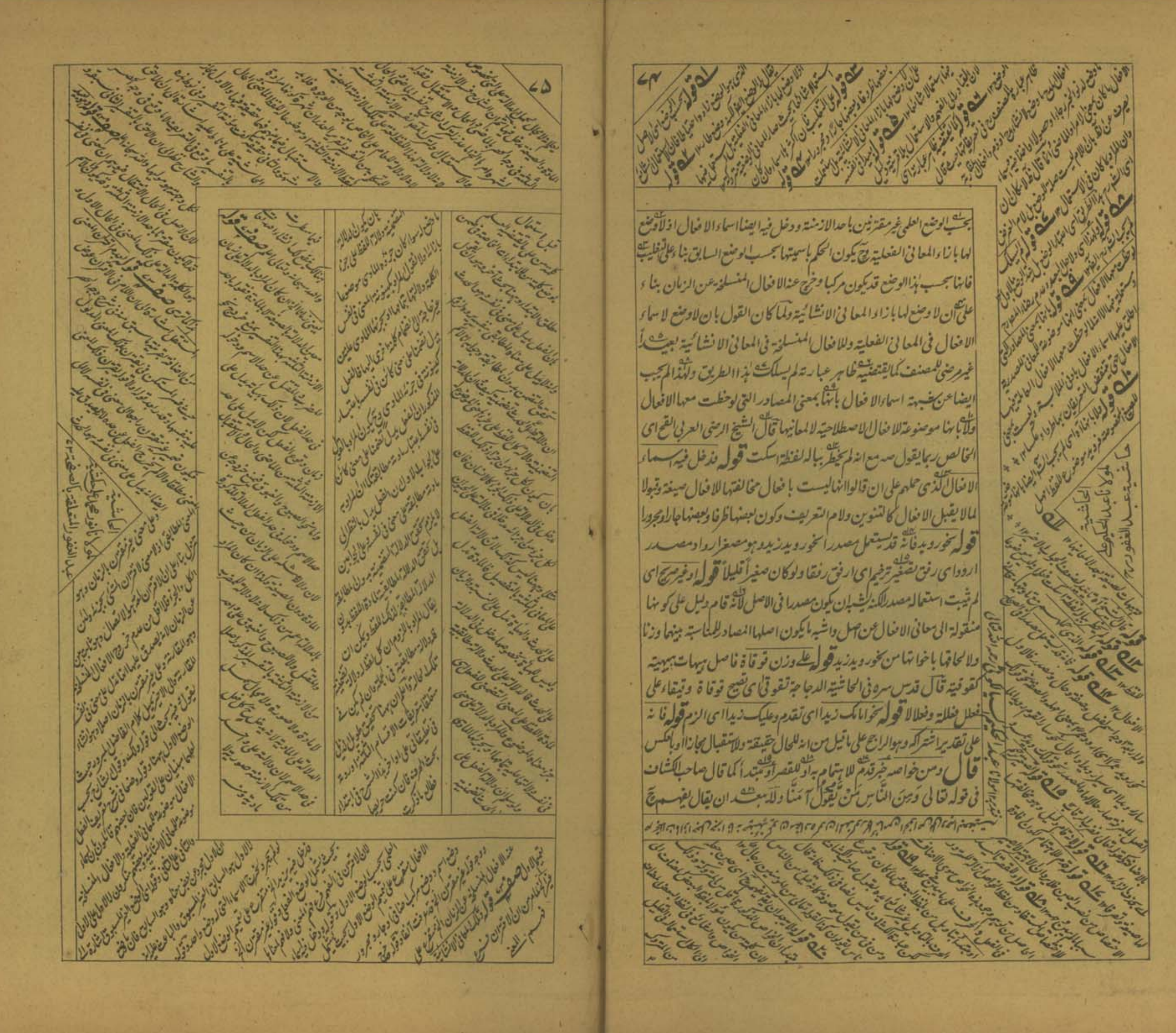


المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن **قال** باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده وشهرة امر باكفت مؤنة التفسير **قوله** فهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد **قوله** والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب اضافي فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا ما تقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما

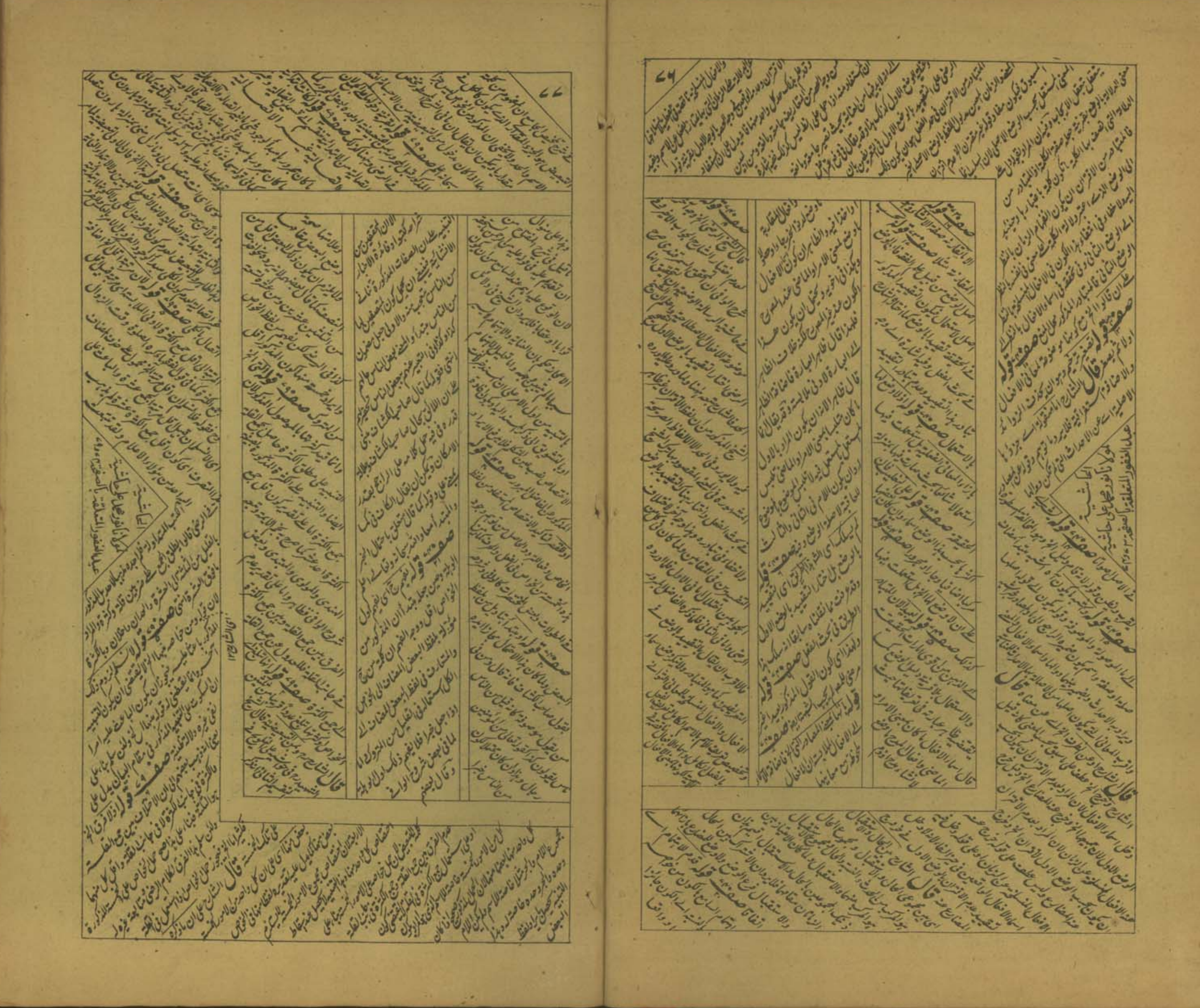
لا فرق يكون تقييد الدلالة فتقييد الدلالة بعدم الاقتران او الاقتران ركيك ١٢ عبد

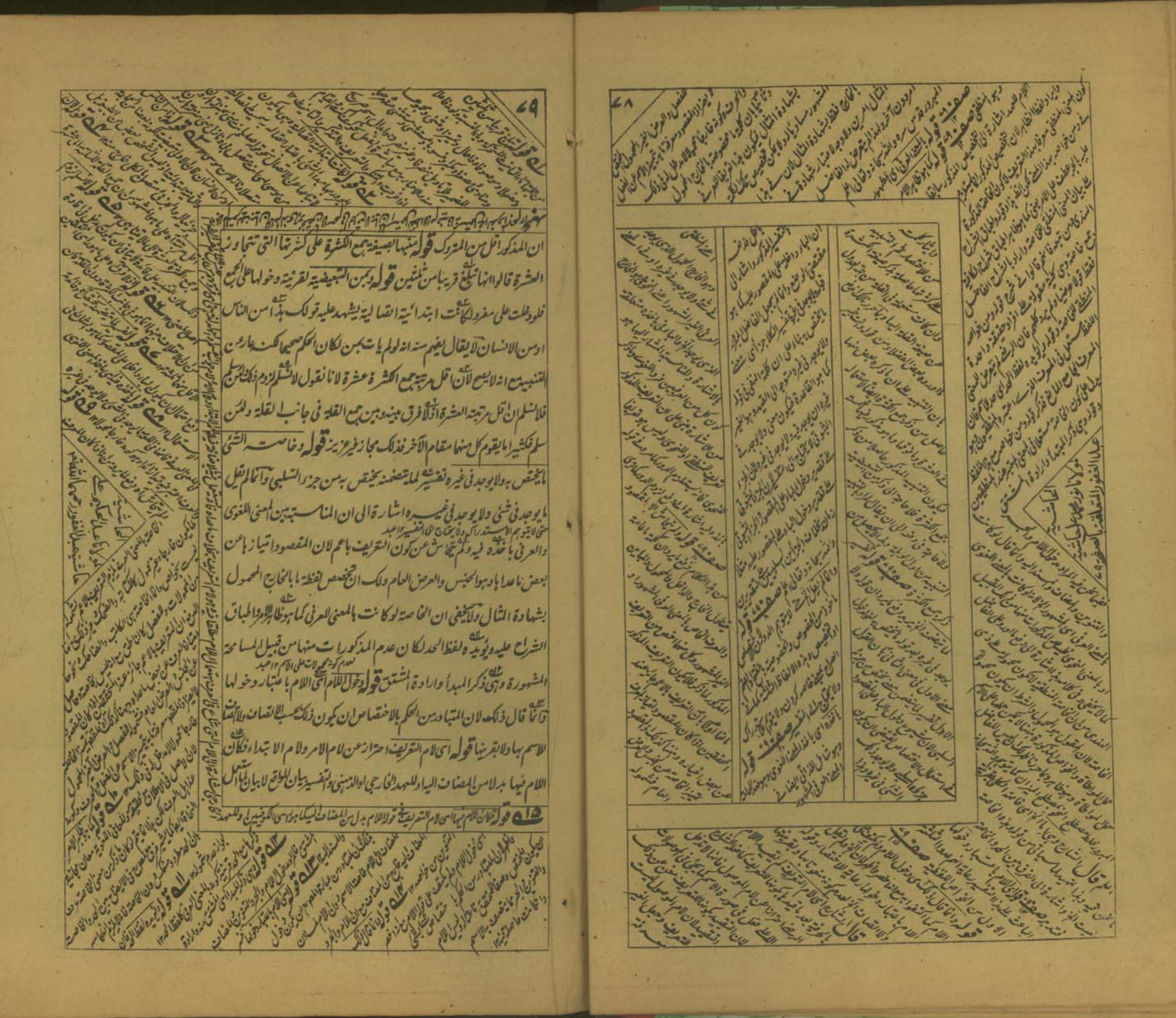
لان الاقتران مع وجود ذلك المعنى ولم يكن في وضع الفعل كهذا المعنى موجودا وكذا الحال في اسماء الافعال ١٢ عبد

قوله ان معانيها اي معنى ان الافعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثاني للانشاء المعنى الحدثية وهي غير مقترنة



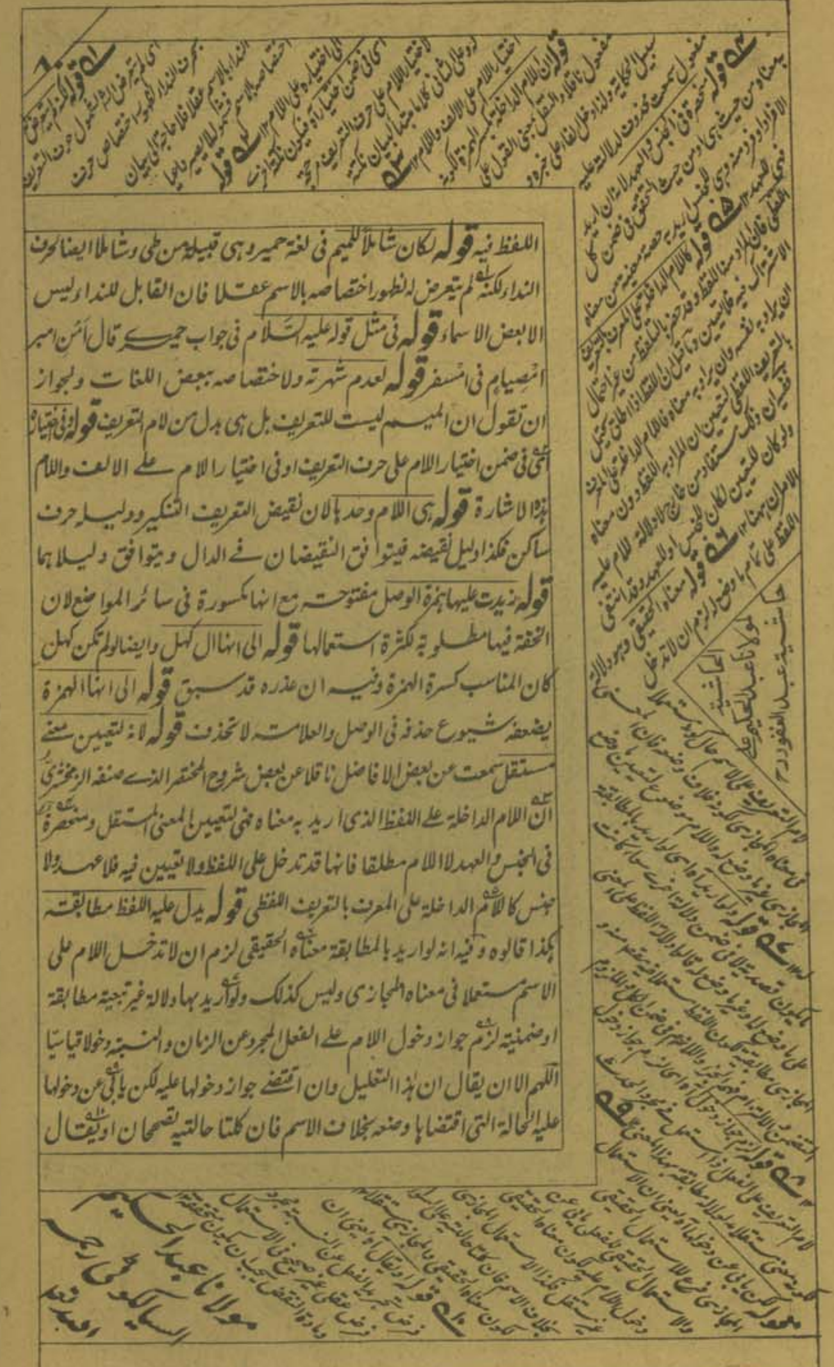
بحسب الوضع العلمي غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع
لها بازاء المعاني الفعلية فح يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على تغليب
فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء
على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية ولما كان القول بان لا وضع لاسماء
الافعال في المعاني الفعلية وللافعال المنسلخة في المعاني الانشائية بعيدا
غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب
ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الافعال
ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية لا لمعانيها قال الشيخ الرضي العربي القح اي
الخالص ربما يقول مع انه لم يخطر بباله الفلظة اسكت **قوله** فدخل فيه اسماء
الافعال الذي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال مخالفتها للافعال صيغة وقبولا
لما لا يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا
قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغر ارواد مصدر
ارود اي رفق تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا **قوله** او غير صريح اي
لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا في الاصل لانه قام دليل على كونها
منقولة الى معاني الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا
ولالحاقها باخواتها من نحو رويد زيد **قوله** على وزن قوقاة فاصل هيهات هيهية
كقوقية قال قدس سره في الحاشية الدجاجة تقوقي اي تصيح قوقاة وقيقاء على
فعللة وفعلالا **قوله** نحو امامك زيدا اي تقدم وعليك زيدا اي الزم **قوله** فانه
على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس
قال ومن خواصه خبر قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا ولا بعد ان يقال يفهم ح



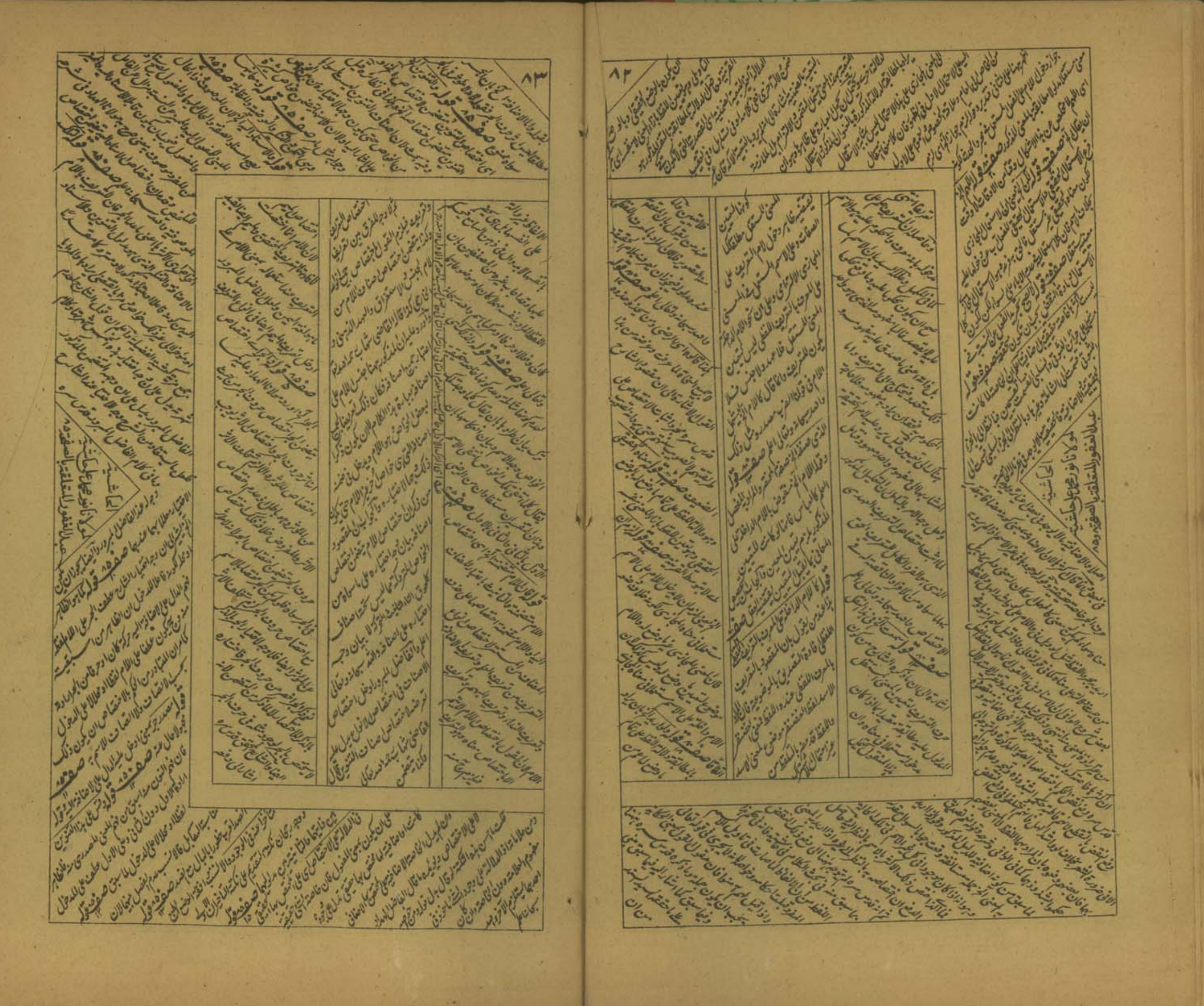


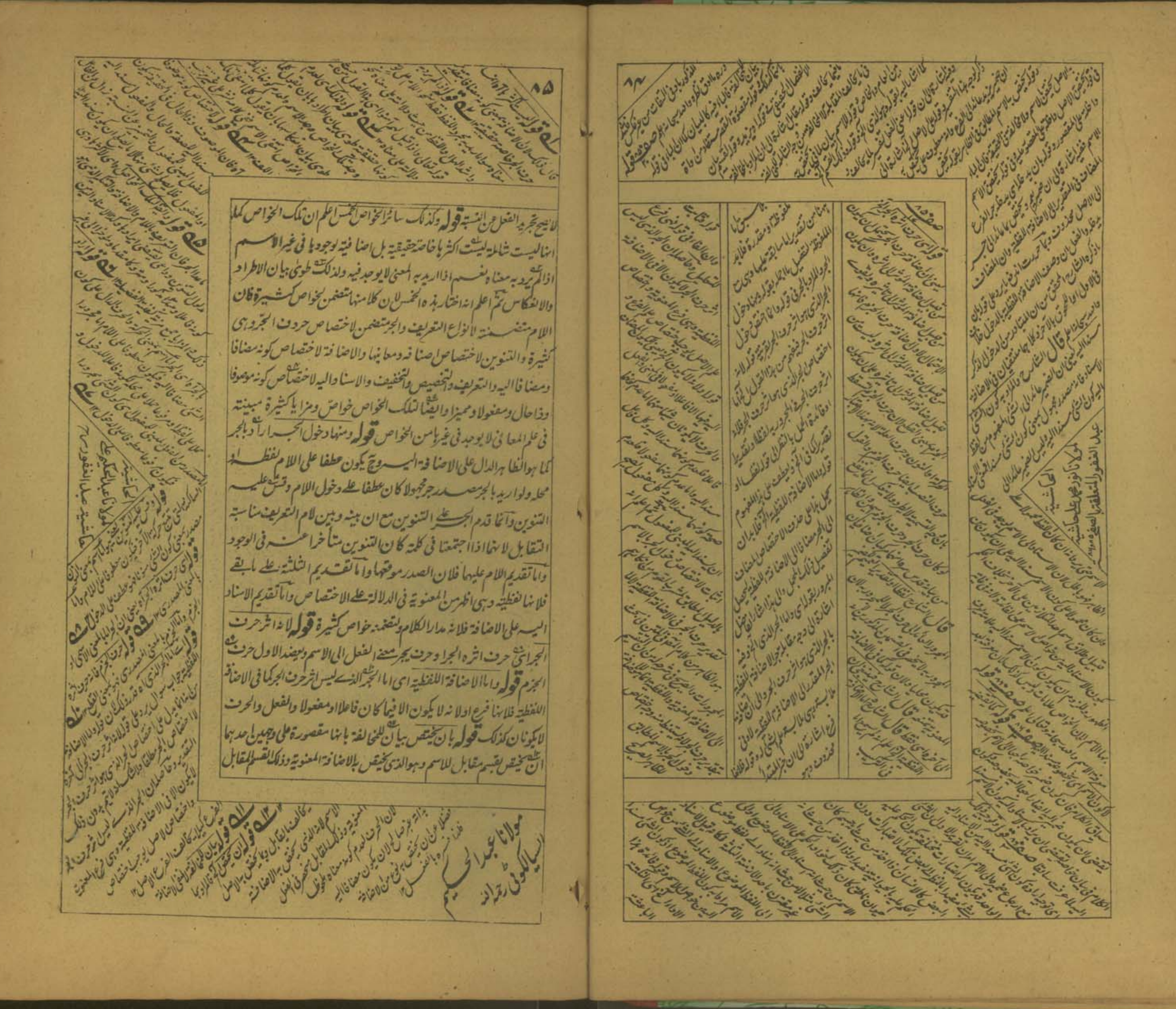
ان المذكور اقل من المتروك **قوله** منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين **قوله** وبمن التبعيضية لقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك بذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكن عارض التنبيه مع انه لا يصح لان اقل مرتبة جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لكن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما مقام الآخر فذلك مجاز غير عزيز **قوله** وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما تضمنه يختص به من جزء التسلبي وانما لم يقل ما يوجد في شئ ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظة ما بالخارج المحمول بشهادة الشال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر والمباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان عدم المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدأ وارادة المشتق **قوله** دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف والاتصاف للاسم بها ولا بقرينها **قوله** اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها بدلا من المضاف اليه او للعهد الخارجي او الذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان المستعمل

قوله فكان اللام فيها اي لام التعريف ... او اللام بدل من المضاف ... او للعهد



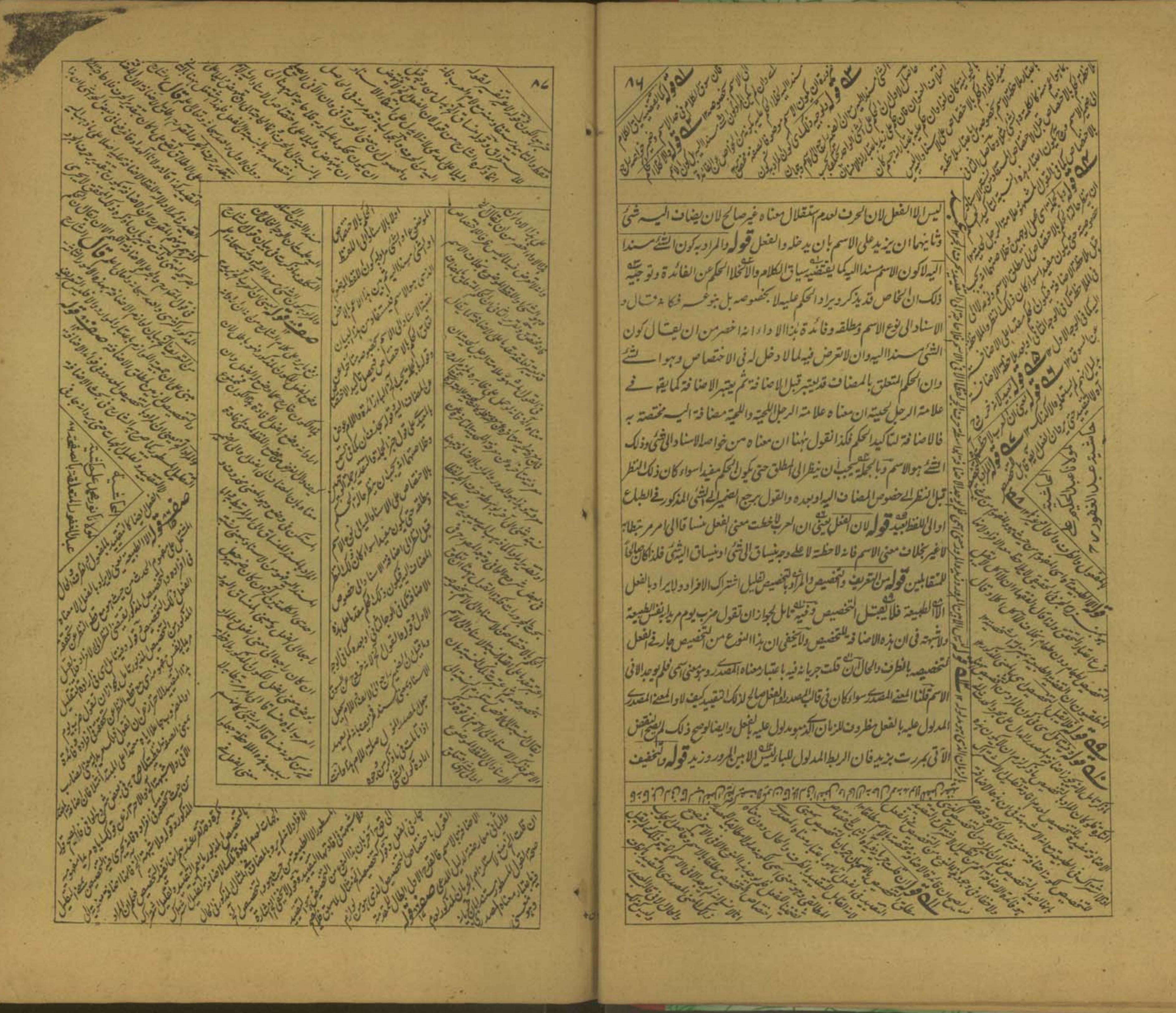
اللفظ فيه **قوله** لكان شاملاً للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملاً ايضاً لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلاً فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء **قوله** في مثل قوله عليه السلام في جواب حميري قال أمن امبر امصيام في امسفر **قوله** لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان تقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف **قوله** او في اختيار الشيء في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختيار اللام على الالف واللام بهذا الاشارة **قوله** هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما **قوله** زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها **قوله** الى انها ال كهل وايضاً لو لم تكن كهل لكان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عذره قد سبق **قوله** الى انها الهمزة يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف **قوله** لا لتعيين معنى مستقل سمعت عن بعض الافاضل ناقلاً عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه هي لتعيين المعنى المستقل ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقاً فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم مستعملاً في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية مطابقة او ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولاً قياسياً اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن يأبى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه تصححان او يقال



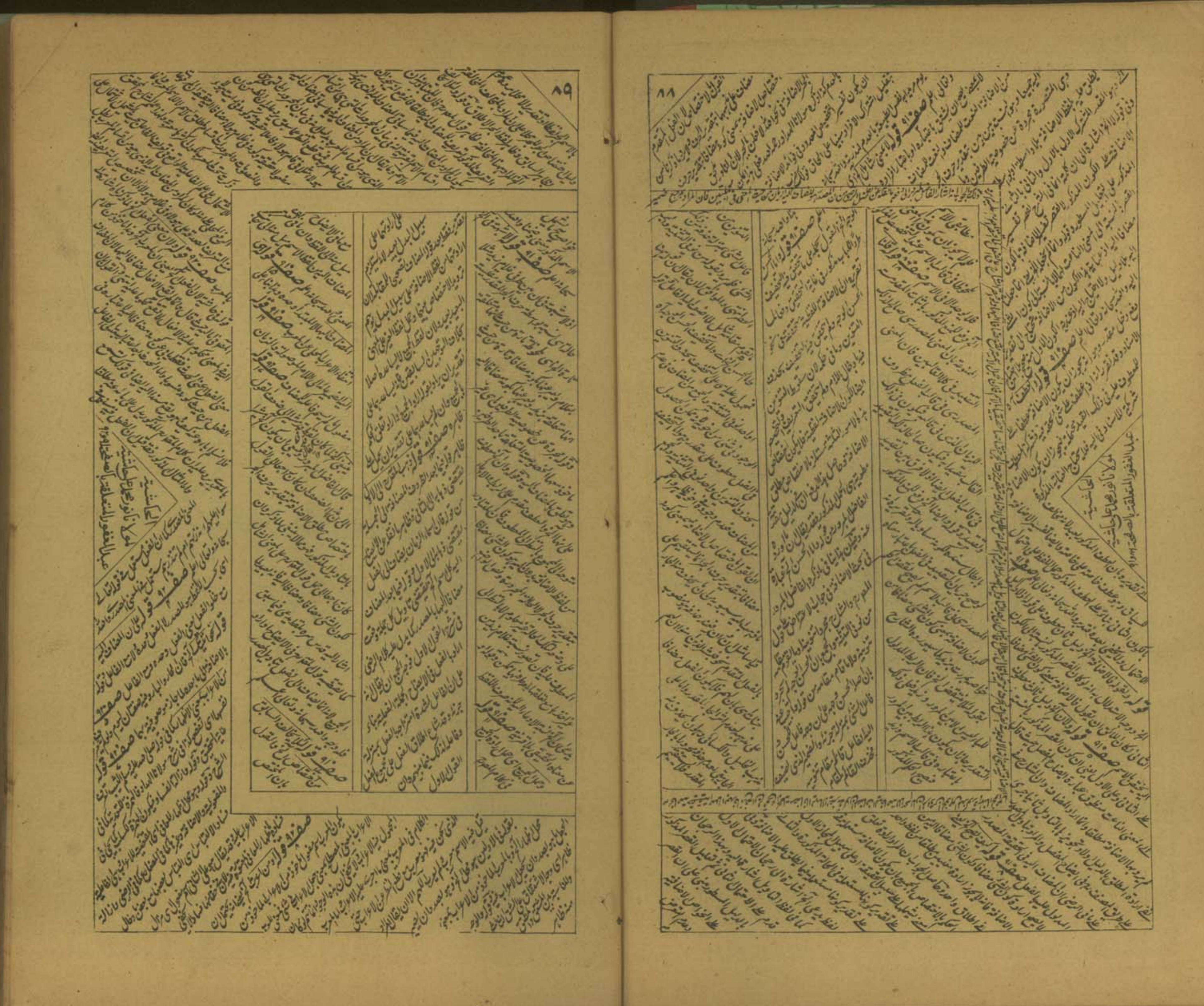


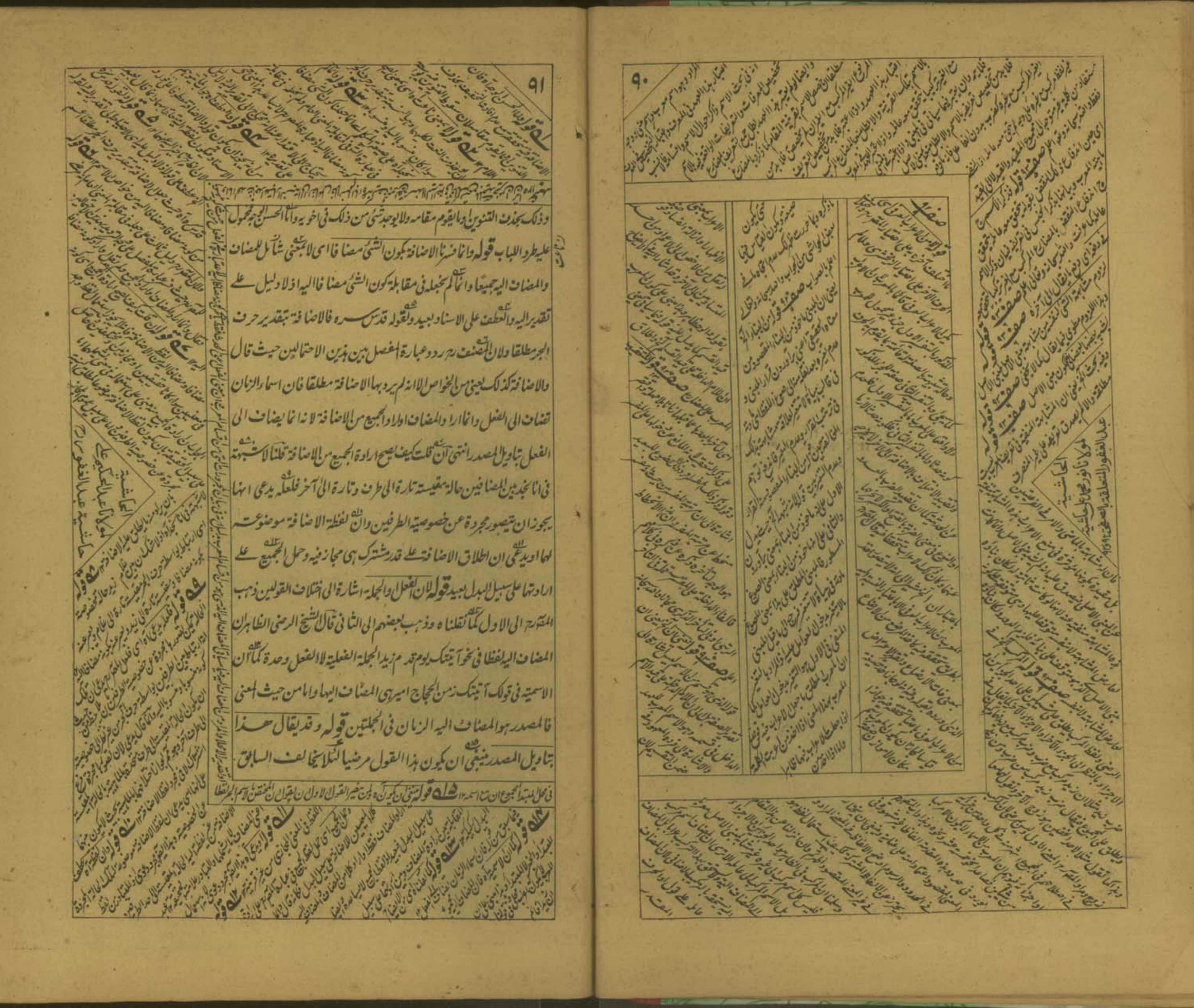
لا يصح تجريد الفعل عن النسبة **قوله** وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما
انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم
اذ اللام يراد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد
والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها يتضمن لخواص كثيرة فان
اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي
كثيرة والتنوين لاختصاص اصنافه ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا
ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا
وذا حال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة
في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص **قوله** ومنها دخول الجر اراد بالجر
كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام لفظا او
محلا ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا كان عطفا على دخول اللام وقس عليه
التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة
التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه في الوجود
واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم الثلثة على ما بقى
فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد
اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة **قوله** لانه اثر حرف
الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم وبعضده الاول حرف
الجزم **قوله** واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة
اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف
لا يكونان كذلك **قوله** بان يختص بيان للمخالفة بانها مقصورة على وجهين احدهما
ان يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص بالاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل

مولانا عبد الحی سیالکوٹی رقم



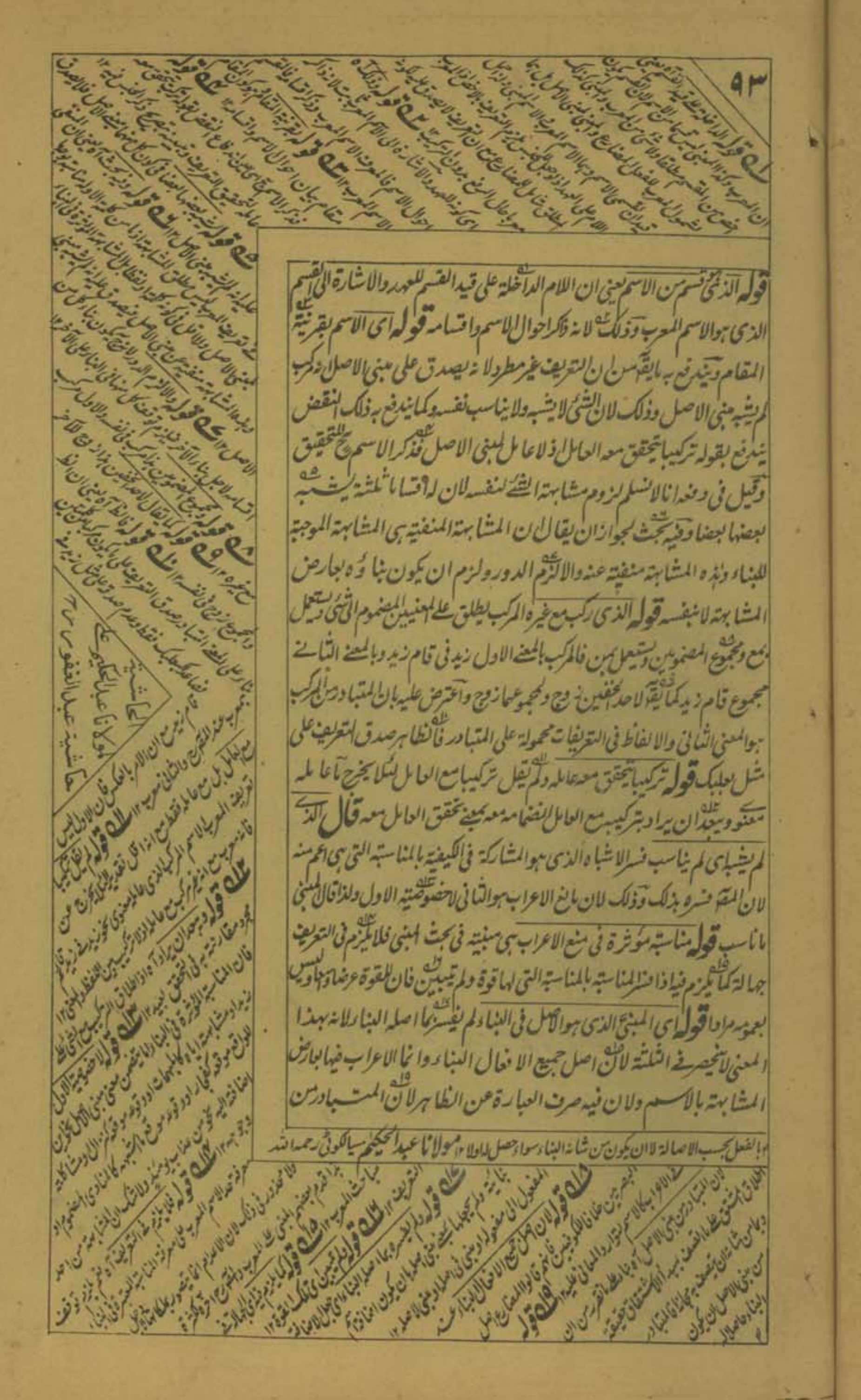
ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شئ وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل **قوله** والمراد به كون الشئ مسندا اليه لاكون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والاخلا الحكم عن الفائدة وتوجيهه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال ان الاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الايراد انه اخصر من ان يقال كون الشئ مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص وهو ان الشئ وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقع في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا القول ههنا ان معناه من خواصه الاسناد الى شئ وذلك الشئ هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير الى الشئ المذكور في الطبع او الى اللفظ بعيد **قوله** لان الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منسا قا الى امر مرتبطا به لاغير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظه لا على وجه ينساق الى شئ او ينساق اليه الشئ فلذا كان صالحا للمتقابلين **قوله** من التعريف والتخصيص والمراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان تقول ضرب يوم مريدا به نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل لتخصيصه بالظرف والحال الآن قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى اسمي فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد كيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الآتي بمررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد **قوله** والتخفيف





وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شئ من ذلك فی اخویه واما الحسن الجوجه محمول علیه طرد اللباب **قوله** وانما فسرنا الاضافة بکون الشئ مضافا ای لا بمعنی شامل للمضاف والمضاف الیه جمیعا وانما لم نجعله فی مقابلة کون الشئ مضافا الیه اذ لا دلیل علی تقدیر الیه والعطف علی الاسناد بعید ولقوله قدس سره فالاضافة بتقدیر حرف الجر مطلقا ولان المصنف رح ردد عبارة المفصل بین هذین الاحتمالین حیث قال والاضافة کذلک یعنی من الخواص الا انه لم یرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الی الفعل وانما اراد المضاف اولا والجمیع من الاضافة لانه انما یضاف الی الفعل بتاویل المصدر انتهی آن قلت کیف یصح ارادة الجمیع من الاضافة قلنا لا شبهة فی انا نجد بین المضافین حالة متعیسة تارة الی طرف وتارة الی آخر فلعله یدعی انها یجوز ان یتصور مجردة عن خصوصیة الطرفین وان لفظة الاضافة موضوعة لها او یدعی ان اطلاق الاضافة علی قدر مشترک هی مجاز فیه وحمل الجمیع علی ارادتها علی سبیل البدل بعید **قوله** لان الفعل والجملة اشارة الی اختلاف القولین ذهب المتوسط رح الی الاول کما نقلناه وذهب بعضهم الی الثانی قال الشیخ الرضی الظاهر ان المضاف الیه لفظا فی نحو آتیتک یوم قدم زید الجملة الفعلیة لا الفعل وحده کما ان الاسمیة فی قولک آتیتک زمن الحجاج امیر هی المضاف الیها واما من حیث المعنی فالمصدر هو المضاف الیه الزمان فی الجملتین **قوله** وقد یقال هذا بتاویل المصدر ینبغی ان یکون هذا القول مرضیا لئلا یخالف السابق

من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم
لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المصنف فيما سياتى المضاف اليه كل
اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يابى عن الاضافة اليه كما يابى عن
الاسناد اليه قال الشيخ الرضى قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر
تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد
الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله فى كلامهم **قال**
وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعانى
وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا اجعلت الاعراب فيها والوجه
ظاهر لا من الاعراب العرفى باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب
بكسر الراء كذا فى الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان
لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره **قال** ومبنى من البناء المقتضى فيه القرار وعدم
التغير وذلك لانه شبه صوغه فى قالب هيأة لا يتغير بالبناء **قال** فالمعرب الفاء للتفسير
والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر



قوله الذى هو قسم من الاسم يعنى ان اللام الداخلة على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم
الذى هو الاسم المعرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم واقسامه **قوله** اى الاسم بقرينة
المقام ويندفع به ما يتوهم من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبنى الاصل لانه مركب
لم يشبه مبنى الاصل وذلك لان الشئ لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض
يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبنى الاصل فذكر الاسم للتحقيق
وقيل فى دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لان له اقساما ثلثة يشبه
بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية هى المشابهة الموجبة
للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض
المشابهة لا بنفسه **قوله** الذى ركب مع غيره المركب يطلق على المعنيين المضموم الى الشئ ويستعمل
بمع ومجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى الثانى
مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب
هو المعنى الثانى والالفاظ فى التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على
مثل بعلبك **قوله** تركيبا يتحقق معه عامله ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج ما عامله
معنوى ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه **قال** الذى
لم يشبه اى لم يناسب فسر الاشباه الذى هو المشاركة فى الكيفية بالمناسبة التى هى اعم منه
لان المص فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثانى لا خصوصية الاول ولذا قال المبنى
ما ناسب **قوله** مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب هى مبنية فى بحث المبنى فلا يلزم فى التعريف
جهالة كما يلزم فيما اذا فسر المناسبة بالمناسبة التى لها قوة ولم يتبين فان القوة عرضها وليس
بعمومه مرادا **قوله** اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء ولم يفسر بما اصله البناء لانه بهذا
المعنى لا ينحصر فى الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض
المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من

الفعل بحسب الاصالة لان يكون من شانه البناء سواء حصل له اولا ١٢ مولانا عبد الحكيم سيالكوتى رحمه الله

مبنى الاصل انه مبنى وذلك بحسب الاصالة دون العرض والمتبادر مما

اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب

قوله وهو الماضى آه كما زعمه المصنف وزاد بعضهم الجملة من حيث هى جملة **قوله**

فاعتبر العلامة آه يعنى ان العلامة اكتفى فى تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود

اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد فى قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم

يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب

وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل **قوله** عند الجمهور كانهم

وقعوا فى ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب فى افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية

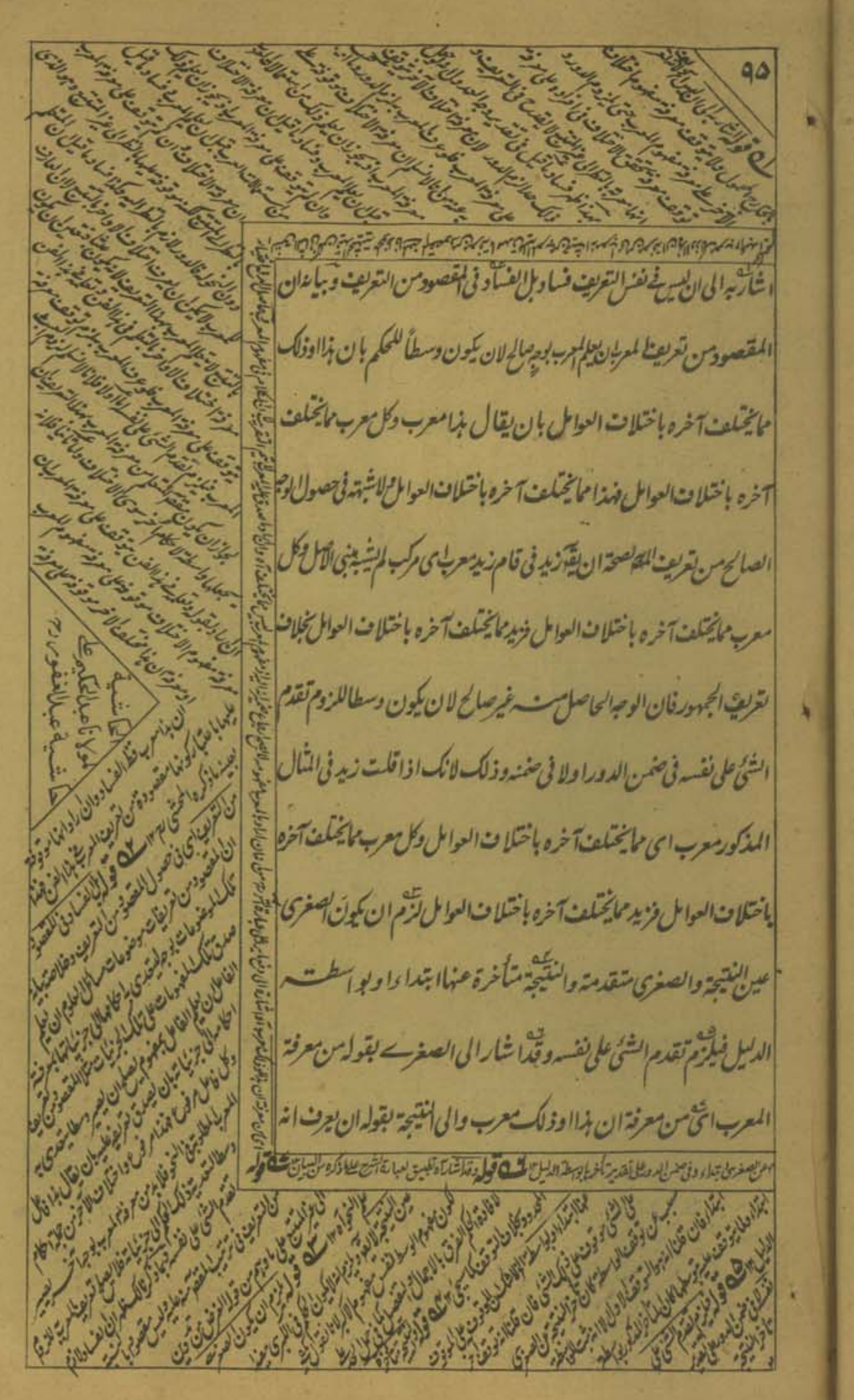
ذلك لم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة **قوله** فان العارف باحكامها كذلك اى

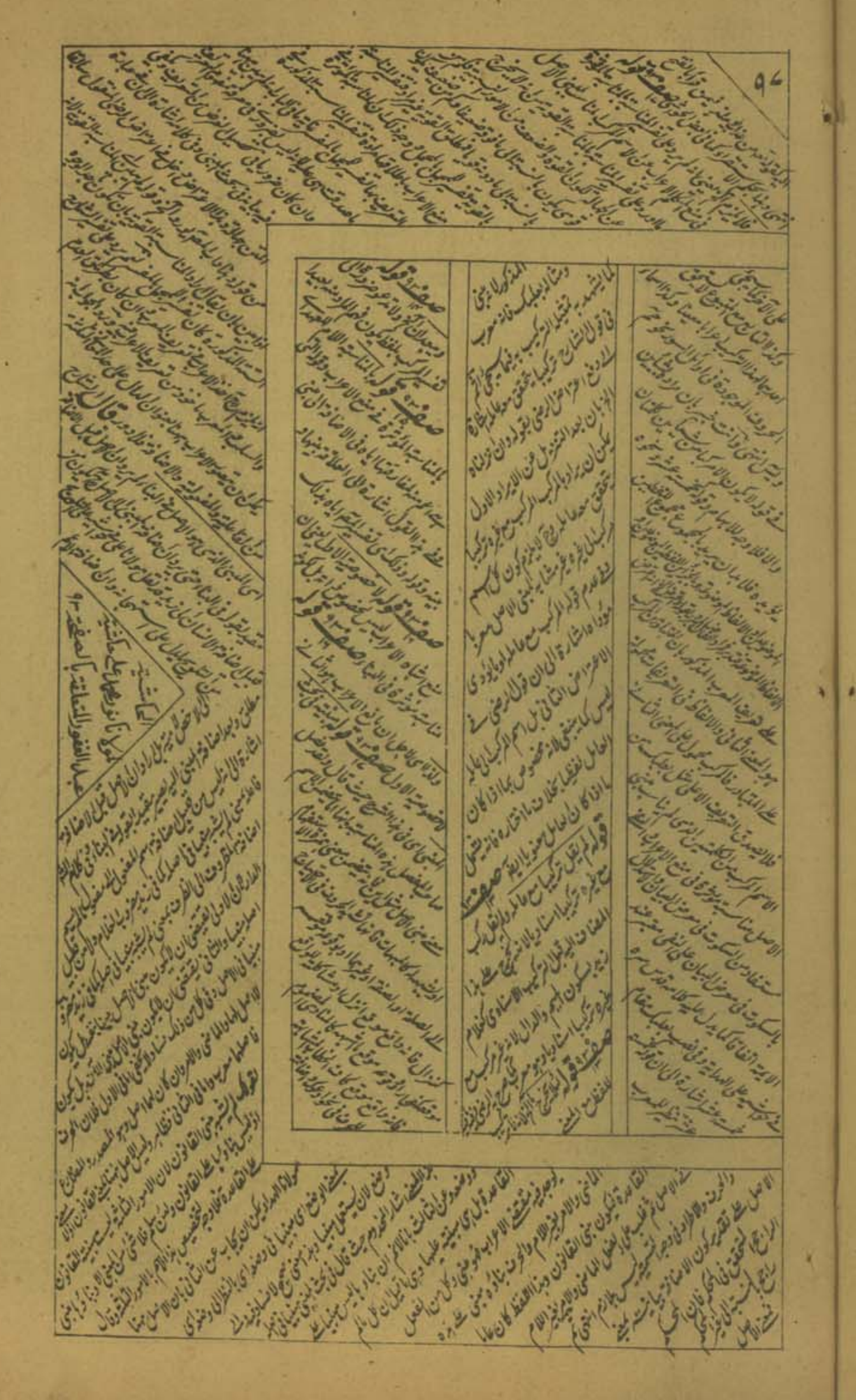
معرفة التتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون ورتبه بخلاف

من لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون ثم ذلك

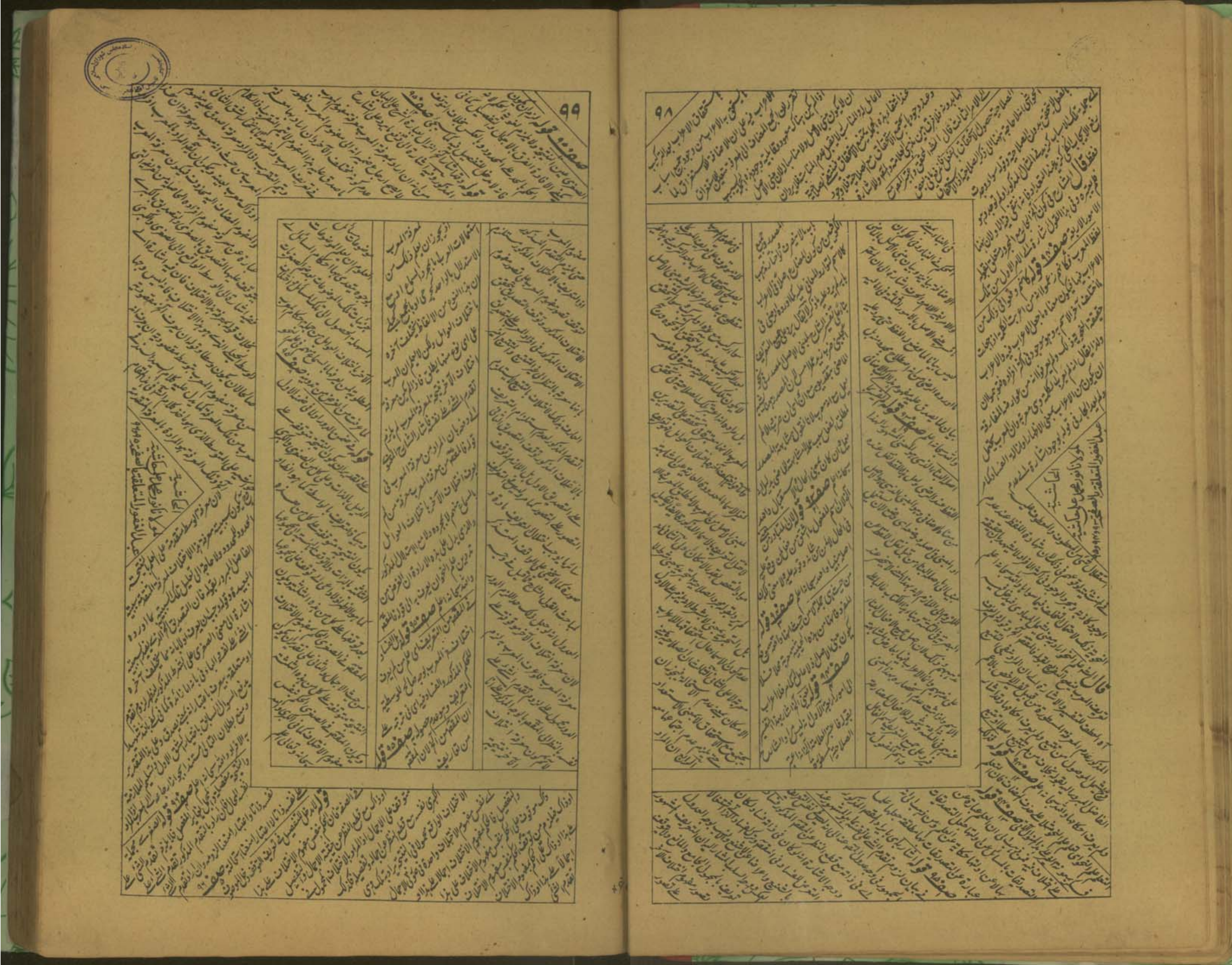
التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه فهو

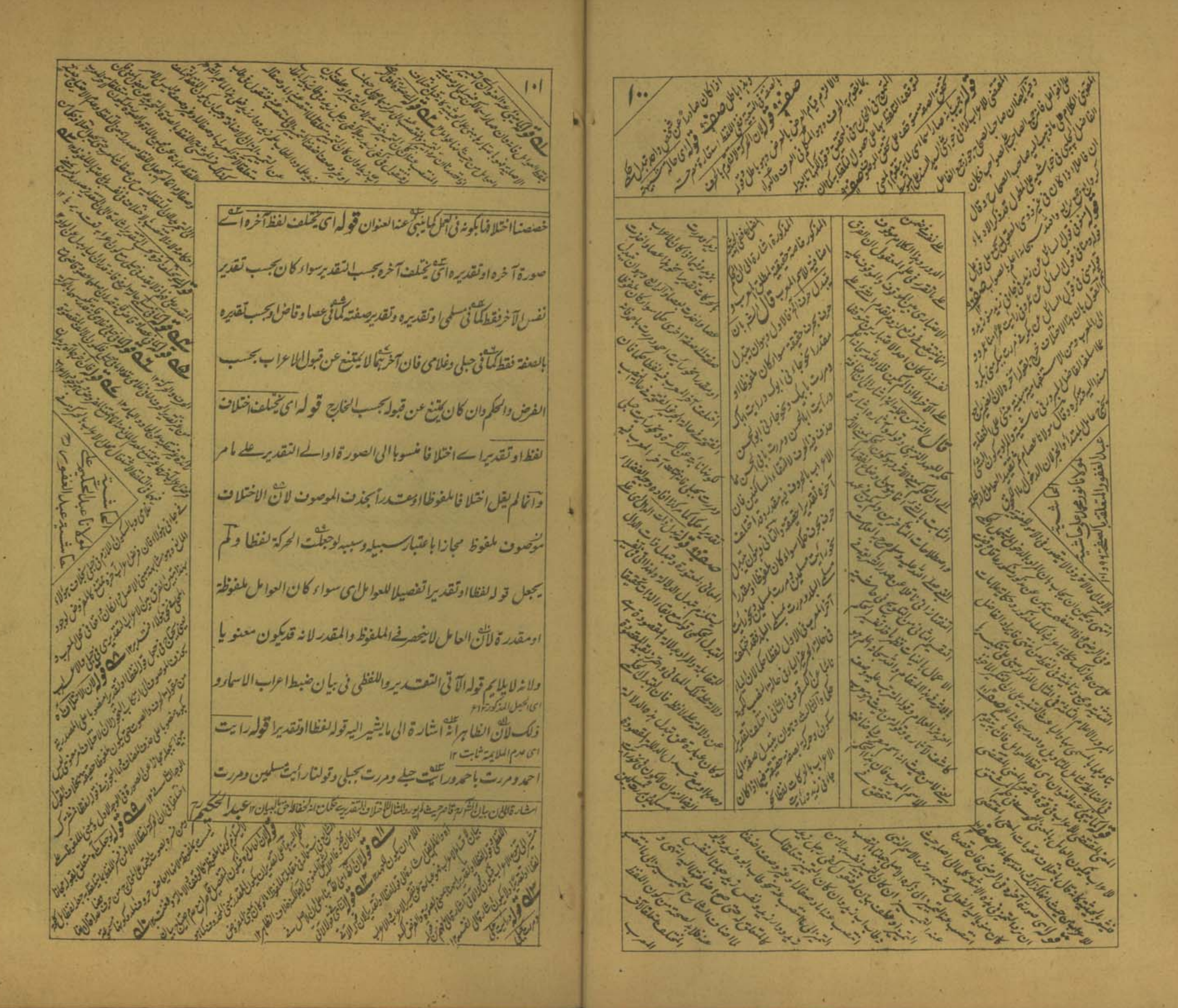
علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب آه





اى ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الواسطة بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اى بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لانه الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل فى تعريف التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهى واحدة فى صورتى الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه **قوله** حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقى تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمى تبدل دلالة المقصود مع بقاء الذات فان هذا التبدل فى حكم تبدل الذات **قوله** او حكما اى حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له **قال** باختلاف العوامل فان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما **قوله** الداخلة عليه به خرج عن حكم المعرب اختلاف منو ومنا ومنى باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورايت عمرا ومررت ببكر **قوله** وانما





خصصنا اختلافها بكونه في الحمل كما ينبئ عنه العنوان **قوله** اي يختلف لفظ آخره اے

صورة آخره او تقديره اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير

نفس الآخر فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير صفته كما في عصا وقاض او بحسب تقديره

بالصفة فقط كما في جبلي وغلامي فان آخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب

الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج **قوله** اي يختلف اختلاف

لفظا او تقديرا اے اختلافا منسوبا الى الصورة او الے التقدير على ما مر

وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا بحذف الموصوف لان الاختلاف

موصوف بملفوظ مجازا باعتبار سبيله وسببه لو جعلت الحركة لفظا ولم

يجعل **قوله** لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كان العوامل ملفوظة

او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا

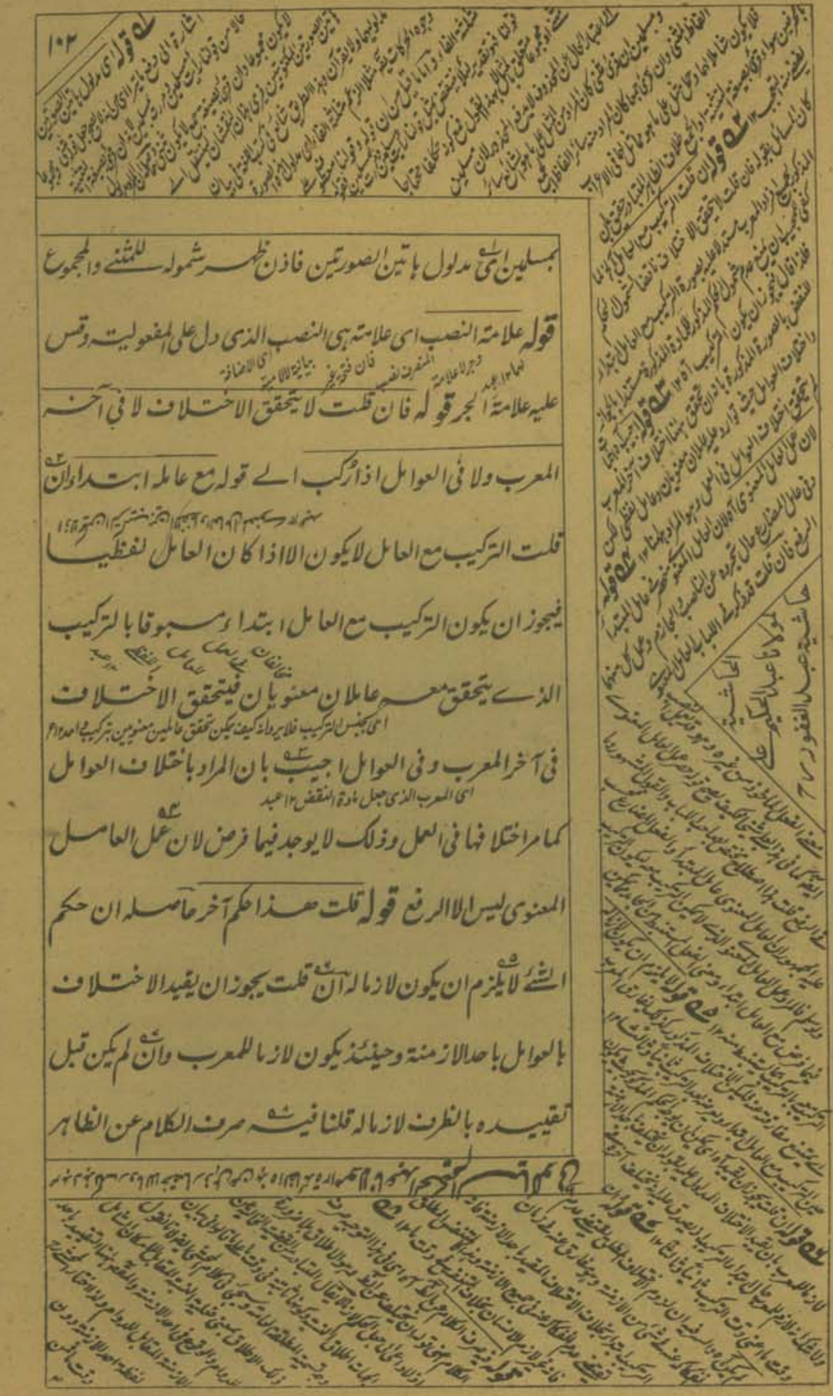
ولانه لا يلايم **قوله** الآتي التقديري واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء و

اي الجعل المذكور ١٢

ذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه **قوله** لفظا او تقديرا **قوله** رايت

اي عدم الملايمة ثابت ١٢

احمد ومررت باحمد ورايت جبلي ومررت بجبلي و قولنا رايت مسلمين ومررت



بلاضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه
عوامل فى شئ من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه
ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى
يشمل الاختلاف الذى مبدؤه حالة البنائى وبالاختلاف الثانى الوجود وقد عبر
عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد
يبطل معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من
خواصه الشاملة اى من خواصه الاضافية بالقياس الى المبنى وانما قلنا
ذلك لوجوده فى المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصته ولا يخفى
ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبنى على ان لا يتحقق فى الصورة
المفروضة عوامل فى شئ من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل فى الازمنة
كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت **قوله** اى
حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سيذكره
فى ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده **قال** اختلف آخره به اعترض عليه بان
التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس فى الآخر اذ الآخر هو النون
واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين فى المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الحيثية
لما وجدت فيه فى بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه

٢ براسها من هذه الحيثية وان كان جزءا لها بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ١٢ مولانا عبد الحكيم رح



الحيثية فى حكم الآخر وانكان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس فى حكم الآخر وانما

قلنا فى بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك فى المثنى والمجموع المعرفين

باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين **قوله** ذاتا او صفة اما اختلاف الآخر اى تحوله

ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحة

قوله لا يرد العامل والمقتضى وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره فى الحاشية لكنه

يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها

الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى

انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء للآلة فيسند اخراجها اليها

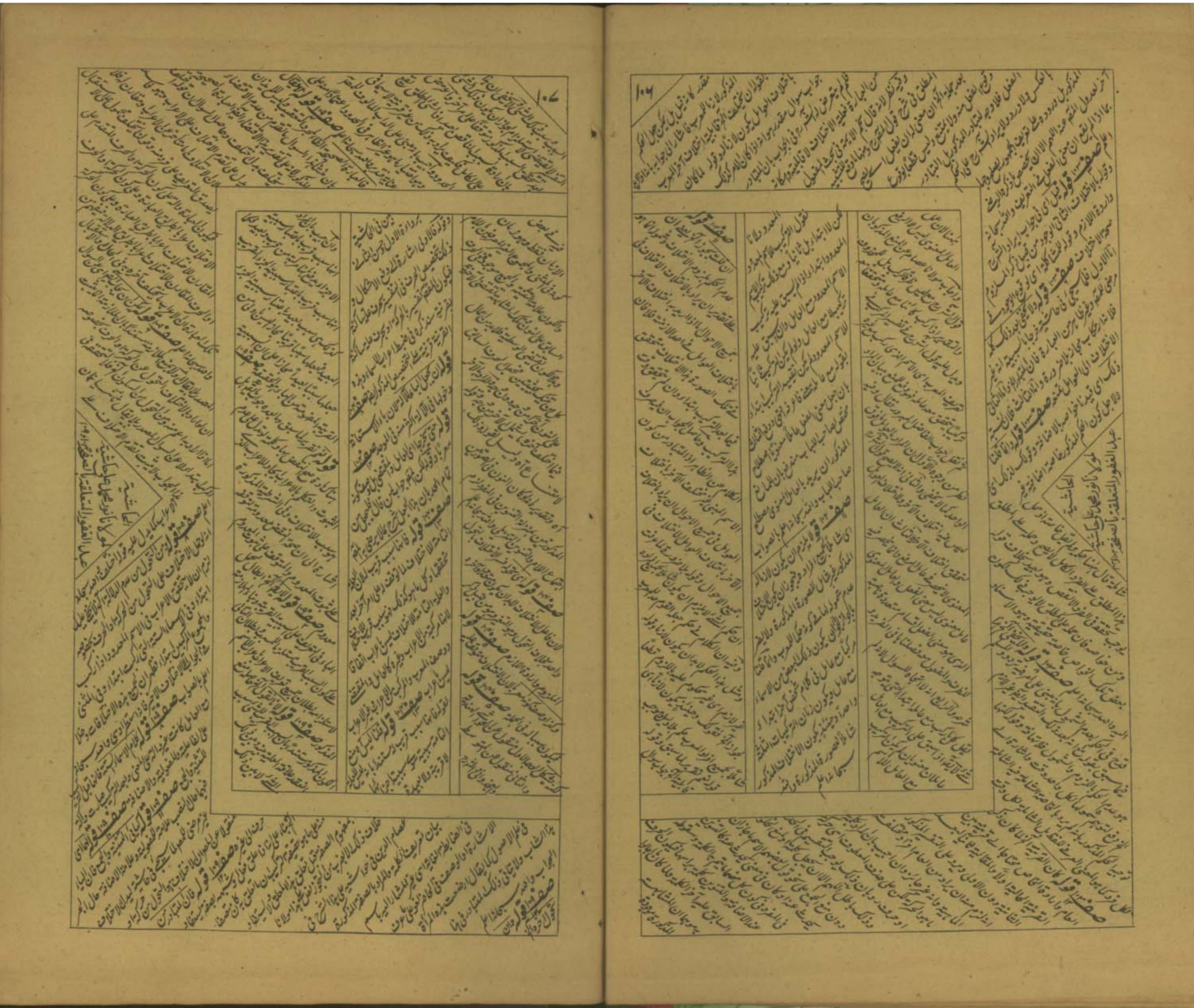
اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس

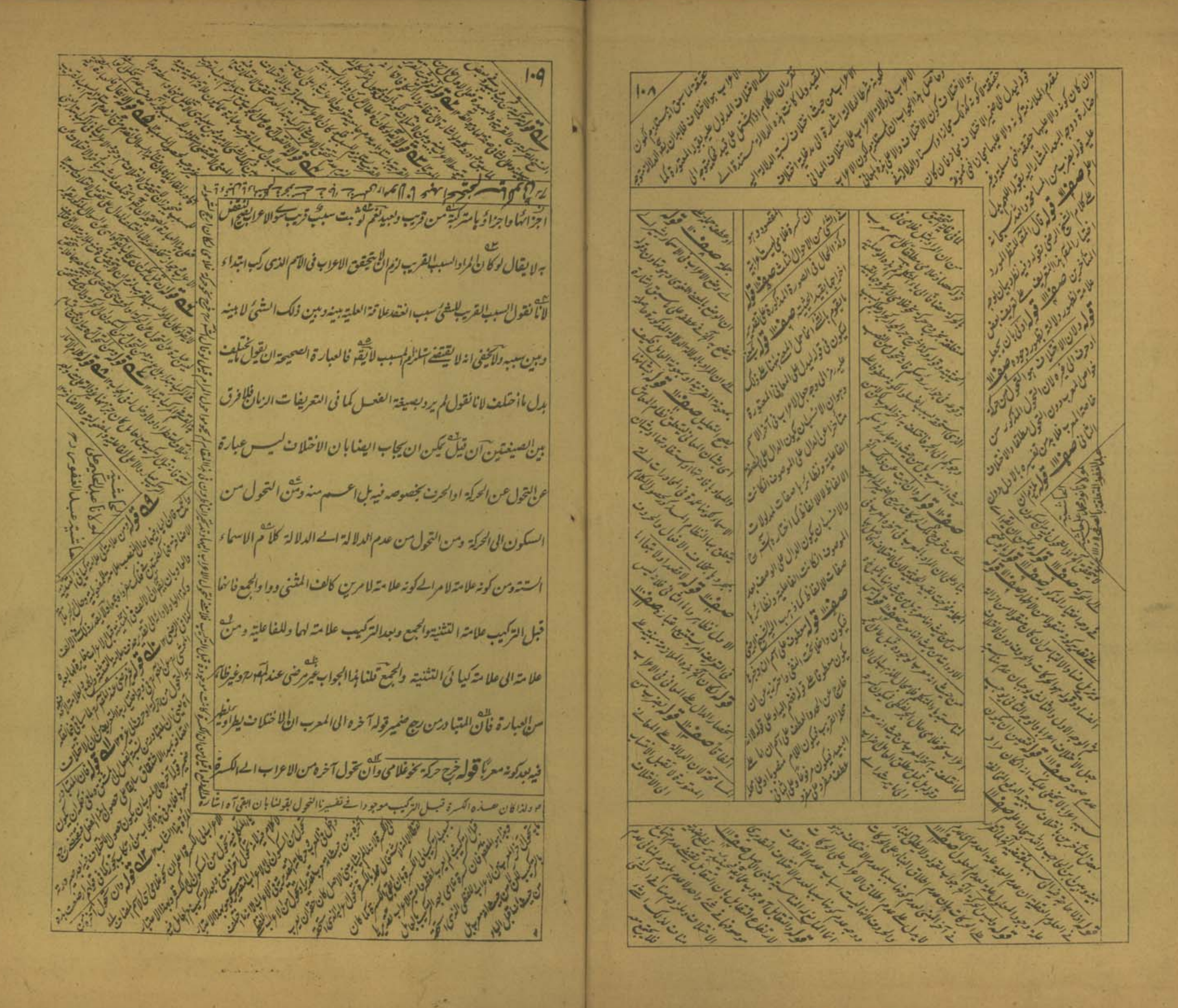
علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضى فلان آلة

الشئ سبب قريب له والمقتضى ليس كذلك ولا يخفى ان قوله بيدل الى آخره لو جعل من تمام

الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن المصنف لم يجعله من تمامه **قوله** خرجا بالسببية اى قبل نقض

التعريف بهما بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا ليس للعلة التامة سببية لا سببية





اجزائهما واجزاؤ ہا متركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب سكوا الاعراب البتيح النقض

به لايقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب فى الاسم الذى ركب ابتداء

لانا نقول السبب القريب للشئ سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشئ لا بينه

وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضى استلزام المسبب لا يقم فالعبارة الصحيحة ان يقول تختلف

بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل كما فى التعريفات الزمان فلا فرق

بين الصيغتين آن قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة

عن التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه فيه بل اعم منه ومن التحول من

السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة اى الدلالة كلام الاسماء

الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع فانها

قبل التركيب علامة التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لها وللفاعلية ومن

علامة الى علامة كياى التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضى عنده وغير ظاهر

من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ

فيه بعد كونه معربا **قوله** خرج حركة نحو غلامى وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة

وهو ولذا كان هذه الكسرة قبل التركيب موجودا فى تفسيرنا التحول بقولنا بان التقى آه اشارة

وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ بكسر اللام واما حركات

ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع

فخارجة برجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة وان

ابيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده

قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة

او اخرجت بقيد الحيثية ۱۲

قال ليدل على المعاني جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين

قوله واللام في ليدل الخ معطوف على اسم ان وخبرها قوله يعني

وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني وتتضح به

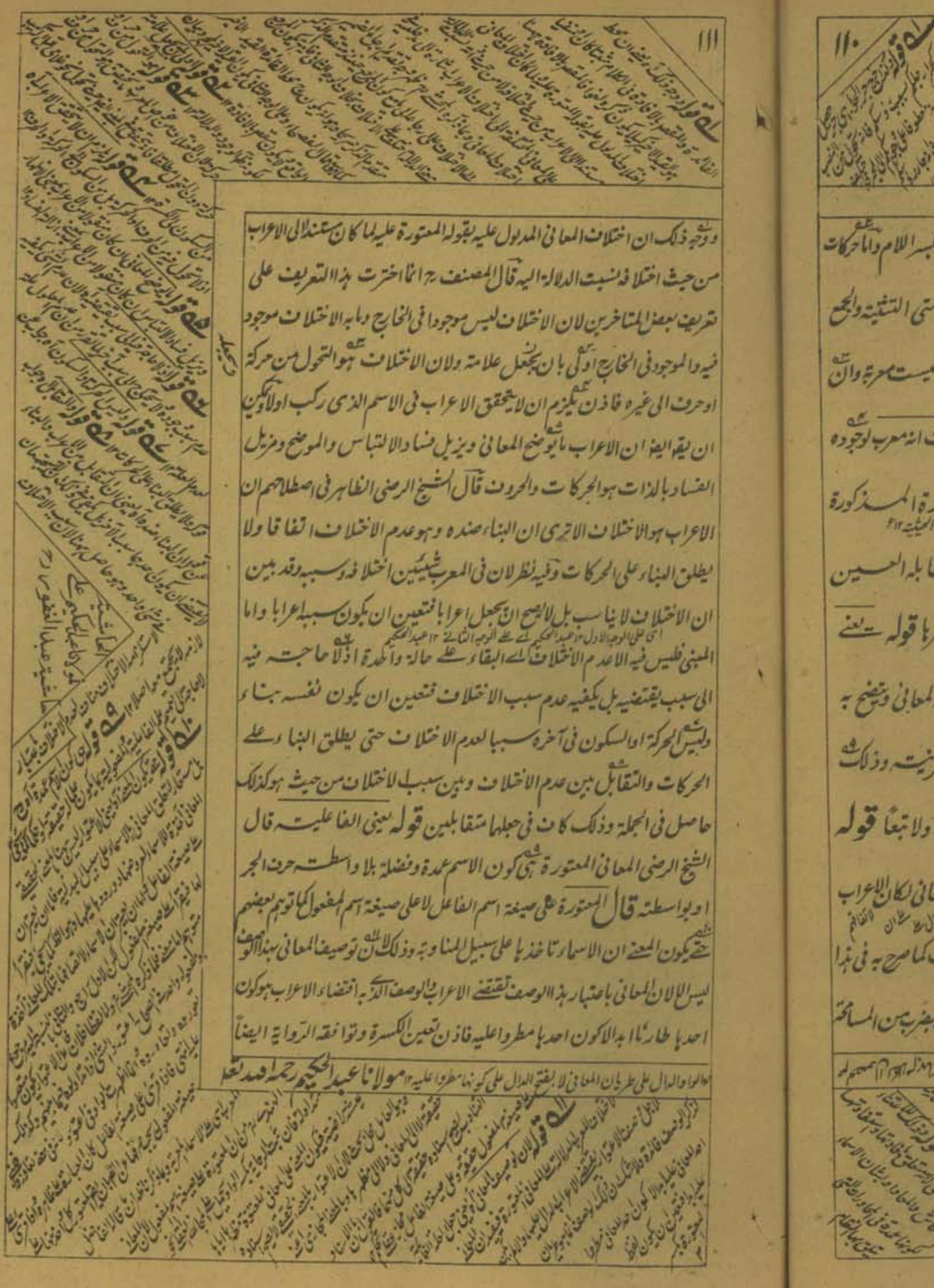
المعاني في نفس الاسماء من غير استعانة الى العامل والقرينة وذلك

للاعتناء بشانها قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا قوله

ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني لكان الاعراب

هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا

الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة



ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب

من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف رح انما اخترت هذا التعريف على

تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف موجود

فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة

او حرف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا لكن

ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل

الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان

الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا

يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافه وسببه وقد بين

ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما

اي على الوجه الاول ۱۲ عبد الحكيم اي على الوجه الثاني ۱۲ عبد الحكيم

المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه

الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء

وليس الحركة او السكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على

الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك

حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين قوله يعني الفاعلية قال

الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر

او بواسطة قال المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم

حتى يكون المعنى ان الاسماء تاخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف

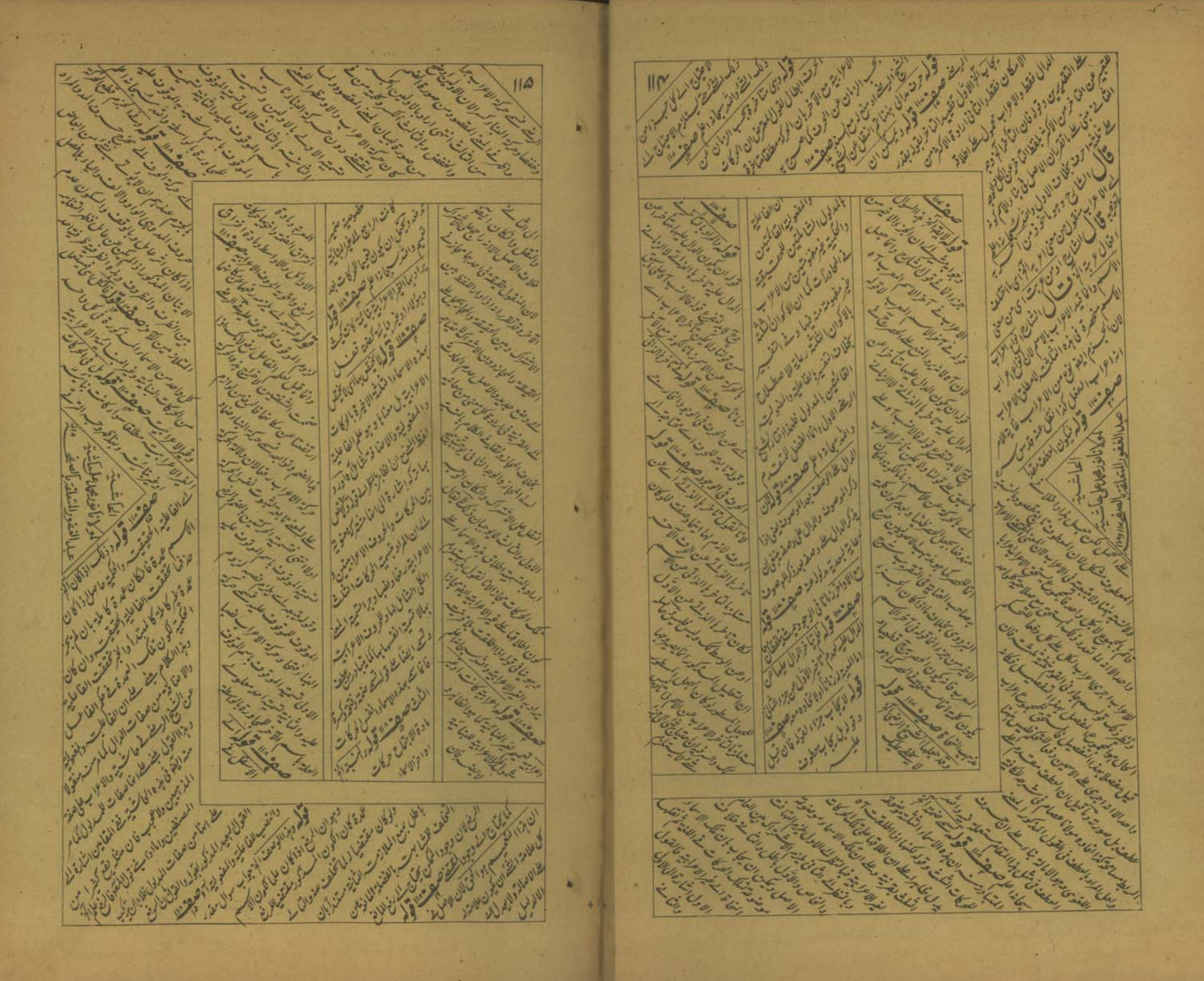
ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون

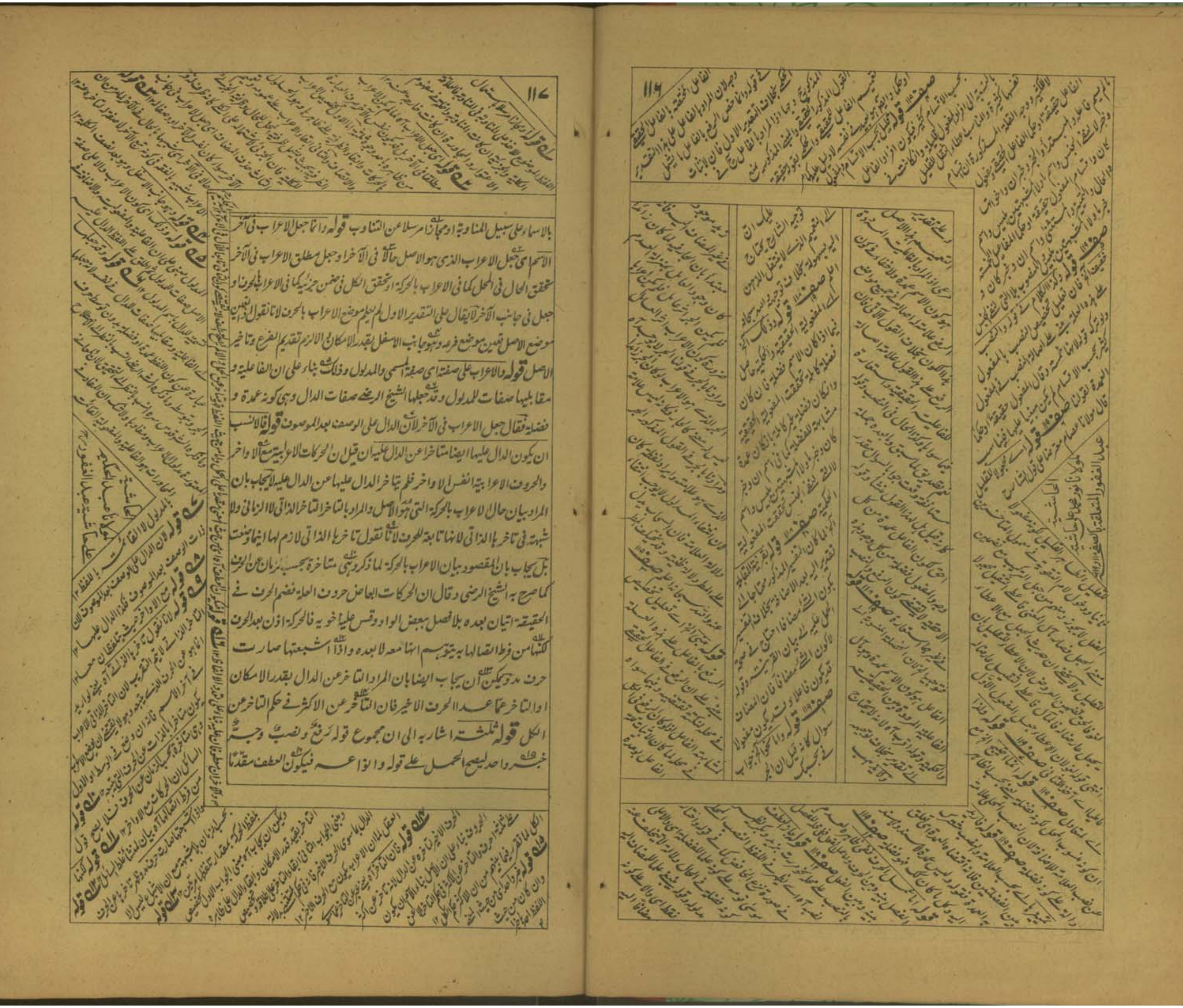
احدها طارئا بدلا لا كون احدها مطروا عليه فاذن تعين الكسرة وتوافقه الرواية ايضا

والدال على طريان المعاني لا بفتح الدال على كونها مطروا عليه ۱۲ مولانا عبد الحكيم رحمه الله تعالى

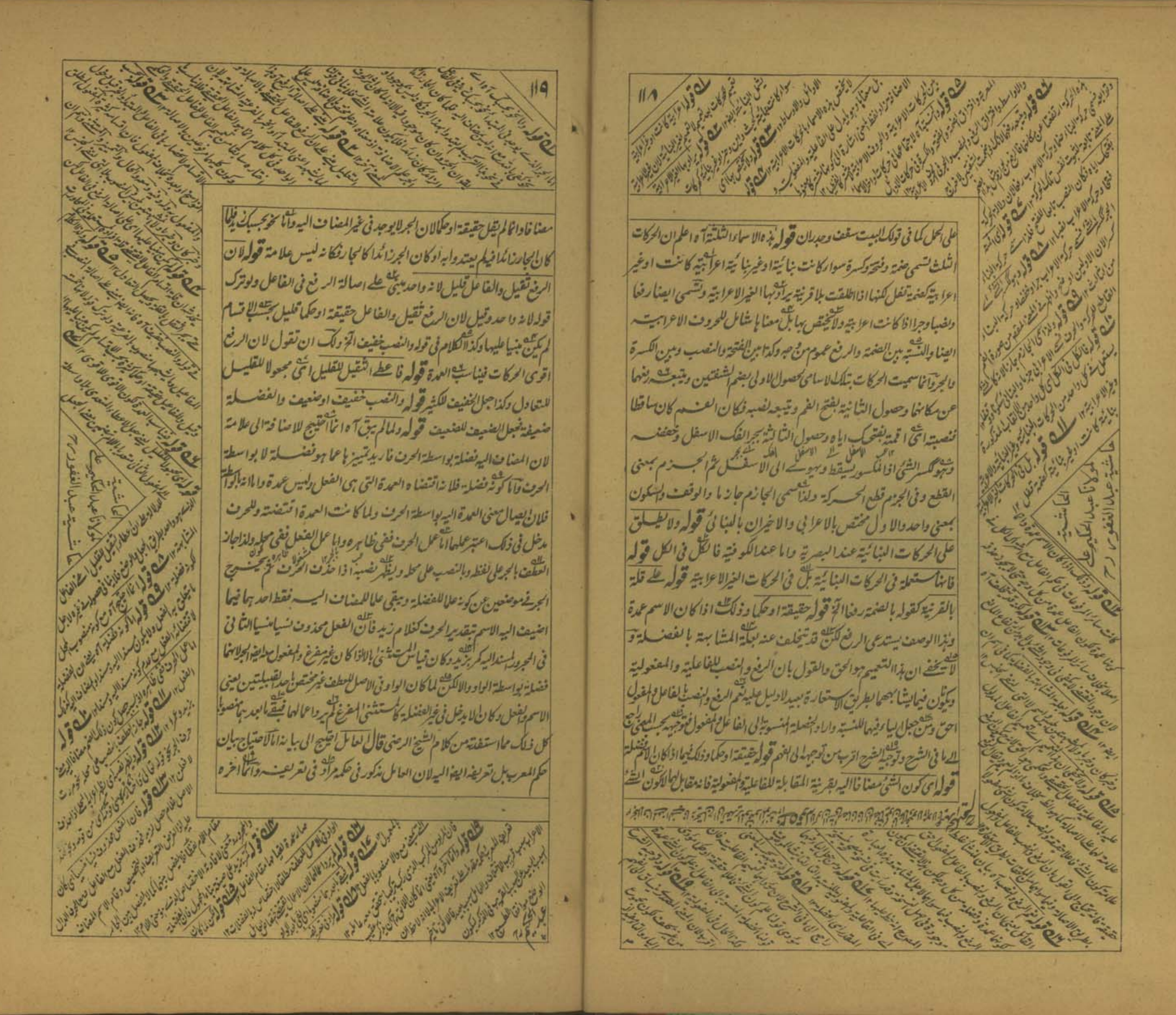


ويرشدك الى ما ذكرنا ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها
على بعض ولا بد للطارئ من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج المجاز
الى قرينة والطارئ الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد
يعتبر له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجلب له حرف كما في المثنى
وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريان
المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ واحدا ككون الفعل عمدة في ما تركب منه
ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارئ
اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة
ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامة العارض حروف المد التي هي اخف
الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجلب من هذا التقرير ليظهر وجه
ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء قوله على تضمين مثل معنى
الورود والاستيلاء فان آخذ الشيء مستول ومستعل عليه ومثله الطريان قوله يقال اعتور دا
الشيء الاعتوار دست بدست كردن چيزيرا والتعاور والتعور مثله وقد جعل ههنا مستعارا لتعلق المعاني





بالاسماء على سبيل المناوبة او مجاز المرسلا عن التناوب **قوله** وانما جعل الاعراب فی آخر
الاسم ای جعل الاعراب الذی هو الاصل حالا فی الآخر او جعل مطلق الاعراب فی الآخر
تحقق الحال فی المحل کما فی الاعراب بالحرکة او تحقق الکل فی ضمن جزئیه کما فی الاعراب بالحروف او
جعل فی جانب الآخر لا یقال علی التقدیر الاول لم یعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعین
موضع الاصل تعین موضع فرعه وهو جانب الاسفل بقدر الامکان لئلا یلزم تقدیم الفرع وتاخیر
الاصل **قوله** والاعراب علی صفته ای صفة المسمی والمدلول وذلک بناء علی ان الفاعلیة و
مقابلیها صفات للمدلول وقد جعلها الشیخ الرضی صفات الدال وهی کونه عمدة و
فضلة فقال جعل الاعراب فی الآخر لان الدال علی الوصف بعد الموصوف **قوله** فالانسب
ان یکون الدال علیها ایضا متاخرا عن الدال علیه ان قیل ان الحرکات الاعرابیة مع الاواخر
والحروف الاعرابیة انفس الاواخر فلم یتاخر الدال علیها عن الدال علیه لا یجاب بان
المراد بیان حال الاعراب بالحرکة التی هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتی لا الزمانی ولا
شبهة فی تاخرها الذاتی لانها تابعة للحروف لانا نقول تاخرها الذاتی لازم لها اینما وجدت
بل یجاب بان المقصود بیان الاعراب بالحرکة لما ذکر وهی متاخرة بحسب الزمان عن الحرف
کما صرح به الشیخ الرضی وقال ان الحرکات ابعاض حروف العلة فضم الحرف فی
الحقیقة اتیان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس علیها اخویه فالحرکة اذن بعد الحرف
لکنها من فرط اتصالها به یتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت
حرف مد ویمکن ان یجاب ایضا بان المراد التاخر عن الدال بقدر الامکان
او التاخر عما عدا الحرف الاخیر فان التاخر عن الاکثر فی حکم التاخر عن
الکل **قوله** ثلثة اشارة الی ان مجموع قوله رفع ونصب وجر
خبر واحد لیصح الحمل علی قوله وانواعه فیکون العطف مقدما

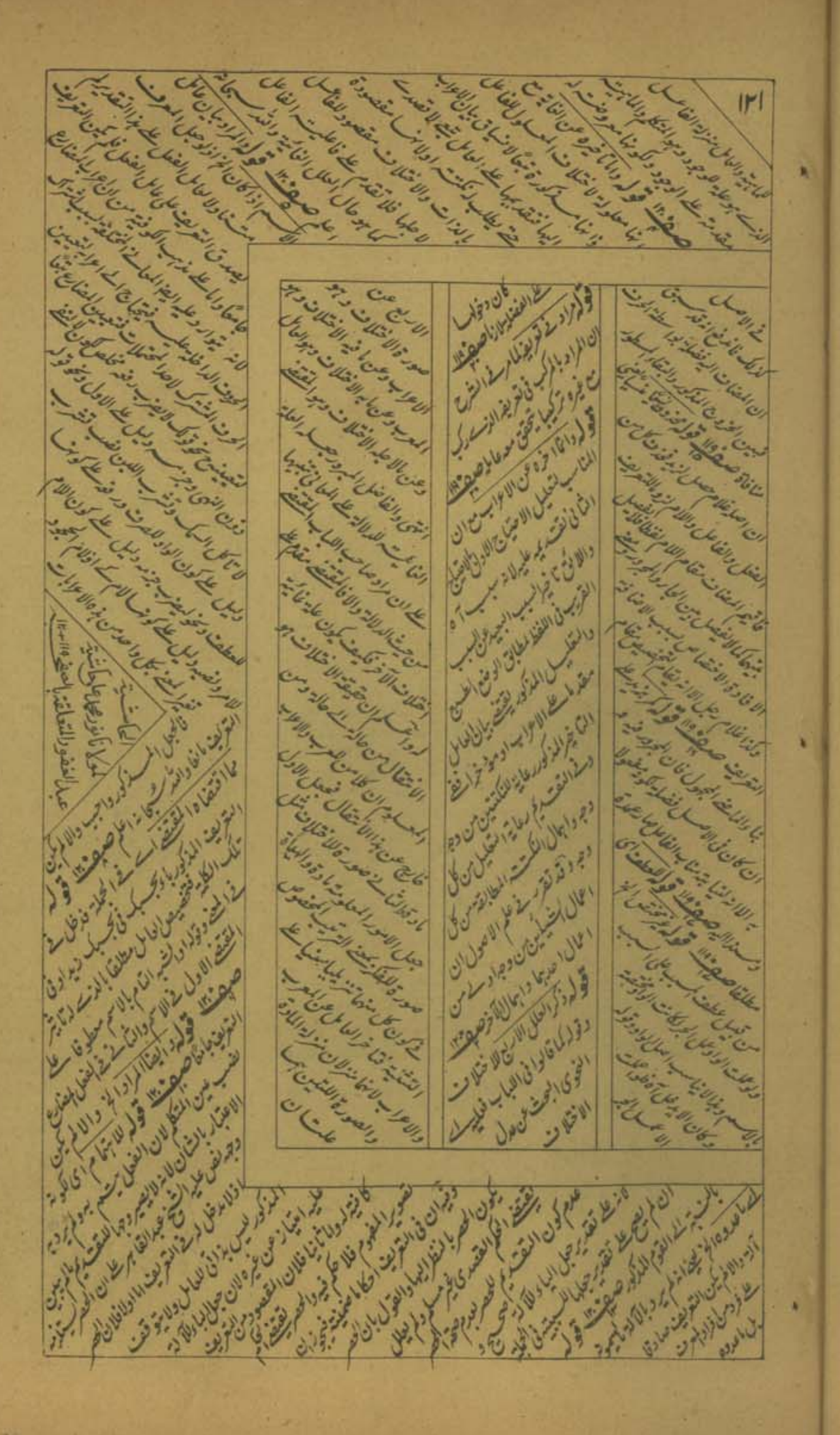


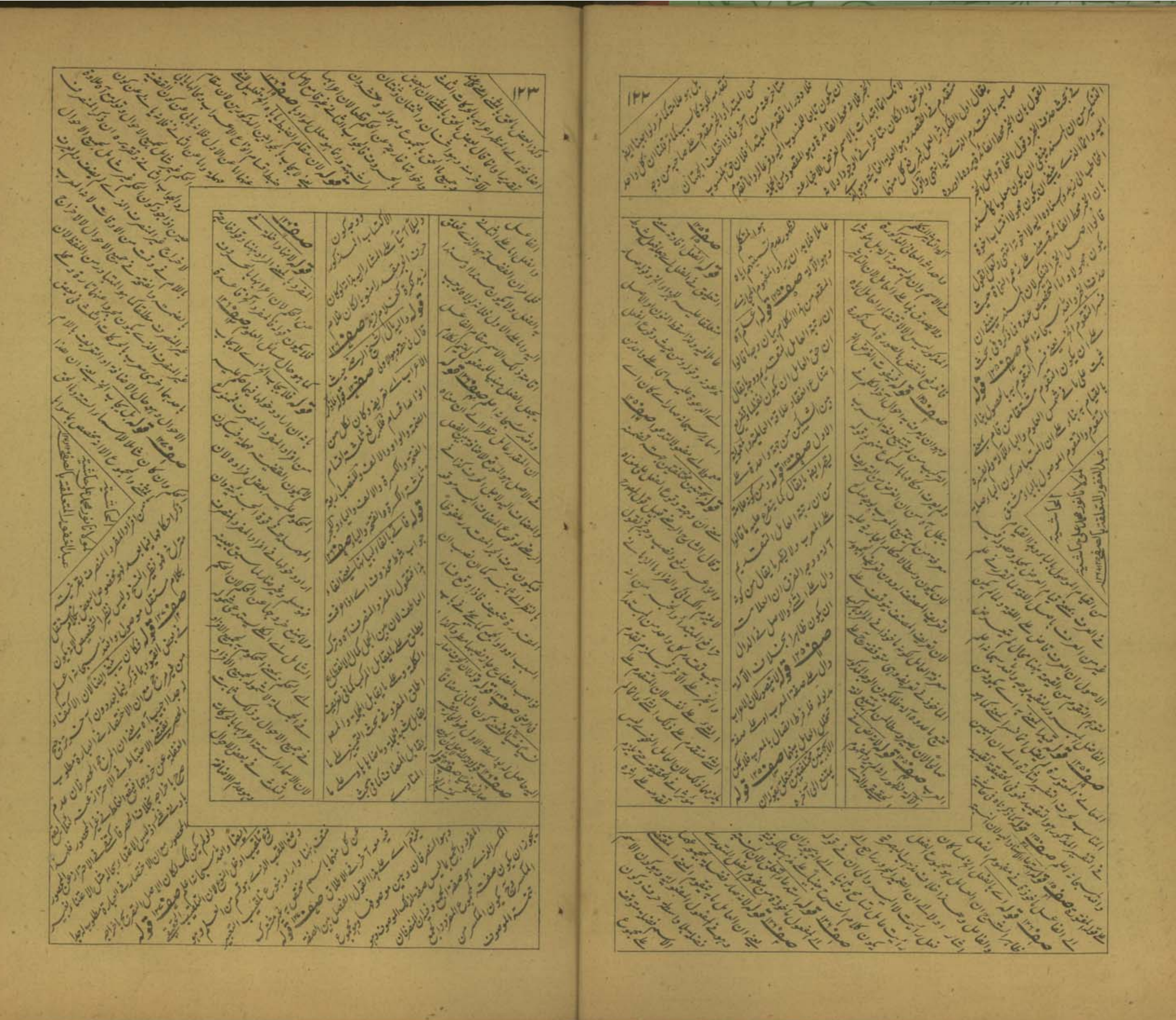
على المحل كما فى قولك البيت سقف وجدران **قوله** هذه الاسماء الثلثة آه اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كضمة تفعل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا تختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامى لحصول الاولى بضم الشفتين وتبعته رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم وتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو كسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفى الجزم قطع الحركة ولذا تسمى الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابى والاخران بالبنائى **قوله** ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل فى الكل **قوله** فانها مستعملة فى الحركات البنائية بل فى الحركات الغير الاعرابية **قوله** على قلة بالقرينة كقوله بالضمة رفعا آلخ **قوله** حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعى الرفع لكن قد يتخلف عنه لعلة المشابهة بالفضلة و لا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب للفاعل والمفعول احق ومن جعل لياء فيهما للنسبة واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما فى الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم **قوله** حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة **قوله** اى كون الشئ مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا لكون الشئ

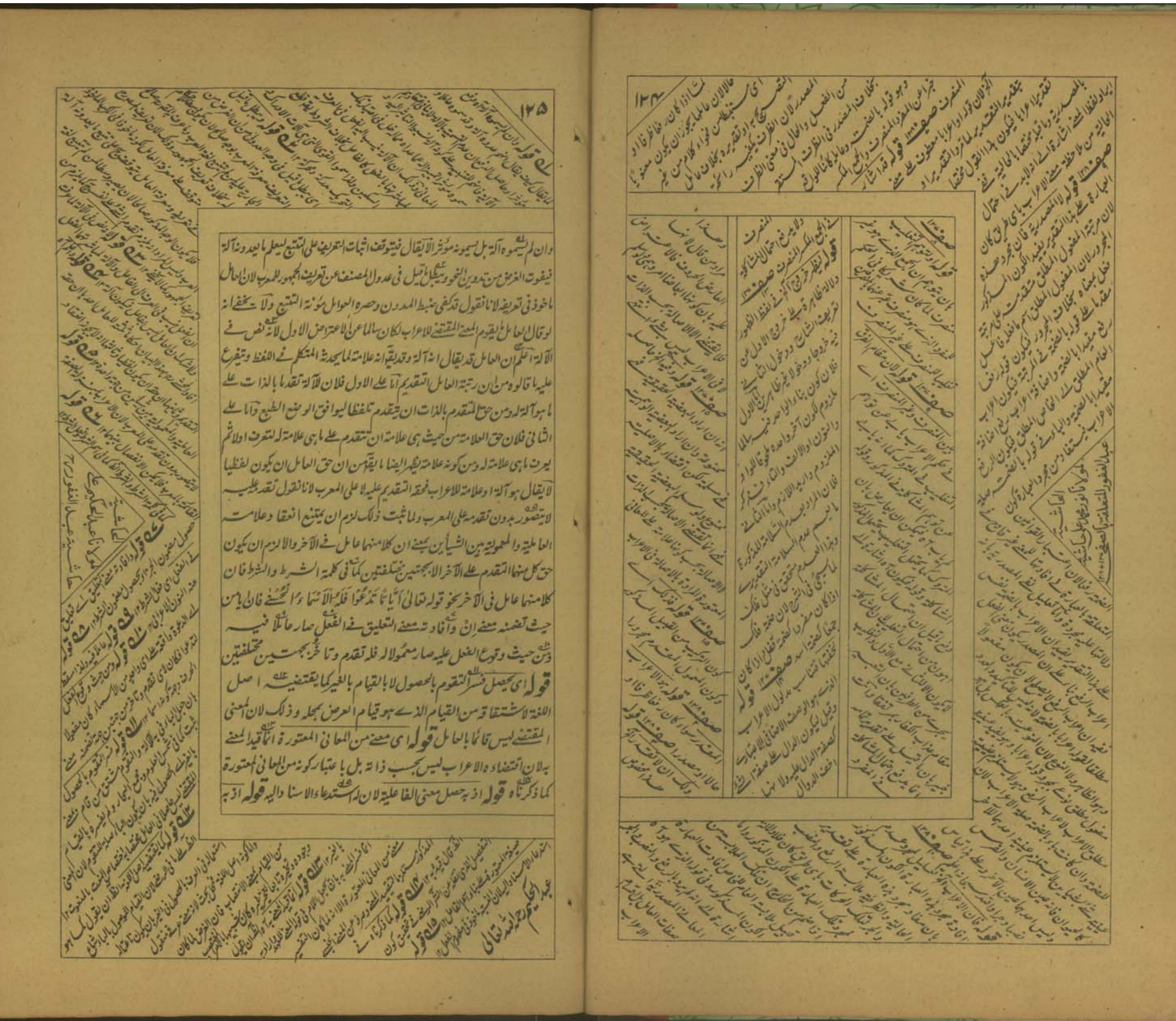
معنا فاوانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد فى غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فلم يعتد وابه او كان الجر زائدا كالجار فكانه ليس علامة **قوله** لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبنى على اصالة الرفع فى الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام فى قوله والنصب خفيف آلخ ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة **قوله** فاعطى الثقيل للقليل اى مجعولا للقليل للتعادل وكذا جعل الخفيف للكثير **قوله** والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف **قوله** ولما لم يبق آه انما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف واما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التى هى الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل فى ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففى ظاهره واما عمل الفعل ففى محله ولذا جاز العطف بالجر على اللفظ وبالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر فى موضعين عن كونه علما للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثانى فى المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف غير مختص باحد القبيلتين يعنى الاسم والفعل وكان الا لا يدخل فى غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضى **قال** العامل احتيج الى بيانه اما الاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور فى حكمه مراد فى تعريفه وانما اخره

المعانی المذکورة لاقتضائها العامل یا یا فلا یرد النقض بالامور المذکورة ۱۲ مولانا عبد الحکیم رحمہ اللہ تعالی

عن الاعراب لانہ سبب بعید للاختلاف والاعراب سبب قریب لہ واما الاستیفاء
ذکر العلل الاربع التی ہی مقاصد ہذا الفن کما قالوہ فان المعرب مادة والاعراب
صورة والدلالة علی المعانی غایة والعامل فاعل وتاخیرہ عن المادة
والصورة ظاہر واما تاخیرہ عن الغایة فلانہا مذکورة تبعا لانسیاق
بیان الصورة الیہا اولانہا مقصودة بالذات والمراد بیان عامل الاسم
اذا کان المعانی المعتورة مختصة بالاسم کما ذہب الیہ البصریة
وینبغی ان یکون تعریف العامل مطلقا عندہم ما اوجب کون
آخر الکلمة فعلا او اسما علی وجہ مخصوص مما اقتضاہ المقتضی او شبہ
التام بالاسم وایضا المراد بعامل الاسم العامل الذی لہ تاثیر فی المعنی حتی
لا یرد النقض بالباء فی بحسبک زید **قال** ما بہ یتقوم تقدیم الجار والمجرور للاہتمام
لا للحصر اذ لا مدخل لہ فی التعریف ان قلت التعریف غیر مانع لصدقہ علی کل من
الاسناد وما قام بہ المعنی المقتضی والمرکب منہما وعلی المرکب من العوامل واحد الامور
المذکورة قلنا الباء للآلة ای ما عدوہ آلة لتاثیر المتکلم واعتقدوا انہ آلة

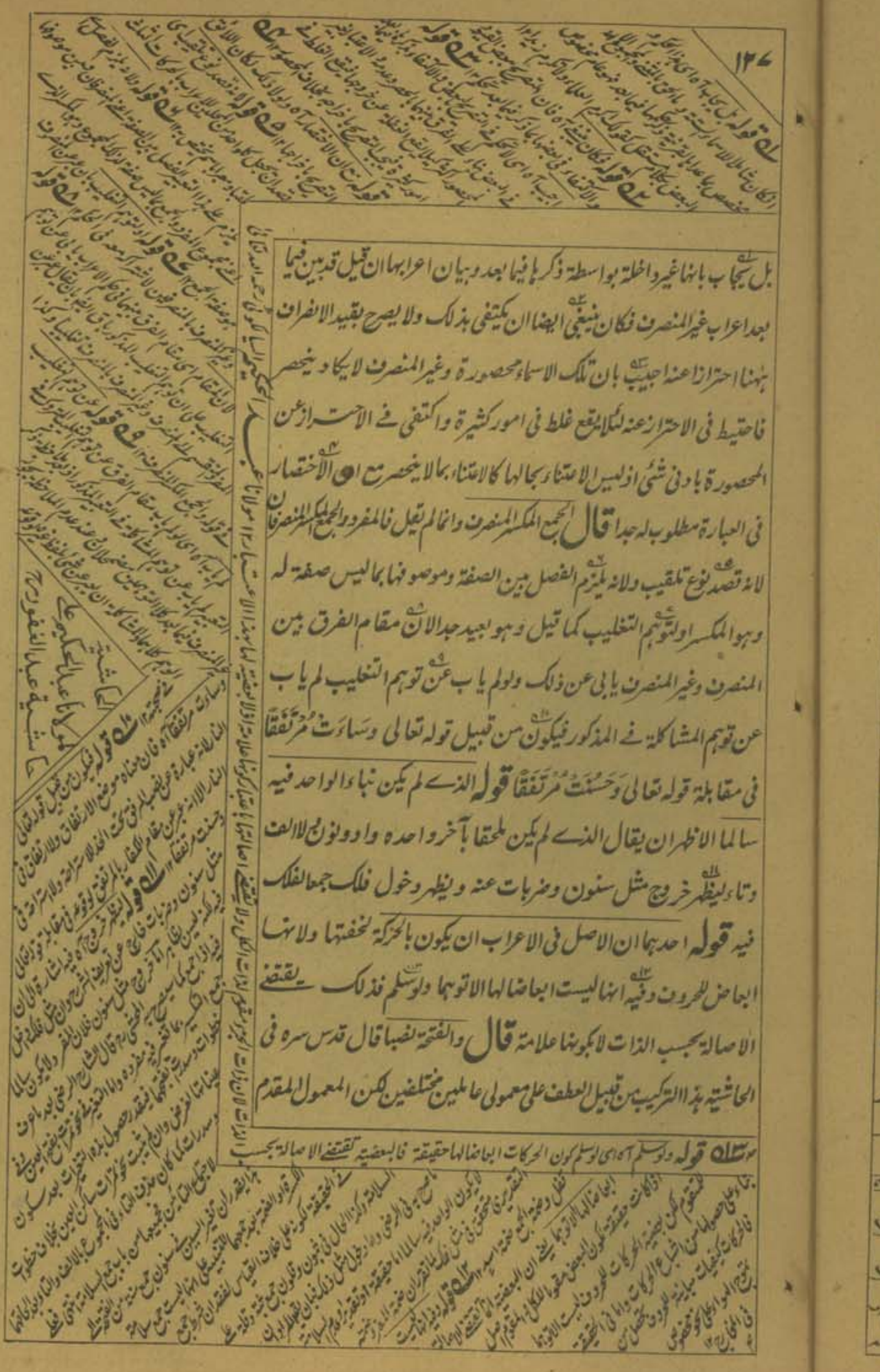






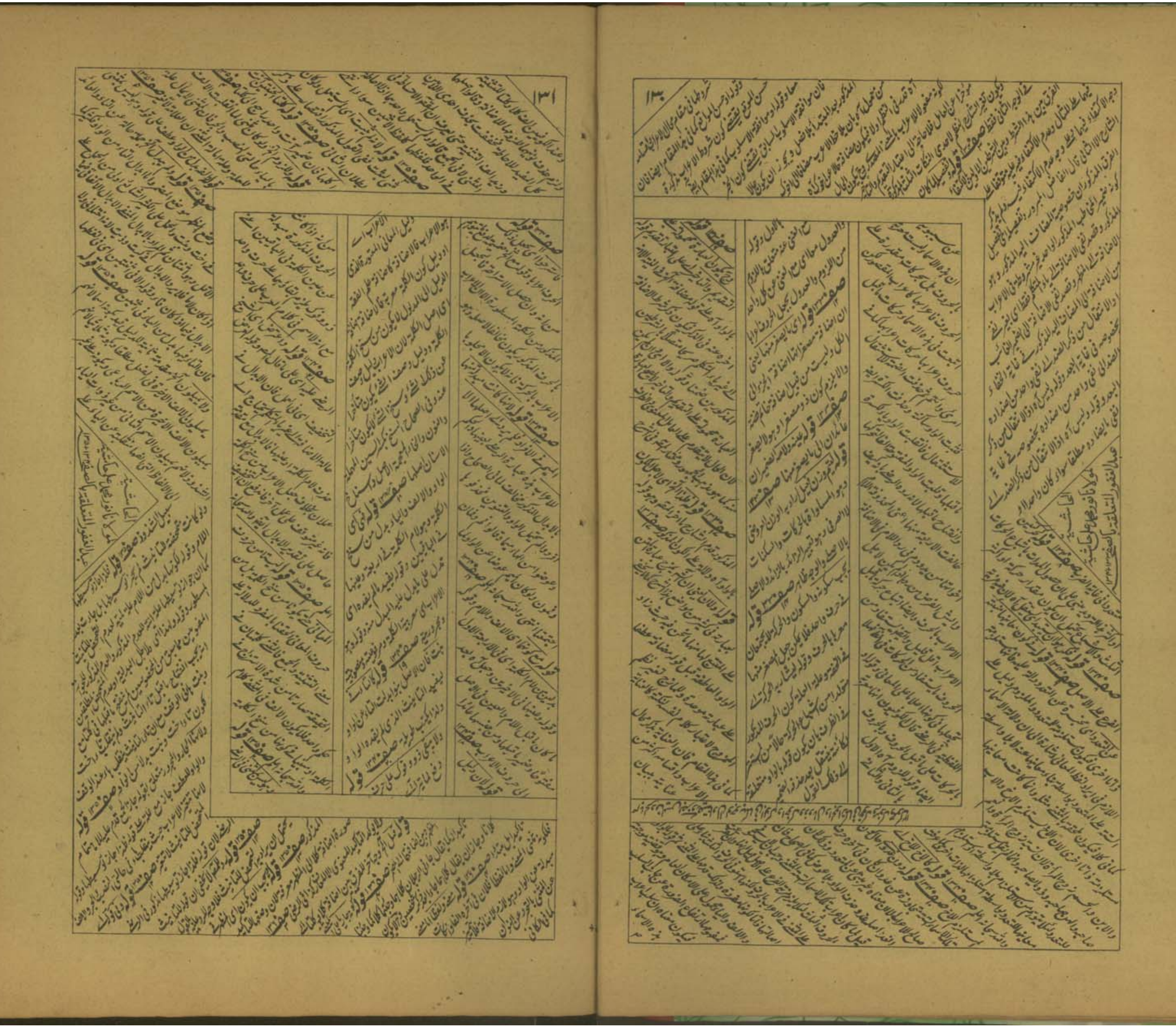
وان لم يسموه آلة بل يسمونه مؤثر الايقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويتكل ما قيل فى عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان اعامل ماخوذ فى تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدون وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضى للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص فى الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم فى اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقديم اما على الاول فلان للآلة تقدما بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثانى فلان حق العلامة من حيث هى علامة ان تتقدم على ما هى علامة له لتعرف اولا ثم يعرف ما هى علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقديم عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان كلا منهما عامل فى الآخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقديم على الآخر الا بجهتين مختلفتين كما فى كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل فى الآخر نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق فى الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتاخر بجهتين مختلفتين **قوله** اى يحصل فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذى هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضى ليس قائما بالعامل **قوله** اى معنى من المعانى المعتورة انما قيد المعنى بها لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعانى المعتورة كما ذكرناه **قوله** اذ به يحصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه **قوله** اذ به

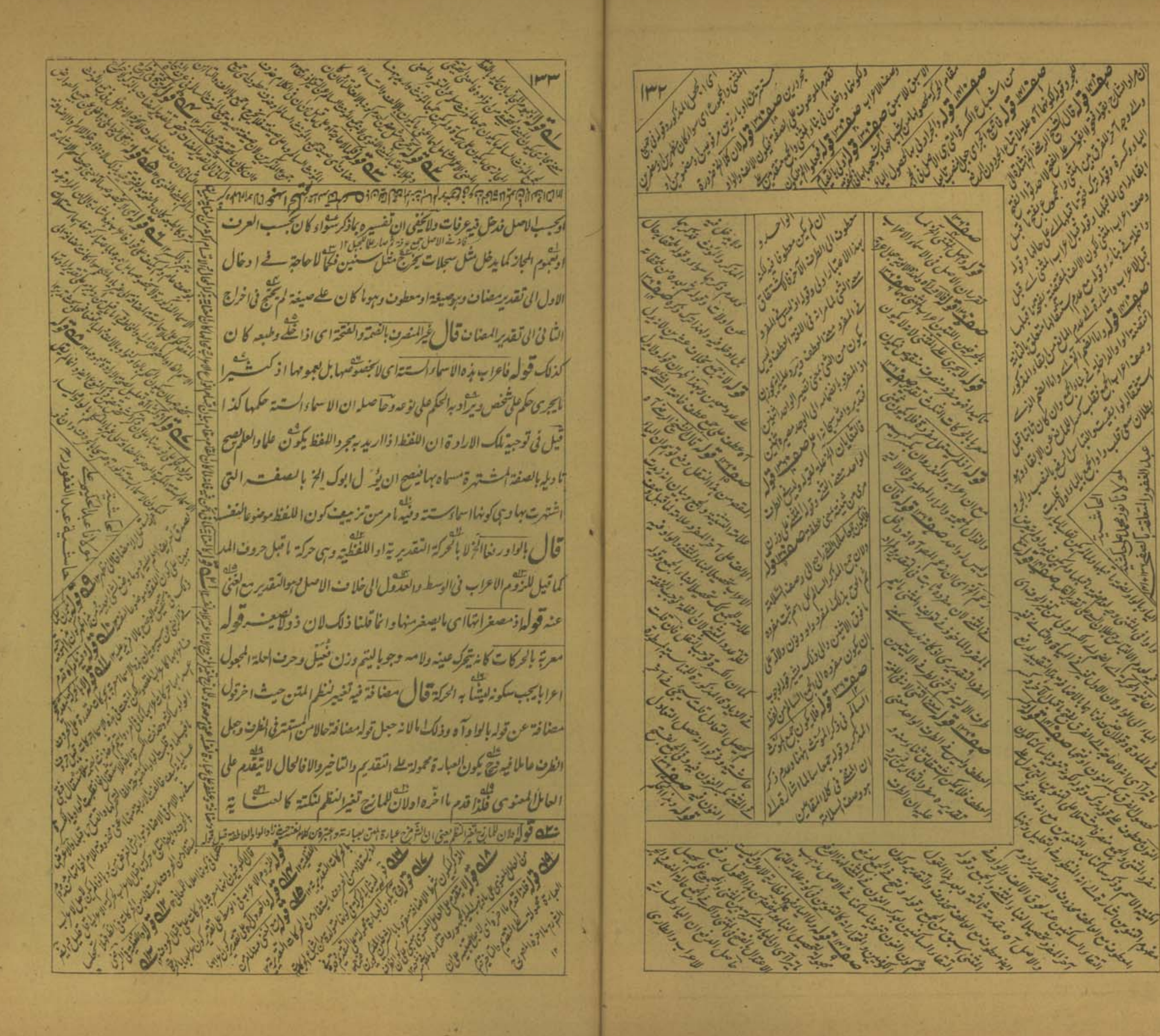
حصل معنى المفعولية اى بالفعل الذى فى رايت لان له استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل فى المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما **قوله** وفى مررت بزيد الباء عامل اى فى لفظه واما فى محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا واما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر المقدر لو قوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف التعريف او التخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضى **قال** فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها **قوله** الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد فى المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لابد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة فى المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او ان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعى شموله لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد فى جميع الاحوال لان مقام الضبط يابى عن ذكر المنصرف حينئذ لاخراج غير المنصرف الذى لم يضعف ولم يعرف باللام اصلا الا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر



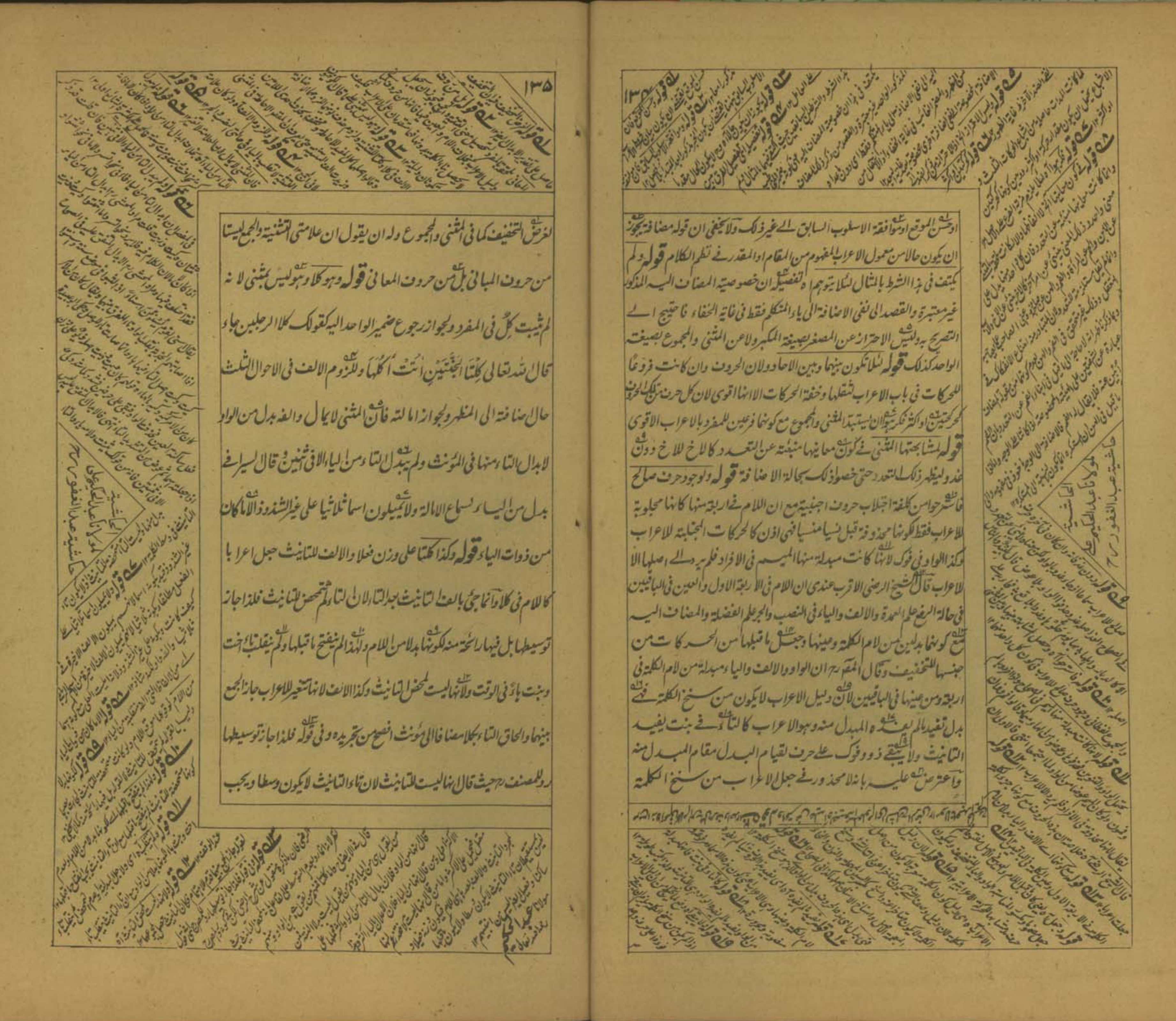
مجرور اجازه المتقدمة انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لاتقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية في كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر **قوله** ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان متلبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك **قال** جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خللا فالاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لانهما في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده **قوله** وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا كمسلمات جمع مسلمة او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال





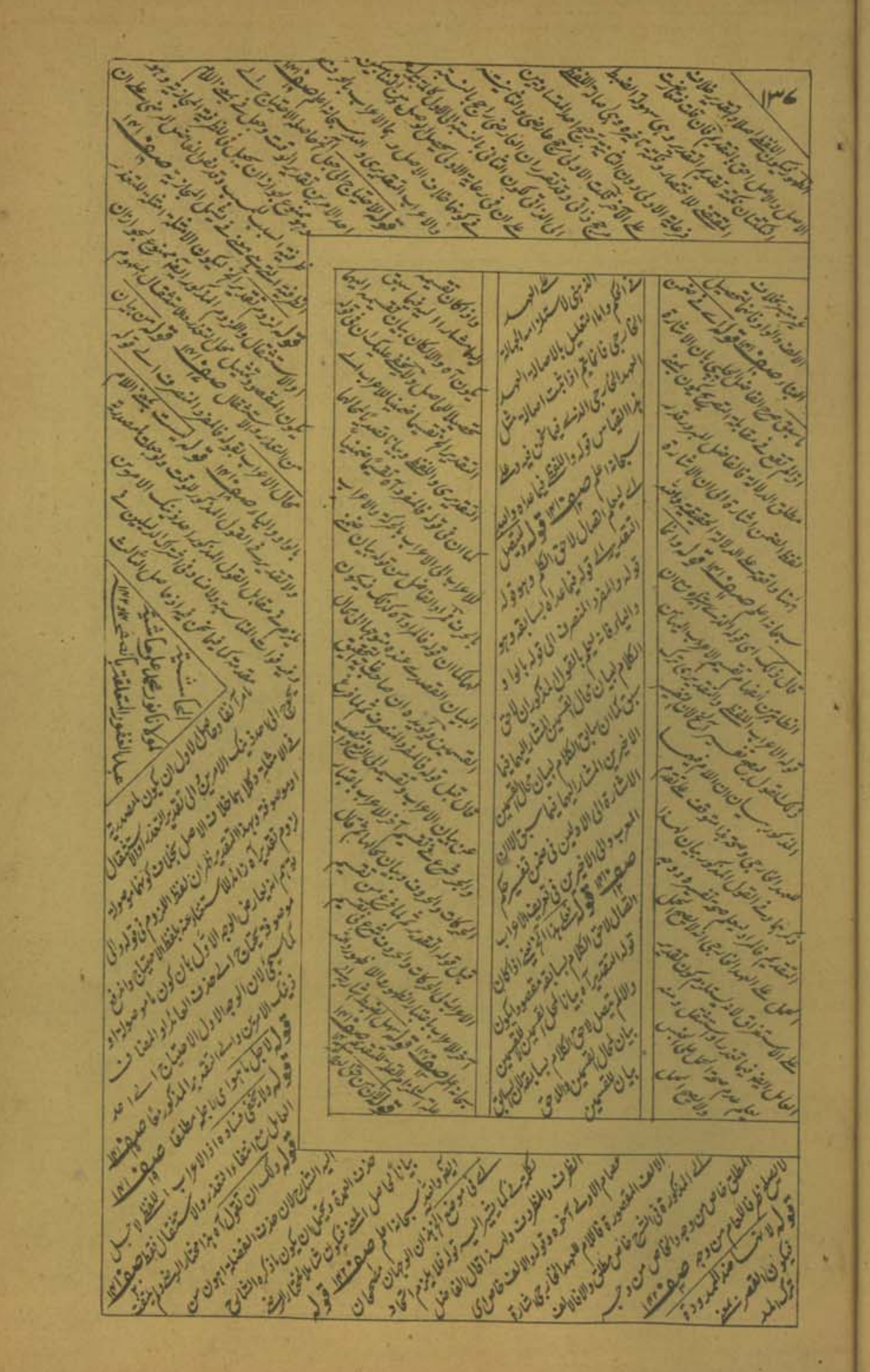


او يجب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان يجب العرف
او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج مثل سنين فكما لا حاجة في ادخال
الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما كان على صيغة لم يحتج في اخراج
الثاني الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضمة والفتحة اي اذا خلى وطبعه كان
كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا
ما يجري حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه وحاصله ان الاسماء الستة حكمها كذا
قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح
تاويله بالصفة المشتهرة مسماه بها فيصح ان يؤول ابوك الخ بالصفة التي
اشتهرت بها وهي كونها اسماء ستة وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه
قال بالواو رفعا الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف المد
كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى
عنه قوله اذ مصغراتها اي ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر قوله
معربة بالحركات كانه تحرك عينه ولامه وجوبا لتتم وزن فعيل وحرف العلة المجهول
اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة قال مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله
مضافة عن قوله بالواو آه وذلك لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل
الظرف عاملا فيه فح يكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على
العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره اولان للمازج تغير النظم لنكتة كالعناية



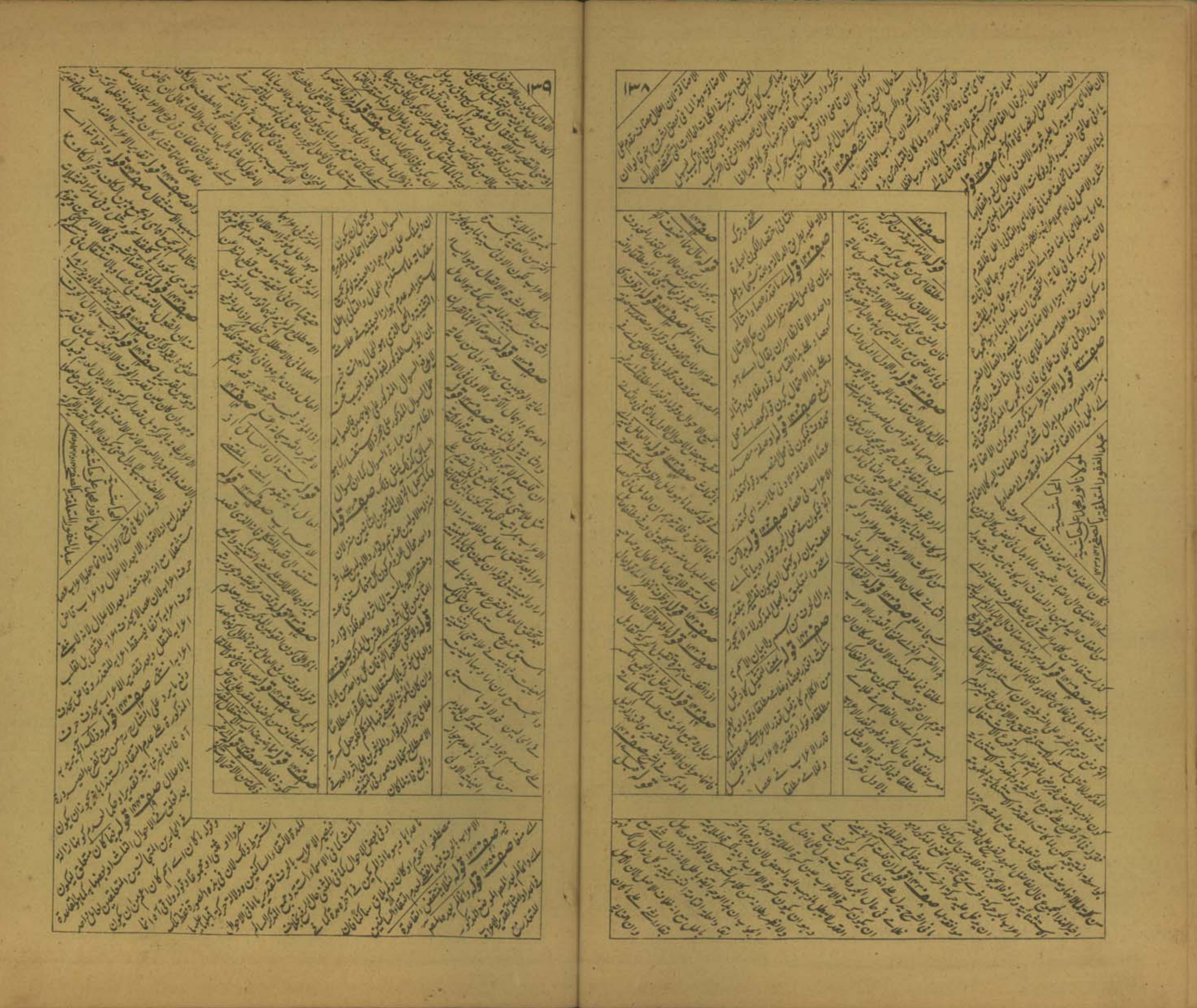
اوحسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر فى نظم الكلام **قوله** ولم يكتف فى هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم ان تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفى الاضافة الى ياء المتكلم فقط فى غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك **قوله** لئلا تكون بينها وبين الاحاد ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات فى باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر فكر هوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى **قوله** لمشابهتها المثنى فى كون معانيها منبئة عن التعدد كالاخ للاخ وذو للعدو وليظهر ذلك التعدد حتى خصوا ذلك بحالة الاضافة **قوله** ولوجود حرف صالح فانه من خواص الكلمة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام فى اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهى اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو فى فوك لانها كانت مبدلة منها الميم فى الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضى الاقرب عندى ان اللام فى الاربعة الاول والعين فى الباقيين فى حالة الرفع علم العمدة والالف والياء فى النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلين من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال المصنف رح ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة فى اربعة ومن عينها فى الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهى بدل تفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء فى بنت يفيد التانيث ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بانه لا محذور فى جعل الاعراب من سنخ الكلمة

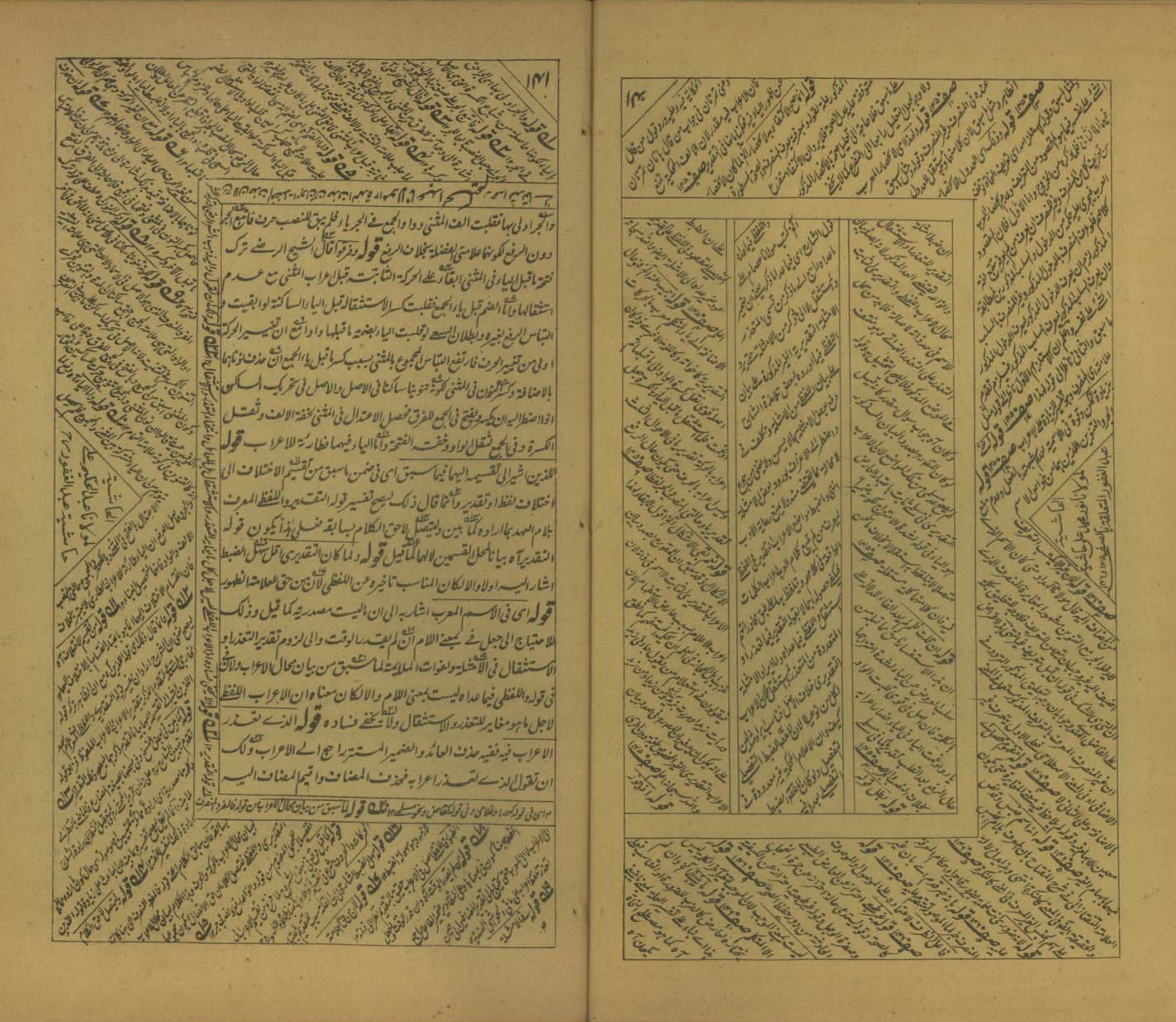
لغرض التخفيف كما فى المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتى التثنية والجمع ليستا من حروف المبانى بل من حروف المعانى **قوله** وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل فى المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ اٰتَتْ اُكُلَهَا وللزوم الالف فى الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لا يمال والفه بدل من الواو لابدال التاء منها فى المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا فى ثنتين قال السيرافى بدل من الياء لسماع الامالة ولانهم يميلون اسماء ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء **قوله** وكذا كلتا على وزن فعلا والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام فى كلا وانما جئ بالف التانيث بعد التاء لان التاء لم تتمحض للتانيث فلهذا اجاز توسيطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء فى الوقف ولانها ليست لمحض التانيث وكذا الالف لانها تغير للاعراب جاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده وفى قوله فلهذا اجاز توسيطها رد للمصنف رح حيث قال انها ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا ويجب



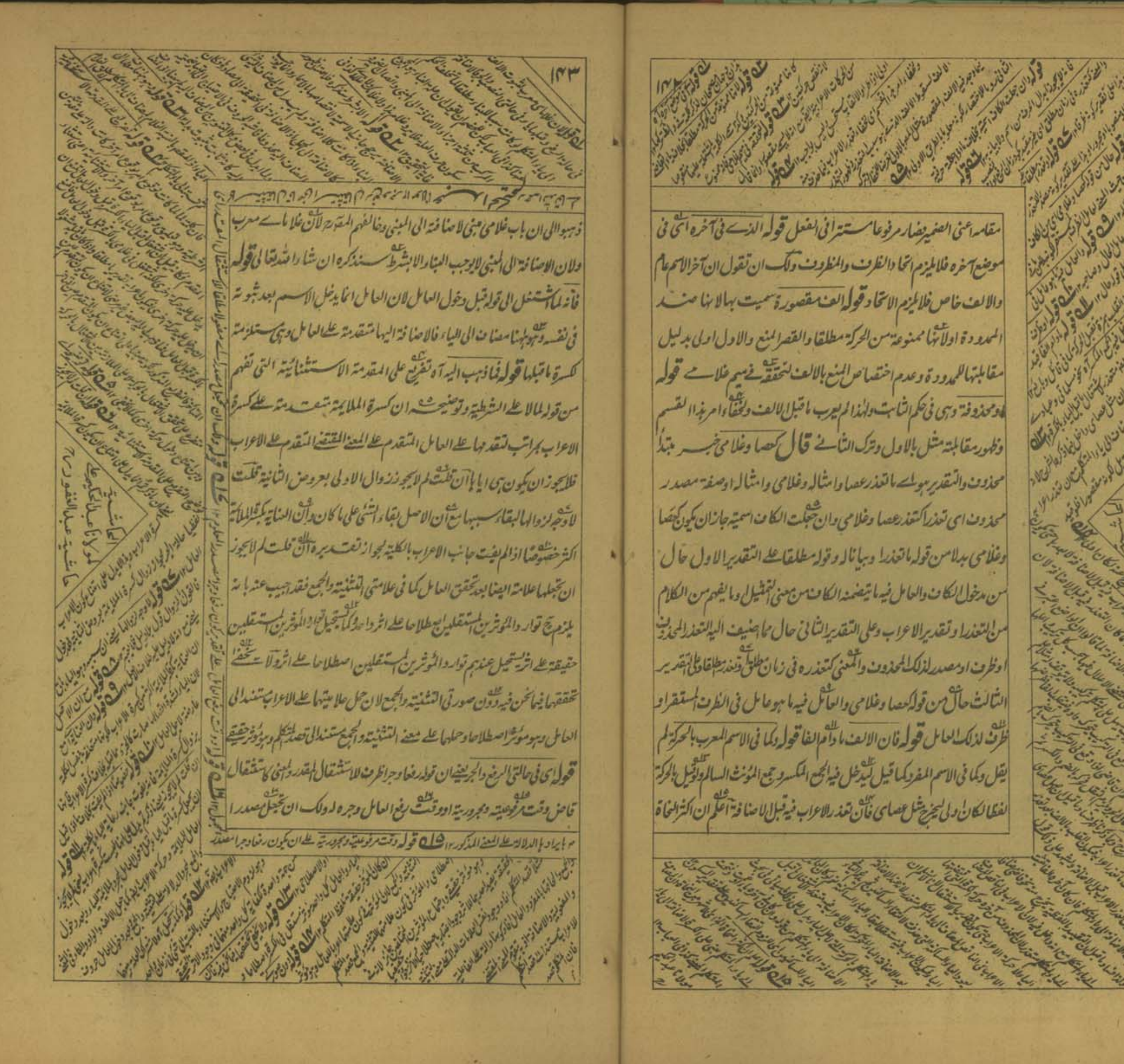
الموصوف على الصفة فيكون الالف والواو لكونهما علامتا التثنية والجمع متقدمين على الاعراب ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه الله

ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو **قوله** فاذا اضيف الى المظهر آه ويجب ان يكون معرفة **قوله** واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب بالحروف ١٢ نحو جئتنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا **قال** واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان وذلك لان معنى ثنا ولو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن او ثنى لعدم المثنى في المفرد ومعنى المثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالمثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه **قوله** وهو الوجع ذو لا من لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده من لفظه وكذا اولات جمع ذات لا من لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم الحقا به واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من الحقاته وانما قدم الو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع **قوله** وهو علامة التثنية والجمع **قال** الشيخ الرضي جعلت الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف لخفتها لقلة عدد المثنى والواو لثقلها لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا **قوله** لانه الضمير المرفوع للتثنية آه اولان كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع





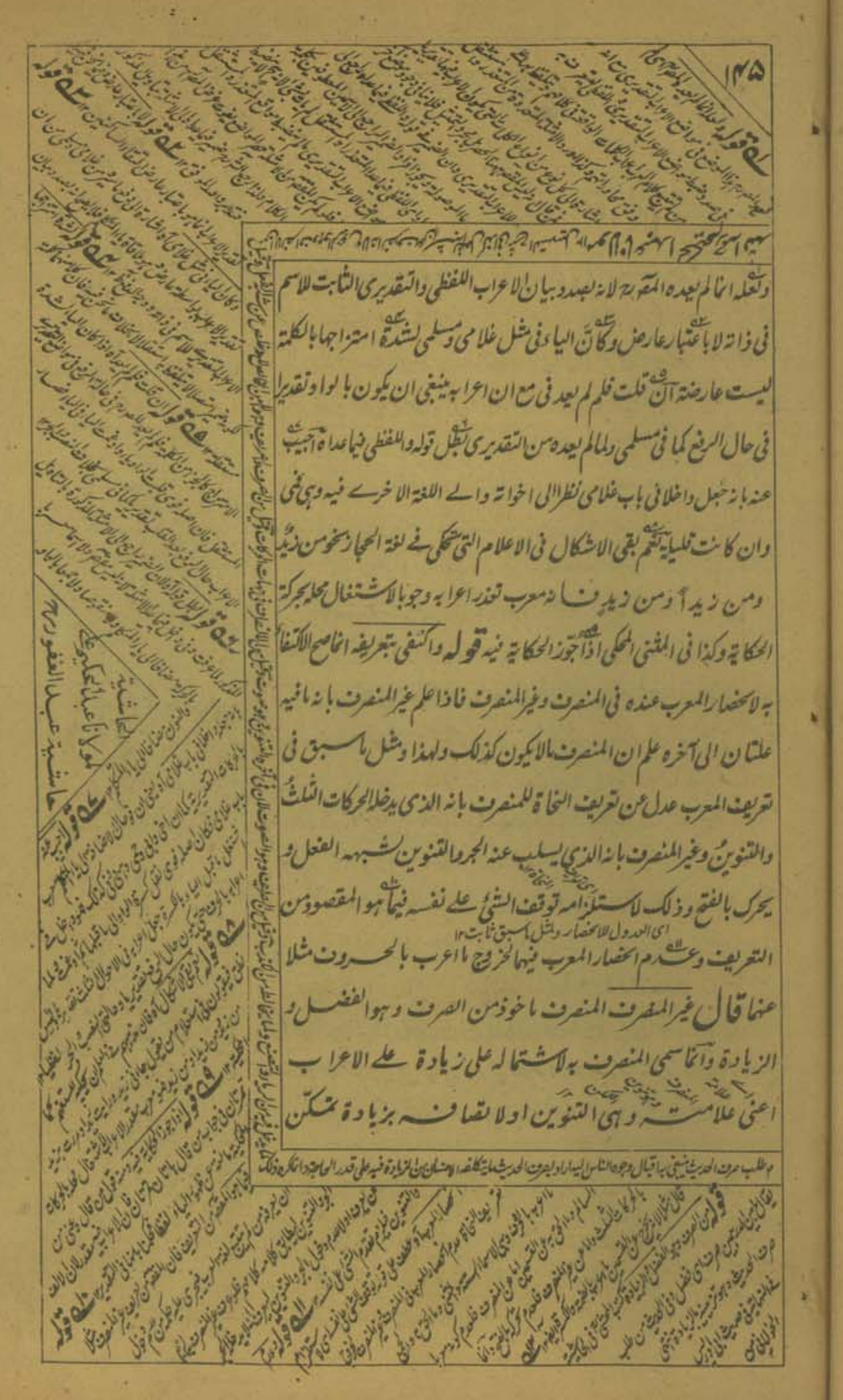
والجر اولی بها فقلبت الف المثنی وواو الجمع فی الجر یاء فلم یبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لکونهما علامتی الفضلة بخلاف الرفع **قوله** وفرقوا قال الشیخ الرضی ترک فتحة ماقبل الیاء فی المثنی ابقاء علی الحرکة الثابتة قبل اعراب المثنی مع عدم استثقالها واما الضم قبل یاء الجمع فقلبت کسرا لاستثقاله قبل الیاء الساکنة لو ابقیت و التباس الرفع بغیره وبطلان السعی لو قلبت الیاء بضمة ما قبلها واوا ثم ان تغییر الحرکة اولی من تغییر الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنی بسبب کسر ما قبل یاء الجمع ثم حذف نونهما بالاضافة وکسر النون فی المثنی لکونه تنوینا ساکنا فی الاصل والاصل فی تحریک الساکن اذا اضطر الیه ان یکسر ویفتح فی الجمع للفرق فحصل الاعتدال فی المثنی بخفة الالف وثقل الکسرة وفی الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الیاء فیهما فطاریة للاعراب **قوله** اللذین اشیر الی تقسیمه الیهما فیما سبق ای فی ضمن ما سبق من تقسیم الاختلاف الی اختلاف لفظا وتقدیرا وانما قال ذلک لیصح تفسیر قوله التقدیری واللفظی المعرف بلام العهد بما اراده کما بین ولیتصل لاحق الکلام بسابقه فعلی هذا یکون قوله التقدیری آه بیانا لمحل القسمین لا لهما کما قیل **قوله** ولما کان التقدیری اقل سهل الضبط اشار الیه اولا والا لکان المناسب تاخیره عن اللفظی لان من حق العلامة الظهور **قوله** ای فی الاسم المعرب اشار به الی ان ما لیست مصدریة کما قیل وذلک للاحتیاج الی جعل فی بمعنی اللام ثم لم یعهد الوقت والی لزوم تقدیر التعذر او الاستثقال فی الامثلة ولفوات الملایمة لما سبق من بیان محال الاعراب ولان فی قوله واللفظی فیما عداه لیست بمعنی اللام والا لکان معناه ان الاعراب اللفظ لاجل ما هو مغایر للتعذر والاستثقال ولا یخفی فساده **قوله** الذی تعذر الاعراب فیه ففیه حذف العائد والضمیر المستتر راجع الی الاعراب وذلک ان تقول الذی تعذر اعرابه فحذف المضاف واقیم المضاف الیه



مقامه اعنی الضمیر فصار مرفوعا مستترا فی الفعل **قوله** الذی فی آخره ای فی
موضع آخره فلا یلزم اتحاد الظرف والمظروف ولک ان تقول ان آخر الاسم عام
والالف خاص فلا یلزم الاتحاد **قوله** الف مقصورة سمیت بها لانها ضد
الممدودة او لانها ممنوعة من الحرکة مطلقا والقصر المنع والاول اولی بدلیل
مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فی میم غلامی **قوله**
او محذوفة وهی فی حکم الثابت ولهذا لم یعرب ما قبل الالف ولخفاء امر هذا القسم
وظهور مقابلته مثل بالاول وترک الثانی **قال** کعصا وغلامی خبر مبتدأ
محذوف والتقدیر هو لی ما تعذر عصا وامثاله وغلامی وامثاله او صفة مصدر
محذوف ای تعذرا کتعذر عصا وغلامی وان جعلت الکاف اسمیة جاز ان یکون کعصا
وغلامی بدلا من قوله ما تعذرا وبیانا له وقوله مطلقا علی التقدیر الاول حال
من مدخول الکاف والعامل فیه ما یتضمنه الکاف من معنی التمثیل او ما یفهم من الکلام
من التعذر او تقدیر الاعراب وعلی التقدیر الثانی حال مما ضیف الیه التعذر المحذوف
او ظرف او مصدر لذلک المحذوف والمعنی کتعذره فی زمان مطلق وتعذرا مطلقا وعلی التقدیر
الثالث حال من قوله کعصا وغلامی والعامل فیه ما هو عامل فی الظرف المستقر او
ظرف لذلک العامل **قوله** فان الالف ما دام الفا **قوله** وکما فی الاسم المعرب بالحرکة لم
یقل وکما فی الاسم المفرد کما قیل لیدخل فیه الجمع المکسر وجمع المؤنث السالم ولو قیل بالحرکة
لفظا لکان اولی لیخرج مثل عصای فانه تعذر الاعراب فیه قبل الاضافة اعلم ان اکثر النحاة

ذهبوا الی ان باب غلامی مبنی لاضافته الی المبنی وخالفهم المصنف لان غلامی معرب
ولان الاضافة الی المبنی لا یوجب البناء الا بشرط سنذکره ان شاء الله تعالی **قوله**
فانه لما اشتغل الی قوله قبل دخول العامل لان العامل انما یدخل الاسم بعد ثبوته
فی نفسه وهو ههنا مضاف الی الیاء فالاضافة الیها متقدمة علی العامل وهی مستلزمة
لکسرة ما قبلها **قوله** فما ذهب الیه آه تفریع علی المقدمة الاستثنائیة التی تفهم
من قوله لما الا علی الشرطیة وتوضیحه ان کسرة الملایمة متقدمة علی کسرة
الاعراب بمراتب لتقدمها علی العامل المتقدم علی المعنی المقتضی المتقدم علی الاعراب
فلا یجوز ان یکون هی ایاها ان قلت لم لا یجوز زوال الاولی بعروض الثانیة قلت
لا وجه لزوالها البقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشئ علی ما کان وان العنایة بکسرة الملایمة
اکثر خصوصا اذا لم یفت جانب الاعراب بالکلیة لجواز تقدیره ان قلت لم لا یجوز
ان تجعلها علامة ایضا بعد تحقق العامل کما فی علامتی التثنیة والجمع فقد اجیب عنه بانه
یلزم توارد المؤثرین المستقلین اصطلاحا علی اثر واحد وکما یستحیل توارد المؤثرین المستقلین
حقیقة علی اثر یستحیل عندهم توارد المؤثرین المستقلین اصطلاحا علی اثر ولا یخفی
تحققهما فیما نحن فیه دون صورتی التثنیة والجمع لان حمل علامتیهما علی الاعراب مستند الی
العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحملهما علی معنی التثنیة والجمع مستند الی قصد المتکلم وهو مؤثر حقیقة
قوله ای فی حالتی الرفع والجر یعنی ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستقبال المقدر والمعنی کاستقبال
قاضی وقت مرفوعیته ومجروریته او وقت رفع العامل وجره له ولک ان تجعل مصدرا

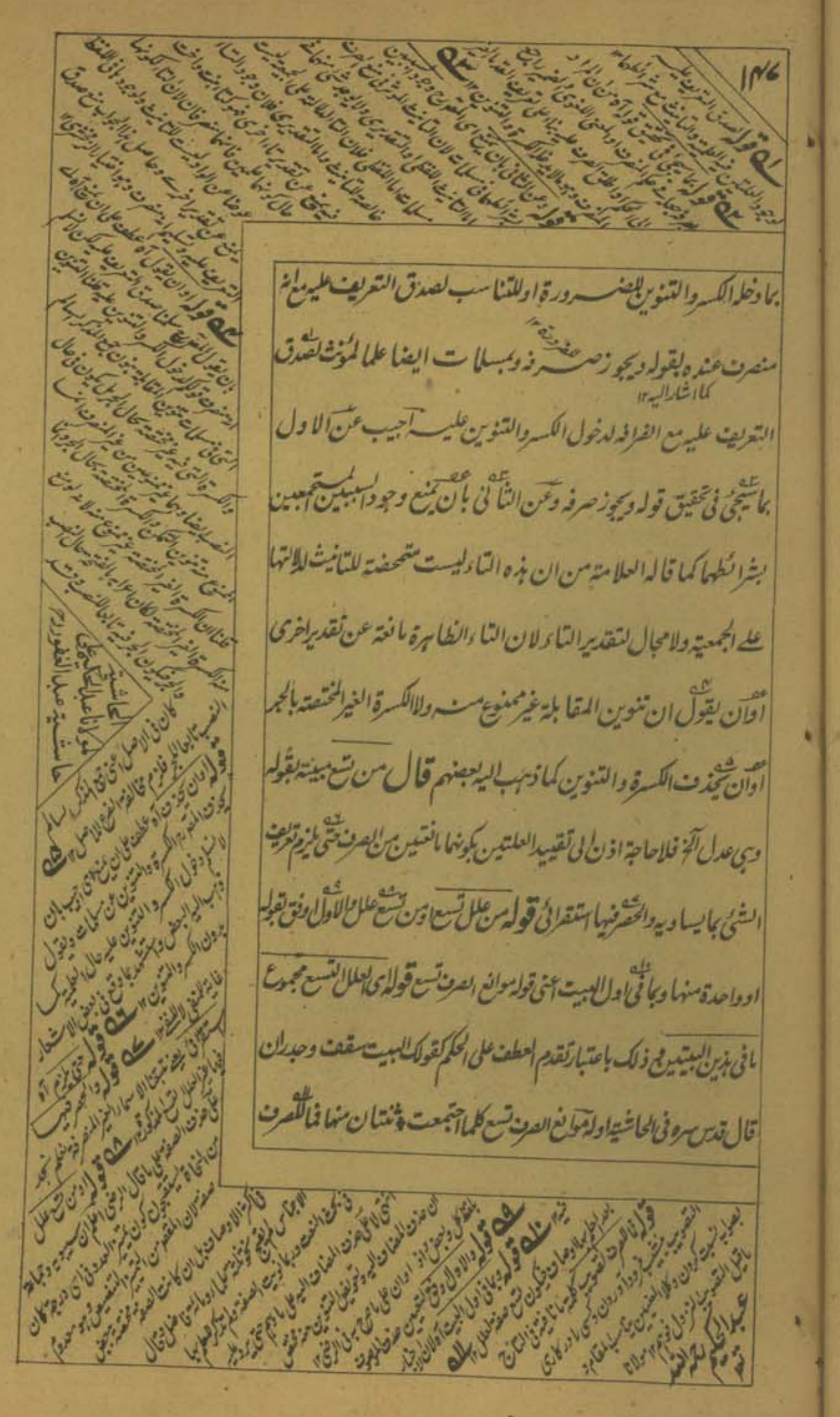
مع ایراد ما الدال علی المعنی المذکور ۱۲ **قوله** وقت مرفوعیته ومجروریته علی ان یکون رفعا وجرا مصدر

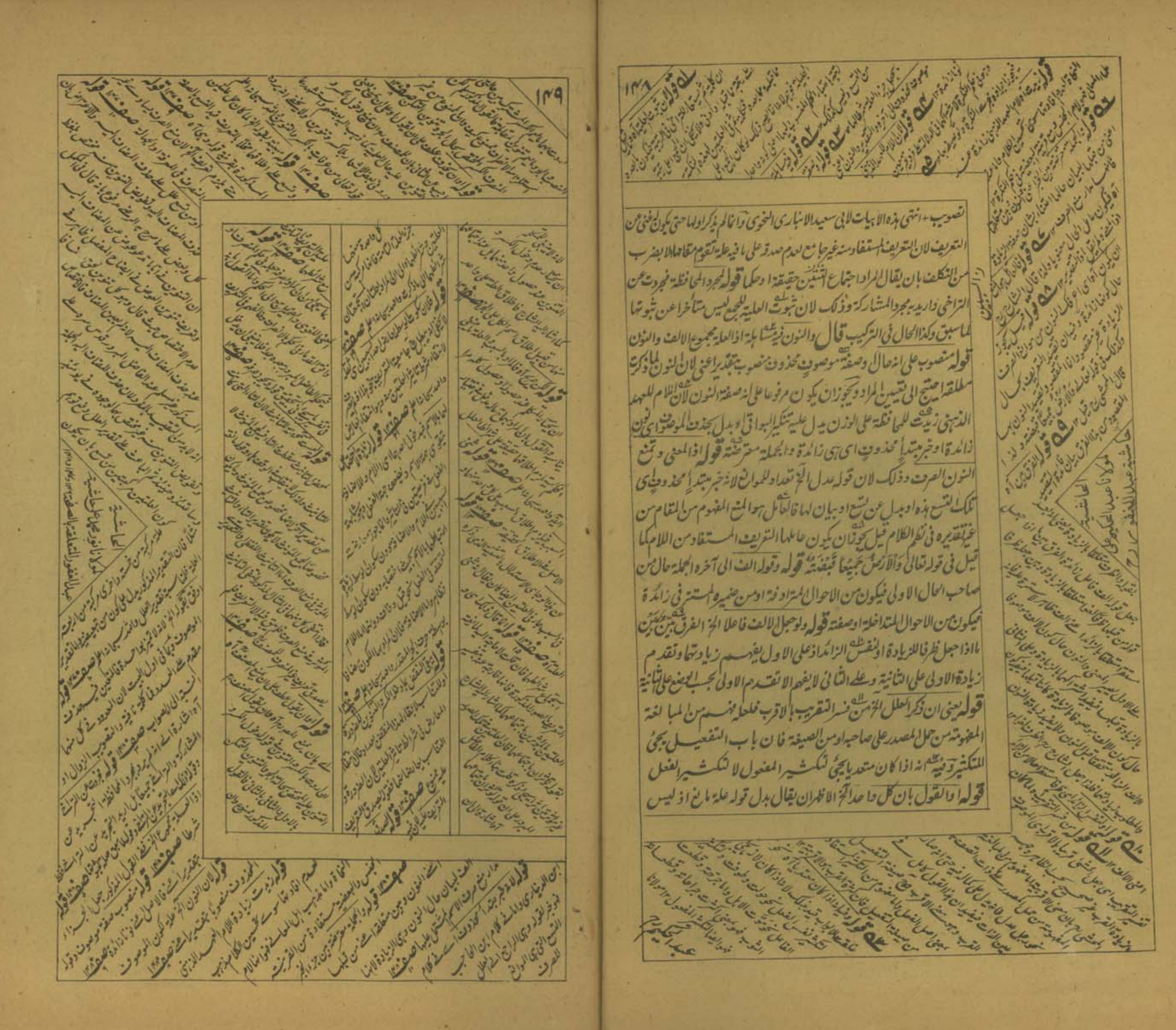


زيد لفظ المدة خرج من القاعدة لعدم كون آخره مدة ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه الله

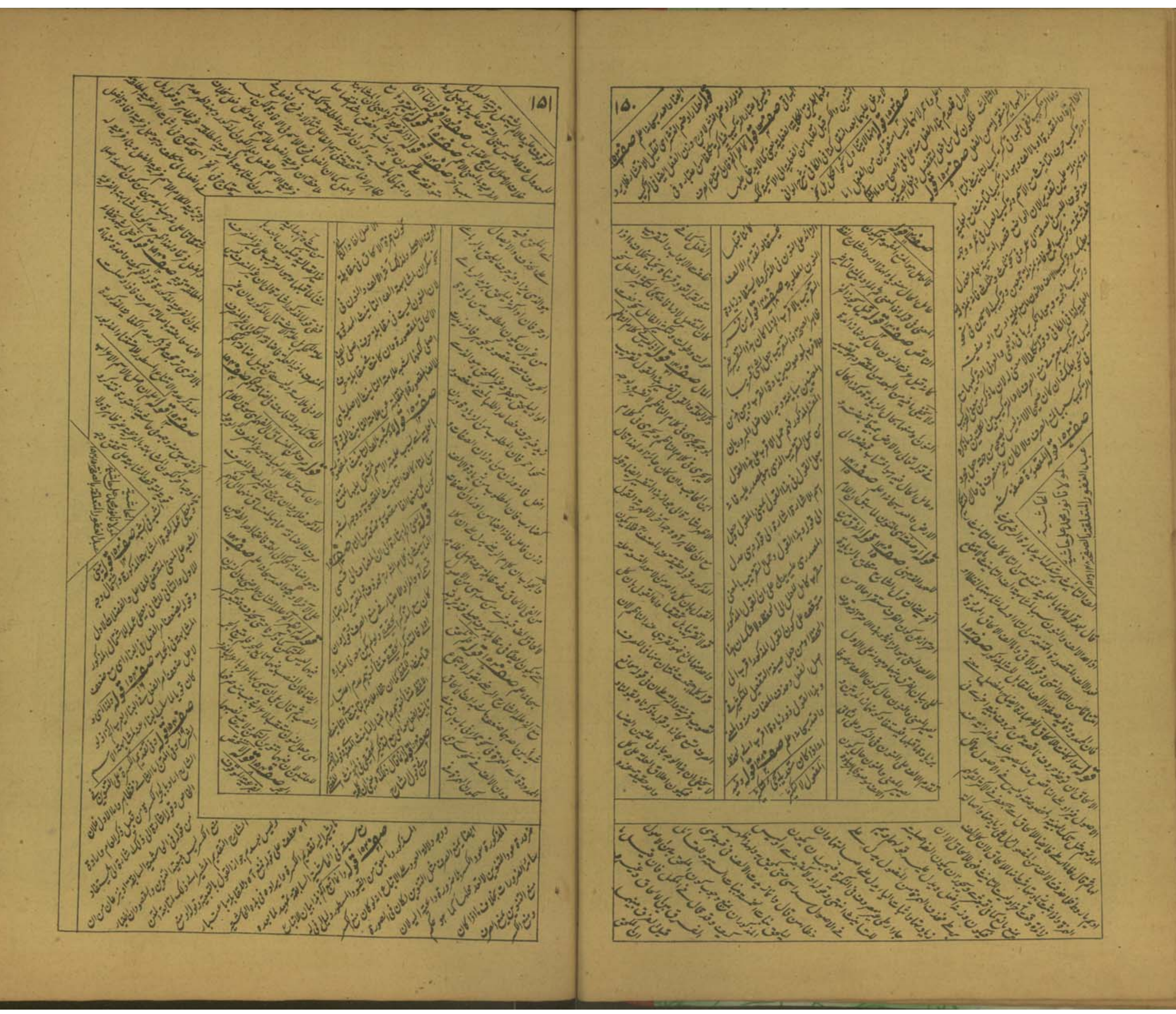
اى استثقال رفع وجر او حالا مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اى حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التى ذكرناها فى قوله مطلقا **قوله** لاستثقال الضمة و الكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضى وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يثقل الحركتان كظبى و كرسى **قال** ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاض اذ لو فصح بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولقصده بكون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود فى التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات واخواتها ولهذا جمع بين الكاف ونحو **قوله** فان اصله مسلموى قال الفاضل الهندى ان تلفظ الاعراب فى مسلموى بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما فى عصا الكرخى المؤثر فى التقدير فى عصا بعد الاعلال من التعذر وفى مسلمى ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة **قوله** فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال فى حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظى وتقديرى بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا **قوله** فان الياء المدغمة ايضا ياء باقية على سكونها **قوله** وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا فى الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولاقى مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا اولا كما فى قوله تعالى والمقيمى الصلوة على قراءة النصب والمسالم للعقل ولا تقى آخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفى القوم

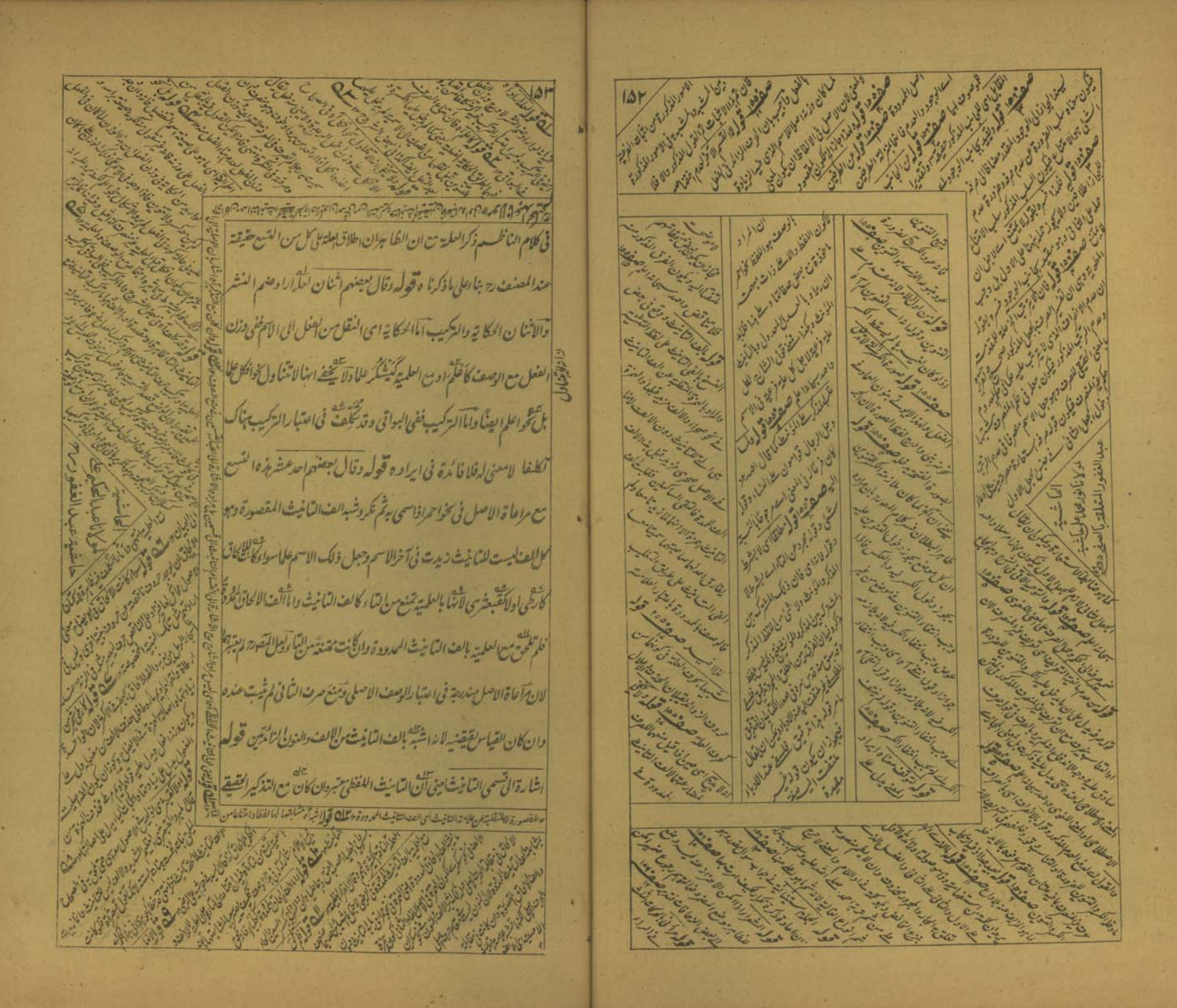
ولذا يقال له الامكن ولما عرى مقابله عن تلك الزيادة سمى بغير المنصرف **قوله** اى اسم معرب
جعل ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ
لان غير لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفى
وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان
الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضرورى ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قدم
يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة
ايضا من ان سبق العلم بالشئ يستدعى جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف **قال**
ما فيه علتان فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما العلة فى اللغة عارض
غير طبعى يستدعى حالة غير طبعية وفى اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى
ما ينبغى ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى
هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف رح فى الايضاح
يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل سمى الاسباب
فى تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا
الوجه جار فى العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده
قوله واستجماع شرائطهما وانما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح
وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاحمر
واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان
من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض
فيما ذكرنا اما فى الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما
فى الآخرين فلان دخول اللام او الاضافة يعارض السببين او
احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم ان قلت يبقى النقض



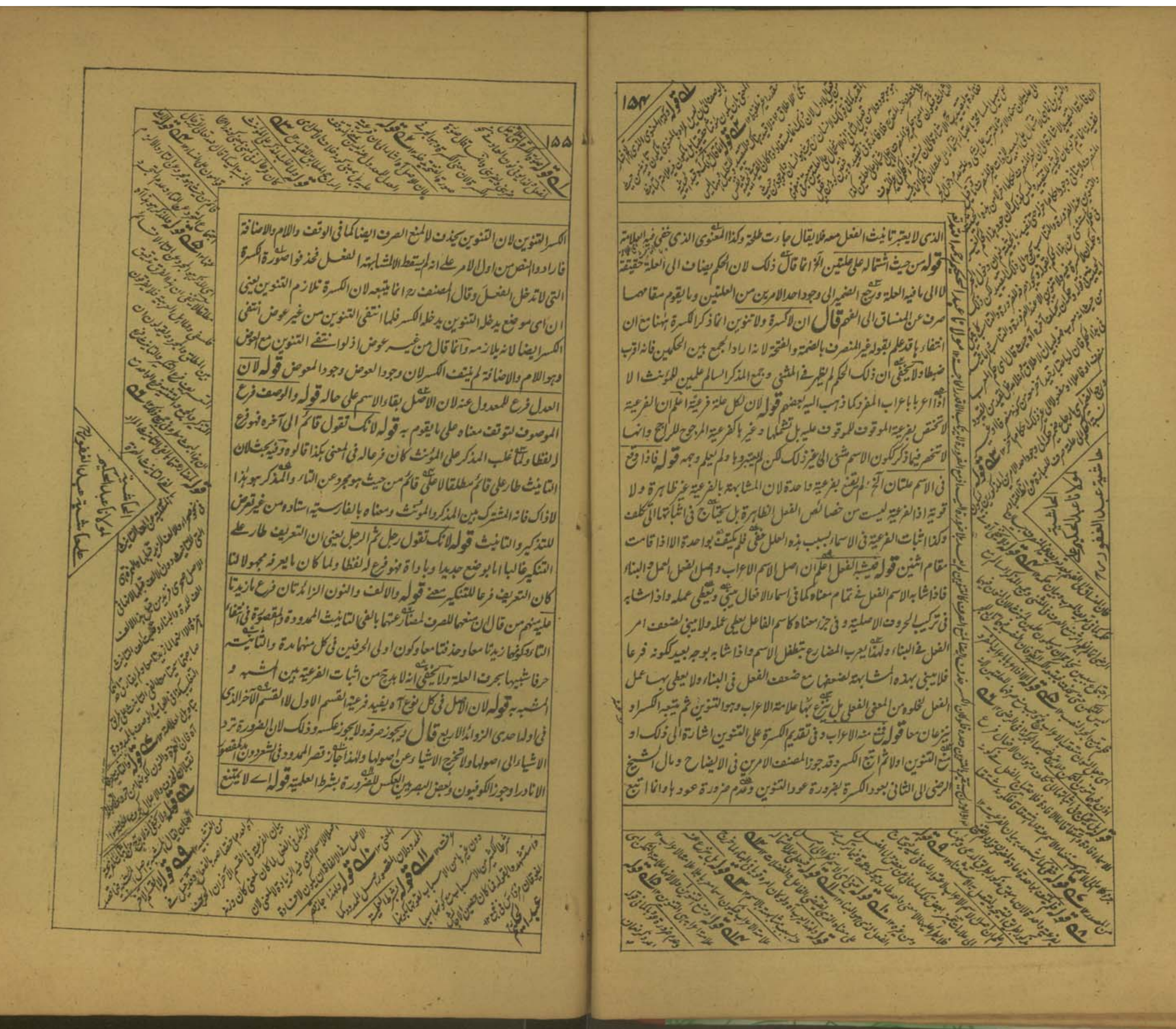


تصويب - انتهى هذه الابيات لابى سعيد الانبارى النحوى وانما لم يذكراولهما حتى يكون الغنى عن
التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بضرب
من التكلف بان يقال المراد اجتماع اثنتين حقيقة او حكما قوله لمجرد المحافظة فمجردة عن
التراخي واريد به مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجميع ليس متاخرا عن ثبوتها
لما سبق وكذا الحال في التركيب قال والنون فيه مشابهة اذ العلة مجموع الالف والنون
قوله منصوب على انه حال وصفة موصوف محذوف منصوب بتقدير اعني لان النون لما ذكرت
مطلقة احتيج الى تعيين المراد وتجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة النون لان اللام للعهد
الذهني زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقي او بدل بحذف الموصوف اي نون
زائدة او خبر مبتدأ محذوف اي هي زائدة والجملة معترضة قوله اذ المعنى وتمنع
النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداد للموانع لانه خبر مبتدأ محذوف اي
تلك التسع هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالحاصل هو المنع المفهوم من المقام من
غير تقديره في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون حاملها التعريف المستفاد من اللام كما
قيل في قوله تعالى وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ قوله وقوله الف الى آخره الجملة حال من
صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر في زائدة
فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة قوله ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين ما
ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم
زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية
قوله يعني ان ذكر العلل الخ من فسر التقريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة
المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء
للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل
قوله او القول بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس





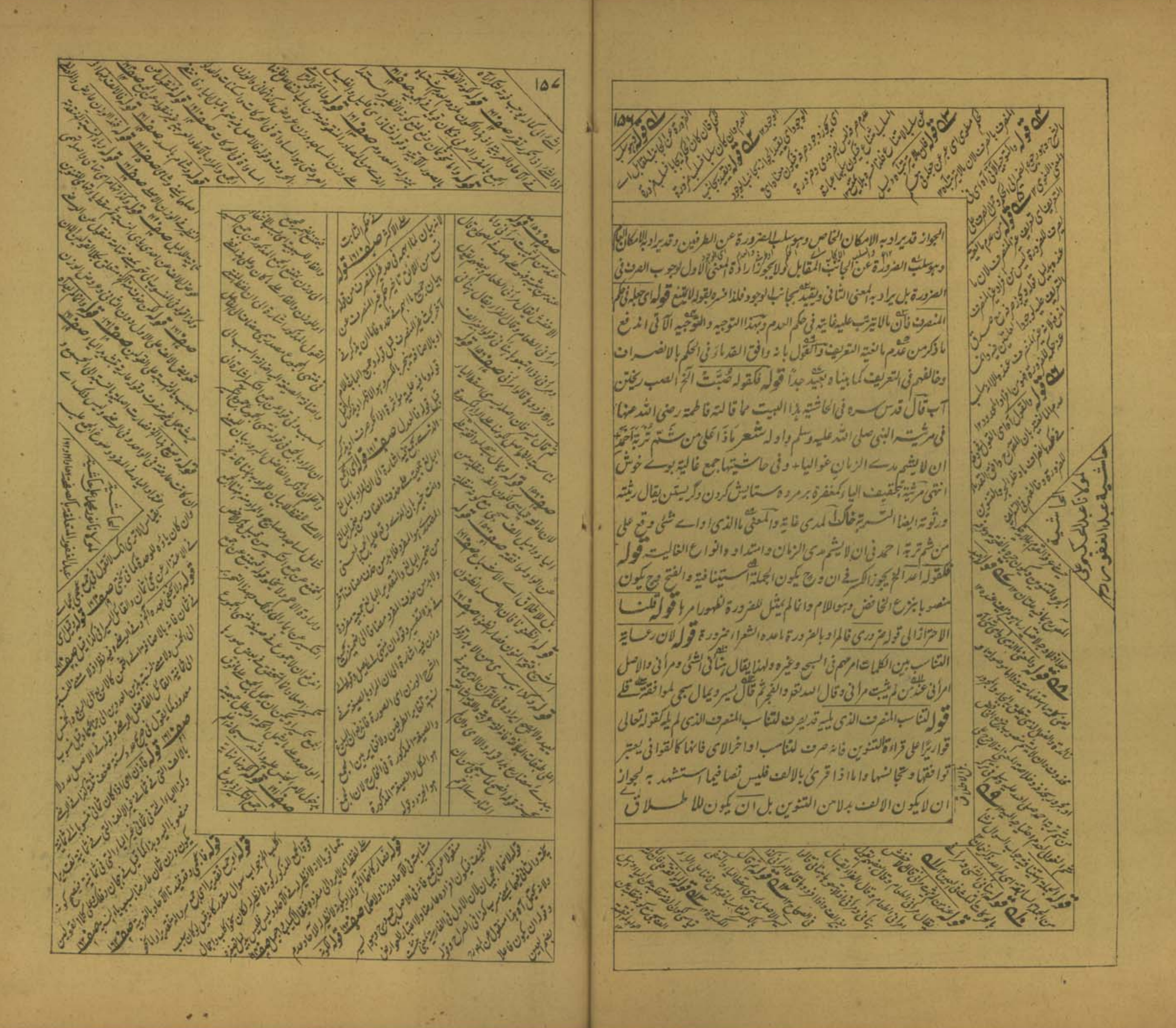
فی کلام الناظم ذکر العلمیة مع ان الظاہر ان اطلاق العلمیة علی کل من التسع حقیقة
عند المصنف رح بناء علی ما ذکرنا ہ قوله وقال بعضهم اثنان العدل اراد وضم النشر
والاثنان الحکایة والترکیب اما الحکایة ای النقل من الفعل الی الاسم ففی وزن
الفعل مع الوصف کاعلم او مع العلمیة کیشکر علما ولا یخفی انها لا تتناول نحو اکل علما
بل نحو اعلم ایضا واما الترکیب ففی البواقی وقد تکلف فی اعتبار الترکیب ہناک
تکلفا لا معنی له فلا فائدة فی ایراده قوله وقال بعضهم احد عشر ہذه التسع
مع مراعاة الاصل فی نحو احمر اذا سمی به ثم نکر وشبه الف التانیث المقصورة وہو
کل الف لیست للتانیث زیدت فی آخر الاسم وجعل ذلک الاسم علما سواء کانت للالحاق
کارطی او لا کقبعثری لانها بالعلمیة تمتنع من التاء کالف التانیث واما الف الالحاق الممدودة
فلم تلحق مع العلمیة بالف التانیث الممدودة وان کانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف رح لم یعتبرها
لان مراعاة الاصل مندرجة فی اعتبار الوصف الاصلی ومنع صرف الثانی لم یثبت عنده
وان کان القیاس یقتضیه لانه اشبه بالف التانیث من الالف والنون الزائدتین قوله
اشارة الی قسمی التانیث یعنی ان التانیث اللفظی معتبر وان کان مع التذکیر الحقیقی



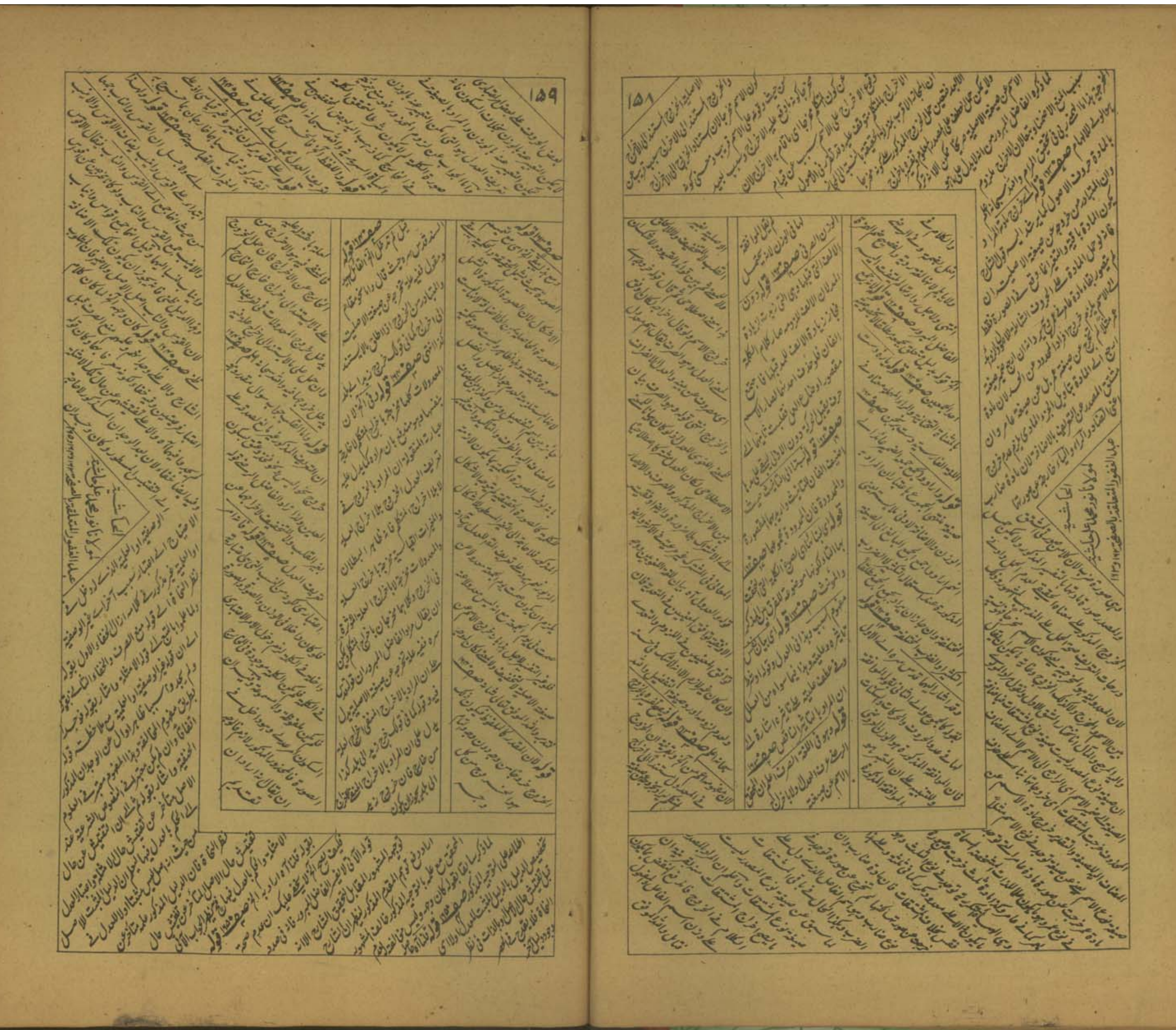
الذی لایعتبر تانیث الفعل معه فلا یقال جارت طلحة وکذا المعنوی الذی خفی فیه العلامة

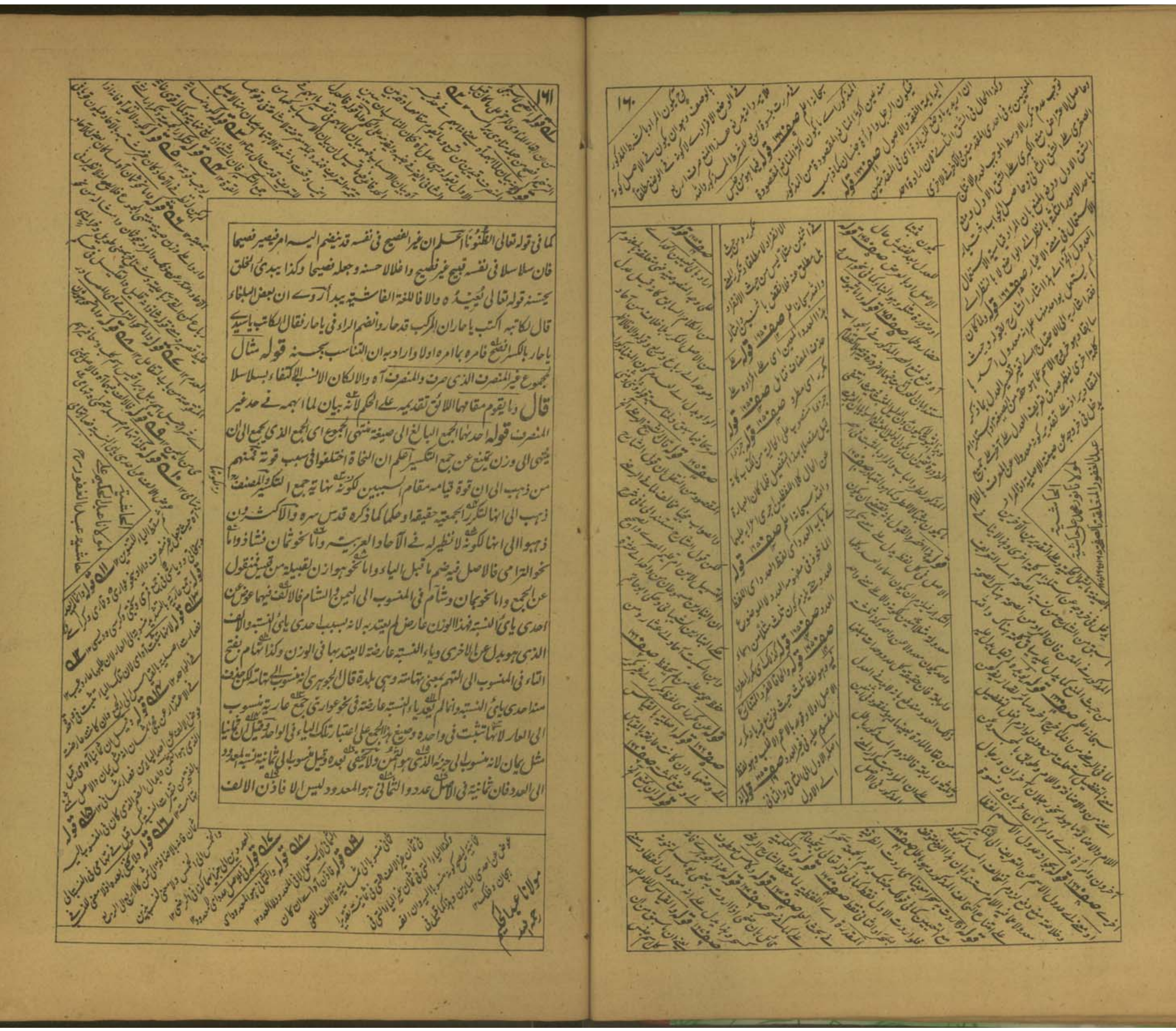
قوله من حیث اشتماله علی علتین الخ انما قال ذلک لان الحکم یضاف الی العلة حقیقة لا الی ما فیه العلة ورجع الضمیر الی وجود احد الامرین من العلتین وما یقوم مقامهما صرف عن المساق الی الفهم قال ان لا کسرة ولا تنوین انما ذکر الکسرة ههنا مع ان انتفارها قد علم بقوله غیر المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بین الحکمین فانه اقرب ضبطا ولا یخفی ان ذلک الحکم لم یظهر فی المثنی وجمع المذکر السالم علمین للمؤنث الا اذا اعربا باعراب المفرد کما ذهب الیه بعضهم قوله لان لکل علة فرعیة اعلم ان الفرعیة لا تختص بفرعیة الموقوف للموقوف علیه بل تشملها وغیرها کفرعیة المرجوح للراجح وانما لا تنحصر فیما ذکر لکون الاسم شیئا الی غیر ذلک لکن لم یعتبروها ولم یعلم وجهه قوله فاذا وقع فی الاسم علتان الخ لم یقنع بفرعیة واحدة لان المشابهة بالفرعیة غیر ظاهرة ولا قویة اذ الفرعیة لیست من خصائص الفعل الظاهرة بل یحتاج فی اثباتها الی تکلف وکذا اثبات الفرعیة فی الاسماء بسبب هذه العلل خفی فلم یکتف بواحدة الا اذا قامت مقام اثنین قوله شبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل فی تمام معناه کما فی اسماء الافعال بنی ویعطی عمله واذا شابه فی ترکیب الحروف الاصلیة وفی جزء معناه کاسم الفاعل یعطی عمله ولا یبنی لضعف امر الفعل فی البناء ولهذا یعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابه بوجه بعید لکونه فرعا فلا یبنی بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل فی البناء ولا یعطی بها عمل الفعل لخلوه من المعنی الفعلی بل منع بها علامة الاعراب وهو التنوین ثم یتبعه الکسر او ینزعان معا قوله منع منه الاعراب وفی تقدیم الکسرة علی التنوین اشارة الی ذلک او منع التنوین اولا ثم اتبع الکسر وقد جوز المصنف الامرین فی الایضاح ومال الشیخ الرضی الی الثانی بعود الکسرة لضرورة عود التنوین وعدم ضرورة عودها وانما اتبع

الکسر التنوین لان التنوین یحذف لا لمنع الصرف ایضا کما فی الوقف واللام والاضافة فارادوا النص من اول الامر علی انه لم یسقط الا لمشابهة الفعل فحذفوا صورة الکسرة التی لا تدخل الفعل وقال المصنف رح انما یتبعه لان الکسرة تلازم التنوین یعنی ان ای موضع یدخله التنوین یدخله الکسر فلما انتفی التنوین من غیر عوض انتفی الکسر ایضا لانه یلازمه وانما قال من غیر عوض اذ لو انتفی التنوین مع العوض وهو اللام والاضافة لم ینتف الکسر لان وجود العوض وجود المعوض قوله لان العدل فرع للمعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم علی حاله قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه علی ما یقوم به قوله لانک تقول قائم الی آخره فهو فرع لفظا ولما غلب المذکر علی المؤنث کان فرعا له فی المعنی هکذا قالوه وفیه بحث لان التانیث طار علی قائم مطلقا لا علی قائم من حیث هو مجرد عن التاء والمذکر هو هذا لا ذاک فانه المشترک بین المذکر والمؤنث ومعناه بالفارسیة استاده من غیر تعرض للتذکیر والتانیث قوله لانک تقول رجل ثم الرجل یعنی ان التعریف طار علی التنکیر غالبا اما بوضع جدیدا وباداة فهو فرع له لفظا ولما کان ما یعرف مجهولا لنا کان التعریف فرعا للتنکیر معنی قوله والالف والنون الزائدتان فرع ما زیدتا علیه منهم من قال ان منعهما للصرف لمشابهتهما بالفی التانیث الممدودة والمقصورة فی امتناع التاء وکونهما زیدتا معا وحذفتا معا وکون اولی الحرفین فی کل منهما مدة والثانیة حرفا شبیها بحرف العلة ولا یخفی انه لا بد من اثبات الفرعیة بین المشبه والمشبه به قوله لان الاصل فی کل نوع آه یفید فرعیة القسم الاول لا القسم الآخر الذی فی اولها احدی الزوائد الاربع قال ویجوز صرفه ولا یجوز عکسه وذلک لان الضرورة ترد الاشیاء الی اصولها ولا تخرج الاشیاء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود فی الشعر دون مد المقصور الا نادرا وجوز الکوفیون وبعض البصریین العکس للضرورة بشرط العلمیة قوله ای لا یمتنع

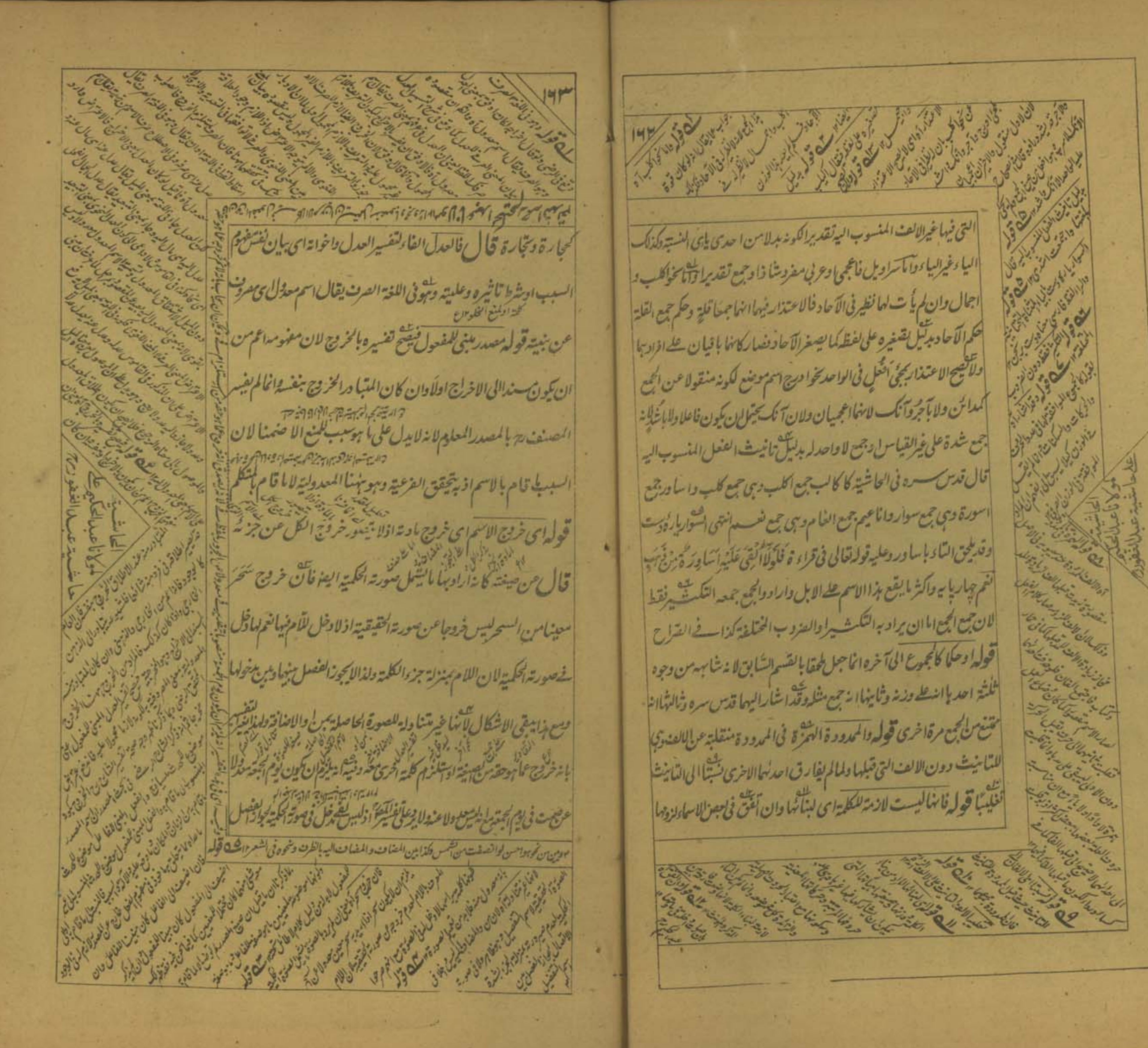


الجواز قد یراد بہ الامکان الخاص وہو سلب الضرورۃ عن الطرفین وقد یراد بالامکان العام وہو سلب الضرورۃ عن الجانب المقابل ولا یجوز ارادۃ المعنی الاول لوجوب الصرف فی الضرورۃ بل یراد بہ المعنی الثانی ویقید بجانب الوجود فلذا فسرہ بقولہ لا یمتنع **قولہ** ای جعلہ فی حکم المنصرف فان مالا یترتب علیہ غایتہ فی حکم العدم وبہذا التوجیہ والتوجیہ الآتی اندفع ما ذکر من عدم ملائمۃ التعریف والقول بانہ وافق القدماء فی الحکم بالانصراف وخالفہم فی التعریف کما بینا وبعید جدا **قولہ** فکقولہ صبت الخ الصب ریختن آب قال قدس سرہ فی الحاشیۃ ہذا البیت مما قالتہ فاطمۃ رضی اللہ عنہا فی مرثیۃ النبی صلی اللہ علیہ وسلم واولہ شعر ماذا علی من شم تربۃ احمد ان لا یشم مدی الزمان غوالیا + وفی حاشیتہا جمع غالیۃ بوے خوش انتہی مرثیۃ بتخفیف الیاء کمغفرۃ بر مردہ ستایش کردن وگریستن یقال رثیتہ ورثوتہ ایضا التربۃ خاک مدی غایۃ والمعنی ما الذی اوای شئ وقع علی من شم تربۃ احمد فی ان لا یشم مدی الزمان وامتداد والنوع الغالیۃ **قولہ** فکقولہ اعد الخ یجوز الکسر فی ان وح یکون الجملۃ استینافیۃ والفتح وح یکون منصوبا بنزع الخافض وہو اللام وانما لم یمثل للضرورۃ لظہورہا **قولہ** قلنا الاحتراز الی قولہ ضروری فالمراد بالضرورۃ ما عدہ الشعراء ضرورۃ **قولہ** لان رعایۃ التناسب بین الکلمات امر مہم فی السجع وغیرہ ولہذا یقال ہنانی الشئ ومرانی والاصل امرانی عند من لم یثبت مرانی وقال العدتعو والفجر ثم قال الیسر ویمال سجی لموافقۃ سجی **قولہ** لتناسب المنصرف الذی یلیہ قد یصرف لتناسب المنصرف الذی لم یلیہ کقولہ تعالی قواریرا علی قراءۃ التنوین فانہ صرف لتناسب اواخر الآی فانہا کالقوافی یعتبر توافقہا وتجانسہا واما اذا قرئ بالالف فلیس نصا فیما استشہد بہ لجواز ان لا یکون الالف بدلا من التنوین بل ان یکون للاطلاق





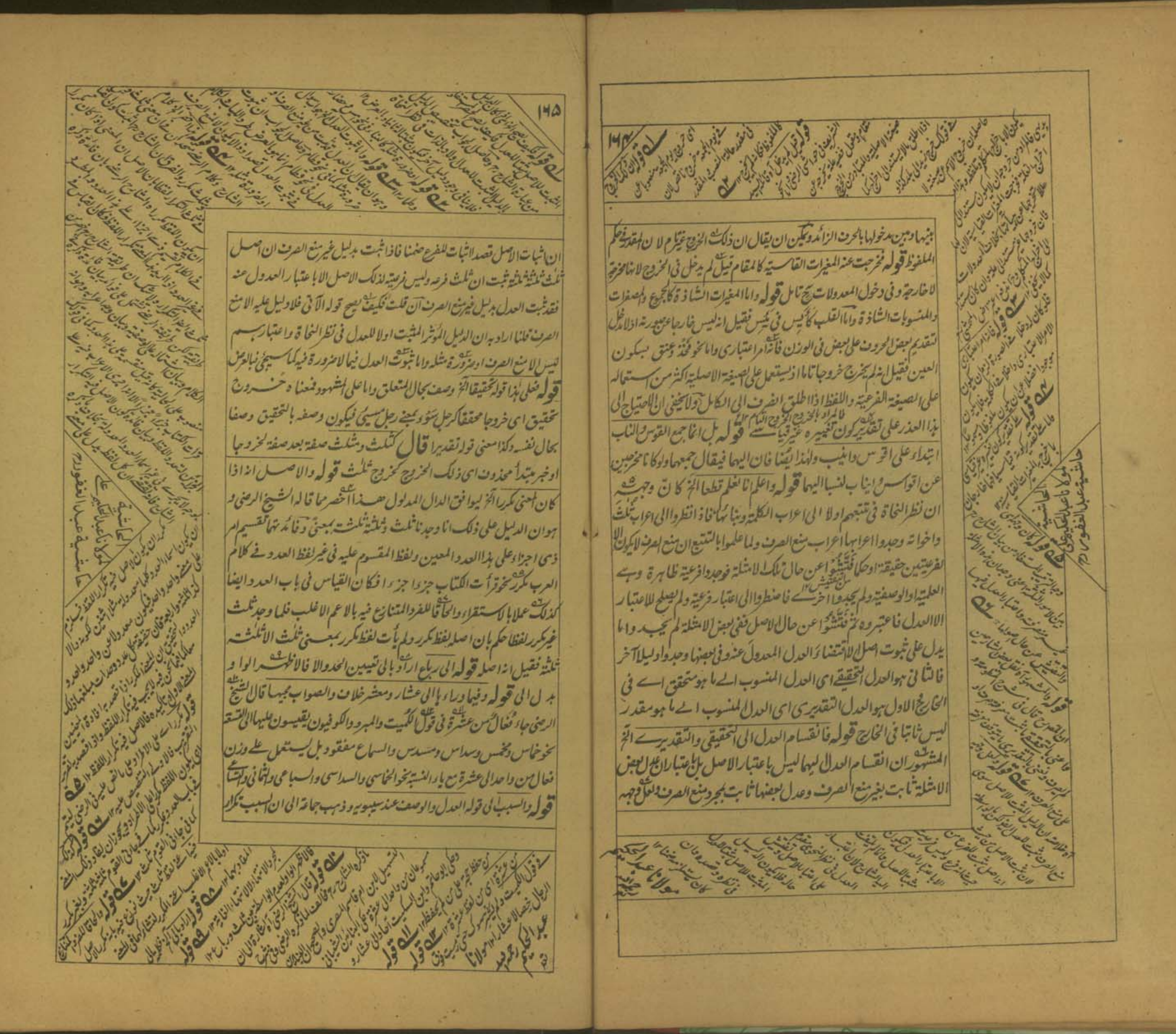
كما في قوله تعالى الظنونا احسلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا
فان سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنه وجعله فصيحا وكذا يبدئ الخلق
يحسنه قوله تعالى ثم يعيده والا فاللغة الفاشية يبدأ روى ان بعض البلغاء
قال لكاتبه اكتب يا حاران الركب قد حار وانضم الراء في يا حار فقال الكاتب يا سيدي
يا حار بالكسر افصح فامره بامره اولا واراد به ان التناسب بجنبه قوله مثال
مجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف آه والا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا
قال وما يقوم مقامها اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه في حد غير
المنصرف قوله احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع الى ان
ينتهي الى وزن تمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم
من ذهب الى ان قوته قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف
ذهب الى انها التكرر الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون
ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الآحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ واما
نحو التراهي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول
عن الجمع واما نحو يمان وشآم في المنسوب الى اليمين و الشام فالالف فيهما عوض عن
احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب حذف يائي النسبة والالف
الذي هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا تهام بفتح
التاء في المنسوب الى التهم بمعنى تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذفت
منها احدى يائي النسبة وانما لم يعتد بياء النسبة عارضة في نحو عوارتي جمع عارية منسوب
الى العار لانها تثبت في واحده وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا
مثل يمان لانه منسوب الى جزئه الذي هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعدود
الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثماني هو المعدود وليس الا فاذن الالف



التي فيها غير الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسبة وكذلك
اليا غير اليا واما سراويل فاعجمي او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا اما نحو اكلب و
اجمال وان لم يأت لها نظير في الآحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة
حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الآحاد فصار كانها باقيان على افرادهما
ولا يصح الاعتذار بمجئ افعل في الواحد نحو ادرج اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع
كمدائن ولا بآجر وآنك لانهما اعجميان ولان آنك يحتمل ان يكون فاعلا ولا باشد لانه
جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه
قال قدس سره في الحاشية كاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع
اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى السوار يارهٔ دست
وقد يلحق التاء باساور وعليه قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب
نعم چارپايه واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد والجمع جمعه التكسير فقط
لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كذا في الصراح
قوله او حكما كالمجموع الى آخره انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه
ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره وثالثها انه
ممتنع من الجمع مرة اخرى قوله والممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف وهي
للتانيث دون الالف التي قبلها ولما لم يفارق احدهما الاخرى نسبتا الى التانيث
تغليبا قوله فانها ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها

كحجارة وتجارة قال فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم
السبب او شرط تاثيره وعليته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف
عن بنيته قوله مصدر مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من
ان يكون مسندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم يفسر
المصنف رح بالمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان
السبب قائم بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو ههنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم
قوله اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه
قال عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر
معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل
في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها
ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن والاضافة ولهذا اختار التفسير
بانه خروج عما هو حقه من الصيغة او يستلزم كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة سعدولا
عن جمعة في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على التفسير الاول اذ ليس للفضة دخل في صورته الحكمية لجواز الفصل

بين نحو هو احسن لو انصفت من الشمس وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالظرف ونحوه في الشعر ١٢ قوله

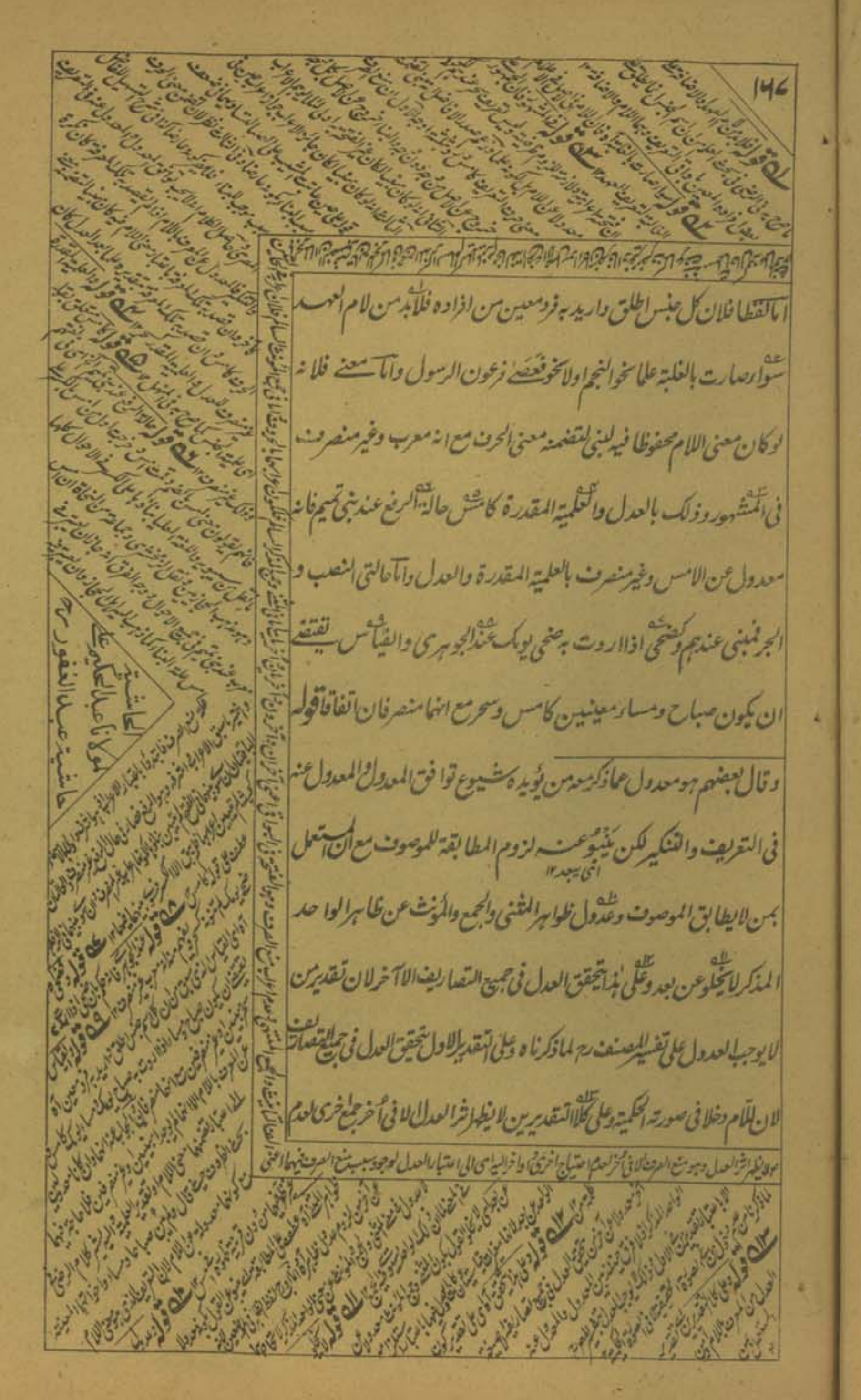


بنہا وبین دخولہا بالحرف الزائد ویمکن ان یقال ان ذلک الخروج غیر تام لان المقدر فی حکم
الملفوظ قوله خرجت عنه المغیرات القاسیة کالمقام قیل لم یدخل فی الخروج لانها مخرجة
لا خارجة وفی دخول المعدولات بحث تامل قوله واما المغیرات الشاذة کالجموع والمصغرات
والمنسوبات الشاذة واما القلب کأیس فی یئس فقیل انه لیس خارجا عن صیغته اذ لا دخل
لتقدیم بعض الحروف علی بعض فی الوزن فانه امر اعتباری واما نحو فخذ وعنق بسکون
العین فقیل انه لم یخرج خروجا تاما اذ یستعمل علی الصیغة الاصلیة اکثر من استعماله
علی الصیغة الفرعیة واللفظ اذا اطلق انصرف الی الکامل ولا یخفی ان الاحتیاج الی
ہذا العذر علی تقدیر کون تغییره غیر قیاسی فالمراد بالخروج الخروج التام قوله بل انما جمع القوس والناب
ابتداء علی اقوس وانیب ولهذا ایضا فان الیهما فیقال جمعهما ولو کانا مخرجین
عن اقواس وانیاب لنسبا الیهما قوله واعلم انا نعلم قطعا الخ کان وجهه
ان نظر النحاة فی تتبعهم اولا الی اعراب الکلمة وبنائها فاذا نظروا الی اعراب ثلث
واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا یکون الا
الفرعیتین حقیقة او حکما فتشوا عن حال تلک الامثلة فوجدوا فرعیة ظاهرة وهی
العلمیة او الوصفیة ولم یجدوا اخری فاضطروا الی اعتبار فرعیة ولم یصلح للاعتبار
الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففی بعض الامثلة لم یجد وا ما
یدل علی ثبوت اصل لا اقتضاء العدل المعدول عنه وفی بعضها وجدوا دلیلا آخر
فالثانی ہو العدل التحقیقی ای العدل المنسوب الی ما ہو متحقق ای فی
الخارج الاول ہو العدل التقدیری ای العدل المنسوب الی ما ہو مقدر
لیس ثابتا فی الخارج قوله فانقسام العدل الی التحقیقی والتقدیری الخ
المشہور ان انقسام العدل الیہما لیس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض
الامثلة ثابت بغیر منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه

ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدلیل غیر منع الصرف ان اصل
ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرعه ولیس فرعیته لذلک الاصل الا باعتبار العدول عنه
فقد ثبت العدل بدلیل غیر منع الصرف ان قلت فکیف یصح قوله الآتی فلا دلیل علیه الا منع
الصرف قلنا اراد به ان الدلیل المؤثر المثبت اولا للعدل فی نظر النحاة واعتبارهم
لیس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فیما لا ضرورة فیه کما سیجیء فبالعرض
قوله فعلی ہذا قوله تحقیقا الخ وصف بحال المتعلق واما علی المشہور فمعناه خروج
تحقیق ای خروجا محققا کرجل سوء بمعنی رجل مسیء فیکون وصفه بالتحقیق وصفا
بحال نفسه وکذا معنی قوله تقدیرا قال کثلث ومثلث صفة بعد صفة لخروجا
او خبر مبتدأ محذوف ای ذلک الخروج کخروج ثلث قوله والاصل انه اذا
کان المعنی مکررا الخ لیوافق الدال المدلول ہذا اخصر مما قاله الشیخ الرضی و
ہو ان الدلیل علی ذلک انا وجدنا ثلث ومثلث ثلثة ثلثة بمعنی وفائدتهما تقسیم امر
ذی اجزاء علی ہذا العدد المعین ولفظ المقسوم علیه فی غیر لفظ العدد فی کلام
العرب مکرر نحو قرأت الکتاب جزءا جزءا فکان القیاس فی باب العدد ایضا
کذلک عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فیه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث
غیر مکرر لفظا حکم بان اصله لفظ مکرر ولم یأت لفظ مکرر بمعنی ثلث الا ثلثة
ثلثة فقیل انه اصله قوله الی رباع اراد بالی تعیین الحد والا فالاظہر الواو
بدل الی قوله وفیما وراء ہا الی عشار ومعشر خلاف والصواب مجیئها قال الشیخ
الرضی جاء فعال من عشرة فی قول الکمیت والمبرد والکوفیون یقیسون علیها الی التسعة
نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل یستعمل علی وزن
فعال من واحد الی عشرة مع یاء النسبة نحو الخماسی والسداسی والسباعی والثمانی والتساعی
قوله والسبب الی قوله العدل والوصف عند سیبویه وذہب جماعة الی ان السبب تکرار

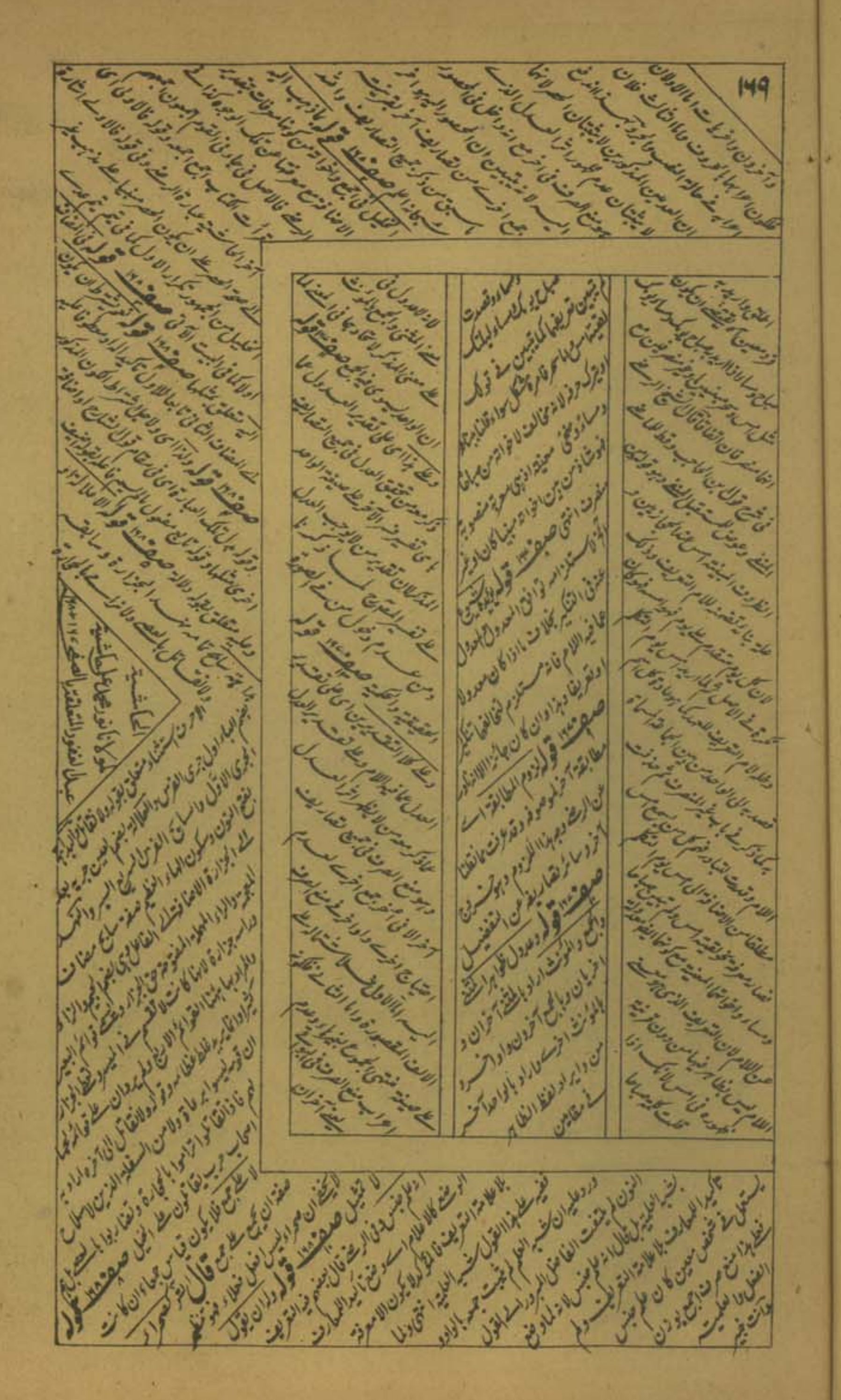
من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام ومن حيث المعنى باعتبار تجريده عن التعريف اللامي واعتبار التعريف العلمي ١٢

العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية **قوله** لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لاالمالها الوحدات حتى تكون اوصافا بحسب الاصل ثم يستعمل فيمالها الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث لها صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعها ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي **قوله** وآخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى أخريان أخريات وأُخر نحو افضل افضلان افضلون و افاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل **قوله** لان معناه في الاصل اشد تاخرا اي في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد وآخر اي رجل آخر لاحمار آخر وامرأة اخرى **قوله** وقياس اسم التفضيل الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد به ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس في أُخر بحسب الاصل الاستعمال احد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريته عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها و لما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لايقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لابعينه لاندعي العدول عن لازم بخصوصه واحتيج حينئذ الى تغيير التفسير عما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير **قوله** فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا اجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى



اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم اولا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوظا فيه لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بني تميم فانه معدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتي النصب و الجر فمبني عندهم وكضحى اذا اردت به ضحى يومك عند الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينين كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا **قوله** وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن ينبو عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لايطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع والمؤنث عن ظاهر الواحد المذكر لايخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف الا آخر لان تقدير من لايوجب العدول على تفسير المصنف رح لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف الان اللام دخلا في صورته الحكمية وعلى كلا التقديرين لايظهر اثر العدل الا في أُخر جمع اخرى العدم

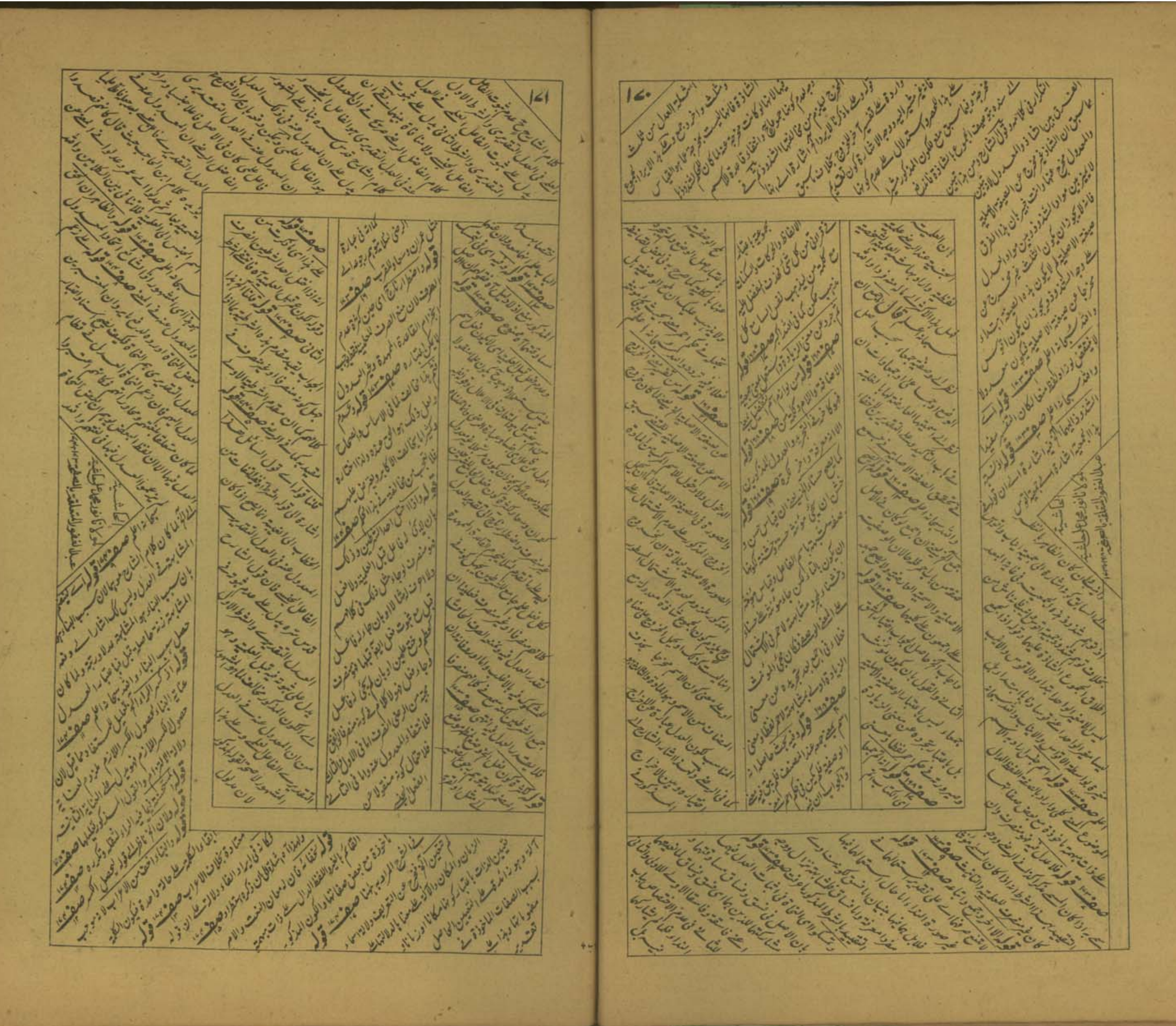
هو لايظهر اثر العدل وهو منع الصرف الا في أُخر لعدم احتياج اخرى واخر اليه اي الى اعتبار العدل لوجود سبب منع الصرف فيهما المعنى

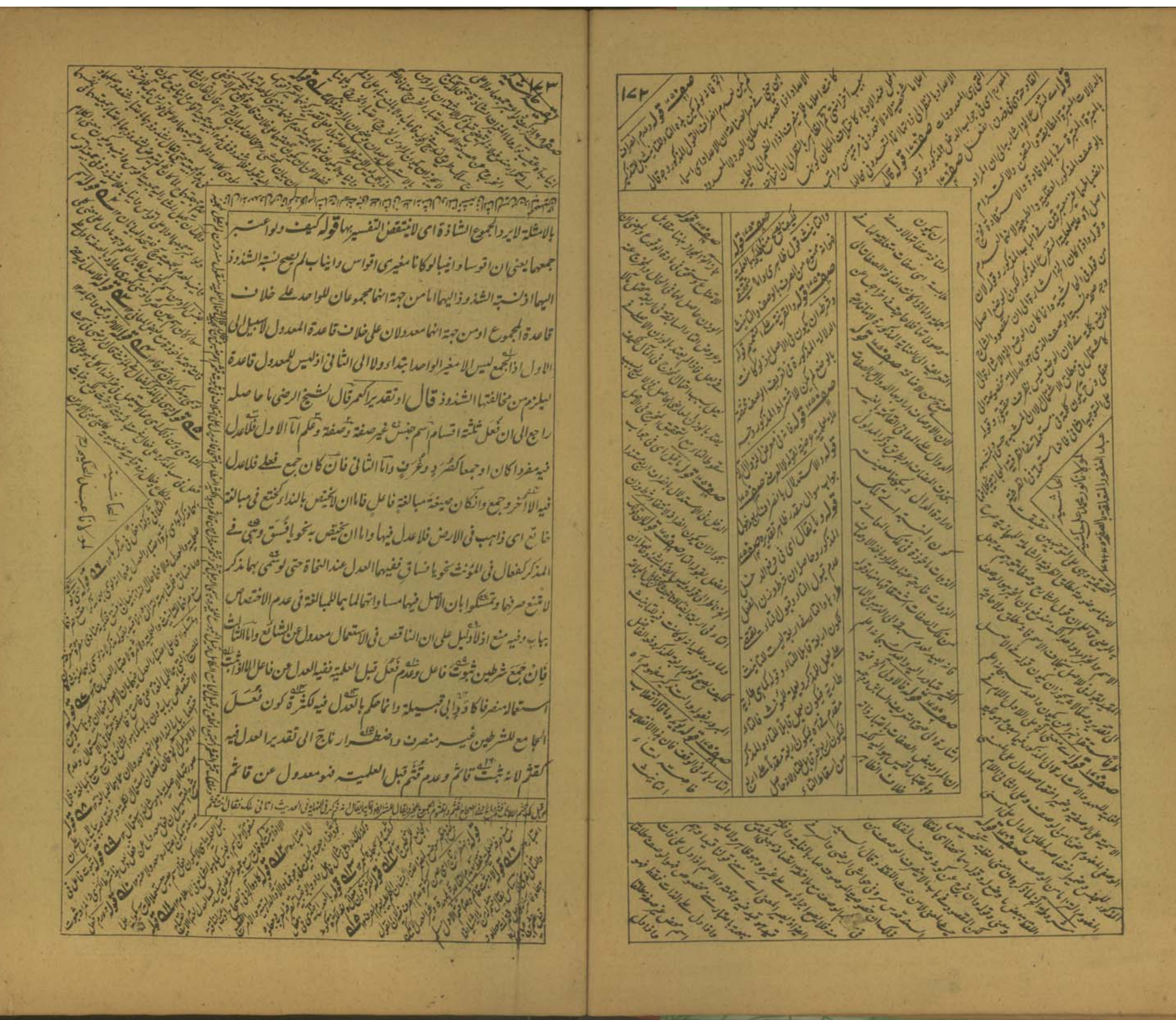


بقیہ حاشیہ صفحہ ۱۷۳

حاشیہ مولانا عبد الغفور ۲

احتیاج آخر واواخر الیہ وعدم اعراب منع الصرف فی البواقی **قولہ** لانہا توجب آہ الحصر ممنوع بما ذہب الیہ الخلیل فی اجمع واخواتہ فالاولی ان یقال ان المضاف الیہ لایحذف الا اذا جاز اظہارہ ولایجوز اظہارہ ہہنا **قولہ** او اضافۃ اخری مثلہا فی المضاف الیہ سواء کان المضاف الثانی تکرار اللاول اولا ثم یشترط ان یکون تابعا للاول ولذا قال الشیخ الرضی بدل تلک العبارۃ او ولانہ ما اضیف الیہ تابع ذلک المضاف علیہ نحو الاعلاۃ او بدا ہتہ ساتج **قولہ** وقیاس فعلاء مونث افعل کانت آہ علیہ الاکثرون واعترض علیہ بان فعلی انما یجمع علی فعل اذا کان مذکرہ مجموعا علی فعل ایضا واجمع مجموع علی اجمعون لا علی جمع **قولہ** وان کانت اسما ان تجمع علی فعالی بالتکسیر او فعلاوات بالتصحیح وعلیہ ابو علی ویرد علیہ ان جمعاء لو کان اسما لکان اجمع ایضا کذلک فجمعہ علی اجمعون شاذ اذ لایجمع ہذا الجمع الا الوصف او العلم ولہ ان یقول انہ علم جنس **قولہ** والآخر الصفۃ الاصلیۃ وان صارت بالغلبۃ فی باب التاکید اسما الیہ ذہب المصنف رحمہ اللہ واعترض علیہ بانہ لو کان صفۃ فاما ان یکون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان کان الاول لم یصح جمع اجمع علی اجمعون لان جمعہ باعتبار الاصل علی فعل کحمر وباعتبار معناہ الاسمی افاعل کاساور وان کان الثانی لم یکن مونث اجمع جمعاء بل یجب ان یکون مونثہ جمعی کالفضل وفضلی واجاب عنہ الشیخ الرضی بانہ اسم تفضیل فی الاصل فمعنی قرأت الکتاب اجمع انہ اتم جمعا فی قراء تی من کل شئی ثم جرد عن معنی الزیادۃ فعدل عن لوازم اسم التفضیل فہو کآخر فصار فی حکم احمر لفظا ومعنی فصح ان یکون مونثہ جمعاء کحمراء کما یصح حسناء وخشناء فی حسن وخشن بمجرد انہما فی حکم احمر معنی وفیہ بحث لانہ قد صار اسما کما صرح بہ المصنف رح فلا یکون فی حکم احمر معنی **قولہ** وعلی ما ذکرنا آہ من تفسیر معنی الخروج عن الصیغۃ الاصلیۃ وتبیینہ

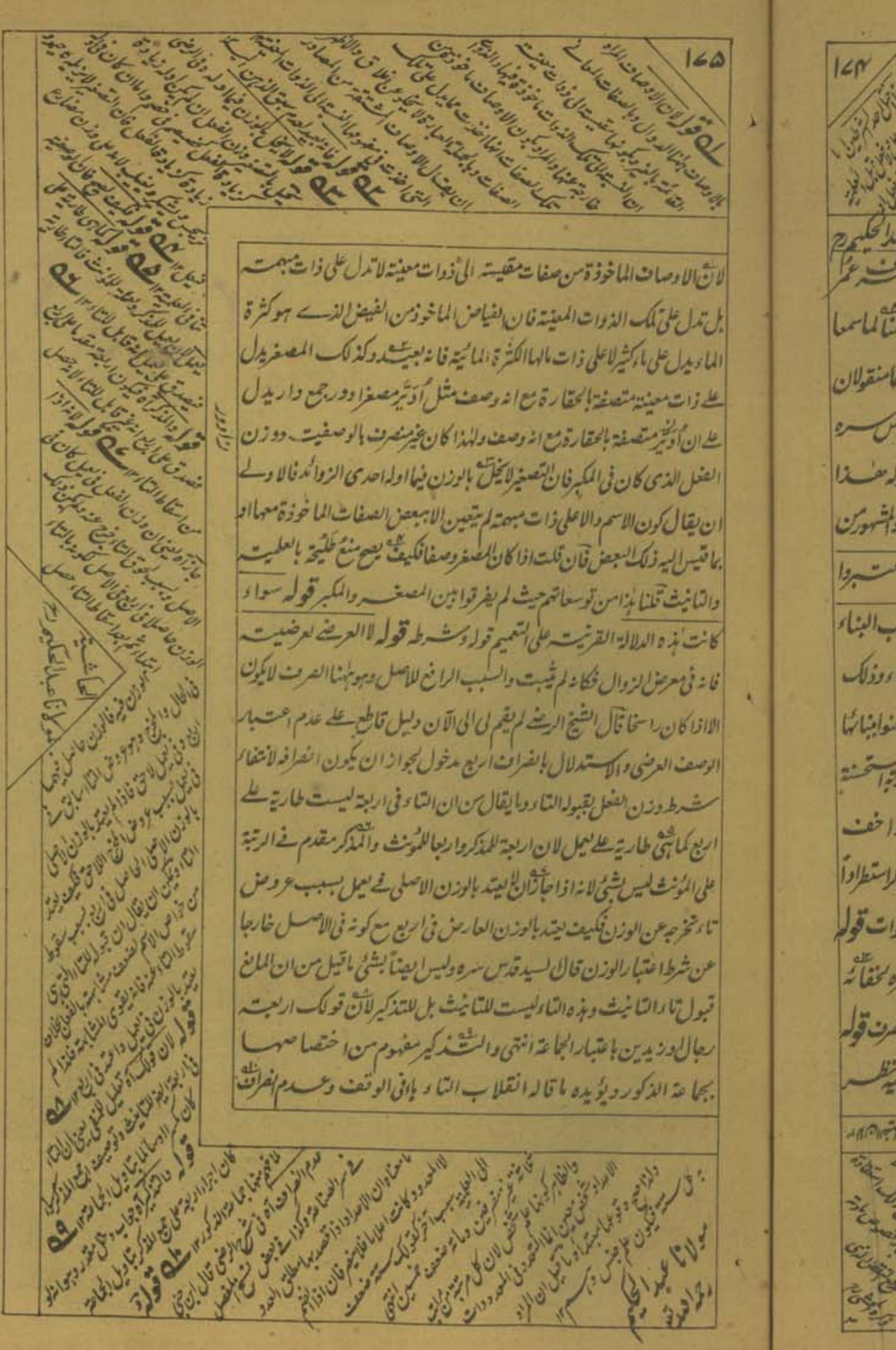




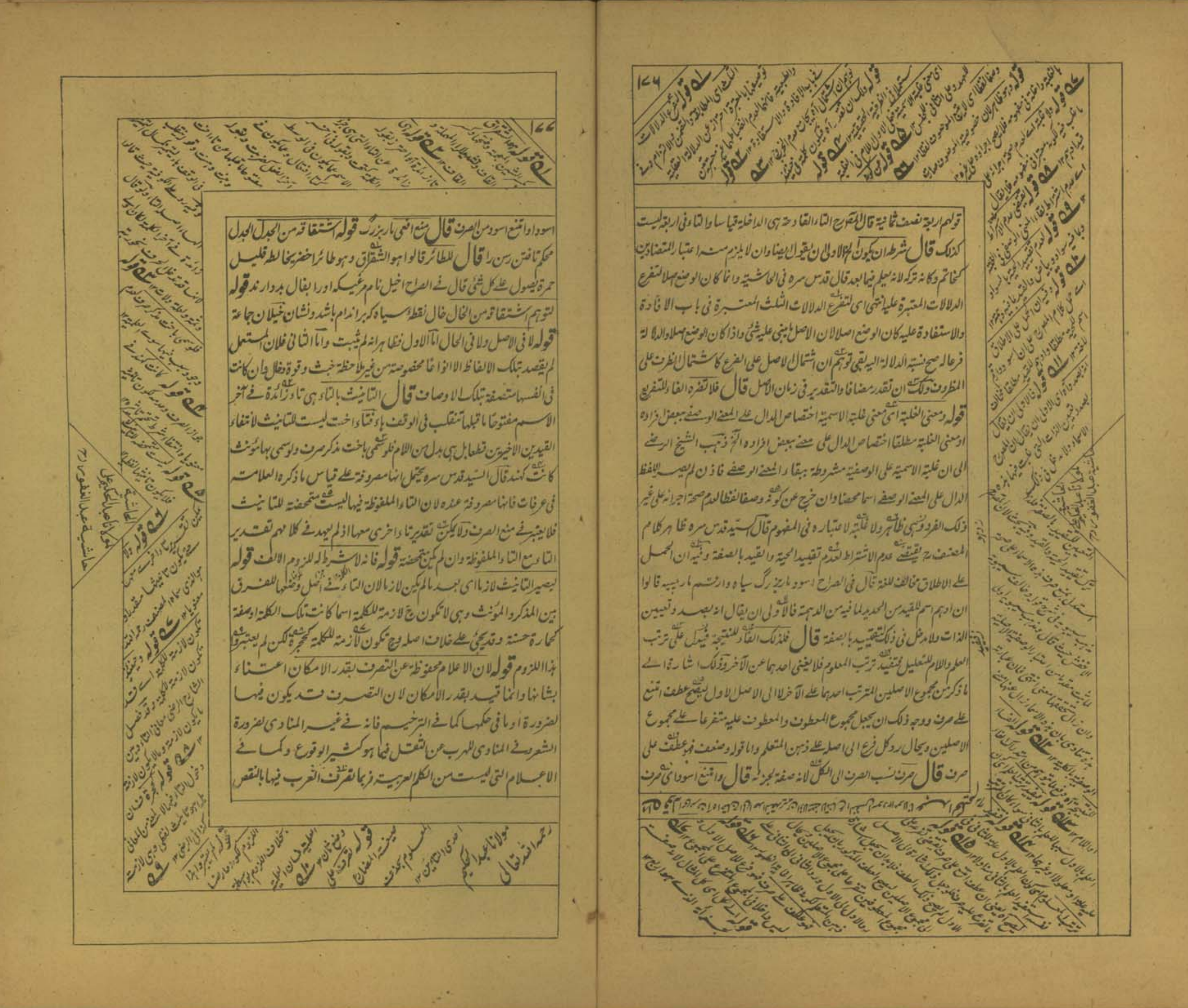
بالامثلة لايرد الجموع الشاذة اى لاينتقض التفسير بها قوله كيف ولو اعتبر
جمعها يعني ان اقوسا وانيبا لوكانا مغيري اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ
اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف
قاعدة المجموع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى
الاول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة
ليلزم من مخالفتها الشذوذ قال او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضي ما حاصله
راجع الى ان فُعَل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل
فيه مفردا كان او جمعا كصُرَد وغُرَف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل
فيه الا آخر وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كختع في مبالغة
خاتع اى ذاهب في الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به نحو يا فسق ويسمى في
المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر
لا تمنع صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما مسا واتهما لما بهما للمبالغة في عدم الاختصاص
بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائع واما الثالث
فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فُعَل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل الا واثبت
استعماله منصرفا كأُدَد ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فُعَل
الجامع للشرطين غير منصرف واضطرار تاج الى تقدير العدل فيه
كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قُثَم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم

استفادة كوبهما رجالا و حمارا او دار ا باعتبار خصوص المادة ١٢ عبد الحكيم رح

اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت فينبغي على هذا ان يصرف عمر
وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعا
غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما منقولان
عن فُعَل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره
من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا
انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من
ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو هذا **قوله** فانهم اعتبروا
العدل على زعم بعض النحاة **قوله** فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء
اي ليتضم الى مناسبتهما لنزال وزنا مناسبتهما له عدلا فيحصل البناء وذلك
لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والا لبني كلام وسحاب وانما عنوا ببنائهما
ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء صحته للامالة المطلوبة المستحسنة
ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف
من الاعراب **قوله** ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله فكانه ذكر استطرادا
وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات **قوله**
فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف **قال** الوصف الانسب تفسيره لخفائه
قوله وهو كون الاسم والاوانما فسره به لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف **قوله**
على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر



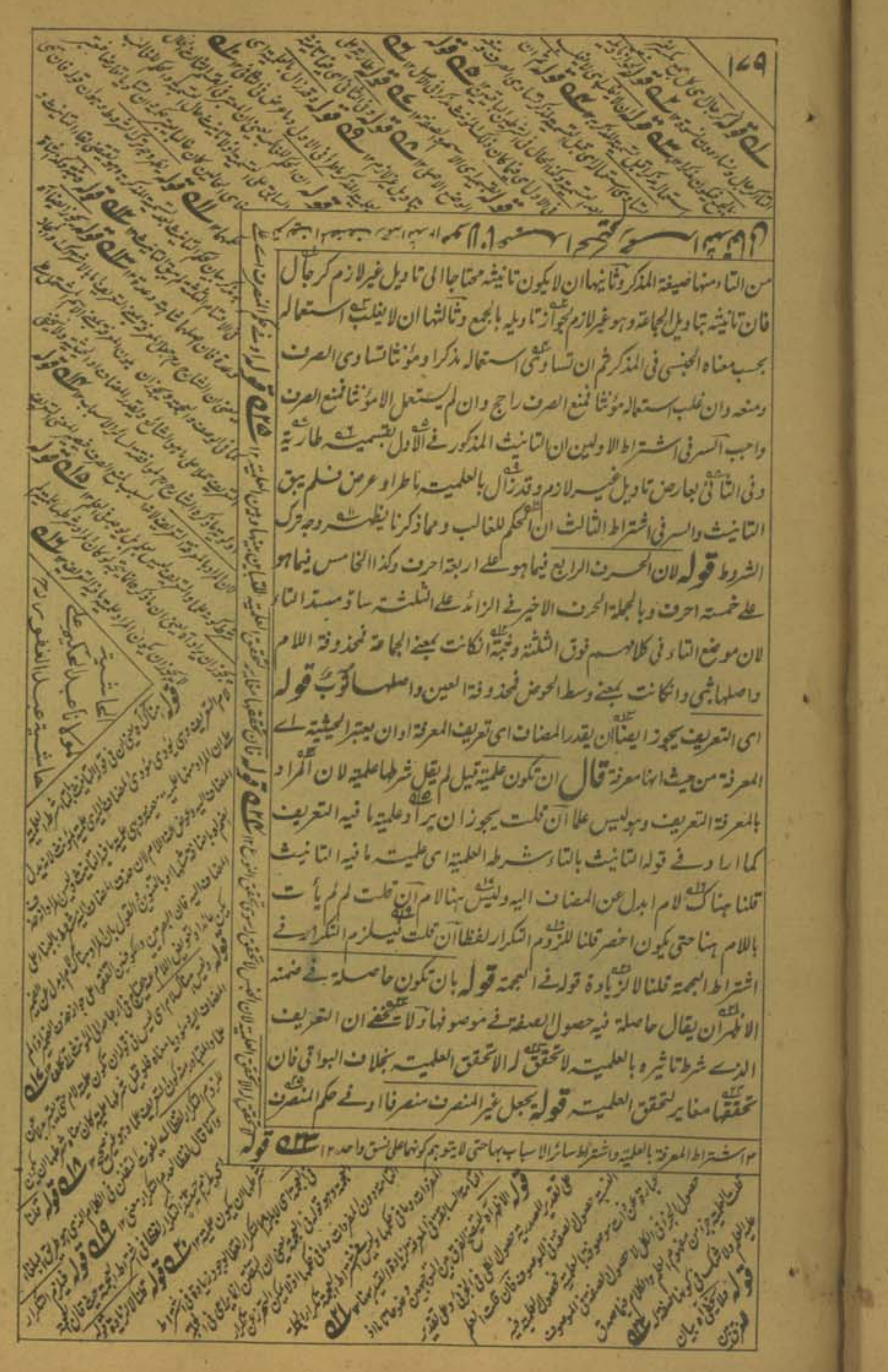
لان الاوصاف الماخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمة
بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض الماخوذ من الفيض الذي هو كثرة
الماء يدل على ما كثير لا على ذات مالها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل
على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل أُدَيْهِر مصغرا دور جمع دار يدل
على ان أُدَيْهِر متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن
الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فالاولى
ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات الماخوذة معها او
بما قيس اليه ذلك البعض فان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة بالعلمية
والتانيث قلنا هذا من توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر **قوله** سواء
كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرطه **قوله** لا العرضي لعرضيته
فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرافع للاصل وهو ههنا الصرف لا يكون
الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار
الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء
شرط وزن الفعل لقبوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على
اربع كما هي طارية على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة
على المؤنث ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض
تاء تخرجه عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا
عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان المانع
قبول تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة
رجال او زيدين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها
بجماعة الذكور ويؤيده ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف

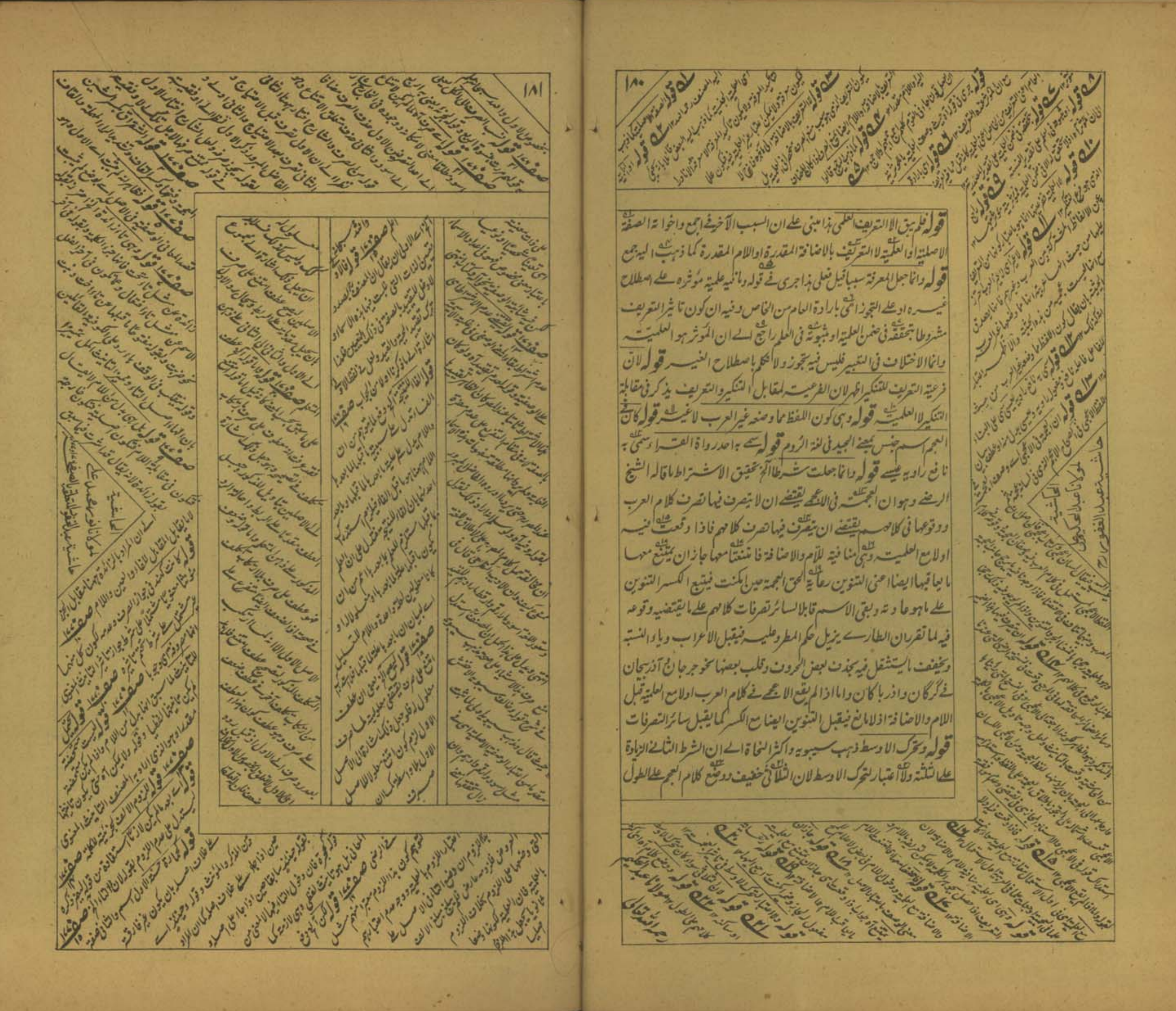


قولهم اربعة نصف ثمانية قال المصرح التاء القادحة هي الداخلة قياسا واما التاء في اربعة ليست
كذلك قال شرطان يكون الهاء الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين
كخاتم وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع
الدلالات المعتبرة عليه انتهى اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة
والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما ينبني عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة
فرعا له صح نسبة الدلالة اليه بقي توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على
المظروف وذلك ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصل قال فلا تفرد الفاء للتفريع
قوله ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده
او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضي
الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فاذن لم يصير اللفظ
الدال على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير
ذلك الفرد وهي ظاهر ولا ثمرة لاعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام
المصنف رح يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد بالصفة وفيه ان الحمل
على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود مار بزرگ سياه وارقم مار پيسه قالوا
ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه بعيد وتعيين
الذات ولا دخل في ذلك للتقييد بالصفة قال فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب
العلم واللام للتعليل فتفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الآخر وذلك اشارة الى
ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الآخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع
على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع
الاصلين ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على
صرف قال صرف نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه قال وامتنع اسود اي صرف

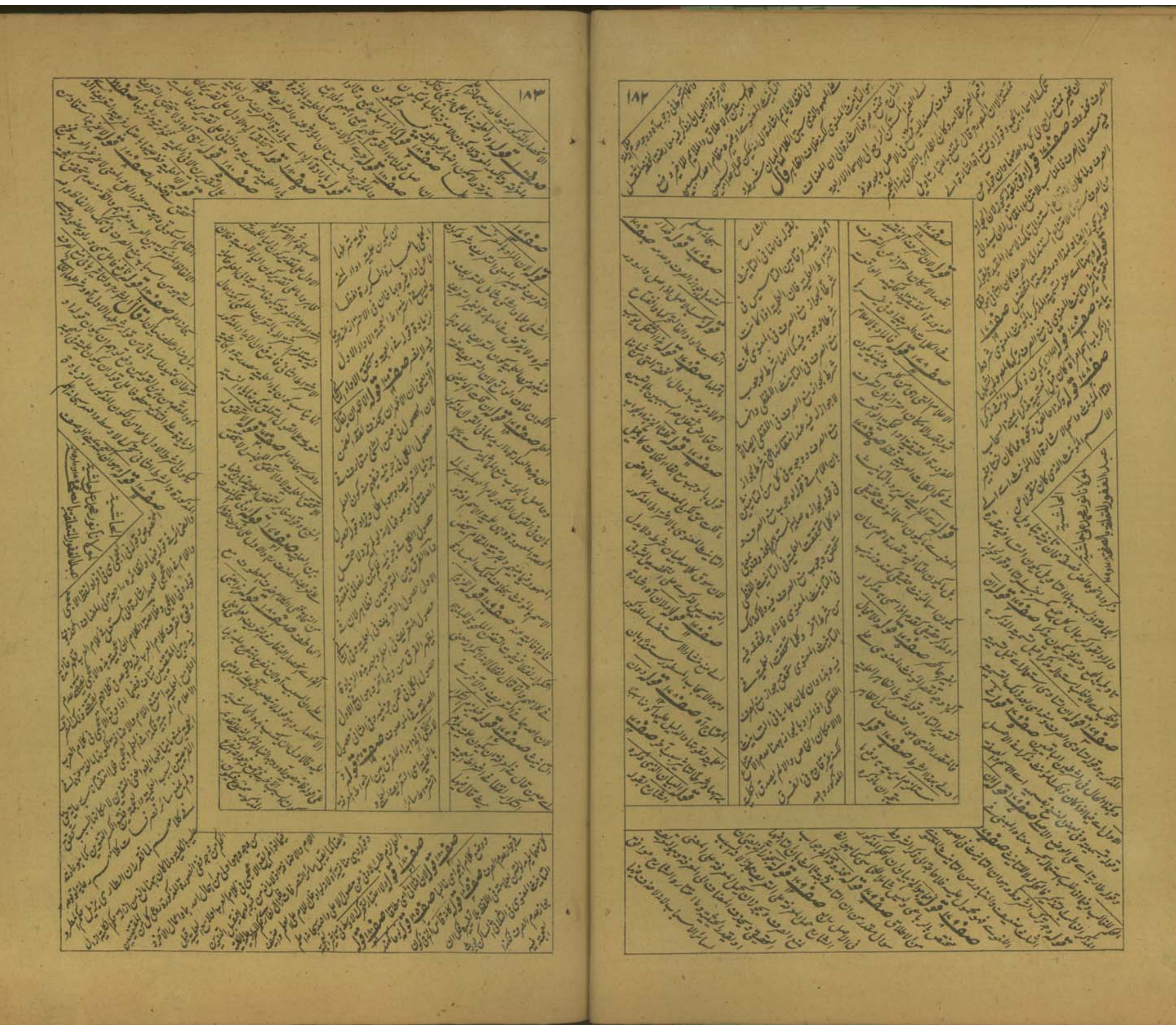
اسود او امتنع اسود من الصرف قال منع افعى مار بزرگ قوله اشتقاقه من الجدل الجدل
محكم تافتن رسن را قال للطائر قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه قليل
حمرة يصول على كل شيء قال في الصراح اخيل نام مرغيكه او را بفال بد دارند قوله
لتوهم اشتقاقه من الخال خال نقطه سياه كه بر اندام باشد ونشان خيلان جماعة
قوله لا في الاصل ولا في الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل
لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت
في انفسها متصفة بتلك الاوصاف قال التانيث بالتاء هي تاء زائدة في آخر
الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء
القيدين الاخيرين قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها مونث
كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة
في عرفات فانها مصروفة عنده لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث
فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير
التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن متمحضة قوله فانه لا شرط له للزوم الالف قوله
ليصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء في الاصل وضعها للفرق
بين المذكر والمونث وهي لا تكون ح لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة
كحمارة حسنة وقد يجيء على خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا
هذا اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء
بشانها وانما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها
لضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة
الشعر وفي المنادى للعرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في
الاعلام التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص

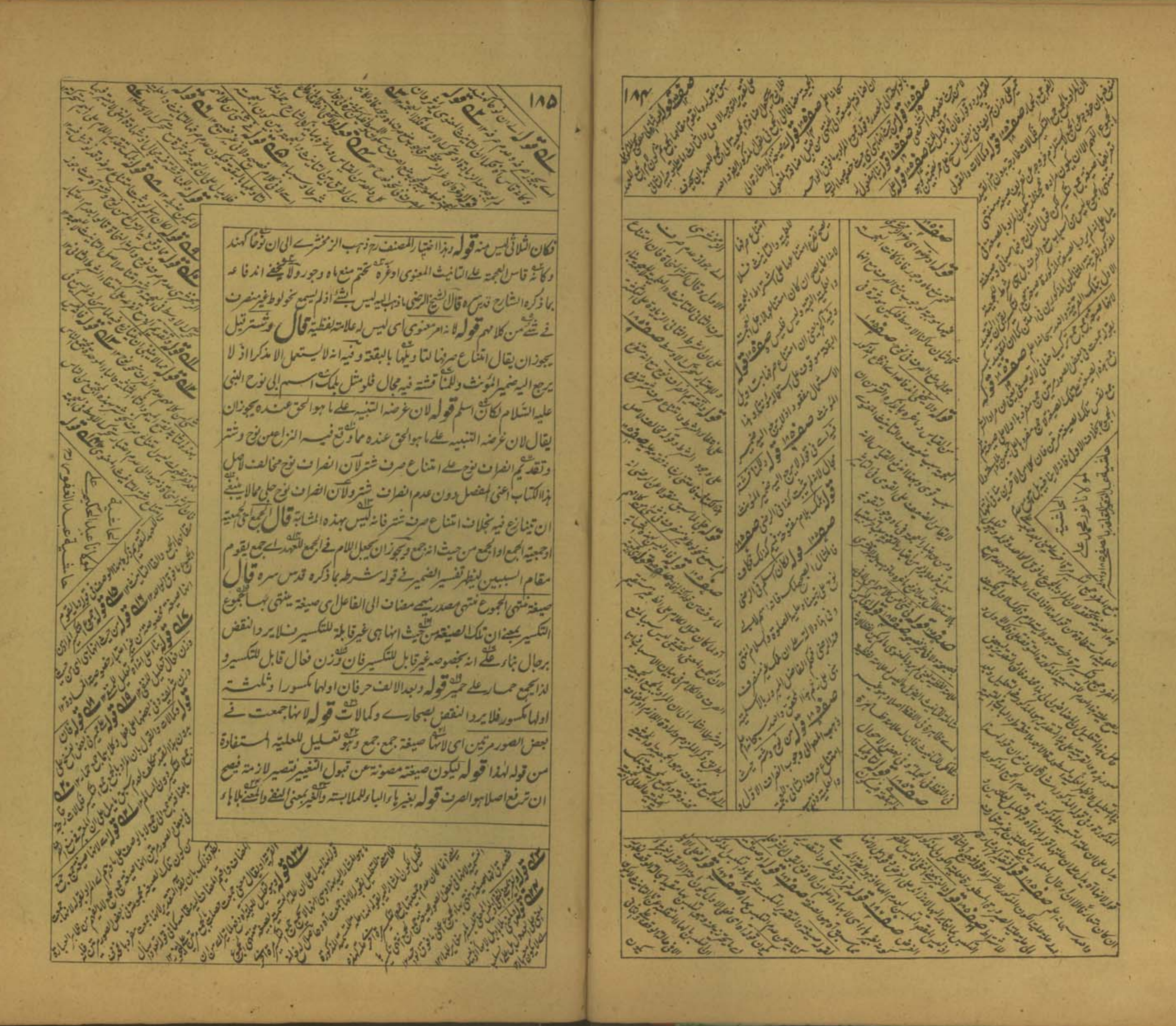
وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبرئل وجبرال وجبرين وذلك
لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها
المناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من
اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام
الاعلام التي هي من كلمهم قوله والتانيث المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال
لتقدير الالف للزومها قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم
اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوب منع الصرف مستلزم
قال او تحرك الاوسط اي بالفعل فدار كهند مع انها متحرك الاوسط بحسب الاصل
قوله ليخرج الكلمة بتبدل احد الامور الثلثة ان قلت هذا النقل يوجب تحتم
تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما فلم جعله المصنف رح موجبا لتحتم
تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث اولان المحتاج الى التقوية
هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذي
ذكره الشارح قدس سره قوله علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه
تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمتنع
صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فتصرف وقد يعتبر كل منهما فيجاز الوجهان
اذا عرفت هذا فنقول انكان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما
فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحي قوله ممتنع صرفها
او ممتنع كل منهما عن الصرف والاول وفق بقوله يجوز قال فشرطه الزيادة على
الثلثة وههنا شروط تركها احدها ان لا يكون ذلك المونث مذكرا بحسب الاصل
فالمونث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حائض فانه
في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد



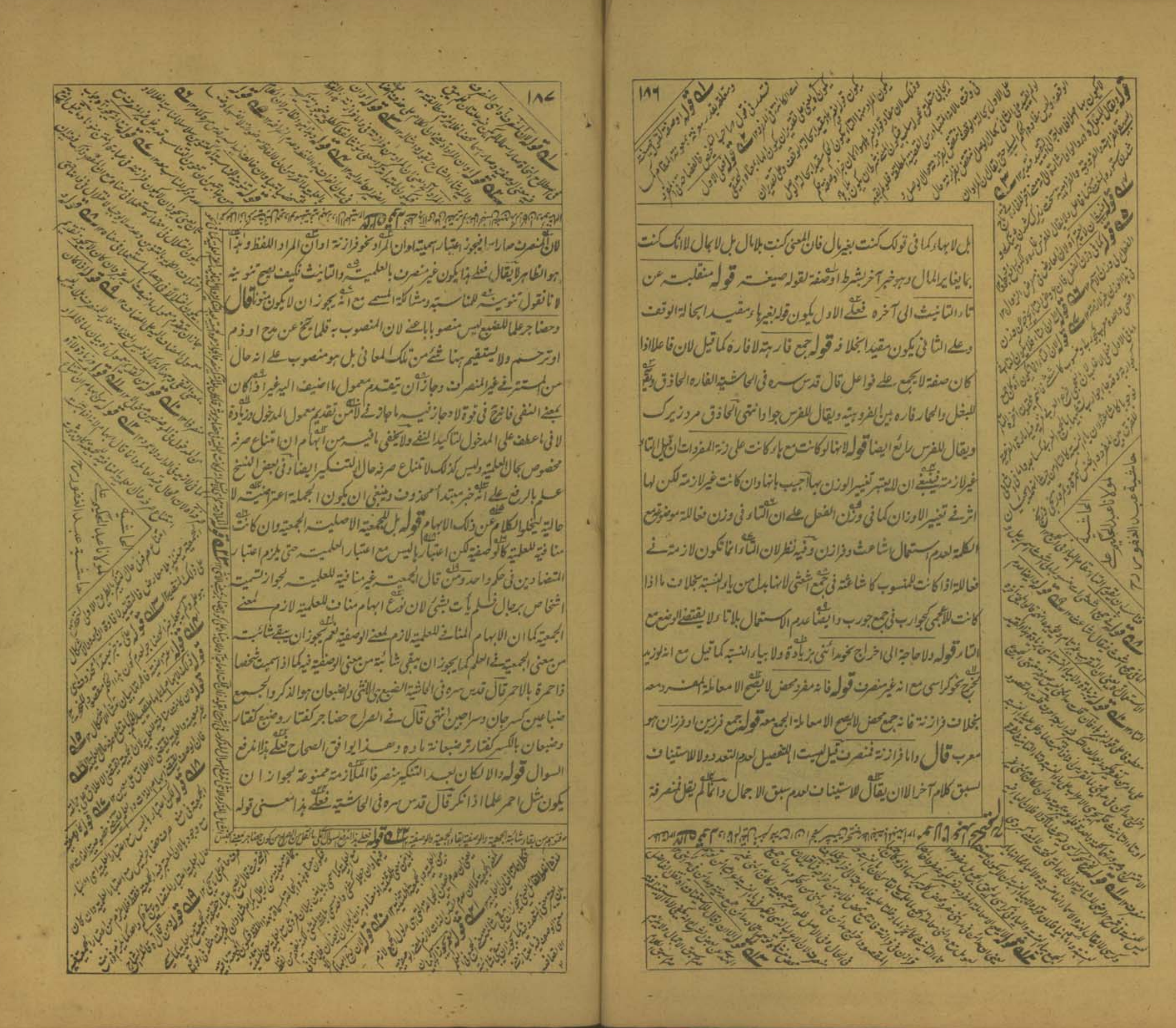


قوله فلم یبق الا التعریف العلمی ہذا مبنی علے ان السبب الآخر فی اجمع واخواته الصفة
الاصلیة او العلمیة لا التعریف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة کما ذہب الیه جمع
قوله وانما جعل المعرفة سببا قیل فعلی ہذا اجری فی قوله وما فیه علمیة مؤثرة علے اصطلاح
غیره او علے التجوز ای بارادة العام من الخاص وفیه ان کون تاثیر التعریف
مشروطا بتحققه فی ضمن العلمیة او بثبوته فی العلم راجع الے ان المؤثر ہو العلمیة
وانما الاختلاف فی التعبیر فلیس فیه تجوز ولا تکلم باصطلاح الغیر **قوله** لان
فرعیة التعریف للتنکیر اظہر لان الفرعیة لمقابل التنکیر والتعریف یذکر فی مقابلة
التنکیر لا العلمیة **قوله** وہی کون اللفظ مما وضعه غیر العرب لا غیر **قوله** کان فی
العجم اسم جنس بمعنے الجید فی لغة الروم **قوله** سمے به احد رواة القراء سمی به
نافع راویه عیسے **قوله** وانما جعلت شرطا الخ تحقیق الاشتراط ما قاله الشیخ
الرضے وہو ان العجمة فی الاعجمے یقتضے ان لا یتصرف فیها تصرف کلام العرب
ووقوعها فی کلامهم یقتضے ان یتصرف فیها تصرف کلامهم فاذا وقعت فیه
او لا مع العلمیة وہی منافیة للام والاضافة فامتنعتا معها جاز ان یمتنع معها
ما یعاقبهما ایضا اعنی التنوین رعایة لحق العجمة حین امکنت فیتبع الکسر التنوین
علے ما ہو عادته ویبقی الاسم قابلا لسائر تصرفات کلامهم علے ما یقتضیه وقوعه
فیه لما تقرر ان الطارے یزیل حکم المطرو علیه فیقبل الاعراب ویاء النسبة
ویخفف ما یستثقل فیه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان آذربیجان
فی گرگان وآذربادگان واما اذا لم یقع الاعجمے فی کلام العرب او لا مع العلمیة قبل
اللام والاضافة اذ لا مانع فیقبل التنوین ایضا مع الکسر کما یقبل سائر التصرفات
قوله وتحرک الاوسط ذہب سیبویه واکثر النحاة الے ان الشرط الثانی الزیادة
علے الثلثة ولا اعتبار لتحرک الاوسط لان الثلاثی خفیف وضع کلام العجم علے الطول





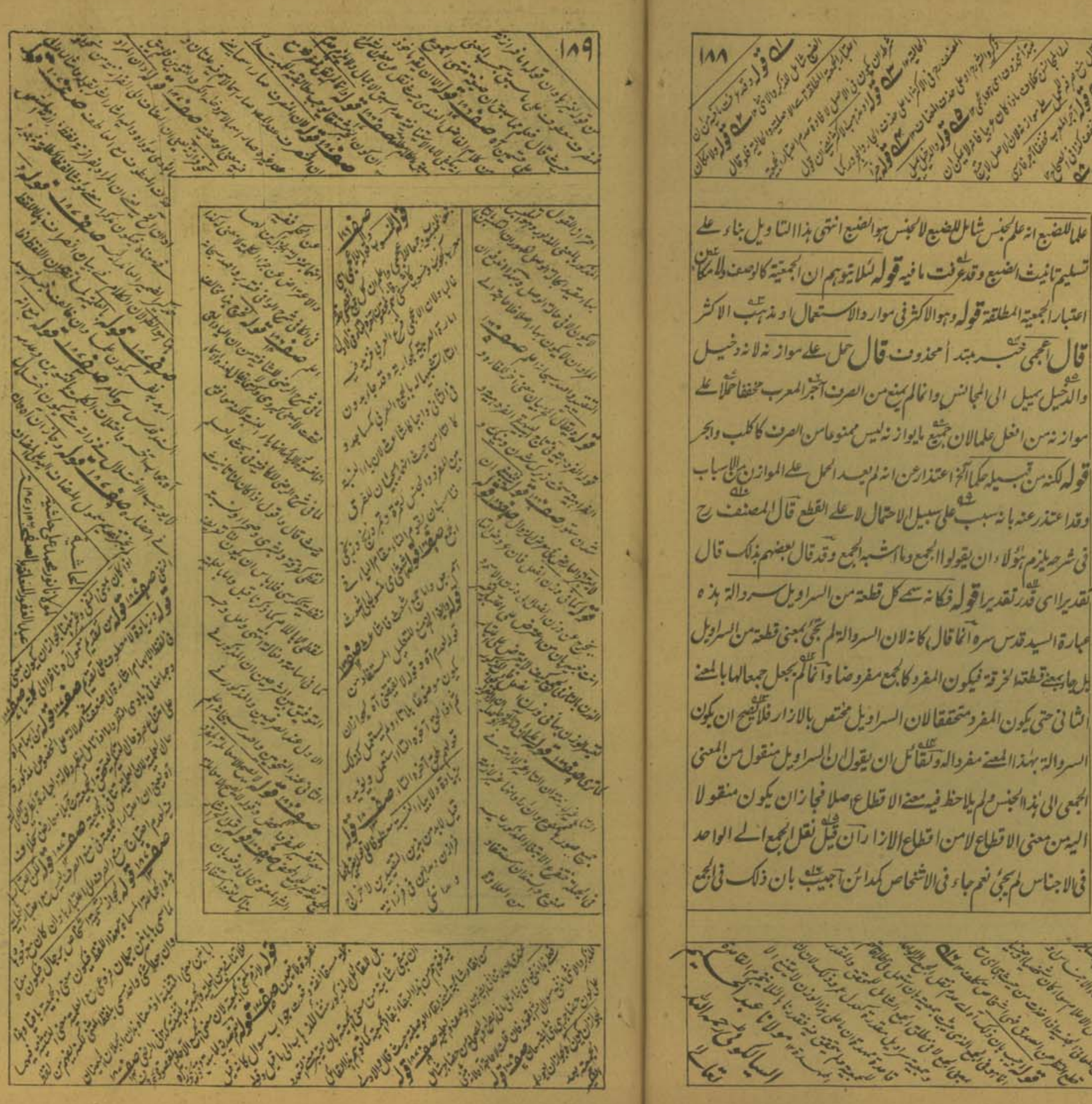
فكان الثلاثي ليس منه **قوله** وهذا اختيار المصنف رح ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند
وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي او غره تحتم منع ماه وجور ولا يخفى اندفاعه
بما ذكره الشارح قدس سره **قال** الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف
في شيء من كلامهم **قوله** لانه امر معنوي اي ليس له علامة لفظية **قال** وشتر قيل
يجوز ان يقال امتناع صرفها لتا ويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا اذ لا
يرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بلمك اسم ابي نوح النبي
عليه السلام لكان اسلم **قوله** لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان
يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر
وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاهل
هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي
ان يتنازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة **قال** الجمع اي الجمعية
او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم
مقام السببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره **قال**
صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها الجموع
التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض
برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير و
لذا يجمع حمار على حمير **قوله** وبعد الالف حرفان اولها مكسورا وثلثة
اولها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكمالات **قوله** لانها جمعت في
بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة
من قوله لهذا **قوله** ليكون صيغته مصونة عن قبول التغيير تتصير لازمة فيصح
ان ترفع اصلا هو الصرف **قوله** بغير ياء اي الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا ياء

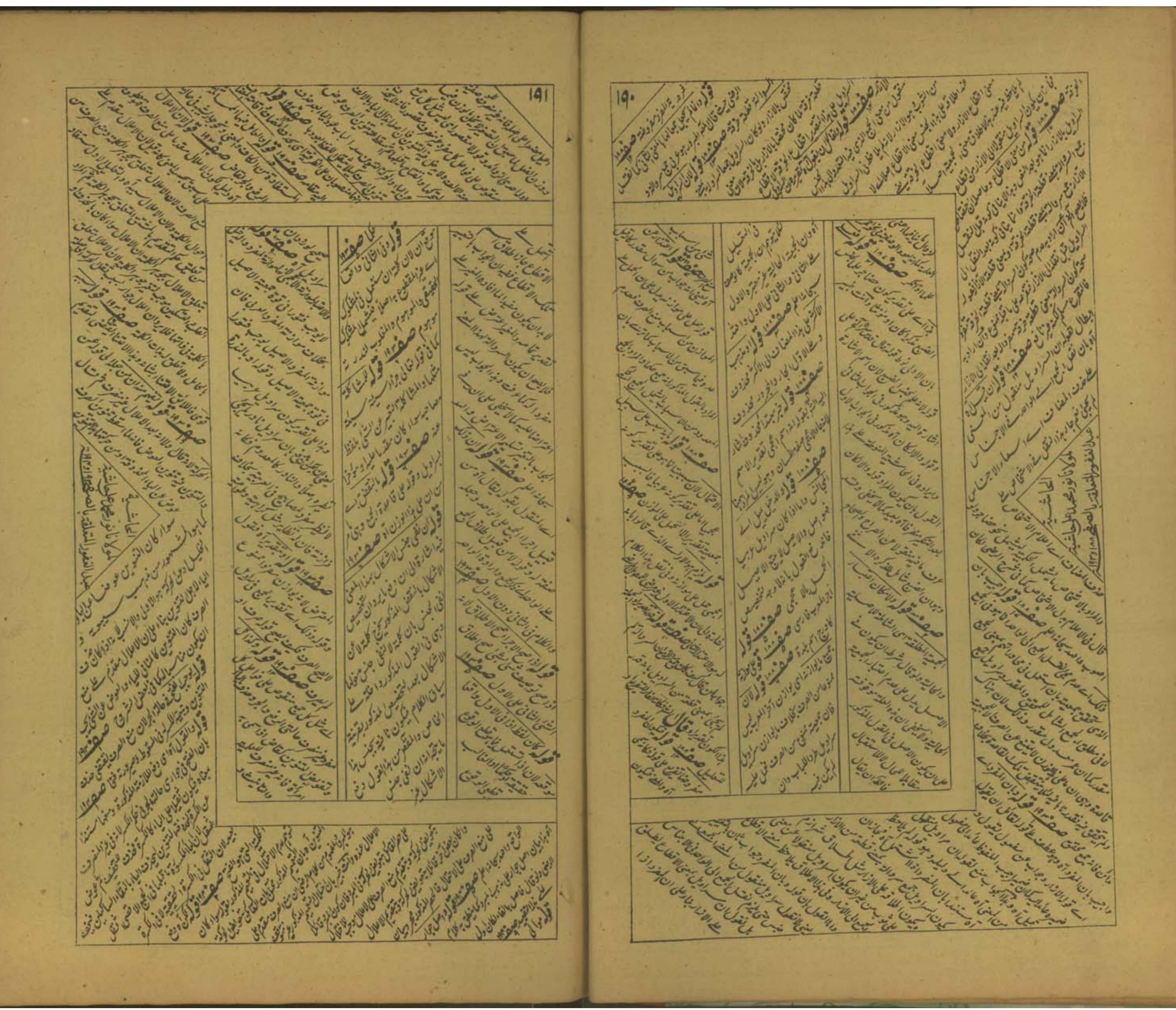


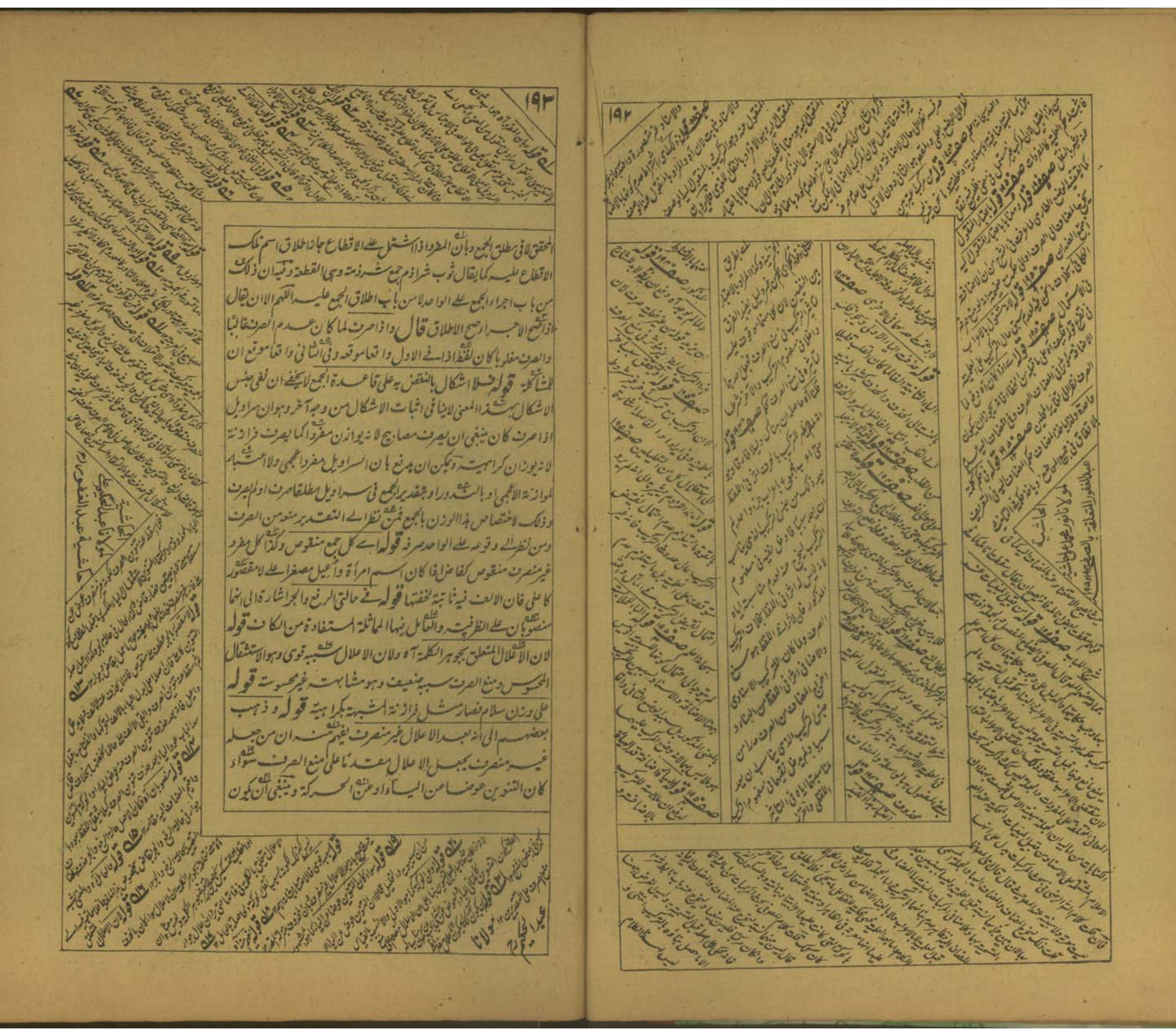
بل لا بهار كما فى قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لا انك كنت بما يغاير المال وهو خبر آخر بشرط او صفة لقوله صيغته **قوله** منقلبة عن تاء التانيث الى آخره فعلى الاول يكون قوله بغيرها مقيدا بحالة الوقف وعلى الثانى يكون مقيدا بخلافه **قوله** جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره فى الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال للفرس رائع ايضا **قوله** لانها لو كانت مع بار كانت على زنة المفردات ان قيل التاء غير لازمة فينبغى ان لا يعتبر تغيير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر فى تغيير الاوزان كما فى وزن الفعل على ان التاء فى وزن فعالة موضوع مع الكلمة لعدم استعمال شاعث وفرازن وفيه نظر لان التاء انما تكون لازمة فى فعالة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة فى جمع اشعثى لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمى كجوارب فى جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضى الوضع مع التاء **قوله** ولا حاجة الى اخراج نحو ثمانى بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو كراسى مع انه غير منصرف **قوله** فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه **قوله** جمع فرزين او فرزان هو معرب **قال** واما فرازنة فمنصرف قيل ليست الفاء للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال للاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفة

لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه لمناسبته ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا **قال** وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا بانه مفعول لان المنصوب به قلما يجيء عن مح او ذم او ترحم ولا يستقيم ههنا شيء من تلك المعانى بل هو منصوب على انه حال من المستتر فى غير المنصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفى فانه فى قوة لا وجاز فيه ما جاز فى لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا فى ما عطف على المدخول لتاكيد النفى ولا يخفى ما فيه من ابهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفى بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغى ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الابهام **قوله** بل للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين فى حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم يات بشيء لان نوع ابهام مناف للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافى للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية فى العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما اذا اسميت شخصا ذا حمرة بالاحمر قال قدس سره فى الحاشية الضبع هى الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال فى الصراح حضاجر كفتار وضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار نر ضبعانة ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال **قوله** والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره فى الحاشية فعلى هذا معنى قوله

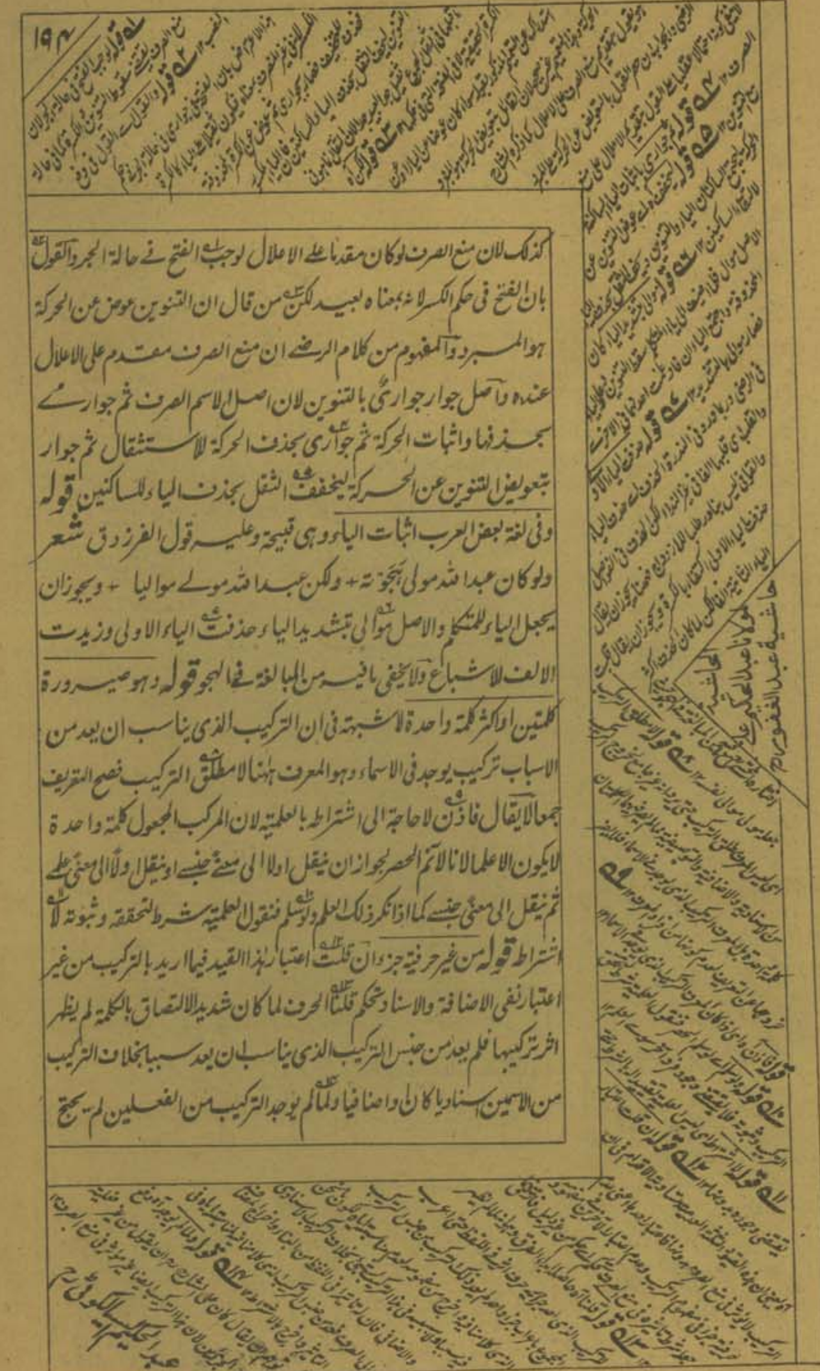
علما للضبع انہ علم الجنس شامل للضبع لا الجنس ہو الضبع انتہی ہذا التاویل بناء علے تسلیم تانیث الضبع وقد عرفت ما فیہ **قولہ** لئلا یتوہم ان الجمعیۃ کالوصف والامکان اعتبار الجمعیۃ المطلقۃ **قولہ** وہو الاکثر فی موارد الاستعمال او مذہب الاکثر **قال** اعجمی خبر مبتدا محذوف **قال** حمل علے سوازنہ لانہ دخیل والدخیل یمیل الی المجانس وانما لم یمنع من الصرف اٰجر المعرب مخففا حملا علے سوازنہ من افعل علما لان جمیع مایوازنہ لیس ممنوعا من الصرف کاکلب واجر **قولہ** لکنہ من قبیلہ حکما الخ اعتذار عن انہ لم یعد الحمل علے الموازن من الاسباب وقد اعتذر عنہ بانہ سبب علی سبیل الاحتمال لا علے القطع قال المصنف رح فی شرحہ یلزم ہؤلاء ان یقولوا الجمع وما اشبہ الجمع وقد قال بعضہم بذلک قال تقدیرا ای قدر تقدیرا **قولہ** فکانہ سمے کل قطعۃ من السراویل سروالۃ ہذہ عبارۃ السید قدس سرہ انما قال کانہ لان السروالۃ لم تجی بمعنی قطعۃ من السراویل بل جاء بمعنے قطعۃ لخرقۃ فیکون المفرد کالجمع مفروضا وانما لم یجعل جمعا لہا بالمعنے الثانی حتی یکون المفرد متحققا لان السراویل مختص بالازار فلا یصح ان یکون السروالۃ بہذا المعنے مفردا لہ ولقائل ان یقول ان السراویل منقول من المعنی الجمعی الی ہذا الجنس ولم یلاحظ فیہ معنے الاقطاع اصلا فجاز ان یکون منقولا الیہ من معنی الاقطاع لا من اقطاع الازار ان قیل نقل الجمع الے الواحد فی الاجناس لم یجیٔ نعم جاء فی الاشخاص کمدائن اجیب بان ذلک فی الجمع







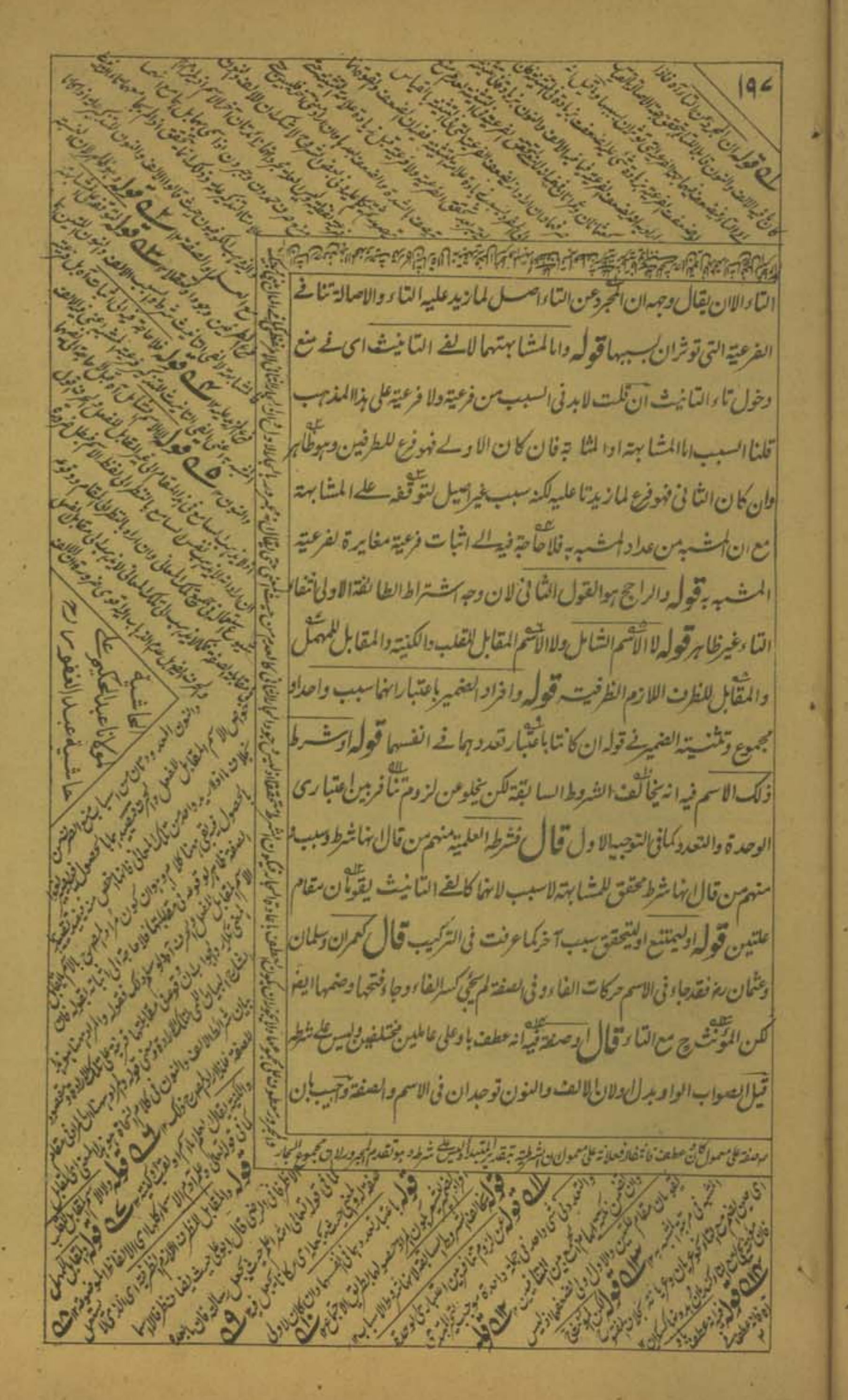
المحقق لا فی مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل علی الاقطاع جاز اطلاق اسم تلک الاقطاع علیه کما یقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهی القطعة وثانیها ان ذلک من باب اجراء الجمع علی الواحد لا من باب اطلاق الجمع علیه اللهم الا ان یقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق **قال** واذا صرف لما کان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا کان لفظ اذا فی الاول واقعا موقعه وفی الثانی واقعا موقع ان للمشاکلة **قوله** فلا اشکال بالنقض به علی قاعدة الجمع لا یخفی ان نفی جنس الاشکال بهذا المعنی لا ینافی اثبات الاشکال من وجه آخر وهو ان سراویل اذا صرف کان ینبغی ان یصرف مصابیح لانه یوازن مفردا کما یصرف فرازنة لانه یوازن کراهیة ویمکن ان یدفع بان السراویل مفرد اعجمی ولا اعتبار للموازنة الاعجمی او بالشذوذ او بتقدیر الجمع فی سراویل مطلقا صرف او لم یصرف وذلک لاختصاص بهذا الوزن بالجمع فمن نظر الی التقدیر منعه من الصرف ومن نظر الی وقوعه علی الواحد صرفه **قوله** ای کل جمع منقوص وکذا کل مفرد غیر منصرف منقوص کقاض اذا کان اسم امرأة واعیل مصغرا علی لا مقصور کاعلی فان الالف فیه ثابتة لخفتها **قوله** فی حالتی الرفع والجر اشارة الی انهما منصوبان علی الظرفیة والعامل فیهما المماثلة المستفادة من الکاف **قوله** لان الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة آه ولان الاعلال سببه قوی وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعیف وهو مشابهة غیر محسوسة **قوله** علی وزن سلام قصار مثل فرازنة المشبهة بکراهیة **قوله** وذهب بعضهم الی انه بعد الاعلال غیر منصرف لغیهم منه ان من جعله غیر منصرف یجعل الاعلال مقدما علی منع الصرف سواء کان التنوین عوضا عن الیاء او عن الحرکة وینبغی ان یکون



كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى حالة الجر والقول بان الفتح فى حكم الكسر لانه بمناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضى ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذفها واثبات الحركة ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء للساكنين قوله وفى لغة بعض العرب اثبات الياء وهى قبيحة وعليه قول الفرزدق شعر ولو كان عبد الله مولى هجوته + ولكن عبد الله مولى مواليا + ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل موالى بتشديد الياء وحذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة فى الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة فى ان التركيب الذى يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد فى الاسماء وهو المعرف ههنا لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا لا نسلم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسى او ينقل ولا الى معنى علم ثم ينقل الى معنى جنسى كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم فمنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه قوله من غير حرفية جزء ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفى الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذى يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج

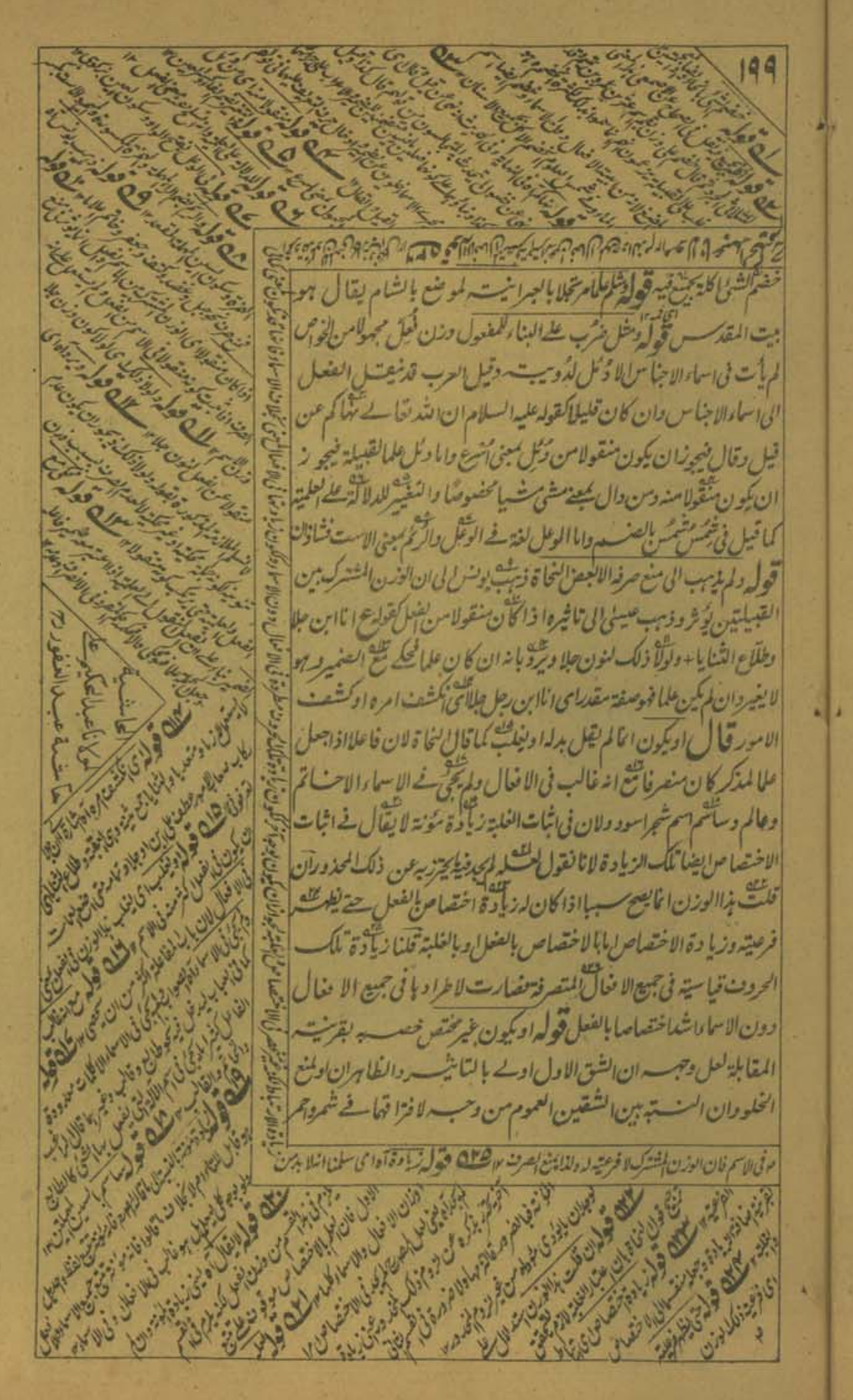
الى نفيه بوجه قوله ليامن من الزوال والانحلال او ليتحقق سبب آخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اى اللزوم قال وان لا يكون باضافة ولا اسناد والباء للملابسة اى ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمى لامتناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آه اولان تاثيرها اما فى الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما فى الجزء الثانى على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكائى قوله فكيف يؤثر فى المضاف اليه اى اذا كان فى طباع شئ اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما فى مادة واحدة حكما فان المركب الاضافى فى حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رح ومن قبيل المعربات

الحكمية عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا **قوله** كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع تعدده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفصل لا لما يتضمنه يجب الاصل ومن الجالكز التى الف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا ينقدح جواب آخر وهو ان المصنف رح وافقهم في منع الصرف **قوله** من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال **قال** الالف والنون قيل الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف او لا ثم الحكم عليه بقوله ان كان الى آخره **قوله** لانهما من الحروف الزوائد بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون من الحس ويمنع **قوله** لمضارعتهما الفى التانيث في منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفهما لاثرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الأخر تساوي الوزنين صدر السكران وحمراء وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين في نحو حمراء مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يدور عليها منع صرفهما الا ترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان رض مع عدمها **قوله** اما لكونهما مزيدتين و فرعيتهما للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء

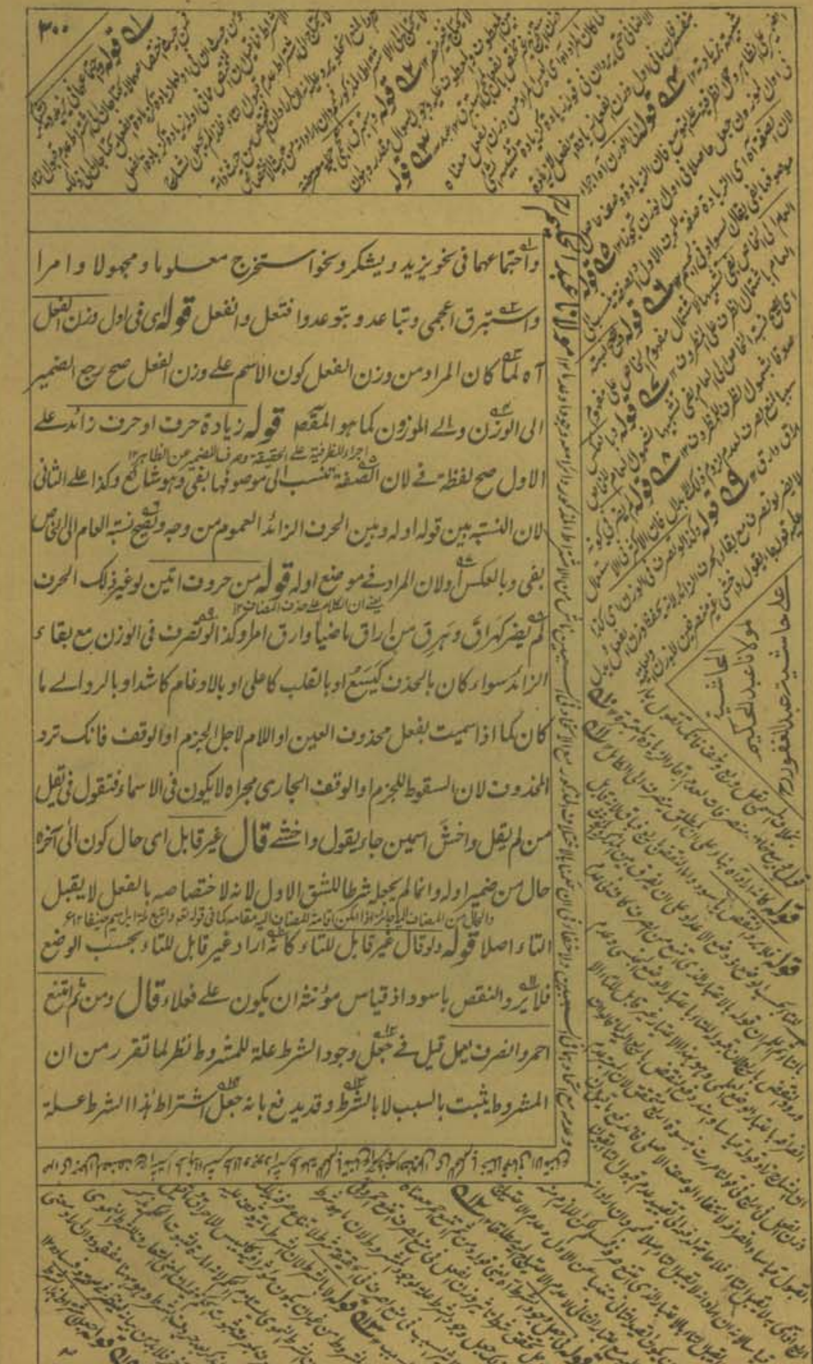


التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي تؤثر ان بسببها **قوله** واما المشابهتهما لالفي التانيث اى في منع دخول تاء التانيث ان قلت لابد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابه به فان كان الاول فهو فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثاني فهو فرع لما زيد تا عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به **قوله** والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر **قوله** لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقلب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية **قوله** وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانتا باعتبار تعددهما في انفسهما **قوله** او شرط ذلك الاسم فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتباري الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول **قال** فشرطه العلمية منهم من قال ههنا شرط وسبب منهم من قال ههنا شرط محقق للمشابهة لا سبب لانهما كالفي التانيث يقومان مقام علتين **قوله** او ليمتنع او ليتحقق سبب آخر كما عرفت في التركيب **قال** كعمران وسلمان وعثمان رض فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث ح مع التاء **قال** او صفة فيه انه عطف اما على عاملين مختلفين وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون توجدان في الاسم والصفة وجيب بان

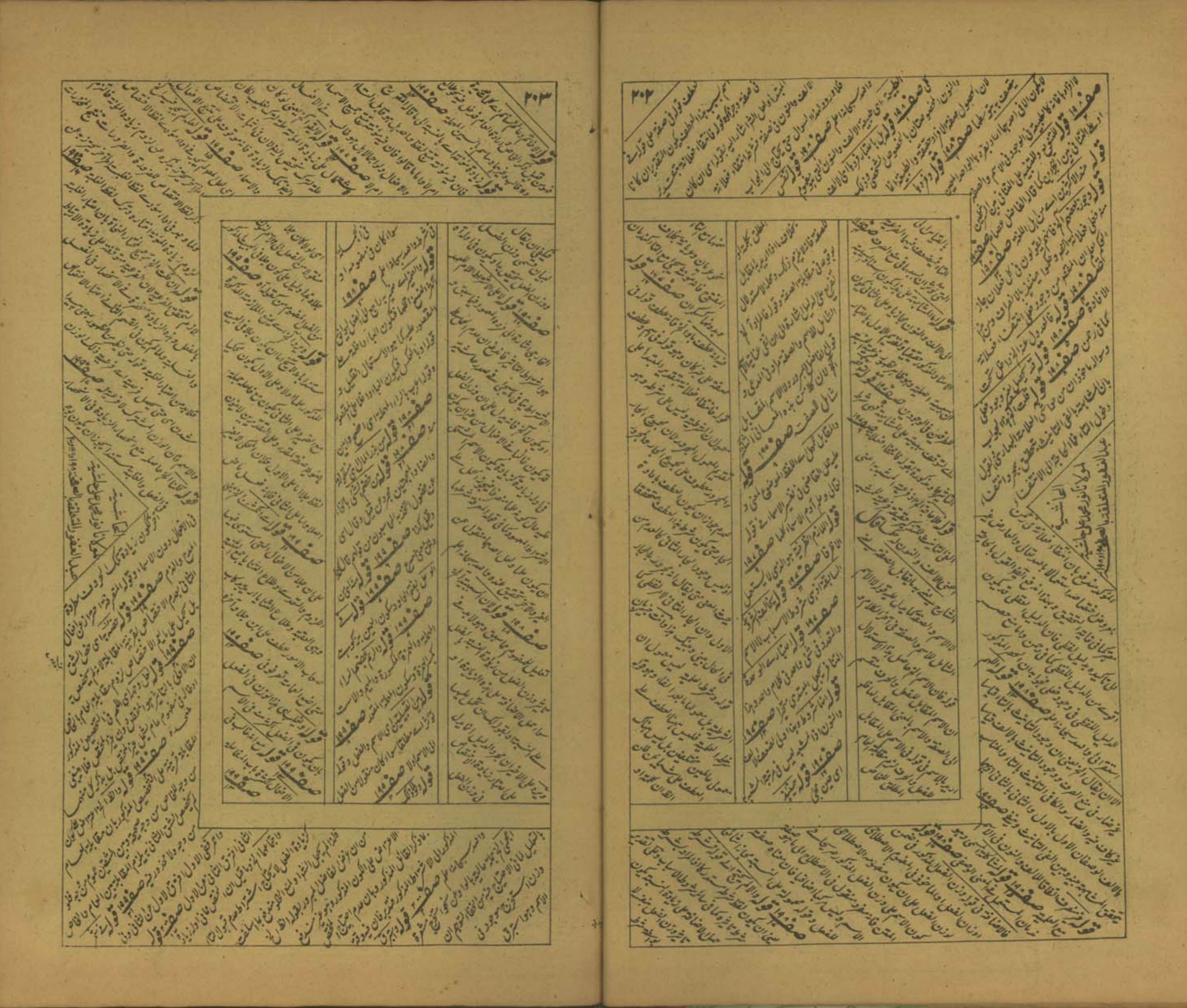
التردید لیس باعتبار نفس الطبیعة بل باعتبار فردیا و فردیا لایکون الافی احدہما وتمکین
ان یجاب بان اوللتنویع قوله لانه متے کان مؤنثه فعلے الخ ہذا عند الاکثرین
وجوز بعضہم اجتماعہا وحکموا ح بالانصراف قد افادبہ ان وجود فعلے
لیس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الے مالیس
مطلوبا غیر مناسب بل غیر صحیح لان المطلوب قد یحصل بغیر وجود فعلے فہذا الوجه
ضعیف وقد اشار المص الی ضعفه بقیل ان قلت اذا کان المطلوب من وجود
فعلے عندہم انتفاء فعلانة کان الواجب عندہم اتباع صرف رحمن لحصول المطلوب
قلنا لعل المطلوب عندہم انتفاء مؤکد مبنی علے دلیل لفظی ولا انتفاء المبنی علی الدلیل
اللفظی لایکون الا وجود فعلے قوله لانه صفة خاصة فلذا الخ لقائل ان یقول اختصاصه
به تعالی فی الاستعمال لافی الوضع فاذا نظر الی الوضع کان له مؤنث بحسب القیاس
امابالتاء لان الاصل فے التانیث التاء واما بالالف وہو الراجح لان فعلان فعلے
اکثر من فعلان فعلانة فعلے الاول ینبغی ان یکون منصرفا بالاتفاق وعلے الثانی
ینبغی ان یکون غیر منصرف اتفاقا اللہم الا ان یقال ان التانیث بالقیاس لا
یضر ولایکفی قال وندمان لما کان المراد بندمان اللفظ کان علما غیر منصرف
فینبغی ان لاینون ولایکسر ہہنا الا للمشاکلة المسمے قوله وہو کون الاسم علے وزن یختص
الی وزان الفعل سواء کان له زیادة نسبة الی الفعل ولا فالاضافة فے قوله وزن
الفعل محمولة علے النسبة لاعلی زیادة النسبة والالم یصح اے قوله فشرطه ذلک
ان تحمل علیہا وتحمل قوله فشرطه علے شرط التحقق لاعلے الاشتراط لان السببیة
لیست الا للفرعیة ولا فرعیة الافیماله زیادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل الخ فی اکثر نسخ
المتن بہ والضمیر راجع الی الفعل وضمیر یختص راجع الی الوزن او بالعکس وذا اعرب
کما ہو المشہور قوله وکذلک بذر من بذر المال ای اسرف قوله خضم من

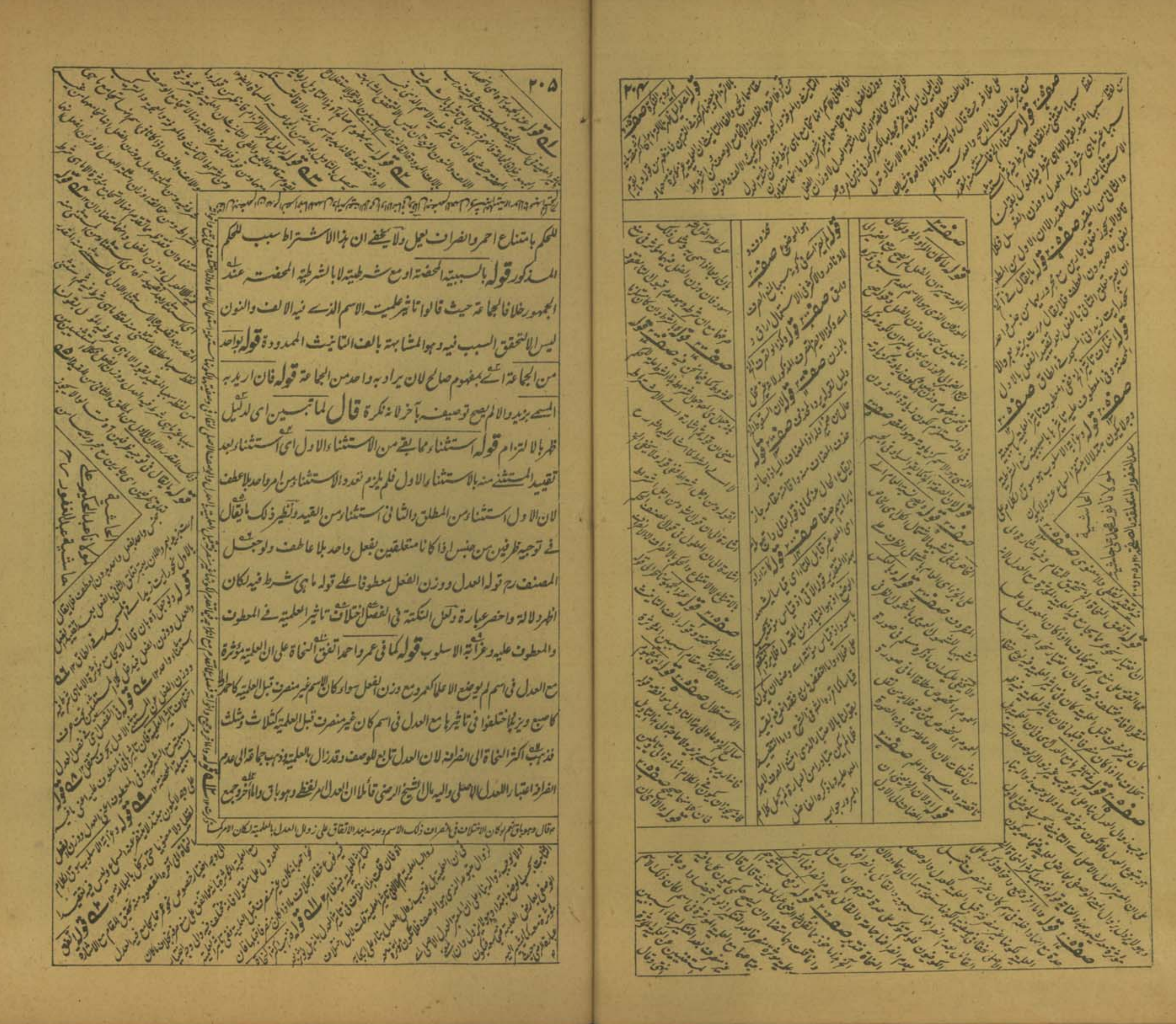


خضم الشیٔ اکله بجمیع فیه قوله وشلم علما مرتجلا بالعبرانیة لموضع بالشام یقال ہو
بیت المقدس قوله ودئل ضرب علے البناء للمفعول وزن فعل مجہولا من الخواص
لم یأت فی اسماء الاجناس الا دئل لدویبة وقیل الحرب قد ینقل الفعل
الی اسماء الاجناس وان کان قلیلا کقوله علیه السلام ان اللہ تعالے نہاکم عن
قیل وقال فیجوز ان یکون منقولا من دئل بمعنی اسرع واما دئل علما القبیلة فیجوز
ان یکون منقولا منه ومن دال بمعنے مشی مشیا مخصوصا والتغییر للدلالة علے العلمیة
کما قیل فی شمس شمس بالضم واما الوعل لغة فے الوعل والرئم بمعنی الاست فشاذان
قوله ولم یذہب الی منع صرفه الابعض النحاة ذہب یونس الی ان الوزن المشترک بین
القبیلتین یؤثر وذہب عیسی الی تاثیره اذا کان منقولا من الفعل کقوله ع انا ابن جلا
وطلاع الثنایا + ولولا ذلک لنون جلا ویرد بانه ان کان علما فیحکے مع الضمیر وہو
لایغیر وان لم یکن علما فہو صفة مقدر ای انا ابن رجل جلا ای انکشف امره او کشف
الامور قال او یکون العالم یقبل بدله او یغلب کما قال النحاة لان فاعلا اذا جعل
علما لمذکر کان منصرفا مع انه غالب فی الافعال ولم یجی فے الاسماء الاخاتم
وعالم وسام اسم شجر اسود ولان فی اثبات الغلبة زیادة مؤنة لایقال فے اثبات
الاختصاص ایضا تلک الزیادة لانا نقول لعله لم یجد فیما یحترز به عن ذلک المحذور وان
قلت ہذا الوزن انما یصح سببا اذا کان له زیادة اختصاص بالفعل حتے یظہر
فرعیته وزیادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زیادة تلک
الحروف قیاسیة فی جمیع الافعال المتصرفة مضارعت لاطرادہا فی جمیع الافعال
دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل قوله او یکون غیر مختص خصه بقرینة
المقابلة لعل وجہه ان الشق الاول اولے بالتاثیر والظاہر ان اولمنع
الخلو وان النسبة بین الشقین العموم من وجه لافتراقہما فے شمر واحمر



واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامرا واستبرق اعجمي وتباعد وبتوعدوا فتعل وانفعل **قوله** اي في اول وزن الفعل آه لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود **قوله** زيادة حرف او حرف زائد على الاول صح لفظه في لان الصفة تنسب الى موصوفها بغي وهو شائع وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه وتصحيح نسبة العام الى الخاص بفي وبالعكس او لان المراد في موضع اوله **قوله** من حروف اتين لو غير ذلك الحرف لم يضر كهراق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب كاعلى او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فتقول في تقل من لم يقل واخش اسمين جاء يقول واخشى **قال** غير قابل اي حال كون الى آخره حال من ضمير اوله وانما لم يجعل شرطا للشق الاول لانه لا اختصاص بالفعل لا يقبل التاء اصلا **قوله** ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء **قال** ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط وقد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة

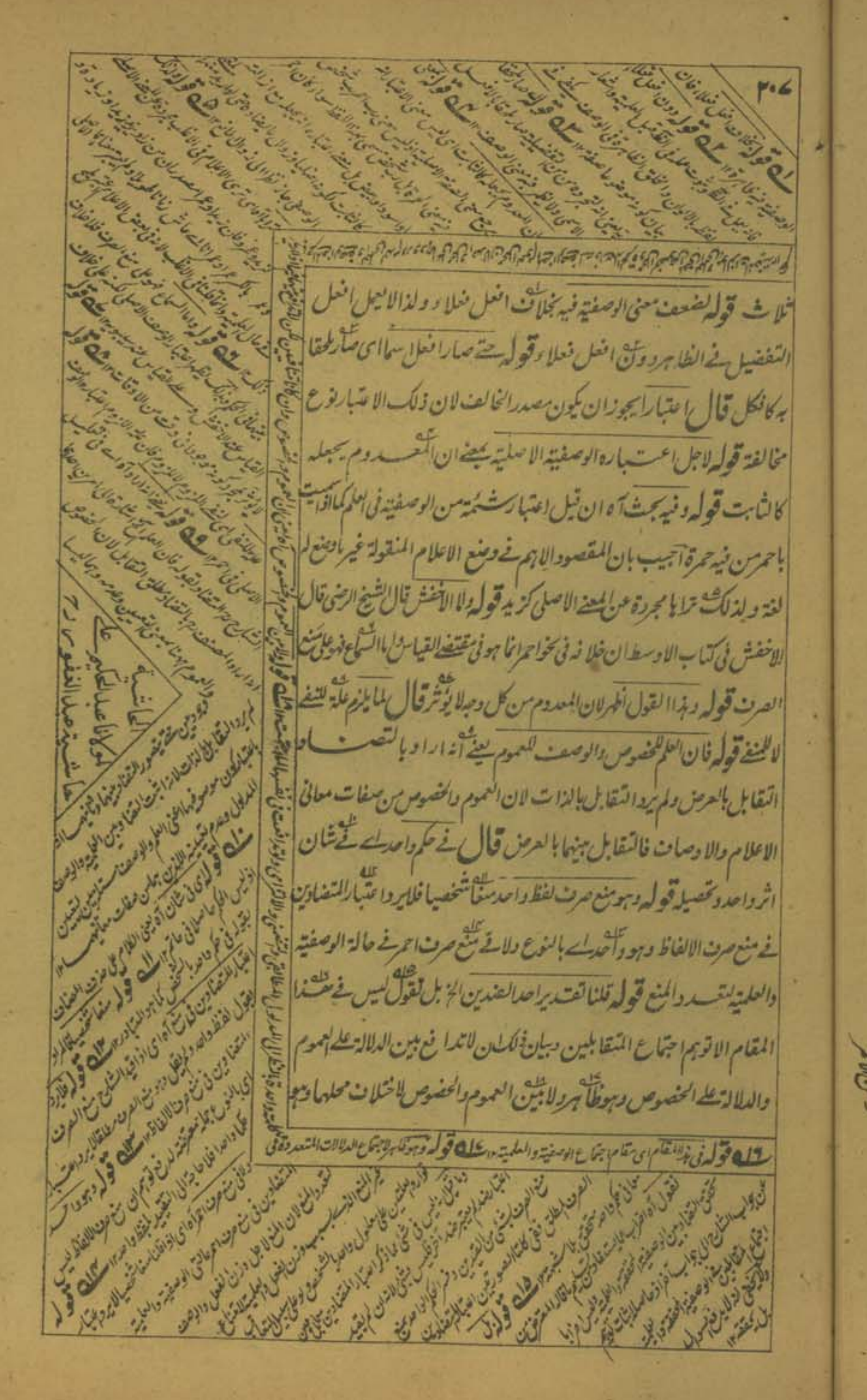


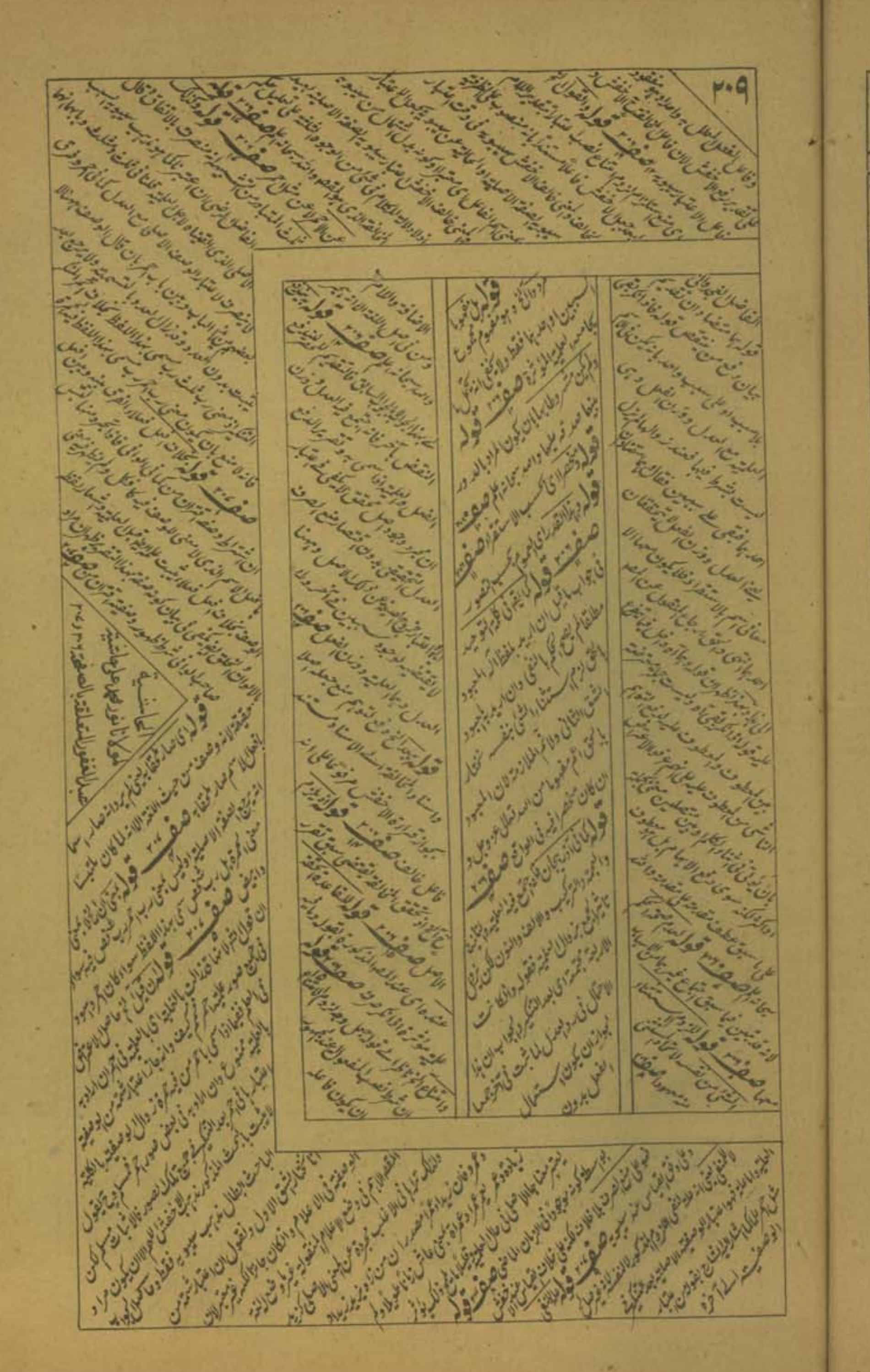


للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور **قوله** بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا للجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة **قوله** بواحد من الجماعة اي بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة **قوله** فان اريد به المسمى بزيد والا لم يصح توصيفه بآخر لانه نكرة **قال** لما تبين اي لدليل ظهر بالالتزام **قوله** استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المصنف رح قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب **قوله** كما في عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمر او كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي متأملا ان العدل امر لفظي وهو باق والله اعلم

وقال وهو باق ثم لو كان الاختلاف في انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل بالعلمية لكان الامر كما

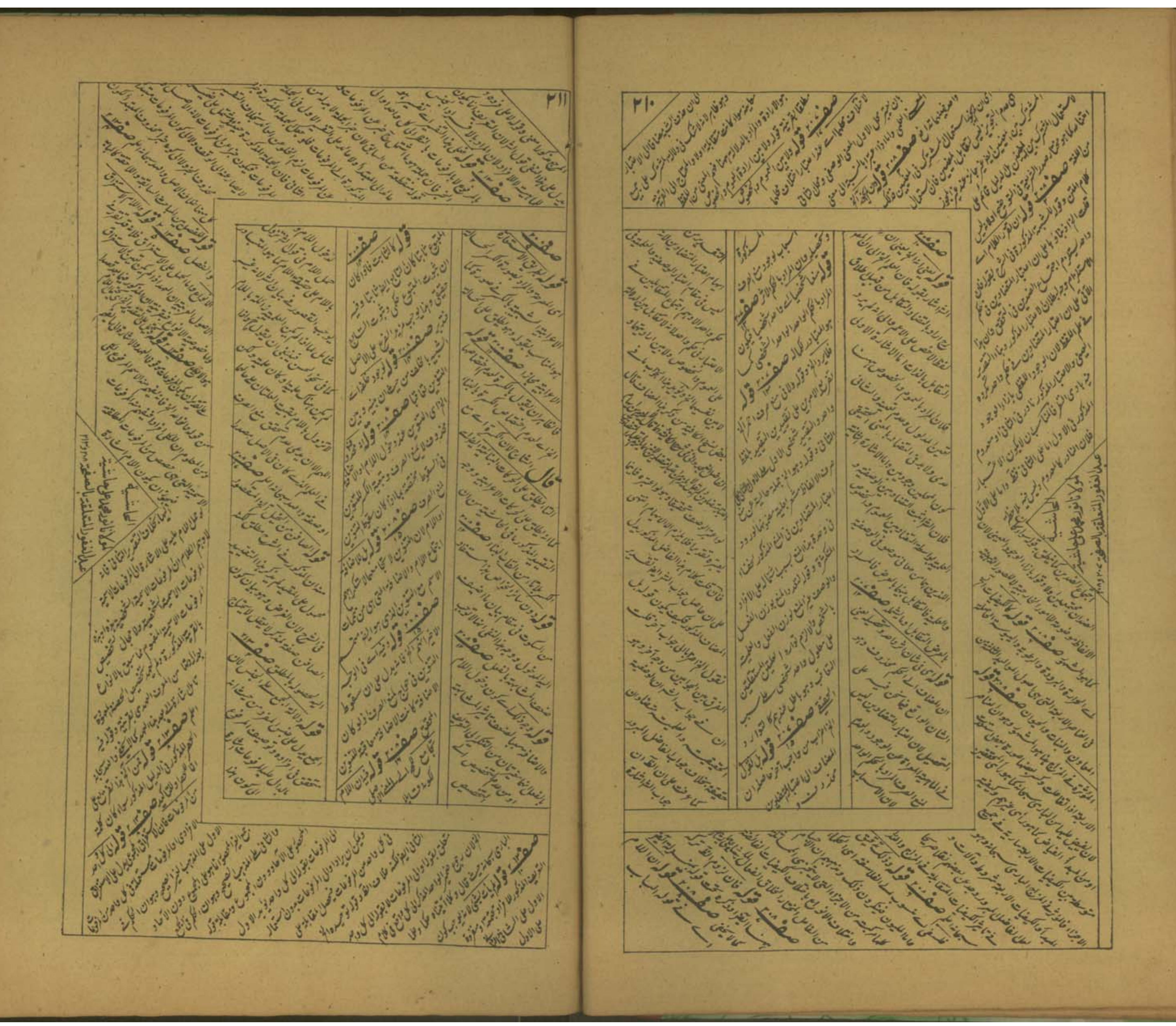
واخواته اعلاما غير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلى ومنصرفة عند الكوفيين **قال** وهما متضادان دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيهما مع انها غير منصرفة بعد التنكير وتدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها **قوله** على اوزان مخصوصة هى اوزان ثُلَث ومَثْلَث واُخَر وسَحَر واَمْسِ عند بنى تميم وقطام ايضا عندهم **قوله** اى لا يوجد شئ من الامر الدائر يعنى ان المستثنى منه ليس بسبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذى هو احد الامرين للزوم استثناء الشئ من نفسه بل مفهوما مرددا بين مجموع السببين واحدهما او مفهوما مساويا له اعنى مايجامعه العلمية مؤثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا فى احدهما لكنه اعم منه بحسب التصور وهذا القدر كاف فى صحة الاستثناء كما يقال فى كلمة التوحيد **قوله** لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة كما فى آذربيجان **قوله** وايضا قد عرفت به تغير فيه النقض بآخر على وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان مع اللام او الاضافة او من **قوله** ولما كان قول التلميذ اظهر الخ بعد ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم ح جعل قول سيبويه اصلاحا مع انه مناف للقاعدة الحقة عنده وامتناع نصب اعتبار التقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد **قال** فى مثل احمر علما حال من احمر لانه مفعول للمماثلة **قوله** وكذلك افعل التفصيل وكذلك





مولانا عبد الحليم السيالكوتي رحمه الله تعالى

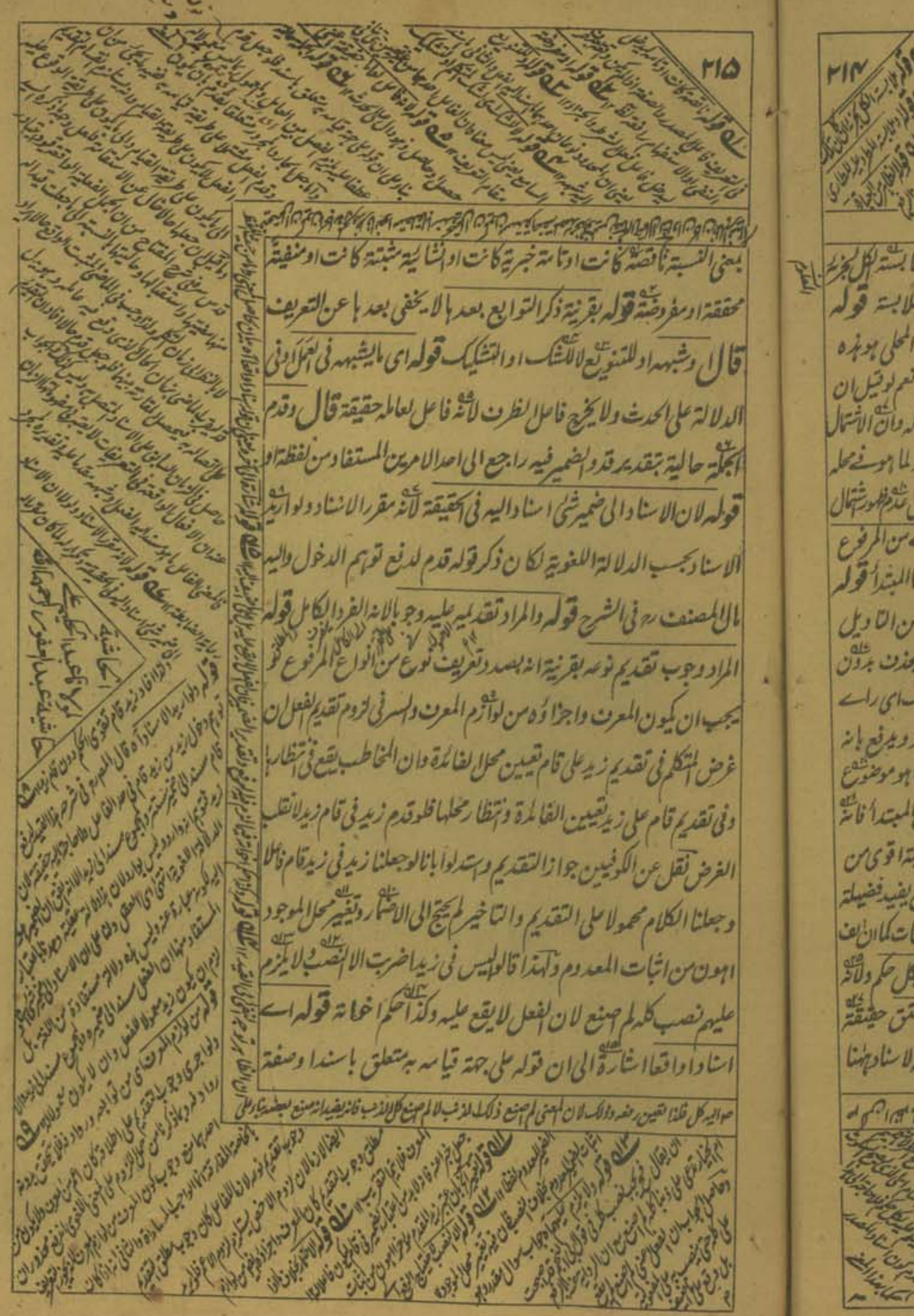
المدلول ولا يبين ارادة العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل وذلك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكرهوا ان يكون في عالم اللفظ ما ينافي في عالم العين او لا يكون فيه في بادي النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين او لا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي **قوله** لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق **قوله** اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد **قوله** اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء **قوله** اعني اللام او الاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما غير تابعين لمدلول الاسم بخلاف البواقي **قوله** وحيث ضعف الخ قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام والاضافة او انه محذوف لا للمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حراج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر **قوله** ان العلمية تزول باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن **قوله** كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل





الذی یقوم علی ثلث قوائم واقام الرابعۃ علی طرف الحافر ناقلا عن الصحاح قولہ
ای المرفوع الدال علیہ المرفوعات دلالۃ الجمع علی الجنس لا علی فردہ فعلی ہذا
التفسیر یکون جملۃ ہو ما اشتمل منقطعۃ عن السابق وہو اما موقوف وقف
الاسماء الغیر المرکبۃ مذکور للفصل او مرفوع علی انہ مبتدأ محذوف الخبر
او خبر محذوف المبتدأ والتقدیر المرفوعات ہذہ او ہذہ المرفوعات واللام
لاستغراق الانواع ویحتمل علی التقدیر الاول العہد ای المفہوم من السابق
حیث قال والانواع رفع ونصب وجر وفیہ تامل قولہ لان التعریف انما یکون
للماہیۃ فمن جعل الضمیر راجعا الی کل واحد من المرفوعات او الی المرفوعات
وقال توحیدہ وتذکیرہ بالنظر الی خبرہ اعنی ما اشتمل فان المبتدأ ہو الخبر
فیجوز مطابقۃ لہ کما یجوز مطابقۃ للمرجع لم یأت بشیٔ الا ان یقال ان اللام ابطلت
معنی الجمعیۃ واتمام صیغۃ الجمع للاشارۃ الی تعدد الانواع او یقال ان الکلام محمول
علی بیان الطرد قال علی علم الفاعلیۃ لم یقل علی الرفع لان الخفاء فی المرفوع لیس الا باعتبار
ماخذہ فاذا اخذ الماخذ فی تعریفہ صار من قبیل اخذ المعرف فی تعریفہ ولکن تنزل عن
ذلک فلا شبہۃ فی ایہام الدور لانہ خال عن الاشارۃ الی اصالۃ الرفع فی الفاعل
وعن زیادۃ الایضاح المناسبۃ لمقام التعریف قولہ والمراد باشتمال الاسم علیہا ان یکون
موصوفا بہا ای کالموصوف بہا فان الحرکات والحروف الاعرابیۃ وان لم تکن اوصافا
لکنہا مشبہۃ بہا لعدم استقلالہا وتبعیتہا للمعرب یجوز ان یقال ان صیغۃ المرفوع کصیغۃ

المعلول للنسبة فالمرفوع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له او ملابسة المطرد عليه للطارى والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة **قوله** اومعنے الرفع المحلے انه فى محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه الحيثية وح لاشبهة فى اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية يستلزم لتوهم رفع له اولاعتبار رفع لما هو فى محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو فے محله لكان الامر ظاهرا **قوله** فكيف يخص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية اوجعل اللام للعهد كما ذكرناه آنفا **قوله** اے من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية ويأبى عنه قوله ومنها المبتدأ **قوله** اومما اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدأ **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لايحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ماضرب واكرم الا انا وقولهم بذالك اى رايے ويدفع بانه نادر ولانه لاينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد **قوله** التى هى اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد **قوله** ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمى معقول وقوة المؤثر تقتضے قوة الاثر فالفاعل سے المرفوعية اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكره فے المبتدأ لانه لايفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله **قوله** لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته **قوله** ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بتعدد ولله استيعاب وهو فضيلة وكمال **قوله** الا بالمشتق حقيقة اوحكما فان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل **قال** اسند اليه لاسناد ههنا





ليس الا بصيغة المعلوم فلا يكون علامة طريقة القيام الا كونه على صيغة المعلوم ١٢ مولانا عبد الحكيم رح

لمصدره قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شئ لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد ويكون كذلك **قوله** على طريقة قيام الفعل اى قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقه وشكله **قوله** وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اى ذلك علامتها ومن لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه

لے گرنہ علامۃ القیام ثابت ١٢

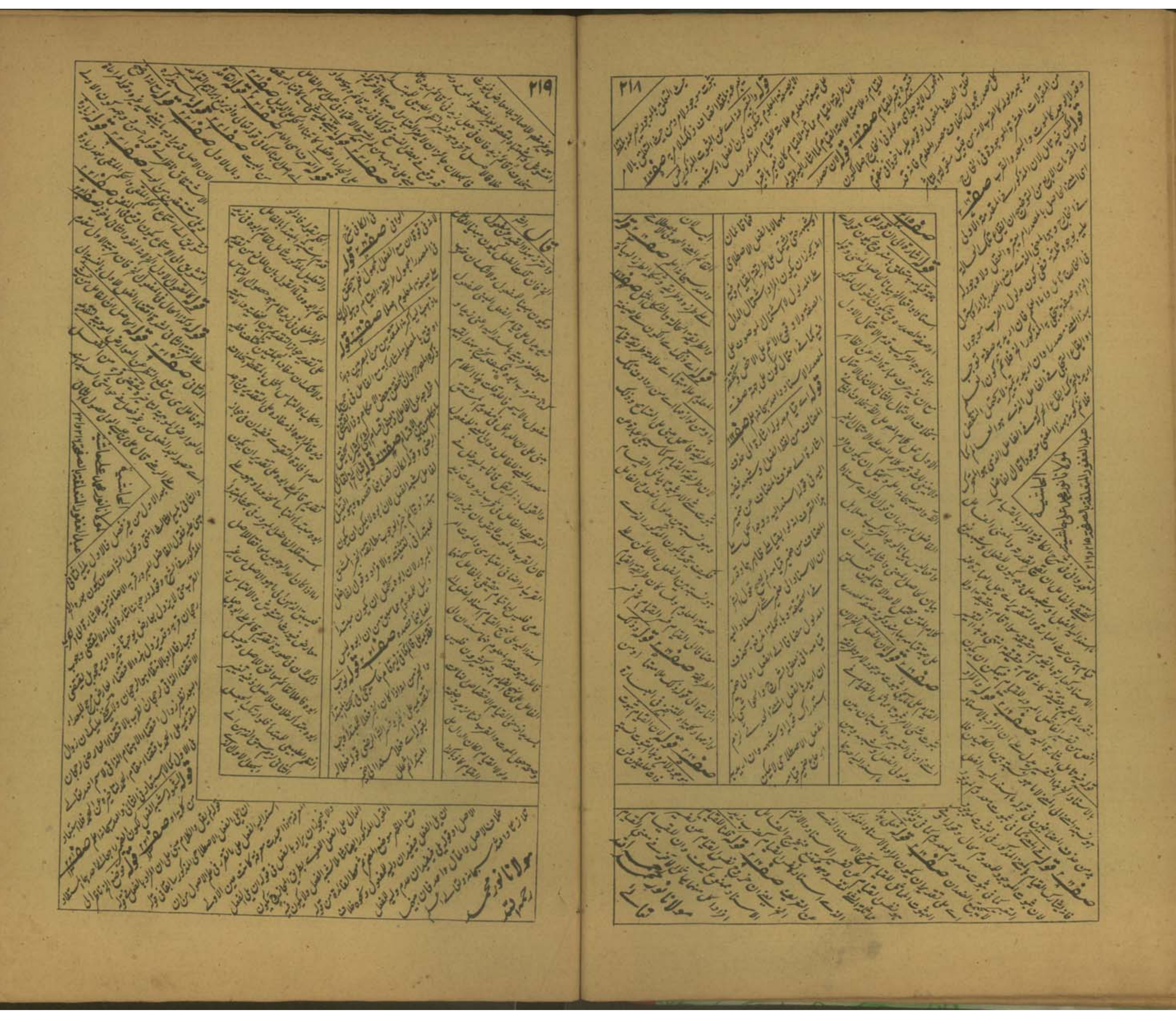
ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذى هو على طريقة القيام ثبوت شئ لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله فى المعنى او فى التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فعلى هذا

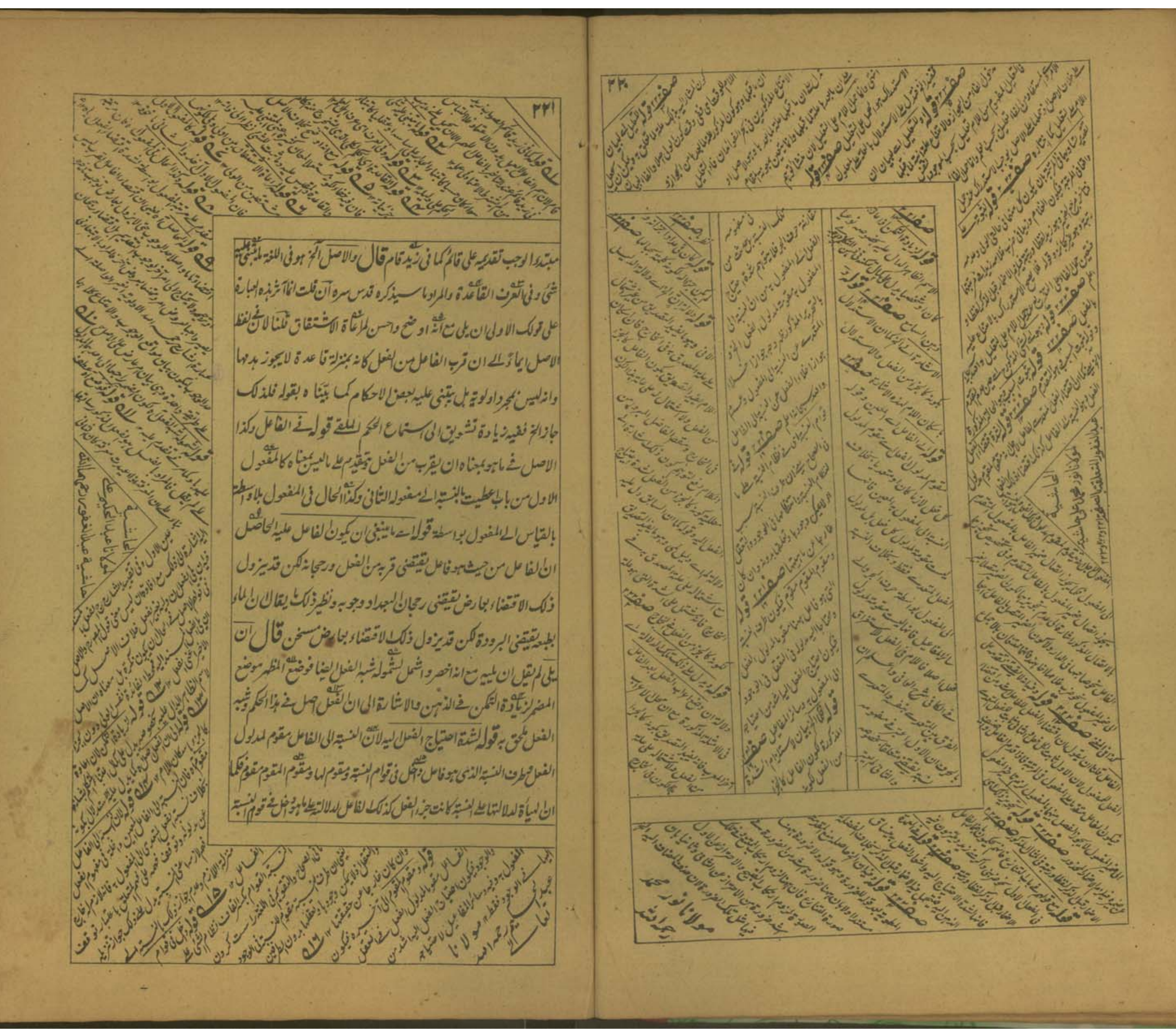
لامر ثبوت موجود بان يكون ان يكون ثبوت امر اعتبارى لامر بصيغة المعلوم ١٢

يخرج الاسناد الذى هو نفس القيام قلنا القيام افراد بعضها يماثل بعضها **قوله** احترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه فى قوة ان مع الفعل المجهول **قوله** كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى

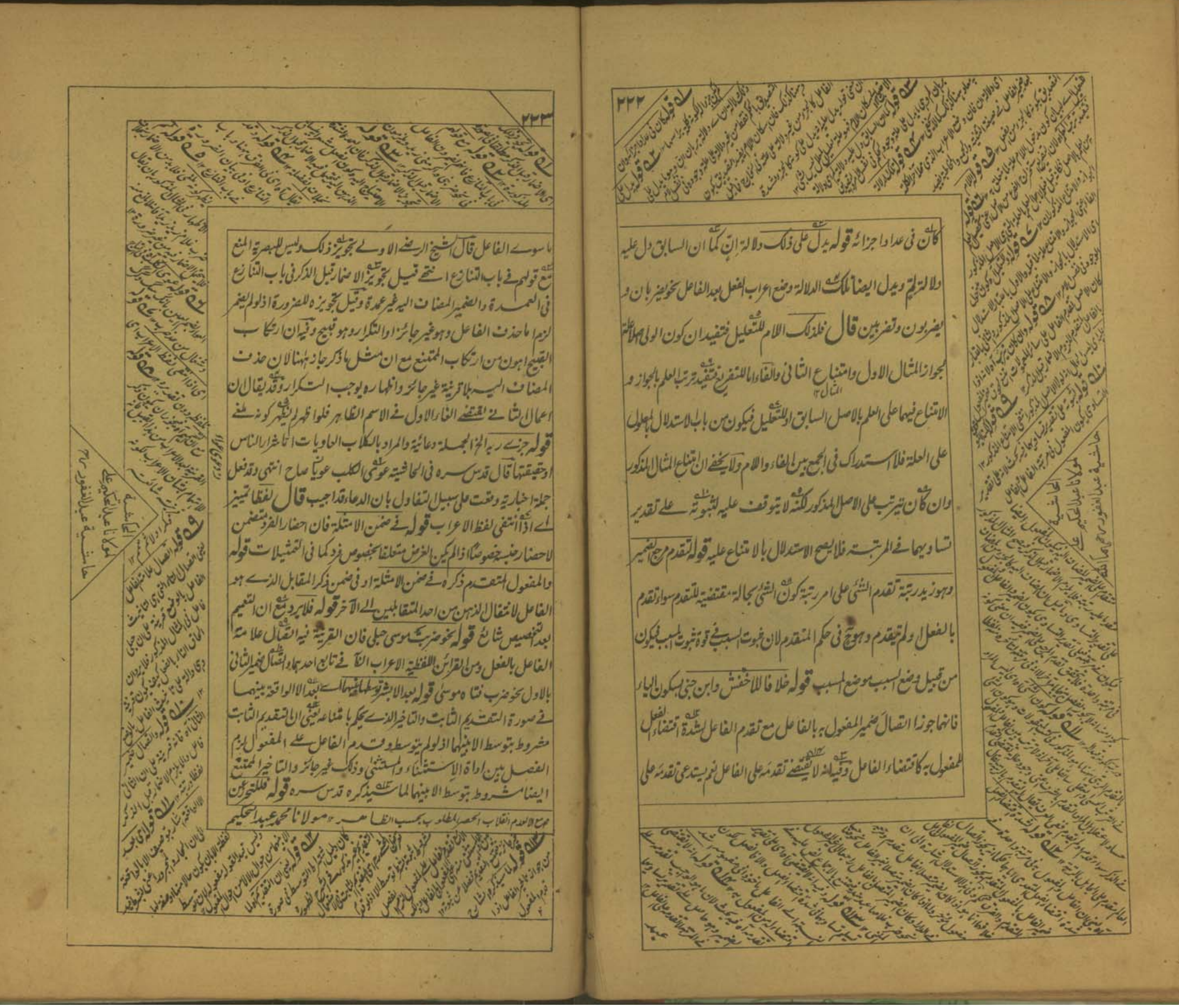
فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما فى حكمها ١٢

ما ذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين **قال** و زيد قائم ابوه قيل او قال ابواه لكان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان





مبتدا الوجب تقديمه على قائم كما فى زيد قام قال والاصل الخ هو فى اللغة ما يبتنى عليه
شئ وفى العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره آن قلت انما آثر هذه العبارة
على قولك الاولى ان يلى مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان فى لفظ
الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها
وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك
جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى قوله فى الفاعل وكذا
الاصل فى ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل بتقديم على ما ليس بمعناه كالمفعول
الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثانى وكذا الحال فى المفعول بلا واسطة
بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه الحاصل
ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول
ذلك الاقتضاء بعارض يقتضى رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء
بطبعه يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن قال ان
يلى لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن فى الذهن والاشارة الى ان الفعل حمل فى هذا الحكم وشبه
الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول
الفعل وطرف النسبة الذى هو فاعل داخل فى قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما
ان لمباءة لدلالتها على النسبة كانت جزء الفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو داخل فى قوام النسبة



كان فی عداد اجزائه قوله يدل على ذلك دلالة ان كما ان السابق دل عليه دلالة لم ويدل ايضاً لمكان الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان و يضربون وتضربين قال فلذلك اللام للتعليل فتفيد ان كون الولى علة لجواز المثال الاول وامتناع الثانی والفاء اما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز و الامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك فی الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير تساويهما فی المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشیٔ على امر رتبة كون الشیٔ بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو فی حكم المتقدم لان ثبوت السبب فی قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب قوله خلافاً للاخفش وابن جنی لسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضی تقدمه على الفاعل نعم يستدعی تقدمه على

ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضی الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم فی باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر فی باب التنازع فی العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكر جار ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثانی لمقتضى القرب الاول فی الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه مقتضى قوله جزى ربه الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات اشرار الناس او حقيقتها قال قدس سره فی الحاشية عوى الكلب عوياً صاح انتهى وقد نقل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بان الدعاء قد اجيب قال لفظاً تمييز اى اذا انتفى لفظ الاعراب قوله فی ضمن الامثلة فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصاً اذا لم يكن الغرض متعلقاً بخصوص فرد كما فی التمثيلات قوله والمفعول المتقدم ذكره فی ضمن الامثلة او فی ضمن ذكر المقابل الذی هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الآخر قوله فلا يرد منع ان التعميم بعد التخصيص شائع قوله نحو ضربت موسى حبلى فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظاهر فی تابع احدهما واتصال ضمير الثانی بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الا بشرط توسطها فيهما اى بعد الا الواقعة بينهما فی صورة التقديم الثابت والتاخير الذی يحكم بامتناعه يعنی ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وتقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير الممتنع ايضاً مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره قوله فللتحرز عن

موجب الانقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر ۱۲ مولانا محمد عبد الحكيم

الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبعي ولقائل ان يقول التحرز عن

الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى

الالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود **قوله** فلمنافاة الاتصال الانفصال شئ

اللزوم خلاف المفروض **قوله** مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر هذا ظاهر في

المثال المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب

احدا الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له **قوله** لانها

لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين

اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا

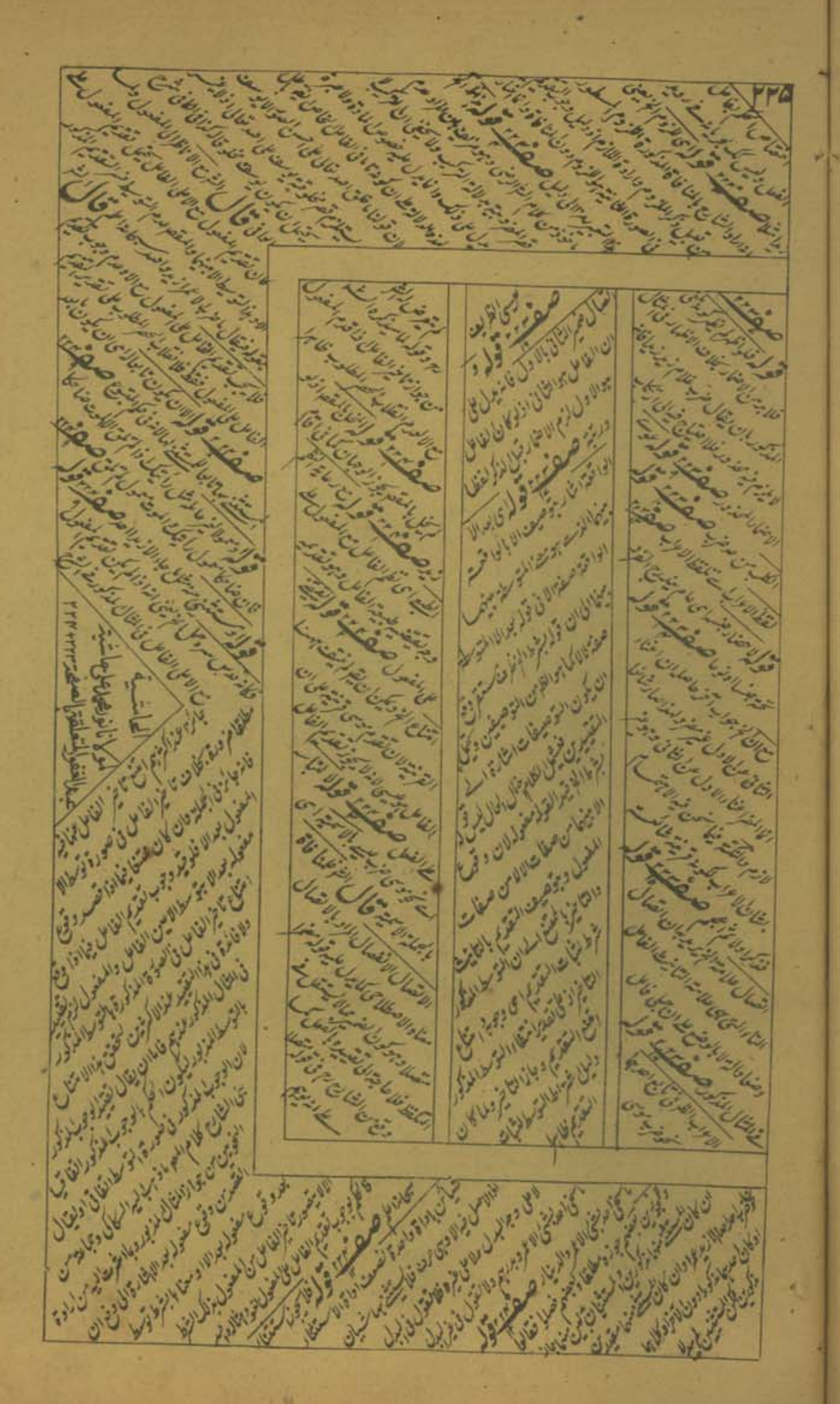
ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه

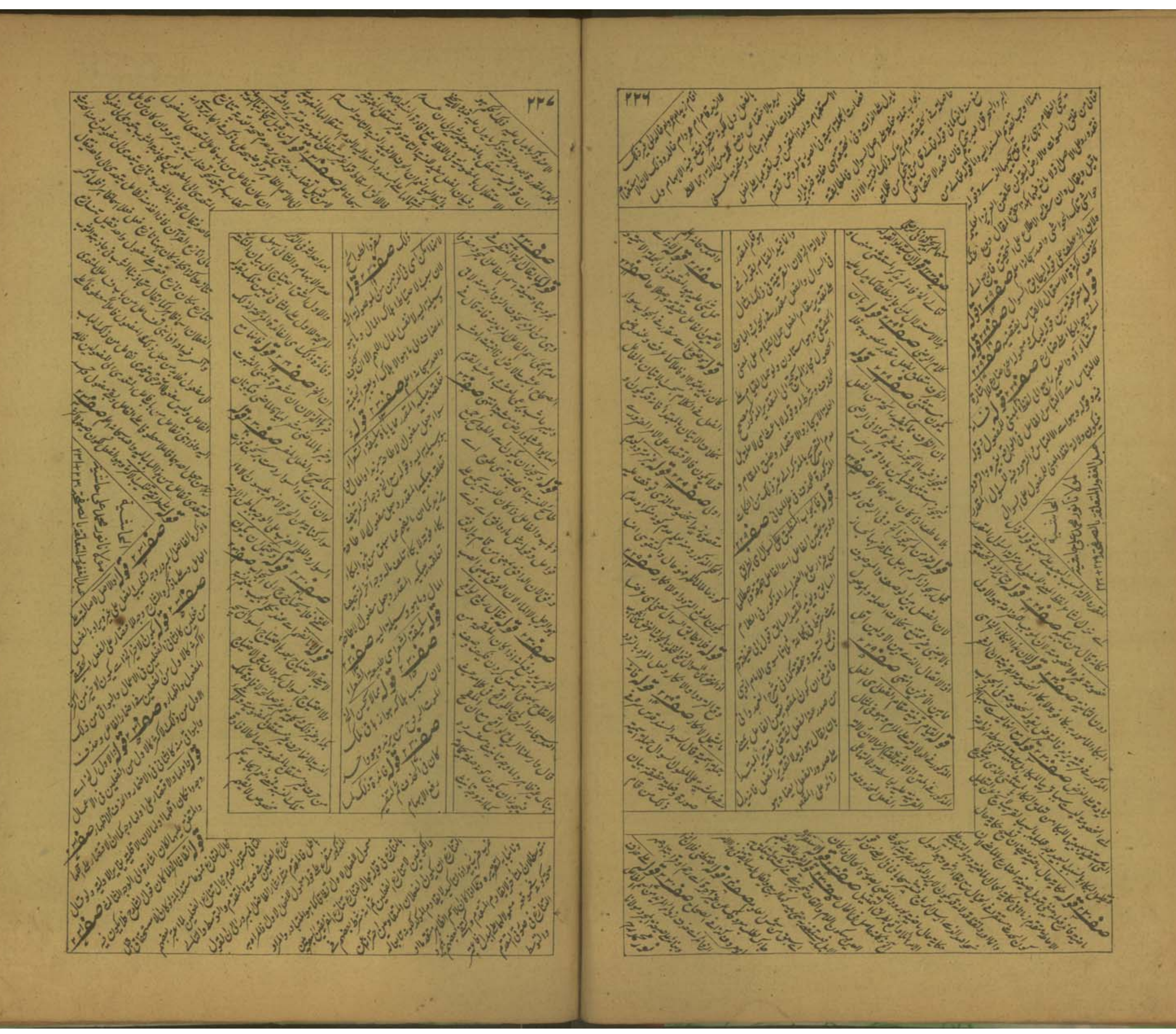
على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة **قوله** لاحتمال ان يكون

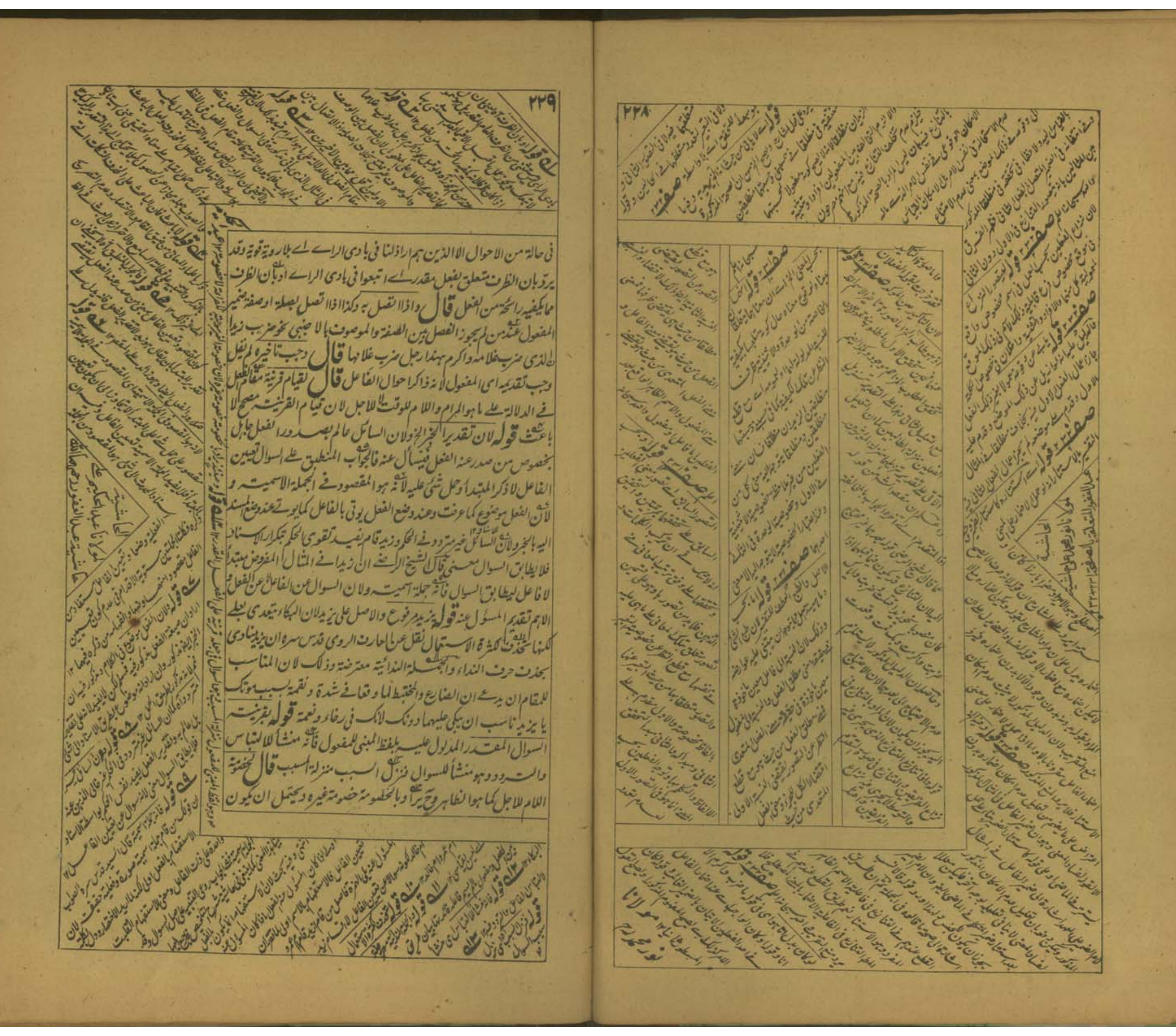
معناه ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما

عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف والمجوزين ان يستدلوا

بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي اي ما نراك اتبعك احد



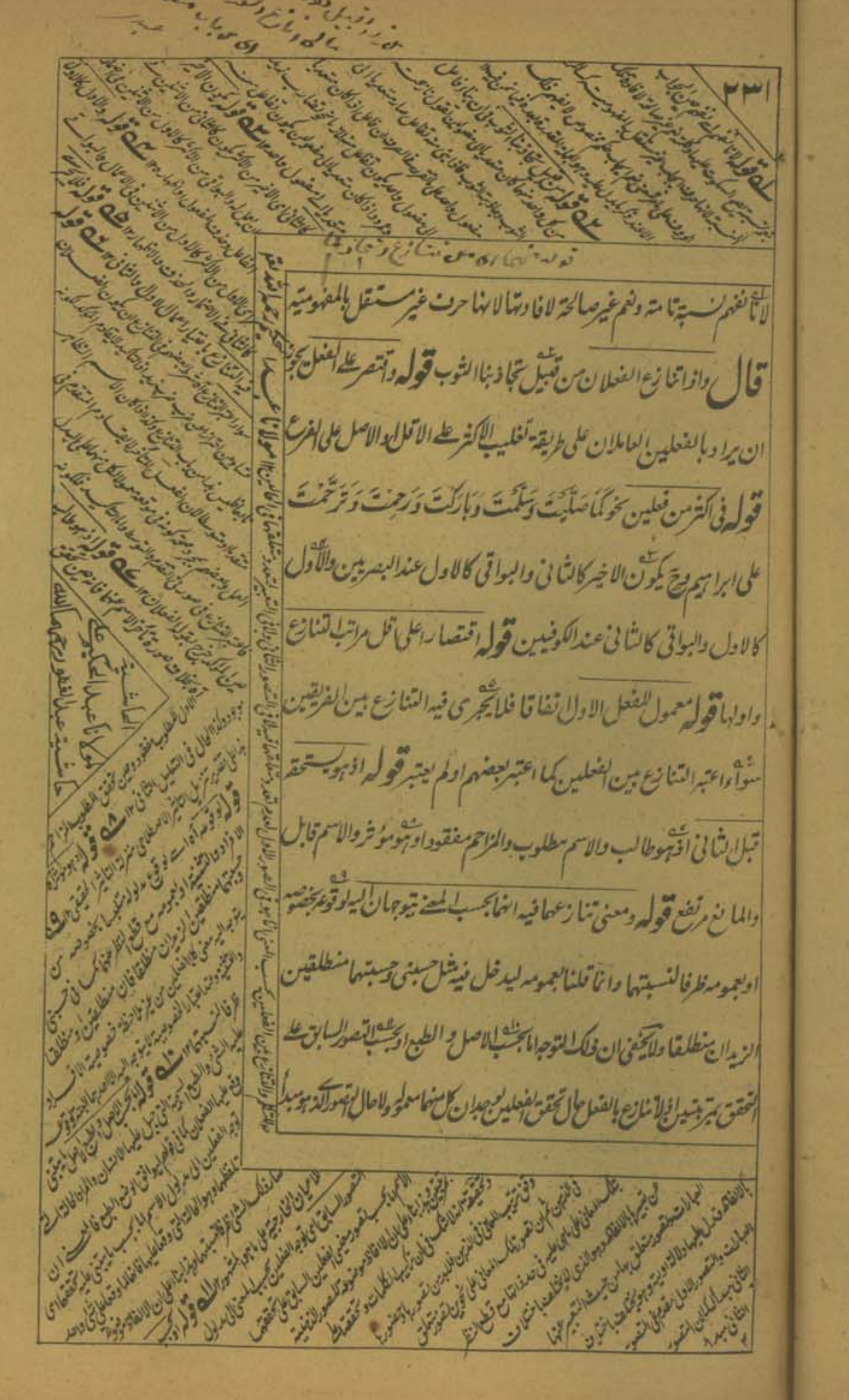




فی حالة من الاحوال الا الذین ہم اراذلنا فی بادی الرای ای بلا رویة قویة وقد یرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر ای اتبعوا فی بادی الرای او بان الظرف مما یکفیه رائحة من الفعل **قال** واذا اتصل به وکذا اذا اتصل بصلة او صفة ضمیر المفعول عند من لم یجوز الفصل بین الصفة والموصوف بالاجنبی نحو ضرب زیدا الذی ضرب غلامه واکرم ہندا رجل ضرب غلامها **قال** وجب تاخیره لم یقل وجب تقدیمه ای المفعول لانه ذاکرا احوال الفاعل **قال** لقیام قرینة مقام الفعل فی الدلالة علی ما ہو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قیام القرینة مصحح لا باعث **قوله** لان تقدیر الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاہل بخصوص من صدر عنه الفعل فیسائل عنه فالجواب المنطبق علی السوال تعیین الفاعل لا ذکر المبتدا وحمل شیء علیه لانه ہو المقصود فی الجملة الاسمیة و لان الفعل موضوع کما عرفت وعند وضع الفعل یوتی بالفاعل کما یوتی عند وضع المسند الیه بالخبر ولان السائل غیر متردد فی الحکم وزید قام یفید تقوی الحکم بتکرار الاسناد فلا یطابق السوال بمعنی قال الشیخ الرضی ان زیدا فی المثال المفروض مبتدا لا فاعل لیطابق السوال فانه جملة اسمیة ولان السوال عن الفاعل لا عن الفعل و الاہم تقدیم المسئول عنه **قوله** یزید مرفوع والاصل علی یزید لان البکاء یتعدی بعلی لکنها تحذف لکثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومی قدس سره ان یزید منادی بحذف حرف النداء والجملة الندائیة معترضة وذلک لان المناسب للمقام ان یدعی ان الضارع والمختبط لما وقعا فی شدة ونقمة بسبب موتک یا یزید ناسب ان یبکی علیهما دونک لانک فی رخاء ونعمة **قوله** بقرینة السوال المقدر المدلول علیه بلفظ المبنی للمفعول فانه منشا للالتباس والتردد وہو منشأ للسوال فنزل السبب منزلة السبب **قال** لخصومة اللام للاجل کما ہو الظاہر وحینئذ وبالخصومة خصومة غیره ویحتمل ان یکون

ذلک فقال بہذا قصد بہ غلطۃ جاریۃ بالفعل فقال لو ان ذات سوار لطمتنی یعنی لو لطمتنی من کان کفوا لی لہان ذلک

للوقت ویحتمل خصومۃ وخصومۃ غیرہ **قولہ** متعلق بضارع وان لم یعتمد علی شئی لان الجار یکتفی برائحۃ من الفعل لا بیکیہ المقدر لان ہذا البکار بکار فوتہ لا بکاء الخصومۃ مع انہا لیست سببا قریبا للبکاء **قال** و مختبط مما تطیح حکایۃ حال ماضیۃ قد یجوز والماضی بصورۃ الحال اذا کان الامر ہائلا لاستقرارہ فی الخیال مع بقاء اثرہ **قولہ** والمختبط السائل من غیر وسیلۃ اے بغیر علقۃ وسابقۃ حتے یقال اختبطنی فلان واصلہ من خبطت الشجرۃ اذا ضربتہا بالعصا لیسقط ورقہا **قولہ** والطوائح جمع مطیحۃ علے حذف الزوائد کما یقال اعشب فہو عاشب ولا یقال معشب علے القیاس ویجوز ان یکون جمع طائح للنسبۃ مثل تامر ولابن یقال طاح یطوح وطاح یطیح اے ذہب **قولہ** کلواقح جمع ملقحۃ من الالقاح آبستن کردن یقال ریاح لواقح اے للسحاب ولا یقال ملقحات **قولہ** وما مصدریۃ لانہا امکن من الموصولۃ بمعنے التی اہلکتہا الطوائح من الاموال **قولہ** ومما یتعلق بمختبط قال قدس سرہ فی الحاشیۃ وتعلقہ بیبکیہ المقدر مما یاباہ سلیقۃ الشعر لانہ لما بین سبب الضراعۃ ناسب ان یبین سبب الاختباط ایضا انتہی مع ان تعلیل البکار بہلاک الطوائح یزید بما لا یلائم لان علۃ البکاء ہلاکہ بای سبب کان وایضا الطوائح بصیغۃ الجمع مما لا یحسن ان یجعل سببا للہلاکۃ **قولہ** اے فی کل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابہام فائدۃ ذلک ان التفسیر بعد الابہام اوقع فے النفس وذلک المفسر اما فعل صریح او حرف یؤدی معناہ مثل ان الدالۃ علے الثبوت بشرط ان یکون خبرہا مشتقا فانہا مع خبرہا یصیر فے قوۃ ثبت المقدر وذلک فیما بعد لو خاصۃ نحو ع ولو ان ذات سوار لطمتنی + فان لو للشرط وجوابہا محذوف والتقدیر لسہل علے ویحتمل ان یکون للتمنی وہذا مثل یضرب لمن یتاذی ممن دونہ واصلہ ان رجلا شریفا لطمتہ امۃ **قولہ** نحو فحذفت الجملۃ انما یقدر جملۃ

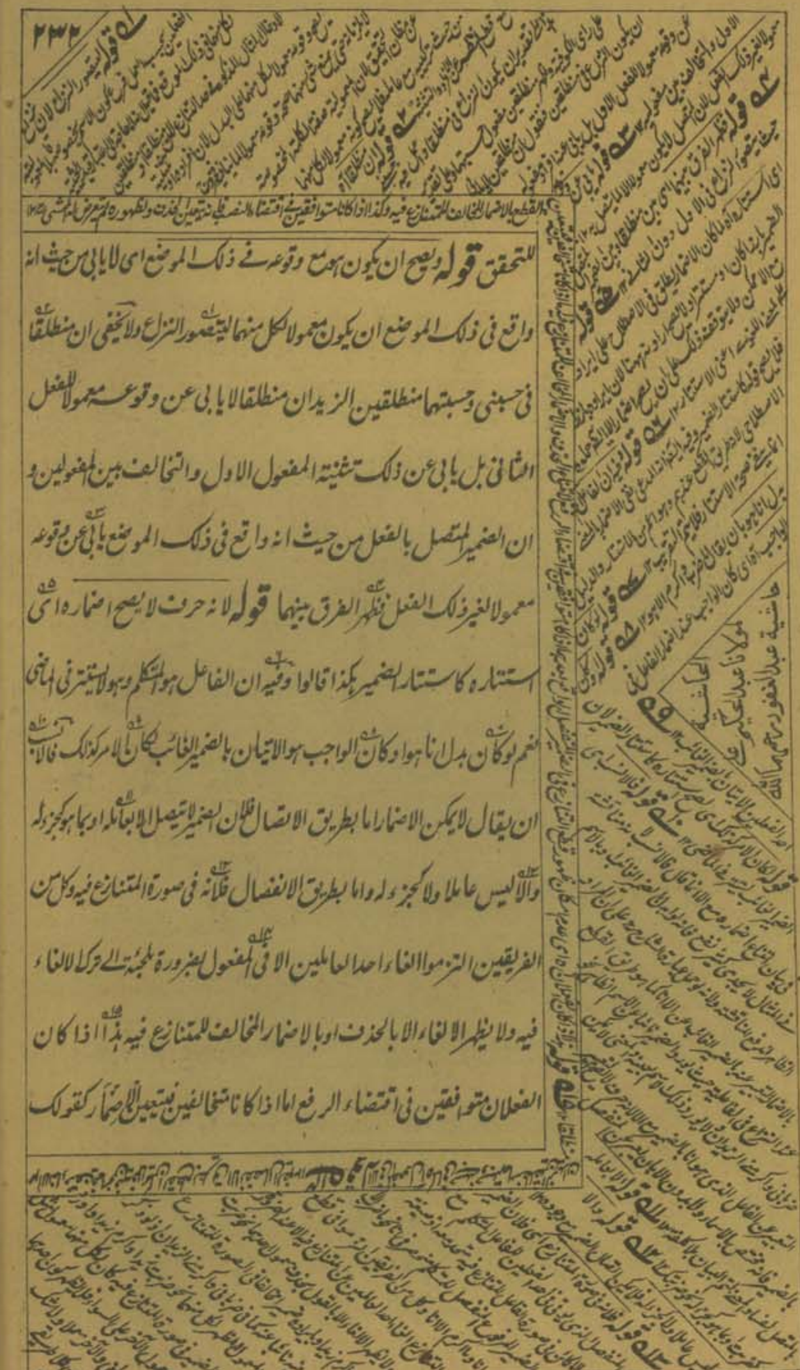


لانا نفہم نسبۃ تامۃ ونعم غیر صالحۃ لافادتہا لانہا حرف غیر مستقل بالمفہومیۃ

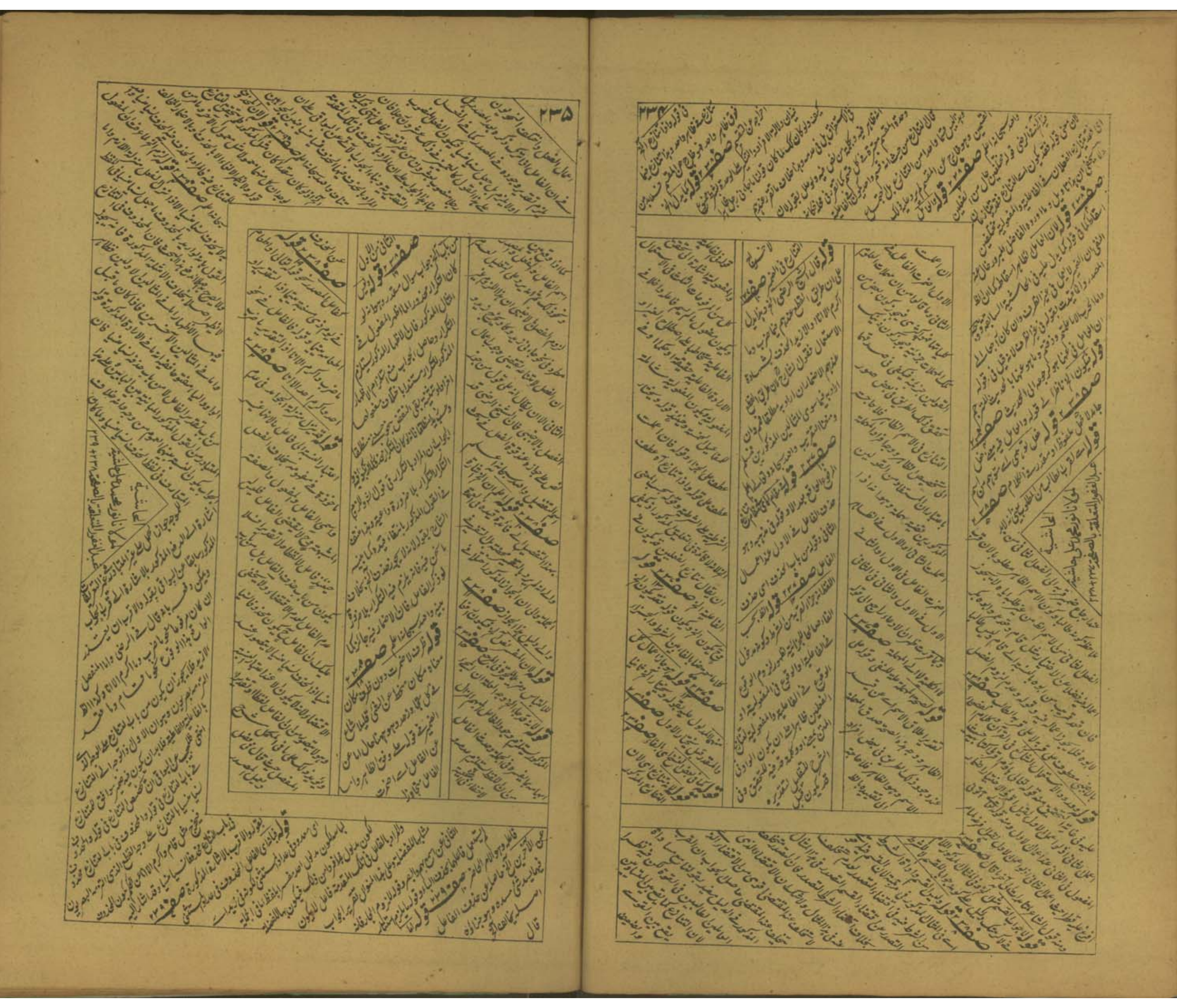
قال واذا تنازع الفعلان من قبیل تجاذبنا الثوب **قولہ** واقتصر علے الفعل یجوز ان یراد بالفعلین العاملان علی طریقۃ تغلیب الاکثر علے الاقل او الاصل علی الفرع

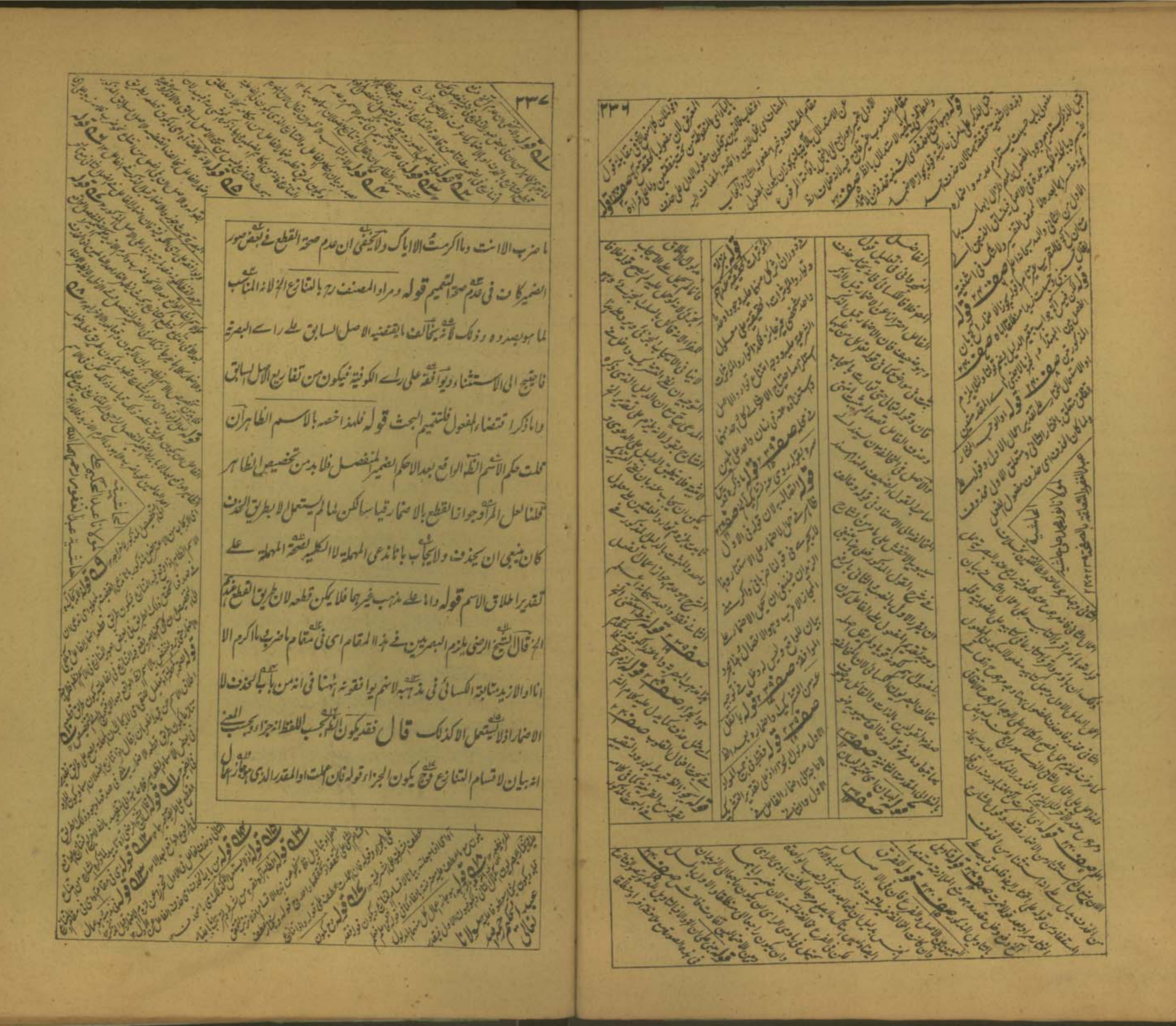
قولہ فی اکثر من فعلین نحو کما صلیت وسلمت وبارکت ورحمت وترحمت علی ابراہیم ویکون الاخیر کالثانی والبواقی کالاول عند البصریین والاول کالاول والبواقی کالثانی عند الکوفیین **قولہ** اقتصارا علی اقل مراتب التنازع

واولہا **قولہ** معمول للفعل الاول اتفاقا فلا یجری فیہ التنازع بین الفریقین سواء اعتبر التنازع بین الفعلین کما اعتبر بعضہم او لم یعتبر **قولہ** اذ ہو یستحق قبل الثانی اذ ہو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او ہو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع **قولہ** ومعنی تنازعہما فیہ انہما بحسب المعنے یتوجہان الیہ لو قوعہ بخصوصہ او بعمومہ ظرفا للنسبتہما وانما قلنا بعمومہ لیدخل فیہ مثل حسبنی وحسبتہما منطلقین الزیدان منطلقا ولا یخفی ان ذلک التوجہ اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق علے التحقق بتبین انہ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلین لوجدان کل منہما معمولہ ولا حال التصور الذی ہو مبدأ

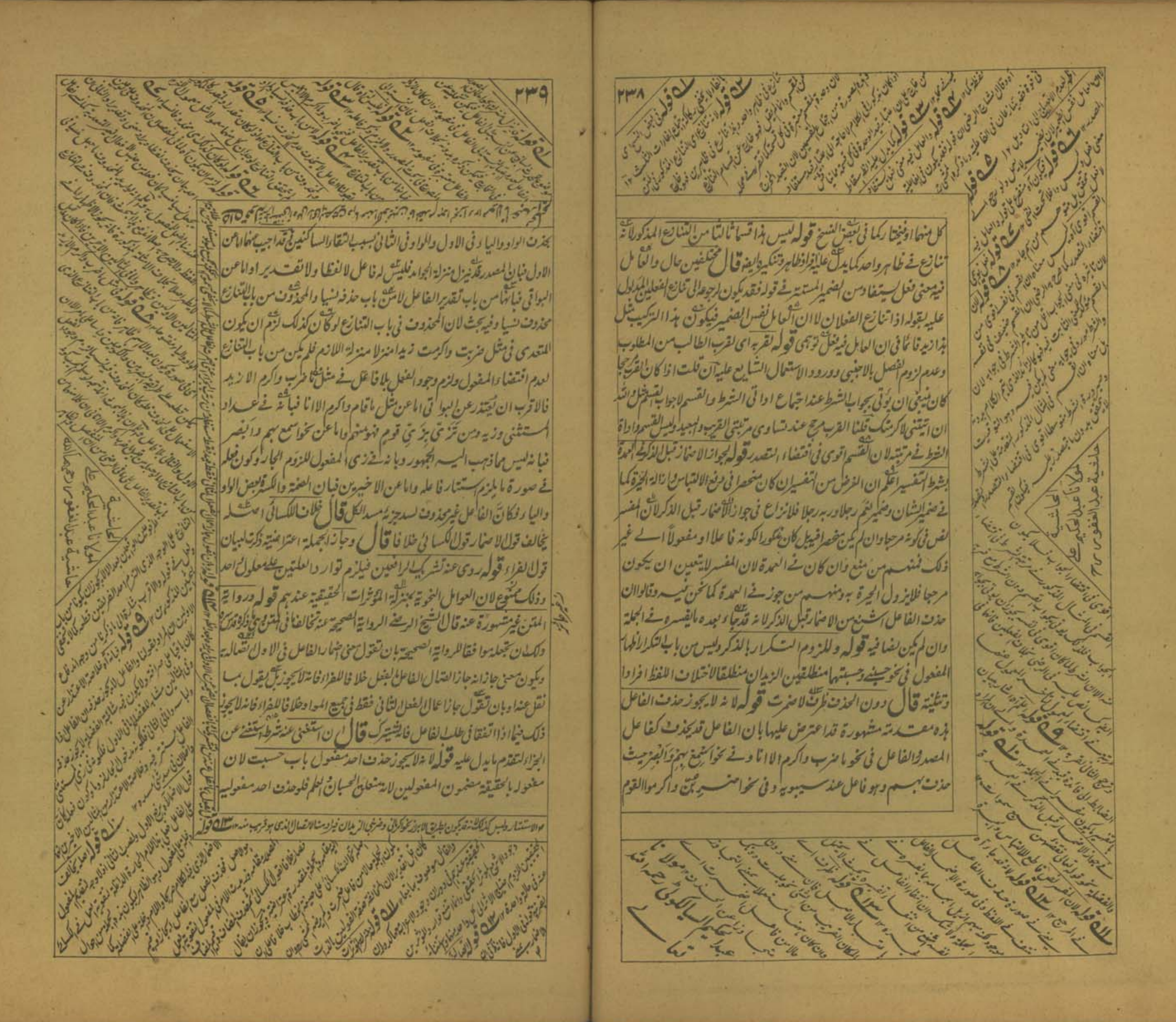


للتحقق **قوله** ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اى لا يابى من حيث انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما في صورة النزاع ولا يخفى ان منطلقا في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يابى عن وقوعه معمولا للفعل الثانى بل يابى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين و ان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يابى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما **قوله** لانه حرف لا يصح اضماره اى استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضى نعم لو كان بدل انا هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالاولى ان يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء له والا ليس عاملا ولا كجزء له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك





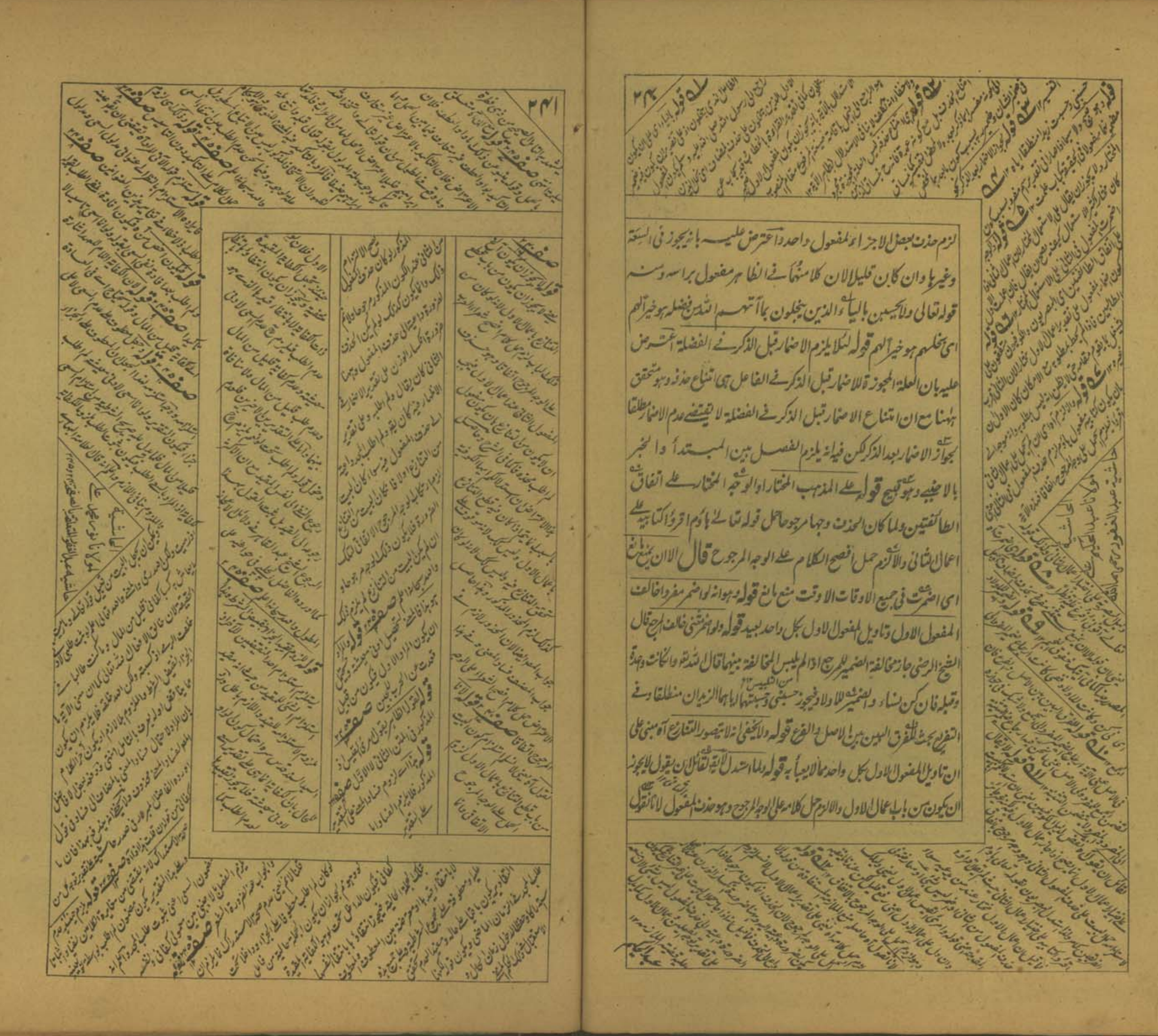
ما ضرب الا انت وما اكرمتُ الا اياک ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور
الضمير كان في عدم صحة التميم قوله ومراد المصنف رح بالتنازع الخ لانه المناسب
لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راى البصرية
فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على راى الكوفية فيكون من تفاريع الاصل السابق
واما ذكر اقتضاء المفعول فلتتميم البحث قوله فلهذا اخصه بالاسم الظاهر ان
عملت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الاحكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر
قلنا لعل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف
كان ينبغي ان يحذف ولا ايجاب بانا ندعي المهملة لا الكلية لصحة المهملة على
تقدير اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الخ قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اى في مقام ما ضرب ما اكرم الا
انا او الا زيد متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا
الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك قال فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ جزاء وبحسب المعنى
انه بيان لاقسام التنازع وقد يكون الجزاء قوله فان عملت او المقدر الذي هو جزاء عمل



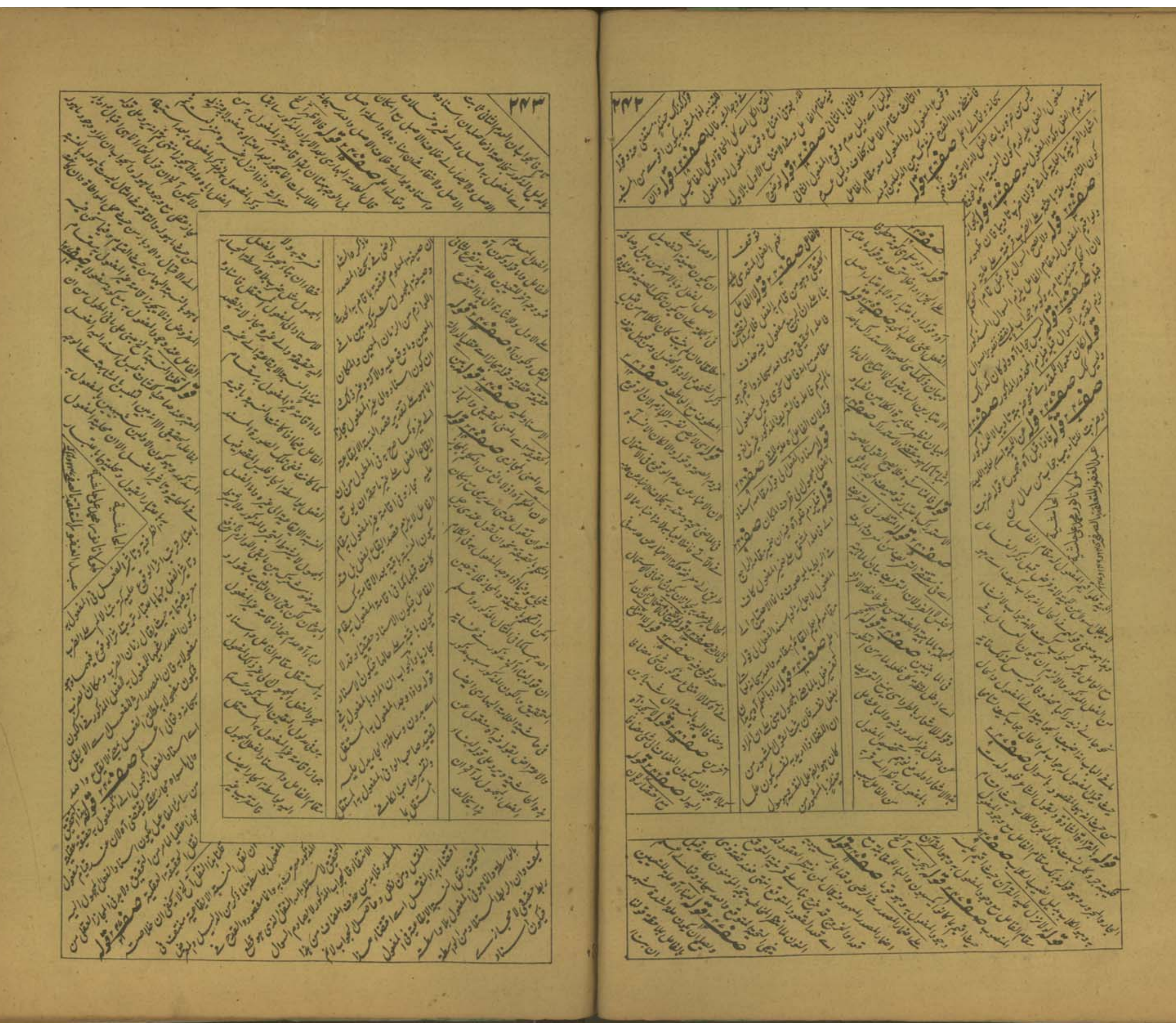
كل منهما اومختار كما فى بعض النسخ **قوله** ليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور لانه تنازع فى ظاهر واحد كما يدل عليه قوله ظاهر وتنكيره ايضا **قال** مختلفين حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا ان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما فى ان العامل فيه فعل توهمى **قوله** لقربه اى لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبى وورود الاستعمال الشايع عليه ان قلت اذا كان الاقرب مرجحا كان ينبغى ان يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع اداتى الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله ان اتيتنى لاكرمنك قلنا القرب مرجح عند تساوى مرتبتى القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط فى مرتبته لان القسم اقوى فى اقتضاء التصدر **قوله** لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا فى دفع الالتباس وازالة الحيرة كما فى ضمير الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع فى جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نص فى كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان فى العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من جوز فى العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره فى الجملة وان لم يكن نصا فيه **قوله** وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اللهم المفعول فى نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية **قال** دون الحذف نظرا لا ضربت **قوله** لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل فى نحو ما ضرب واكرم الا انا وفى نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفى نحو اضربن واكرموا القوم

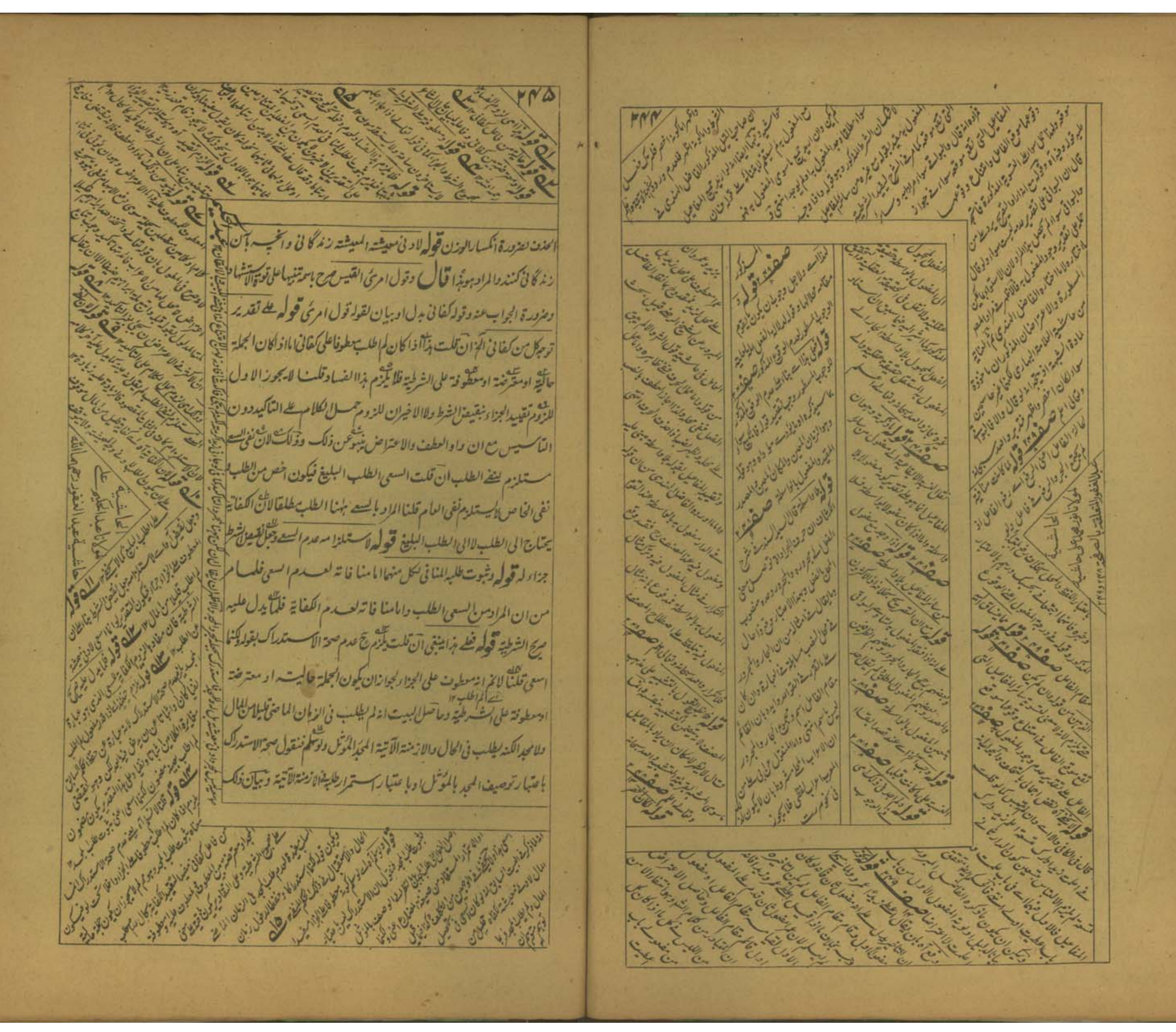
بحذف الواو والياء فى الاول والواو فى الثانى بسبب التقاء الساكنين قد اجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر قد نزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقى فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف فى باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدى فى مثل ضربت واكرمت زيدا منزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل فى مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقى اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه فى عداد المستثنى وزيه ومن تزيى بزى قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه فى زى المفعول للزوم الجار وكون فعله فى صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل **قال** خلافا للكسائى اعلم ان مخالف قول الاضمار قول الكسائى خلافا **قال** وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء **قوله** روى عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد العلتين على معلول احد وذلك ممنوع لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم **قوله** ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضى الرواية الصحيحة عنه تخالف ما فى المتن وهى ما ذكره ولكن ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار الفاعل فى الاول اتصاله ويكون معنى جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل يقول بما نقل عنه او بان تقول جاز اعمال الفعل الثانى فقط فى جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا فى طلب الفاعل فانه يشرك **قال** ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعول باب حسبت لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه

ه الاستتار وليس كذلك لانه قد يكون بطريق الابراز نحو اكرمانى وضربنى الزيدان فيلزم مثال الاتصال الذى هو قريب منه ١٢

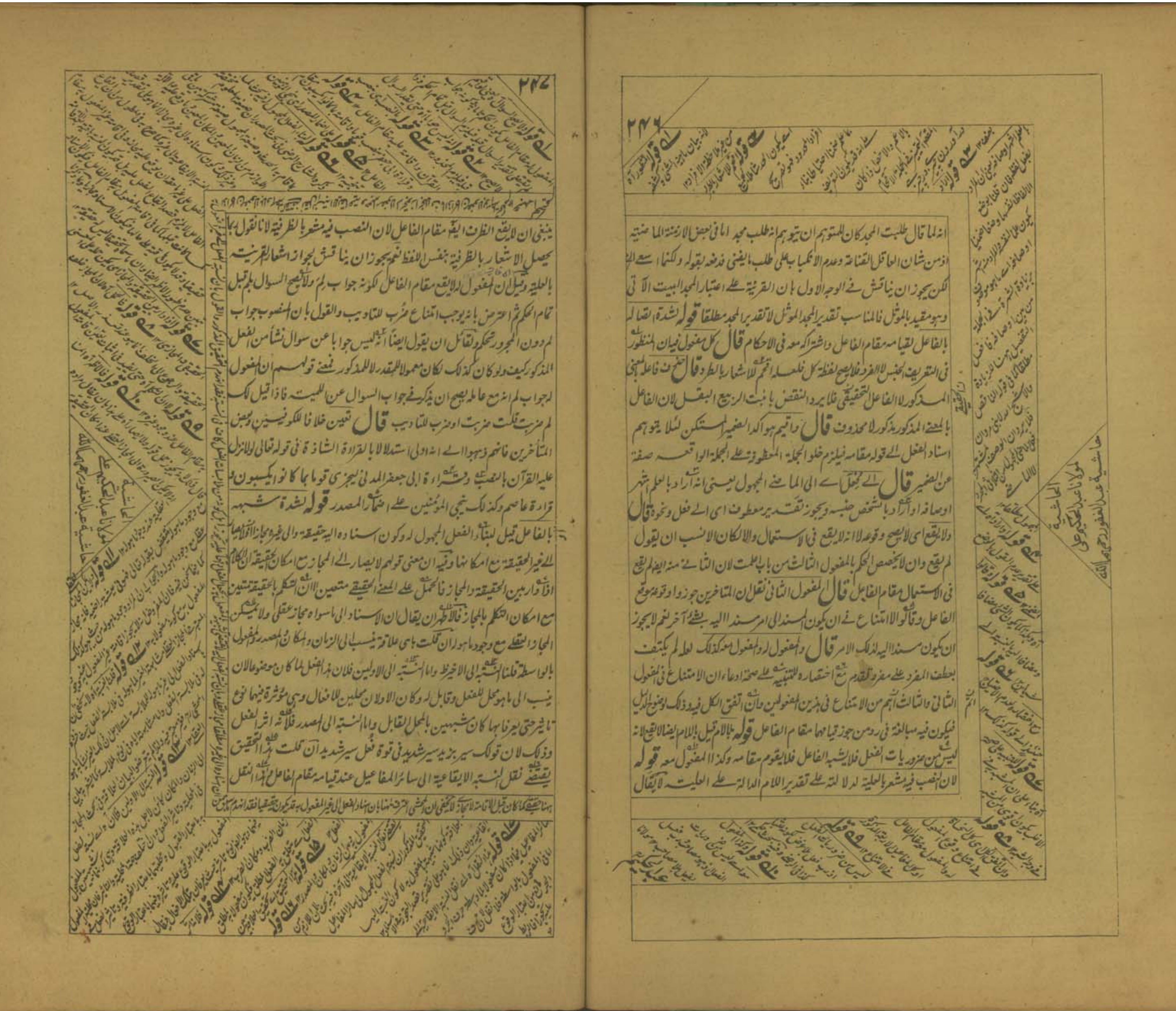


لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا الان كلا منهما في الظاهر مفعول براسه ومنه قوله تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما آتهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم **قوله** لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح **قوله** على المذهب المختار او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح **قال** الا ان يمنع مانع اي اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع **قوله** وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد **قوله** ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلبس المخالفة بينهما قال الله تعالى وان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفي التفريع بحث للفرق البين بين الاصل والفرع **قوله** ولا يخفى انه لا يتصور التنازع آه مبني على ان تاويل المفعول الاول بكل واحد مما لا يعبأ به **قوله** ولما استدل الآية لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول





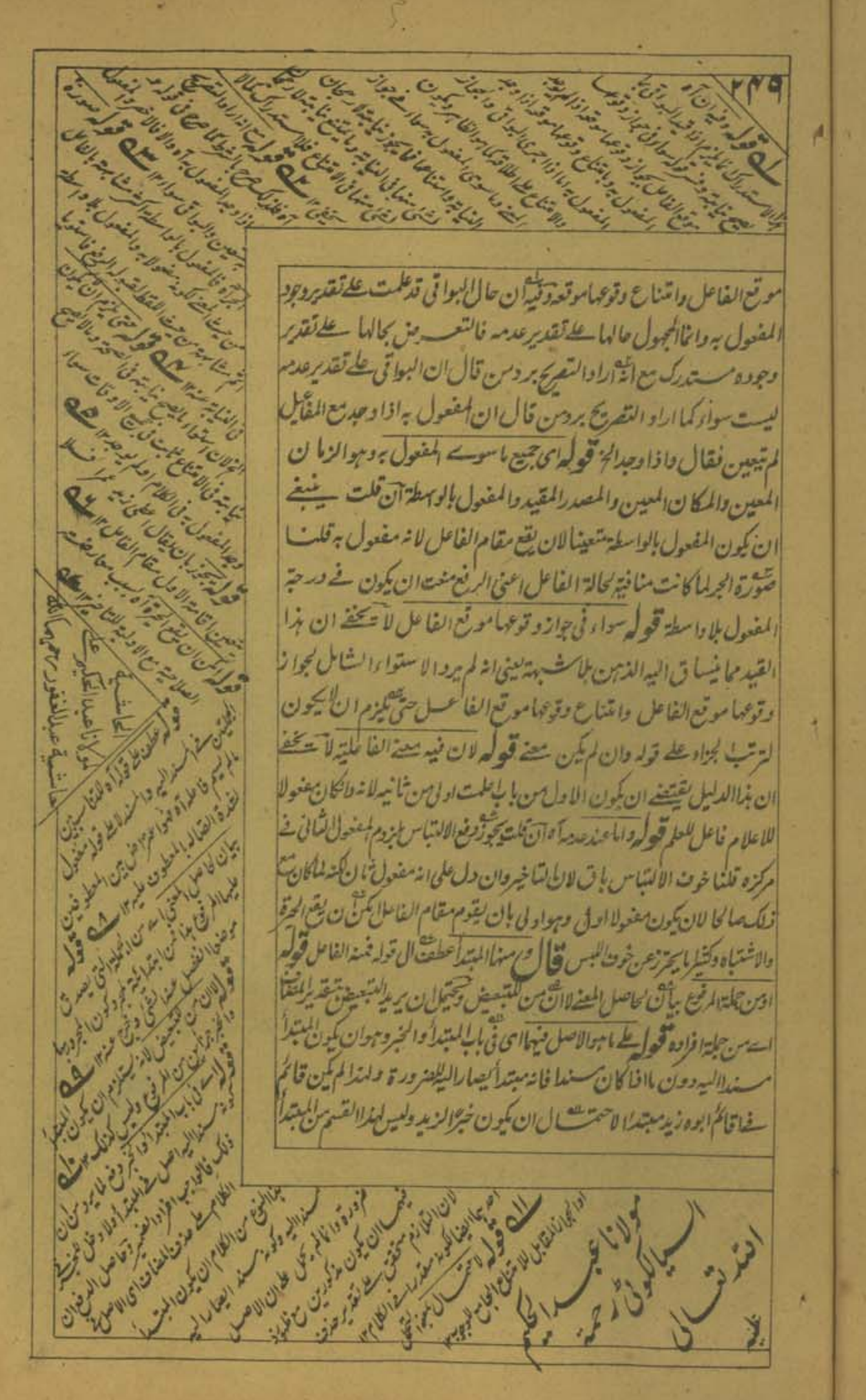
الحذف لضرورة انكسار الوزن **قوله** لا دني معيشة المعيشة زندگانی و انجه بآن زندگانی کنند والمراد هو هذا **قال** وقول امرئ القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله قول امرئ **قوله** على تقدير توجه كل من كفاني الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كان الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك وقولك لان نفي السعي يستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ **قوله** لاستلزامه عدم السعي وجعل القيد بالشرط جزاء له **قوله** وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم السعي فلما من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية **قوله** فعلى هذا ينبغي ان قلت يلزم ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى قلنا لا نم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجد الكنه يطلب في الحال والازمنة الآتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك



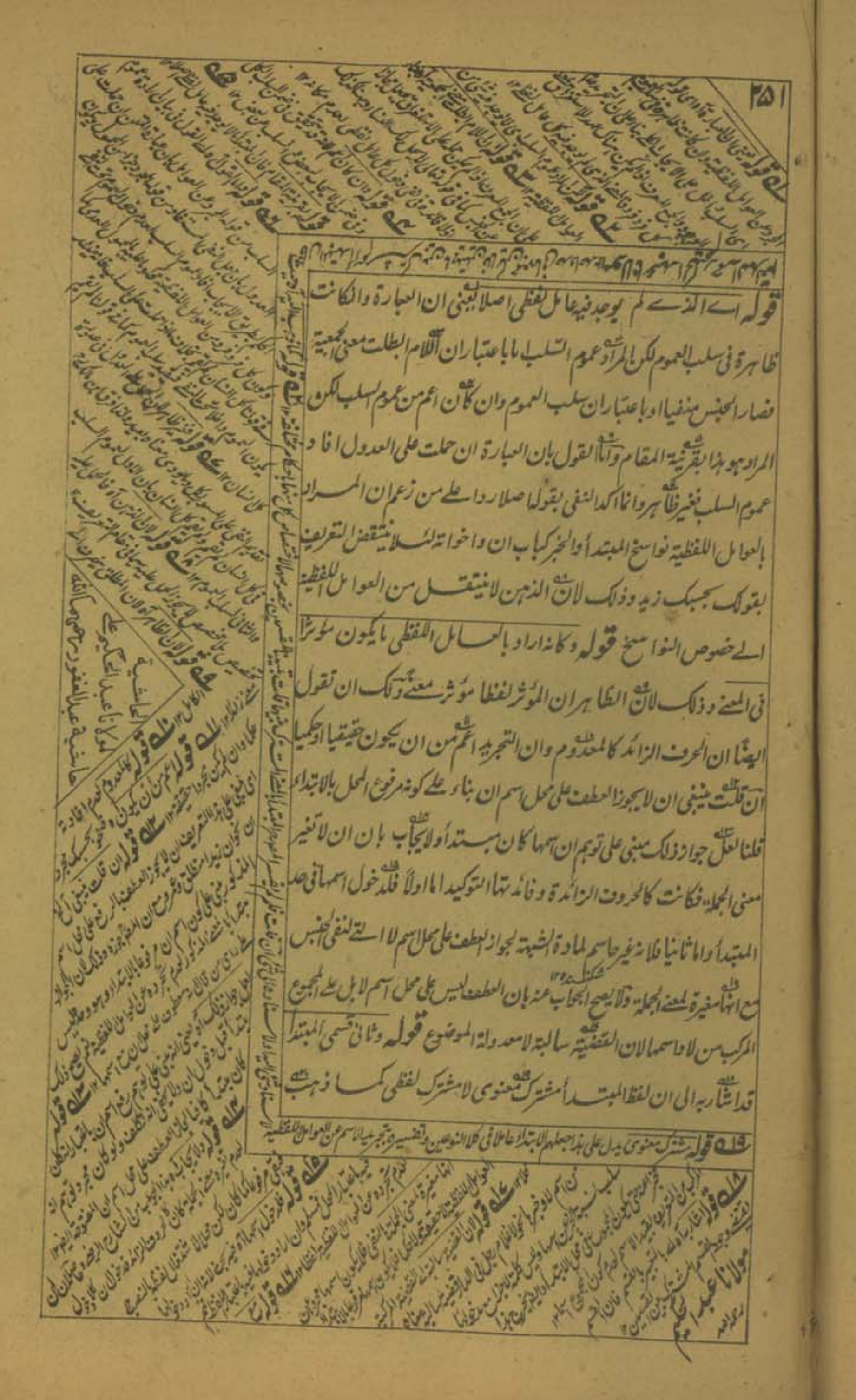
انه لما قال طلبت المجد كان للمتوهم ان يتوهم انه طلب مجد اما في بعض الازمنة الماضية او من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب ما يفنى فدفعه بقوله ولكنما اسعى الخ لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الآتي وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا **قوله** لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام **قال** كل مفعول فيان المنظور في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعله اقحم للاشعار بالطرد **قال** غير فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل التحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف **قال** واقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير **قال** الى فعل اي الى الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم اشهر اوصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوه **قال** ولا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول لم يقع وان لا يخص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل **قال** المفعول الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند الى امر مسند اليه بشيء آخر ثم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر **قال** والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث اتم من الامتناع في هذين المفعولين حتى اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل **قوله** بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال

ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول بل يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتاديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم وللقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سوال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السوال عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتاديب **قال** تعين خلافا للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة في قوله تعالى لولا نزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين على اضمار المصدر **قوله** لشدة شبهه بالفاعل قيل لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا النسبة الى الاخيرين واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهي مؤثرة فيهما نوع تاثير حتى يعرفا بها كان شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير بزيد سير شديد في قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل مع ان هذا النقل

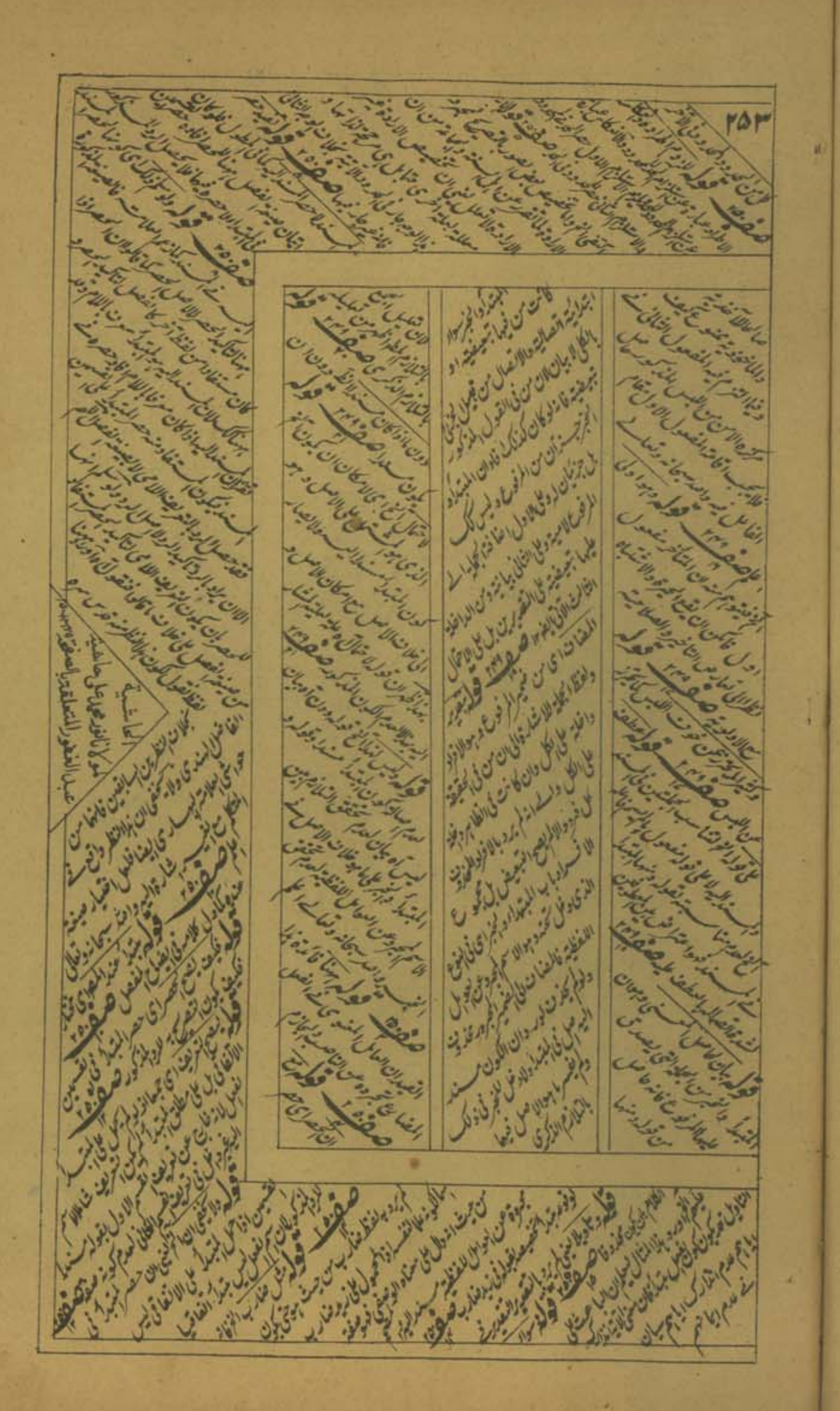
لايتصور مع وجود حرف الجر نحو ضُرب فی الدار فان نسبته ح ليست الا ما تستفيد
من حرف الجر فمعنى ضرب فی الدار ان الدار مضروب فيها لا انها مضروبة مجازا قلنا
هذا النقل فی المفعول بلا واسطة اما فی المفعول بالواسطة فلا نقل ههنا ک
لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقی لا مجازی لقی ههنا شيأن احدهما
ان ما ذکرته يقتضی ان يکون نسبة الفعل المتعدی بالحرف الی المفعول بواسطة نسبة
الی ما هو له فينبغی ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مُر بزيد يوم الجمعة
مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته الی سائر المفاعيل لما کانت بطريق
النقل وجب فی قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد فی ذلک نقلا
قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يکون ما يقوم مقامه محلا لها
ولهذا لا يقع الزمان والمکان المبهمان مقام الفاعل لعل لانه الفعل عليهما فعلی هذا اوجب
تقييد قوله فالجميع سواء بما سنذکره **قوله** شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وانما قيدنا بذلک لان
الظرف وان کان معه فی مفعول فيه عند المصنف فلا يصح القول بالتشبيه **قال** وان لم يکن
فالجميع سواء قيل لو قال والبواقی سواء لکان اخصر واظهر يعنی ان البواقی سواء فی جواز وقوعها



خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه
كما تكلفه كثير من النحاة **قوله** واشتراكهما في العامل المعنوي وهو ههنا تجريد
الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه **قال**
هو قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحدين السابقين مع ان
الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه امالانه اكتفى في
بعض الحدود وبدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء اولانه اراد التصريح
بالحصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة
الفصل تفيد حصر المسند لاحصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهي تأكيد الحصر
لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم
انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المصنف فكيف يصح الحصر
على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن لم يوجب
ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ليس للرد **قال** الاسم لم يرد بالاسم ما
يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة
مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد **قوله** او تقديرا او تاويلا وذلك فيما يصح وضع
اسم موضعه **قوله** نحو وان تصوموا وسواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم **قال** المجرد قيل
انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجوده لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل
منزلة الوجود كقولك ضيق فم البير **قال** اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي

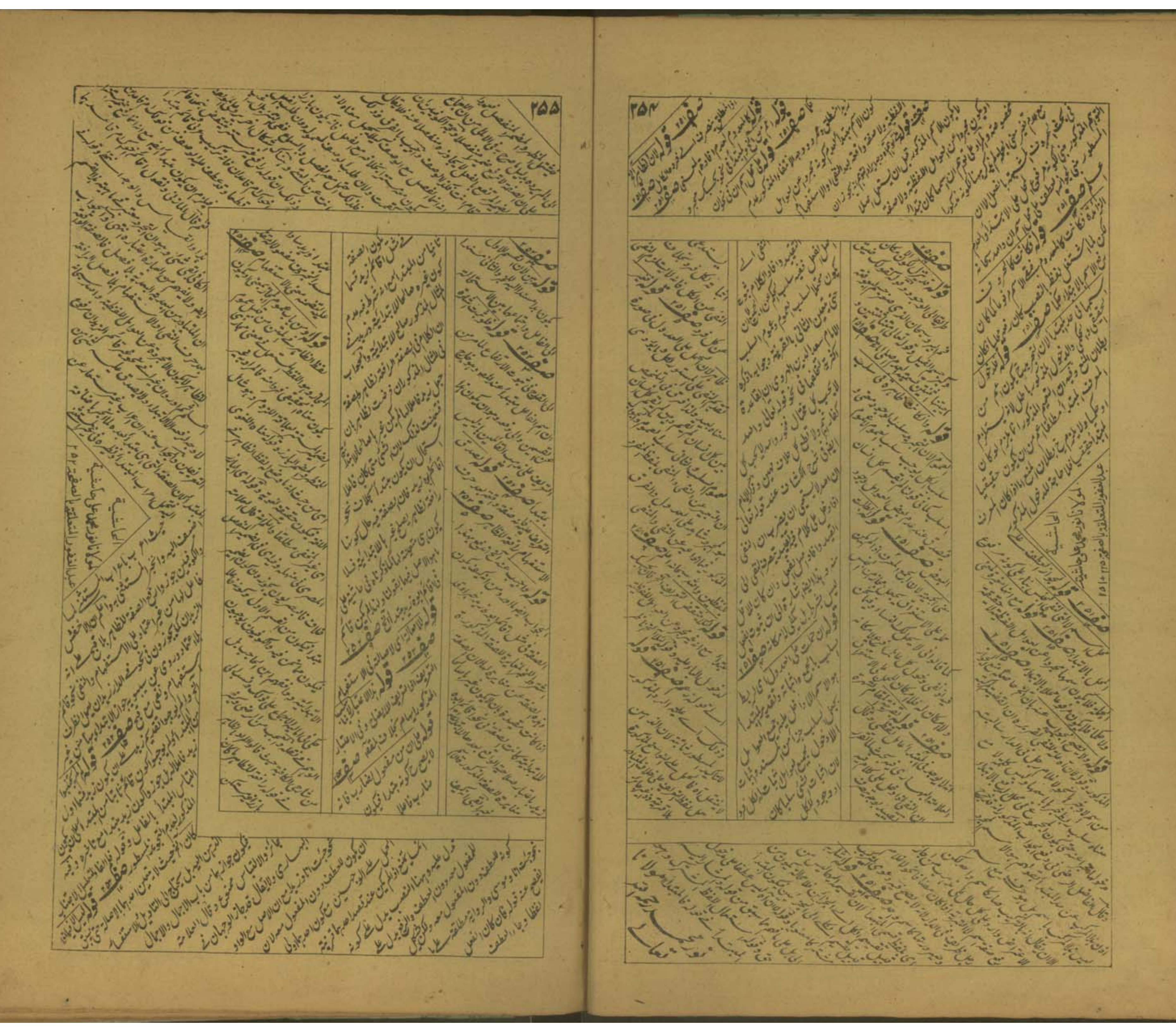


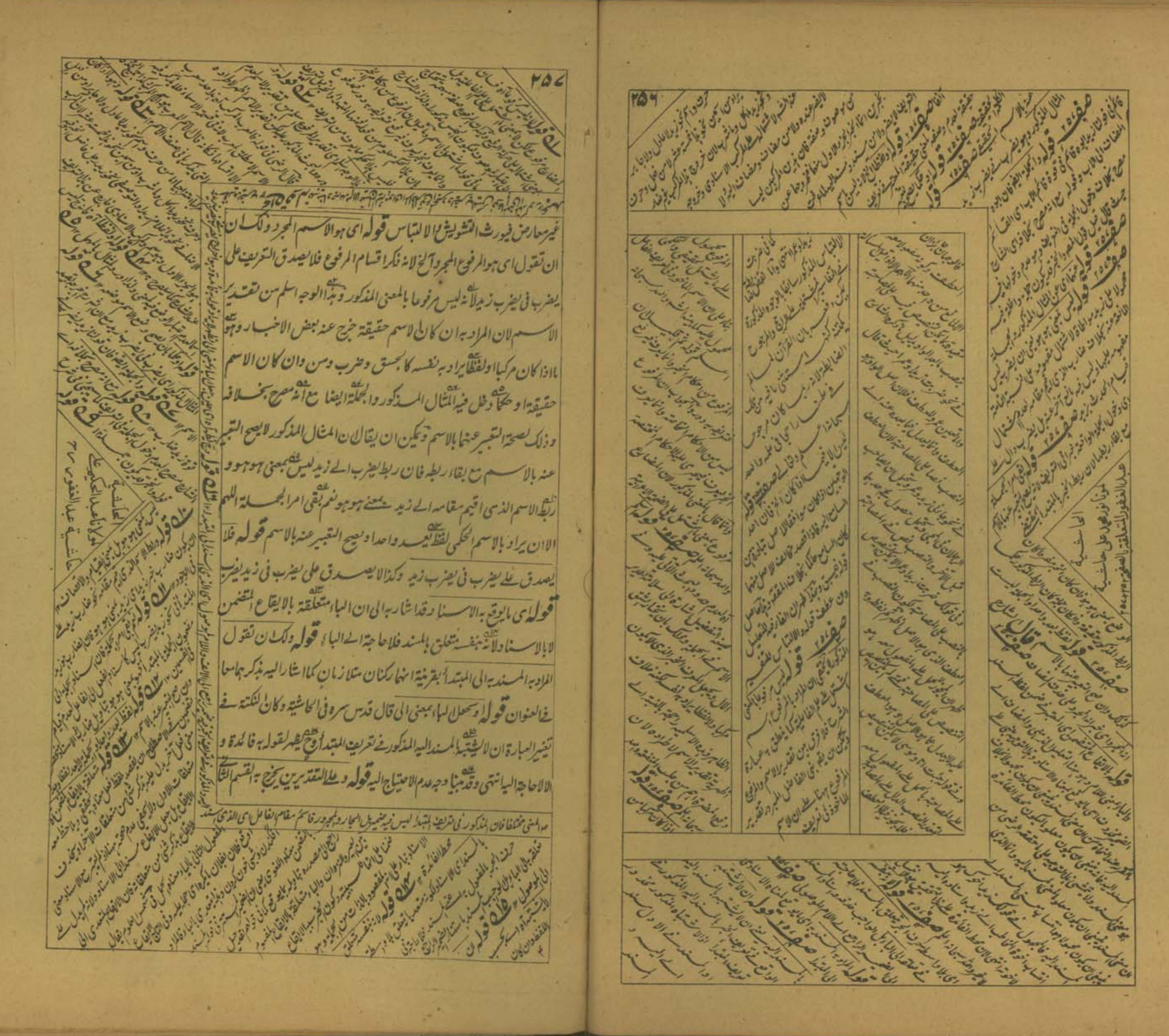
قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت
ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية
فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن
المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول افاد
عموم السلب بغير ظاهر وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد
بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لئلا ينتقض التعريف
بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية
الى خصوص النواسخ **قوله** وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا
في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى وكذلك ان تقول
ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجريد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا
ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء
قلنا العلة جواز ذلك مبنى على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان ان لا تغير
معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما اولا فلدخول اسمها في حد
المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس
مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع
المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع **قوله** وثاني قسمي المبتدأ
قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك معنوي لا مشترك لفظي كما ذهب



ان جواز الامرين فيما اذا كان مؤدى الوجهين واحدا والالتباس فيما اذا كان مؤدى الوجهين مختلفا عبد

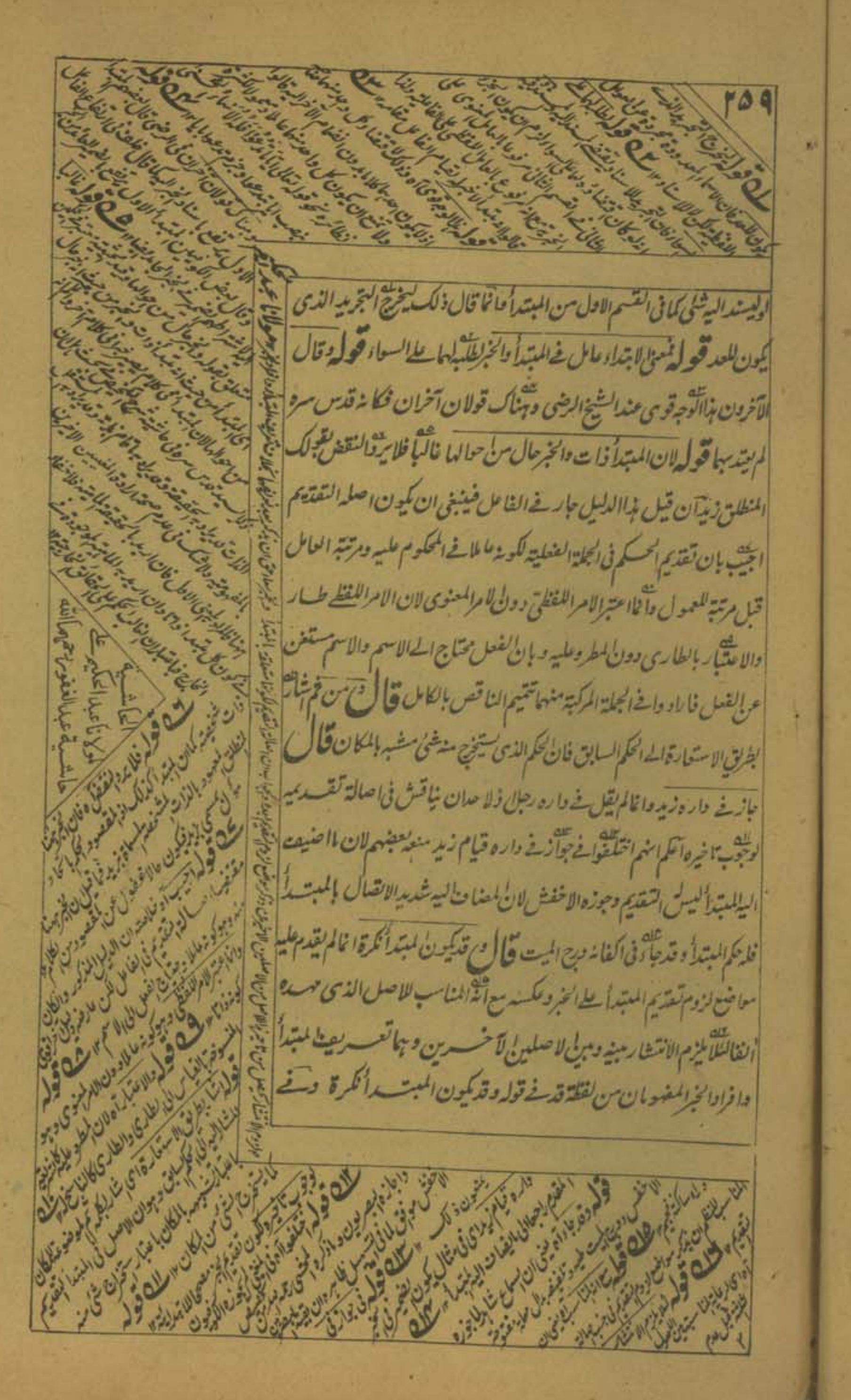
اليه الشيخ الرضي والالزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين **قال** او الصفة لفظا او للانفصال الحقيقي وحسن قال نهالمنع الخلو دون الجمع لم يات بشئ لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف منتقض بقائم في اقائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك **قوله** او جارية مجرا بالقريشي فانه في قوة منسوب الى قريش **قال** الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام والاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر وليشمل نحو خل انما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام **قوله** ونحوه فذكر الالف للاحتمالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف **قوله** كهل الخ واين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل وما ذكرناه نظر واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائما صفة صالحة لان يكون خبر المن وما يصلح ان يكون خبر الا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب قس عليه ما قوله او ما يجرى مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالكاف معناه اللغوي اى البارز **قوله** لم يجز تثنية على اللغة المشهورة **قوله** كون الصفة مبتدأ الخ قيل لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل اقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في اقائم زيد فاعلا خلافا للاصل وهو جعل المبتدأ مسندا وفي جعله مبتدأ خلاف الاصل آخر وهو تغيير النظم الطبعي للمبتدأ والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من



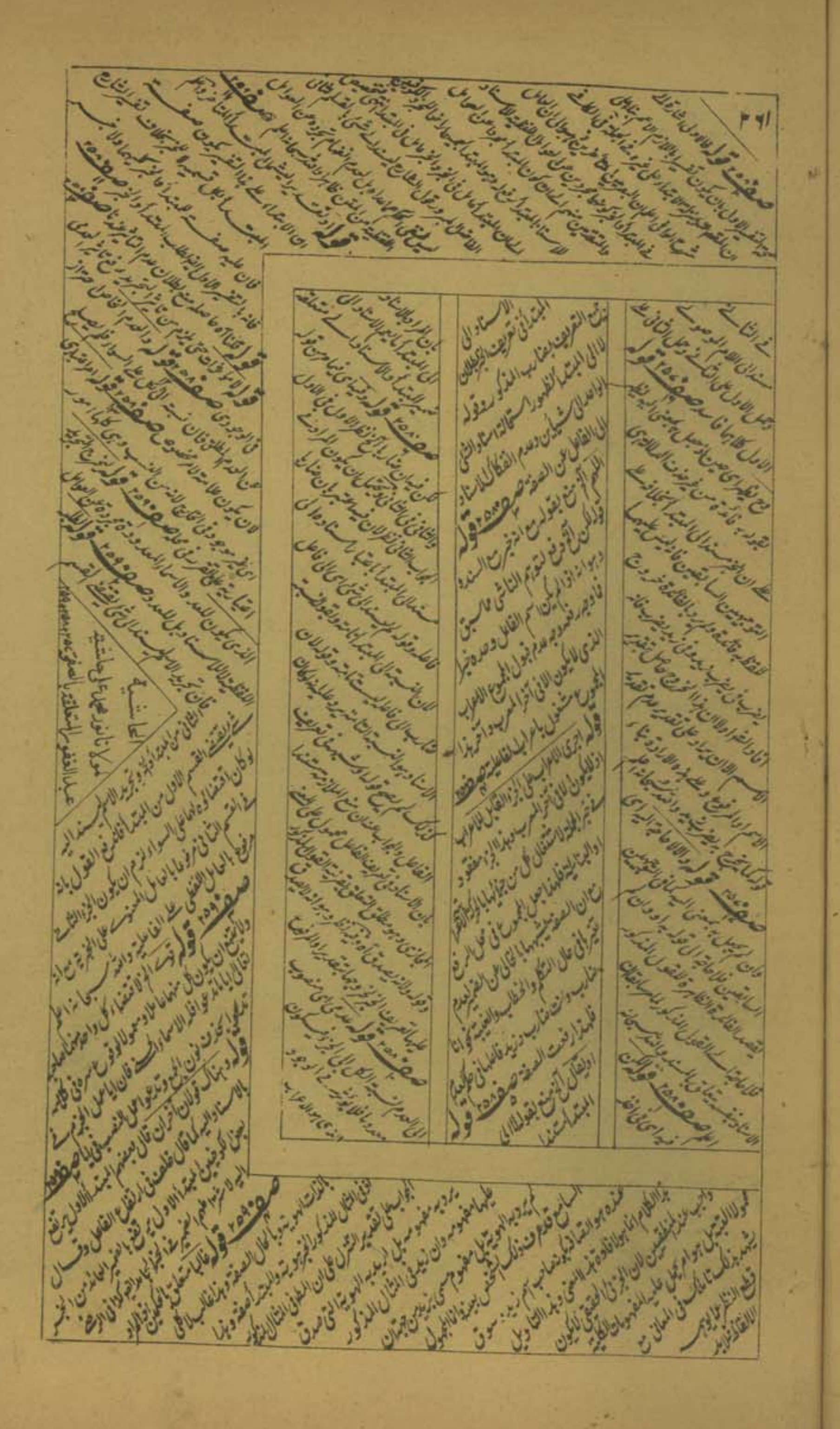


غير معارض فيورث التشويش والالتباس **قوله** اى هو الاسم المجرد ولك ان
ان تقول اى هو المرفوع المجرد الخ لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على
يضرب فى يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير
الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو
ما اذا كان مركبا اولفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم
حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه صرح بخلافه
وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لايصح التعبير
عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو و
ربط الاسم الذى اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم تبقى امر الجملة اللهم
الا ان يراد بالاسم الحكمى لفظ يعد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم **قوله** فلا
يصدق على يضرب فى يضرب زيد وكذا لايصدق على يضرب فى زيد يضرب
قوله اى ما يوقع به الاسناد وقد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المتضمن
لا بالاسناد ولانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء **قوله** ولك ان تقول
المراد به المسند به الى المبتدأ بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا
فى العنوان **قوله** وسهل لها بمعنى الى قال قدس سره فى الحاشية وكان النكتة فى
تغيير العبارة ان لا يشتبه المسند اليه المذكور فى تعريف المبتدأ او يظهر لقوله به فائدة و
الا لا حاجة اليه انتهى وقد بينا وجه عدم الاحتياج اليه **قوله** وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى

من المبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيلزم خلاف في زيد ضارب وفي
زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر
اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل
وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على
الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون
اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه
نظر لان ضاربا لم يسند الى شئ اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب
الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في
زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد **قوله** اى
تجريد الاسم ان قيل التجريد عدمي فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في
صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده الى شئ قلنا العوامل في كلام
العرب علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعلا و
امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا **قوله** ليسند الى شئ كما في القسم الثاني من المبتدأ

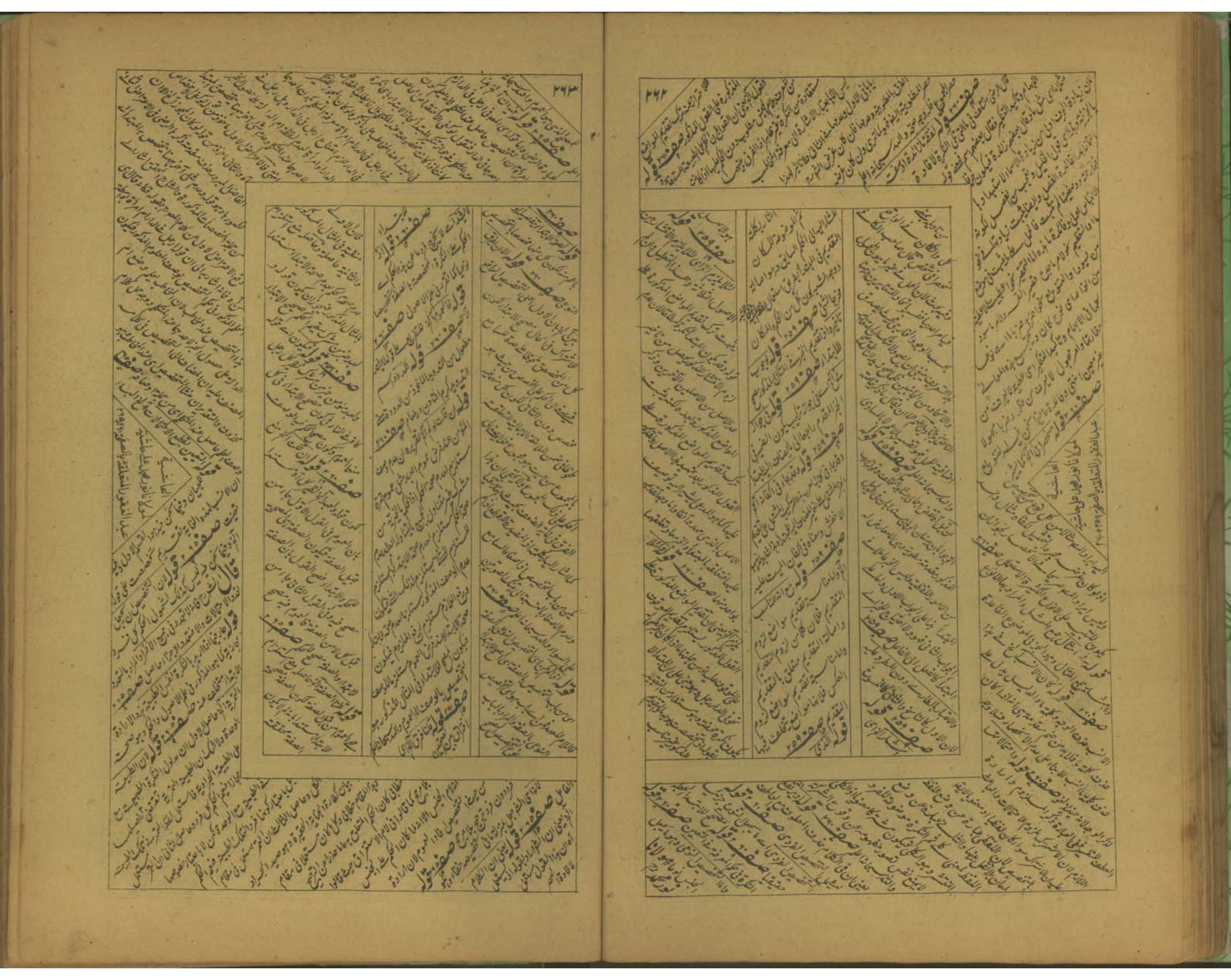


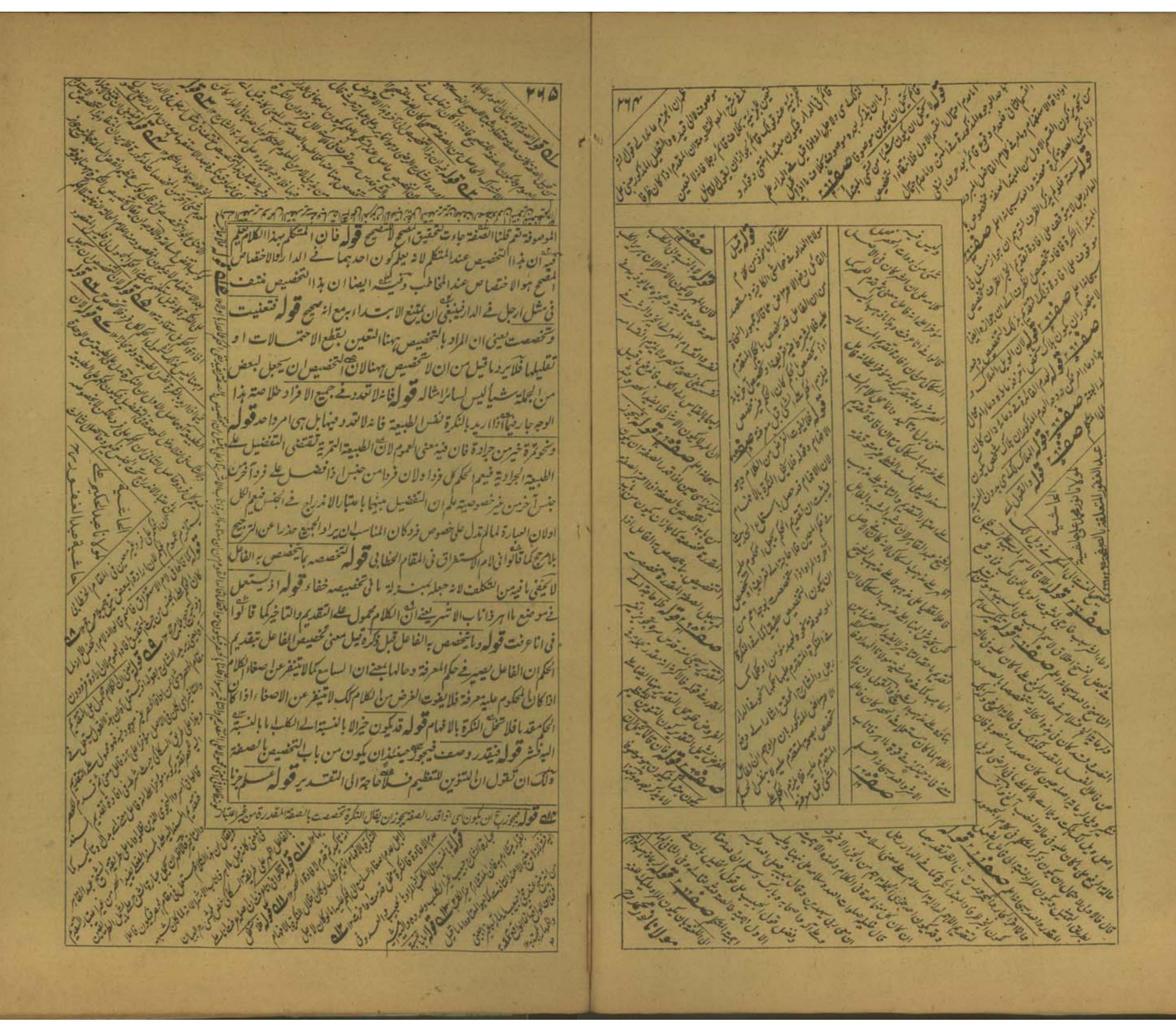
او ليسند اليه شئ كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي
يكون للعدد **قوله** بمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر لطلبه لهما على السواء **قوله** وقال
الآخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان آخران فكانه قدس سره
لم يعتد بهما **قوله** لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك
المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم
اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طار
والاعتبار بالطاري دون المطرو عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن
عن الفعل فاراد وا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل **قال** من ثم اشارة
بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شئ مشبه بالمكان **قال**
جاز في داره زيد وانما لم يقل في داره رجل وذا حدان يناقش في اصالة تقديمه
لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم لان ما اضيف
اليه المبتدأ ليس التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ
فله حكم المبتدأ وقد جاء في اكفانه درج الميت **قال** وقد يكون المبتدأ نكرة انما لم يقدم عليه
مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي مهده
انفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الآخرين وهما تعريف المبتدأ
وافراد الخبر المفهومان من لفظة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة وفي



فهي المصححة للحكم والابتداء فصح ان التخصيص بالصفة مصحح فيه ۱۲ مولانا عبد الحكيم

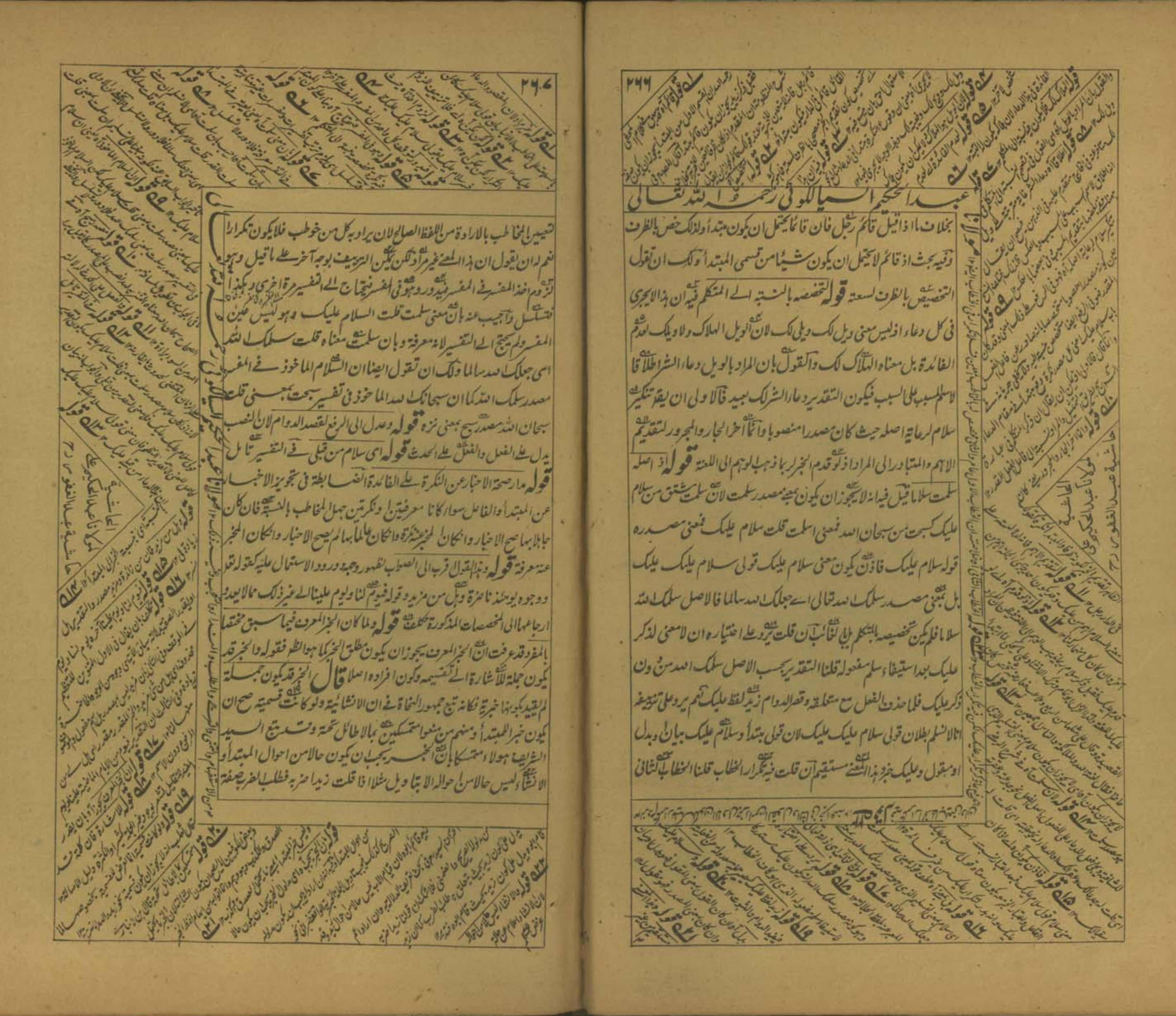
قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتني اعتبار ما على المبتني عليه كما يظهر عند التفصيل **قوله** والمط المهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة غير ظاهر **قال** بوجه ما الفظة ما زائدة او صفة ولما كان التخصيص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت بمثل ولعبد مؤمن الى آخره لان لفظ ما ينبئ عن عدم الانحصار **قوله** يقبل اشتراكها واحتمالا تها او يرتفع **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بالنسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسما ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا هو من باب التخصيص بالعموم اذ لا شيء فردا عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج البعض وعنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء بعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة





الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا المصحح **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام عليم
فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص
المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف
في مثل ارجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح **قوله** فتعينت
وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعين بقطع الاحتمالات او
تقليلها فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل لبعض
من الجملة شيئا ليس لسائر اشاله **قوله** فانه لا تعدد في جميع الافراد خلاصة هذا
الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد **قوله**
ونحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي التفضيل على
الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد ولان فردا من جنس ذا فضل على فرد آخر من
جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل
اولان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح
بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي **قوله** لتخصصه بما يخصص به الفاعل
لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء **قوله** اذ يستعمل
في موضع ما اهر ذا ناب الاشر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا
في انا عرفت **قوله** وما يخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم
الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها يعني ان السامع كما لا يتنفر عن اصغاء الكلام
اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتنفر عن الاصغاء اذا كان
الحكم مقدما فلا تخل النكرة بالافهام **قوله** قد يكون خيرا بالنسبة الى الكلب ما بالنسبة
اليه كثير **قوله** فيقدر وصف فيجوز حينئذ ان يكون من باب التخصيص بالصفة
ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير **قوله** علم جزنا

قوله يجوز ان يكون اي اذا قدر الصفة يجوز ان يقال النكرة تخصصت بالصفة المقدرة من غير اعتبار

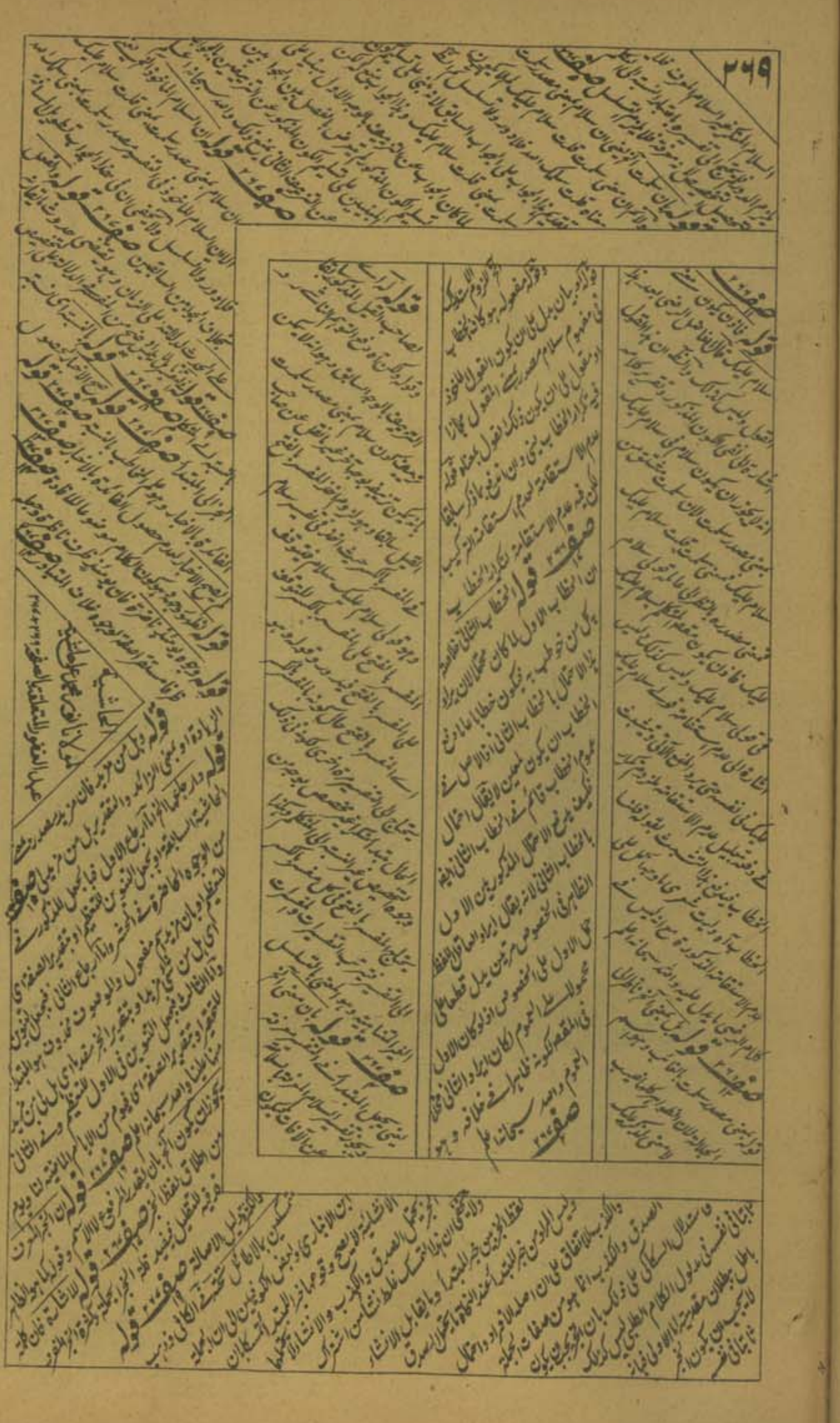


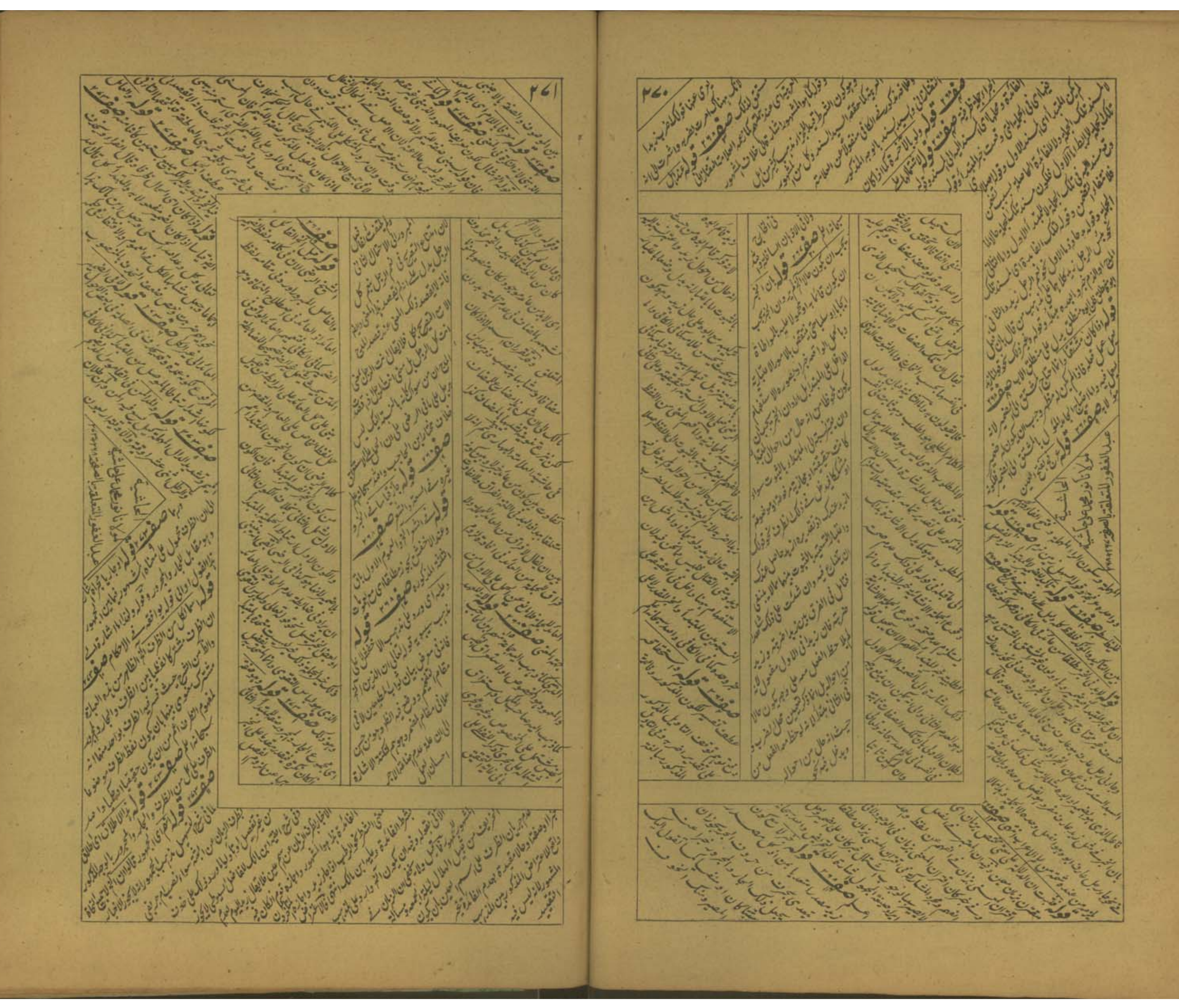
عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى

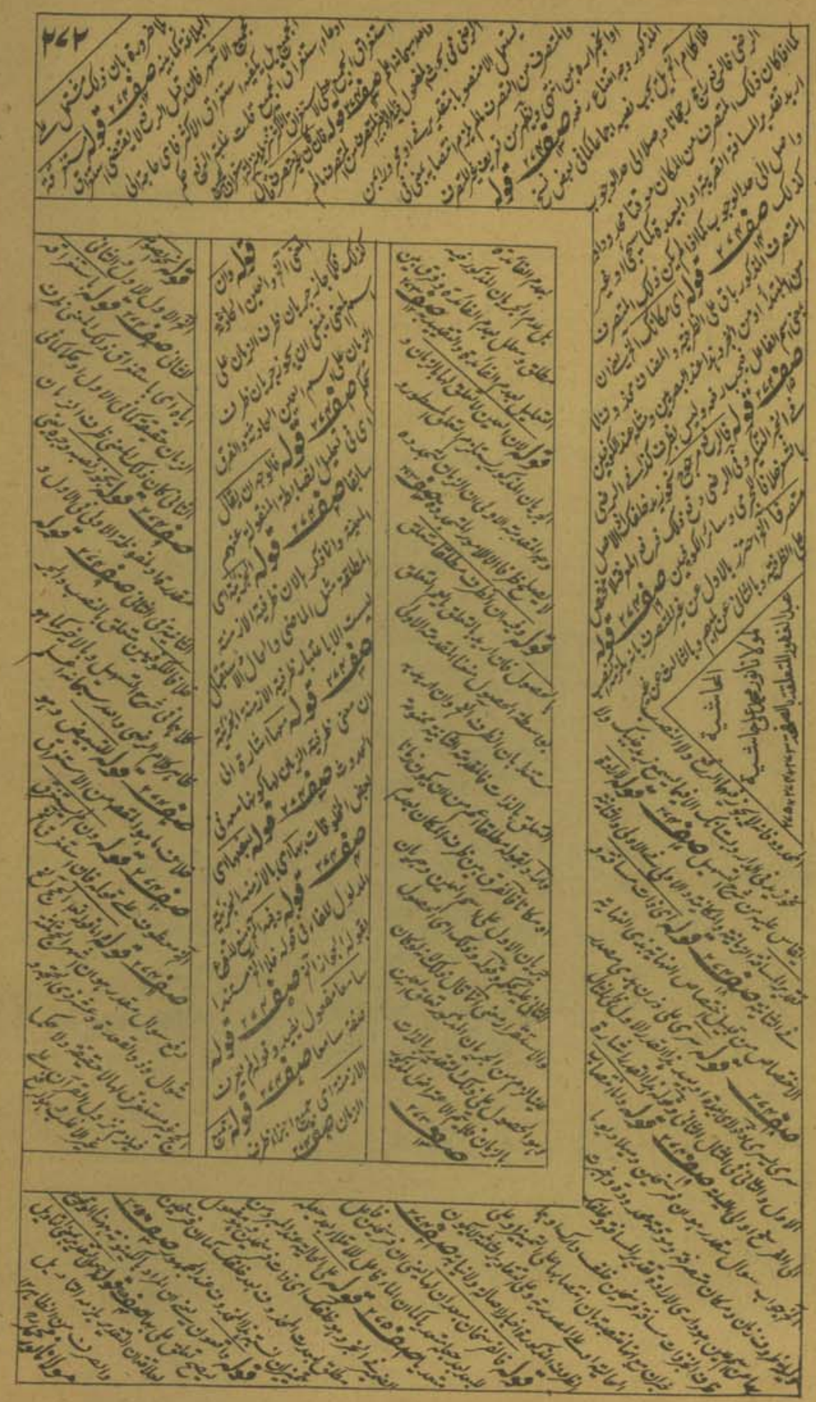
بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك خص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته **قوله** تخصصه بالنسبة الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك ويلي لك لان الويل الهلاك ولا ويلك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك ولك ان تقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعاء الشر لك بعيد فالاولى ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاهم والمتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللغة **قوله** اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى اسلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قوله سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله تعالى اي جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله مني وذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك ثم يرد على توجيهه انا لا نسلم بطلان قولي سلام عليك عليك لان قولي مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبره هذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني

تعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن الترجيح بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر فيدور وهو في المفسر فيحتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا فتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت سلمك الله اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحانك الله الماخوذ في تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه **قوله** وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث **قوله** اي سلام من قبلي في التفسير تامل **قوله** مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابطة في تجويز الاخبار عن المبتدأ او الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة **قوله** وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى ووجوه يومئذ ناضرة وبل من مزيد وقوله فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف **قوله** ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد وقد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون جملة للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا **قال** الخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكانه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان يكون خبر المبتدأ ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هولاء متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله الا تاويل مثلا اذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة

قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا
فى حقه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك **قوله** ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية
ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية
او فعلية ولو بالآخرة **قوله** ذا الجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها
فاذا لم يكن فيها رابطة لم يكن المبتدأ محلا للفائدة اصلا وكان ذكره لغوا بخلاف
ما اذا كان فيها رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التى
تضمنها الرابطة فان الشئ كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحا او
قدحا او غير ذلك **قوله** فلا بد فى الجملة كذا لا بد فى المفرد اذا كان مشتقا او جامدا مؤولا بتاويل
المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوى والعرفج شجر ينبت فى السهل
والمعنى هذا المكان المستوى غليظ وكله تاكيد للضمير قال الكسائى لا بد فى الخبر مطلقا من
عائد واستدل بالاجماع على ان فى خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد
اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ او خبر كان واجيب عنه بان فى
خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فتشبث لدلالة على
معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير **قال** من عائد خبرا وليس
متعلقا باسم لا والا انتصب الاسم لشبهه بالمضاف **قوله** كاللام فى نعم الرجل لانه للعهد
قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان فى معرض التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه
يجوز فى الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه
قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اى لا
نضيع اجرهم **قوله** وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ قيل لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين
المبتدأ كما فى المثال المذكور وقولك مقولى زيد قائم **قوله** اذا كان ضميرا وذلك الحذف
قياسى اذا كان مجرورا بمن فى جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول الخ







تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة النكان المبتدأ الثاني نكرة

كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما

لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني + ويجوز ان يكون

حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر وح ينبغي ان يقدر منه

مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا

وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير

المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكر ده وازده شتر وار مهذبا نتهى الكر اثنا عشر

وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن **قال** وما وقع ظرفا او

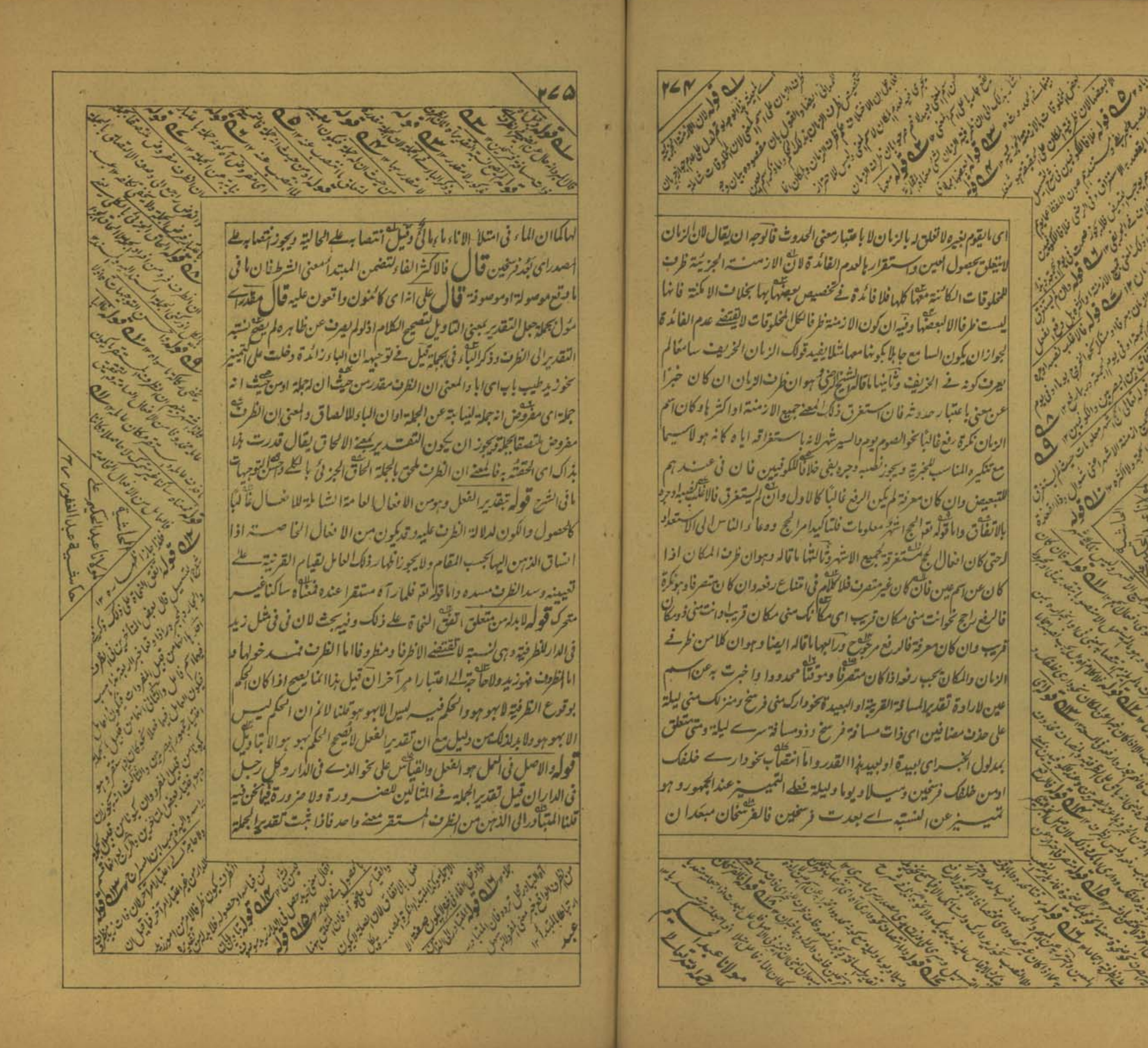
جاريا مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف

اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو

ظاهر الشرح **قوله** اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان ههنا فوائد اولها انهم قالوا

ان ظرف الزمان لا يقع جاريا على اسم العين اي لا يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين

لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى في العين

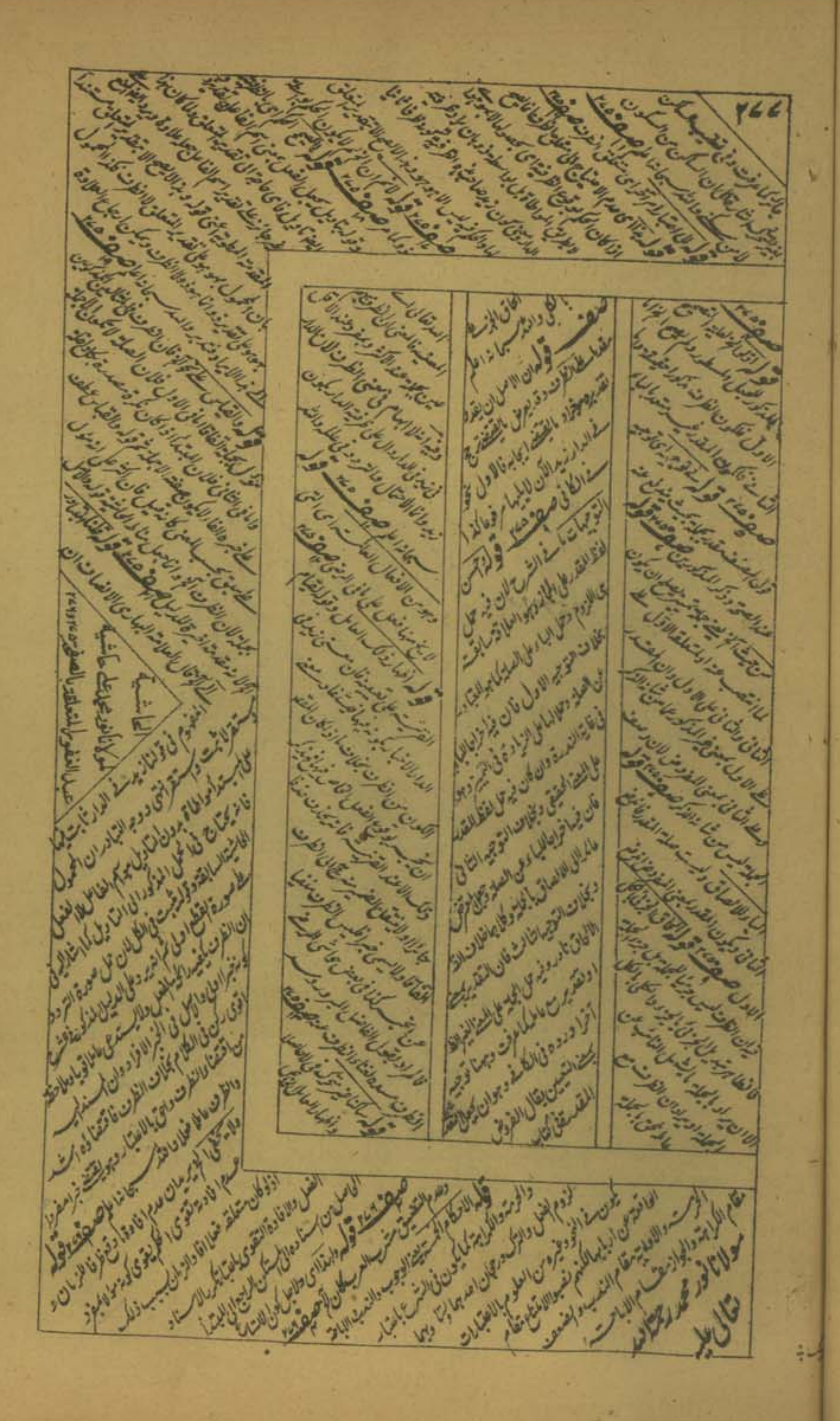


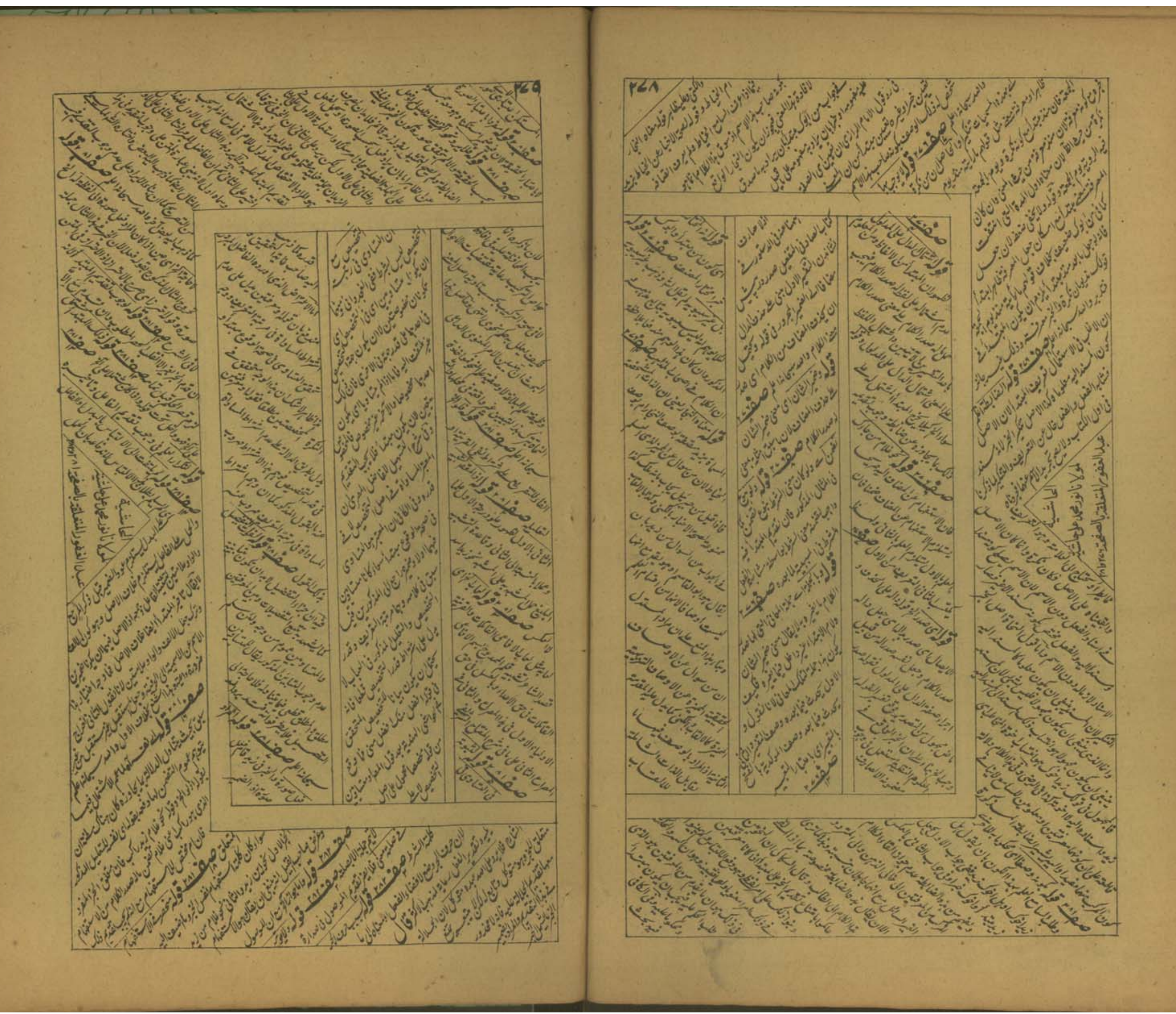
اى مايقوم بغيره لاتعلق له بالزمان لا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لايتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة فى تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لايقتضى عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان الخريف سالما لم يعرف كونه فى الخريف وثانيها ما قاله الشيخ الرضى هو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لاسيما مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفى خلافا للكوفيين فان فى عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فللتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثالثها ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا كان عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام فى امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب اى مكانك منى مكان قريب وانت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح ورابعها ما قاله ايضا وهو ان كلا من ظرفى الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ ومنزلك منى ليلة على حذف مضافين اى ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة ومنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة او بعيد بهذا القدر واما انتصاب نحو داره خلفك او من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان

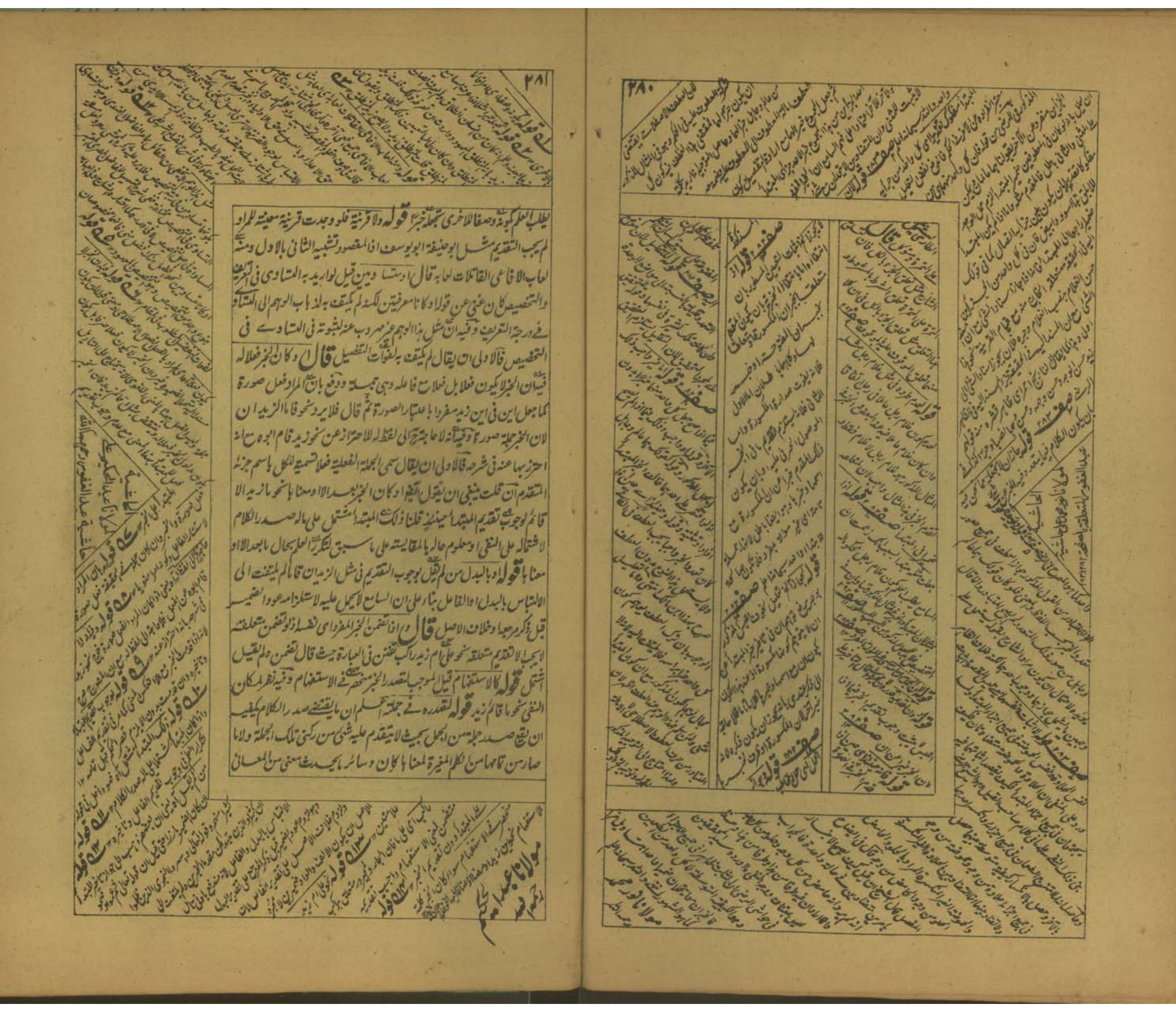
لها كما ان الماء فى امتلاء الاناء ما ء ما لى وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر اى تبعد فرسخين **قال** فالاكثر الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فان ما فى ما وقع موصولة او موصوفة **قال** على انه اى كائنون واقعون عليه **قال** مقدر اى مؤول بجملة جعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام اذ لولم يعرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء فى بجملة قيل فى توجيهه ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب باب اى ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث انه جملة او من حيث انه جملة اى مفروض انه جملة لنيابته عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به فالمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئى بالكلى وحسن التوجيهات ما فى الشرح **قوله** تبقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى فلما راٰه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك **قوله** لابد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان فى فى مثل زيد فى الدار للظرفية وهى نسبة لاتقتضى الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فهو الدار واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لانم ان الحكم ليس الا بهو هو ولابد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لايصحح الحكم بهو هو الا بتاويل **قوله** والاصل فى العمل هو الفعل والقياس على نحو الذى فى الدار وكل رجل فى الدار ان قيل تقدير الجملة فى المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة

مولانا عبدالحکیم رحمه الله

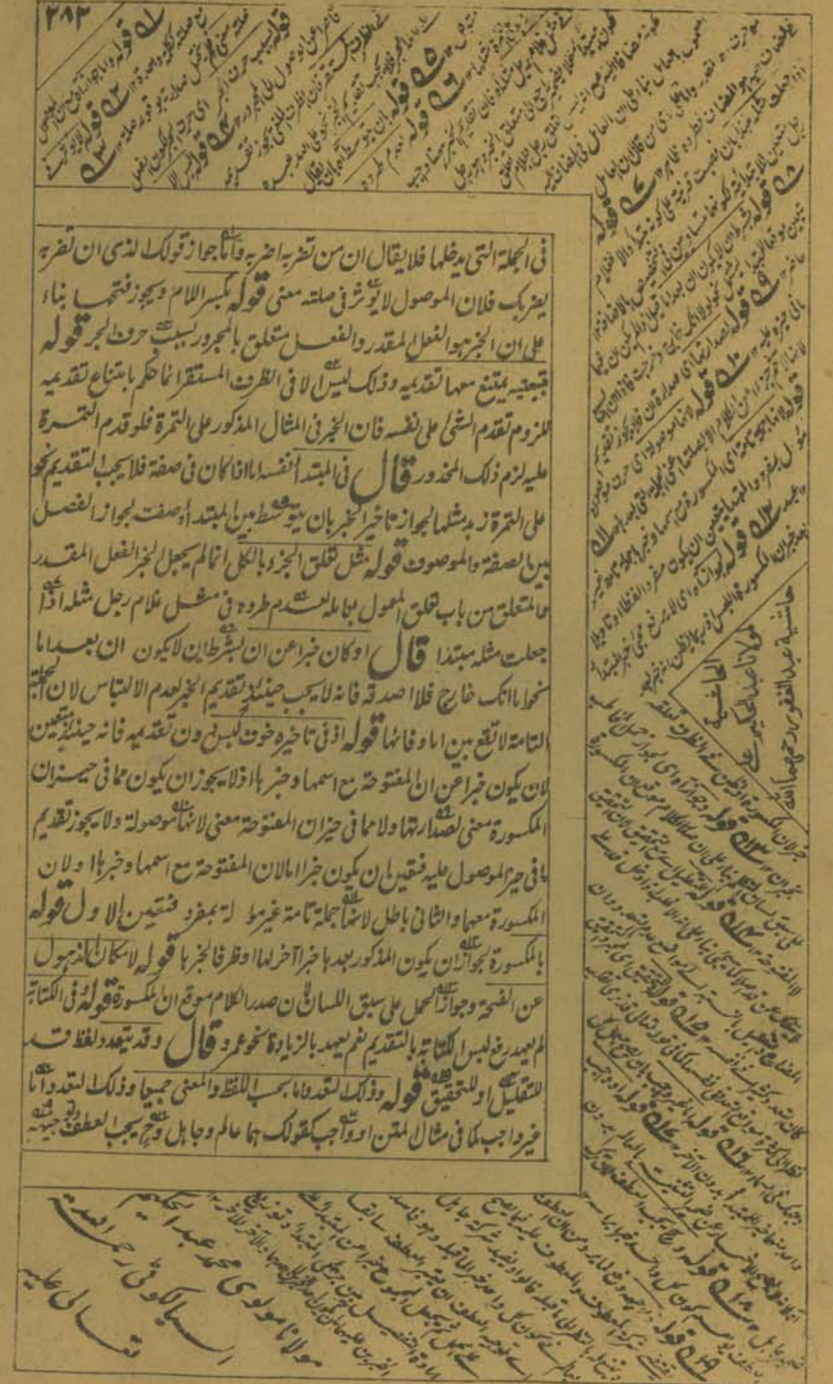
فی بعض المواضع ثبت فی الکل **قوله** والاصل فی الخبر الافراد لیتوافق الرکنان ولا یخفی
ان عدم افادة الزمان مع التقوی یقوی الافراد **قوله** وجاز تاخیره للاتساع وعدم
التضییق کما هو مشرب العرب ولهذا کان لغتهم اوسع اللغات **قوله** لکنه قد یجب
الاحکام الخمسة کما یکون فی الشرع یکون فی النحو وغیره **قال** متشملا اشتمال
الدال علی المدلول سواء کانت دلالة بنفسه او بما یجاوره من امر متقدم علیه نحو
زید قائم او امر متاخر عنه نحو غلام من جارک **قوله** علی معنی وجب له صدر الکلام
ای صدره واله او صدر نفسه مسامحة **قوله** کالاستفهام وغیره من القسم
والتمنی والترجی وضمیر الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمین مثل الذی یاتینی
فله درهم وبالجملة ما یغیر اصل الکلام ویجعله نوعا آخر وانما اقتضی التصدیر لان
السامع یبنی الکلام الذی لم یصدر بالمغیر علی اصله فلو جاز ان یجیٔ بعده ما یغیره
لم یدر السامع اذا سمع بذلک المغیر اهو راجع الی ما قبله بالتغییر او مغیر لما یجیٔ بعده من
الکلام فیتشوش لذلک ذهنه **قوله** وهذا مذهب سیبویه الاشارة الی ان المختار لم یمثل
مصدرة بالمثال المتفق علیه نحو من جارک **قوله** وذهب بعض النحاة ای غیر سیبویه قیل ان من
زید معنا والنجار ام الخیاط مثلا والوصف متعین للخبریة والمقدمة الاولی ممنوعة لصحة
الاخبار بالکمی فی الجواب وکذا الثانیة لصحة الاخبار عن الخیاط بزید **قوله** لکونه
معرفة ولا یجوز تنکیر المبتدأ مع تعریف الخبر نقل عن ابن الحاجب فی دفعه ان من معرفة
لانه فی قوة ازید ام عمرو او خالد وتطرق الابهام فی هذه المسمیات علی المتکلم لا یوجب
بها تنکیرا ولا یخفی ضعفه ونقل عن سیبویه جواز کون المبتدأ نکرة والخبر معرفة
اذا کانت النکرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضیل مقدما علی خبره والجملة
صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه **قال** او کانا معرفتین
الضابطة فی جعل احدهما مبتدأ والآخر خبرا ان ما زعمت ان السامع





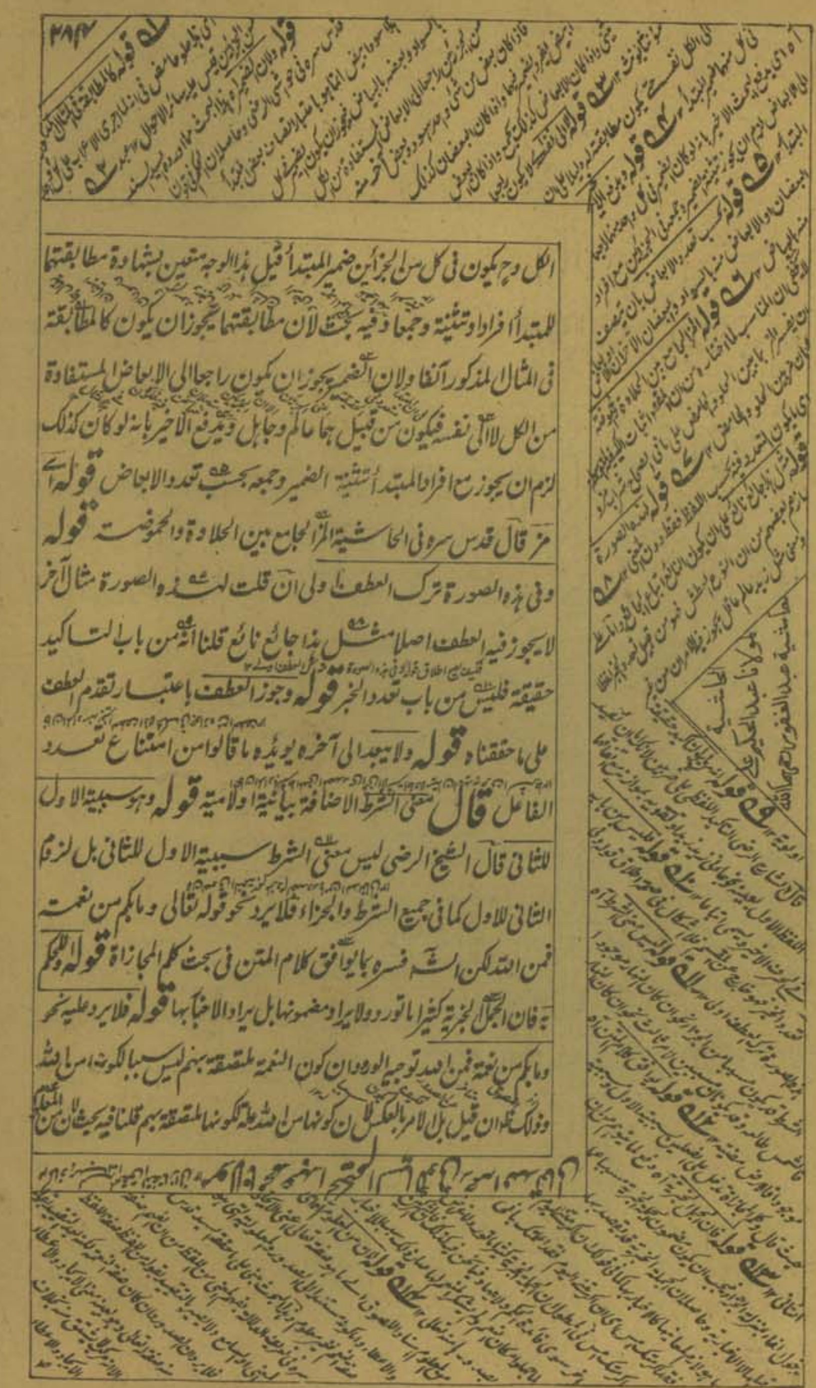


ليطلب العلم بكونه وصفا للاخرى فتجعله خبرا **قوله** ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا المقصود تشبيه الثانی بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه **قال** او تساويا وبين قيل لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص كان غنيا عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل **قال** او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل اين في اين زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو فاما الزيد ان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظه للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدا حينئذ قلنا ذلك المبتدا مشتمل على ماله صدر الكلام لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد الا او معناها **قوله** او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعا وخلاف الاصل **قال** واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب التقديم متعلقه نحو على ام زيد راكب تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل **قوله** كالاستفهام قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام وفيه نظر لمكان النفي نحو ما قائم زيد **قوله** لتصدره في جملته اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني

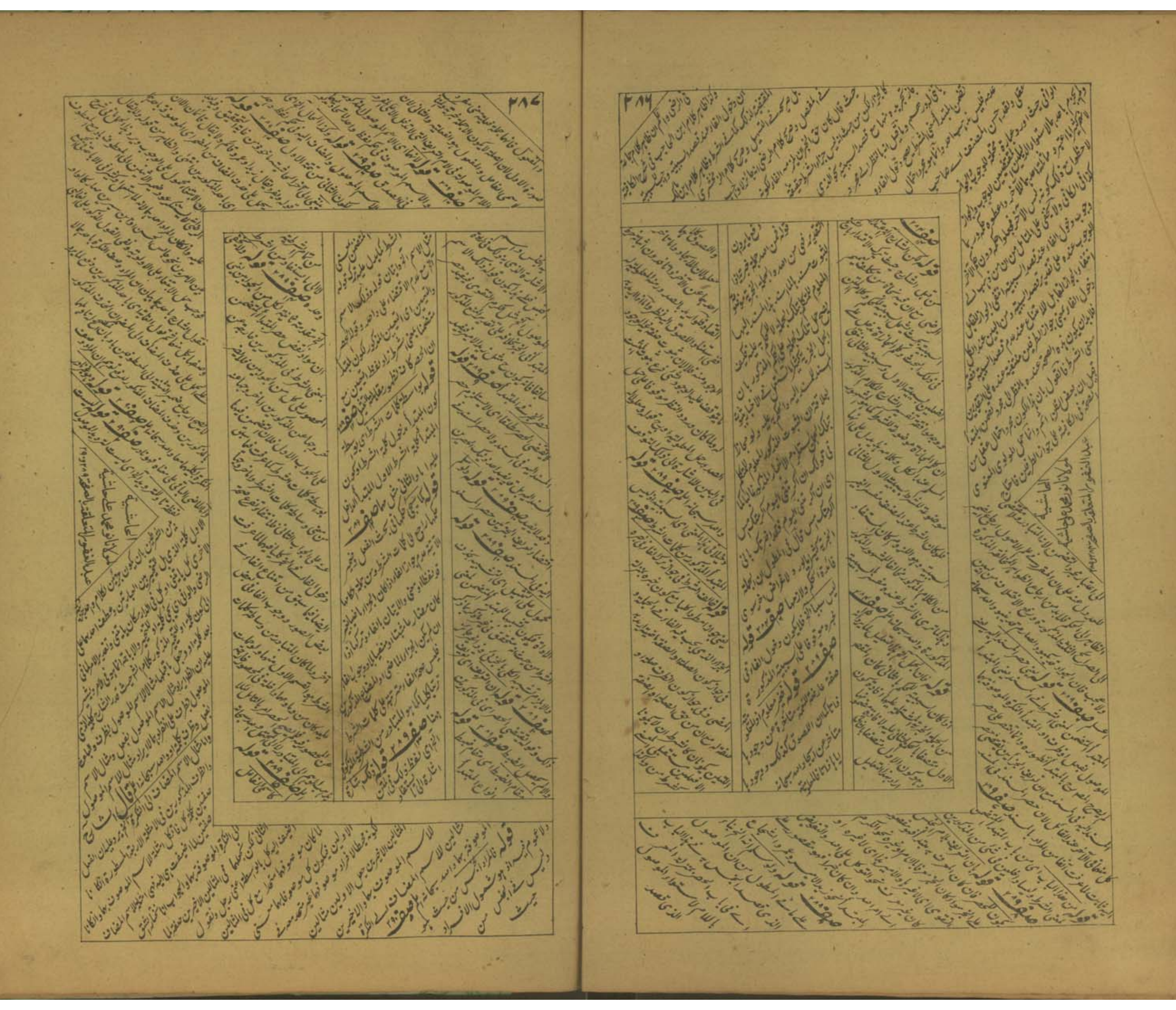


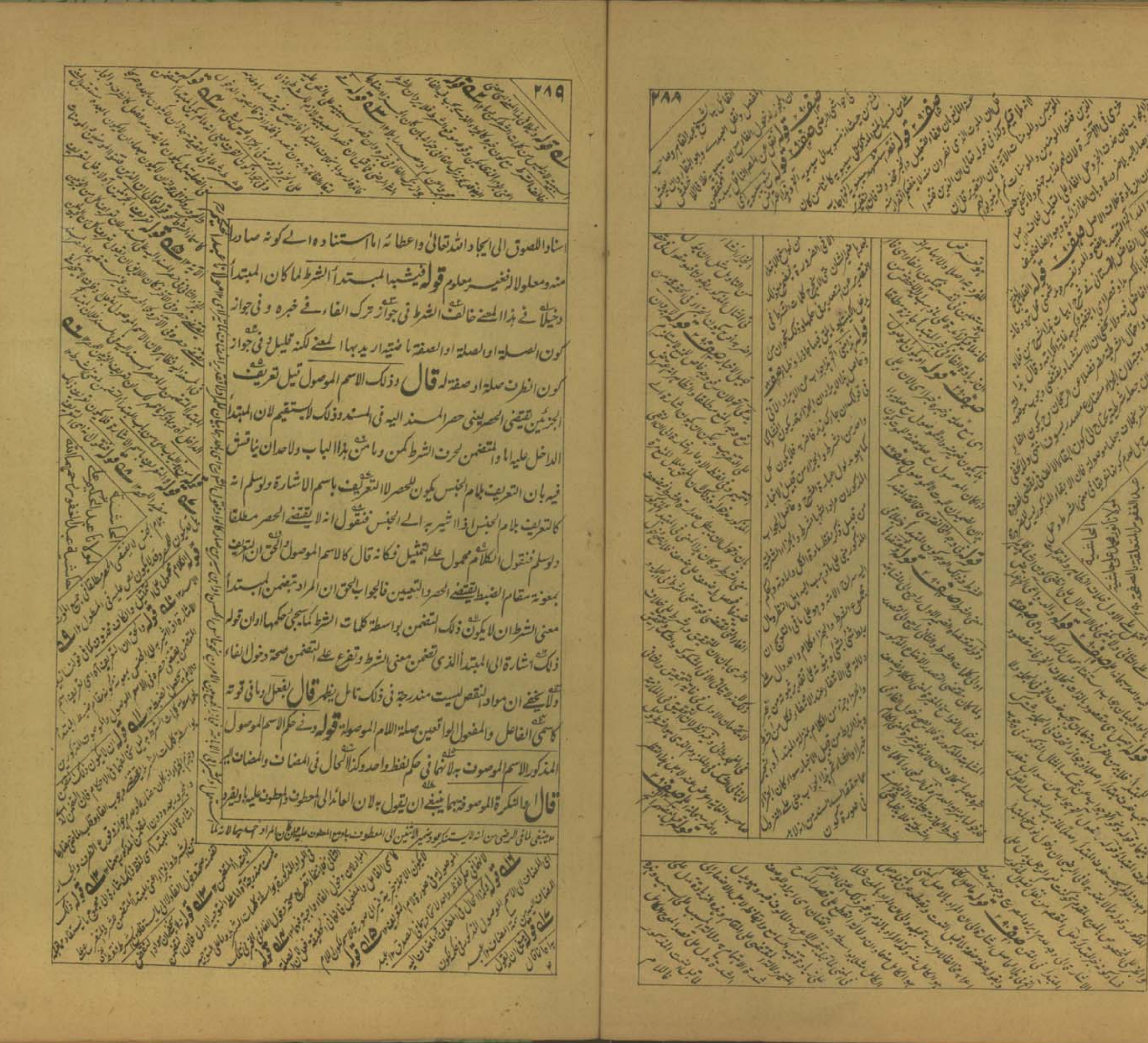
فی الجملة التی یدخلها فلا یقال ان من تضربه اضربه واما جواز قولک الذی ان تضربه
یضربک فلان الموصول لا یؤثر فی صلته معنی **قوله** بکسر اللام ویجوز فتحها بناء
علی ان الخبر ہو الفعل المقدر والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر **قوله**
فیتبعه یمتنع معها تقدیمه وذلک لیس الا فی الظرف المستقر انما حکم بامتناع تقدیمه
للزوم تقدم الشیٔ علی نفسه فان الخبر فی المثال المذکور علی التمرة فلو قدم التمرة
علیه لزم ذلک المحذور **قال** فی المبتدأ انفسه اما اذا کان فی صفة فلا یجب التقدیم نحو
علی التمرة زبد مثلها لجواز تاخیر الخبر بان یتوسط بین المبتدأ وصفته لجواز الفصل
بین الصفة والموصوف **قوله** مثل تعلق الجزء بالکل انما لم یجعل الخبر الفعل المقدر
والمتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم طرده فی مثل غلام رجل مثله اذا
جعلت مثله مبتدأ **قال** او کان خبرا عن ان بشرط ان لا یکون ان بعد اما
نحو اما انک خارج فلا اصدقه فانه لا یجب حینئذ تقدیم الخبر لعدم الالتباس لان اما
التامة لا تقع بین اما وفائها **قوله** اذ فی تاخیره خوف لبس وفی تقدیمه فانه حینئذ یتعین
لان یکون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا یجوز ان یکون مما فی حیز ان
المکسورة معنی لصدارتها ولا مما فی حیز ان المفتوحة معنی لانها موصولة ولا یجوز تقدیم
ما فی حیز الموصول علیه فتعین ان یکون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان
المکسورة معها والثانی باطل لانها جملة تامة غیر مؤولة بمفرد فتعین الاول **قوله**
بالمکسورة لجواز ان یکون المذکور بعدها خبرا آخر لها او ظرفا لخبرها **قوله** لامکان الذہول
عن الفتحة وجواز الحمل علی سبق اللسان لان صدر الکلام موقع ان المکسورة **قوله** فی الکتابة
لم یعد رفع لبس الکتابة بالتقدیم نعم یعد بالزیادة نحو عمرو **قال** وقد یتعدد لفظا
للتقلیل او للتحقیق **قوله** وذلک لتعدد اما بحسب اللفظ والمعنی جمیعا وذلک لتعدد اما
غیر واجب کما فی مثال المتن او واجب کقولک ہما عالم وجاہل وح یجب العطف وتوجیهه

ان یعطف اولا ثم یجعل المجموع خبرا علی ارادة التفصیل عما واعلی فهم السامع ولیس
فی المعطوفین ضمیر المبتدأ لان المبتدأ منفکوک تقدیرا انکانک قلت فی
المثال المذکور احدہما عالم والآخر جاہل ولہذا جاز ان لا تجعله
مما نحن فیه لان المخبر عنه متعدد حقیقة فخطفا جاز ان یکون قوله قدس سره
من غیر تعدد المخبر عنه احترازا عنه ویؤیده قوله فیما بعد ویستعمل ذلک علی
وجهین **قوله** فانهما فی الحقیقة خبر واحد لان المقصود اثبات الکیفیة المتوسطة
بین الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما کما قیل بناء علی ان الطعمین
امتزجا فی جمیع الاجزاء فانکسر احدہما بالآخر فعلی ہذا القول یکون فی کل
من الحلو والحامض ضمیر المبتدأ وعلی ما قلناه یکون فی المجموع ضمیر
المبتدأ ولیس فی شیٔ من الجزئین ضمیر ان قلت فیلزم خلو الصفة عن
الضمیر قلنا جاز ذا لم تسند الصفة الی شیٔ ان قلت ینبغی ان لا یثنی
ولا یجمع ولا یؤنث شیٔ من الجزئین عند تثنیة المبتدأ او جمعه وتانیثه قلنا
اجراء لذلک الاحوال علی الجزئین کاجراء الاعراب علیهما فان حق الاعراب اجراؤه
علی المجموع لکن لما لم یکن المجموع قابلا للاعراب اجری اعرابه علی اجزائه
نفس علیه سائر الاحوال الا تری انک اذا اخبرت عن شیٔ باحوال اجزائه المتصلة جاز ان تجعل
المجموع فی حکم خبر واحد کقولک للابلق ہذا اسود ابیض فانه فی قوة ہذا ابلق
محکمه حکم ہذا حلو حامض وجاز ان تجعل کلا منهما خبرا مستقلا باجراء وصف الجزء علی



الكل وجه يكون فى كل من الجزائين ضمير المبتدأ قيل هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتهما
للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة
فى المثال المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة
من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك
لزم ان يجوز مع افراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض قوله
مز قال قدس سره فى الحاشية المز الجامع بين الحلاوة والحموضة قوله
وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة مثال آخر
لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جائع نائم قلنا انه من باب التاكيد
حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله وجوز العطف باعتبار تقدم العطف
على ما حققناه قوله ولا يبعد الى آخره يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد
الفاضل قال معنى الشرط الاضافة بيانية او لامية قوله وهو سببية الاول
للثانى قال الشيخ الرضى ليس معنى الشرط سببية الاول للثانى بل لزوم
الثانى للاول كما فى جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله لكن الشارح فسره بما يوافق كلام المتن فى بحث كلم المجازاة قوله والحكم
بان الجمل الخبرية كثيرا ما تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد عليه نحو
وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون النعمة ملتصقة بهم ليس سببا لكونها من الله
ونحو ذلك ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها ملتصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم

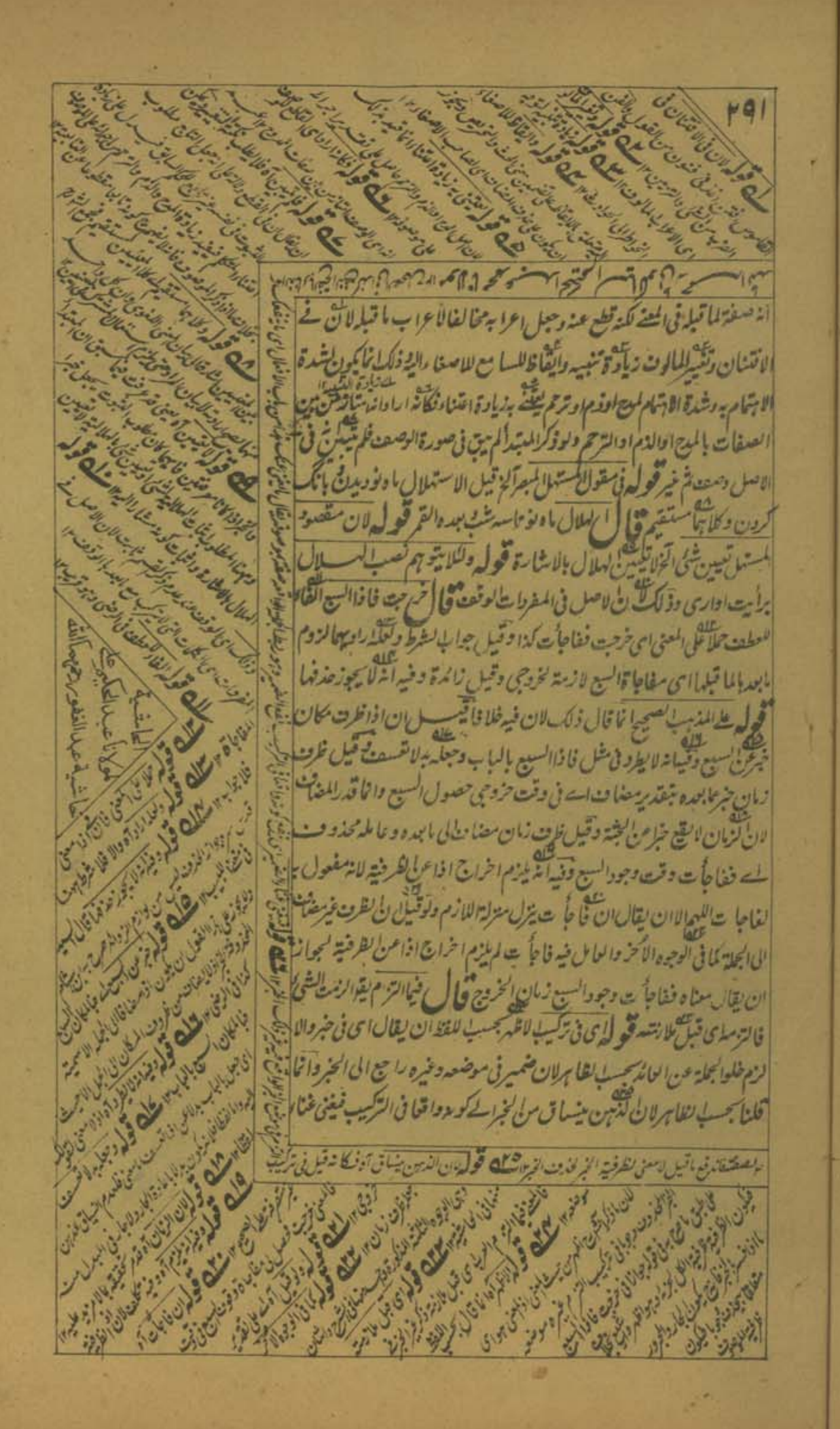




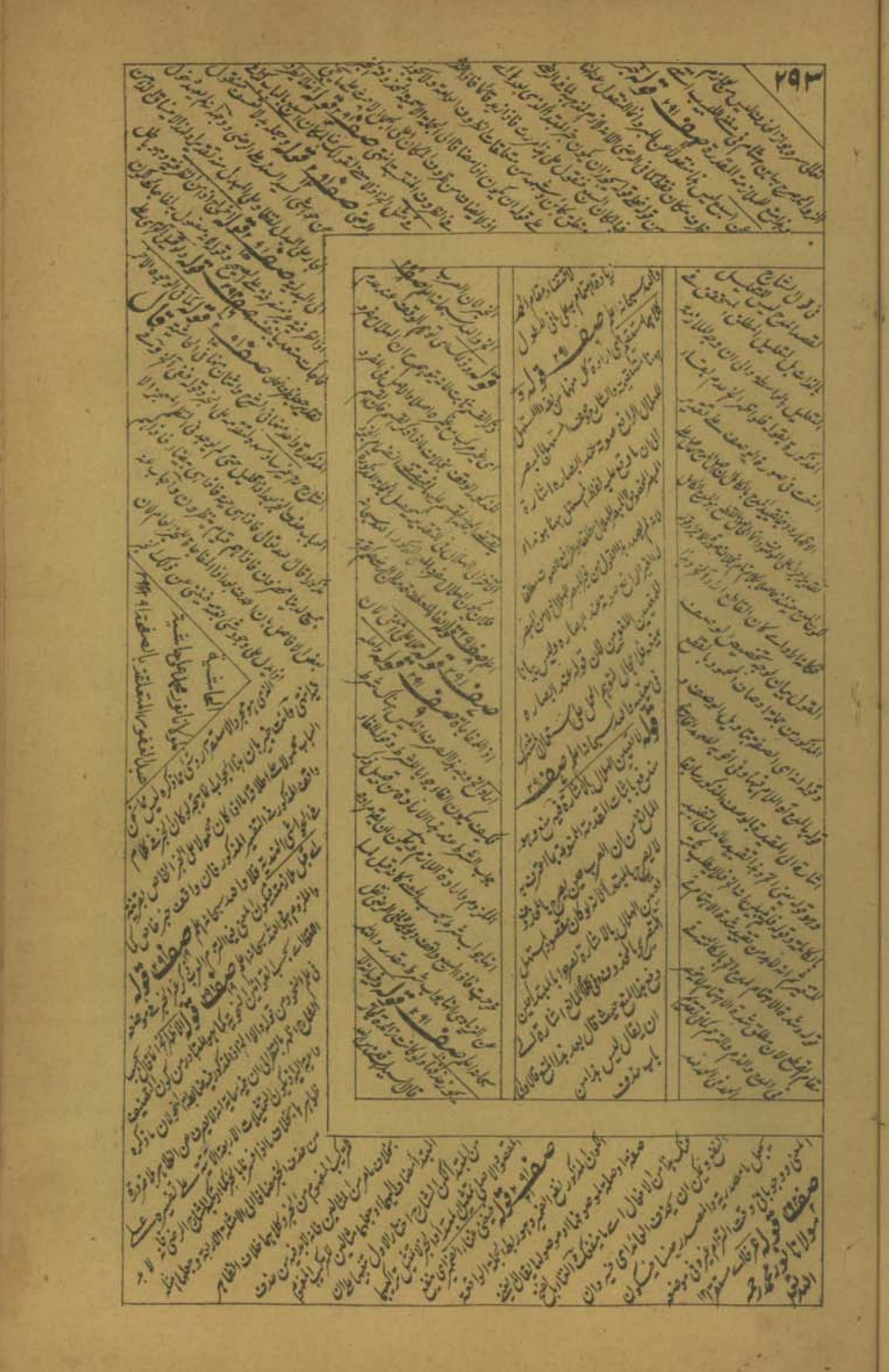
اسناد اللصوق الى ايجاد الله تعالى واعطائه اما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم **قوله** فيشبه المبتدأ الشرط لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره و في جواز كون الصلة او الصلة او الصفة ماضية اريد بها المعنى لكنه قليل و في جواز كون الظرف صلة او صفة له **قال** وذلك الاسم الموصول تيل تعريف الجزئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولاحد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما يجئ حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على التضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة في ذلك تامل يظهر **قال** بفعل او ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة اللام الموصولة **قوله** و في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه **قال** او النكرة الموصوفة بهما ينبغي ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بالافراد

وينبغي لما في الرضي من انه لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه لان المراد احدهما لانه لما

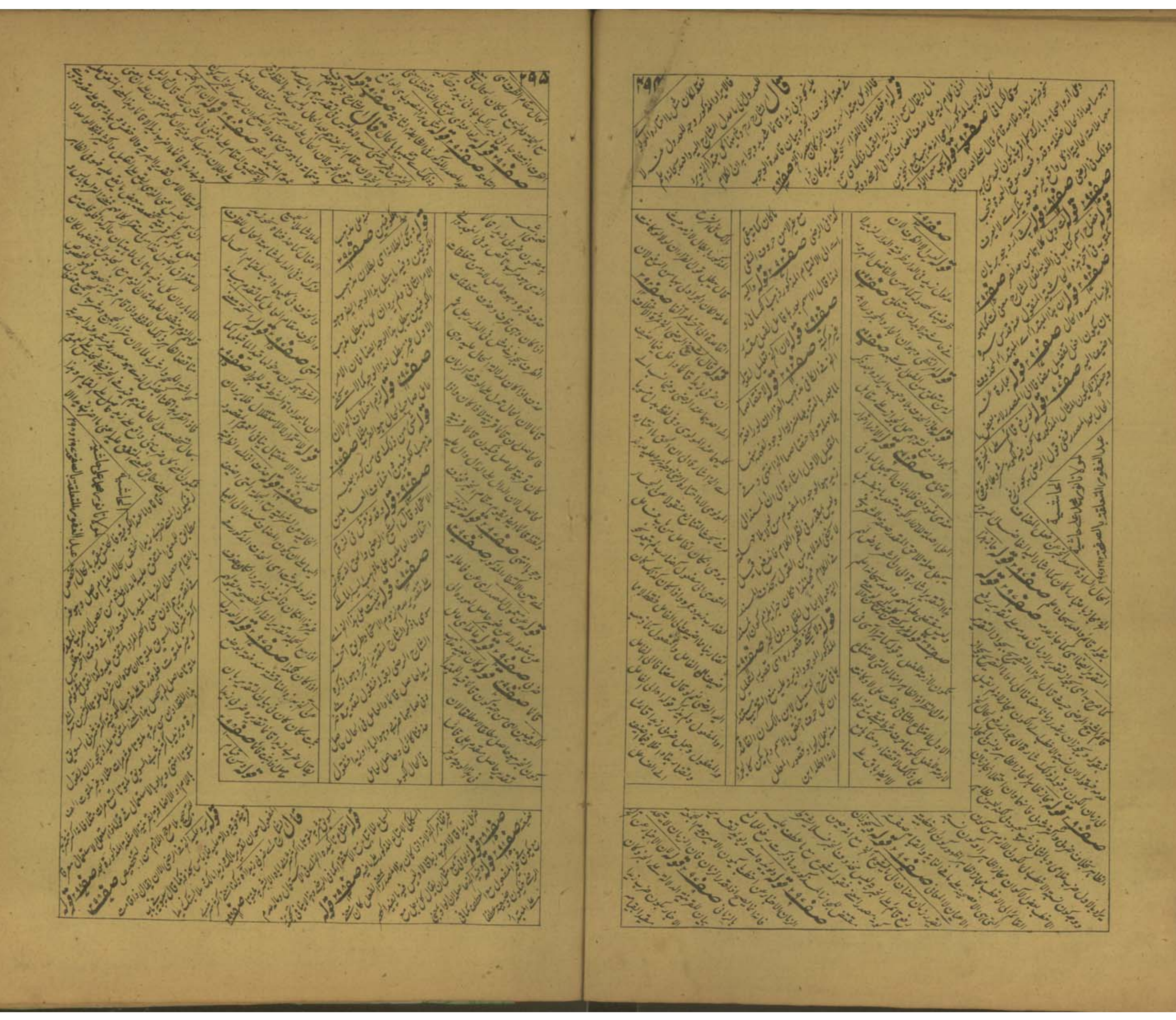
قال الذی یاتینی الاغلب فی صلة الموصول صیغة الاستقبال وقد جاء الماضی بمعنے الاستقبال ایضا وہو غیر نادر قال او فی الدار المیت لفظة او للعطف او للتردید بل للتخییر بین العبارتین قوله فقوله تعالی قل ان الموت الذی تفرون منه فانه ملاقیکم ان قیل الموصول لیس عاما اذ لا یرید ان کل موت تفرون منه یلقاکم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه کالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنیة علی العموم اذ به یصیر مشبها باسماء الشرط فی العموم والابهام فیکون الفاء زائدة او یکون الموصول خبرا قلنا قال الشیخ الرضی لا یجب العموم فی الموصول کما فی اسماء الشرط لما ذکرنا فی وجه المخالفة نعم الاغلب فیه العموم قوله لان صحة دخوله علیه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ لکلمات الشرط ومقتضیا بالتقدیر ومقتضیا وامتناع دخول النواسخ مطلقا علیه وانما جاز دخول ان لانها لا تغیر معنی الکلام قوله والشرط والجزاء من قبیل الاخبار بهذا المعنی علی انعقاد الربط بین الشرط والجزاء فلا یرد ما قیل من ان الجزاء قد یکون انشاء قوله لانها لا تخرج الکلام عن الخبریة لا بد ان یدعی ان لیس ههنا مانع آخر قوله قیل بعضهم الذی الحق ان بهما هو سیبویه نقل عن المصنف انه قال فی الایضاح منع سیبویه من دخول الفاء فی خبر ان بعید من جهة الفقه والنقل اما النقل فقد استشهد سیبویه فی کتابه بعد قول الذین ینفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذی واما الفقه فبعده سنه وقوعه فی متن اللغة الواضحات قوله فواسعدا فارقتکم قالیا لکم القلاء بالفتح والمد دشمنی و دشمن داشتن قال لقیام قرینة اللام للوقت لا للاجل لانه مصحح لا مقتض وداع والدواعی مذکورة فی علم البلاغة قوله وقد یجب حذفه قیل لا یجب حذفه اصلا لانه یمکن التحلیل فی الکلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول علی حذف الجزاء ای اهل الحمد ہو والقول بان المخصوص بالمدح او الذم خبر مما لا یعتد به قوله لیعلم الخ حاصل الکلام



انه صفة لما قبله فی المعنی لکنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان فی الافتنان وتغییر المالوف زیادة تنبیه وایقاظ للسامع للاصغاء الیه وذلک انما یکون لشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام لمدح او ذم او ترحم یقتضی بزیادة اعتناء فکانه اراد انه ممتاز عن بین الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذکر المبتدأ لم یبق فی صورة الوصف فلم یتبین فی الاصل وصفیته ثم غیر قوله فی مقول المستهل المبصر الخ قیل الاستهلال ماه نو دیدن و بانگ کردن وکلاهما مستقیم قال الهلال ماه نو تا سه شب بعده القمر قوله لان مقصود المستهل تعیین شیء الخ لا تعیین الهلال بالاشارة قوله ولئلا یتوهم نصب الهلال برأیت او اری وذلک لان الاصل فی المفردات الوقف قال خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا علی المعنی ای خرجت ففاجأت کذا وقیل جواب الشرط ولعله اراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها ای مفاجأة السبع لازمة لخروجی وقیل زائدة وفیه انه لا یجوز حذفها قوله علی المذهب الصحیح انما قال ذلک لان فیه خلافا فقیل ان اذا ظرف مکان خبر عن السبع وفیه انه لا یطرد فی مثل فاذا السبع بالباب وجعله به لا تعسف وقیل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدیر مضاف ای فی وقت خروجی حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا یقع خبرا عن الجثة وقیل ظرف زمان مضاف الی ما بعده وعامله محذوف ای ففاجأت وقت وجود السبع وفیه انه یلزم اخراج اذا عن الظرفیة لانه مفعول للمفاجأة اللهم الا ان یقال ان فاجأت یتنزل منزلة اللازم ولو قیل ان الظرف غیر مضاف الی الجملة کما فی الوجوه الاخر والعامل فیه فاجأت لم یلزم اخراج اذا عن الظرفیة لجواز ان یقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج قال فیما التزم یقال التزمت الشیء فالتزم ای قبل ملازمته قوله ای فی ترکیب لا ظهر بحسب اللفظ ان یقال ای فی خبر والا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضمیر فی موضعه وغیره راجع الی الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن ینساق من الخبر الی کونه واقعا فی الترکیب فیغنی غناء



الضمير **قوله** وذلك فى اربعة ابواب لا يقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر
ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل
بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظى فليس هو من
باب حذف الخبر والتزام غيره مسده **قوله** فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه
ولو دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب **قوله** ولولا الشعر الخ
الازرا خوار مندى نمودن **قوله** هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم
كلمة غير مركبة من كلمتين كما تراه اى واليه ذهب الكسائى لان لولا لو كانت مركبة
من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسره كما
هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة لا لا تدخل على
الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم الا كررا فى الاغلب **قوله** وقال الفراء لولا هى الرافعة
لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى ضعفه **قوله** منسوبا الى الفاعل
او المفعول قال الشيخ الرضى بدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول والى الفاعل
والمفعول نحو تضاربنا **قوله** وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية
والاسمية يجب معها الواو على الاصح **قوله** واكثر شربى السويق ملتوتا السويق ليست
قال قدس سره فى الحاشية لت السويق تابل نضاح **قوله** واخطب ما يكون الامير
قائما اى اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشايع تقدير
الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه





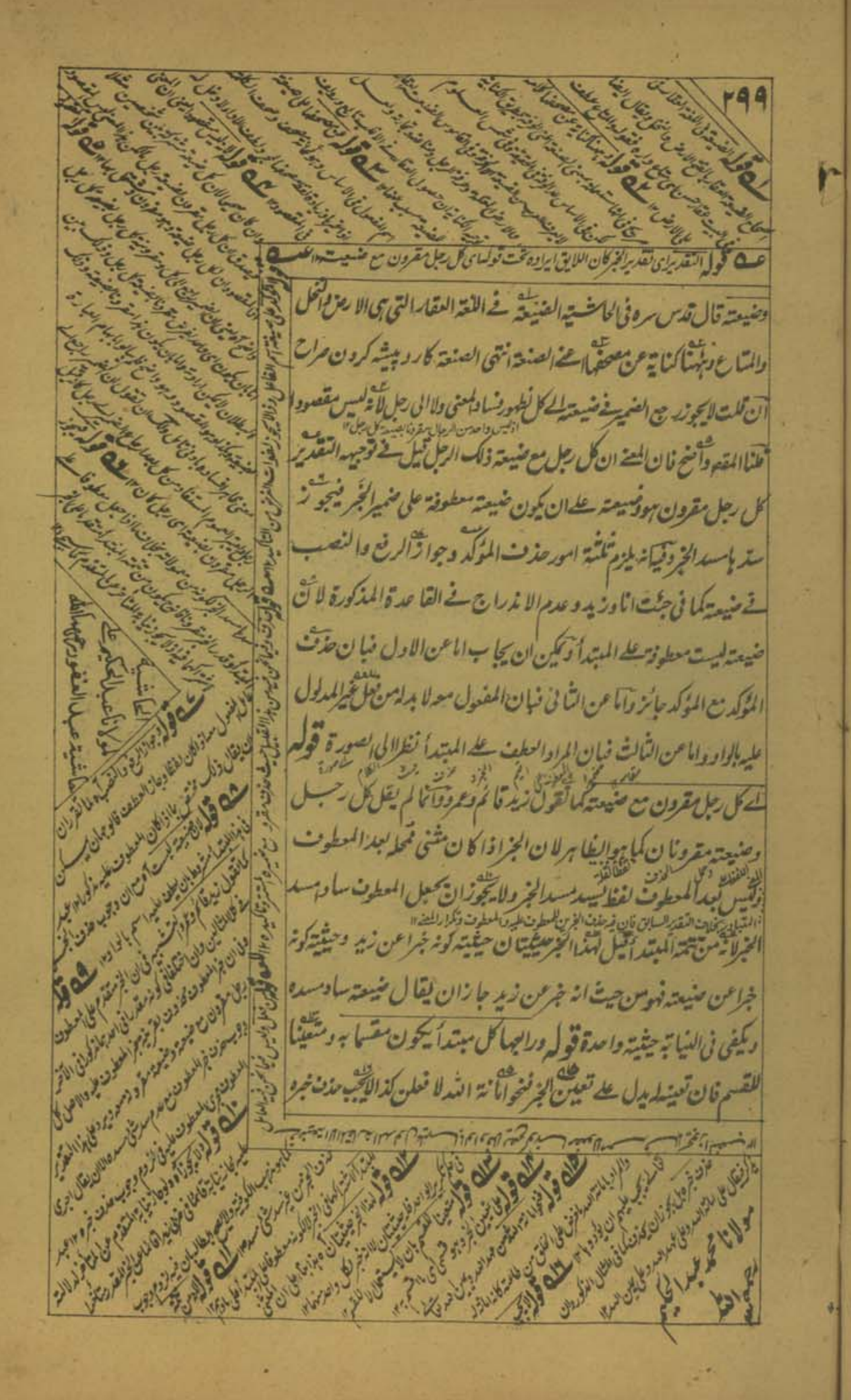
نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال

يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجاز نحو نهاره صائم ويجوز يده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة

قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بالقيام لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد واما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجئ بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شئ من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن ثمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت على هذا وجه آخر **قوله** ثم حذف اذا مع شرطها سمي مدخولها شرطا وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا **قوله** وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل

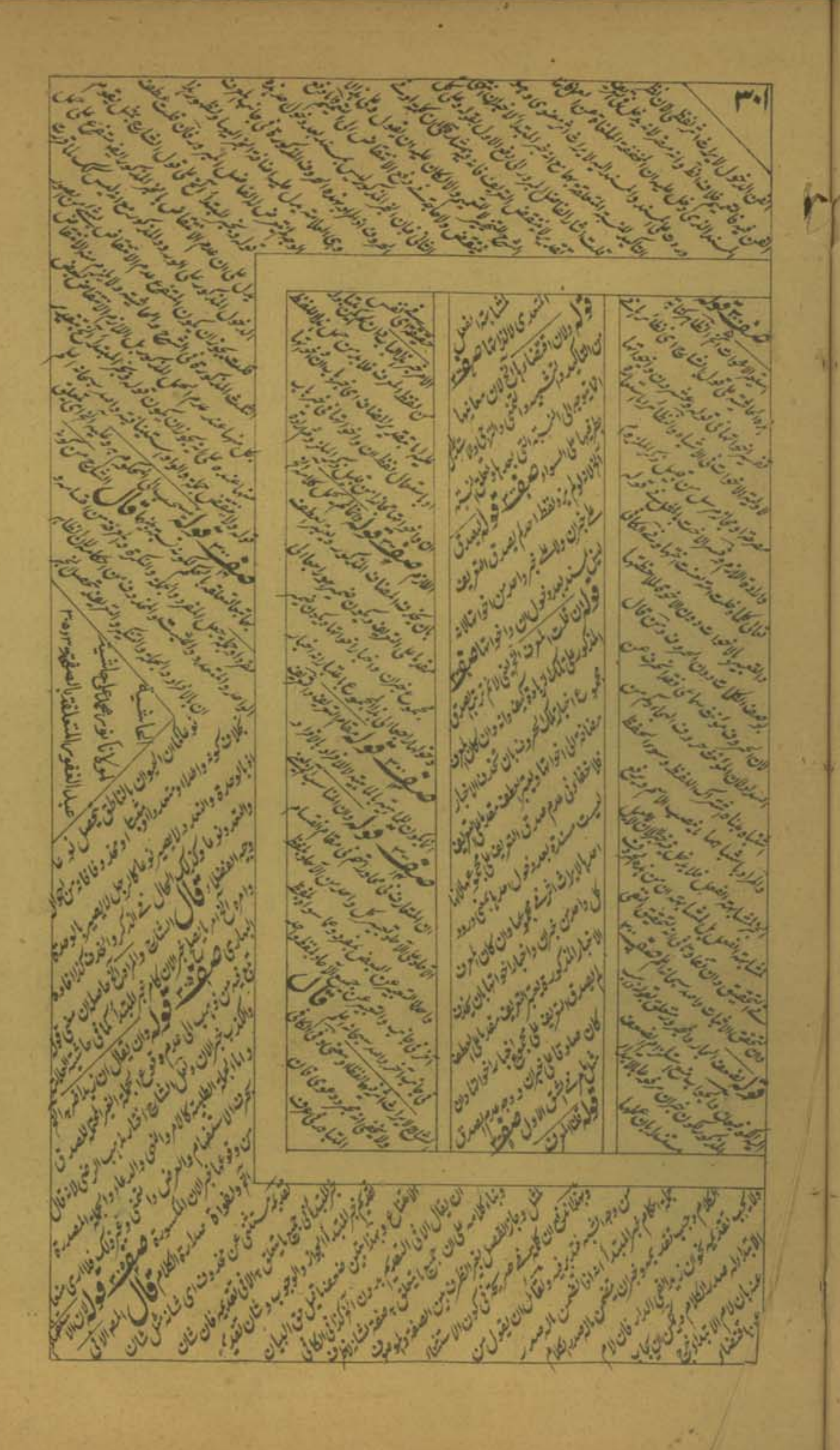
وقيل لو اجب المضاف هو اليها لكونه صفة جرت على غير من هي له وليس بشئ لان المضاف مسند الى الجار والمجرور

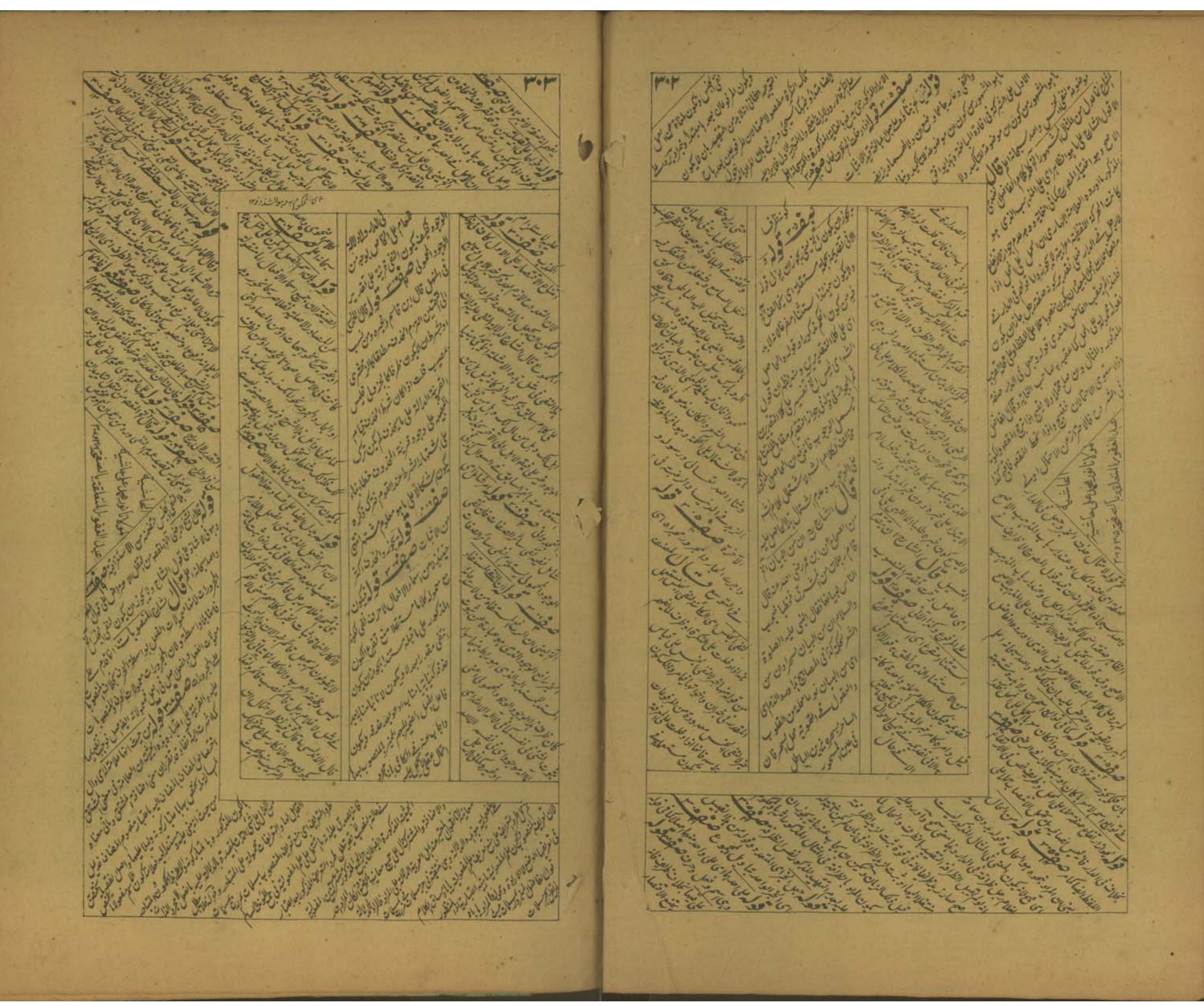
اذا کان قائما ظاہر فے معنے الناقصة ویشتی قیام الحال مقام الظرف انتہی انما عدلوا عنه لان مثل ہذا المنصوب لم یسمع مع کثرتة الا نکرة ولو کان خبرا لسمع تعریفه مرة ولان الواو فی الجملة الاسمیة الواقعة موقع ہذا المنصوب لازمة ولو کانت خبرا لما لم یلزم الواو ولان دخول الواو فے اخبار الافعال الناقصة لیس الا تشبیها بالحال وذلک لا یقتضے اللزوم قوله وتقیید المبتدا المقصود عمومه اتفاقا وذلک لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرینة تخصصه ببعض مایقع علیه فهو الظاہر فی الاستغراق دفعا للترجیح بلا مرجح قوله وذہب الاخفش یرد علیه انه یلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلک ممتنع عندہم لانه فے قوة ان الموصولة مع الفعل ولا یجوز حذف الموصول مع بعض صلته قوله اے ضربی زیدا ضربه اے ما ضربے ایاه الا ہذا الضرب المقید قوله اے ان ہذا المبتدا لا خبر له کما فے القسم الثانے من المبتدا قوله لکونه بمعنے الفعل یؤیده امتناع تاکیده بکل و امثاله وامتناع توصیفه قوله اذا لمعنے ما ضرب زیدا الا قائما ولا یخفے ان استفادة الحصر علے ہذا التقدیر غیر ظاہر قوله وثالثها کل مبتدا الخ قال الشیخ الرضے الظاہر ان حذف الخبر فے مثله غالب لا واجب قال الکوفیون ان الواو فیما بعده خبر لانها بمعنے مع ولو اتی بمع کان خبرا فکذا ما ہو بمعناه وفیه ان المعطوف لا یصح ان یکون خبرا ولا یجوز ان یقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا یستحق الرفع لفظا حتے ینتقل الے ما بعده بل یکون منصوبا قال وکل رجل



بیــہ والتعریف انما یکون للماہیۃ دون الافراد فالتعرض للافراد غیر ملایم لہ ۱۲ مولانا عبد الحکیم رح

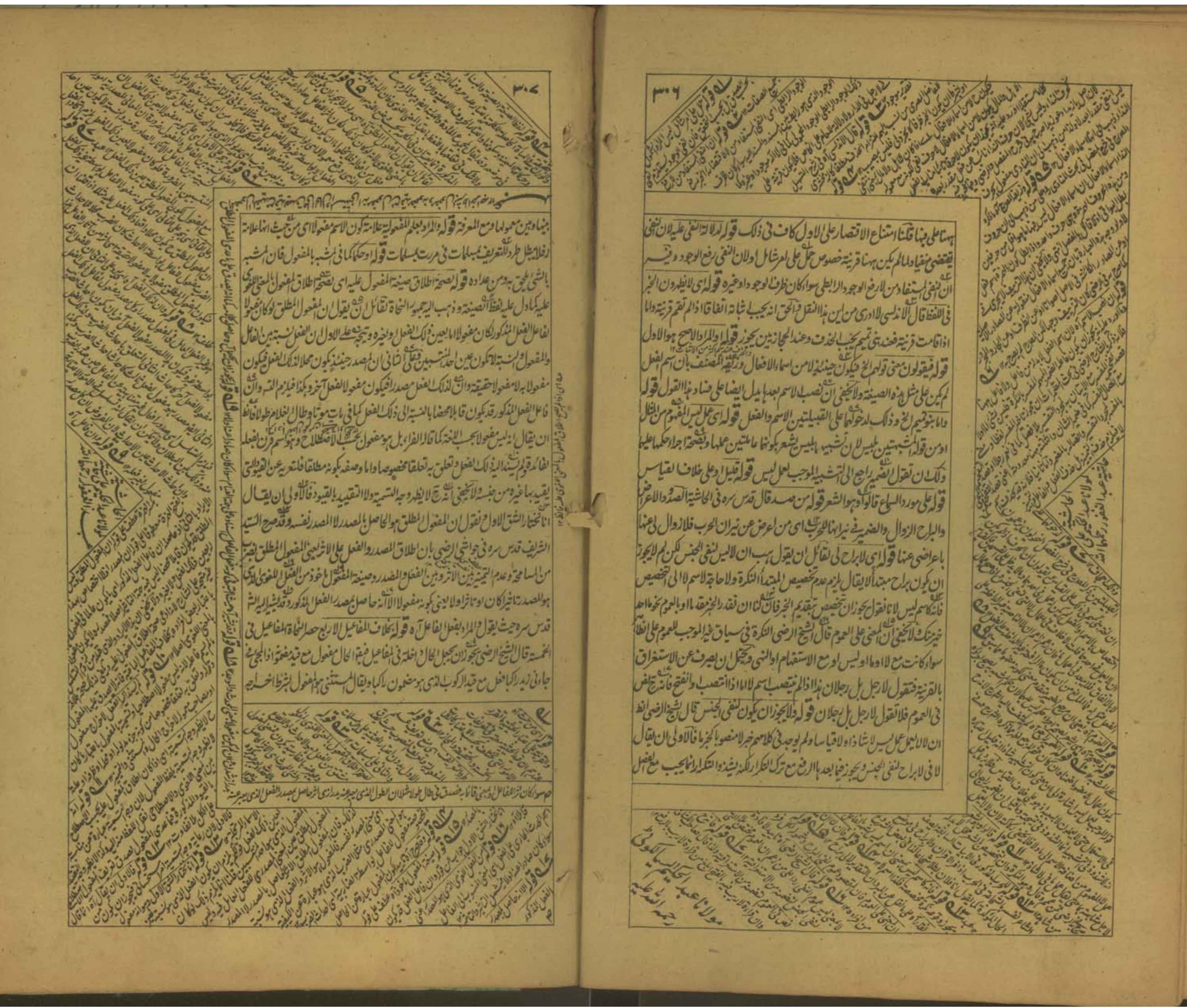
قال نحو لعمرک لافعلن کذا قد یستعمل لعمرک فی قسم السؤال نحو لعمرک لا فعلن **قولہ** ای من المرفوعات اشارۃ به الی ان قولہ خبر ان واخواتہا مبتدأ محذوف الخبر بقرینۃ ما سبق فقولہ ہو المسند ابتداء الکلام و یحتمل ان یکون المسند خبرہ و قولہ ہو صیغۃ الفصل و انما لم یقل منہا لانہ فی الاصل خبر المبتدأ ثم لم یفصل بما ہو مشعر بکونہ بابا علیحدۃ **قولہ** ای اشباہہا استعیر الاخوات للاشباہ والنظائر لما بینہما من التقارب التماثل کما بین الاخوات **قولہ** لا بالابتداء کما ذہب الیہ الکوفیون لضعف تلک العوامل عن علمین **قولہ** لانہا لما شابہت ولان اقتضاہا للجزئین علی السواء فالاولی ان تعمل فیہما **قال** بعد دخول احد ہذہ الحروف زاد لفظ احد لیصدق التعریف علی کل من افراد المعرف ان قلت المعرف ان کان مجموع اخبار تلک الحروف فلا خفاء فی عدم صدقہ علیہا لانہا لیست بعد دخول احدہا وان کان کلا من خبر ان واخواتہا فلا یصدق علی مجموع اخبار اخواتہا انہا بعد دخول احدہا قلنا المعرف حقیقۃ خبر ہذا الباب وذلک اما بتقدیر المضاف ای خبر باب ان واخواتہا او بجعل قولہ ان واخواتہا مجازا عن ہذا المعنی وانما لم یحمل کلامہ علی توزیع یتضمن تعریفات کل واحد واحد لان المقام مقام التعریف وان المناسب للتوزیع اخبار ان واخواتہا بصیغۃ الجمع **قولہ** لا یراث اثر فیہما لفظا او معنی اما لفظا فبالعمل واما معنی فلانسحاب معانیہا الی معانیہا فان تاکید الحکم مثلا ینسحب الی المحکوم بہ وعلیہ وعلی کل تقدیر لا ینتقض التعریف بمثل یقوم وبخبر المبتدأ الذی بعد ان المکفوفۃ







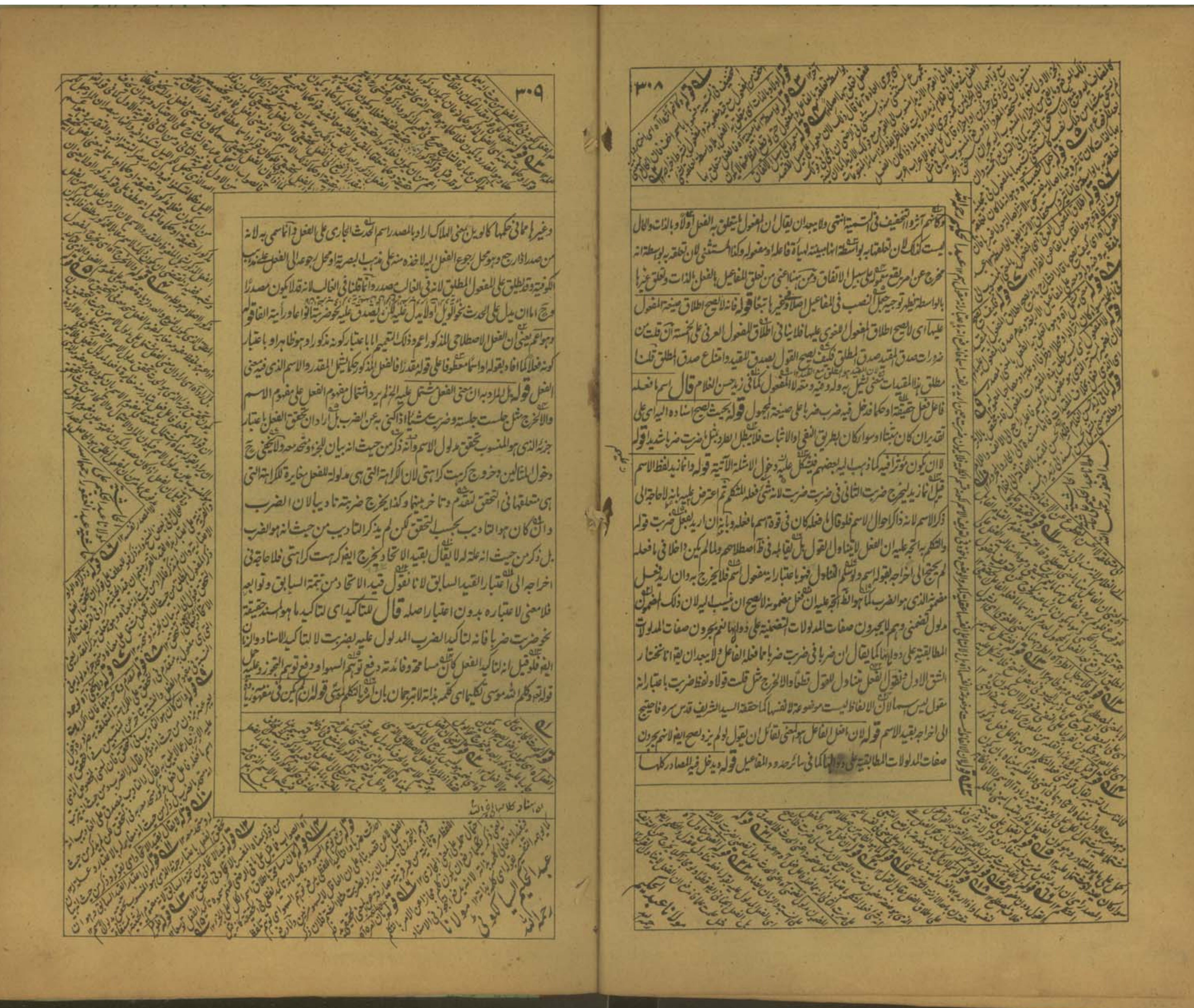
بها او بعد ان المخففة الملغاة قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال آه واشار يقال زيد اضربه ولا يجوز ان
يقال ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيد الان الاستفهام ينافي التحقيق قال الا في
تقديمه حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب
ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجع الضمير الى المتكلم بعيد قوله والاصل
ان يتقدم كما مر في قوله والاصل ان يلي الفعل قال الا اذا كان ظرفا استثناء مفرغ وتقديره
الا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى
الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الاوقات
كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محدث لابد ان يكون في زمان
او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي
واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قال
خبر لا التي لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه ان في افادة
المبالغة فان لا لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير
وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عدل قال لانه
ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان الظريف في اللفظ صفة اسم لا لان خبر لا يحذف
كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف
المنفي بلا لا يوصف لانه منصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون
فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز
ارتفاع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله لان الظرافة لا تقييد بالظرف ونحوه من
المحال بدون سماجة قوله لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد
حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في
الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار



بہنا علی بہنا قلنا امتناع الاقتصار علی الاول کاف فی ذلک قولہ لدلالۃ النفی علیہ لان النفی
یقتضی منفیا ولما لم یکن بہنا قرینۃ خصوص حمل علی امر شامل اولان النفی رفع الوجود وفیہ
ان النفی المستفاد من لا رفع الوجود الرابطی سواء کان ظرف الوجود او غیرہ قولہ ای لا یظہرون الخبر
فی اللفظ قال الاندلسی لا ادری من این ہذا النقل فالحق انہ یجب اثباتہ اتفاقا اذا لم تقم قرینۃ واما
اذا قامت قرینۃ فعند بنی تمیم یجب الحذف وعند الحجازیین یجوز قولہ او المراد الاصح ہو الاول
قولہ فیقولون معنی قولہم الخ فیکون حینئذ لا من اسماء الافعال وزیفہ المصنف بان اسم الفعل
لم یکن علی مثل ہذہ الصیغۃ ولا یخفی ان نصب الاسم بعدہا یدل ایضا علی فساد ہذا القول قولہ
واما بنو تمیم الخ وذلک لدخولہما علی القبیلتین الاسم والفعل قولہ ای عمل لیس المفہوم من المثال
اومن قولہ المشبہتین بلیس لان تشبیہہما بلیس یشعر بکونہما عاملتین عملہا وبصحۃ اجراء حکمہا علیہما
وذلک ان تقول الضمیر راجع الی التشبیہ الموجب لعمل لیس قولہ قلیل او علی خلاف القیاس
قولہ علی مورد السماع قالوا وہو الشعر قولہ من صد قال قدس سرہ فی الحاشیۃ الصدود والاعراض
والبراح الزوال والضمیر فی نیرانہا للحرب ای من اعرض عن نیران الحرب فلا زوال لی عنہا
بل راضی عنہا قولہ ای لا براح لی لقائل ان یقول ہب ان لا لیس لنفی الجنس لکن لم لا یجوز
ان یکون براح مبتدأ لا یقال یلزم عدم تخصیص المبتدأ النکرۃ ولا حاجۃ لاسم لا الی التخصیص
فانہ کاسم لیس لانا نقول یجوز ان تخصیص بتقدیم الخبر فان قلنا ان قدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد
خیر منک لا یخفی ان المعنی علی العموم قال الشیخ الرضی النکرۃ فی سیاق غیر الموجب للعموم علی الظاہر
سواء کانت مع لا او ما او لیس او مع الاستفہام او النہی ویحتمل ان یصرف عن الاستغراق
بالقرینۃ فتقول لا رجل بل رجلان ہذا اذا لم ینتصب اسم لا اما اذا انتصب وانفتح فانہ نص
فی العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان قولہ ولا یجوز ان یکون لنفی الجنس قال الشیخ الرضی انہ
ان لا لا یعمل عمل لیس لا شاذا ولا قیاسا ولم یوجد فی کلام خبر لا منصوبا بالجزم فالاولی ان یقال
لا فی لا براح لنفی الجنس ویجوز فیما بعدہا الرفع مع ترک التکرار لکنہ شذوذ التکرار انما یجب مع الفصل

مولانا عبد الحکیم السیالکوٹی رحمہ اللہ علیہ

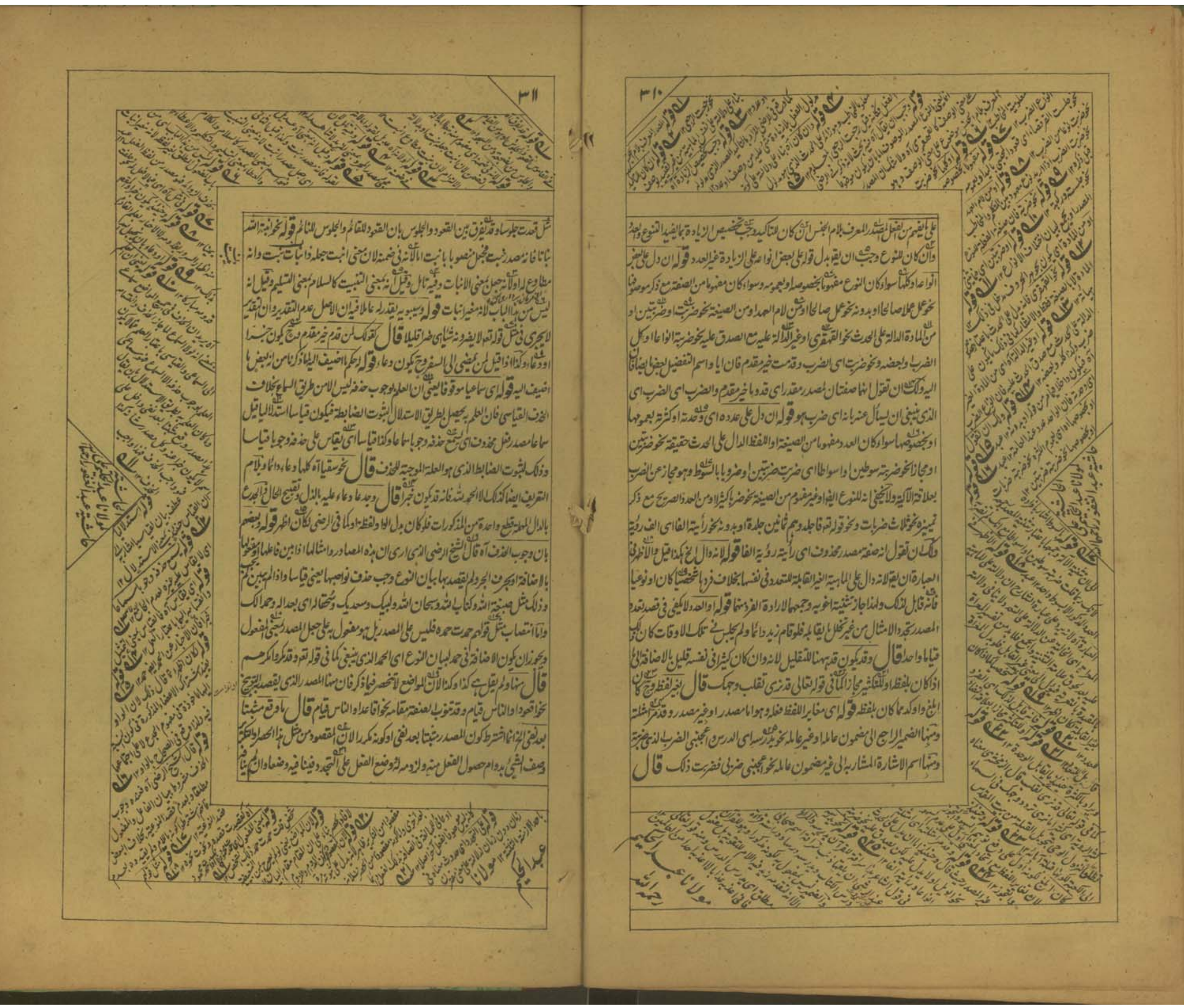
بینہا وبین معمولہا ومع المعرفۃ قولہ والمراد بعلم المفعولیۃ علامۃ کون الاسم مفعولا ای من حیث انہا علامۃ
والا فلا یبطل طرد التعریف بمسلمات فی مررت بمسلمات قولہ او حکما کما فی المشبہ بالمفعول فان المشبہ
بالشیء الملحق بہ ومن عدادہ قولہ لصحۃ اطلاق صیغۃ المفعول علیہ ای لصحۃ اطلاق المفعول بالمعنی اللغوی
علیہ کما دل علیہ لفظ الصیغۃ وذہب الیہ جمہور النحاۃ لقائل ان یقول ان المفعول المطلق لو کان مفعولا
لفاعل الفعل المذکور لکان مفعولا اما لعین ذلک الفعل او لغیرہ وتوجہ علی الاول ان الفعل نسبۃ بین الفاعل
والمفعول والنسبۃ لا تکون عین احد المنتسبین وعلی الثانی ان المصدر حینئذ یکون محلا لذلک الفعل فیکون
مفعولا بہ لا مفعولا حقیقۃ وایضا لذلک الفعل مصدر فیکون مفعولا لفعل آخر وہکذا فیلزم التسلسل وایضا
فاعل الفعل المذکور قد یکون قابلا محضا بالنسبۃ الی ذلک الفعل کما فی مات موتا وطال الغلام طولا فالاولی
ان یقال انہ لیس مفعولا بحسب اللغۃ کما قال الفراء بل ہو مفعول بحسب الاصطلاح وہو اسم قرن بفعلہ
لفائدۃ ولم یسند الیہ ذلک الفعل وتعلق بہ تعلقا مخصوصا واما وصفہ بکونہ مطلقا فلتعریہ عن القیود التی
یقید بہا غیرہ من جنسہ ولا یخفی انہ ح لا یظہر وجہ التسمیۃ ولا التقیید بالقیود فالاولی ان یقال
انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق ہو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسہ وقد صرح السید
الشریف قدس سرہ فی حواشی الرضی بان اطلاق المصدر والفعل علی الاثر یعنی المفعول المطلق بضرب
من المسامحۃ وعدم التمییز بین الاثر وبین الفعل والمصدر وصیغۃ المفعول ماخوذ من الفعل اللغوی الذی
ہو المصدر تاثیرا کان او تاثرا ولا یعنی بکونہ مفعولا الا انہ حاصل بمصدر الفعل المذکور وقد یشیر الیہ الشریف
قدس سرہ حیث یقول والمراد بفعل لفاعل آہ قولہ بخلاف المفاعیل الاربع حصر النحاۃ المفاعیل فی
الخمسۃ قال الشیخ الرضی یجوز ان یجعل الحال داخلۃ فی المفاعیل فیقال الحال مفعول مع قید مضمونہ اذ المجیء فی
جاءنی زید راکبا فعل مع قید الرکوب الذی ہو مضمون راکبا ویقال المستثنی ہو المفعول بشرط اخراجہ



وكانهم آثروا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول المتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال
ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيأة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه
مخرج عن امر يقع متعلقه على سبيل الاتفاق ومن ههنا اعني من تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها
بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول
عليها اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الخمسة ان قلت من
ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا
مطلق هذا المقيدات بمعنى تشيل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام قال اسم ما فعله
فاعل فعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على
تقدير ان كان مثبتا وسواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا قوله
لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة الآتية قوله وانما زيد لفظ الاسم
قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى
ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة اسم ما فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله
والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله في اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا في ما فعله
لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل
مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون
مدلول تضمني وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على دوالها انهم يجرون صفات المدلولات
المطابقية على دوالها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا ما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار
الشق الاول ونقول الفعل يتناول القول قطعا والا لخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه
مقول ليس بسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج
الى اخراجه بقيد الاسم قوله لان افعل الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يزد لصح ايضا لانهم يجرون
صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما في سائر حدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها

وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه
من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب
الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا
وذلك اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا ورأيته القهقرى قوله
وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار
كونه فعلا لما افاده بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى
الفعل قوله بل المراد به ان معنى الفعل يشتمل عليه الخ لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم
والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت شيئا اذا كنى به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار
جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولا يخفى خروج
دخول المثالين وخروج كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلوله للفعل مغايرة للكراهة التي
هي متعلقها في التحقق لتقدم وتاخر بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب
وان كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب
بل ذكر من حيث انه علة له لا يقال بقيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة الى
اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه
فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله قال للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة
نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان
ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز وعليه حمل
قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امر بالتكلم ملكا قوله ان لم يكن في مفهومها

له سناد كلا له ابي الفوز الله



علی ما یفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان کان للتاکید وجب تخصیص الزیادة بما یفید التنوع وبعد
وان کان للنوع وجب ان یقید قوله علی بعض انواعه علی الزیادة غیر العدد **قوله** ان دل علی بعض
انواعه او کلها سواء کان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء کان مفهوما من الصفة مع ذکر موصوفها
نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصیغة نحو ضربت او ضربتین او
من المادة الدالة علی الحدث نحو القهقری او غیر الدالة علیه مع الصدق علیه نحو ضربته انواعا او کل
الضرب او بعضه ونحو ضربت ای الضرب وقدمت خیر مقدم فان ایا واسم التفضیل بعض ما یضاف
الیه ولک ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر ای قدوما خیر مقدم والضرب ای الضرب ای
الذی ینبغی ان یسأل عنه بانه ای ضرب هو **قوله** ان دل علی عدده ای وحدته او کثرته بعمومها
او بخصوصها سواء کان العدد مفهوما من الصیغة او اللفظ الدال علی الحدث حقیقة نحو ضربتین
او مجازا نحو ضربته سوطین او اسواطا ای ضربت ضربتین او ضربا بالسوط وهو مجاز عن الضرب
بعلاقة الآلیة ولا یخفی انه للنوع ایضا او غیر مفهوم من الصیغة نحو ضربا کثیرا او من العدد الصریح مع ذکر
تمییزه نحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالی فاجلدوهم ثمانین جلدة او بدونه نحو رأیته الفا ای الف رؤیة
ولک ان تقول انه صفة مصدر محذوف ای رأیته رؤیة الفا **قوله** لانه دال الخ هکذا قیل والاظهر فی
العبارة ان یقال لانه دال علی الماهیة الغیر القابلة للتعدد فی نفسها بخلاف فردها شخصیا کان او نوعیا
فانه قابل لذلک ولهذا جاز تثنیته اخویه وجمعها لارادة الفرد منهما **قوله** او الحدة ولا یکفی فی قصد تعدد
المصدر تجدد الامثال من غیر تخلل ما یقابله فلو قام زید دائما ولم یجلس فی تلک الاوقات کان الکل
قیاما واحدا **قال** وقد یکون قد ههنا للتقلیل لانه وان کان کثیرا فی نفسه قلیل بالاضافة الی ما
اذا کان بلفظه او للتکثیر مجازا کما فی قوله تعالی قد نری تقلب وجهک **قال** بغیر لفظه وحج کان
الخ او کذا ما کان بلفظه **قوله** ای مغایر اللفظ فعله وهو اما مصدر او غیر مصدر وقد مر امثلته
ومنها الضمیر الراجع الی مضمون عامله او غیر عامله نحو زید درسه ای الدرس وعجبنی الضرب الذی ضربته
ومنها اسم الاشارة المشار به الی غیر مضمون عامله نحو عجبنی ضربی فضربت ذلک **قال**

مثل قعدت جلوسا وقد یفرق بین القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم **قوله** نحو انبته الله
نباتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه فی ضمنه لان معنی انبت جعله ذا نبات فنبت وانه
مطاوع له او لانه جعل بمعنی الانبات وفیه تأمل وقیل انه بمعنی التنبیت کالسلام بمعنی التسلیم وقیل انه
لیس من هذا الباب لانه مغیر انبات **قوله** وسیبویه یقدر له عاملا فیه ان الاصل عدم التقدیر وان التقدیر
لا یجری فی مثل قوله تعالی لا یضرونه شیئا ای ضرا قلیلا **قال** کقولک لمن قدم خیر مقدم وقد یکون خبرا
او دعاء وکذا اذا قیل لمن یمضی الی السفر وقد یکون دعاء **قوله** لحکم ما اضیف الیه لما ذکرنا من انه بعض ما
اضیف الیه **قوله** ای سماعیا موقوفا یعنی ان العلم بوجوب حذفه لیس الا من طریق السماع بخلاف
الحذف القیاسی فان العلم به یحصل بطریق الاستدلال لثبوت الضابطة فیکون قیاسا استدلالیا وقیل
سماعا مصدر فعل محذوف ای یسمع حذفه وجوبا سماعا وکذا قیاسا ای یقاس علی حذفه وجوبا قیاسا
وذلک لثبوت الضابطة الذی هو العلة الموجبة للحذف **قال** نحو سقیا آه کلها دعاء دائما وبلام
التعریف ایضا کذلک الا الحمد لله فانه قد یکون خبرا **قال** وجدعا دعاء علیه بالذل وتقبیح الحال فی الجدع
بالدال المهملة قطع واحدة من المذکورات فلو کان بدل الالف لفظة او کما فی الرضی لکان اظهر **قوله** وبعضها
بان وجوب الحذف آه قال الشیخ الرضی الذی اری ان هذه المصادر وامثالها اذا بین فاعلها او مفعولها
بالاضافة او بحرف الجر ولم یقصد بها بیان النوع وجب حذف نواصبها یعنی قیاسا واذا لم یبین لم یجب
وذلک مثل صبغة الله وکتاب الله وسبحان الله ولبیک وسعدیک وحنانیک ای بعد اله وحمدا لک
واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فلیس علی المصدر بل هو مفعول به علی جعل المصدر بمعنی المفعول
ویجوز ان یکون الاضافة فی حمده لبیان النوع ای الحمد الذی ینبغی کما فی قوله تعالی وقد مکروا مکرهم
قال منها ولم یقل بعضها کذا وکذا لان المواضع لا تنحصر فیما ذکر فان منها المصدر الذی یقصد به التوبیخ
نحو اقعودا والناس قیام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس قیام **قال** ما وقع مثبتا
بعد نفی الخ انما اشترط کون المصدر مثبتا بعد نفی او کونه مکررا لان المقصود من مثل هذا الحصر والتکریر
وصف الشیء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل علی التجدد فینافیه وضعا وان لم [illegible]



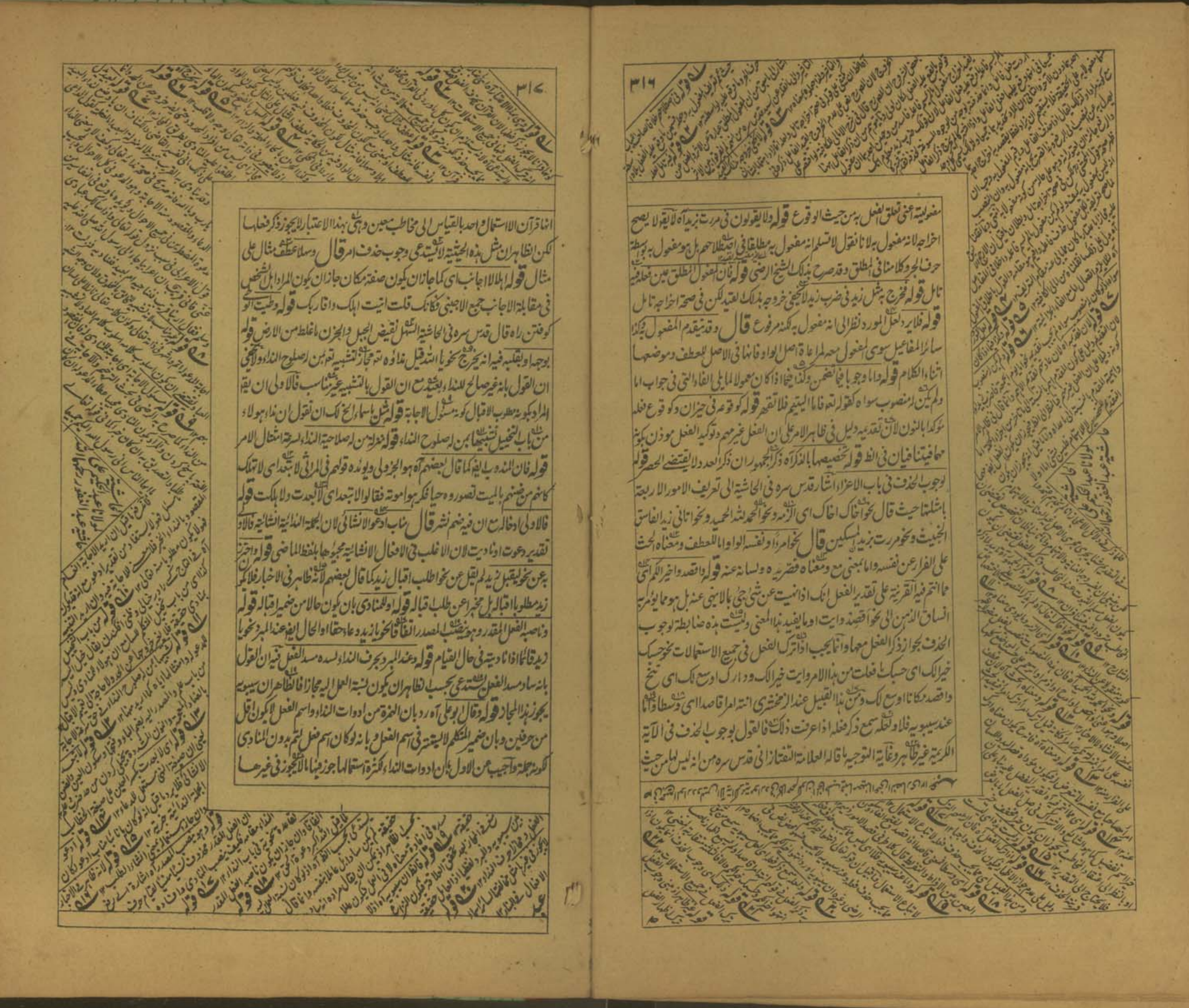
استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو انما
الاسير وزيد سير سير لينحي عن الكلام معنى الحدوث راسا بالعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه
ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك
قوله فانه لو اريد نفيه آه ذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا
لكن لم يكن بعد نفي قال داخل قبل صفة لنفي والاظهر ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي قال
على اسم مبتدأ او منسوخ ابتداؤه بالعامل قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز
ان يكون في نحو ما كان زيد الا سيرا او ما وجدتك الا سير البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق
كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر
خبرا عنه قال لا يكون خبرا عنه بلا تاويل ومبالغة قوله لانه لو كان خبرا عنه آه ان قلت هو ليس
مفعولا لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب
قلنا اذا تعين مواقع الرفع والنصب لا تفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها
بعضهم ليسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام قوله اي في موضع الخبر لا يخفى ان
العبارة لا تفيد هذا القيد الا بتكلف قوله نحو دكت الدك شكسته شدن قوله وانما جمع بين الضابطين لا يخفى
انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سير اسيرا وح ينبغي ان يقال ان الحذف اوجب قال الا سير البريد بك
قال ومنها ما وقع تفصيلا انما وجب حذف الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل
الذهن منه الى غاية التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها قال لاثر مضمون جملة انشائية او خبرية
نحو زيد يكتب فللقراءة بعد او بيعا ويشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا انما قال مضمون جملة ليخرج نحو اسفر بعيد
سحة او تقدم اختنا ما لا يخرج نحو له سفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من آثار
السفر بل من انواعه قال متقدمة بيان للواقع او احترازا اذا جوز تقديم التفصيل نحو اما تمنون منا
او تفدون فداء شدوا قوله مصدرها اي المصدر المفهوم منها قوله وباثره غرضا اي غاية وانما
سمى غاية الشيء اثرا الا انها تحصيل بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر قوله اي لان يشبه به امر

اي لان يشبه بانا ب منا به امر فانه الواقع بعد الجملة يجب لفظا لا المفعول المطلق لا يقال فاذن
يخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم
مصدر في موضعه فعلى هذا الوفسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر لسلم
عن المناقشة قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل
او وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان في ضمنه معنى الحالية ولذلك
لم يجعله تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لا يفيده الاول قال الشيخ الرضي لا منع عندي ان يكون
تاكيدا اذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على
حذف الموصوف قوله علاجا ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال ولا بد
من شرط آخر هو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج
نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة في المعقولات حركة المحسوسات
بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج قال مشتملة على اسم آه انما اشترط ذلك ليدل
على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه
تدل على ما لا بد للفعل منه اعني الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغني عنا التقدير وحسنا الشيخ
الرضي ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم
لا يعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ولا يصح ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع
الصوت وان يصوت ليس قطعا بوقوعه قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت
صوت حمار قال الشيخ الرضي الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف النصب
لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها عما لا بد للفعل منه وقد اجاز فيه النصب على
الحال والمصدر لكن لا يجب حذف العامل قال فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية
على احد تاويلي الوصف كما سنذكره وذو الحال الضمير المستكن في له واجاز غير سيبويه رفعه على انه
بدل وعطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل



ويجوز التعريف بان يقال صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا الجاز
هذا تصغير الطويل اي مثل الطويل ولما على انه جامد مؤول بالمشتق اي منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف
بيان لا غير قوله من صات آه يعني ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانگ كردن
فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى آواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء
وان عامله يصوت من التصويت قال وصارخ بانگ كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر
قال وقع مضمون جملة حال او خبر لو قع على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى قال لا محتمل لها غيره اي
لا احتمال للجملة من المصادر غيره فمحتمل مصدر ميمي وغيره مفعوله قال نحوله على الف درهم له خبر
على متعلق به او على العكس وثمة وجه لفظي ومعنوي ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق
اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايضا ان زيدا القائم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو لحاصل
في الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في
هذا القسم وما يقابله عاملة لتاديتها معنى الفعل قال ويسمى هذه التسمية من المتاخرين قوله لانه انما يؤكد
نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا نفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي مسألتنا
نؤكد مضمون الجملة الاسمية قال اوقع مضمون جملة لا محتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد
محتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد قوله
من حق يحق اذا ثبت ويجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان منه على يقين فالمقصود
اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز
ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولا حقا لما قال الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد
لغيره الا صريح القول وما في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحو لا افعله
البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم ابدو لي ثم اجزم به
مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا تثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي
جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي

القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة
مفعولا لها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب لاول الجملة
المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقوله قال ويسمى هذه ايضا من المتاخرين قوله ويحمل اليه
ذهب له وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام في تاكيد النفسه للصلة لا للاجل اللهم الا
ان يصرف عن الظ ويجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي آه قوله اصله الب الب
من التلبية لانها ماخوذة من لبيك قوله فحذف الفعل آه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة
من التلبية فيفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله قوله ويجوز قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى
المضمر فقلبت الفه ياء كلدي وليس بشيء لبقاء يائه مضافا الى المظهر قال المفعول به
قال المص انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به
او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال قوله ولم يذكره
اي الاسم ولك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يجردون صفات المدلولات المطابقية على دوالها
كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به وليس وقوع الفعل
عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز
والمستثنى قال المص المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج
الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما
اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان
لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو مما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة

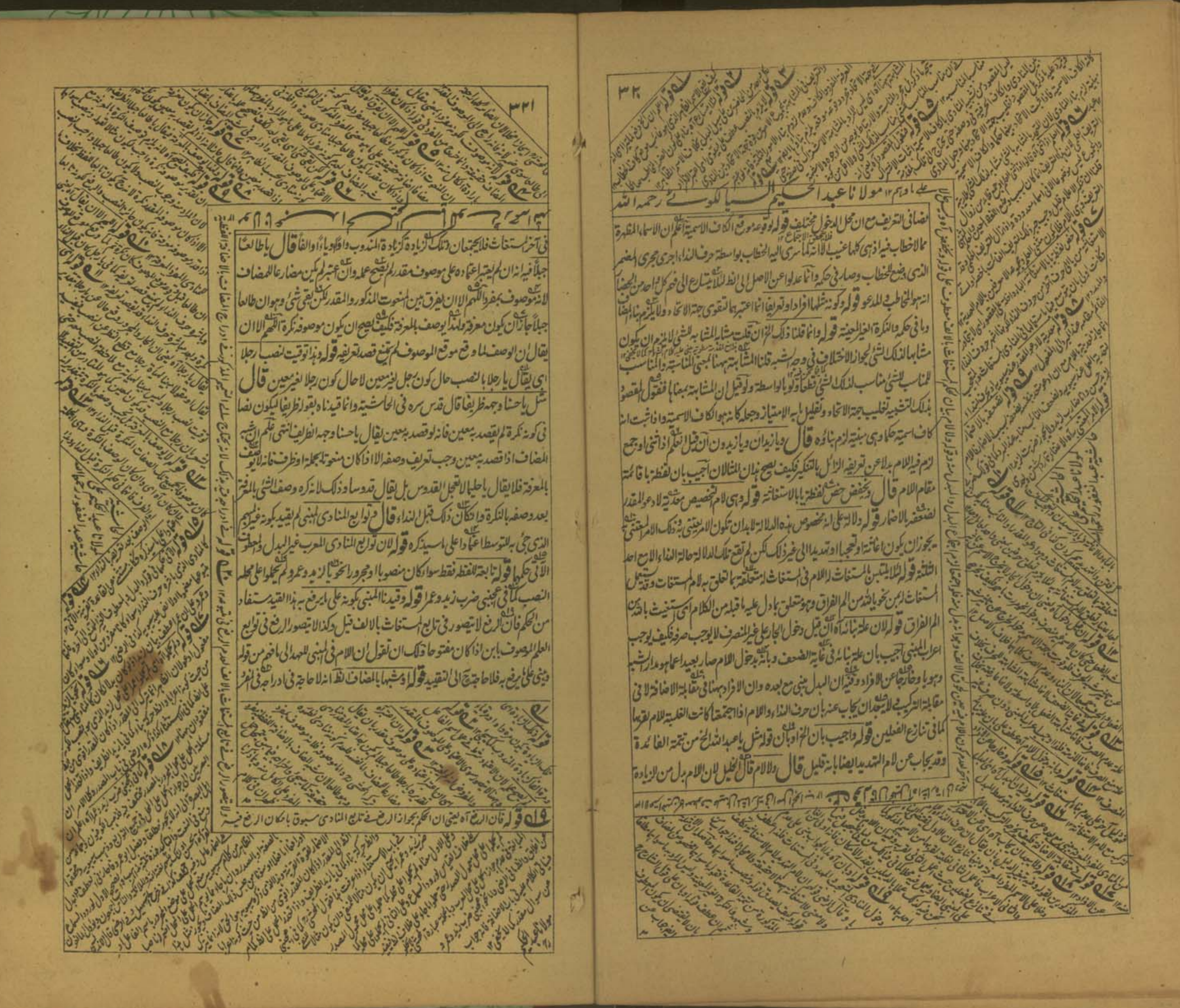


مفعولیتہ اعنی تعلق الفعل بہ من حیث الوقوع قولہ ولا یقولون فی مررت بزید آہ لا یقولا یصح
اخراجہ لانہ مفعول بہ لانا نقول لا نسلم انہ مفعول بہ مطلقا فی اصطلاحہم بل ہو مفعول بہ بواسطۃ
حرف الجر وکلامنا فی المطلق وقد صرح بذلک الشیخ الرضی قولہ فان المفعول المطلق عین فعلہ فیہ
تامل قولہ فخرج بہ مثل زید فی ضرب زید لا یخفی خروجہ بذلک القید لکن فی صحۃ اخراجہ تامل
قولہ فلا یرد لعل المورد نظر الی انہ مفعول بہ لکنہ مرفوع قال وقد یتقدم المفعول بہ وکذا
سائر المفاعیل سوی المفعول معہ لمراعاۃ اصل الواو فانہا فی الاصل للعطف وموضعہا
اثناء الکلام قولہ واما وجوبا ففیما تضمن وکذا فیما اذا کان معمولا لما یلی الفاء التی فی جواب اما
ولم یکن لہ منصوب سواہ کقولہ تعالی فاما الیتیم فلا تقہر قولہ کو قوعہ فی حیزان وکوقوع فعلہ
مؤکدا بالنون لان تقدیمہ دلیل فی ظاہر الامر علی ان الفعل غیر مہم وتوکید الفعل مؤذن بکونہ
مہما فیتنافیان فی الظ قولہ تخصیصہا بالذکر آہ ذکر الجمہور ان ذکر العدد لا یقتضی الحصر قولہ
لوجوب الحذف فی باب الاغراء اشار قدس سرہ فی الحاشیۃ الی تعریف الامور الاربعۃ
باشلتہا حیث قال نحو اخاک اخاک ای الزمہ ونحو الحمد للہ الحمید ونحو اتانی زید الفاسق
الخبیث ونحو مررت بزید المسکین قال نحو امرأ ونفسہ الواو اما للعطف ومعناہ الحث
علی الفرار عن نفسہ واما بمعنی مع ومعناہ فضربہ ولسانہ عنہ قولہ وانقصد واخیر الکم ای
مما انتم فیہ القرینۃ علی تقدیر الفعل انک اذا نہیت عن شیٔ جی بالانہی عنہ بل ہو مما یؤمر بہ
انساق الذہن الی نحو اقصد وایت او ما یفید ہذا المعنی ولیست ہذہ ضابطۃ لوجوب
الحذف لجواز ذکر الفعل معہا وانما یجب اذا ترک الفعل فی جمیع الاستعمالات نحو حسبک
خیرا لک ای حسبک فعلت من ہذا الامر وایت خیرا لک ووراءک اوسع لک ای تنح
واقصد مکانا اوسع لک ومن ہذا القبیل عند الزمخشری انتہ امرا قاصدا ای وسطا واما
عند سیبویہ فلا ولعلہ سمع ذکر فعلہ اذا عرفت ذلک فالقول بوجوب الحذف فی الآیۃ
الکریمۃ غیر ظاہر وغایۃ التوجیہ ما قالہ العلامۃ التفتازانی قدس سرہ من انہ لیس لہا من حیث

انما قرآن الا استعمال واحد بالقیاس الی مخاطب معین وہی بہذا الاعتبار لا یجوز ذکر فعلہا
لکن الظاہر ان مثل ہذہ الحیثیۃ لا یستدعی وجوب حذف امر قال وسہلا عطف مثال علی
مثال قولہ اہلا لا اجانب ای کما جاز ان یکون صفۃ مکان جاز ان یکون المراد اہل الشخص
فی مقابلۃ الاجانب جمع الاجنبی وکانک قلت اتیت اہلک واقاربک قولہ وطئت الوکر
کو فتن راہ قال قدس سرہ فی الحاشیۃ السہل نقیض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قولہ
بوجہ او بقلبہ فیہ انہ یخرج نحو یا اللہ قیل نداؤہ تعالی مجاز لتشبیہہ تعالی بمن لہ صلوح النداء ولا یخفی
ان القول بانہ غیر صالح للنداء بعید مع ان القول بالتشبیہ غیر مناسب فالاولی ان یقال
المراد بکونہ مطلوب الاقبال کونہ مسئول الاجابۃ قولہ مثل یا سماء الخ لک ان تقول ان نداء ہولاء
من باب التخییل تشبیہا بمن لہ صلوح النداء قولہ منزلۃ من لہ صلاحیۃ النداء لسرعۃ امتثال الامر
قولہ فان المندوب ایضا کما قال بعضہم آہ ہو الجزولی ویؤیدہ قولہم فی المراثی لا تبعد ای لا تہلک
کانہم من ضنہم بالمیت تصوروہ حیا فکرہوا موتہ فقالوا لا تبعد ای لا بعدت ولا ہلکت قولہ
فالاولی ادخالہ مع ان فیہ ضعف نشر قال مناب ادعو الانشائی لان الجملۃ الندائیۃ انشائیۃ فالاولی
تقدیرہ دعوت او نادیت لان الاغلب فی الافعال الانشائیۃ مجیٔہا بلفظ الماضی قولہ واحترز
بہ عن نحو لیقبل زید لم یقل عن نحو اطلب اقبال زید کما قال بعضہم لانہ ظاہر فی الاخبار فلا یکون
زید مطلوبا اقبالہ بل مخبرا عن طلب اقبالہ قولہ او للمنادی بان یکون حالا من ضمیر اقبالہ قولہ
وناصبہ الفعل المقدر وہو ینتصب المصدر اتفاقا نحو یا زید دعاء حقا والحال ایضا عند المبرد نحو یا
زید قائما اذا نادیتہ فی حال القیام قولہ وعند المبرد بحرف النداء لسدہ مسد الفعل فیہ ان القول
بانہ ساد مسد الفعل یستدعی بحسب الظاہر ان یکون نسبۃ العمل الیہ مجازا فالظاہر ان سیبویہ
یجوز ہذا المجاز قولہ وقال ابو علی آہ رد بان الہمزۃ من ادوات النداء واسم الفعل لا یکون اقل
من حرفین وبان ضمیر المتکلم لا یستتر فی اسم الفعل وبانہ لو کان اسم فعل لتم بدون المنادی
لکونہ جملۃ واجیب عن الاول بان ادوات النداء لکثرۃ استعمالہا جوز فیہا ما لا یجوز فی غیرہا

الاترى الى الترخيم وعن الثانى بانه قد يستتر بخواف يعنى التضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة مالا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية قال مبنى على ما يرفع به اى بالضرورة لا بالامكان العام لايقال فينتقض الحكم العلم الموصوف بابن مضافا الى علم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محل النصب فانها ثلثة او لقلتها بحسب التحقق والاستعمال وفيه خدشة قوله ولطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم تعين مواضع النصب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما فى المقصور والمنقوص والمبنى قبل النداء مثل ياهذا ويا هولاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء يعنى انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذى فى رجع الضمير الى المنادى قوله اى لايكون مضافا ولا شبه مضاف يعنى ان المفرد مقابل للمضاف لكن اريد الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الارادة فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضى ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجئ بعده امر

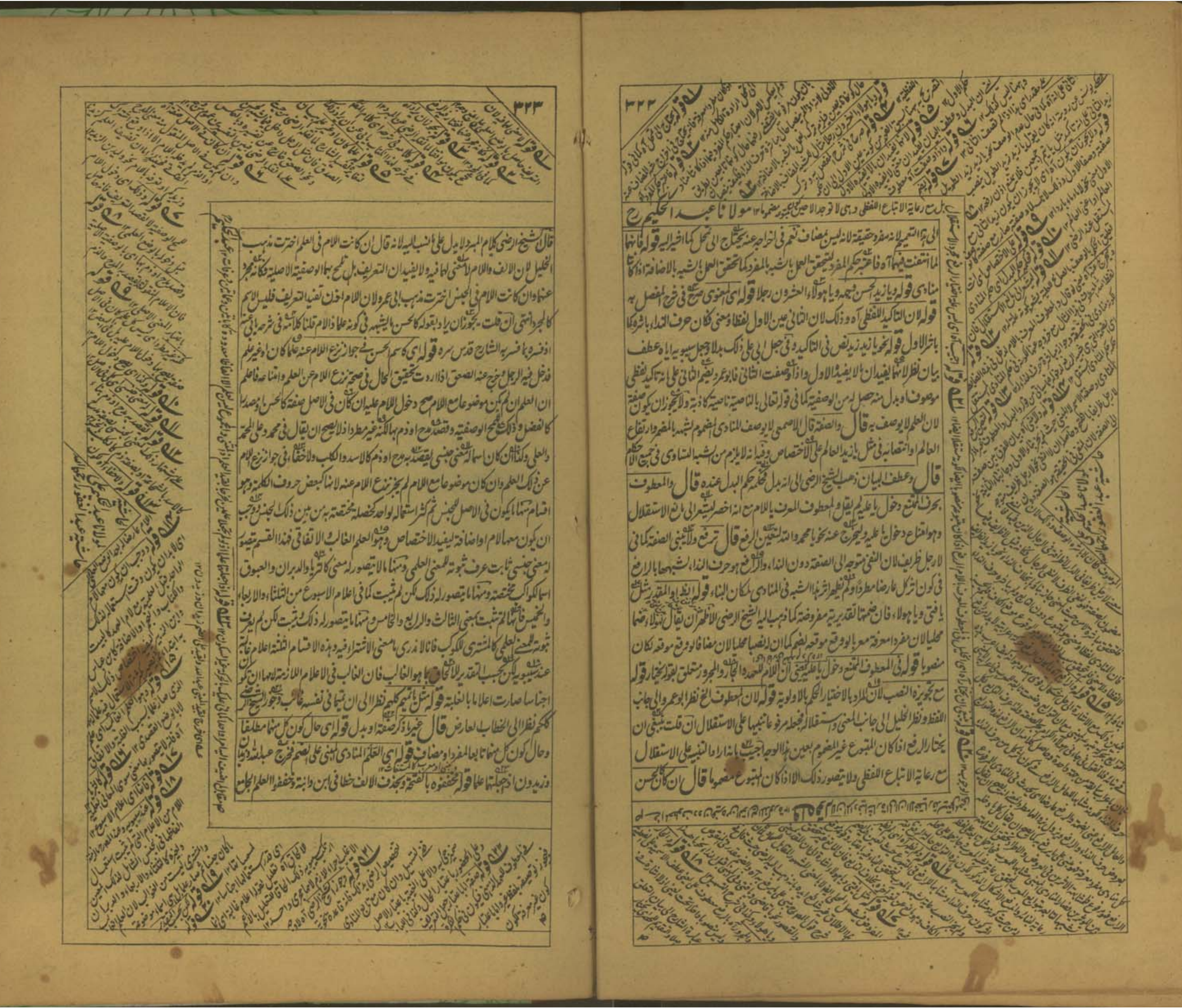
من تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد سواء كان علما نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما نعت فانه لدلالته على معنى فى المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفى جعلهما صلة للذى يفوت الاختصار الذى هو المطلوب فى النداء الا ترى الى ترخيم المنادى فى السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة والظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه فى باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا فى الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتى التعريف ولا يقال يلزم ذلك لا اجتماع فى المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست



فی آخر المستغاث فلا یجتمعان وتلک کزیادة المندوب واوًا ویاءً او الفاً **قال** یا طالعاً جبلاً فیه انه ان لم یعتبر اعتماده علی موصوف مقدر لم یصح عمله وان اعتبر لم یکن مضارعاً للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان یفرق بین المنعوت المذکور والمقدر لکن یبقی شیء وهو ان طالعاً جبلاً جاز ان یکون معرفة ولهذا یوصف بالمعرفة فکیف یصح ان یکون موصوفه نکرة اللهم الا ان یقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم یمتنع قصد تعریفه **قوله** وهذا توقیت لنصب رجلا ای یقال یا رجلا بالنصب حال کون رجل لغیر معین لا حال کون رجلا لغیر معین **قال** مثل یا حسنا وجهه ظریفا قال قدس سره فی الحاشیة وانما قیدناه بقوله ظریفا لیکون نصا فی کونه نکرة لم یقصد به معین فانه لو قصد به معین یقال یا حسنا وجهه الظریف انتهی اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معین وجب تعریف وصفه الا اذا کان منعوته بجملة او ظرف فانه لا یوصف بالمعرفة فلا یقال یا حلیما لا تعجل القدوس بل یقال قدوسا وذلک لانه کره وصف الشیء بالمعرفة بعد وصفه بالنکرة وان کان ذلک قبل النداء **قال** فی توابع المنادی المبنی لم یقید بکونه غیر مبهم الذی جیء به للتوسط اعتمادا علی ما سیذکره **قوله** لان توابع المنادی المعرب غیر البدل والمعطوف الآتی حکمها **قوله** تابعة للفظه فقط سواء کان منصوبا او مجرورا نحو یا زید وعمرو ولم یحملوا علی محله النصب کما فی اعجبنی ضرب زید وعمرا **قوله** وقیدنا المبنی بکونه علی ما یرفع به هذا القید یستفاد من الحکم فان الرفع لا یتصور فی تابع المستغاث بالالف قیل وکذا لا یتصور الرفع فی توابع العلم الموصوف بابن اذا کان مفتوحا وذلک ان نقول ان اللام فی المبنی للعهد الی ما فهم من قوله ومبنی علی ما یرفع به فلا حاجة الی التقیید **قوله** اوشبها بالمضاف لظ انه لا حاجة فی ادراجه فی النعر

مولانا عبد الحکیم السیالکوٹی رحمه الله

الاضافی التعریف مع ان محل الدخول مختلف **قوله** لوقوعه موقع الکاف الاسمیة اعلم ان الاسماء المظهرة مما لا خطاب فیها اذ هی کلها غیب الا انه لما سری الیه الخطاب بواسطة حرف النداء اجری مجری المضمر الذی وضع للخطاب وصار فی حکمه وانما عدلوا عن الاصل الی لفظ لئلا یتسارع الی فهم کل احد من الخطاب انه هو المخاطب فی المدعو **قوله** وکونه مثلها افرادا وتعریفا انما اعتبرهما لتقوی جهة الاتحاد ولا یلزم بهما المضاف وما فی حکمه والنکرة الغیر المعینة **قوله** وانما قلنا ذلک الخ ان قلت مشابه المشابه للشیء لا یلزم ان یکون مشابها لذلک الشیء لجواز الاختلاف فی وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنی المناسبة والمناسب للمناسب للشیء مناسب لذلک الشیء قطعا ولو بالواسطة ولو قیل ان المشابهة بمعناها فقول المقصود بذلک التشبیه تغلیب جهة الاتحاد وتقلیل ما به الامتیاز وجعله کانه هو الکاف الاسمیة وقد ثبت انه کاف اسمیة حکما وهی مبنیة لزم بناؤه **قال** ویا زیدان ویا زیدون ان قیل اعلم اذا ثنی او جمع لزم فیه اللام بدلا عن تعریفه الزائل بالتنکیر فکیف یصح هذان المثالان اجیب بان لفظه یا قائمة مقام اللام **قال** ویخفض حض لفظة یا بالاستغاثة **قوله** وهی لام التخصیص معدیة لا دعو المقدر لضعفه بالاضمار **قوله** ولا دلالة علی انه مخصوص بهذه الدلالة لا بدان تکون الام یعتنی به وذلک الامر المعتنی به یجوز ان یکون اغاثة او تعجبا او تهدیدا الی غیر ذلک لکن لم تقع تلک الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة **قوله** لئلا یلتبس بالمستغاث له اللام فی المستغاث له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث وقد یستعمل المستغاث له من نحو یا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل علیه ما قبله من الکلام ای استغیث بالله من الم الفراق **قوله** لان علة بنائه الخ ان قیل دخول الجار علی غیر المنصرف لا یوجب صرفه فکیف یوجب اعراب المبنی اجیب بان علة بنائه فی غایة الضعف وبانه بدخول اللام صار بعیدا عما هو مدار الشبه وهو با وخارجا عن الافراد وفیه ان المبدل مبنی مع بعده وان الافراد ههنا فی مقابلة الاضافة لا فی مقابلة الترکیب ولا یبعد ان یجاب عنه بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا کانت الغلبة للام لقربها کما فی تنازع الفعلین **قوله** واجیب بان الخ او بان قوله مثل یا عبد الله الخ من تتمة الفائدة وقد یجاب عن لام التهدید ایضا بانه قلیل **قال** ولا لام **قال** الخلیل لان اللام بدل من الزیادة



بل مع رعاية الاتباع اللفظي وهي لا توجد الا حين يجعل مضموما ۱۲ مولانا عبد الحليم رح

الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراجه عنه يحتاج الى تمحل كما اشير اليه **قوله** فانهما لما انتفت فيهما آه فاعتبر حكم المفرد لتحقق العلة بالشبه بالمفرد كما تحقق العلة بالشبه بالاضافة اذا كان منادى **قوله** ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا **قوله** اي المعنوي صرح في شرح المفصل به **قوله** لان التاكيد اللفظي آه وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول **قوله** نحو يا زيد زيد نص في التاكيد وفي جعل ابي علي ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول واذا وصفت الثاني فابو عمرو يضم الثاني على انه تاكيد لفظي موصوف او بدل منه حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به **قال** والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من شبه المنادى في جميع الاحكام

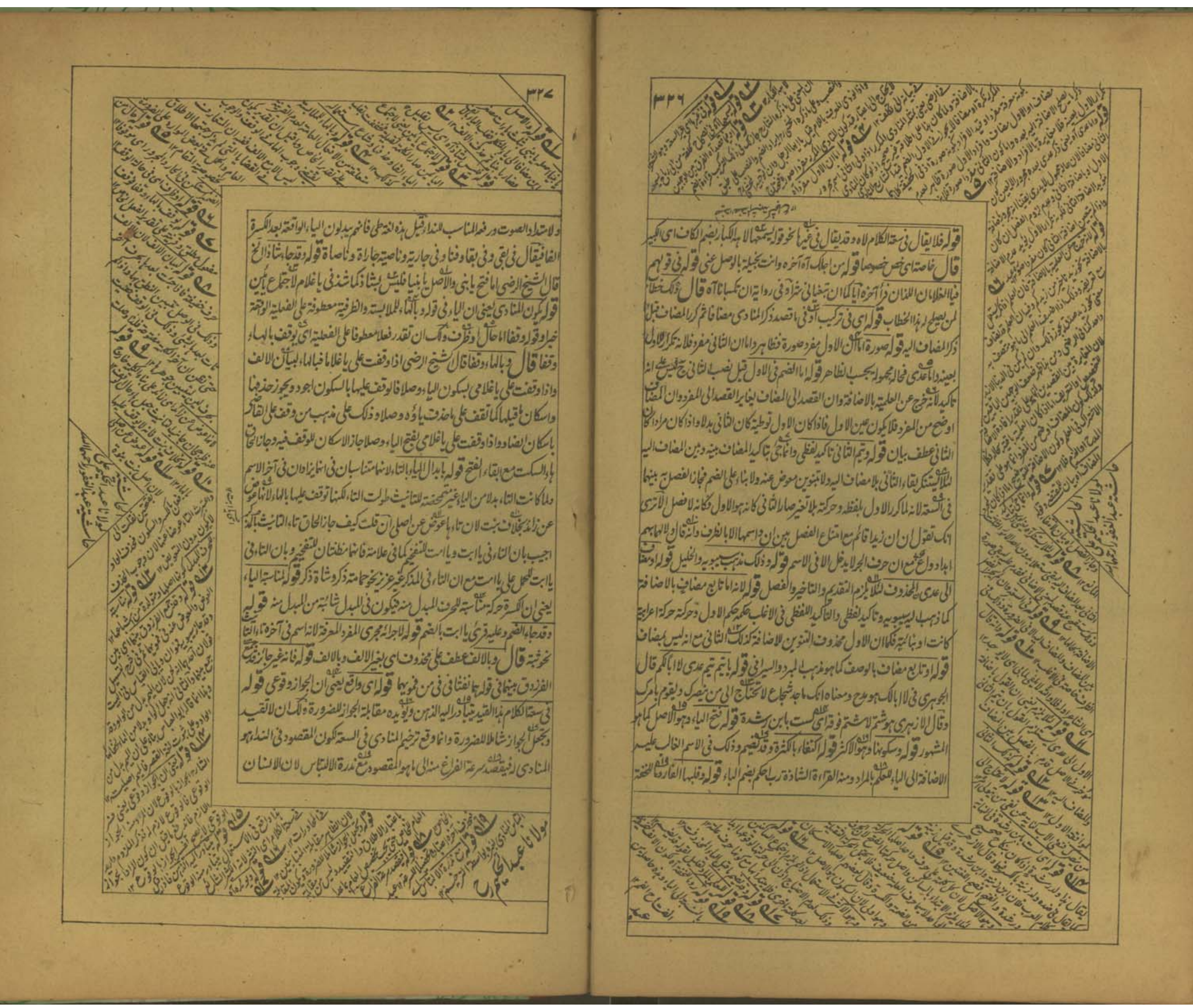
قال وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده **قال** والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشير الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع **قال** ترفع ولا ينبغي الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا مطردا ولم نظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء **قوله** لفظا او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتها تقديرية مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي الاظهر ان يقال لهؤلاء ضمة محلية لان مفردا معرفة معربا لو وقع موقعه لضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا **قوله** في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار **قوله** مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية **قوله** لان المعطوف الخ نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما **قال** ان كان كالحسن

قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اخذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن بالشبيه في كونه علما ذا اللام قلنا كلامه في شرحه يابى عنه اذ فسره بما فسر به الشارح قدس سره **قوله** اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان اسماله معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق اسما لكواكب مختصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء والخميس فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك وثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن يجب التقدير للالحاق بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لامها ان تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة **قوله** مثل يا تميم كلهم نظرا الى ان تميما في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب لعارض **قال** غيرها ذكر صفة او بدل **قوله** اي حال كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا للمفرد او مضاف **قوله** اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدون اذ جعلتهما علما **قوله** يخففونه بالفتحة وبحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم الجامع



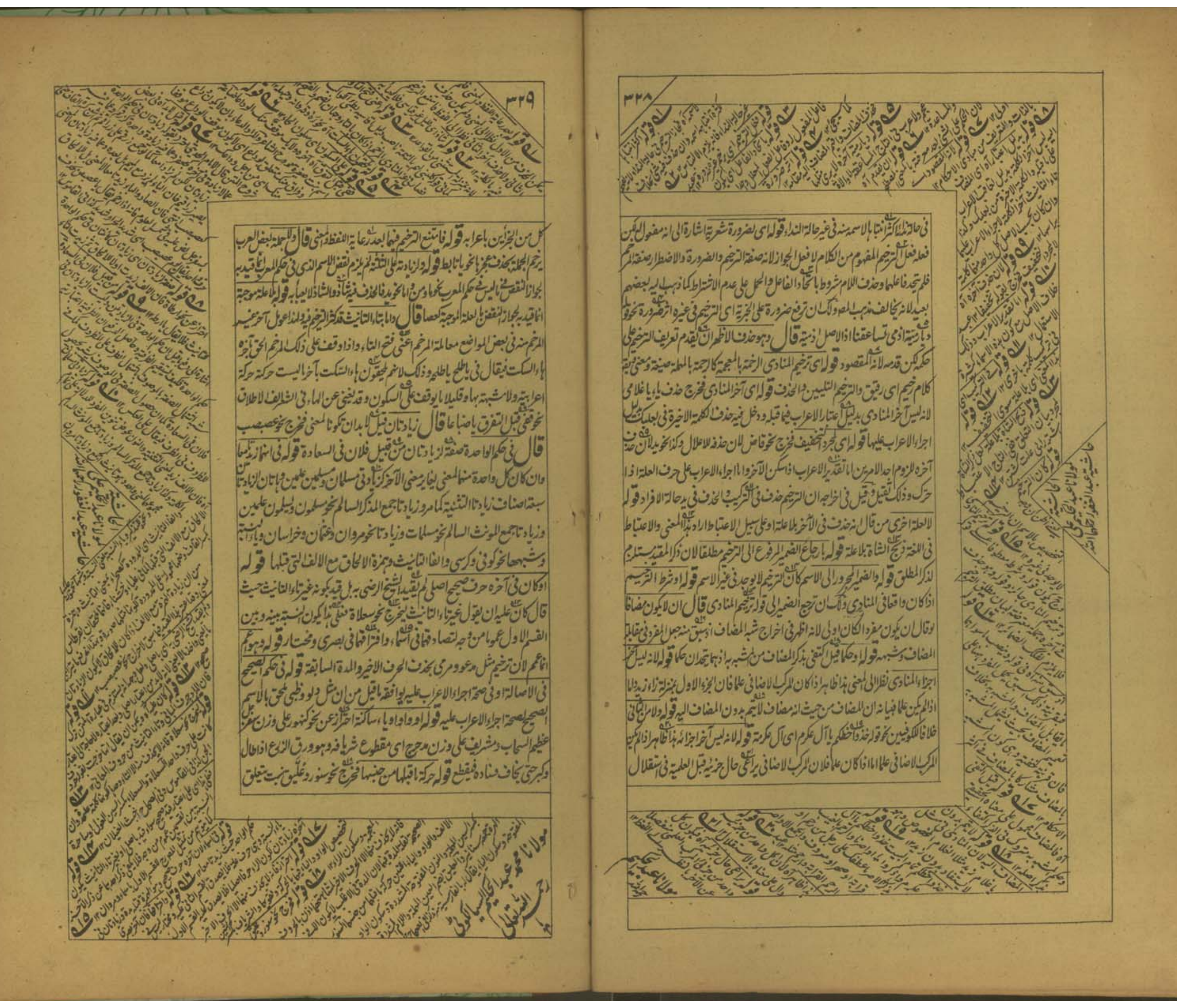
لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطاء قوله التي هي حركة الاصلية
اي سهل ذلك لكون الفتحة حركته المستحقة في الاصل قال واذا نودي المعرف باللام آه
فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون
يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما يجبر نقصان التعريف الزائل بالتنكير للتعريف
فيحتاجان بقوله المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد
مبدؤها اعني الارادة قوله قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم
قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصهما ولكنه يفي في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل
واخويه الكلام الذي وسط فيه اي او هذا او ايهذا كما قيل في لكل فرعون موسى ان المراد لكل
ظالم عادل قوله بتوسط اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها
وجوبا بالمناسبة لتخفيف المنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة وانما لم
تنصب مع انها شبيهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها بني على الضم قوله مع ها التنبيه
المشاركة لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فانجبر لقربها التنبيه ما فات بعد حرف
النداء قوله بتوسط هذا هذا ليس بضا في الوصلة فانه قد يقصد نداؤه بخلاف اي فانه نص فيها
ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا
على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الا بذي
اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا يؤتى بتابعه بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله

لامتناع وصف ايها الا بذي اللام قوله بتوسط الامرين معا السر في توسيط تلك الامور ان يقع النداء على
ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شيء الا اذا قصد تحقير
فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا توقف الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك
المبهم طالبا لاثر رفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك
المبهم مبهما يكون طالبا المعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه
مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه
وتارة بايّ اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف اليه ها التنبيه لما عرفت فانها ايضا مبهمة
بخلاف ما اذا لم تقطع او ابدل مما اضيف اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهي حينئذ
يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام
وانما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه من التدريج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة
شوق قال لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى
في المتبوع قال لانما توابع منادى معرب اندفع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب
قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين في
معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد
فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معرب لا معرب واحد وفيه ان المعرف باللام ايضا اعرابين اما
الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل قال يا الله اختص هذا
اللفظ باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع همزته في النداء وغيره وحذف الجار مع
بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميم واخرتا تبركا باسمه نحو اللهم وقد زاد في آخره
نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل
ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء
مستانف قوله وعوضت اللام عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الاله ان يكون كظبية



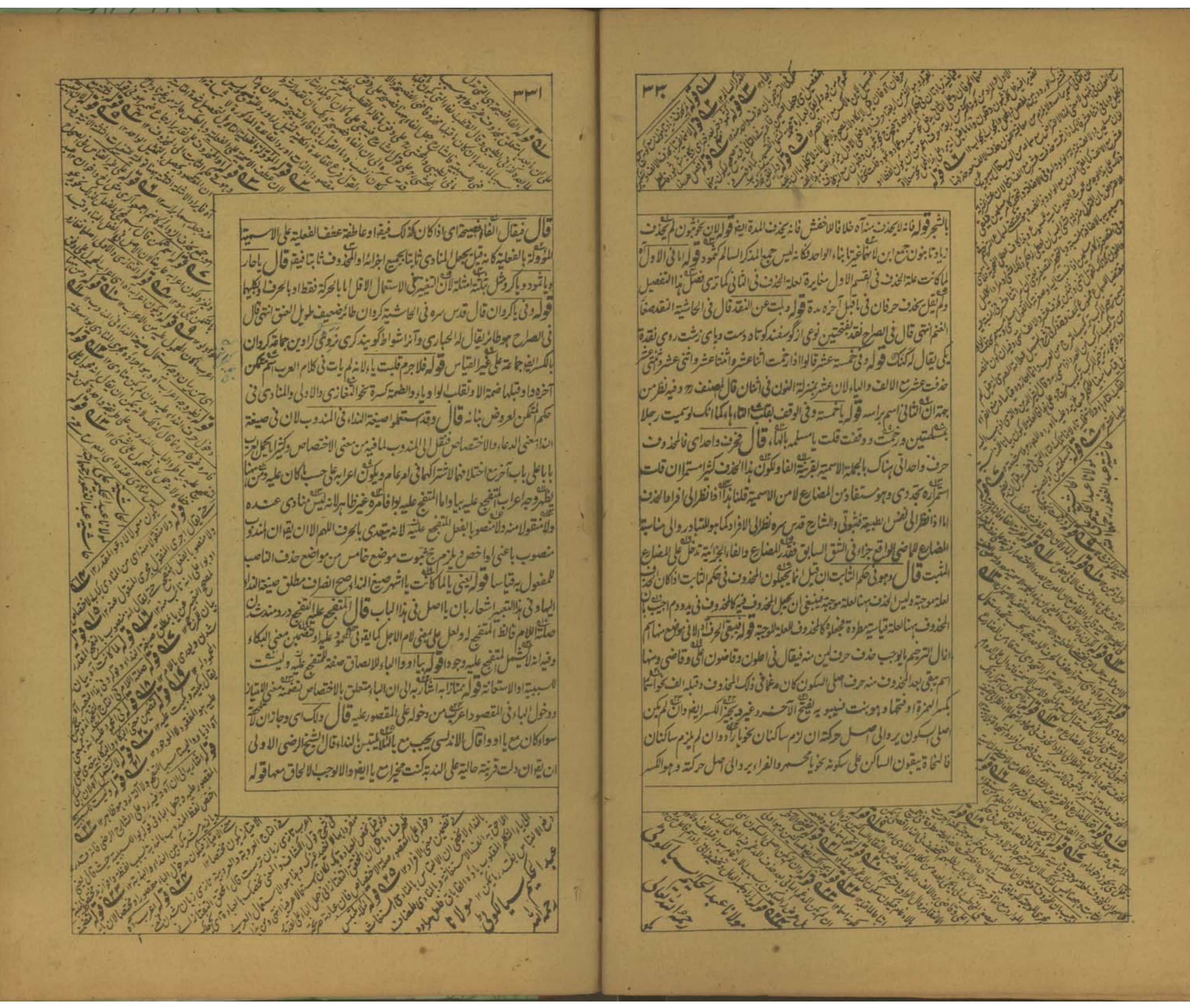
قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيرها نحو قوله يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اي الكبير
قال خاصة اي خص خصوصا قوله من اجلك آه آخره وانت بخيلة بالوصل عني قوله في قولهم
فيا الغلامان اللذان فرا آخره ايا كما ان تبغياني شرا وفي رواية ان تكسبانا آه قال وكذلك خطاب
لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اي في تركيب او في ما قصد ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل
ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول مفرد صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار الاول
بعينه واما عدي فحاله مجهول يجب لظاهر قوله اما الضم في الاول قيل نصب الثاني ح فليس على انه
تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف
اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول توطية كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان
الثاني عطف بيان قوله وتيم الثاني تاكيد لفظي وانما جي بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه
لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم فجاز الفصل بينهما
في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى
انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال ولا للما بهم
ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم قوله وذلك مذهب سيبويه والخليل قوله او مضاف
الى عدي المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل قوله لانه اما تابع مضاف بالاضافة
كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية
كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف
قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال
الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك
وقال الازهري هو شتم لا شتم فوقه اي كست بابن رشدة قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو
المشهور قوله وسكونها وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة وقد تضم وذلك في الاسم الغالب عليه
الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا والفتحة

ولاستداد الصوت ورفعه المناسب للنداء وقيل هذه اللغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة
الفا فيقال في بقي وفني بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة قوله وقد جاء شاذا الخ
قال الشيخ الرضي اما فتح يا بني والاصل يا بنيا فليس بشاذ كما شذ في يا غلام لاجتماع يائين
قوله لكون المنادى يعني ان الياء في قوله وبالهاء للملابسة والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة
خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف ولك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء
وقفا قال وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف
واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي
باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف فيه وجاز الحاق
هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله بابدال الياء بالتاء لانهما متناسبان في انهما يزادان في آخر الاسم
ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتانيث طولت التاء لكنها توقف عليها بالهاء لانها عوض
عن زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث بالمذكر
اجيب بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة فانهما نظيتان للتفخيم وبان التاء في
يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر قوله لمناسبة الياء
يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في المبدل شائبة من المبدل منه قوله
وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم قوله لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخره تاء التانيث
نحو ثبة قال وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف قوله فانه غير جائز وقد جمع
الفرزدق بينهما في قوله يا نفتاني في من فمويهما قوله اي واقع يعني ان الجواز وقوعي قوله
في سعة الكلام بهذا القيد يتبادر اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد
وتجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو
المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان



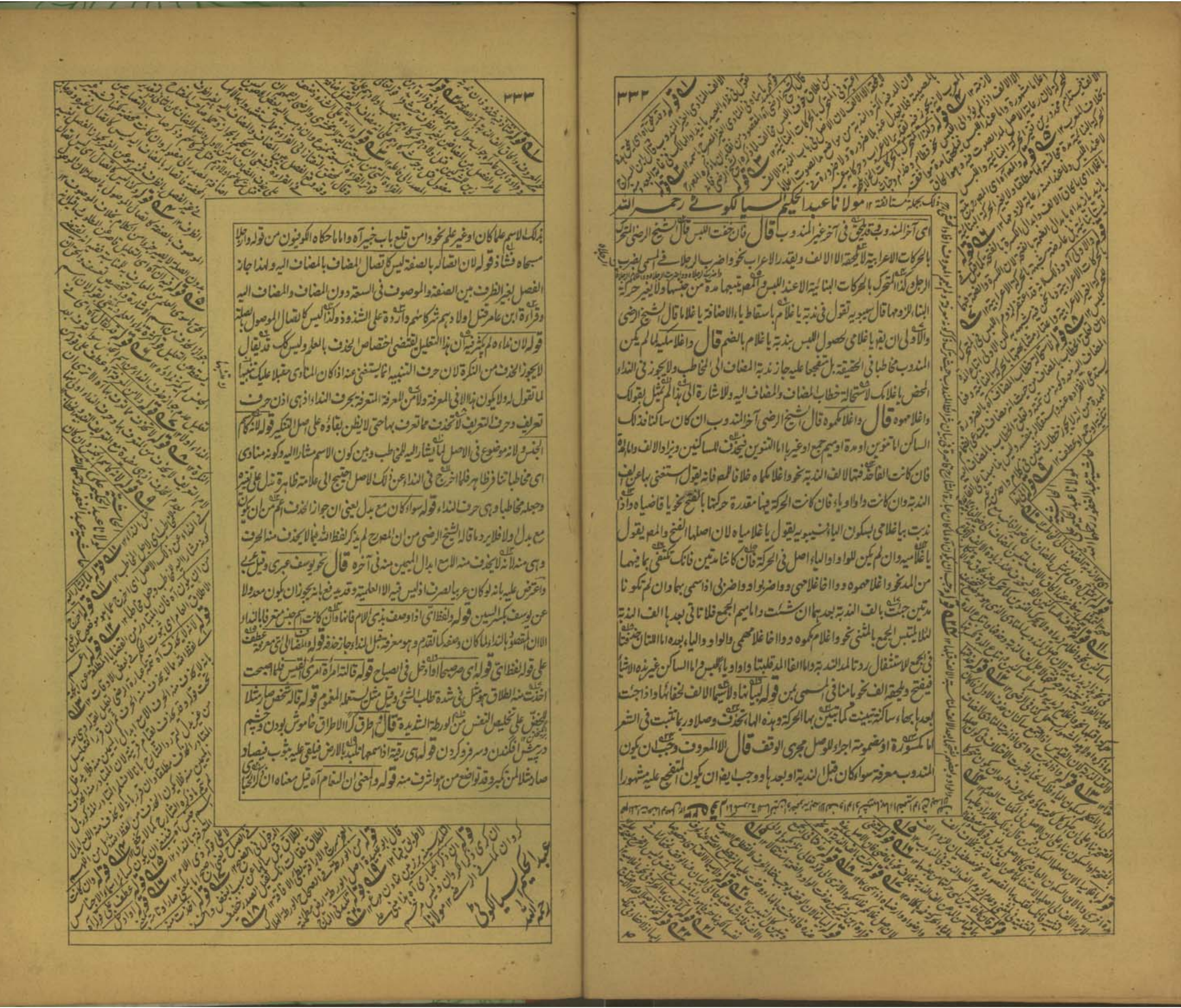
فی حالة ندا اکثر اشتباها بالاسمیة فی غیر حالة الندا قوله ای لضرورة شعریة اشارة الی انه مفعول له لکن
فعله فعل الترخیم المفهوم من الکلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخیم والضرورة والاضطرار صفة المرخم
فلم تتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل علی عدم الاشتراط کما ذهب الیه بعضهم
بعید لانه یخالف مذهب المصنف ولک ان ترفع ضرورة علی الخبریة ای الترخیم فی غیره اثر ضرورة نحو ولیم
دبا رمیة ادمی تساعقنا اذ الاصل اذمیة **قال** وهو حذف الاظهر ان یقدم تعریف الترخیم علی
حکمه لکن قدمه لانه المقصود **قوله** ای ترخیم المنادی الرخمة بالمعجمة کالرحمة بالمهملة صیغة ومعنی یقال
کلام رخیم ای رقیق والترخیم التلیین والحذف **قوله** ای آخر المنادی فخرج حذف یا یا غلامی
لانه لیس آخر المنادی بدلیل اعتبار الاعراب فیما قبله ودخل فیه حذف الکلمة الاخیرة فی بعلبک بدلیل
اجراء الاعراب علیها **قوله** ای لمجرد التخفیف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وکذا نحو ید لان حذف
آخره للزوم احد الامرین اما تقدیر الاعراب اذ اسکن الآخر واما اجراء الاعراب علی حرف العلة اذا
حرک وذلک ثقیل وقیل فی اخراجه ان الترخیم حذف فی الترکیب والحذف فی ید حالة الافراد **قوله**
لا لعلة اخری من قال انه حذف فی الآخر بلا علة او علی سبیل الاعتباط اراد هذا المعنی والاعتباط
فی اللغة ذبح الشاة بلا علة **قوله** بارجاع الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا لان ذکر المقید یستلزم
لذکر المطلق **قوله** والضمیر المجرور الی الاسم کان الترخیم لا یوجد فی غیر الاسم **قوله** او شرط الترخیم
اذا کان واقعا فی المنادی ولک ان ترجع الضمیر الی قوله ترخیم المنادی **قال** ان لا یکون مضافا
لو قال ان یکون مفردا لکان اولی لانه اظهر فی اخراج شبه المضاف اذ یسبق منه جعل المفرد فی مقابلة
المضاف وشبهه **قوله** او حکما فیل اکتفی بذکر المضاف من شبهه اذ هما یتحدان حکما **قوله** لانه لیس آخر
اجزاء المنادی نظرا الی المعنی هذا ظاهر اذا کان المرکب الاضافی علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء زید واما
اذا لم یکن علما فبیانه ان المضاف من حیث انه مضاف لا یتم بدون المضاف الیه **قوله** ولا من تا کان
خلافا للکوفیین نحو قوله خذوا حظکم یا آل عکرم ای آل عکرمة **قوله** لانه لیس آخر اجزائه هذا ظاهر اذا لم یکن
المرکب الاضافی علما اما اذا کان علما فلان المرکب الاضافی یراعی حال جزئیه قبل العلمیة فی استقلال

کل من الجزأین باعرابه **قوله** فامتنع الترخیم فیهما لبعد رعایة اللفظ والمعنی **قال** والجملة لبعض العرب
یرخم الجملة بحذف عجزها نحو یا تابط **قوله** ولزیادته علی الثلثة لم یلزم نقص الاسم الذی فی حکم المعرب انما قید به
لجواز النقص فیما لیس فی حکم المعرب نحو ما ومن واما نحو ید فالحذف فیه شاذ والشاذ لا یعبا به **قوله** بلا علة موجبة
انما قید به لجواز النقص بالعلة الموجبة کعصا **قال** واما بتاء التانیث فقد کثر الترخیم فیه ولهذا عومل آخر غیر
المرخم منه فی بعض المواضع معاملة المرخم اعنی فتح التاء واذا وقف علی ذلک المرخم الحق بآخره
هاء السکت فیقال فی یا طلح یا طلحه وذلک لانهم یلحقون هاء السکت بآخر ما لیست حرکته حرکة
اعرابیة ولا شبیهة بها وقلیلا ما یوقف علی السکون وقد یغنی عن الهاء فی الشعر الف الاطلاق
نحو قفی قبل التفرق یا ضباعا **قال** زیادتان قیل لا بد ان تکونا لمعنی فخرج نحو عصبصب
قال فی حکم الواحدة صفة لزیادتان من قبیل فلان فی السعادة **قوله** فی انهما زیدتا معا
وان کان کل واحدة منهما لمعنی یغایر معنی الآخر کزیادتی مسلمان ومسلمین علمین وهاتان الزیادتان
سبعة اصناف زیادتا التثنیة کما مر وزیادتا جمع المذکر السالم نحو مسلمون ومسلمون علمین
وزیادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزیادتا نحو مروان وعثمان وخراسان ویاء النسبة
وشبهها نحو کوفی وکرسی والفا التانیث وهمزة الالحاق مع الالف التی قبلها **قوله**
او کان فی آخره حرف صحیح اصلی لم یقیده الشیخ الرضی به بل قید بکونه غیر تاء التانیث حیث
قال کان علیه ان یقول غیر تاء التانیث لیخرج نحو سعلاة فعلی هذا یکون النسبة بینه وبین
القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما فی اسما وافتراقهما فی بصری ومختار **قوله** وهو انما عمم
انما عمم لان ترخیم مثل مدعو ومرمی بحذف الحرف الاخیر والمدة السابقة **قوله** فی حکم الصحیح
فی الاصالة او فی صحة اجراء الاعراب علیه یوافقه ما قیل من ان مثل دلو وظبی ملحق بالاسم
الصحیح لصحة اجراء الاعراب علیه **قوله** او واو او یاء ساکنة احترز عن نحو کنهور علی وزن سفرجل
عظیم السحاب ومشریف علی وزن مدحرج ای مقطوع شریافه وهو ورق الزرع اذا طال
وکبر حتی یخاف فساده فیقطع **قوله** حرکة ما قبلها من جنسها فخرج نحو سنور وعلیق نبت یتعلق



بالشجر قوله فانه لا يحذف منه آه خلافا للاخفش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو ثبون لم يحذف زيادتا بنون جمع ابن لانهما غير تا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود قوله اما في الاول لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان في ما قبل آخره مدة قوله وبلت عن النقد قال في الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعي از گوسفند کوتاه دست و پای زشت روی نقده یکی یقال اذل من النقد قوله وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشر واثنى عشر واثنتى عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المصنف رح وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه قوله يا خمسة وفي الوقف بقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين ورخمت ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء قال فحرف واحد اي فالمحذوف حرف واحد اتي هناك بالجملة الاسمية لقرينة الفاء ولكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره تجددي وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشق السابق فقدر المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت قال وهو في حكم الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم اجيب بان المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف لعلة موجبة قوله فيبقى الحرف الذي الاني موضع منها ثم ان الترخيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون وقاضون اعلى وقاضي ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الآخر وغيره يجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمر والفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر

قال فيقال الفاء فصيحة اي اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه او المحذوف ثابتا فيه قال يا حار ويا ثمود ويا كروان مثل بثلاثة امثلة لان التغيير في الاستعمال الاول اما بالحركة فقط او بالحرف وبكليهما قوله وفي يا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى و آنرا شواط گويند کری نر و هم کراوين جماعة کروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله فلا جرم قلبت ياء لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو وقبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه قال وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل المتفجع عليه لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعني او اخص ويلزم ح ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا قوله يعني يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب قال المتفجع عليه التفجع درد مند شدن صلته اللام فانظ المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في المحمود عليه او تضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا قوله بيا او وا الباء للالصاق صفة للمتفجع عليه وليست للسببية او الاستعانة قوله ممتازا به اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصود اعرب من دخوله على المقصور عليه قال ولك اي وجاز ان لا سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب مع يا لئلا يلتبس بالنداء وقال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها قوله

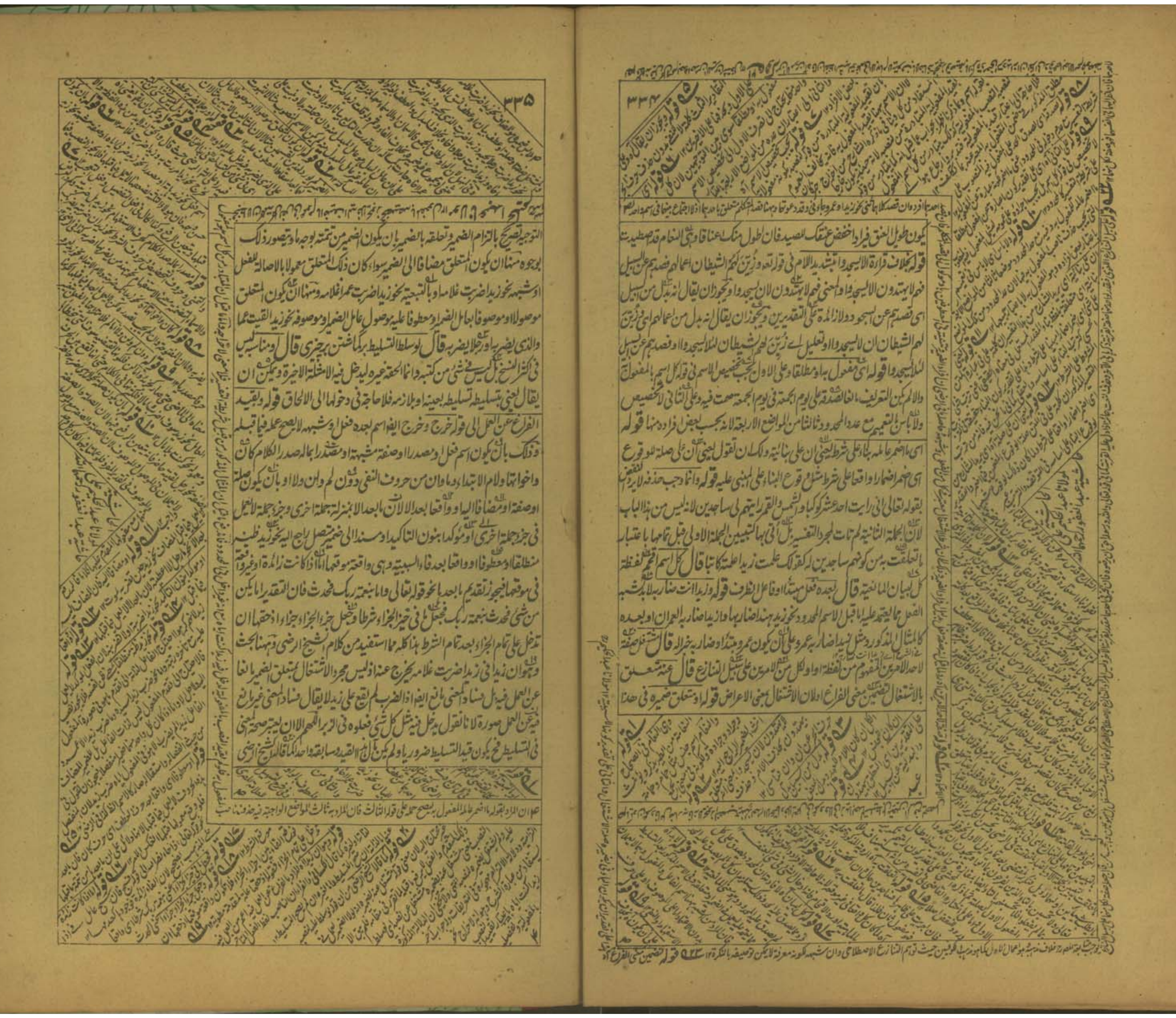


مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله

اى آخر المندوب وقد يلحق فى آخر غير المندوب **قال** فان خفت اللبس **قال** الشيخ الرضى المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلاه فى المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والضم يتبعهما مدة من جنسهما ولا يغير حركة البناء اللازمة قال سيبويه تقول فى ندبة يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضى والاولى ان يقال يا غلامى لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم **قال** واغلامكيه لما لم يكن المندوب مخاطبا فى الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز فى النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه وللاشارة الى هذا لم يمثل بقولك واغلامهوه **قال** واغلامكموه قال الشيخ الرضى آخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف للساكنين ويزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفت الالف الندبة نحو واغلاماه خلافا للمبرد فانه يقول استغنى بها عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت يا غلامى بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح والمبرد يقول يا غلاماه وان لم يكن للواو والياء اصل فى الحركة فان كانا مدتين فانك تكتفى بما فيهما من المد نحو واغلامهوه وواغلامهيه وواضربوا وواضربى اذا سمى بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تاتى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلامكموه وواغلامهمى والواو والياء بعده اما المتان حذفتا فى الجمع للاستثقال ردتا لمد الندبة واما الفا المد قلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحقه الالف نحو يا منافى المسمى بمن **قوله** لبيانها ولا شيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت فى الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف **قال** الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا

بذلك الاسم علما كان او غير علم نحو وا من قلع باب خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من قوله وا رجلا مسجاه فشاذ **قوله** لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف فى السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ ولذا ليس كاتصال الموصول بالصلة **قوله** لان نداء ه لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا فى المعرفة ولان المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هى اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير **قوله** لانه كاسم الجنس ولانه موضوع فى الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج فى النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء **قوله** سواء كان مع بدل يعنى ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل ولا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضى من ان المصنف لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه فى آخره **قال** نحو يوسف عبرى وقيل عجبى واعترض عليه بانه لو كان عربيا لانصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السين **قوله** ولفظا اى اذا وصف بذى اللام فانها وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه **قوله** والمضاف الى معرفة عطف على قوله لفظا اى **قوله** اى صبحا او ادخل فى الصباح **قوله** قالته امرأة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق هو مثل فى شدة طلب الشئ وقيل مثل يستعمله المغموم **قوله** قاله المتخصص صار مثلا للمخفف على تخليص النفس من الورطة الشديدة **قال** اطرق كرا الاطراق خاموش بودن وچشم در پيش افگندن وسر فرود كردن **قوله** هى رقبة اذا سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه **قوله** والمعنى ان النعام آه قيل معناه ان الكبار

عبد الحكيم سيالكوتي

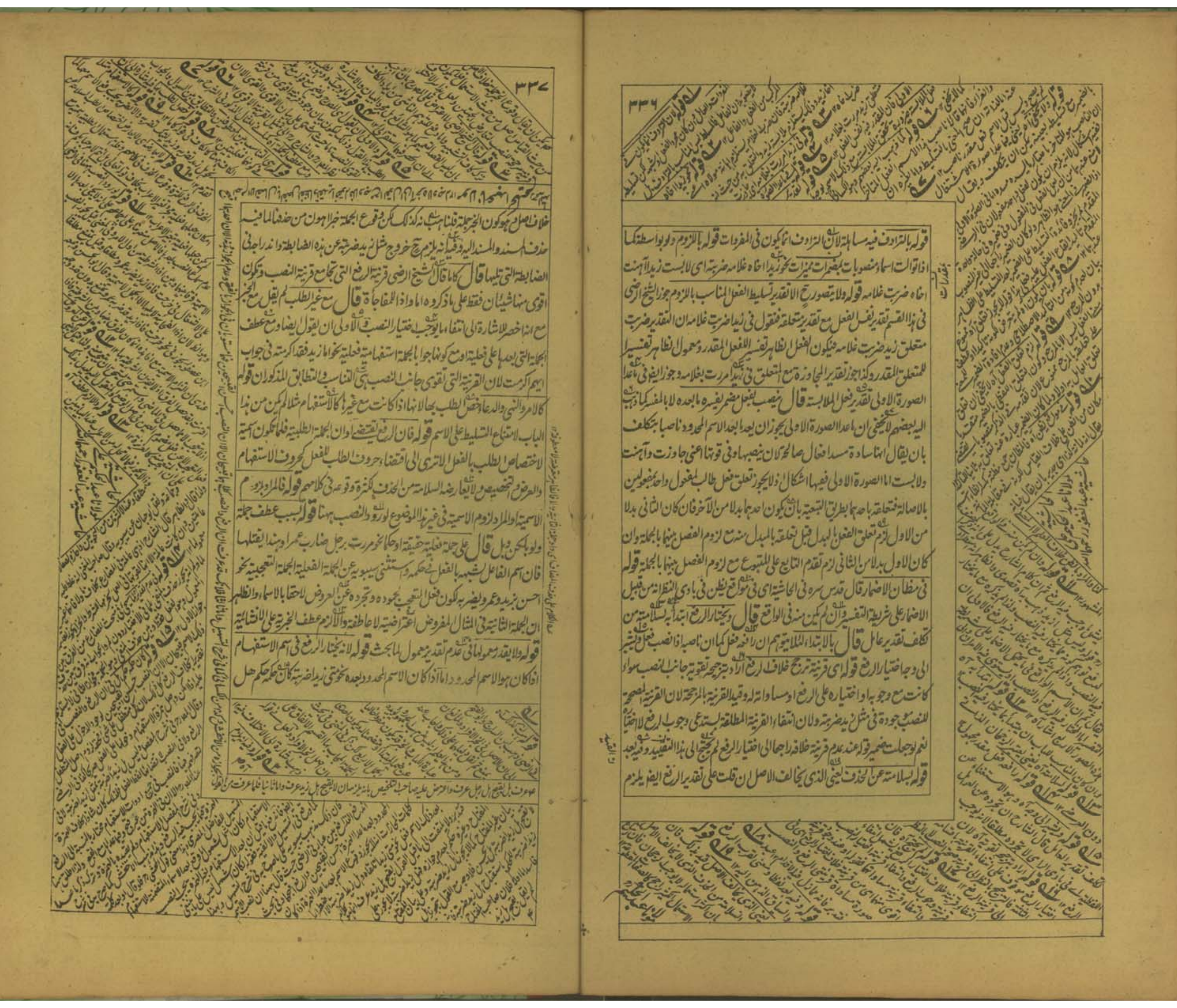


وان قصد كلاهما معنى نحو زيدا وعمروا جاوني وقد دعوتهما وههنا قصد المتكلم متعلق باحدهما اذ لا اجتماع بينهما في اسم واحد نعم

يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان لطول منك اعنا فاو بني النعام قد اصطيدت
قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل
فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل
اى فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اى وزين
لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل لزين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل
لئلا يسجدوا قوله اى مفعول به او مطلقا وعلى الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول
والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا تخصيص
ولا باس بالتعميم مع عدد المحدود ثالث الثامن المواضع الاربعة لانه يجب لبعض فراده منها قوله
اى ما اضمر عامله بناء على شرط المعنى ان على بنائه وذلك ان تقول يعني ان على صلة للوقوع
اى اضمر اضمارا واقعا على شرط اشتغال وقوع البناء على المبني عليه قوله وانما وجب حذفه لا يرد لنقض
بقوله تعالى انى رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب
لان الجملة الثانية لم تات لمجرد التفسير بل اتى بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار
ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا قال كل اسم اقحم لفظة
كل لبيان المانعية قال بعده فعل مبتدأ او فاعل الظرف قوله وزيدا انت ضاربه لا بد شبه
الفعل مما يعتمد عليه ما قبل الاسم المحدود ونحو زيد هند ضاربها وازيدا ضاربه العمران او بعده
كالمثال المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبرا له قال شتغل صفة
لاحد الامرين المفهوم من لفظة او ولكل من الامرين على سبيل التنازع قال عنه متعلق
بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض قوله او متعلق ضميره في هذا

التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمته بوجه ما وتصور ذلك
بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل
او شبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يكون المتعلق
موصولا او موصوفا بجاعل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا القيت عمرا
والذي يضربه او رجلا يضربه قال لو سلط التسليط برگماشتن برچيزي قال او مناسبه ليس
في اكثر النسخ بل ليس في شيء من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان
يقال يعني بتسليطه تسليطه بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق قوله وبقيد
الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبهه لا يصح عمله فيما قبله
وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا بما له صدر الكلام كان
واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفي دون لم ولن ولا او بان يكون صلة
او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا لان ما بعد الا بمنزلة جملة اخرى وجزء جملة لا يعمل
في جزء جملة اخرى او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا ظنه
منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة
في موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن
من شيء فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء جزاء اذ حقها ان
تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث
وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا
عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع
فيه عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الزبر الا ان يعتبر صحة المعنى
في التسليط فح يكون قيد التسليط ضروريا ولم يكن بد من القيد وسابقه احد لما قال الشيخ الرضي

اعلم ان المراد بقوله ما اضمر عامله المفعول به بصحة حمله على قوله الثالث فان المراد به ثالث المواضع الواجبة فيه حذفه



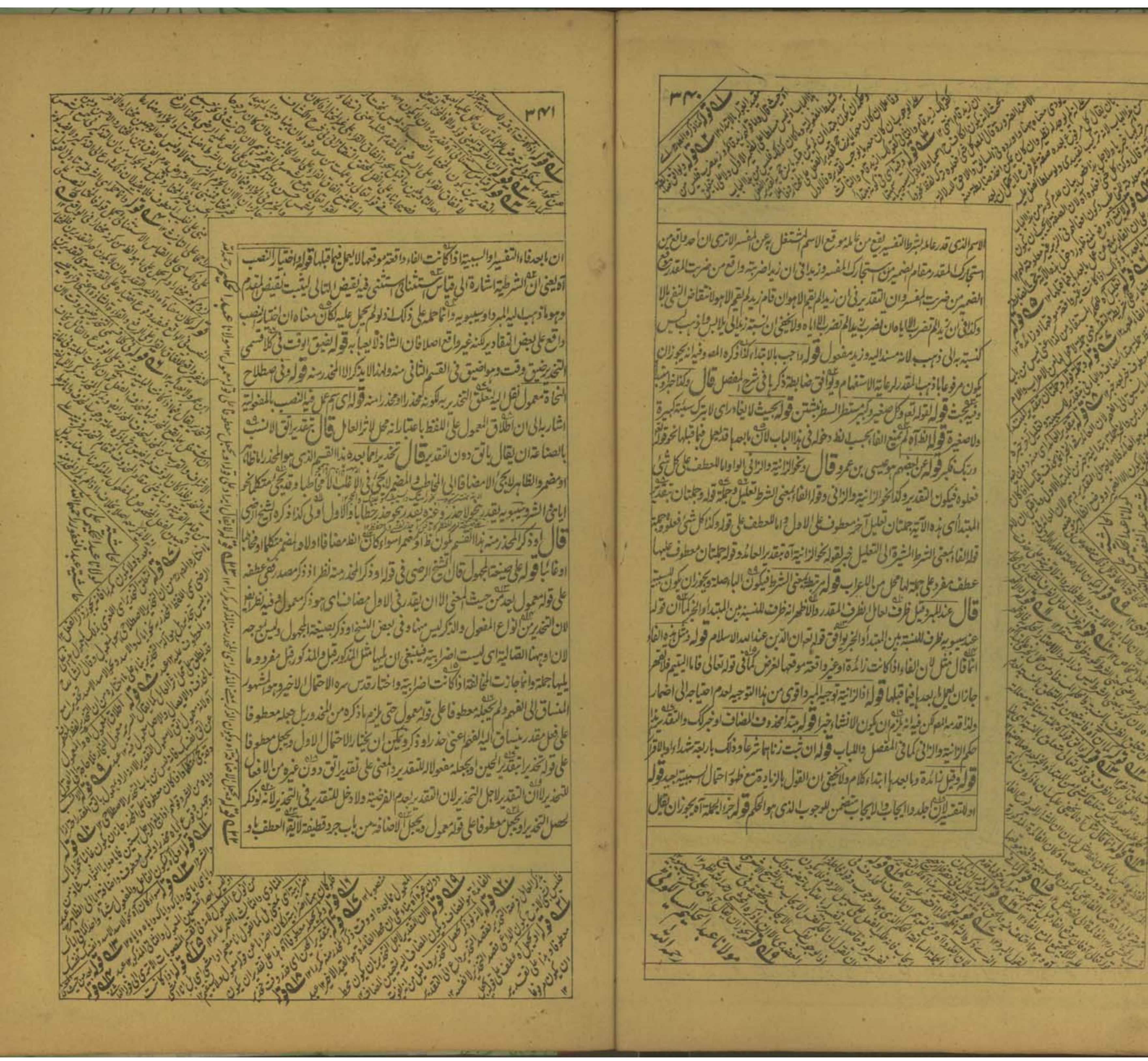
قوله بالترادف فيه مسامحة لان الترادف انما يكون في المفردات قوله باللزوم ولو بواسطة كما اذا توالت اسماء منصوبات بمضمرات مميزات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه قوله ولا يتصور ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فنقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في نحو زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا في ما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة قال ينصب بفعل مضمر يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا الصورة الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحدود ناصبا بتكلف بان يقال انها سادة مسد افعال صالحة لان ينصبها وفي قوتها اعني جاوزت واهنت ولابست اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الآخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة قوله في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع قال ويختار الرفع ابتداء به لسلامته من تكلف تقدير عامل قال بالابتداء الملائم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد قوله لسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم

خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذف المسند او المسند اليه وفيه انه يلزم ح خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي تليها قال كاما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروه اما واذا المفاجاة قال مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب في الاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا بالجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التي تقوي جانب النصب هي التناسب والتطابق المذكوران قوله كالامر والنهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع تقتضي اي ان الجملة الطلبية فلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد بزوم الاسمية او المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضوع لو رود النصب ههنا قوله لسبب عطف جملة ولو بلكن وبل قال على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند ايقتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو ليضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يقدر معمولها في عدم تقدير معمول لما بحث قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود اما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيدا ضربته كان حكمه حكم هل

عبارة الرضي تتضمن بيان التفاوت بين التقديرين في تخصيص الشيء بالمخلوق بان في الاول عقلي وفي الثاني لفظي ١٢ عبد

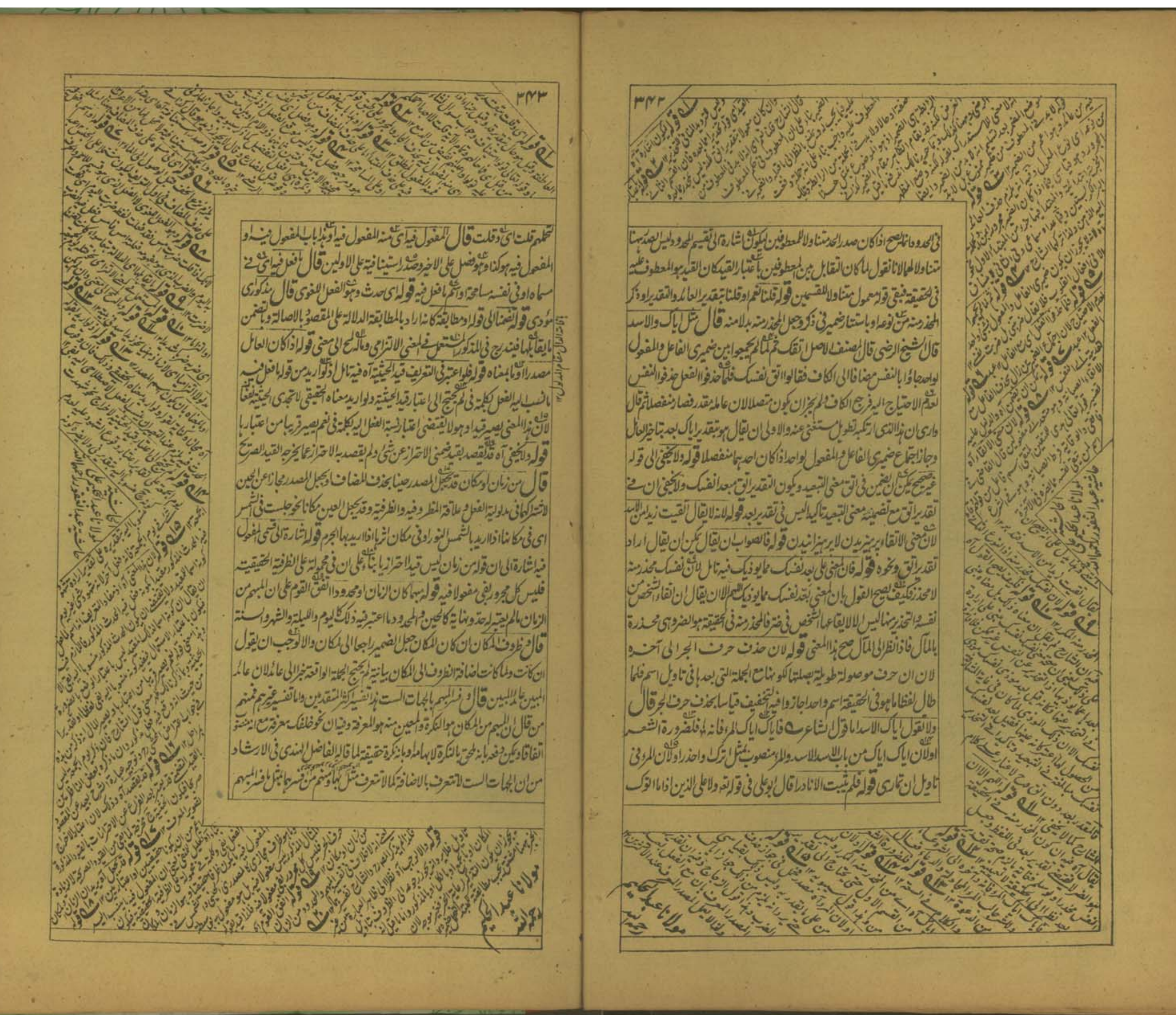
لما صرح به الشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام لصح لما ذكره قدس سره **قوله** فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكره ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت لصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج **قال** اذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية **قوله** الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعي الحصول **قال** وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى **قال** اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعي لجواز تقدير فعل رافع فيقدر في اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك **قال** وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر وانما اتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند التساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة **قوله** وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نم





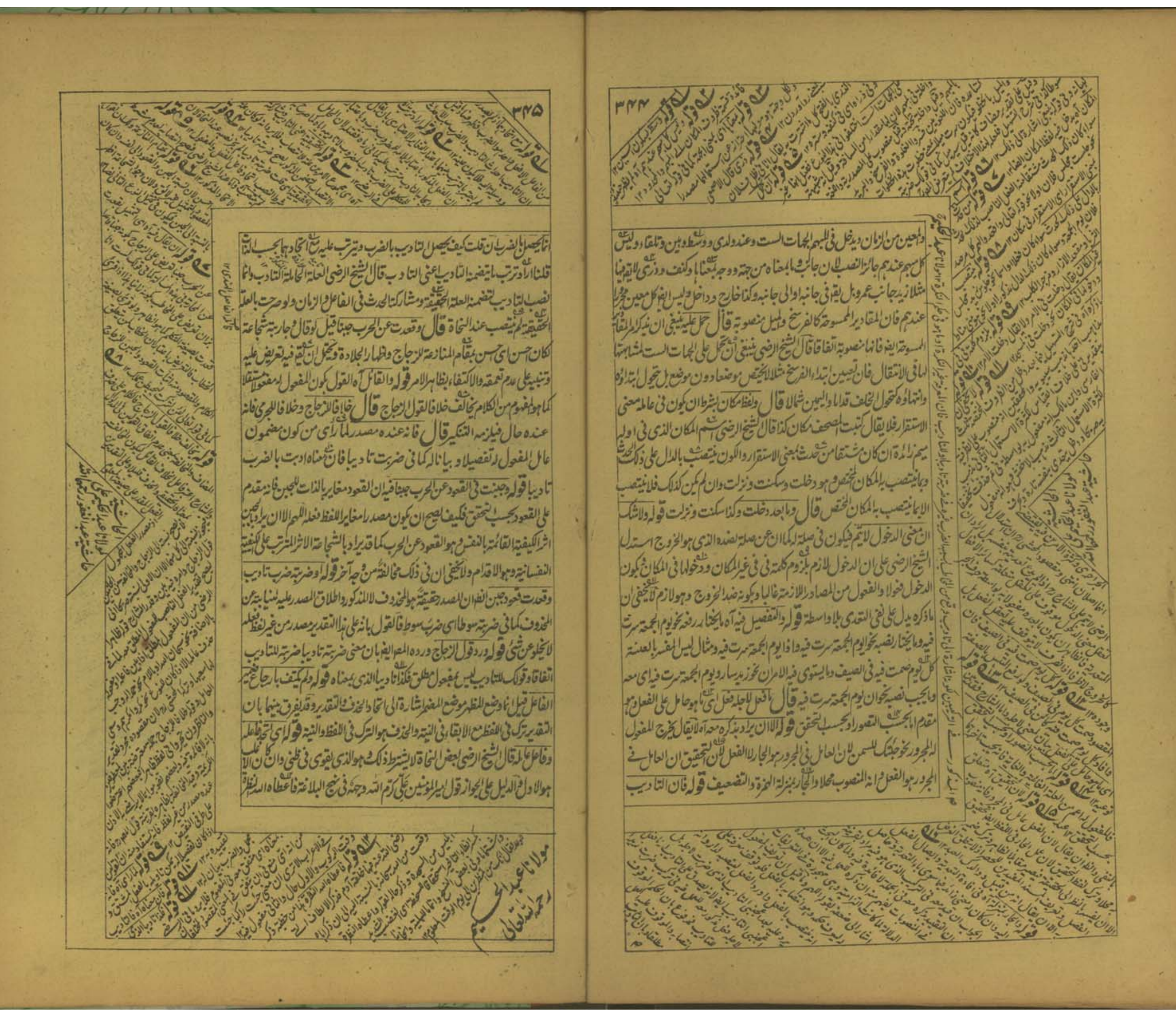
الاسم الذی قدر عاملہ بشرط التفسیر لیقع من عاملہ موقع الاسم المشتغل بہ عن المفسر الا تری ان احد واقع من
استجارک المقدر مقام الضمیر من استجارک المفسر وزیدا فی ان زیدا ضربتہ واقع من ضربت المقدر موقع
الضمیر من ضربت المفسر وان التقدیر فی ان زید لم یقم الا ہو ان قام زید لم یقم الا ہو لانتقاض النفی بالا
وکذا فی ان زید لم تضرب الا ایاہ ان اضرب زیدا لم تضرب الا ایاہ ولا یخفی ان نسبۃ زید الی یلابس و ذہب لیس
کنسبتہ الی ذہب لانہ مسند الیہ وزید مفعول **قولہ** واجب بالابتداء کذا ذکرہ المص وفیہ انہ یجوز ان
یکون مرفوعا بذہب المقدر لرعایۃ الاستفہام ویوافق ضابطۃ ذکرہا فی شرح المفصل **قال** وکذا خبر و مبتدا
وفیہ بحث **قولہ** القول نعم وکل صغیر وکبیر مستطر السطر بشتن **قولہ** بحیث لا یغادر ای لا یترک سیئۃ کبیرۃ
ولا صغیرۃ **قولہ** انظر آہ لم تمنع الفاء الجسب لفظ دخولہ فی ہذا الباب لان ما بعدہا قد یعمل فیما قبلہا نحو قولہ تع
وربک فکبر **قولہ** عن بعضہم ہو عیسی بن عمرو **قال** ونحو الزانیۃ والزانی الواو اما للعطف علی کل شیء
فعلوہ فیکون التقدیر وکذا نحو الزانیۃ والزانی و قولہ الفاء بمعنی الشرط تعلیل وجملۃ قولہ وجملتان بتقدیر
المبتدا ای ہذہ الآیۃ جملتان تعلیل آخر معطوف علی الاول و اما للعطف علی قولہ وکذا کل شیء فعلوہ وجملۃ
قولہ الفاء بمعنی الشرط اشیر الی التعلیل خبر لقولہ نحو الزانیۃ آہ بتقدیر العائد و قولہ جملتان معطوف علیہا
عطف مفرد علی جملۃ لہا محل من الاعراب **قولہ** بمعنی الشرط فیکون الباء صلۃ ویجوز ان یکون للسببیۃ
قال عند المبرد وقیل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظہر انہ ظرف للنسبۃ بین المبتدا والخبر کما ان قولہ
عند سیبویہ ظرف للنسبۃ بین المبتدا والخبر یوافق قولہ تع ان الدین عند اللہ الاسلام **قولہ** دخل ہذہ الفاء
انما قال دخل لان الفاء اذا کانت زائدۃ او غیر واقعۃ موقعہا الغرض کما فی قولہ تعالی فاما الیتیم فلا تقہر
جاز ان یعمل ما بعدہا فیما قبلہا **قولہ** اذ الزانیۃ توجیہ المبرد اقوی من ہذا التوجیہ لعدم احتیاجہ الی اضمار
ولذا قدمہ المص لکن فیہ انہ یلزم ان یکون الانشاء خبرا **قولہ** مبتدا محذوف المضاف او خبر لک والتقدیر ہذا
حکم الزانیۃ والزانی کما فی المفصل واللباب **قولہ** ان ثبت زناہما شرعا وذلک باربعۃ شہداء او الاقرار
قولہ وقیل زائدۃ وما بعدہا ابتداء کلام ولا یخفی ان القول بالزیادۃ مع ظہور احتمال السببیۃ بعید **قولہ**
او للتفسیر لان اجلدوا ایجاب لا ایجاب یتضمن الوجوب الذی ہو الحکم **قولہ** جزاء الجملۃ آہ یجوز ان یقال

ان ما بعد فاء التفسیر او السببیۃ اذا کانت الفاء واقعۃ موقعہا لا یعمل فیما قبلہا **قولہ** اختیار النصب
آہ یعنی ان الشرطیۃ اشارۃ الی قیاس استثنائی استثنی فیہ نقیض التالی لیثبت نقیض المقدم
وہو ما ذہب الیہ المبرد او سیبویہ وانما حملہ علی ذلک اذ لو لم یحمل علیہ لکان معناہ ان اختیار النصب
واقع علی بعض التقادیر لکنہ غیر واقع اصلا فان الشاذ لا یعبا بہ **قولہ** لضیق الوقت فی کلا قسمی
التحذیر ضیق وقت وہو اضیق فی القسم الثانی منہ ولہذا لا یذکر الا المحذر منہ **قولہ** وفی اصطلاح
النحاۃ معمول نقل الیہ متعلق التحذیر بہ لکونہ محذرا او محذرا منہ **قولہ** ای ہم عمل فیہ النصب بالمفعولیۃ
اشار بہ الی ان اطلاق المعمول علی اللفظ باعتبار انہ محل لاثر العامل **قال** بتقدیر اتق الانسب
بالصناعۃ ان یقال باتق دون التقدیر **قال** تحذیرا مما بعدہ ہذا القسم الذی ہو المحذر اما ظاہر
او مضمر والظاہر لا یجیء الا مضافا الی المخاطب والمضمر لا یجیء فی الاغلب الا مخاطبا وقد یجیء متکلما نحو
ایای والشر وسیبویہ یقدر نحو احذر وغیرہ یقدر نحو حذر خطابا والاول اولی کذا ذکرہ الشیخ الرضی
قال او ذکر المحذر منہ ہذا القسم یکون ظاہرا او مضمرا سواء کان اللفظ مضافا او لا والمضمر متکلما او مخاطبا
او غائبا **قولہ** علی صیغۃ المجہول قال الشیخ الرضی فی قولہ او ذکر المحذر منہ نظر اذ ذکر مصدر فمقتضی عطفہ
علی قولہ معمول بجد من حیث المعنی الا ان یقدر فی الاول مضاف ای ہو ذکر معمول وفیہ نظر ایضا
لان التحذیر من انواع المفعول والذکر لیس منہا وفی بعض النسخ او ذکر بصیغۃ المجہول ولیس بوجہ
لان او ہہنا الفصالیۃ ای لیست اضرابیۃ فینبغی ان یلیہا مثل المذکور قبل والمذکور قبل مفرد وما
یلیہا جملۃ وانما جازت المخالفۃ اذا کانت اضرابیۃ واختار قدس سرہ الاحتمال الاخیر وہو المشہور
المنساق الی الفہم ولم یجعلہ معطوفا علی قولہ معمول حتی یلزم ما ذکرہ من المحذور بل جعلہ معطوفا
علی فعل مقدر ینساق الیہ الفہم اعنی حذر او ذکر ویمکن ان یختار الاحتمال الاول ویجعل معطوفا
علی قولہ تحذیرا بتقدیر الحین او یجعلہ مفعولا لہ للتقدیر والمعنی علی تقدیر اتق دون غیرہ من الافعال
للتحذیر لان التقدیر لاجل التحذیر لان التقدیر لعدم الفرضیۃ ولا دخل للتقدیر فی التحذیر لانہ لو ذکر
لحصل التحذیر او یجعل معطوفا علی قولہ معمول ویجعل الاضافۃ من باب جرد قطیفۃ لا یقع العطف بالو



فی المحدود وانما یصح اذا کان صدر الحد متناولا للمعطوفین لیکون اشارة الی تقسیم المحدود ولیس الصدر ہہنا متناولا لهما الا انا نقول لما کان التقابل بین المعطوفین باعتبار القید کان القید ہو المعطوف علیہ فی الحقیقة فبقی قوله معمول متناولا للقسمین قوله قلنا نعم او قلنا بتقدیر العائد والتقدیر او ذکر المحذر منه مع نوعه او باستتار ضمیر فی ذکر وجعل المحذر منه بدلا منه قال مثل ایاک والاسد قال الشیخ الرضی قال المصنف الاصل اتقک ثم لما لم یجیئوا بین ضمیری الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا الی الکاف فقالوا اتق نفسک فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتیاج الیه فرجع الکاف ولم یجز ان یکون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال واری ان ہذا الذی ارتکبه تطویل مستغنی عنه والاولی ان یقال ہو بتقدیر ایاک بعد بتاخیر العامل وجاز اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول لواحد اذا کان احدہما منفصلا قوله ولا یخفی الی قوله غیر صحیح یمکن ان یضمن فی اتق معنی التبعید ویکون التقدیر اتق مبعد انفسک ولا یخفی ان فی تقدیر اتق مع تضمینه معنی التبعید تاکیدا لیس فی تقدیر بعد قوله لانه لا یقال اتقیت زیدا من الاسد لان معنی الاتقاء پرہیزیدن لا پرہیزانیدن قوله فالصواب ان یقال یمکن ان یقال اراد تقدیر اتق ونحوه قوله فان المعنی علی بعد نفسک مما یؤذیک فیه تامل لان نفسک محذر منه لا محذر فکیف یصح القول بان المعنی بعد نفسک مما یؤذیک اللهم الا ان یقال ان اتقاء الشخص من نفسه هو التحذیر منها لیس الا لا ایقاعها الشخص فی ضرر فالمحذر منه فی الحقیقة ہو الضرر وہی محذرة بالمآل فاذا نظر الی المآل صح ہذا المعنی قوله لان حذف حرف الجر الی آخره لان ان حرف موصولة طویلة بصلتها لکونها مع الجملة التی بعدہا فی تاویل اسم فلما طال لفظا ما ہو فی الحقیقة اسم واحد اجازوا فیه التخفیف قیاسا بحذف حرف الجر قال ولا تقول ایاک الاسد اما قول الشاعر ع فایاک ایاک المراء فانه فلضرورة الشعر اولان ایاک ایاک من باب الاسد الاسد والمراء منصوب بمثل اترک واحذر اولان المراء فی تاویل ان تماری قوله فلم یثبت الا نادرا قال ابو علی فی قوله تعالی ولا علی الذین اذا ما اتوک

تحملهم قلت ای وقلت قال المفعول فیه ای منه المفعول فیه او ہذا باب المفعول فیه او المفعول فیه ہو کذا وہو فصل علی الاخیر وصدر استینافیة علی الاولین قال ما فعل فیه ای فی مسماه او فی نفسه مسامحة او اتم ما فعل فیه قوله ای حدث وہو الفعل اللغوی قال مذکور ای مؤدی قوله تضمنا الی قوله او مطابقة کانه اراد بالمطابقة الدلالة علی المقصود بالاصالة وبالتضمن ما یقابلها فیندرج فی المذکور المستعمل فی المعنی الالتزامی وما الیه الی معنی قوله اذا کان العامل مصدرا او ما بمعناه قوله فلو اعتبر فی التعریف قید الحیثیة آه فیه تامل اذ لو ارید من قوله ما فعل فیه ما نسب الیه الفعل بکلمة فی لم یحتج الی اعتبار قید الحیثیة ولو ارید معناه الحقیقی لا تجدی الحیثیة نفعا لان ہذا المعنی یصیر قیدا وہو لا یقتضی اعتبار نسبة الفعل الیه بکلمة فی نعم یصیر قریبا من اعتبارہا قوله ولا یخفی آه قد یقصد بقید ضمنی الاحتراز عن شیء ولم یقصد به الاحتراز عما یخرجه القید الصریح قال من زمان او مکان قد یجعل المصدر حینا بحذف المضاف او بجعل المصدر مجازا عن الحین لاشتراکهما فی مدلولیة الفعل وعلاقة المظروفیة والظرفیة وقد یجعل العین مکانا نحو جلست فی الشمس ای فی مکان نارہا اذا ارید بالشمس النور او فی مکان اثرہا اذا ارید بها الجرم قوله اشارة الی قسمی المفعول فیه اشارة الی ان قوله من زمان لیس قیدا احترازیا بناء علی ان فی محمولة علی الظرفیة الحقیقیة فلیس کل مجرور بفی مفعولا فیه قوله مبهما کان الزمان او محدودا اتفق القوم علی ان المبهم من الزمان ما لم یعتبر له حد ونهایة کالحین والمحدود ما اعتبر فیه ذلک کالیوم واللیلة والشهر والسنة قال وظروف المکان ان کان المکان جعل الضمیر راجعا الی المکان والا لوجب ان یقول ان کانت ولما کانت اضافة الظروف الی المکان بیانیة لم یحتج الجملة الواقعة خبرا الی عائد لان عائد المبین عائد المبین قال وفسر المبهم بالجهات الست ہذا تفسیر اکثر المتقدمین واما تفسیر غیرہم فمنهم من قال ان المبهم من المکان ہو النکرة والمعین منه ہو المعرفة وفیه ان نحو خلفک معرفة مع انه منصوب اتفاقا ویمکن دفعه بانه ملحق بالنکرة لابهامه وبانه نکرة حقیقة لما قاله الفاضل الهندی فی الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة کما لا تتعرف مثل بها ومنهم من فسرها بمثل ما فسر المبهم



والمعين من الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانبا بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكنف وذرى لا يقع فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقع في جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قال حمل عليه ينبغي ان يذكر ام المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان تحمل على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل تحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا قال ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت الصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث وبما ينتصب به المكان المختص هو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص قال وما بعد دخلت وكذا سكنت ونزلت قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في صلة له كما ان عن صلة لضده الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان ودخولها في المكان وبكون الدخول فخولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة قوله والتفصيل فيه آه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو اليوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس المفسر بالعنة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قال ما فعل لاجله فعل اي ما هو حامل على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق قوله الا ان يراد بذكره معه آه لا يقال يخرج المفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف قوله فان التاديب

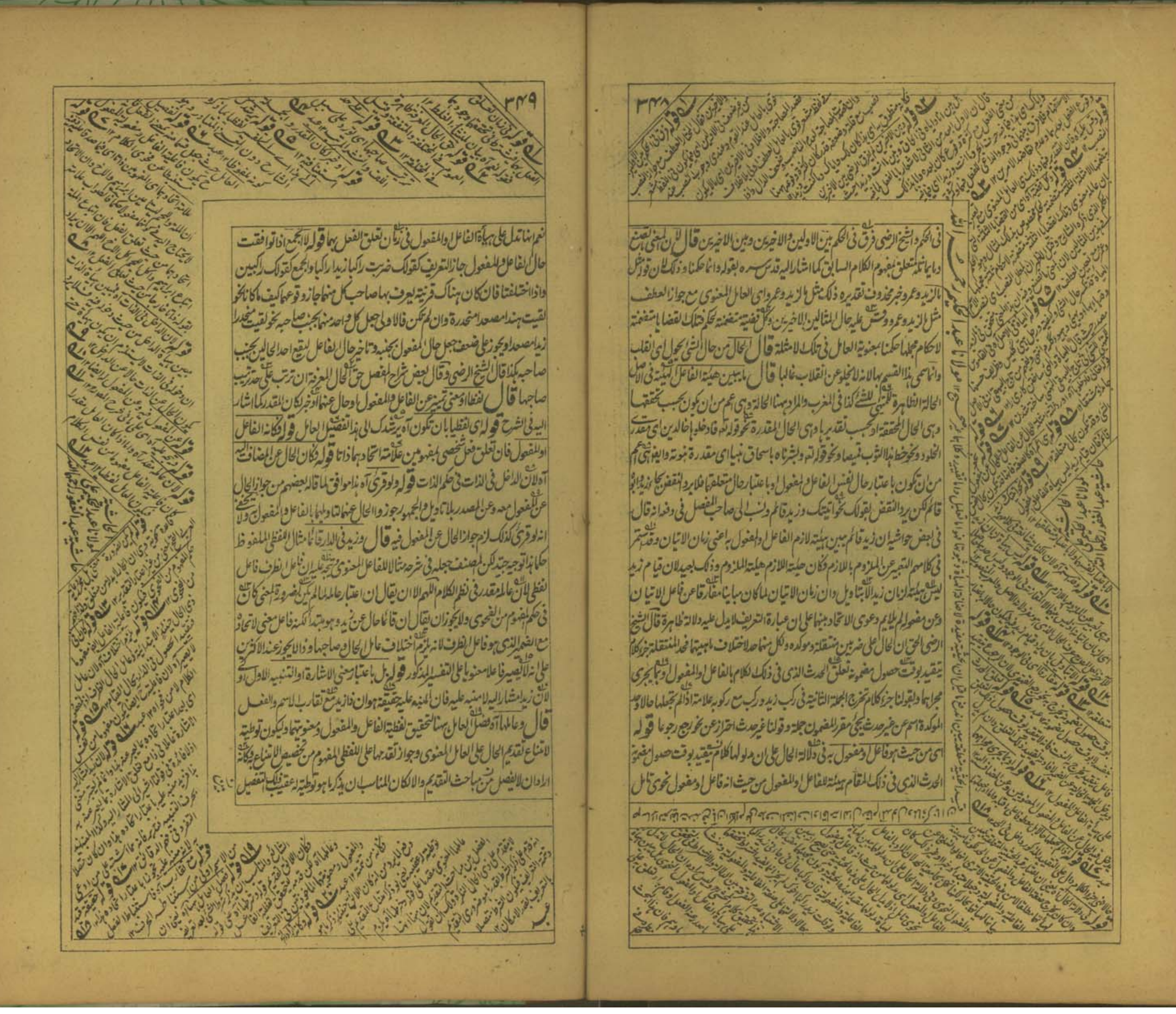
انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التاديب اعني التادب قال الشيخ الرضي العلة الحاملة التادب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركتها الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قال وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وجاريته شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام المنازعة للزجاج واظهار الجلادة ويحتمل ان يقع فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر قوله والقائل آه القول بكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج قال خلافا للزجاج وخلافا للجرمي فانه عنده حال فيلزمه التنكير قال فانه عنده مصدر لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تاديبا فان معناه ادبت بالضرب تاديبا قوله وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا اللفظ لفعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر قوله او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن انظر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شئ قوله ورد قول الزجاج ورده المصنف بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية قوله اي اتحد فاعل وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان نقيضه هو الاولى والدليل على الجواز قول امير المومنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة

مولانا عبد الحی رحمه الله تعالی



استحقاقا للسخطة ونيتماما للبلية والمستحق ابليس والمعطى للنظرة هو السدو لا يجوز ان يكون حالا
لاستلزام عطف حال الفاعل وهى الاستتمام على حال المفعول وهى الاستحقاق قال ويقارنا
اجاز ابو على عدم المقارنة فى الزمان لقوله تعالى فى القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
بالنصب اى لصدقهم فى الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان
يكون نكرة كما شرط البعض لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب فى المجرور التعريف
قوله او يكون زمان وجود احدهما بان يكون آخره اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك قوله لانه بهذه
الشرائط قال المص انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما تجئ جامعة للشرائط فخصوها بما دليل على اللام
المقدرة قوله وفى بعض الحواشى ان هذا الراى شريف جدا جليل لما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل
وبخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير
تخصيص قوله وقد حيل بين العير والنزوان قال قدس سره فى الحاشية العير الحمار الوحشى والاهلى
والنزوان الوثوب ومنه قدس سره فى تفسيره الوثوب بر جستن قوله سواء كان ذلك المعمول شرط
بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه
وينتقض بما قاله نحو حسبك وزيدا فان الكاف فى المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك قوله نحو استوى الماء
والخشبة اى تساوى الماء والخشبة فى العلو ووصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء
والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته قوله والمراد بمصاحبته لمعمول
الفعل آه فلا يجوز ضحكت يد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم ما زلت
اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجرى ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازى شامل للسير والجريان
قوله او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان قوله نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
قال قدس سره فى الحاشية فصيل بچه شتر از شير باز كرده ورضع ايضا شير خورد كودك قوله اعلم ان
مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو فى كونه
غير عاملة ولو نصبت لمعنى مع مطلقا لنصبت فى كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب

الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت فى الاصل حرفا اعطى النصب ما بعدها قوله وصلها
واو العطف ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فى مصاحبة اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا
لابى الفتح قال الشيخ الرضى لا ارى مانعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب
كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تاخر عن المعطوف عليه قوله فناسب معنى المعية لان فى المعية
زيادة اجتماع قوله اى وجد جعل كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول
اولى تامل وتعرف قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل فى هذه الواو العطف
وانما يعدل عنه لنصا على المراد من المصاحبة وفى المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة
لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر ان قلت فاذن عمرا فى المثال المذكور ليس مفعولا معه
وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام ههنا لا يختص والا لم يقل بعد ذلك
تعين العطف قوله فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف فى الصورة المذكورة قبيح ولهذا
قالوا فيها ان النصب مختار قوله حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة قال الشيخ الرضى
الحاجة ثابتة وهى التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف قال والاولى
ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا قوله لان العطف على الضمير المجرور قال
الشيخ الرضى الكوفيون يجوزونه فى السعة والبصريون للضرورة واما فى السعة فيجوزونه بتكلف وذلك
باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسى يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص
على المصاحبة وهو اولى مما قاله المص لوروده فى القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر فى
قراءة حمزة قوله وانما حكمنا بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى الفعلى فى المثالين الاولين كلمة الاستفهام
وحرف الجر الطالبان للفعل وفى الاخير ايضا شيئان كلمة الاستفهام والشان الذى بمعنى المصدر
يعنى الفعل والصنعة فالاشعار على المعنى الفعلى فى هذه الامثلة قوى لتعاضد الامرين بخلاف نحو هذا لك
واياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام فى
المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر فى المثال الثانى والمص لم يفرق بين الامثلة

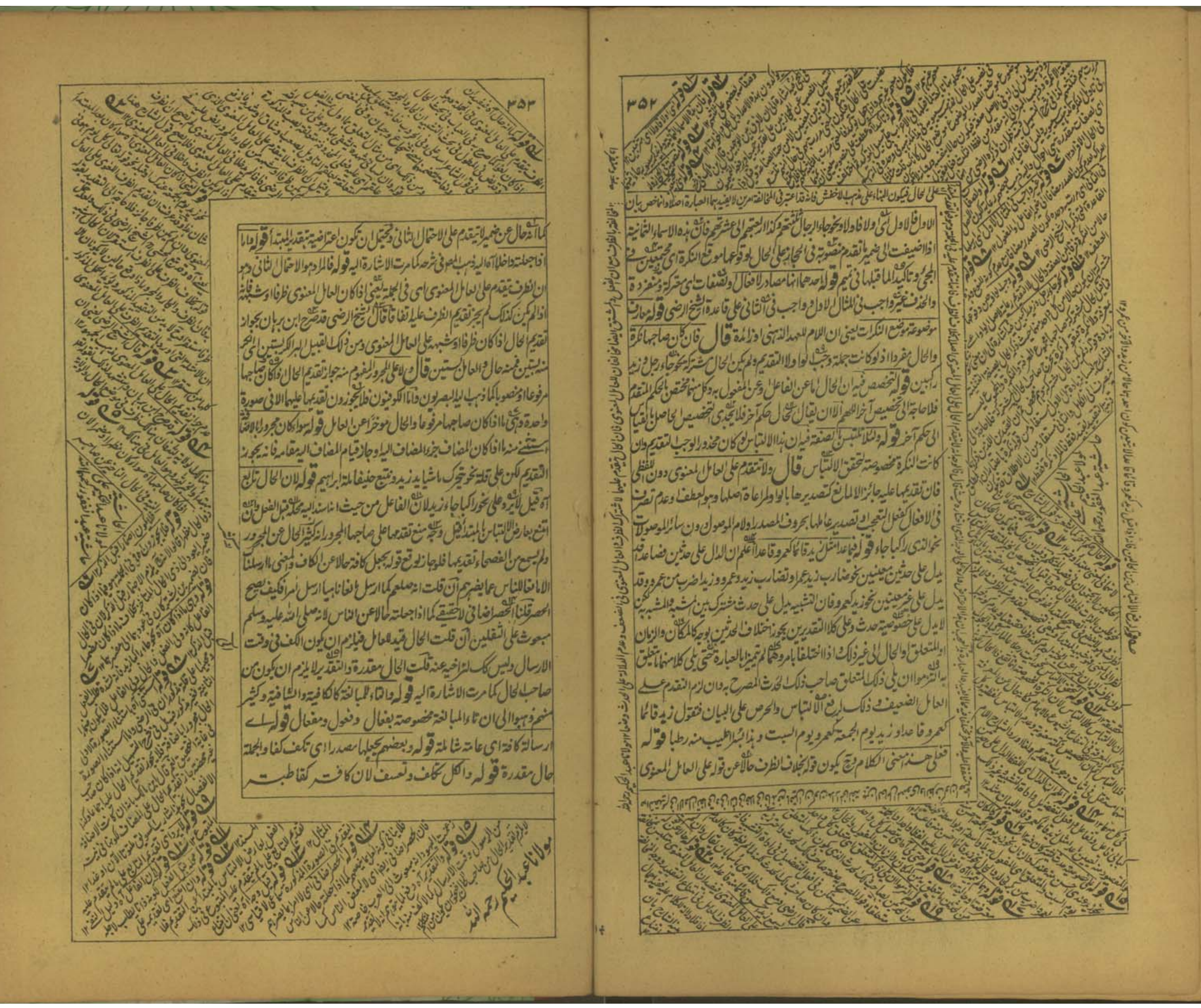


فی الحکم والشیخ الرضی فرق فی الحکم بین الاولین والاخیرین وبین الاخیرین قال لان المعنی لتصنع
دبایاتکم متعلق بمفہوم الکلام السابق کما اشار الیہ قدس سرہ بقولہ وانما حکمنا وذلک لان قولہ مثل
مالزید وعمرو خبر محذوف تقدیرہ ذلک مثل مالزید وعمرو ای العامل المعنوی مع جواز العطف
مثل مالزید وعمرو وقس علیہ حال المثالین الاخیرین وکل قضیۃ متضمنۃ لحکم فتلک القضایا متضمنۃ
لاحکام مجملہا حکمنا بمعنویۃ العامل فی تلک الامثلۃ قال الحال من حال الشیء یحول ای انقلب
وانما سمی ہذا القسم بہا لانہ لا یخلو عن انقلاب غالبا قال ما یبین ہیئۃ الفاعل الہیئۃ فی الاصل
الحالۃ الظاہرۃ للمتہیی للشیء کذا فی المغرب والمراد ہہنا الحالۃ وہی اعم من ان یکون بحسب تحققہا
وہی الحال المحققۃ او بحسب تقدیرہا وہی الحال المقدرۃ نحو قولہ تعالی فادخلوہا خالدین ای مقدری
الخلود ونحو خط ہذا الثوب قمیصا ونحو قولہ تعالی وبشرناہ باسحاق نبیا ای مقدرۃ نبوتہ والیفہی عم
من ان یکون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقہا فلا یرد النقض بجاء زید ابوہ
قائم لکن یرد النقض بقولک نحو اتیتک وزید قائم ونسب الی صاحب المفصل فی دفعہ انہ قال
فی بعض حواشیہ ان زید قائم یبین ہیئۃ لازم الفاعل والمفعول بہ اعنی زمان الاتیان وقد استمر
فی کلامہم التعبیر عن الملزوم باللازم فکان حلیۃ اللازم ہیئۃ الملزوم وذلک بعید لان قیام زید
لیس ہیئۃ لزمان زید الا بتاویل وان زمان الاتیان لما کان مباینا مغایرا عن فاعل الاتیان
وعن مفعولہ لم یلائم دعوی الاتحاد بینہما علی ان عبارۃ التعریف لا یدل علیہ دلالۃ ظاہرۃ قال الشیخ
الرضی الحق ان الحال علی ضربین منتقلۃ وموکدۃ ولکل منہما حد لاختلاف ماہیتہما فحد المنتقلۃ جزء کلام
یتقید بوقت حصول مضمونہ تعلق الحدث الذی فی ذلک الکلام بالفاعل او المفعول او بما یجری
مجراہما وبقولنا جزء کلام تخرج الجملۃ الثانیۃ فی رکب زید ورکب مع رکوبہ علامۃ اذا لم تجعلہا حالا وحد
الموکدۃ اسم من غیر حدث یجیء مقرر المضمون جملۃ وقولنا غیر حدث احتراز عن نحو ارجع رجوعا قولہ
ای من حیث ہو فاعل ومفعول بہ فی دلالۃ الحال علی ان مدلولہا کلام یتقید بوقت حصول مضمونہ
الحدث الذی فی ذلک المقام ہیئۃ للفاعل والمفعول من حیث انہ فاعل او مفعول نحوی تامل

نعم انہا تمل علی ہیأۃ الفاعل او المفعول فی زمان تعلق الفعل بہما قولہ لا الجمع اذا توافقت
حال الفاعل والمفعول جاز التعریف کقولک ضربت راکبا زیدا راکبا والجمع کقولک راکبین
واذا اختلفتا فان کان ہناک قرینۃ یعرف بہا صاحب کل منہما جاز وقوعہما کیف ما کان نحو
لقیت ہندا مصعدا منحدرۃ وان لم تکن فالاولی جعل کل واحد منہما بجنب صاحبہ نحو لقیت منحدرا
زیدا مصعدا ویجوز علی ضعف جعل حال المفعول بجنبہ وتاخیر حال الفاعل لیقع احد الحالین بجنب
صاحبہ ہکذا قال الشیخ الرضی وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعرفۃ ان ترتب علی حد ترتیب
صاحبہا قال لفظا او معنی تمییز عن الفاعل والمفعول او حال عنہما او خبر لکان المقدر کما اشار
الیہ فی الشرح قولہ ای لفظیا بان تکون آہ یرشدک الی ہذا التفصیل الحائل قولہ فکانہ الفاعل
او المفعول فان تعلق فعل شخصی بمفہوم من علامۃ اتحادہما ذاتا قولہ فکان الحال عن المضاف الیہ
آہ لان الداخل فی الذات فی حکم الذات قولہ ولو قری آہ ہذا موافق لما قالہ بعضہم من جواز الحال
عن المفعول معہ وعن المصدر بلا تاویل والجمہور جوزوا الحال عنہما لتاویلہما بالفاعل والمفعول ولا یخفی
انہ لو قری کذلک لزم جواز الحال عن المفعول فیہ قال وزید فی الدار قائما مثال اللفظی الملفوظ
حکما ہذا توجیہ جید لکن المصنف جعلہ فی شرحہ مثالا للفاعل المعنوی ووجہ علیہ ان فاعل الظرف فاعل
لفظی لان عاملہ مقدر فی نظم الکلام اللہم الا ان یقال ان اعتبار عاملہ لما لم یکن لضرورۃ المعنی کان
فی حکم المفہوم من الفحوی ولا یجوز ان یقال ان قائما حال عن زید وہو مبتدأ لکنہ فاعل معنی لاتحادہ
مع الضمیر الذی ہو فاعل الظرف لانہ یلزم اختلاف عامل الحال وصاحبہا وذا لا یجوز عند الاکثرین
علی انہ لا یصیر فاعلا معنویا علی التفسیر المذکور قولہ بل باعتبار معنی الاشارۃ او التنبیہ الاول او
لان زیدا مشار الیہ لا منبہ علیہ فان المنبہ علیہ حقیقۃ ہو ان ذا زید مع تقارب الاسم والفعل
قال وعاملہا آہ فصل العامل ہہنا التحقیق لفظیۃ الفاعل والمفعول ومعنویتہما ولیکون توطیۃ
لامتناع تقدیم الحال علی العامل المعنوی وجواز تقدیمہا علی اللفظی المفہوم من تخصیص الامتناع بہ فکانہ
اراد ان لا یفصل من مباحث التقدیم والا لکان المناسب ان یذکر ما ہو توطیۃ لہ عقیب ذلک التفصیل

قوله وهو من تركيبه اى من صيغته قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفى وان وان من
الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها قوله والتمنى والترجى قال الشيخ الرضى الظاهر
انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت
ابنى فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيد الخبر لكان المعنى ليت ابنى راجع وهو فقير وليس المعنى على
ذلك بل معناه تمنيت ابنى وان كان فقيرا راجعا قوله وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو كاتبا وزيد
اسد صائلا بحذف اداة التشبيه قوله لان النكرة قيل ولان الحال جواب لكيف والسوال
ينافى المعلومية وفيه ان المفعول له جواب للم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال وان كان
معلوما باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر قوله نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة
بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن قوله لاستغراقها وعمومها بنفسها
او لوقوعها فى حيز نهى او نفى او ما بمعناه قوله ان جعلت امرا حالا اشار به الى انه ليس نصا
فى الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل فى انزلنا
اى امرين امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا فى المقصود
لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف قوله او واقعة فى حيز
الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة فى حيز النفى فى كونها غير موجب قوله او بعد الا انقضا
للنفى لم يعتبر قدس سره فى تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اى
صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او فى حيز الاستفهام او
بعد الا انقضا للنفى او مقدما عليه الحال انتهى قال شارحه فى قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص
عنه الا ان يقال ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا فى قوله الحال يعنى ان
فاعل الظرف ج هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من
اعتبار عائد ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال
او قبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا

الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك وما للاختصار وانما قال انقضا النفى
لان الحال لا تقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون فى
الموجب الا نادرا قال المص انما حسن التنكير منا لان الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح
ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله
او مقدما عليه الحال انما حسن التنكير ح لان مع التقديم يومن الالتباس بالصفة قوله
ويجعل قوله وصاحبها آه وحينئذ يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدا او الخبر والعامل معنى
فعلى هذا استفاد من قوله معرفة اى يتعرف غالبا قوله ولم يزدها قال قدس سره فى
الحاشية الذود المنع قوله ولم يشفق على نغص الدخال قال قدس سره فى الحاشية الاشفاق
الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم
يتم مراده انتهى فى الصراح النغص بمراد تمام نا رسيدن وسيراب نا شدن شتر قوله الاتن
جمع اتان خر ماده قوله تم يرد من العطن قال قدس سره فى الحاشية العطن ما حول
الحوض والبير من مبارك الابل والمبرك المناخ يعنى جاى شتر خوابانيدن قال ومررت
به وحده قال قدس سره فى الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد
يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضى وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر
ولازم النصب الا فى مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله التاء ثم حذفت لقيام
المضاف اليه مقامها كما قيل فى اقام الصلوة قوله مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال
قدس سره فى الحاشية الجهد هٰهنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء
هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قال متاول اى كل واحد منها او نوعها قوله تاويلها
على وجهين قال الشيخ الرضى الحال المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة
او باللام وتاويلها على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها
انها فى معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اى كثيرا اساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا



على الحال فيكون البناء على مذهب الاخفش فانه قد اعتبر في المخالفة امرين لا يفيدهما العبارة اصلا وانما خص بيان

الاول فالاول اي ولا فادا ولا نحو جاء الرجال ثلثتهم وكذا الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجئ وتاكيد الما قبلها في تميم قوله احدهما انها مصادر لا افعال وتشفعات اي مشتركة ومنفردة والحذف غير واجب في المثال الاول وواجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف موضوعة موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة قال فان كان صاحبها نكرة والحال مفردا اذ لو كانت جملة وجب لواو لا التقديم ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل وزيد راكبين قوله التخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل وعن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال ان الحال حكم آخر فلا يجدي التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم آخر قوله ولئلا تلتبس بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس قال ولا تتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصديرها بالواو ولمراعاة اصلها وهو العطف وعدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تصدير عاملها بحروف المصدر او لام الموصول ومن سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اعلم ان الدال على حدثين متصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا او تضارب زيد وعمرو وزيد اضرب من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك اذا اختلفا بامر وهما لم تميزا بالعبارة حتى يلي كلا منهما ما تعلق به اثر هو ان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لرفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا او زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا قوله فعلى هذا معنى الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي

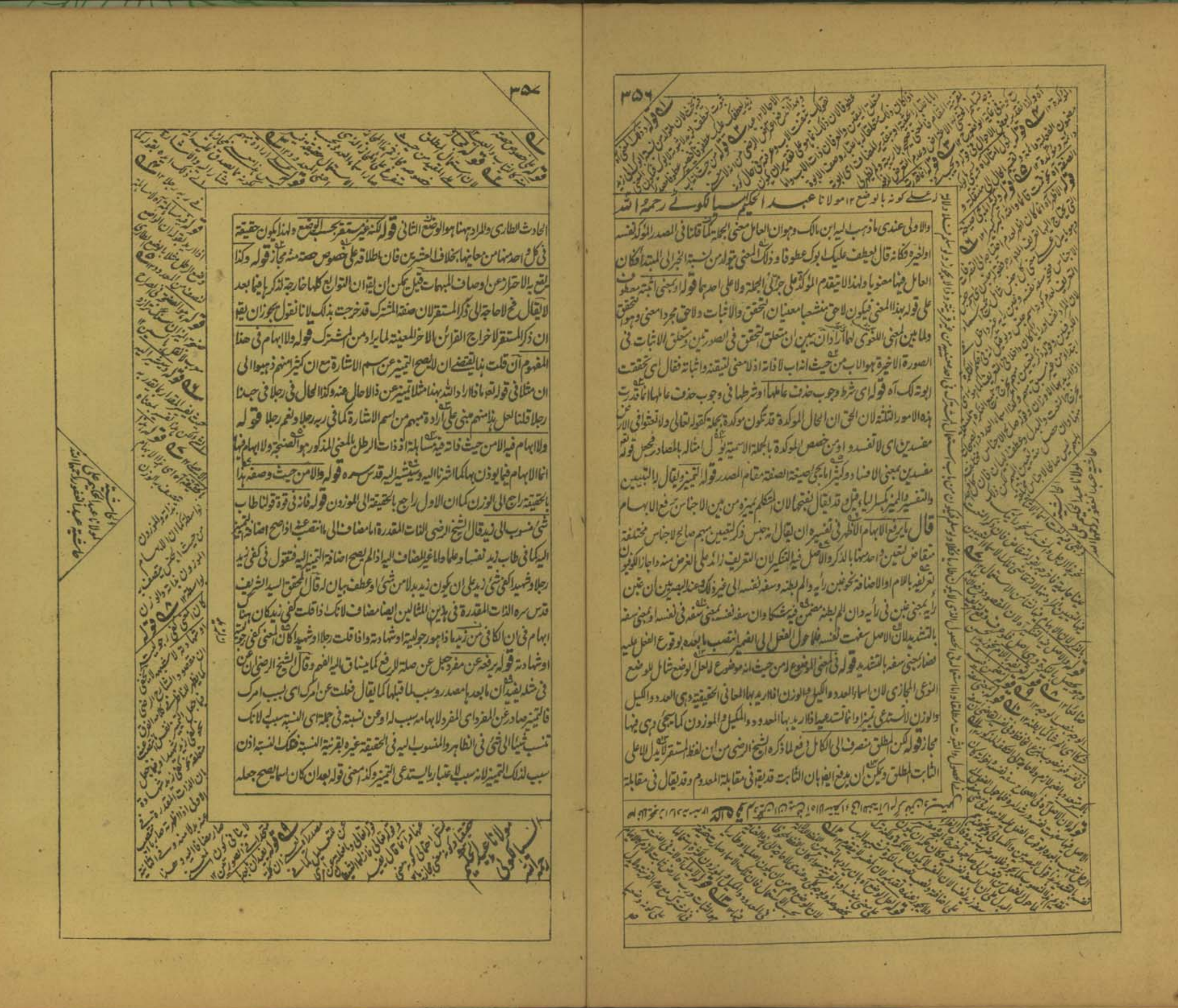
كما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان تكون اعتراضية بتقدير المبتدأ قوله واما اذا جعلته داخلا آه الى ذهب المصنف في شرحه كما مرت الاشارة اليه قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي ومن ذلك قبيل البر الكر بستين اي البر منه بستين فمنه حال والعامل بستين قال ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان صاحبها مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي ما اذا كان صاحبها مرفوعا والحال موخرا عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة استغنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه وجاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو تحرك ماشيا يد زيد ونتبع حنيفا ملة ابراهيم قوله لان الحال تابع آه قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ قيل وجه منع تقدمها على صاحبها المجرور انه كثير الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع قوله بجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم آن قلت انه صلعم كما ارسل لنفع الناس ارسل لامر آخر فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين آن قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلت الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه قوله والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال قوله الا ارسالة كافة اي عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اي تكف كفا والجملة حال مقدرة قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كقاطبة

مولانا عبد الحكيم رحمه الله

مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله

لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى **قوله** سواء كان الدال
مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة ما يسمى الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف
بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى
انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد
او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطته ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء
من اجزاء الجزء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي بعده بجزء تابع لها اما مع واو العطف
او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم **قوله** وهو ما بقي فيه حموضة الاظهر ان يقال ما بقي فيه
نوع حموضة قال في الصراح البسر غوره خرما اول ما بدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك
ثم بسر ثم رطب ثم تمر **قوله** وهو ما فيه حلاوة ولين **قوله** ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر اذا
كان اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما
هو الظاهر فتأويلهما بالنضيج وغير النضيج او المدرك وغير المدرك **قوله** لانه اذا تعلق بشيء واحد قدم
تفصيل ذلك في ذي الحالين **قال** وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد
فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره ايضا لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ ونحو
يدا بيد اي ذو يد بذي يد اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم
وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم
مقرونان فنصب ههنا الجزء ان لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت
الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم **قوله** لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل

او المفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه **قوله** وهي الضمير والواو
ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة
الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لهما ذي انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت
بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير **قال** فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لان ها لمجرد النفي
على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الضمير
عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل **قوله** لانها تدل على الربط في اول
الامر لانها في الاصل للجمع مع السابق فهي داعية الى النظر السابق **قال** والمضارع المثبت
بالضمير وقد سمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد ولانه خبر مبتدأ محذوف وفيه
في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما **قوله** المشتملة على المضارع
المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ
الرضي اذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب تجرده
عن الواو **قوله** ليدل آه هذا التحقيق ما ذكره السيد الشريف قدس سره وللقوم ههنا كلام بعيد من التحقيق
فحري ان لا نذكره **قال** ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما افاد بين الحال
ازديادا الثمن او غيره مقرونة بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب
الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اخذا به في الازدياد وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا
من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة والصعود **قوله** وهي اي
الحال المؤكدة آه هي اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل
منع الخلو **قوله** والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول
بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور **قال**
اي احقه آه ذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب
وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى علمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال



لا على كونه بالوضع ١٢ مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله

والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه اولغيره فكانه قال لعيطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى متولد من نسبة الخبر الى المبتدا فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا على احدهما قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق منشعبا معنيان التحقق والاثبات ولاحق مجردا معنى وهو تحقق ولما بين المعنى اللغوي لها اراد ان يبين ان متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته لك آه قوله اي شرط وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة بجملة كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يؤول امثاله بالمصادر فيجعل قوله مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما يجي صيغة الصفة مقام المصدر قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الابهام قال ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال هو جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متقاص لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن رأيه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رأيه بمعنى غبن في رأيه وان الم بطنه متضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعيه اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما يجي وهي فيها مجاز قوله لكن المطلق ينصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقع في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة

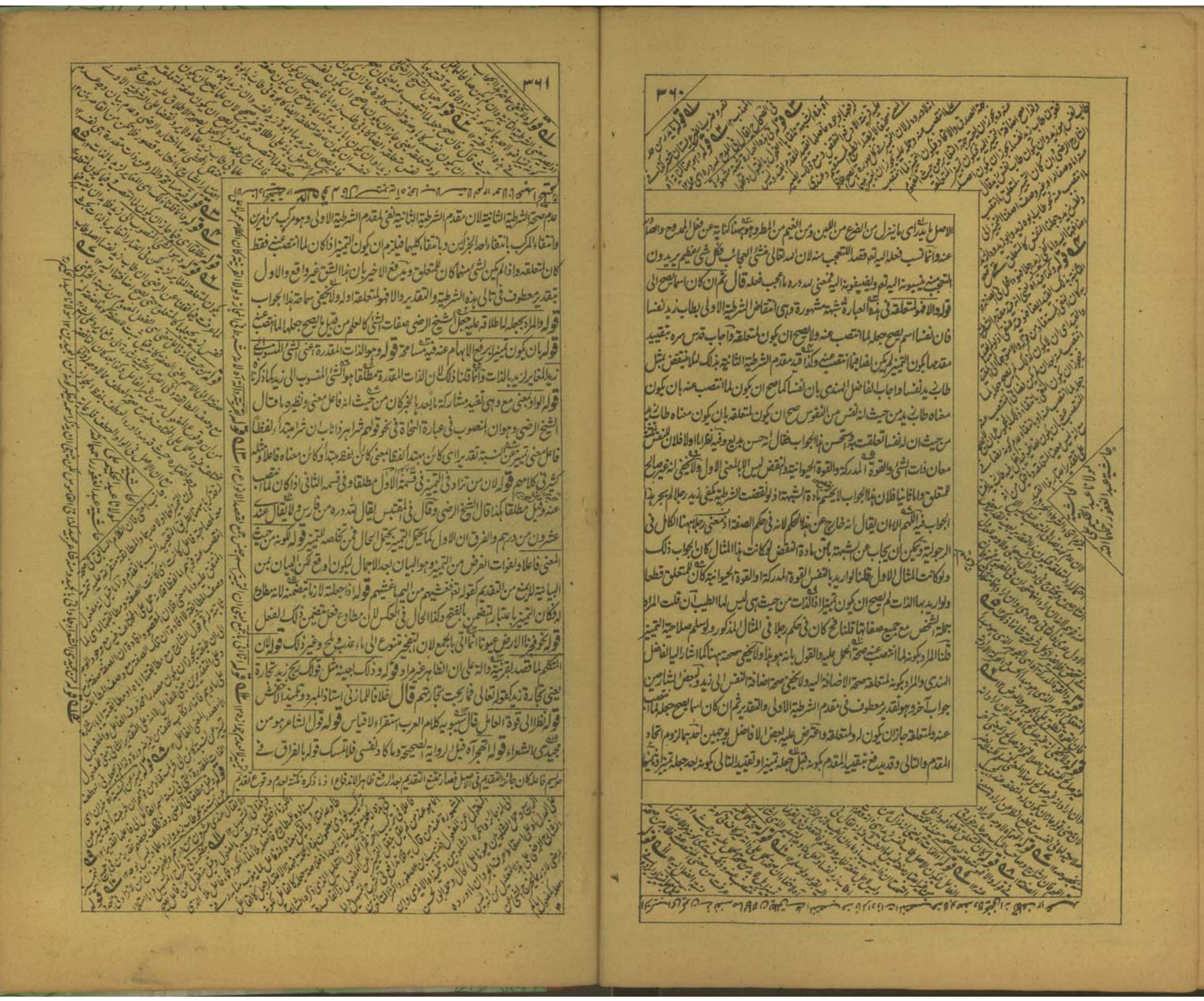
الحادث الطاري والمراد ههنا هو الوضع الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة في كل واحد منها من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز قوله وكذا يرتفع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال فح لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقع ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر المعينة لما يراد من المشترك قوله ولا ابهام في هذا المفهوم ان قلت بناء يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا لا حال عنه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه مسامحة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصنجة ولا ابهام فيها انما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره قوله والا من حيث وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون قوله فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير المضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شئ زيد على ان يكون زيد بدلا من شئ او عطف بيان له قال المحقق السيد الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ما ذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجولية او شهادته قوله برفعه عن مفرد جعل عن صلة للرفع كما يتساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله ليفيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبته في جملة اي النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره وبقرينة النسبة فكذلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه سبب لاعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله



لما انتصب عنه اى الاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا لا انك لو لا انك اسندت طاب اليه لم يكن منتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو فى الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم منتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعنى ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذى يجئ بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن فى هذه المواضع بمعنى بعد كما فى قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو ما يقدر به الشئ وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملء الارض ذهبا والملء قدر ما يملأ به الشئ وقولك عندى مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا محمول على مثلك بالضدية ونحو لطولك رجلا وبعرضه عرضا قال ومنوان بمنا تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا كما فى خمسة عشر وكم رجلا قوله والنون سواء كان فى التثنية او شبه الجمع نحو عشرون لا نون الجمع نحو حسنون وجها لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف وان اضيفت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضى قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا ويا لها قصة ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز فى الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة قوله عندى راقود خلا راقود نوعى از پیمانه و خم قار اندود کرده قال فى الاساس راقود مكيال معروف لاهل مصر يا خذ اربعة وعشرين صاعا قال فيفرد الى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجرى فى العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصد بالانواع او لا قال الشيخ الرضى اذا قصد به الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء قوله وهو ما يتشابه اجزاؤه اى يتشارك اجزاؤه

فى اسم الكل اى اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس لها جزء قوله ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قدس سره مبنى على التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او كسرها ليس من باب الجنس الذى نحن فيه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع قوله وعندى عدل تو بين عدل تنگ بار و مانند آن قوله او المعنى ان وجد التمييز هذا الاحتمال مناسب للسياق قوله بنون الجمع اراد شبه نون الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا احتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما قال وعن غير مقدار قال الشيخ الرضى هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وهو منتصب عنه التمييز واما الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب قوله والقصور غير المقدار عن طلب التمييز واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذى يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب للتمييز قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذى يستدعى التمييز ليس الا فى الذات المقدرة التى هى طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام فى النسبة حسب احتمالات الطرف ورفع ابهامها التبعى مستلزما لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها فى السابق الا ترى ان نعم رجلا مندرج فى القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره قوله والمصدر جعله الشيخ الرضى داخلا فى شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او فى اضافة لكن المص لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او فى اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك قوله نحو حسبك بيا اى يكفيك زيد قوله فكانه قال طاب زيد آه اى كانه مثل الفعل او شبه فعل تنازعا فى نفسا وابا وكذا فيما عطف اعنى ابوة قوله والدر فى الاصل اللبن قال الشيخ الرضى الدر فى

۵ قوله لنوع ابهام فى النسبة سلب الابهام المنتهى كما يدل عليه قوله حسب احتمالات



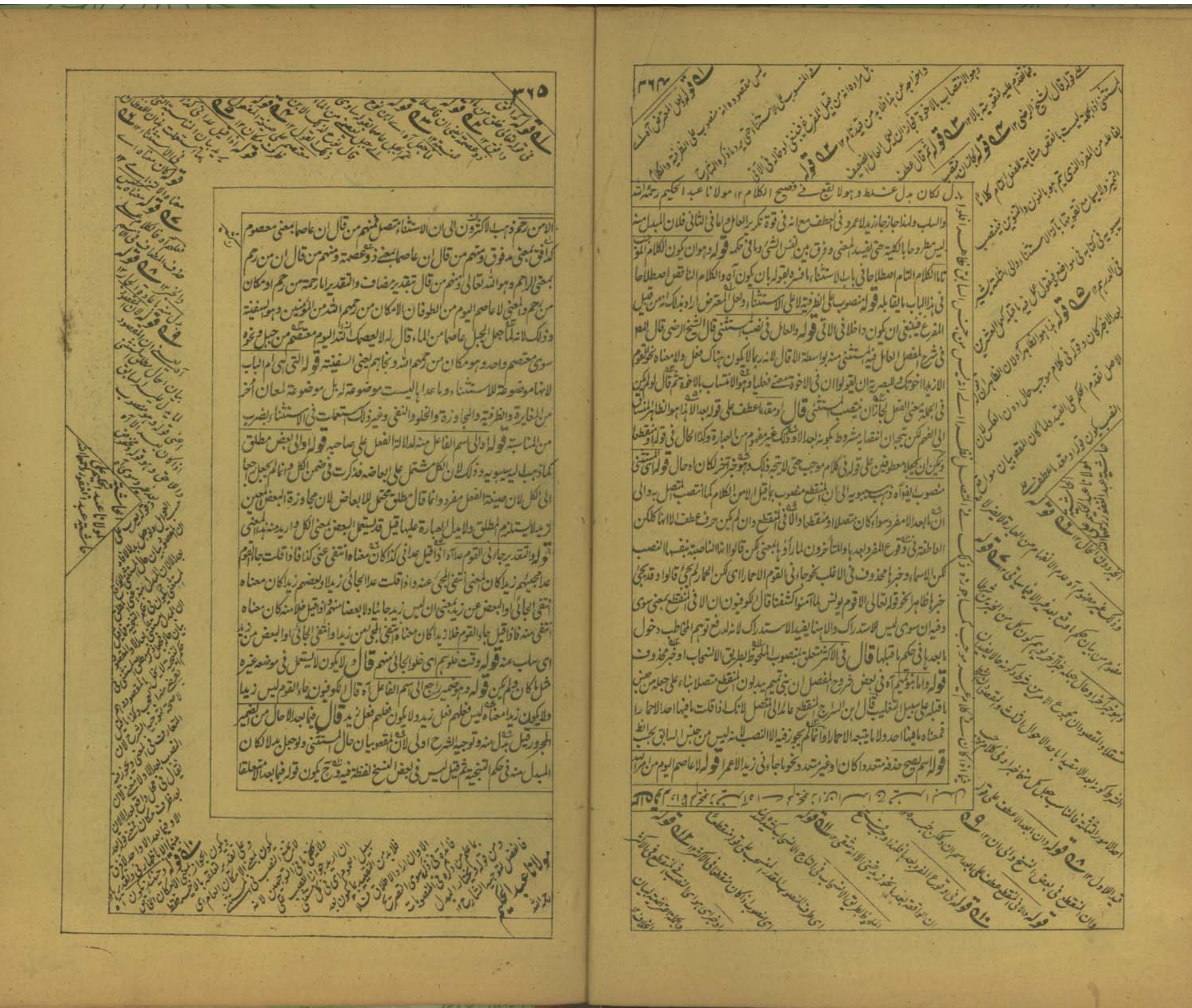
الاصل ما يدر اى ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح والصادر عنه وانما نسب فعله اليه ثم قصد التعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه ثم ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله قال ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه فى هذه العبارة شبهة مشهورة وهى انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدمها بكون التمييز لم يكن ايضا فيما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندى بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس معان ذات الشئ والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بقولنا زيد رجلا لم يجر هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه فى حكم الصفة اذ معنى رجلا ههنا الكامل فى الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هى ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا فح كان فى حكم رجلا فى المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندى والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف فى مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالى وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالى بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما

عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نفى لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين وبانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن لشئ منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف فى تالى هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه او له ولا يخفى سماجة هذا الجواب قوله والمراد بجعله لما اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضى صفات الشئ كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب الى زيد كما ذكرنا قوله الواو بمعنى مع وهى تفيد مشاركته ما بعدها الخبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضى وهو ان المنصوب فى عبارة النحاة فى نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اى كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم قوله لان من تزاد فى التمييز فى قسمه الاول مطلقا وفى قسمه الثانى اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضى وقال فى المقتبس يقال لله دره من فارس ولا يقال عندى عشرون من درهم والفرق ان الاول لما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخلصه للتمييز قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذا جعلته لازما تضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار تضمين بالفتح وكذا الحال فى العكس لان مطاوع فعل متضمن ذلك الفعل قوله نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد قوله وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة يعنى تجارة زيد كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم قال خلافا للمازنى استاذ المبرد وتلميذ الاخفش قوله نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقراء لا قياس قوله قول الشاعر هو من مجيدى الشعراء قوله اتهجر آه قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسى فلا تمسك قوله بالفراق نفسه فاعله كان جائز التقديم فى الاصل فصار ممتنع التقديم بعد الرفع ظاهرا للاندفاع اذا ذكره نكتة لعدم وقوع التقديم



بعض الروايات بالعراق **قوله** وما قيل قبل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسر التطيب المقدر قبل نفسا **قوله** غير قادح فى التمسك اذ بناء تمسكهم على الظاهر الذى يقبله الطبع السليم **قال** المستثنى الاستثناء من الشئ وهو الصرف وانما سمى هذا القسم من المنصوبات بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه اى منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين فى الكفر بالاخراج فى الآية الكريمة الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور **قوله** كافية فى تقسيمه وفى الحكم عليه ايضا ولو نوقش فى انها غير كافية فى الحكم عليه اجيب بان تعريفيهم من تعريف قسميه كما اشير اليه قدس سره وهذا هو الحق لكن المصنف قال ان المستثنى مشترك لفظى بين المتصل والمنفصل لان ماهيتيهما مختلفتان فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهية فى تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفين قابل للتعريف واحد كالحيوان او الماشى المشتركين بين الانسان والفرس فلذا ههنا نقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عد المطلق من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين ومرجع الضمير فى قوله الآتى وهو منصوب اليه فيحتاج فى دفعه الى تكلف عموم مجاز او اجراء حال المدلول على الدال او الاستخدام بجعل الضمير فى قوله الآتى الى المعنى المجازى للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه **قوله** لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصه لا بعد معرفته بخصوصه **قال** فالمتصل الفاء للتفسير **قال** هو المخرج سواء كان اقل مما بقى او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا فى جاء القوم الا زيدا اما داخل فى القوم او خارج عنه وعلى الثانى يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشئ فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والنقل الصريح فانك لو قلت له على دينار الا دانقا كان الدانق داخلا فى الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع فى كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضى ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجئ على الاستثناء لكنها متاخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى

منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه فى جاء القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى فى بعض ادوات الاستثناء كما عدا وما خلا فانهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متاخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجئ الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقى وليس معنى الاخراج الى المخالفة فى الحكم بعد التشريك فى النسبة ولما لم يكن فى المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج **قال** عن متعدد اى ذى عدد وكثرة **قال** بالا غير الصفة بيان للواقع للالا يذهل **قال** واخواتها اراد بها كلمات مخصوصة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المخصوصة صارت بمعنى الا فى عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضى فى دفع شبهة الاستثناء **قوله** واحترز به عن نحو جاءنى القوم آه قيل لا ولكن لا يستدعيان اخراجا ولهذا يستعمل فى صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو ولكن زيد **قوله** اى بعد الا واخواتها للتعميم المنقطع الا بلا وغير وبيد **قوله** اى ليس بنفى آه الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله **قوله** واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب ثم وجب نصبه اذا كان بعد الا فى كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب فى المستثنى منه واما فى غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفى العارض ولان المبدل منه فى حكم التنحية فيكون فى حكم التفريغ وهو فى الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما فى الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب

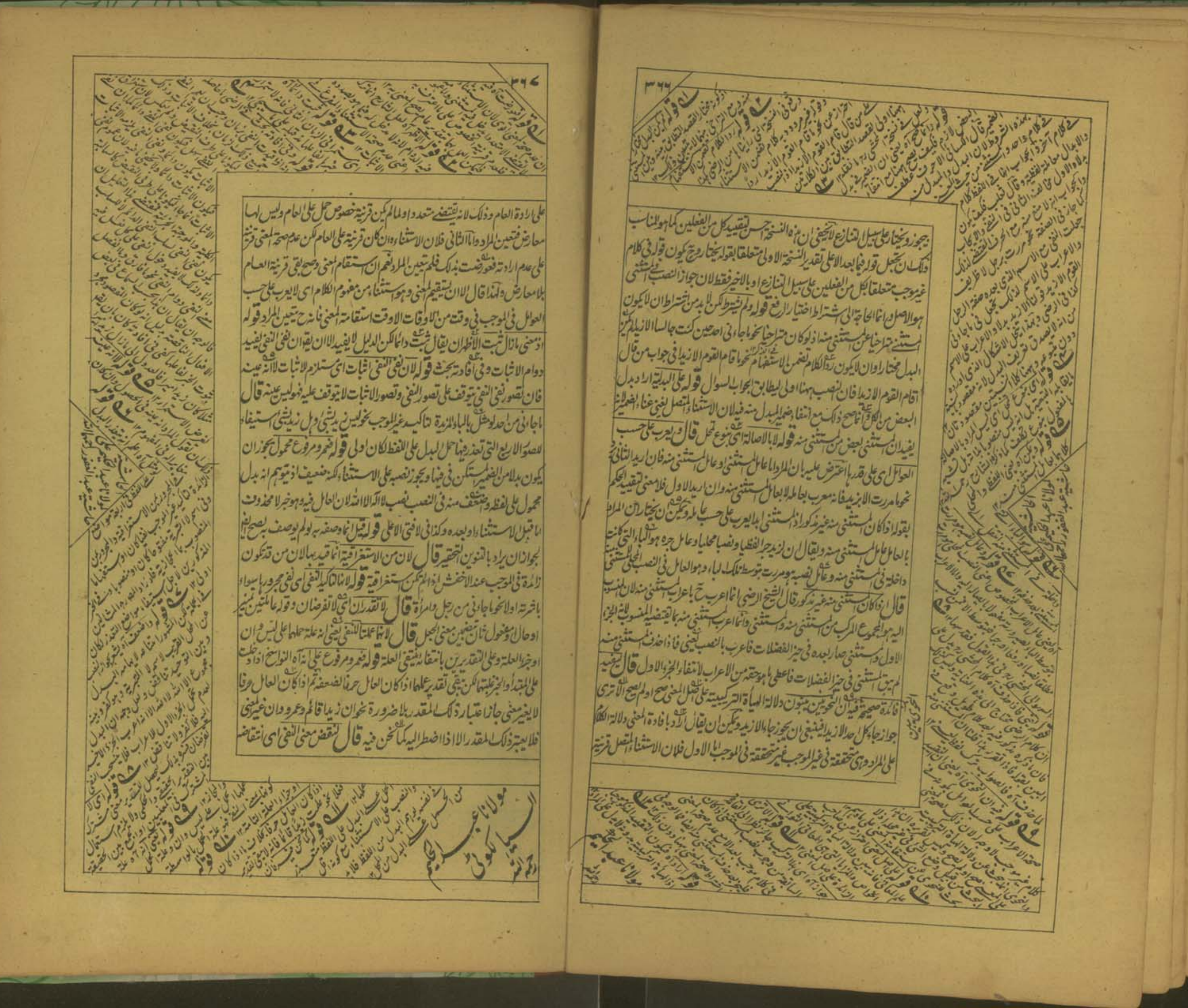


بدل لكان بدل غلط وهو لا يقع في فصيح الكلام ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه الله

والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه **قوله** وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون آه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله **قوله** منصوب على الظرفية لا على الاستثناء ولعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الآتي **قوله** والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك في البصرية ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى **قال** ومقدما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المتسارع الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا و ذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكان او حال **قوله** اي المستثنى منصوب ابدا آه ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان لم يكن حرف عطف لا انها كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها النصب لكن للاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك والا ههنا يفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها **قال** في الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الانسحاب او خبر محذوف **قوله** واما بنو تميم آه في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع متصلا بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمارا فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمارا وانما لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحث **قوله** الاسم لصحيح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرا **قوله** لا عاصم اليوم من امر الله

الا من رحم ذهب الاكثرون الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير اما رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة **قوله** التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة **قوله** او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه **قوله** او الى البعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل للابعاض لان مجاوزة البعض المعين زيدا لا يستلزم المطلق ولا يدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هذا المعنى **قوله** والتقدير جاءني القوم عدا آه اذا قيل عداني كذا كان معناه انتفى عني كذا فاذا قلت جاءني القوم عدا مجيئهم زيدا كان المعنى انتفى المجيء عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم او قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيء من زيد وانتفى الجائي او البعض من زيد اي سلب عنه **قوله** وقت خلوهم اي خلو الجائي منهم **قال** ولا يكون لا يستعمل في موضعه غيره خلاما كان وما لم يكن **قوله** وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل آه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد **قال** فيما بعد الا حال من الضمير المجرور وقيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا

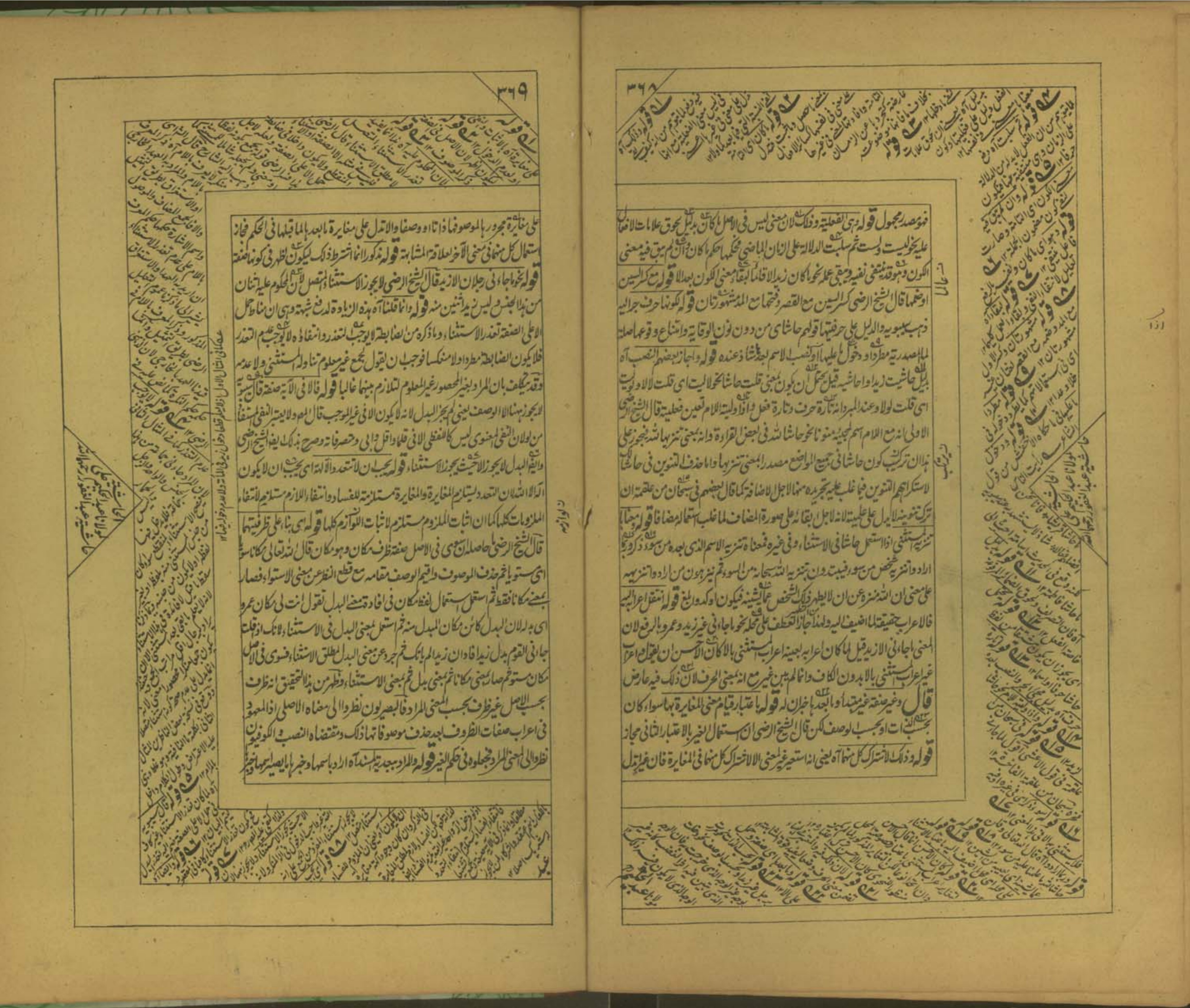
مولانا عبد الحكيم



يجوز و يختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب
وذلك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار ورجح يكون قوله في كلام
غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى
هو الاصل وانما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع قوله ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون
المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيد لم يكن
البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال
اقام القوم الا زيدا فان النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السؤال قوله على البدلية اراد بدل
البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغني عن الضمير لانه
يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله لا بالاصالة اي بنوع تمحل قال ويعرب على حسب
العوامل اي على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني
نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم
بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد
بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت
داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تملك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى
قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب ح باعراب المستثنى منه لان المنسوب
اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء
الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب يعني فاذا حذف المستثنى منه
لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قال ليفيد
فائدة صحيحة فيه ان النحويين مبنون دلالة الهيأة التركيبية على محصل المعنى صح اولم يصح الا ترى
جواز جاء كل احد الا زيدا فينبغي ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقال المراد بافادة المعنى دلالة الكلام
على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة

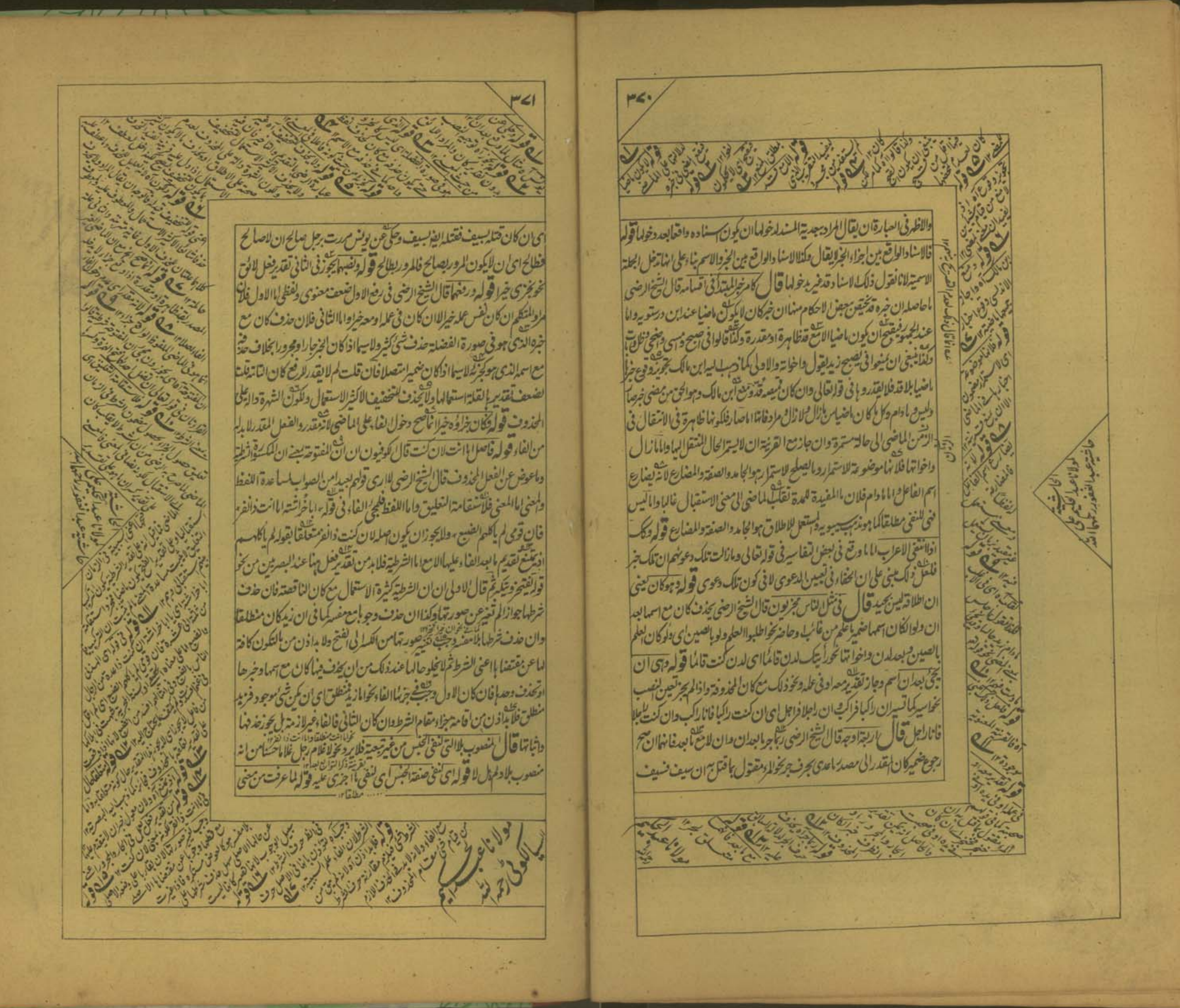
على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام وليس لها
معارض فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة
على عدم ارادته فتعارضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح بقي قرينة العام
بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يعرب على حسب
العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين المراد قوله
اذ معنى ما زال ثبت الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نفي النفي يفيد
دوام الاثبات وفي افادته بحث قوله لان نفي النفي اثبات اي يستلزم للاثبات لا انه عينه
فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قال
ما جاءني من احد لو مثل بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استيفاء
للصور الاربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى قوله فهو مرفوع محمول يجوز ان
يكون بدلا من الضمير المستكن فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل
محمول على لفظه وضعف منه في النصب نصب لا اله الا الله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف
ما قبل الاستثناء او بعده وكذا في لا فتى الا علي قوله قيل انما وصفه به لو لم يوصف به لصح ان
لجواز ان يراد بالتنوين التحقير قال لان من الاستغراقية انما قيد بها لان من قد تكون
زائدة في الموجب عند الاخفش اذا لم تكن استغراقية قوله لانها لتاكيد النفي اي نفي مجرورها سواء
باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل وامراة قال لا تقدر ان اي لا تفرضان وقوله عاملتين تمييز
او حال او مفعول ثان تضمين معنى الجعل قال لانهما عملتا للنفي يعني انه علة حملهما على ليس وان
او جزء العلة وعلى التقديرين بانتفائه ينتفي العلة قوله فهو مرفوع على انه آه النواسخ اذا دخلت
على المبتدأ او الخبر غلبتهما لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا
لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى
فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه قال لنقض معنى النفي اي انتقاض

مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله



فهو مصدر مجهول قوله وهي الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفي نفيه ويبقى عمله نحو ما كان زيد الا قائما لبقاء معنى الكون بعد الا قوله مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان قوله لكونها حرف جر اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما عليها او نصب الاسم بعدها شاذ عنده قوله واجاز بعضهم النصب آه بدليل حاشيت زيدا واحاشيه قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لاليت اي قلت لاولويت اي قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا وليته اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو حاشا لله في بعض القراءة وانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا ان تركيب كون حاشا في جميع المواضع مصدر المعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لاستكراههم التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لا لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان من علقمة ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناها تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكره بعد ما اراد وا تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم ينزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون اوكد وابلغ قوله انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبين غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض قال وغير صفة غير مبتدأ وما بعدها خبر له قوله باعتبار قيام معنى المغايرة بها سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز قوله وذلك لاشتراك كل منهما آه يعني انه استعير غير لمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غير ا تدل

على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر لعلاقة المشابهة قوله مذكورا انما اشترط ذلك ليكون ظاهرا في كونها صفة قوله نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه قوله وانما قلنا آه هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب تعذره وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول بجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا قوله فالا في الآية صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المص ولا يعتبر النفي المستفاد من لو لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما واقل وابى وحصرفاته وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء قوله يجب ان لا تتعدد آه لهة اي يجب ان لا يكون آله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات اللوازم كلها قوله اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء فظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير قوله والمراد مجموع الجملة المسندة آه اراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها



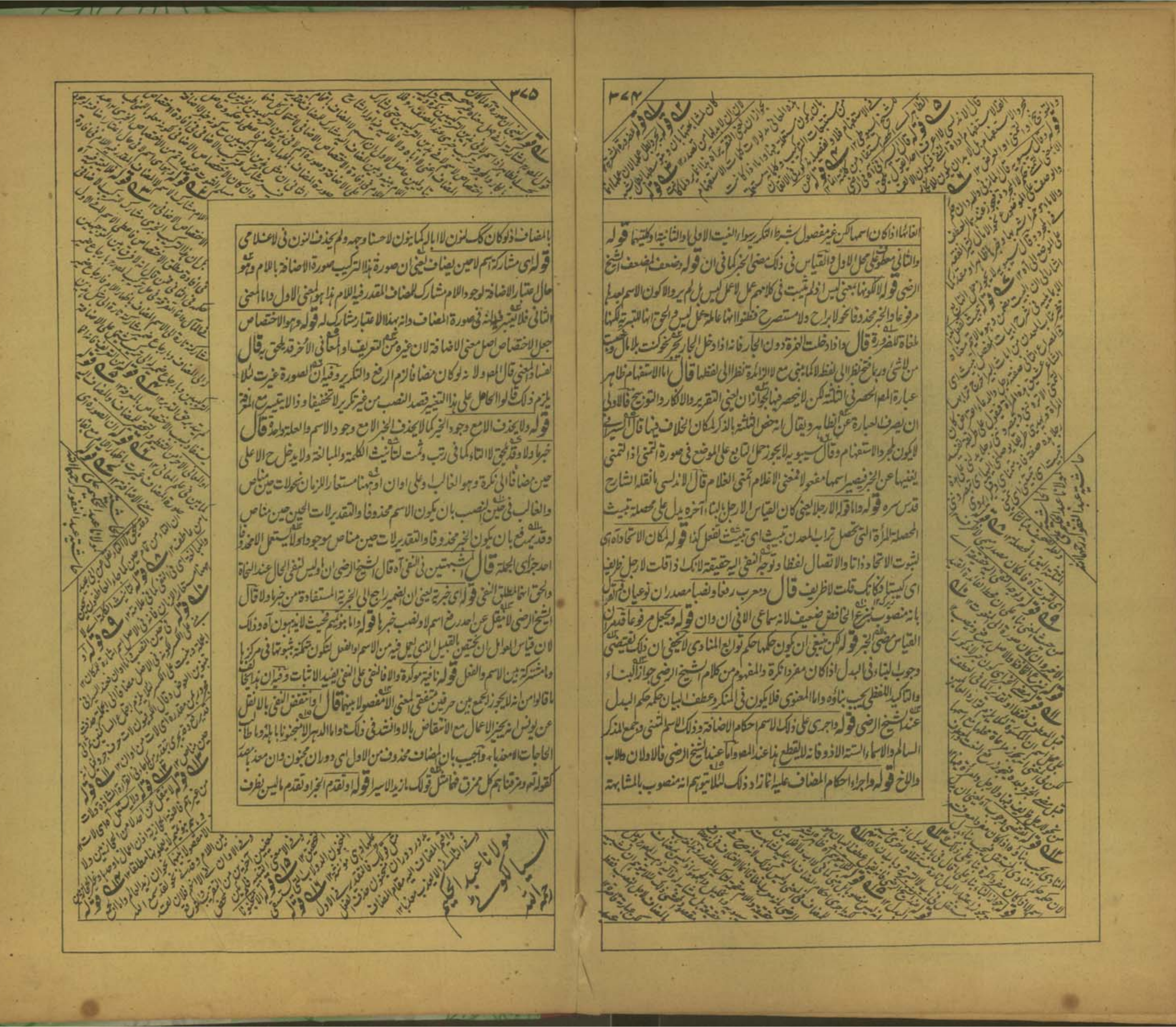
والاظهر في العبارة ان يقال المراد بجدية المسند دخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها قوله
فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة
الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها قال كامر خبر المبتدأ في اقسامه قال الشيخ الرضي
ما حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما
عند الجمهور فيصح ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات
وكذا ينبغي ان يمنعوا في يصبح زيد يقول واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها
ماضيا بلا قد فلا يقدر ها في قوله تعالى وان كان قميصه قد ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار
وليس وما دام وكل ما كان ماضيا ليس ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في
الزمن الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما ما زال
واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع لانه يضارع
اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس
فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه ويستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع قوله وكذلك
اذا انتفى الاعراب اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى وما زالت تلك دعويهم ان تلك خبر
فلعل ذلك مبني على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى قوله وهو كان يعني
ان اطلاقه ليس ببعيد قال في مثل الناس مجزيون قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد
ان ولو الكان اسمها ضميرا ما علم من غائب وحاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم
بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قوله وهي ان
يجيء بعد ان اسم وجاز تقديره معه او في عمله ونحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجز تعين النصب
نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب ان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا
فانا راجل قال اربعة اوجه قال الشيخ الرضي ربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فانهما ان صح
رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف

اي ان كان قتله بسيف فقتله بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح
فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح قوله ونصبهما يجوز في الثاني تقدير فعل لائق
نحو تجزي خيرا قوله ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان
مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لا ان كان في عمله او معه خير واما الثاني فلان حذف كان مع
خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه
مع اسمه الذي هو كجزئه لا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت
لضعف تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال ولكون الشهرة دالة على
المحذوف قوله فكان جزاؤه خيرا انما صح دخول الفاء على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له
من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية
وما عوض عن الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ
والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر
فان قومي لم ياكلهم الضبع ولا يجوز ان يكون صلة لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله لم ياكلهم
اذ يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل ههنا عند البصريين من نحو
قول الفتح وتكبر ثم قال الاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف
شرطها جوازا لم تغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا
وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما لتكون كافة
لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها
او تحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزئها الفاء نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شيء موجود فزيد
منطلق فلا بد اذن من اقامة جزء مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها
واثباتها قال المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل غلاما حسنا من انه
منصوب بلا ولم يدل لا قوله اي لنفي صفة الجنس اي لنفي ما اجري عليه قوله لما عرفت من معنى



البعدية والدخول لا يجي انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنسوب بلا الى هذا لانه يخرج بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال فى ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل في اخراجه اللا والذى اسند اليه خبرها وعليه اى ذكرنا مع حذف مفعول الم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها قوله وهذا القدر كاف آه فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسما لها فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعني بالدخول عليه العمل فيه قوله او شبها به ان قيل ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اى لا تقبيح عليكم لفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرفي الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل فهما لا يتمان بدون صلتهما فتكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اى لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذى هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يضر تقديرها يتعلق بالجار والمجرور وتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذى هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار قوله اى المسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان في ذلك ظهر قوله والكسر في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابه له فمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماءها نظرا الى ان التنوين للمقابلة قوله والياء منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه الذين جعلا اسما واحدا وقد مر في باب لذا انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب لانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا ترى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل قوله لان الاضافة اى الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا

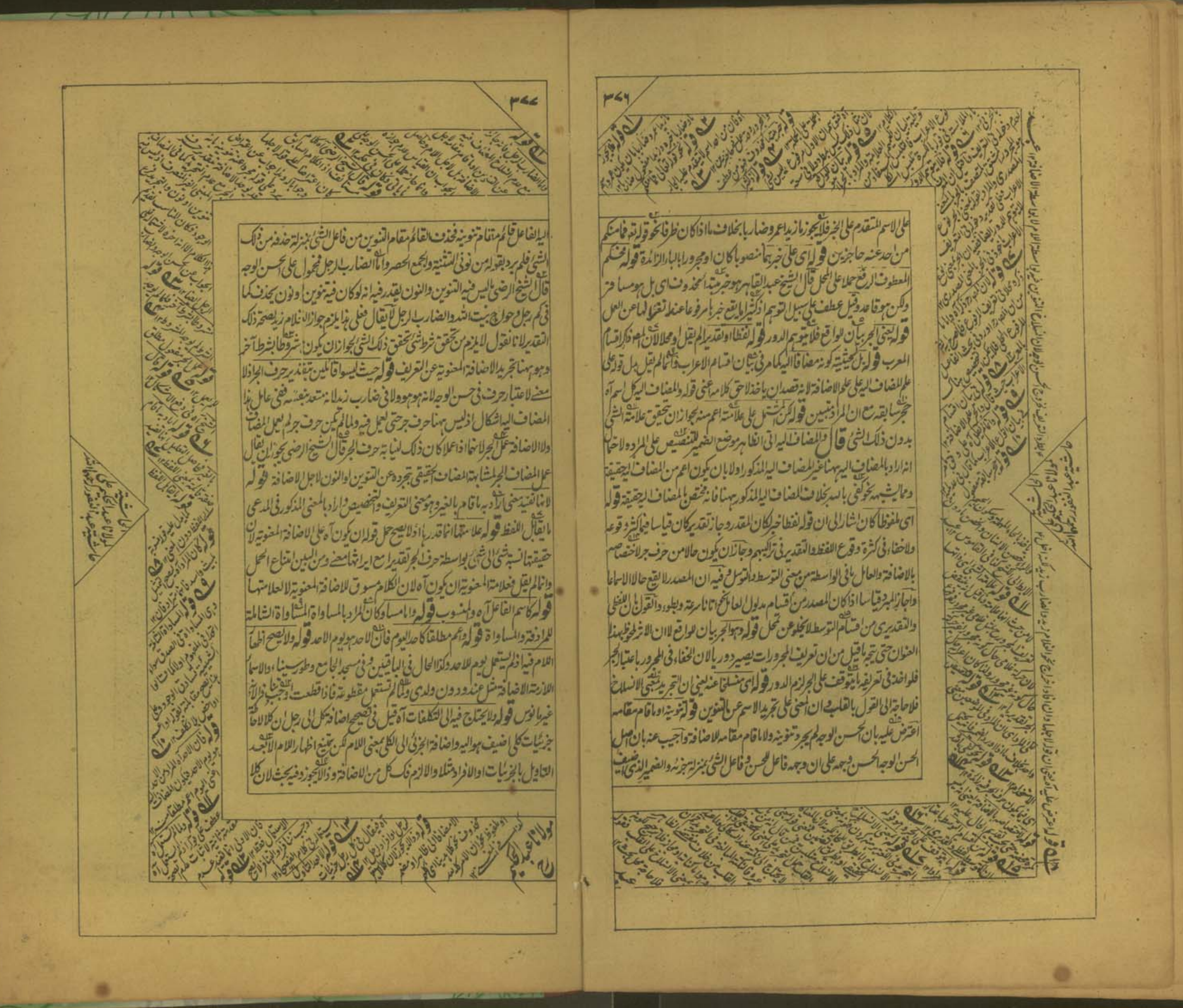
نحو خمسة عشر ك ونحوه قال والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها قوله لكن مطلقا لا بعينه يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا انما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم او لا قوله لاشتهاره ولقوله عليه السلام اقضاكم على قوله ويقوى هذا التاويل اعلم ان نزع اللام وجب على التاويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما اما النزع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزع على التاويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قال وفي مثل لا حول ولا قوة اى لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاعة قوله فانا نجب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرية والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرية ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرية ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرية قوله وخبرهما محذوف واحد مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان قوله اى لا حول ولا قوة موجود الاظهر موجودان قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند غير سيبويه فان لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل بجواز



الغائهما اذا کان اسمهما نکرة غیر مفصول بشرط التکریر سواء الغیت الاولی او الثانیة او کلتیهما **قوله** والثانی معطوف علی محل الاول والقیاس فی ذلک مضی الخبر کما فی ان **قوله** وضعف لمضعف الشیخ الرضی **قوله** لالکونهما بمعنی لیس اذ لم یثبت فی کلامهم عمل لا عمل لیس بل لم یرد الا کون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل لیس والحق انها للتبرئة لکنها ملغاة للضرورة **قال** واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل الجار نحو کنت بلا مال وجئت من لا شیء وربما فتح نظرا الی لفظ لا کما بنی مع لا الزائدة نظرا الی لفظها **قال** اما الاستفهام ظاهر عبارة المص الحصر فی الثلثة لکن لا ینحصر فیها لجواز ان یعنی التقریر والانکار والتوبیخ فالاولی ان یصرف العبارة عن الظاهر ویقال انه خص الثلثة بالذکر لمکان الخلاف فیها قال السیرافی لا یکون لمجرد الاستفهام وقال سیبویه لا یجوز حمل التابع علی الموضع فی صورة التمنی اذ التمنی یغنیها عن الخبر فیصیر اسمها مفعولا لمعنی الا غلام تمنی الغلام قال الاندلسی بانقله الشارح قدس سره **قوله** واما قوله الا رجلا یعنی کان القیاس الا رجل بالبناء آخره یدل علی محصلة تبیت المحصلة المرأة التی تحصل تراب المعدن تبیت ای تبیت تفعل کذا **قوله** لمکان الاتحاد ای لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفی الیه حقیقة لانک اذا قلت لا رجل ظریف ای کیسا فکانک قلت لا ظریف **قال** ومعرب رفعا ونصبا مصدر ان نوعیان قم آه قیل بانه منصوب بنزع الخافض ضعیف لانه سماعی الا فی ان وان **قوله** ویجعل مرفوعا قدمران القیاس مضی الخبر **قوله** لکن ینبغی ان یکون حکمهما حکم توابع المنادی لا یخفی ان ذلک یقتضی وجوب البناء فی البدل اذا کان مفردا نکرة والمفهوم من کلام الشیخ الرضی جواز البناء والتاکید اللفظی یجب بناؤه واما المعنوی فلا یکون فی المنکر وعطف البیان حکمه حکم البدل عند الشیخ الرضی **قوله** واجری علی ذلک الاسم احکام الاضافة وذلک الاسم المثنی وجمع المذکر السالم والاسماء الستة الا ذو فانه لا یقطع هذا عند المص واما عند الشیخ الرضی فالاولان طلاب والاخ **قوله** واجراء احکام المضاف علیه انما زاد ذلک لئلا یتوهم انه منصوب بالمشابهة

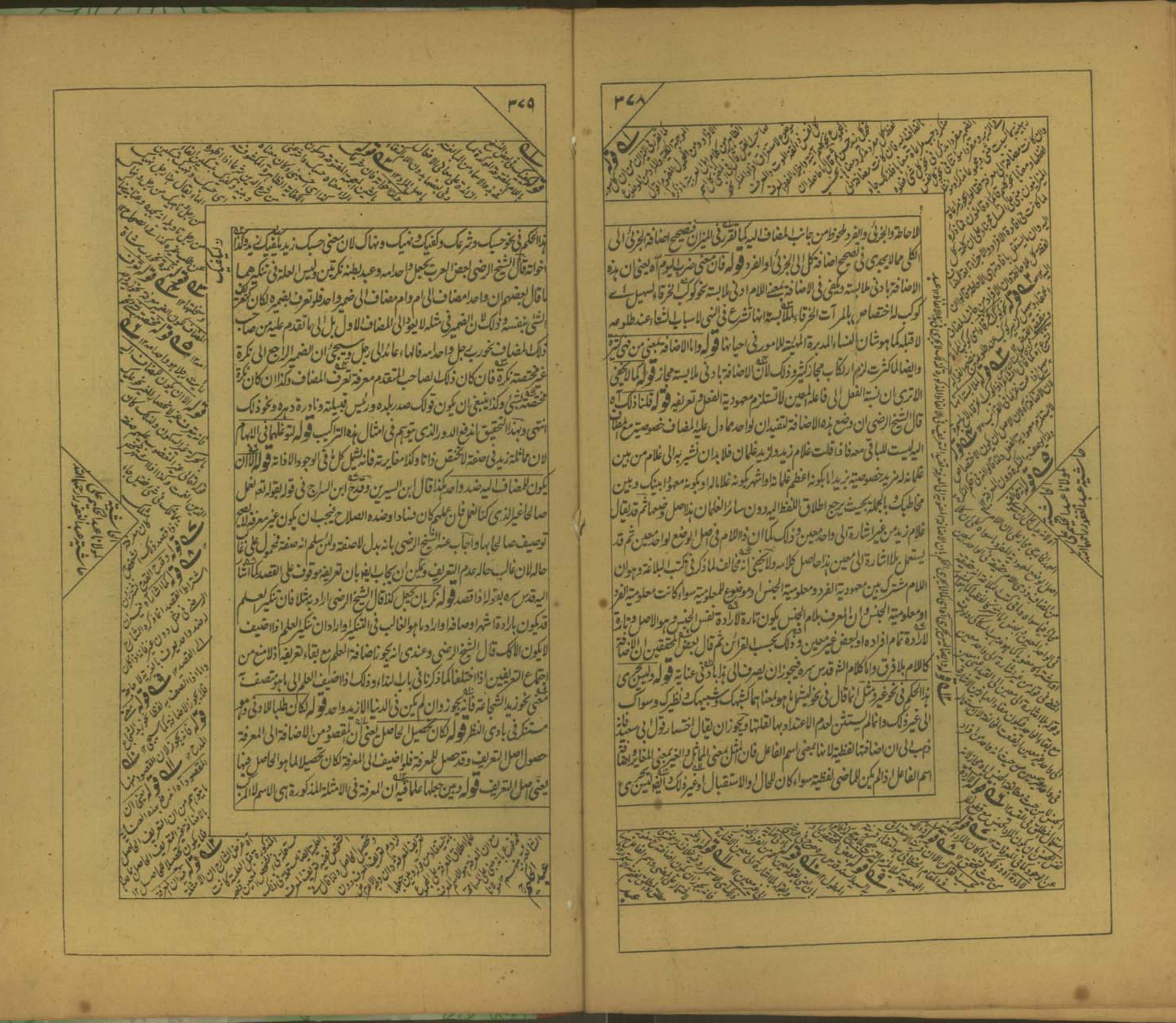
بالمضاف اذ لو کان کذلک لنون لا ابا له کما ینون لا حسنا وجهه ولم یحذف النون فی لا غلامی **قوله** ای مشارکة اسم لا حین یضاف یعنی ان صورة هذا الترکیب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة لوجود اللام مشارک للمضاف المقدر فیه اللام هذا هو المعنی الاول واما المعنی الثانی فلا یعتبر فیه انه فی صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارک له **قوله** وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنی الاضافة لان غیره من التعریف او المعانی الاخر قد یلحق به **قال** لفساد المعنی قال المص ولانه لو کان مضافا لزم الرفع والتکریر وفیه ان الصورة غیرت لئلا یلزم ذلک قالوا الحامل علی هذا التغییر قصد النصب من غیر تکریر لا تخفیفا وذا لا یتغیر مع المعرفة **قوله** ولا یحذف اللام مع وجود الخبر کما لا یحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة **قال** خبرها ولا وقد تلحق لا التاء کما فی رتب وثمت لتانیث الکلمة والمبالغة ولا یدخل ح الا علی حین مضافا الی نکرة وهو الغالب وعلی اوان واذ وههنا مستعار الزمان نحو لات حین مناص والغالب فی حین النصب بان یکون الاسم محذوفا والتقدیر لات الحین حین مناص وقد یرفع بان یکون الخبر محذوفا والتقدیر لات حین مناص موجودا ولا یستعمل الا محذوفا احد جزای الجملة **قال** المشبهتین بلیس فی النفی آه قال الشیخ الرضی ان لا لیس لنفی الحال عند النحاة والحق انها لمطلق النفی **قوله** ای خبریة یعنی ان الضمیر راجع الی الخبریة المستفادة من خبرها ولا قال الشیخ الرضی لا ینقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها **قوله** واما بنو تمیم فحیث لا یذهبون آه وذلک لان قیاس العوامل ان تختص بالقبیل الذی تعمل فیه من الاسم او الفعل لتکون متمکنة بثبوتها فی مرکزها وما مشترکة بین الاسم والفعل **قوله** نافیة موکدة والا فالنفی علی النفی یفید الاثبات وفیه ان هذا یخالف ما قالوا من انه لا یجوز الجمع بین حرفین متفقی المعنی الا مفصولا بینهما **قال** او انتقض النفی بالا نقل عن یونس انه یجیز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد فی ذلک وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجیب بان المضاف محذوف من الاول ای دوران منجنون وان معذبا مصدر کقوله تعالی ومزقناهم کل ممزق فهما مثل قولک ما زید الا سیرا **قوله** او تقدم الخبر او تقدم ما لیس بظرف

مولانا عبد الحکیم سیالکوٹی رحمہ اللہ



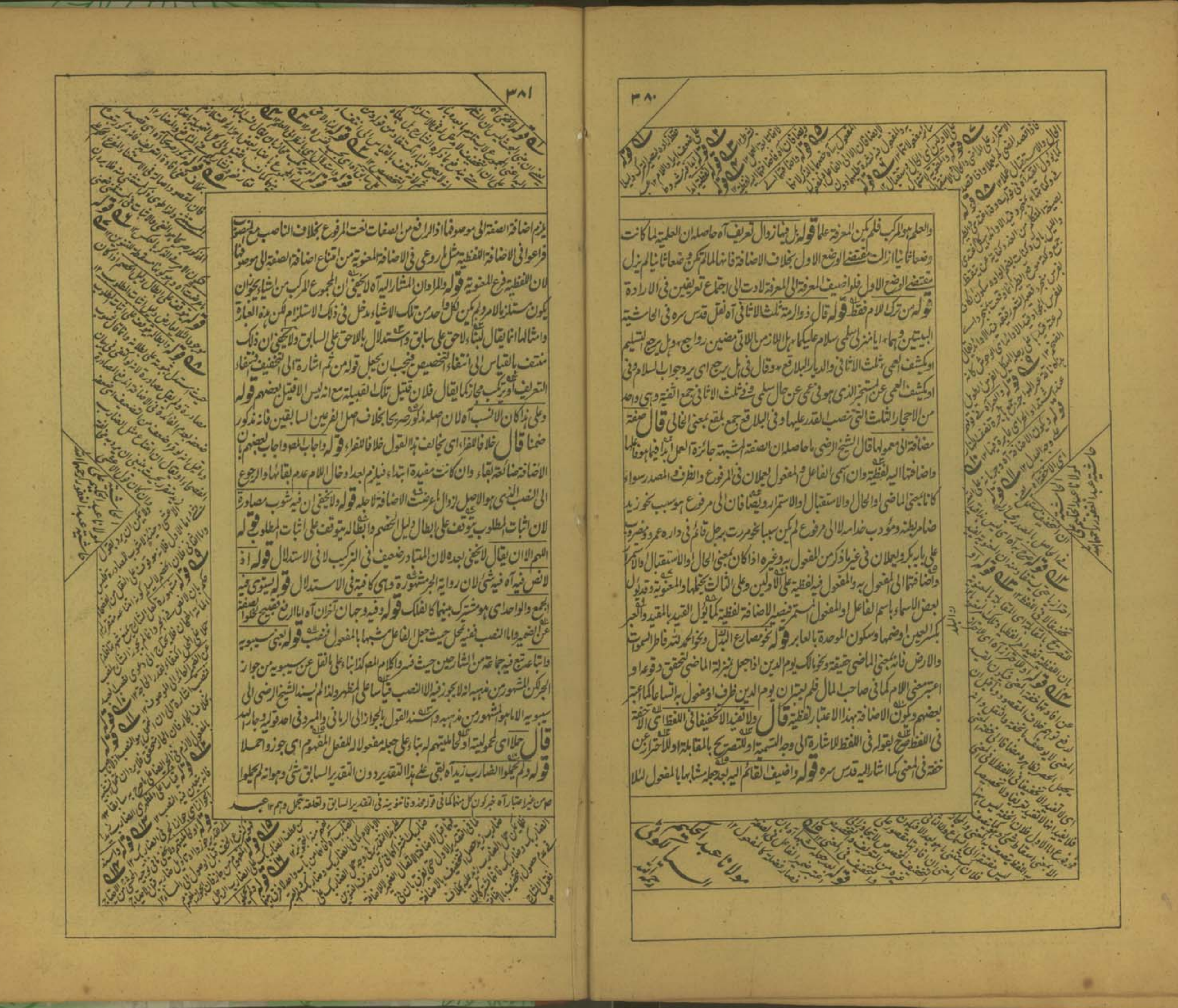
على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد اعمرو وضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين **قوله** اي على خبرهما منصوبا بكان او مجرورا بالباء الزائدة **قوله** مختلفا المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند انتفاء عملها عن العمل **قوله** يعني الجر بيان للواقع فلا يتوهم الدور **قوله** لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المص ذكر اقسام المعرب **قوله** بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان يأخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم آه حجر سابقه مع ان المراد تبيين **قوله** لكن اشتمل على علامة اعم منه بجواز ان تحقيق علامة الشي بدون ذلك الشي **قال** والمضاف اليه اي الظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة ومما شبه به نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة **قوله** اي ملفوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقديره كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاص بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجازه المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا ركضة وبطوءا والقول بان اللفظي والتقديري من اقسام التوسط لا يخلو عن تحمل **قوله** وهو الجر بيان للواقع لا ان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور **قوله** اي منسلخا عنه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين **قوله** تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصل الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجهه فاعل الحسن وفاعل الشي بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف

اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشي بمنزلة حذفه من ذلك الشي فلم يرد بقوله من نوني التثنية والجمع الحصر واما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين ونون يحذف كما في كم رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط شي تحقق ذلك الشي لجواز ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف **قوله** حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه متعد بنفسه ففي عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر لانهما اذا عملا كان ذلك لنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهته المضاف الحقيقي تجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة **قوله** لانها تفيد معنى اريد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعي ما يقابل اللفظ **قوله** علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون آه على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شي الى شي بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايرائها معنى ومن البين امتناع الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون آه لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها **قوله** كاسم الفاعل آه والمنسوب **قوله** واما مساو وكان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمرادفة والمساواة **قوله** واعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد **قوله** ولا يصح اظهار اللام فيها اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال في الباقيين وفي مسجد الجامع وطور سينا والاسماء اللازمة الاضافة مثل عند ودون ولدى ومما لم تستعمل مقطوعة فاذا قطعت وجب ان الاظهار غير مانوس **قوله** ولا يحتاج فيه الى التكلفات آه قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا الاحاد جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا والالزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا



الاحاطة والجزئي والفرد ملحوظا من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فيصح اضافة الجزئي الى
الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد **قوله** فان معنى ضرب اليوم آه يعني ان هذه
الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء لسهيل لانه
كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع في النهي لاسباب الشتاء عند طلوعه
لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور في احيانها **قوله** واما الاضافة بمعنى من نهي تنزه
وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز **قوله** كما لا يخفى
الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه **قوله** قلنا ذلك آه
قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لتقييدان لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف
اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلابد ان تشير به الى غلام من بين
غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين
مخاطبك وبالجملة بحيث يرجح اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد
يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما ذكر في كتب البلاغة وهو ان
اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس وموضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد
او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة
لارادة تمام افراده او بعض غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة
كاللام بلا فرق واما كلام الش قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى عناية **قوله** وليس يجري
هذا الحكم في نحو غير ومثل انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك
الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال اختسار قول ابي سعيد فانه
ذهب الى ان اضافتهما لفظية لانهما بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير وانما
اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان للحال والاستقبال او غير ذلك **قوله** الا في التين يجري

هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا
اخواته قال الشيخ الرضي لبعض العرب يجعل ذا احد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما
ما قال بعضهم ان واحد امه مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان تعريف
الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب
ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل ويجيء ان الضمير الراجع الى نكرة
غير مختصة نكرة فان كان ذلك لصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة
مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك
انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم في امثال هذه التراكيب **قوله** لتوغلهما في الابهام
لان مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما في الوجود الا ذاته **قوله** الا ان
يكون للمضاف اليه ضد واحد كذا قال ابن السيرين وقدح ابن السراج في قوله بقوله تعالى نعمل
صالحا غير الذي كنا نعمل فان علمهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لانه يصح
توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب
حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار
اليه قدس سره بقوله اذا قصد **قوله** ثم بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان تنكير العلم
قد يكون بارادة اشهر اوصافه او ارادة ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف
لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من
اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف
بمعنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد **قوله** لكان طلبا للادنى وهو
مستنكر في بادي النظر **قوله** لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة
حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها
يعني اصل التعريف **قوله** وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا الم

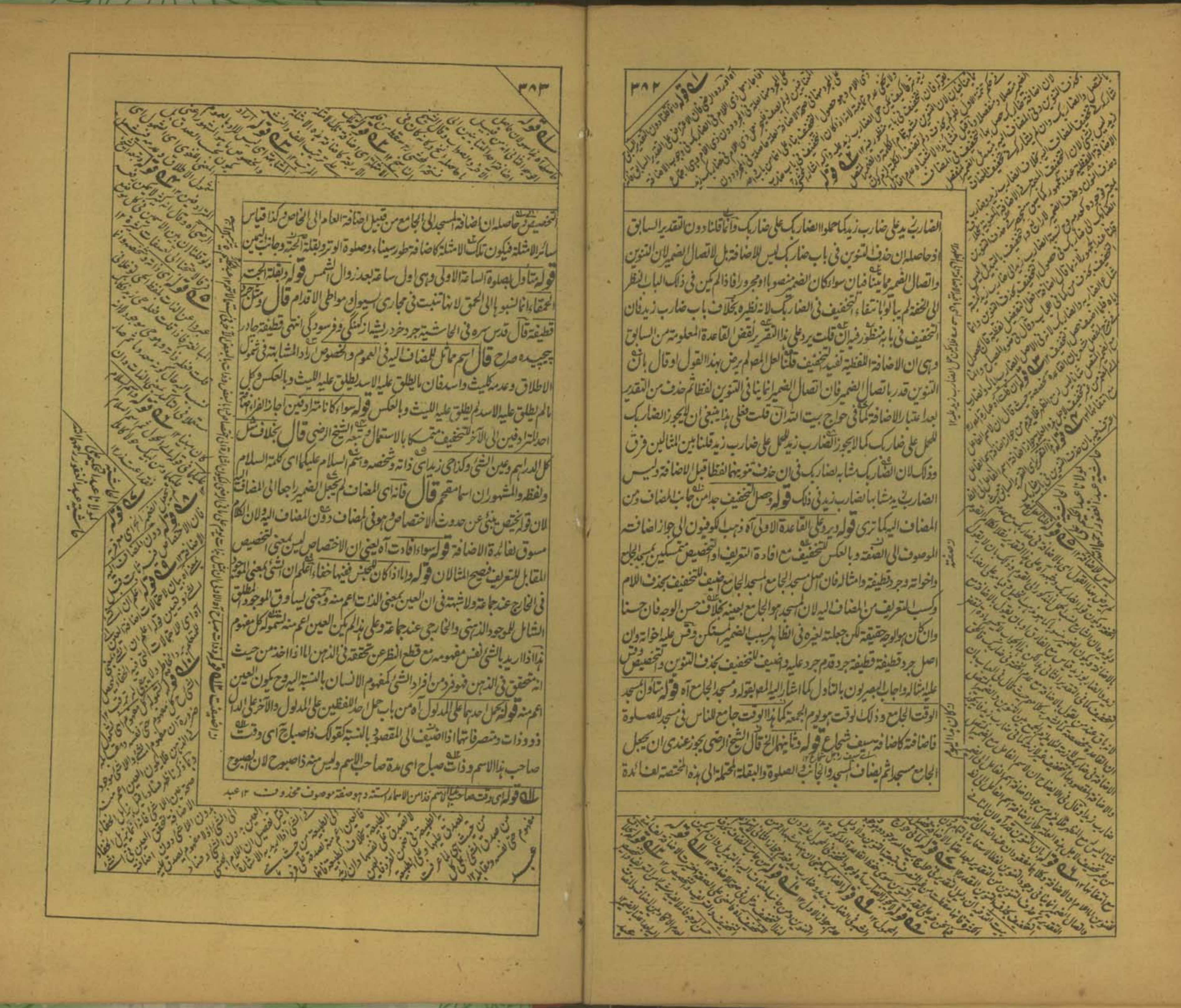


والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما **قوله** بل فيها زوال تعريف آه حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين فى الارادة **قوله** من ترك اللام فقط **قوله قال** ذو الرمة ثلث الاثافى آه نقل قدس سره فى الحاشية البيتين وهما، ايا منزلى سلمى سلام عليكما، هل الازمن اللاتى مضين رواجع، وهل يرجع التسليم او يكشف العمى، ثلث الاثافى والديار البلاقع، وقال فى هل يرجع اى يرد جواب السلام وفى او يكشف العمى عن المستخبر الذى هو فى عمى عن حال سلمى وفى ثلث الاثافى جمع اثفية وهى واحد من الاحجار الثلث التى تنصب القدر عليها وفى البلاقع جمع بلقع بمعنى الخالى **قال** صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضى ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمى الفاعل والمفعول يعملان فى المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضى او الحال والاستقبال او الاستمرار وايضا فان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم فى داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان فى غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كان بمعنى الحال والاستقبال والاستمرار واضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل او المفعول فتصير الاضافة لفظية كما يؤول القيد بالمقيد والعبر بكسر العين او ضمها وسكون الموحدة بالعابر **قوله** نحو مصارع البدل ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضى حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضى لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كما فى صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم وكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية **قال** ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ اى الا خفة فى اللفظ صرح بقوله فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة فى المعنى كما اشار اليه قدس سره **قوله** واضيف القائم اليه بجعله مشابها بالمفعول للملا

مولانا عبد الحکیم سیالکوٹی

يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا فى الاضافة اللفظية مثل ما روعى فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية **قوله** والمراد ان المشار اليه آه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزما للام ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل فى ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقال لبناء لاحق على سابق والاستدلال باللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثم اشارة الى التخفيف فيستفاد التعريف او تركيب مجاز كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم **قوله** وعلى هذا كان الانسب آه لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا **قال** خلافا للفراء اى يخالف هذا القول خلافا للفراء **قوله** واجاب المص واجاب بعضهم بان الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد دخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذى هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب **قوله** اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر ضعيف فى التركيب لا فى الاستدلال **قوله** اذ لا نص فيه آه فيه شئ لان رواية الجر مشهورة وهى كافية فى الاستدلال **قوله** يستوى فيه الجمع والواحد اى هو مشترك بينهما كالفلك **قوله** وفيه وجهان آخران آه اى الرفع فيقبح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل شبيها بالمفعول فنصب **قوله** يعنى سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشارحين حيث فسروا كلام المص كذا بناء على النقل عن سيبويه من جواز الجر لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضى الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجار الله **قال** حملا اى لحمولية او لحاملية لهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اى جوزوا حملا **قوله** ولم يحملوا الضارب زيد آه لبقى على هذا التقدير دون التقدير السابق شئ وهو انه لم يحملوا

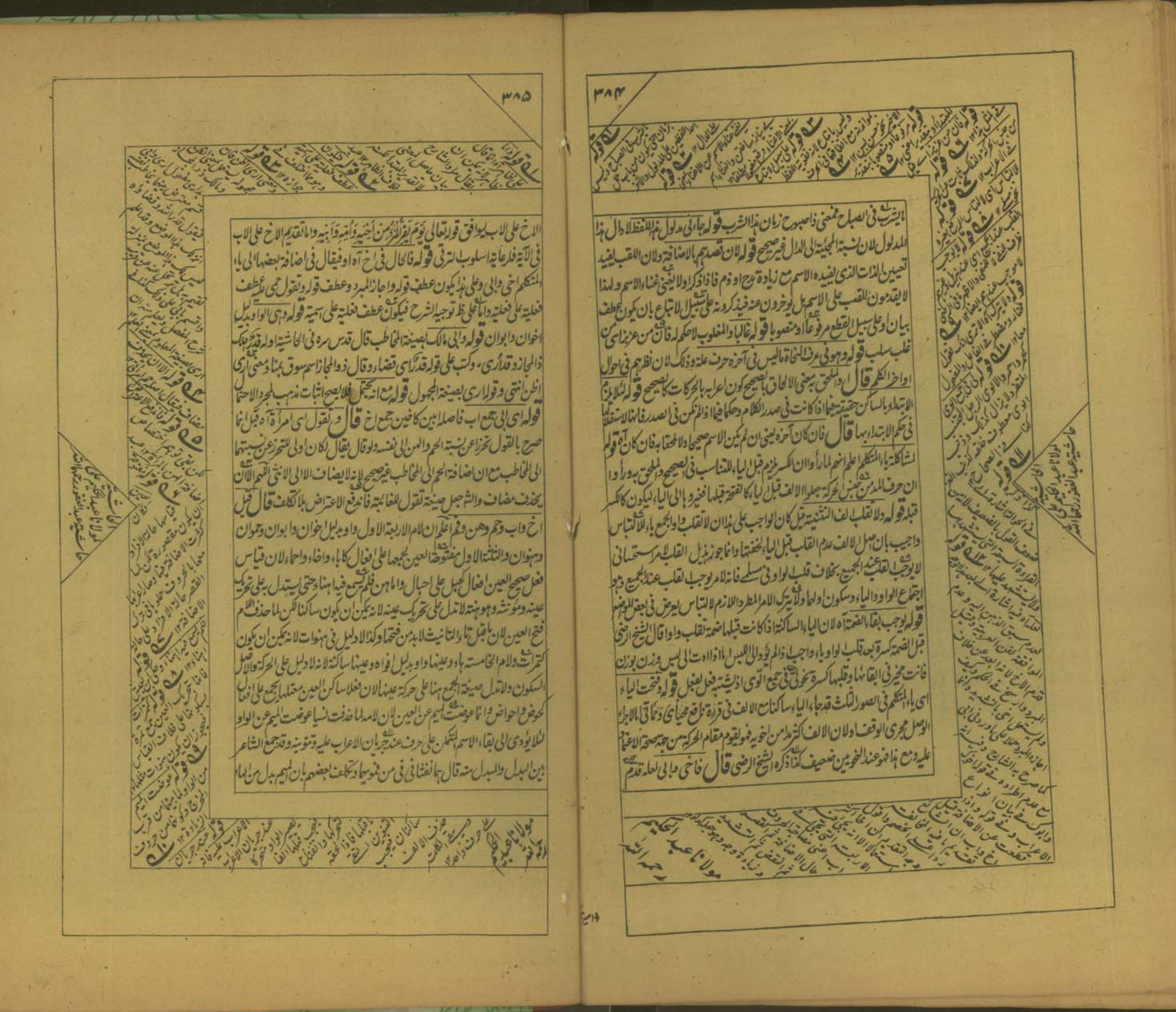
هو من غير اعتبار آه خبر كون كل منهما كما فى قوله محذوف فانه نوعية فى التقدير السابق وتعلقه بجمل وهم ١٢ عبد



الضارب يد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقدير السابق
اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين
واتصال الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر
الى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان
التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق
وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل المص لم يرض بهذا القول او قال بان
التنوين قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير
بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك
للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق
وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس
الضارب زيد مشابها لضارب زيد في ذلك **قوله** وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن
المضاف اليه كما ترى **قوله** ويرد على القاعدة الاولى آه ذهب الكوفيون الى جواز اضافة
الموصوف الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع
واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع ضيف للتخفيف بحذف اللام
وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا
وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه اخواته وان
اصل جرد قطيفة قطيفة جرد وقدم جرد عليه وضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس
عليه امثاله واجاب البصريون بالتاول كما اشار اليه المص بقوله ومسجد الجامع آه **قوله** متاول المسجد
الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كما ان هذا الوقت جامع للناس في مسجد للصلوة
فاضافته كاضافة سيف شجاع **قوله** وتاويلهما الخ قال الشيخ الرضي يجوز عندي ان يجعل
الجامع مسجدا ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة

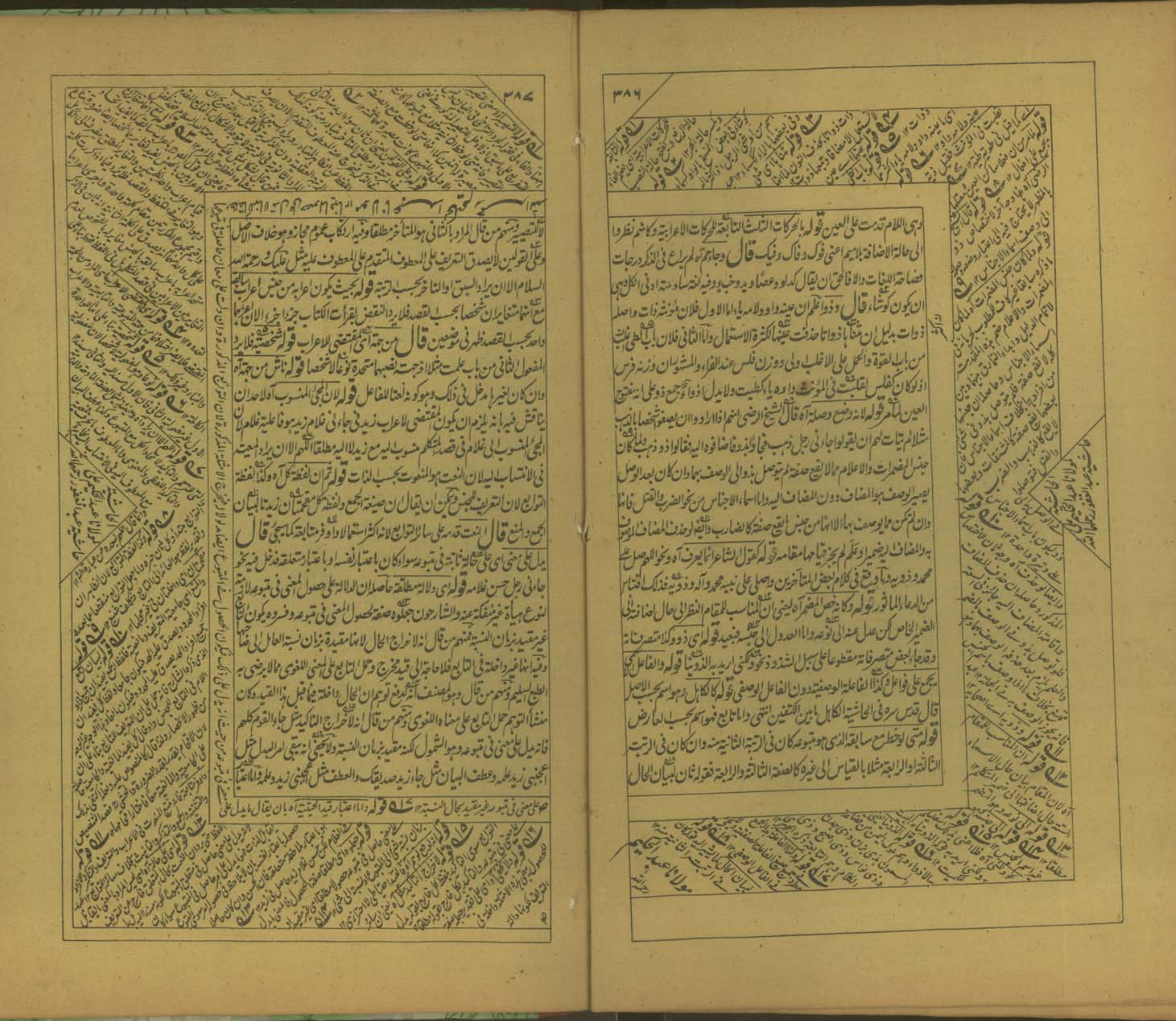
التخصيص وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس
سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الحمقاء وجانب اليمين
قوله متاول بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس **قوله** وبقلة الحمقاء
الحمقاء انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام **قال** وشل جرد
قطيفة قال قدس سره في الحاشية جرد خرد ريشها زكهنگى وفرسودگى انتهى قطيفة چادر
پيچيده صراح **قال** اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول
الاطلاق وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكل
ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس **قوله** سواء كانا مترادفين اجاز الفراء اضافة
احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي **قال** بخلاف كل
كل الدراهم وعين الشيء وكذا حي زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام
ولفظه والمشهور ان اسما مقحم **قال** فانه اي المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه
لان قوله يختص ينبئ عن حدوث الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام
مسوق لفائدة الاضافة **قوله** سواء افادت آه يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص
المقابل للتعريف فصح المثالان **قوله** واما اذا كان الجنس فيهما خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود
في الخارج عند جماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى يساوق الموجود المطلق
الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم
هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث
انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين
اعم منه **قوله** يحمل احدهما على المدلول آه من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال
ذو وذات ومتصرفاتهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت
صاحب هذا الاسم وذات صباح اي مدة صاحب الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح

قوله اي وقت صاحب الاسم هذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف ١٢ عبد



اي شرب في الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشرب **قوله** جاءني مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان نسبة المجيئة الى الدال غير صحيح **قوله** لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكرا ولا يغني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا **قوله** غالبا والمغلوب لا حكم له فان من عز بز اي من غلب سلب **قوله** وهو في عرف النحاة ماليس في آخره حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال اواخر الكلم **قال** والملحق بمعنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح **قوله** لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها **قال** فان كان آخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان آه **قوله** لمشاكلة ياء المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله **قوله** ولا تقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان لا تقلب واو الجمع ياء للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز هذيل القلب لامر استحساني لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع **قوله** يوجب بقاء الضمة آه لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضي قبل الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا ادت الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحو في جمع الوى اذ يشتبه فعل بفعل **قوله** وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي باجراء الوصل مجرى الوقف ولان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي **قال** فاخي وابي لعله قدم

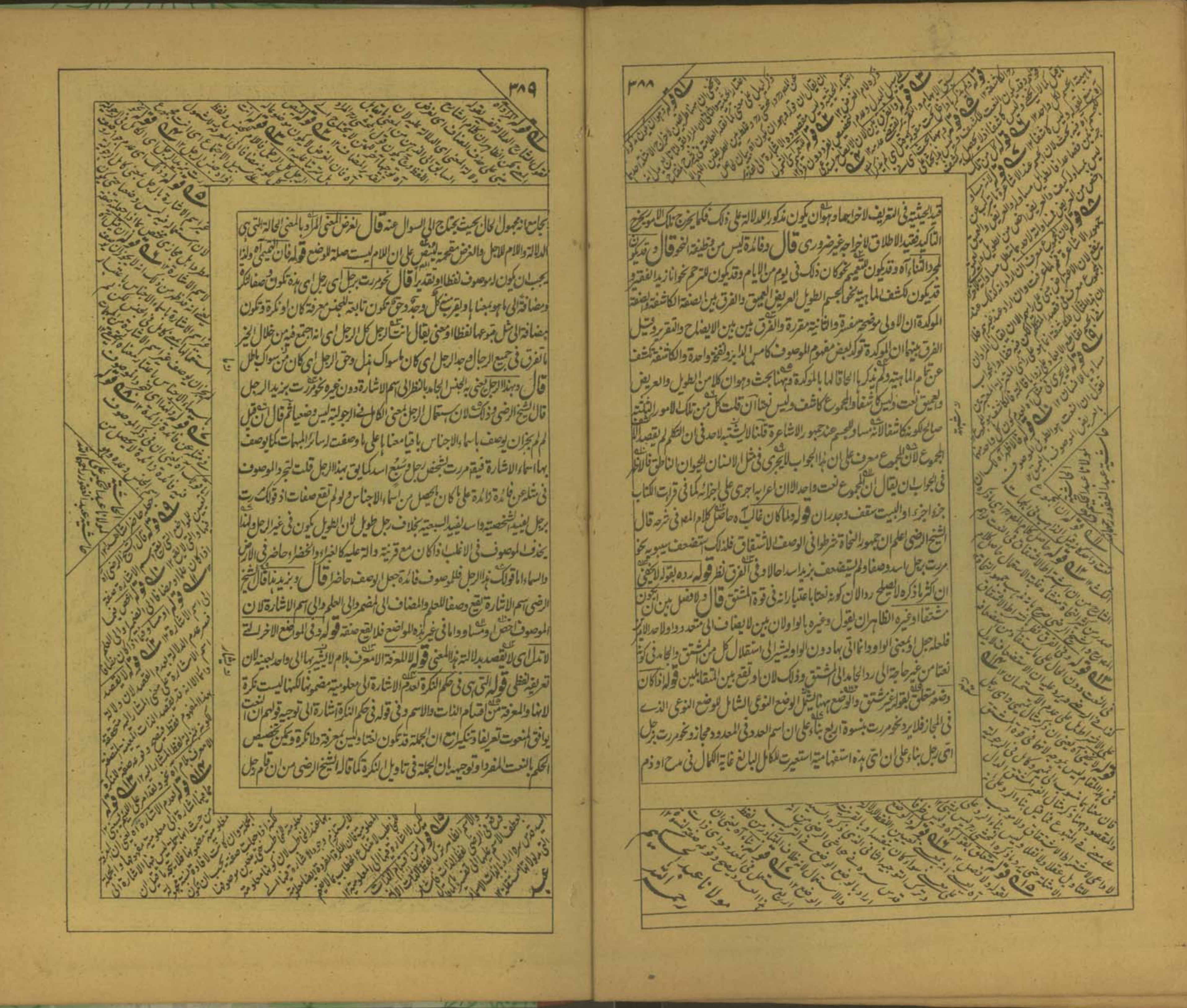
الاخ على الاب ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما تقديم الاخ على الاب في الآية فلرعاية اسلوب الترقي **قوله** فالحال في اخ آه او فيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد عطف قوله وتقول حمي عطف فعلية على فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية **قوله** وهي الواو بدليل اخوان وابوان **قوله** وابي مالك بصيغة المخاطب قال قدس سره في الحاشية اوله قدري هلك ذا المجاز وقد ارى وكتب على قوله قد ري اي قضاء وقال ذو المجاز اسم سوق بمنا ومعنى ارى اظن انتهى وقوله ارى بصيغة المجهول **قوله** مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب المبرد بالاحتمال **قوله** اي الى جمع اب فاصلا ابين كاخين جمع اخ **قال** وتقول اي امرأة آه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف والشارح جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف **قال** قيل اخ واب وحم وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل على اجبال واما هن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين معتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيا عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا في من فمويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء



وہی اللام قدمت علی العین **قوله** بالحرکات الثلث التابعة للحرکات الاعرابية وکانهم نظروا الی حالة الاضافة بلا میم اعنی فوک وفاک وفیک **قال** وجاجم آه لم یراع فی الذکر درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان یقال کدلو وعصا وید وخب وفیه لغة سادسة ادنی الکل وہی ان یکون کوشاء **قال** وذوا علم ان عینه واو ولامه یاء اما الاول فلان مؤنثه ذات واصله ذوات بدليل ان مثناه ذواتا حذفت عینها لکثرة الاستعمال واما الثانی فلان باب الطی اغلب من باب القوة والحمل علی الاغلب ولی ووزن فلس عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذ لو کان کفلس لقلبت فی المؤنث واوه یاء کطیت ولا یدل ذوا وجمع ذو علی انه مفتوح العین لما مر **قوله** لانه وضع وصلة آه قال الشیخ الرضی انهم ارادوا ان یصفوا شخصا بالذہب مثلا لم یتات لهم ان یقولوا جاءنی رجل ذہب فجاؤا بذو فاضافوه الیه فقالوا ذو ذہب ولما کان جنس المضمرات والاعلام مما لا یقع صفة لم یتوصل بذو الی الوصف بهما وان کان بعد الوصل یصیر الوصف ہو المضاف دون المضاف الیه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم یمکن ان یوصف بها الا انها من جنس ما یقع صفة کالضارب والقاتل لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف الیه ضمیر او علم لم یجز قیامهما مقامه **قوله** کقول الشاعر انما یعرف آه ونحو اللهم صل علی محمد وذویه وما وقع فی کلام بعض المتاخرین وصلی علی نبیه محمد وآله وذویه فذلک اقتباس من الدعاء الماثور **قوله** وکانه خص المضمر آه یعنی ان المناسب لمقام النظر الی حال اضافته الی الضمیر الخاص لکن عدل عنه الی نوعه واما العدول الی جنسه فبعید **قوله** ای ذو وکذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا علی سبیل الشذوذ نحو ولکنی اریدبه الذوینا **قوله** والفاعل کی یجمع علی فواعل وکذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفی **قوله** کالکاہل ہو اسم بحسب الاصل قال قدس سره فی الحاشیة الکاہل ما بین الکتفین انتہی واما تابع فهو اسم بحسب العارض **قوله** متی لو خلط مع سابقه الذی ہو متبوعه کان فی الرتبة الثانیة منه وان کان فی الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقیاس الی غیره کالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبیان الحال

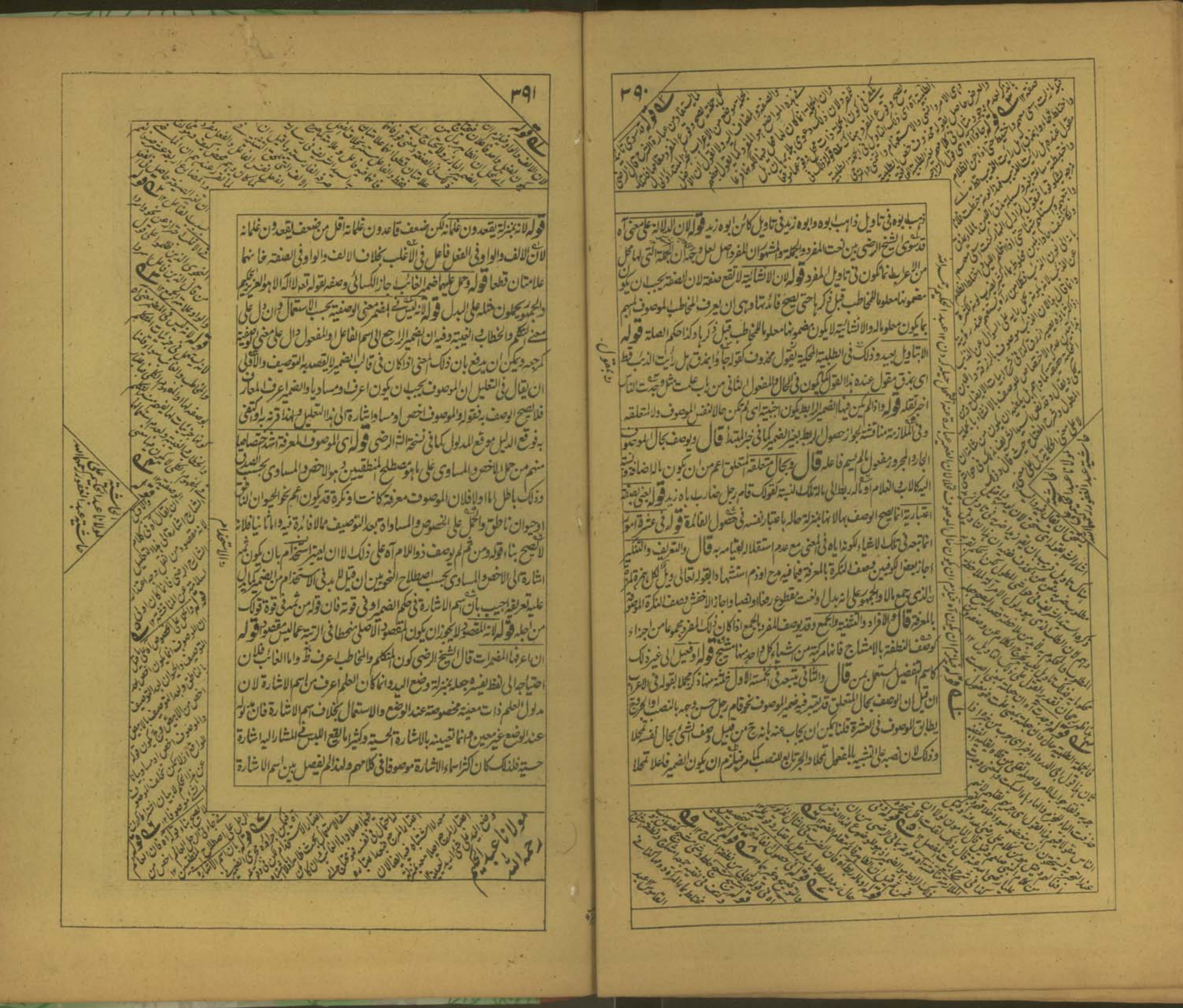
الا التصییر ومنهم من قال المراد بالثانی ہو المتاخر مطلقا وفیه ارتکاب عموم مجاز وہو خلاف الاصل وعلی القولین لا یصدق التعریف علی المعطوف المتقدم علی المعطوف علیه مثل علیک ورحمة الله السلام الا ان یراد السبق او التاخر بحسب الرتبة **قوله** بحیث یکون اعرابه من جنس اعراب التمییز مع انهما متغایران شخصا بحسب القصد فلا یرد النقض بقرأت الکتاب جزءا جزءا الا ان اعرابهما واحد بحسب القصد ظهر فی موضعین **قال** من جهة ای المقتضی للاعراب **قوله** شخصیة فلا یرد المفعول الثانی من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا **قوله** ناش من جهة آه وان کان لغیرہا دخل فی ذلک وہو کونه نعتا للفاعل **قوله** لان المجئ المنسوب آه لا احد ان یناقش فیه بانه یلزم ان یکون المقتضی للاعراب زید فی جاءنی غلام زید ہو فاعلیة غلام لان المجئ المنسوب الی غلام فی قصد المتکلم منسوب الیه مع زید لا الیه مطلقا اللهم الا ان یراد المعیة فی الانتساب الیه لان النعت ہو المنعوت بحسب الذات **قوله** ثم ان لفظة کل آه وکذا لفظة التوابع لان التعریف للجنس ویمکن ان یقال ان صیغة الجمع ولفظة کل مقحمتان زیدتا لبیان الجمع والمنع **قال** النعت قدمه علی سائر التوابع لانه اکثر استعمالا واوفر متابعة کما یجئ **قال** یدل علی معنی ای علی حالة ثابتة فی متبوعه سواء کان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فیه نحو جاءنی رجل حسن غلامه **قوله** ای دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة علی حصول المعنی فی متبوعه لا دلالة لنوع ہیاة غیر منفکة عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنی فی متبوعه وفسروه بکون التابع غیر مقید بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقیدة بزمان نسبة العامل الی صاحبها وفیه انها غیر داخلة فی التابع فلا حاجة الی قید مخرج وحمل التابع علی المعنی اللغوی مما لا یرضی به الطبع السلیم ومنهم من قال وہو المصنف انه لدفع توہم ان الحال داخلة فیما قبل ہذا القید وکان منشأ التوہم حمل التابع علی معناه اللغوی ومنهم من قال انه لاخراج التاکید مثل جاء القوم کلهم فانه یدل علی معنی فی متبوعه وہو الشمول لکنه مقید بزمان النسبة ولا یخفی انه یبقی امر البدل مثل اعجبنی زید علمه وعطف البیان مثل جاء زید صدیقک والعطف مثل اعجبنی زید وعلمه واما اعتبار

ے علی معنی فی متبوعه غیر مقید بحال النسبة ١٢ **ك٤ قوله** واما اعتبار قید الحیثیة آه بان یقال ما یدل علی



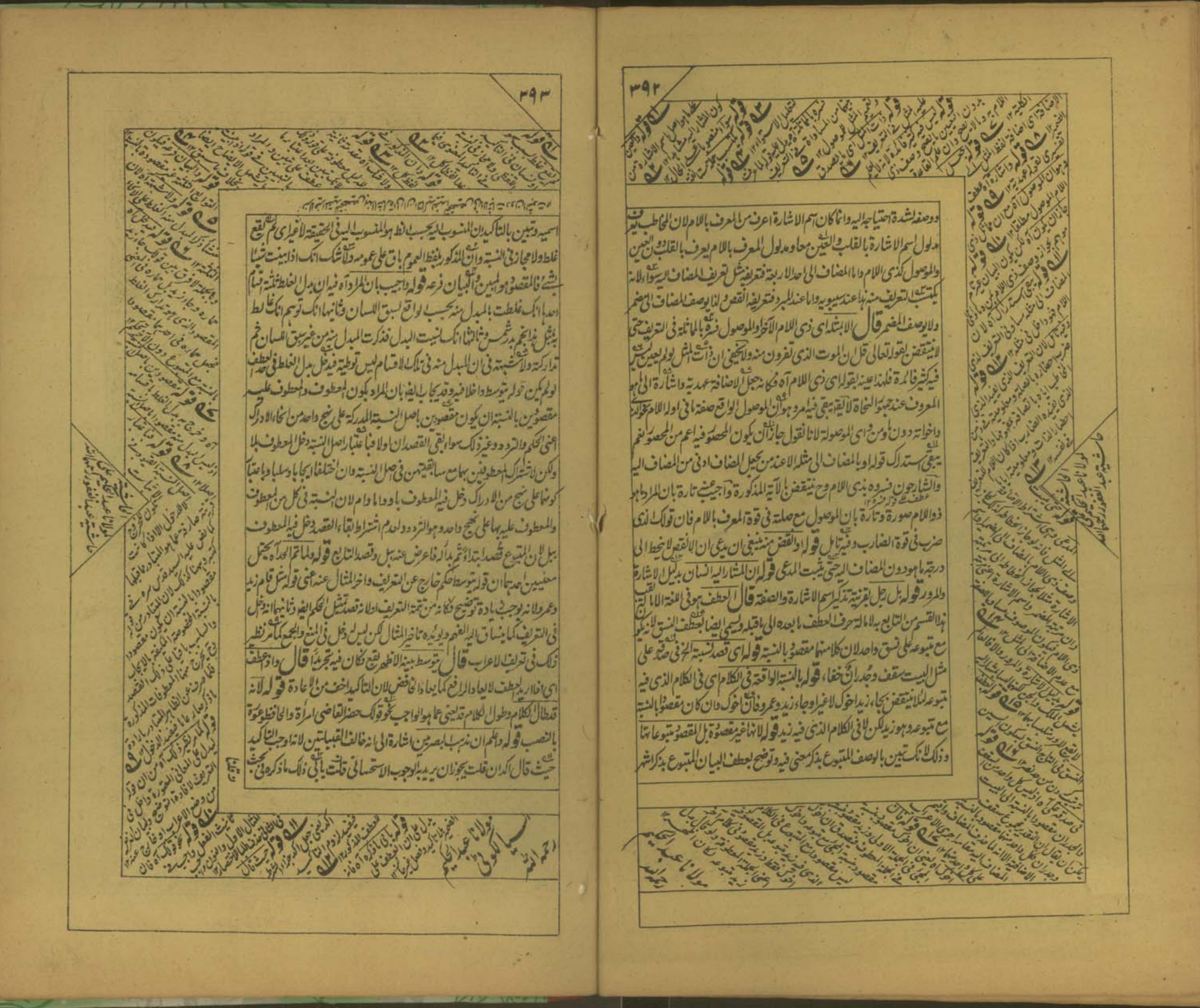
قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكور اللدلالة على ذلک فكما يخرج تلک الامور يخرج التاكيد فتقييد الاطلاق لاخراجه غير ضروري **قال** وفائدة ليس من وظيفة النحو **قال** وقد يكون لمجرد الثناء آه وقد يكون للتعميم نحو كان ذلک في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة الموكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان الموكدة توكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقا لها بالموكدة وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلک الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا يشتبه لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاولى في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قرات الكتاب جزءا جزءا او البيت سقف وجدران **قوله** ولما كان غالب آه حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلک استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا وفي الفرق نظر **قوله** رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق **قال** ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الى متعدد والا لاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلک لان او تقع بين المتقابلين **قوله** اذا كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع ههنا يشمل الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في المعدود مجاز ونحو مررت برجل اي رجل بناء على ان اي هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم

بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السوال عنه **قال** لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة لينبه على ان اللام ليست صلة للوضع **قوله** فان التميمي آه ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا **قال** نحو مررت برجل اي رجل اي هذه تكون صفة للنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها او يقرب منه كل وجد وحق تكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال وجد الرجل اي كان ما سواك هزل وحق الرجل اي كان من سواك باطل **قال** وبهذا الرجل يعني به الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلک لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وصفت له سائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت لشخص رجل وسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولو لم تقع صفات اذ قولک مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون في غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء حاضر في الارض والسماء اما قولک هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا **قال** وبزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة تقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا تقع صفة **قوله** وفي المواضع الاخر لانه لا تمل اي لا يقصد بدلالته هذا المعنى **قوله** لا للمعرفة الا المعرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي **قوله** التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس بمعرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد وتوجيهه بان الجملة في تاويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي من ان قام رجل



ذاهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كائن ابوه زيد **قوله** لان الدلالة على معنى آه
قد سوى الشيخ الرضي بين نعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل وجهه ان الجملة التي لها محل
من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد **قوله** لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون
مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم
بما يكون معلوما له والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة **قوله**
الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط
اي بمذق مقول عنده هذا القول الا يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس
اخبر تقله **قوله** واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اي لم تكن حالا لنفس الموصوف ولا لمتعلقه
وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ **قال** ويوصف بحال الموصوف
الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله **قال** وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون بالاضافة ونسبة
اليه كالاب الغلام او ماله ربط الى ما له تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد **قوله** اعني لصفة
اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حاله باعتبار نفسه في حصول القائمة **قوله** في عشرة امور
انما تبعه في تلك الاشياء لكونها اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به **قال** والتعريف والتنكير
اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة
الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل ونعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة
بالمعرفة **قال** والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء
كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج **قوله** او قبيل الى غير ذلك
كاسم التفضيل المستعمل بمن **قال** والثاني يتبعه في خمسة الاول خمسة منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب
ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يتغير فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او الجر فلا
يطابق الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه خ من قبيل وصف الشيء بحال نفسه محلا
وذلك لان نصبه على التشبيه بالمفعول محلا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير فاعلا محلا

قوله لانه بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه
لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما
علامتان قطعا **قوله** وحمل عليها ضمير الغائب جاز الكسائي وصفه بقوله تع لا اله الا هو العزيز الحكيم
والجمهور يحملون مثله على البدل **قوله** لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على
معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل والمفعول دال على معنى الوصفية
كرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى
ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف ومساويا والضمير اعرف المعارف
فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا قرنه به او تفنى
به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشيخ الرضي **قوله** اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
منهم من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوي بحسب الصدق
وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق
او حيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلان
لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام آه على ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثم
اشارة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل
عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله من ثم في قوة قولك
من اجله **قوله** لانه المقصود لا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منحطا في الرتبة عما ليس مقصودا **قوله**
ان اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب اعرف ظ واما الغائب فلان
احتياجا الى لفظ لغيره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان
مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله
عند الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة
حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة



ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين
والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه
يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر
ولا يوصف المضمر **قال** الابشله اى ذى اللام الاخر او الموصول فسره بالمماثلة فى التعريف حتى
لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين ليس
فيه كثير فائدة فلهذا عينه بقوله اى ذى اللام آه فكانه جعل اللام للاضافة عهدية واشارة الى ما هو
المعروف عند جمهور النحاة لا يقال يبقى فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفة ما فى اوله اللام نحو الذى
واخواته دون ما ومن واى الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور نعم
يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف ادنى من المضاف اليه
والشارحون فسروه بذى اللام وح ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو
ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته فى قوة المعرف باللام فان قولك الذى
ضرب فى قوة الضارب وفيه تامل **قوله** ادنى نقص منه ينبغى ان يدعى ان النقص لا ينحط الى
درجة ما هو دون المضاف اليه حتى يثبت المدعى **قوله** ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة
والمرور **قوله** بل رجل بقرينة تذكير اسم الاشارة والصفة **قال** العطف هو فى اللغة الامالة لقب
هذا القسم من التابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون
مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة **قوله** اى قصد نسبة الخ فى صدق على
مثل البيت سقف وجدار خفاء **قوله** بالنسبة الواقعة فى الكلام اى فى الكلام الذى فيه
متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غيره وجاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة
مع متبوعه وهو زيد لكن لا فى الكلام الذى فيه زيد **قوله** لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر

اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غيره لم يقع
غلط ولا مجاز فى النسبة وان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا
بشئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه **قوله** واجيب بان المراد آه فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام
احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غالط
بمثل هذا نجم بدر شمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم
تداركته ولا شبهة فى ان المبدل منه فى تلك الاقسام ليس توطية فيدخل بدل الغلط فى حد العطف
لو لم يكن قوله متوسطا داخلا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه
مقصودين بالنسبة ان يكون مقصودين باصل النسبة المدركة على نحو واحد من انحاء الادراك
اعنى الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقى القصدان او لا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا
ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقيهما فى اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار
كونهما على نحو من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة فى كل من المعطوف
والمعطوف عليه بهما على نحو واحد وهو التردد ولعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف
ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه ببل وقصد التابع **قوله** ولما تم الحد آه يحتمل
معنيين احدهما ان قوله متوسطا حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعنى قوله مثل قام زيد
وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه قصد تمثيل الحكم اليه وثانيهما انه دخل
فى التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن ليس له دخل فى المنع والجمع كما مر نظير
ذلك فى تعريف الاعراب **قال** متوسط بينه الاظهر لتقع وكان فيه تجريدا **قال** واو عطف
اى اذا اريد العطف لا لعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة **قوله** لانه
قد طال الكلام وطول الكلام قد يغنى عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضى امرأة والحافظ عورة
بالنصب **قوله** واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه خالف البصريين لانه اوجب التاكيد
حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب الاستحسانى قلت يابى ذلك ما ذكره فى بحث

حيث

المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا **قوله** حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لايجاد العامل الاسمي الا اذا لم يشكك انه لا معنى لنداء جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود **قوله** بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني معنى اذ يمكن استيناف معنى الجار والمجرور بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين **قوله** كما في الحرف آه يعني انه ليس باقل من الحروف الزائدة **قوله** مستدلين بالاشعار ولقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيبت بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السوال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تعالى تساءلون لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءات السبع متواترة **قوله** ونوى الخ ولتقوى **قوله** كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك **قوله** لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهني **قوله** او محمول الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم يكن تلك النكرات مخصصة بحكم وضعه كانت نكرات **قوله** اذ لو نصب او خفض آه ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الجر المتقدم **قوله** فتعين الرفع آه

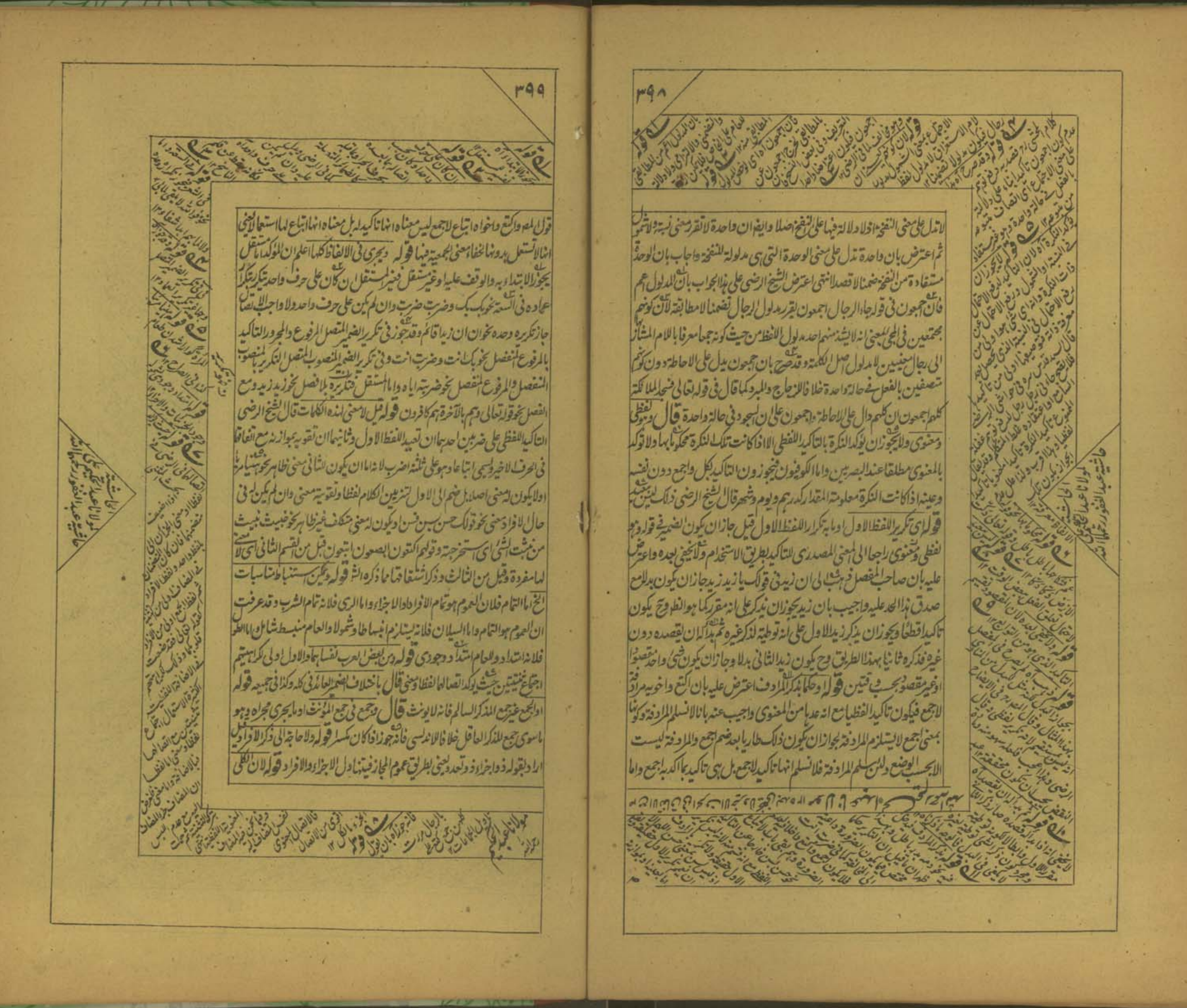
يحتمل ان يكون مبتدا وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في قوة الفعلية فيصير من قبيل عطف الفعلية على الاسمية **قوله** بان يكون معناها السببية لا العطف كما في اذا القيته فاكرمه او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع **قوله** لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك للاتصال بينهما بالسببية افاد الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدا اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا ولغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدته القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد **قوله** واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين مختلفين بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد **قوله** فهذا اي فهذا العطف وان كان الخ كانه اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التالي في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي تقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب اللفظ متحقق والتحقق بحسب اللفظ لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع وكانه قال ان ذلك العطف ان كان ثابتا بحسب اللفظ لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف فح يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعلق **قوله** لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين



لتقييده بقوله المفهومة وتمثيله بقوله كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد ١٢ مولانا عبد الحكيم

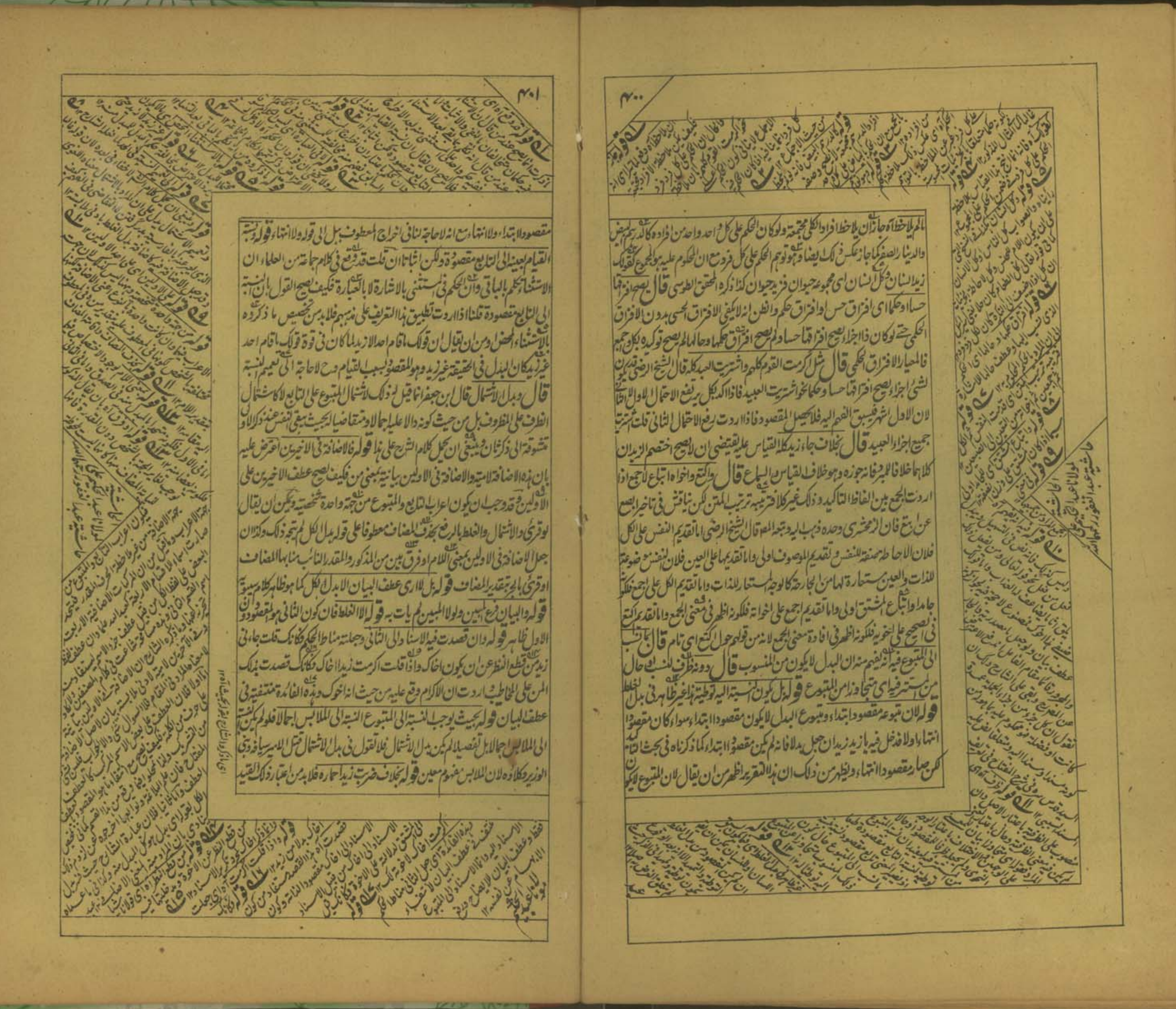
جائز الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة فانه ممتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتاخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر المنصوب والمرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب فان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان الخبر في الاول موخر وفي الثاني مقدم والمص استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابطة المذكورة انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل ظهر ما في كلام المص اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فوان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليها واما ثالثا فوان ما استثناه قاصر عن الضابطة **قوله** وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو الدار الخ فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستثني **قوله** بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد **قال** التاكيد جاء بأم وبالواو وعقب به العطف لان العاطف هو ثم والفاء قد يزاد في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة **قوله** اي حاله وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شانك في العلو اي في باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر وقيل في النسبة تمييز عن الذات المذكورة او المقدرة وكان ارادة تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان **قوله** يعني يجعل حاله اي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم **قوله** اي في كونه منسوبا آه ولا اطلق النسبة **قوله** وذلك لدفع يكون بتكرير اللفظ

لا بالتكرير المعنوي فانه غير نافع لما قصدت به من دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى **قوله** بذكر كل واجمع آه قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك اما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا لفظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع وتصرفاته واخواته ولا يجيء الا تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصب جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيوكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يوكد بها مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على حد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا فغير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها تقول جاءني القوم ثلثهم ولا يوكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلث **قوله** اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى تنبيه وهو ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا التنافيهما **قوله** وافادتها توضيح متبوعها آه وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال المص في اخراج الصفة الموكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة



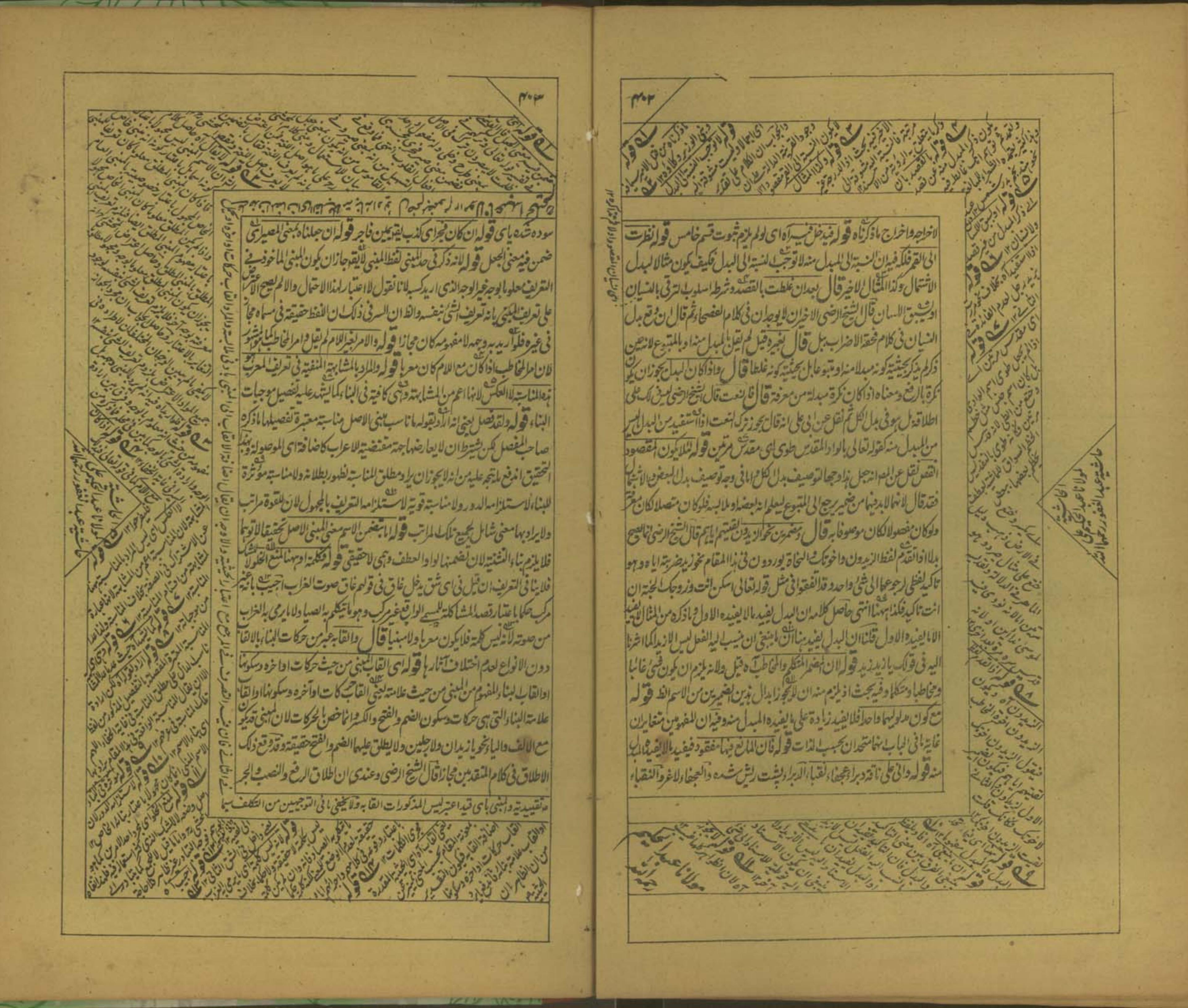
لاتدل على معنى النفخة اذلا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلولة للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قولك جاء الرجال اجمعون لتقرير مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجي بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة **قال** لفظي ومعنوي ولا يجوزان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد **قوله** اي تكرير اللفظ الاول او ما به تكرار اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي راجعا الى المعنى المصدري للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده واعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيدا في قولك يا زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيد يجوزان يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر يكون تاكيدا قطعا ويجوزان يذكر زيد الاول على انه توطية لذكر غيره ثم بدا له ان لا يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وح يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شي واحد مقصودا او غير مقصود بحسب قيتين **قوله** وحكما بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخويه مرادفة لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة بجوازان يكون ذلك طاريا بعد ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد بما اكد به اجمع واما

قول المص واكتع واخواه اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لما استعمالا يعني انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها **قوله** ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يكرر مع عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون **قوله** مثل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ الاول وثانيهما ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن وقسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشي اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكره الش **قوله** ويمكن استنباط مناسبات الخ اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد او الاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام امتداد وجودي **قوله** ومن بعض العرب نفسا هما والاول اولى لكراهيتهم اجتماع تثنيتين حيث يؤكد اتصالهما لفظا ومعنى **قال** بخلاف الضمير العائد في كله وكذا في جميعه **قوله** او الجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث **قال** وجمع في جمع المؤنث او ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوزه اذا كان مكسرا **قوله** ولا حاجة الى ذكر الافراد بل اراد بقوله ذو اجزاء ذو تعدد يعني بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد **قوله** لان الكلي



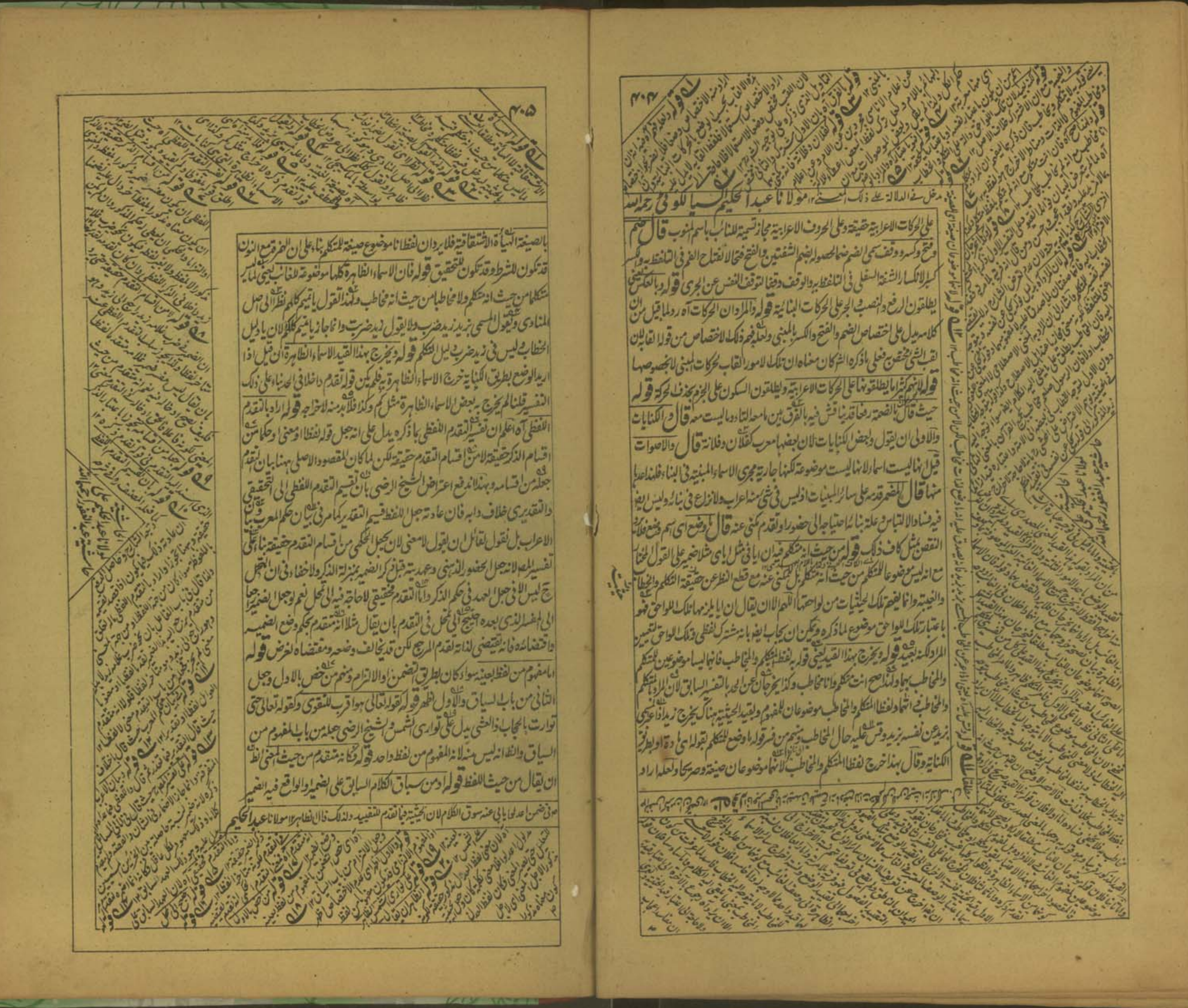
مالم يلاحظ او جاز ان يلاحظ افراد الكلي مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالذ يهم لبعض والدينار الصغير كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي **قال** يصح افتراقها حسا او حكما اي افتراق حس او افتراق حكم والظن انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقها حكما وحالما لم يصح توكيده بكل وجميع فالمعيار الافتراق الحكمي **قال** مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبيد كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشئ اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرتفع الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد **قال** بخلاف جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا فالمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع **قال** واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كلا فربيه ترتيب المتن لكن يناقش في تاخير ابصع عن ابتع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف اولى واما تقديمهما على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخوته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول اكتع اي تام **قال** بما نسب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون من المنسوب **قال** دونه ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع **قوله** بل يكون النسبة اليه توطية هذا غير ظاهر في بدل الغلط **قوله** لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا فدخل فيه يا زيد زيد ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقرير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون

مقصودا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء **قوله** ونسبة القيام بعينها الى التابع مقصودة ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء المحض ومن ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود بسبب القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة **قال** وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان وينبغي ان يحمل كلام الشرح على هذا **قوله** فالاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين من المذكور والمقدر النائب منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف **قوله** بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه **قوله** والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يات به **قوله** الا الغلط فان كون الثاني هو المقصود وان الاول ظاهر **قوله** وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجعلته مناط الحكم وكانك قلت جاءني زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك وكانك قصدت بذلك المن على المخاطب اردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان **قوله** بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل الاشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاءه لان الملابس مفهوم معين **قوله** بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد



لاخراجه واخراج ماذكرناه **قوله** فيه خلل فيه آه اي لو لم يلزم ثبوت قسم خامس **قوله** نظرت
الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل
الاشتمال وكذا المثال الاخير **قال** بعد ان غلطت بالقصد وشرطه اسلوب الترقي بالنسيان
او سبق اللسان قال الشيخ الرضي الاخيران لا يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل
النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل **قال** بغيره قيل لم يقل المبدل منه او بالمتبوع لانه حين
ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا **قال** واذا كان البدل يجوز ان يكون
نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة **قال** فالنعت قال الشيخ الرضي لا يعرف ذلك على
اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما ليس
من المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين **قوله** لئلا يكون المقصود
انقص نقل عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل واما في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال
فقد قال لانهما لابد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة
ولو كان منفصلا لكان موصوفا به **قال** ومضمر من نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح
بدلا اذا تقدم لفظ الزيدون واخو تك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو
تاكيد لفظي لرجوعهما الى شئ واحد وقد اتفقوا في مثل قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ان
انت تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيد
الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد ههنا انه ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدا كما اشرنا
اليه في قولك يا زيد زيد **قوله** ان المضمر المتكلم والمخاطب آه قيل ولانه يلزم ان يكون شئ غائبا
ومخاطبا ومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر **قوله**
مع كون مدلولهما واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران
غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات **قوله** فان المانع فيهما مفقود فيفيد ما لا يفيده المبدل
منه **قوله** واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء الدبراء پشت ريش شده والعجفاء لاغر والنقباء

سوده شده پاي **قوله** ان كان فجر اي كذب يقيه يمين فاجر **قوله** ان جعلناه بمعنى المصير اي
ضمن فيه معنى الجعل **قوله** لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون المبني الماخوذ في
التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض
على تعريف المبني بانه تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز
في غيره فلو اريد به وجه لا مفهومه كان مجازا **قوله** والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور
لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا **قوله** والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو
هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات
البناء **قوله** ولقد فصل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره
صاحب المفصل لكن بشرط ان لا يعارضها جهة مقتضية للاعراب كاضافة اي الموصولة وبهذا
التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة
للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب
ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب **قوله** انما تضمن الاسم معنى المبني الاصل تحقيقا لا توهما
فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها الواو العطف وهمي لا حقيقي **قوله** فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا
فلا ينافي التعريف ان قيل في اي شق يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير
مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصبيان ولا يرمى به الغراب
من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا **قال** والقابه عبر من حركات البناء بالالقاب
دون الانواع لعدم اختلاف آثارها **قوله** اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها
او القاب البناء المفهوم من المبني من حيث علامته يعني القاب حركات اواخره وسكونها او القاب
علامة البناء والتي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبني قد يكون
مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك
الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر
تقييده والمبني باي قيد اعتبر ليس المذكورات القابه ولا يخفى ما في التوجيهين من التكلف سيما

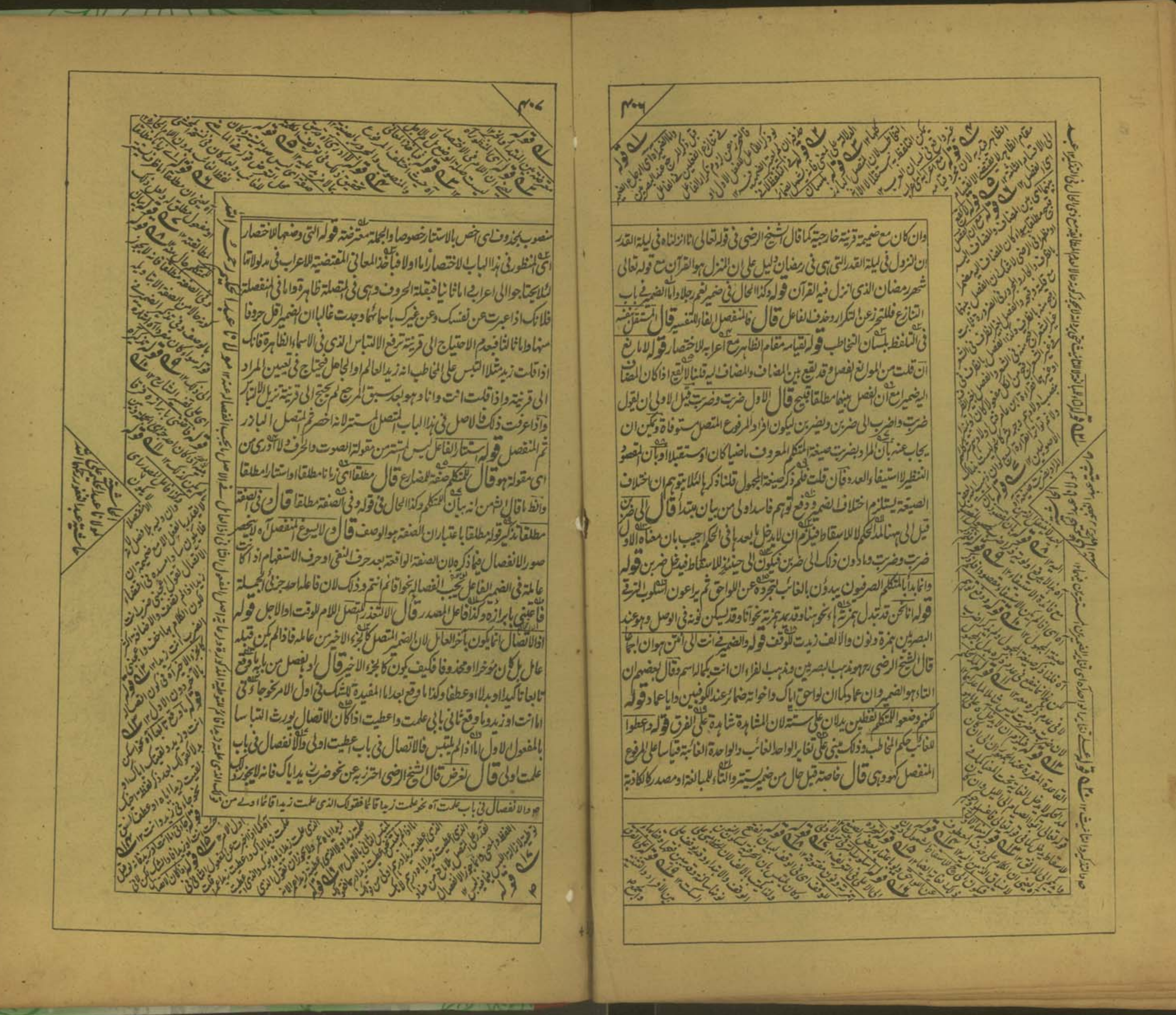


مدخل في الدلالة على ذلك المعنى ١٢ مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله

على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية للنائب باسم المنوب **قال** ضم
وفتح وكسر ووقف سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر
كسرا لانكسار الشفة السفلي في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري **قوله** وبالعكس يعني
يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية **قوله** والمراد ان الحركات آه رد لما قيل من ان
كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القاب لان
لقب الشيء مختص به فعلى ماذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبني لا بخصوصها
قوله لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة **قوله**
حيث قال بالضمة رفعا قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه **قال** والكنايات
والاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة **قال** والاصوات
قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء فلهذا عدها
منها **قال** المضمر قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب ولا نزاع في بنائه وليس ايضا
فيه فساد الالتباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم مكنى عنه **قال** ما وضع اي اسم وضع فلا
ينتقض بمثل كاف ذلك **قوله** من حيث انه متكلم فيه ان اياي مثل اياي مثلا ضمير على القول المختار
مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكني عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب
والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو
باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين
المراد لكنه بعيد **قوله** ويخرج بهذا القيد يعني قوله لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم
والمخاطب بهما ولذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم
والمخاطب في انهما لفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا عبر
زيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع للمتكلم بقوله اي مادة او بطريق
الكناية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد

بالصيغة الكناية الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون
قد تكون للشرط وقد تكون للتحقيق **قوله** فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعني لما لم
يكن المتكلم من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا القول يا تميم كلكم نظرا الى اصل
المنادى ويقول المسمي بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل
الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم **قوله** ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا
اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا في الحد بناء على ذلك
التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه **قوله** اراد بالتقدم
اللفظي آه اعلم ان تفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من
اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي ههنا بيان التقدم
جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقدم اللفظي الى التحقيقي
والتقديري خلاف دابه فان عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في بيان حكم المعرب وبيان
الاعراب بل نقول لقائل ان يقول لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على
تفسير المص لانه جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التحقيق
ج ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم فتحقيقي لا حاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير راجعا
الى المفسر الذي بعده احتيج الى التمحل في التقدم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير
واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض **قوله**
او مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل
الثاني من باب السياق والاول اظهر **قوله** كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى
توارت بالحجاب والعشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من
السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد **قوله** وكانه متقدم من حيث المعنى اذ لا
ان يقال من حيث اللفظ **قوله** او من سياق الكلام السابق على الضمير والواقع فيه الضمير

او في ضمن ما عدلها يا بى عنه سوق الكلام لان الحيثية فيما تقدم للتقييد ولذلك قال الظاهر ١٢ مولانا عبد الحكيم



وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر
ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى
شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن **قوله** وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب
التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل **قال** فالمنفصل الغار للتفسير **قال** المستقل بنفسه
في التلفظ بلسان التخاطب **قوله** لقيامه مقام الظاهر مع اعرابه للاختصار **قوله** لا مانع
ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف
اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح **قال** الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول
ضربت واضرب الى ضربن ويضربن ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود
التنظير لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف
الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ **قال** الى ضربن
قيل الى ههنا لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه الاول
ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن فيكون الى حينئذ للاسقاط فيدخل ضربن **قوله**
وانما بدأ بالمتكلم الصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي
قوله انا نحن قد تبدل همزته ها نحو هنا وقد يمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند
البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف **قوله** والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا
قال الشيخ الرضي رح هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان
التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق اياك واخواته ضمائر عند الكوفيين واياعماد **قوله**
لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة لان المشاهدة شاهدة على الفرق **قوله** واعطوا
للغائب حكم المخاطب وذلك مبني على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع
المنفصل كهو وهي **قال** خاصة قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة

منصوب بمحذوف اي اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة **قوله** التي وضعها للاختصار
اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فباخذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها
لئلا يحتاجوا الى اعرابها اما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة
فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا
منهما واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك
اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد
الى قرينة واذا قلت انت وانا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس
واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز
ثم المنفصل **قوله** استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من
اي مقولة هو **قال** للمتكلم صفة للمضارع **قال** مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا
وانظر ما قال الشمن انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا **قال** وفي الصفة
مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف **قال** ولا يسوغ المنفصل آه لانحصار
صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت
عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة
فاعتني بابرازه وكذا فاعل المصدر **قال** الا للتعذر المتصل اللام للوقت او الاجل **قوله**
اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله
عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير **قال** او بفصل من بابه او وقع
تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني
اما انت او زيد وما وقع ثاني بابي علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث الالتباس
بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب
علمت اولى **قال** لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضربت زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك
والانفصال في باب علمت آه نحو علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا قائما اولى من



عبد الحكيم السيالكوٹی رحمة الله عليه

مع المفصل فلا غرض فيه لان قولك ضربك زيد مبناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم قال صفة جرت يعني بالجري ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا قوله اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف قال وما ضربك الا انا و انما ضربك انا قوله ولكنه تاكيد لازم للفاعل آه هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلاً وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو له في الافراد وفرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير وهو التانيث فلا لبس سواء كان متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكر فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب في غائبته مع المخاطبين فان اللبس حاصل ههنا وير تفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجمع سواء كان هناك لبس او لا وسواء رفع اللبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي لمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه قال واذا اجتمع ضميران ولم يكن مما تحذر فيه الاتصال قوله احترز عما اذا تساويا قال سيبويه ان كان غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد قياسا على الغائب قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين فيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار البشاعة في اللفظ قوله فيلزم انفصاله آه ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا

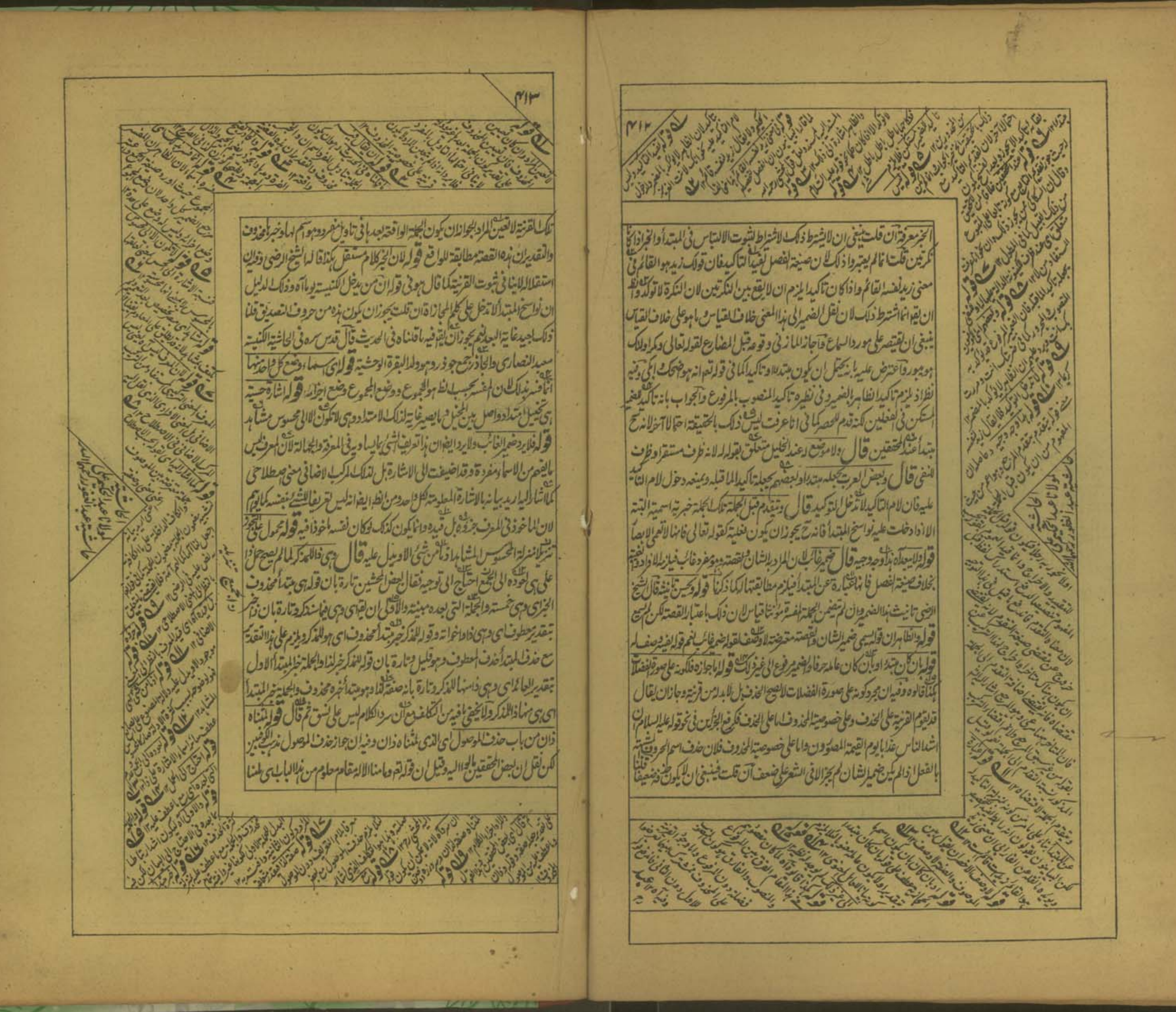
بما هو ادنى قوله وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستحسنه المبرد ومذهب النحاة قال فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداد او بسبب ان لا منقصة في التعلق بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي باب علمت رائحة المبتدأ والخبر وفيها الانفصال قوله لانه كان في الاصل آه ان قيل ان انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلولا والوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال قوله لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله آه من اوله الى آخره فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره قال وعسيت آه انما لم يقل لولا انت وعسيت الى آخرهما لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبر لهما غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن تجر ما بعدها بالاضافة واذا وليتها غدوة نصبها قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله فالاخفش تصرف فيما بعد لولا ولزمه تغيير اثني عشر ضميرا قوله وسيبويه في نفسه ويرجحه ان التغيير في واحد قوله لتقاربهما في المعنى لان معناهما الاطماع والاشفاق فاجري لعل مجرى عسى فنصب الاسم وجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان مع ان الحماية عسى جاز تركه



رعاية لعل **قال** ونون الوقاية وتسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر **قوله** اي ياء المتكلم اذ لم يعهد غيره **قوله** التي آه اي تحفظ عما هو اخت الجر وهو كسرة في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له وجبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن الجر ووجود خوله كما في نحو اعطاني ويعطيني اما لطرد الباب او لكون الكسر مقدرا كما في عصاي وقاضي وتركما في نحو عصاي لحملها على لعل **قوله** ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب وذلك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء **قال** عريا عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد او لم يكن معه احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها **قوله** لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة **قال** وانت خطاب عام **قال** مع النون ظرف لقوله مخير **قوله** يعني ان وكان آه هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان حكمهما مع الياء في المشهور رجحان النون وذلك ان حمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم ويخص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد ونقول في لدن انه تبع الجزولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت **قوله** للمحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهر في غير التثنية اما في التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب او انها لطرد الباب **قوله** على السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لد بالضم لدي وفي الكاف الجارة كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخت الجر في المضارع مع النون

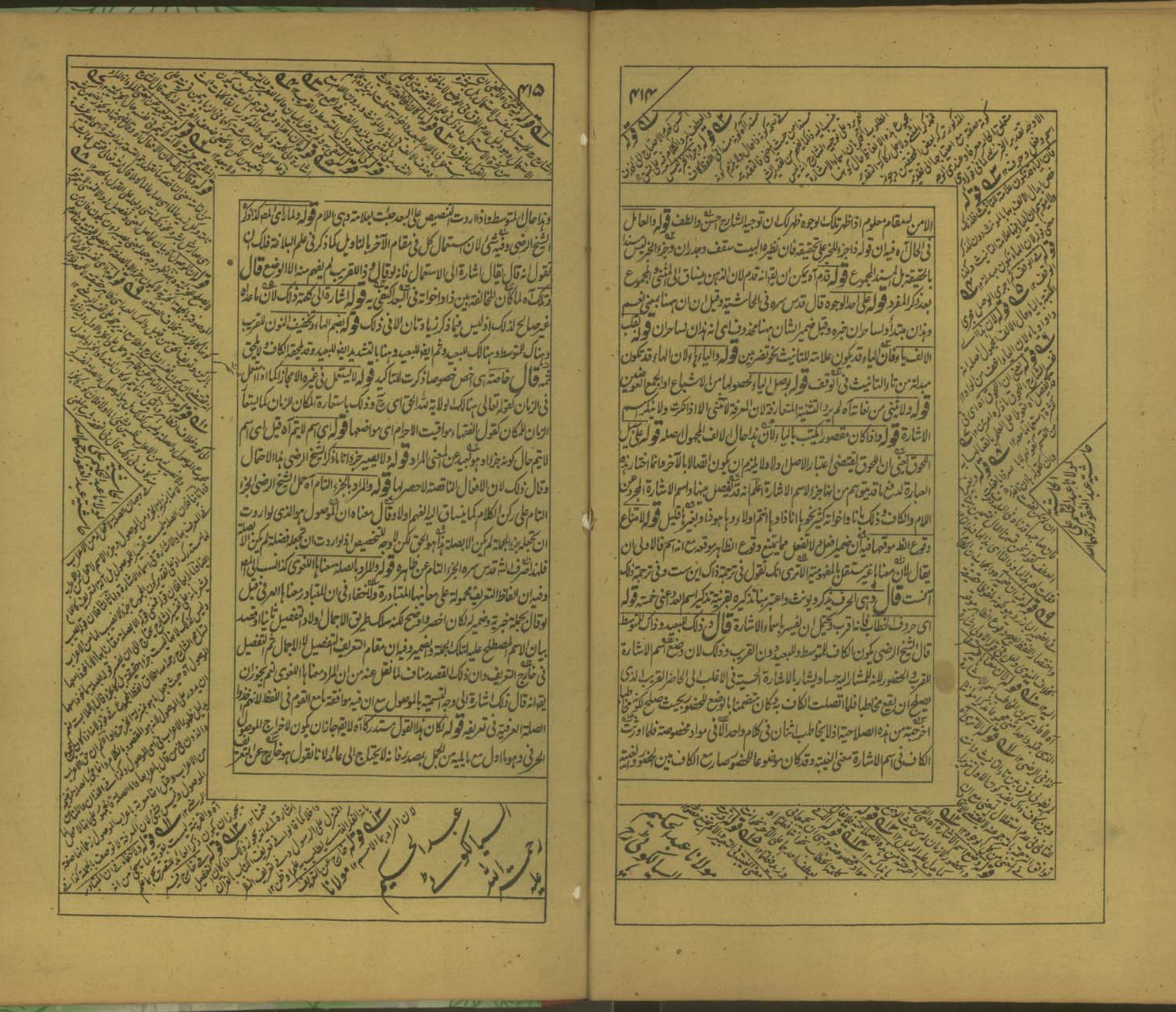
من حيث انه فعل لا من حيث انه حركة آخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة بالفعل وقد صرح بذلك التعليل **قوله** تحرزا عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع النونين **قوله** كما في لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل من اللامين الاحرفا واحدا **قال** ويختار في ليت المشهور فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر **قال** ويتوسط بين المبتدأ والخبر الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل **قال** قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبرا فكيف يصح قوله متوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المص وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رأيت شابا في شبابه وصباه لا رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه **قال** صيغة مرفوع انما اتى للفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين اعني المبتدأ والخبر **قال** مطابق للمبتدأ اي تشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في المرفوعات هو باعتبار الخبر **قوله** وتكلما وخطابا وغيبة وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب **قال** يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية **قوله** وذلك لتوسطه ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف وبالوضع **قال** نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا **قال** ان يكون

عه قول المص نعتا الظاهر انه خبر كون ويحتمل ان يكون حالا والكون تامة ۱۲ مولانا عبد الحكيم رحمه الله



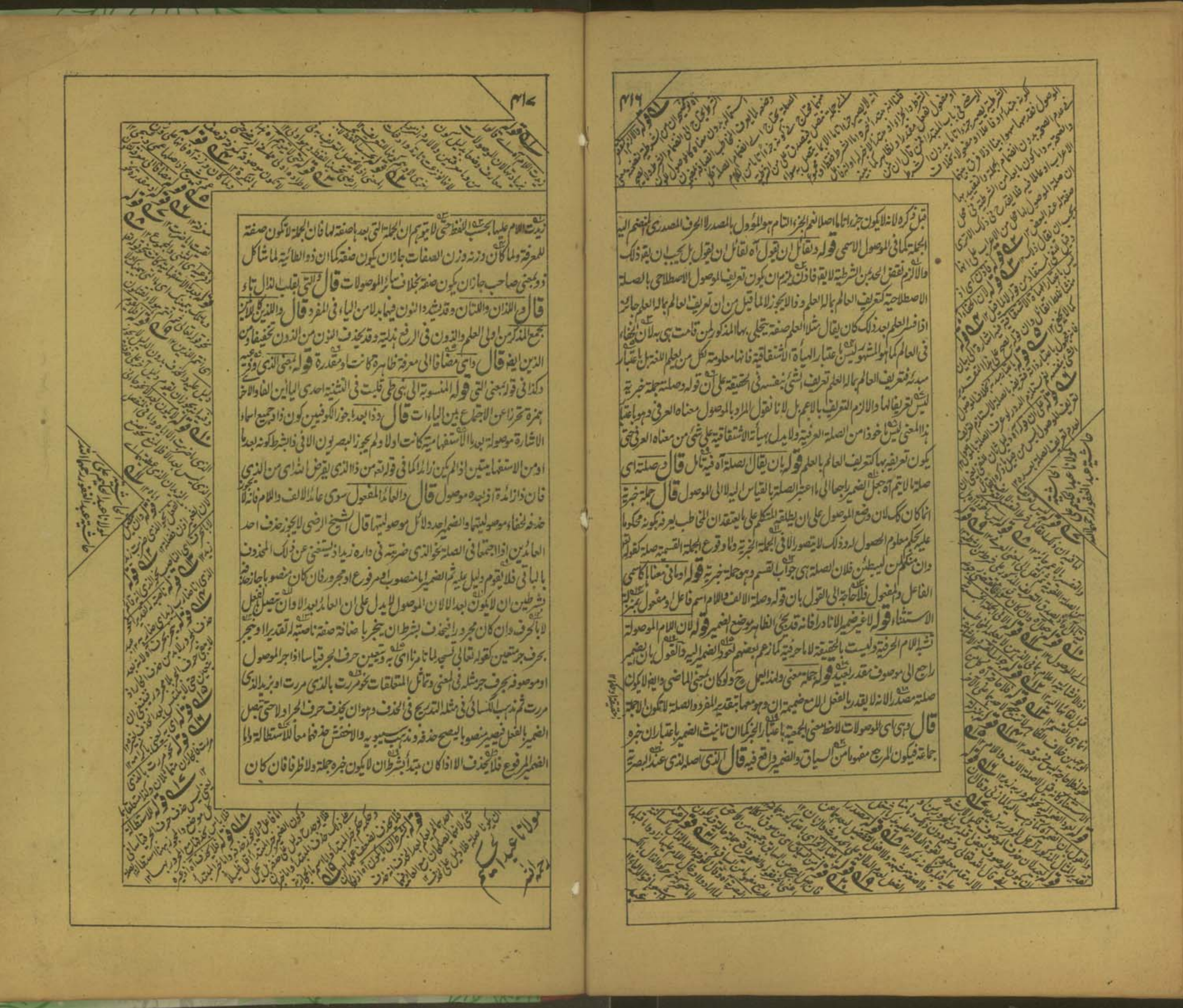
الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك لاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبروا ذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد وان يقيم انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع فاجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تاكيد للضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا آخر لانه ح مبتدأ عند المحققين **قال** ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله له لانه ظرف مستقر او ظرف لغو **قال** وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا تدخل التوكيد **قال** ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه ح يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار **قوله** ولا يسعه آه هذا وجه وجيه **قال** ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكرنا **قوله** ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع **قوله** والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله المفسر صفة له **قوله** بان كان مبتدأ او بان كان عامله حرفا او ضمير مرفوع الى غير ذلك **قوله** اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لا بد له من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا

تلك القرينة لا تعين المراد بالجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهو اسم لها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع **قوله** لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما آه وذلك لدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية **قوله** اي اسماء وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المفسر بحسب لفظه هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه **قوله** اشارة حسية هي تخييل امتداد واصل بين المخيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهي لا تكون الا الى محسوس مشاهد **قوله** فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيفت الى الاشارة بل لذلك المركب الاضافي معنى اصطلاحي كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة لكل واحد من لفظه ايضا انه ليس تعريفا للشيء بنفسه كما يوهم لان الماخوذ في المعرف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه **قوله** محمول على التجوز تنزيلا منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء الا ويدل عليه **قال** وهي فالمذكر لما لم يصح حمل ذا على هي لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة التي بعده مبينة والاولى ان يقال اي وهي فيما نذكره وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اي وهي ذا منها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ اي هي منها ذا المذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سرد الكلام ليس على نسق ثم قال **قوله** لمثناه ذان من باب حذف الموصول اي الذي لمثناه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مال اليه وقيل ان قوله تم وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اي لمثنا



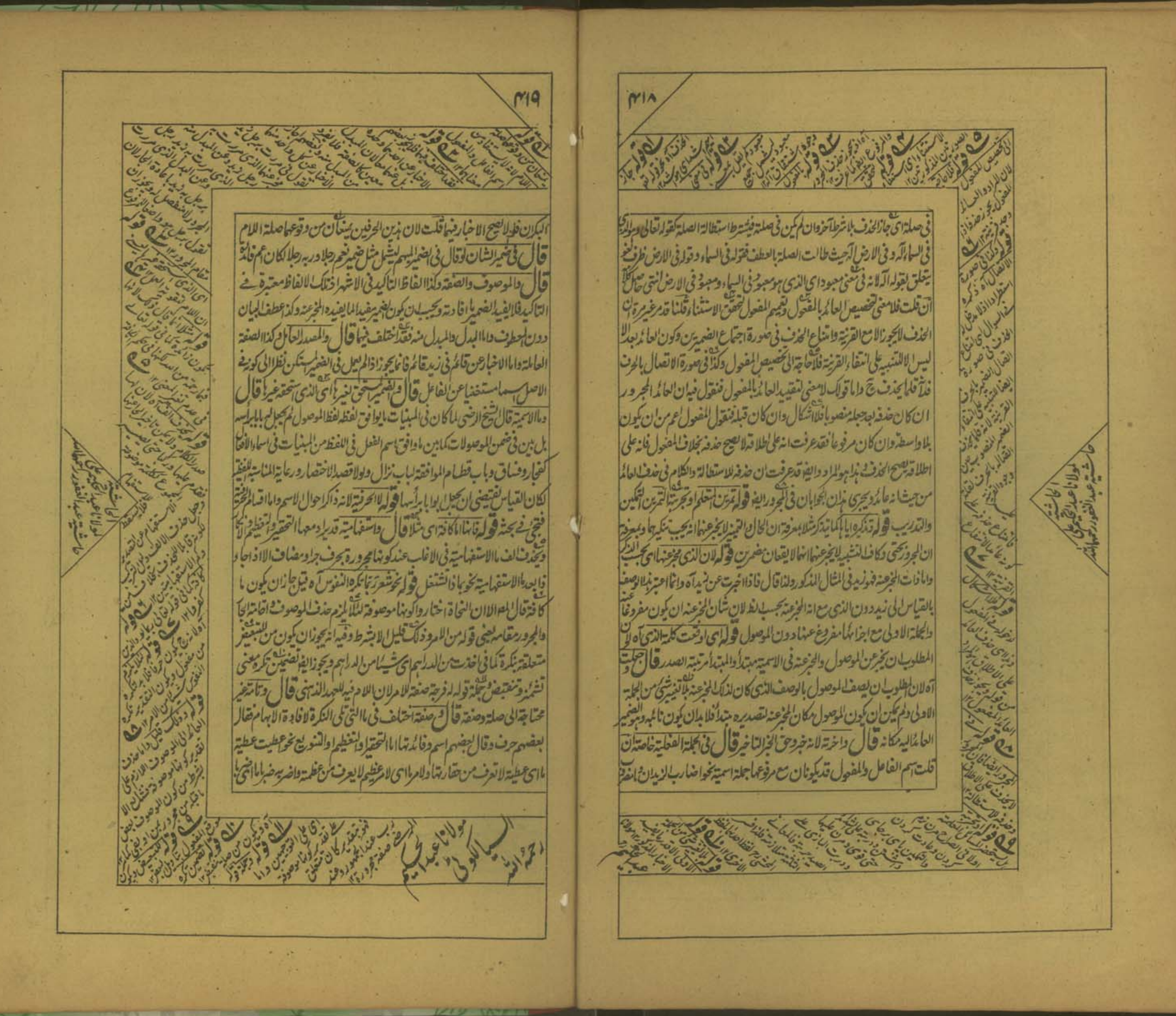
الامن لسقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح حسن والطف قوله والعامل
في الحال آه وفيه ان قوله فاجزاء المخبر على تحقيقه فان نظيره البيت سقف وجدران وجزء المخبر ليس مسندا
بالحقيقة بل المسند المجموع قوله قدم آه ويمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى المثنى المجموع
بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان ان ههنا بمعنى نعم
وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اي انه هذان لساحران قوله تقلب
الالف ياء وفان الياء قد يكون علامة للتانيث نحو تضربين قوله والياء هاء لان الهاء قد تكون
مبدلة من تاء التانيث في الوقف قوله بوصل الياء وحصول الهاء من الاشباع او الجمع العوضين
قوله ولا تثنى من لغاته آه لم يرد التثنية المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكرت ولا ينكر اسم
الاشارة قوله واذا كان مقصور المكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصله قوله على سبيل
اللحوق يعني ان اللحوق يقتضي اعتبار الاصل ولا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما اختار هذه
العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء الاسم الاشارة اعلم انه قد تفصل بينها واسم الاشارة المجرد عن
اللام والكاف وذلك بانا واخواته كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا وبغيرها قليل قوله لامتناع
وقوع الله موقعها فيه ان ضمير الفعل او الفصل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان
يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك اين ست وفي ترجمة ذلك
آنست قال وهي الحرف يذكر ويونث واعتبر ههنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد اعني خمسة قوله
اي حروف الخطاب فانها اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
قال الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط والبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة
للقرب والحضور لانه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي
يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا
اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في مواد مخصوصة فلما اورثت
الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة

وهذا حال المتوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة وهي اللام قوله ولما راى لعله كذا ذكره
الشيخ الرضي وفيه شيء لان استعمال كل في مقام الآخر بالتاويل كما ذكر في علم البلاغة فلك ان
تقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال فانه لو قال وذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع قال
وتلك آه لما كان المخالفة بين ذا واخواته في البعد اكتفى به قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه
غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر زيادة تاء الا في ذلك قوله بضم الهاء وتخفيف النون للقريب
وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق
ثمه قال خاصة اي اخص خصوصا ذكرت للتاكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل
في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية لله الحق اي حق وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار
الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله اي اسم لا يتم آه قيل اي اسم
لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن المعنى المراد قوله ولا يصير جزءا تاما ذكره الشيخ الرضي هذا الاحتمال
وقال ذلك لان الافعال الناقصة لا حصر لها قوله والمراد بالجزء التام آه حمل الشيخ الرضي الجزء
التام على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت
ان تجعله جزءا لجملة لم يكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة
فلهذا صرف الله قدس سره الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناها اللغوي كذا نسب الى المصنف
وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي فقيل
لو قال بجملة خبرية وضمير لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد
بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل
في خارج التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز ان
يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ لانهم اخذوا
الصلة العرفية في تعريفه قوله لكان هذا القول مستدركا آه لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول
الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف



قبل ذكره لانه لايكون جزءا انما اصلا نعم الجزء التام هو المؤول بالمصدر لا الحرف المصدري المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي **قوله** ولقائل ان تقول آه لقائل ان يقول بل يجب ان يقع ذلك والا لزم نقض الحد بمن الشرطية لايقع فاذن لزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بماله العلم وذا لايجوز لما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيأة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بماله العلم تعريف الشئ بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا لما والا لزم التعريف بالاعم بل لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذا من الصلة العرفية ولايدل بهيأته الاشتقاقية على شئ من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم **قوله** بان يقال لصلته آه فيه تأمل **قال** وصلته اي صلة ما لايتم آه جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول **قال** جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لايتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية **قوله** او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء **قوله** لاغير ضمير الا نادرا فانه قد يجئ الظاهر موضع الضمير **قوله** لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لاما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد **قوله** جملة معنى ولهذا يعمل ح ولو كان بمعنى الماضي وايضا لايكون صلة مفرد الا انه لايقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لاتكون الا جملة **قال** وهي اي الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه **قال** الذي اصله لذي عند البصرية

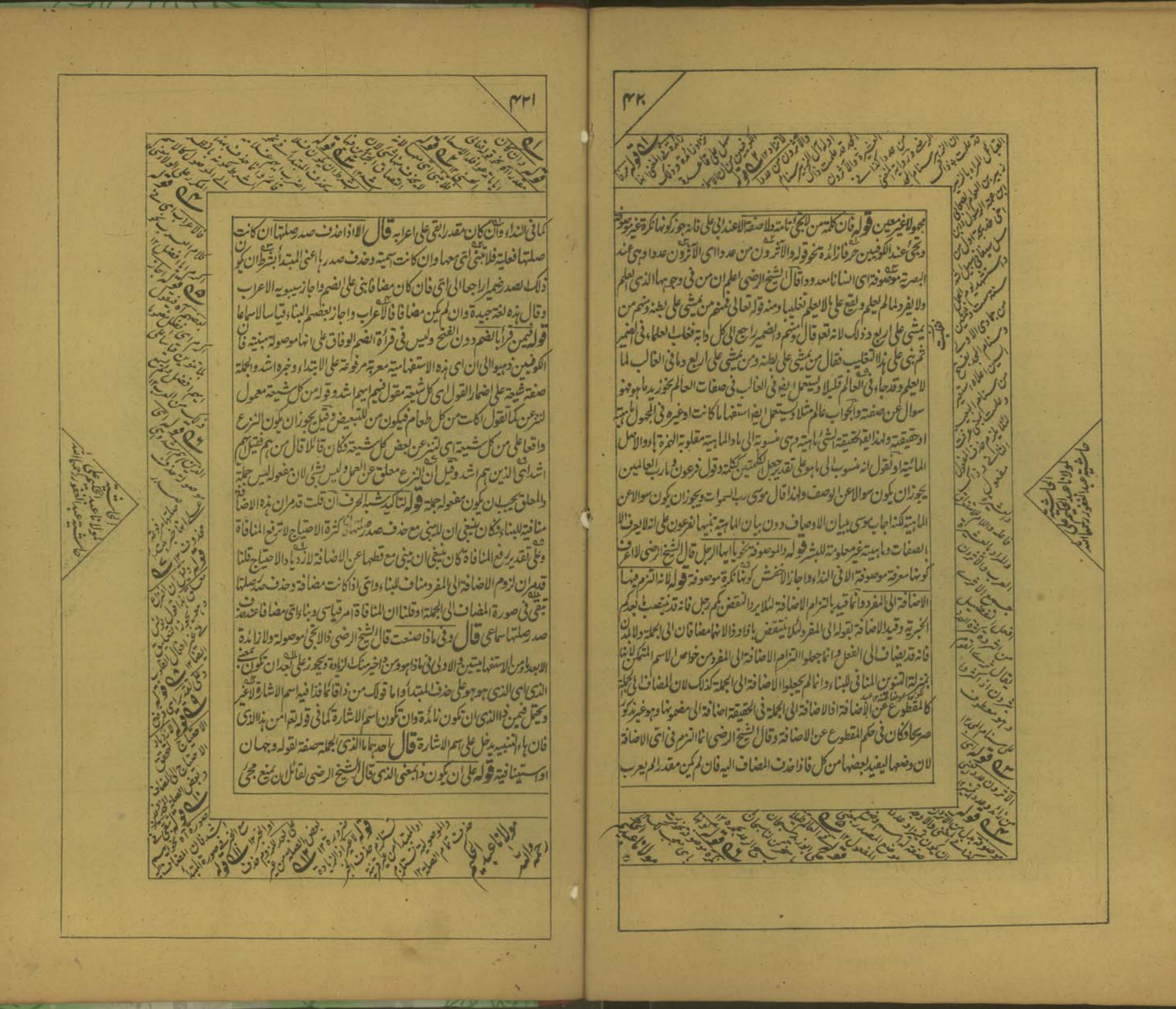
زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لايتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لاتكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات **قال** والتي بقلب الذال تاء **قال** واللذان واللتان وقد يشدد النون فيهما بدلا من الياء في المفرد **قال** والالى والذين لا الذين جمع المذكر من اولي العلم واللذون في الرفع هذلية وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا ومن الذين ايضا **قال** واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة **قوله** بمعنى الذي وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التي **قوله** المنسوبة الى بني طي قلبت في التثنية احدى الياءين الفا والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياءات **قال** وذا بعد ما جوز الكوفيين كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اي من الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول **قال** والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لايجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضي لايجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيدا اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لايكون بعد الا لان الموصول لايدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى تسجد لما تامرنا اي به وتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لايكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان



في صلته اي جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن في صلته فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغو
يتعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل الكلام
ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان
الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا
ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف
فلانه قلما يحذف ح واما قولك لا معنى لتقييد العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور
ان كان حذفه بجعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون
بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على
اطلاقه يصح الحذف هذا هو المراد والفه قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد
من حيث انه عائد ويجري هذان الجوابان في المجرور ايضا **قوله** تمرين المتعلم او تجربتها التمرين التمكين
والتدريب **قوله** تذكره اياها كما يذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة
ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين **قوله** لان الذي مخبر عنها اي بحسب الذكر
واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد آه وانما اعتبر هذا الوصف
بالقياس الى زيد دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب لفظ لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه
والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنها دون الموصول **قوله** اي اوقعت كلمة الذي آه لان
المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر **قال** وجعلت
آه لان المطلوب ان يصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة
الاولى ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير
العائد اليه مكانه **قال** واخرته لانه خبر وحق الخبر التاخير **قال** في الجملة الفعلية خاصة ان
قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب

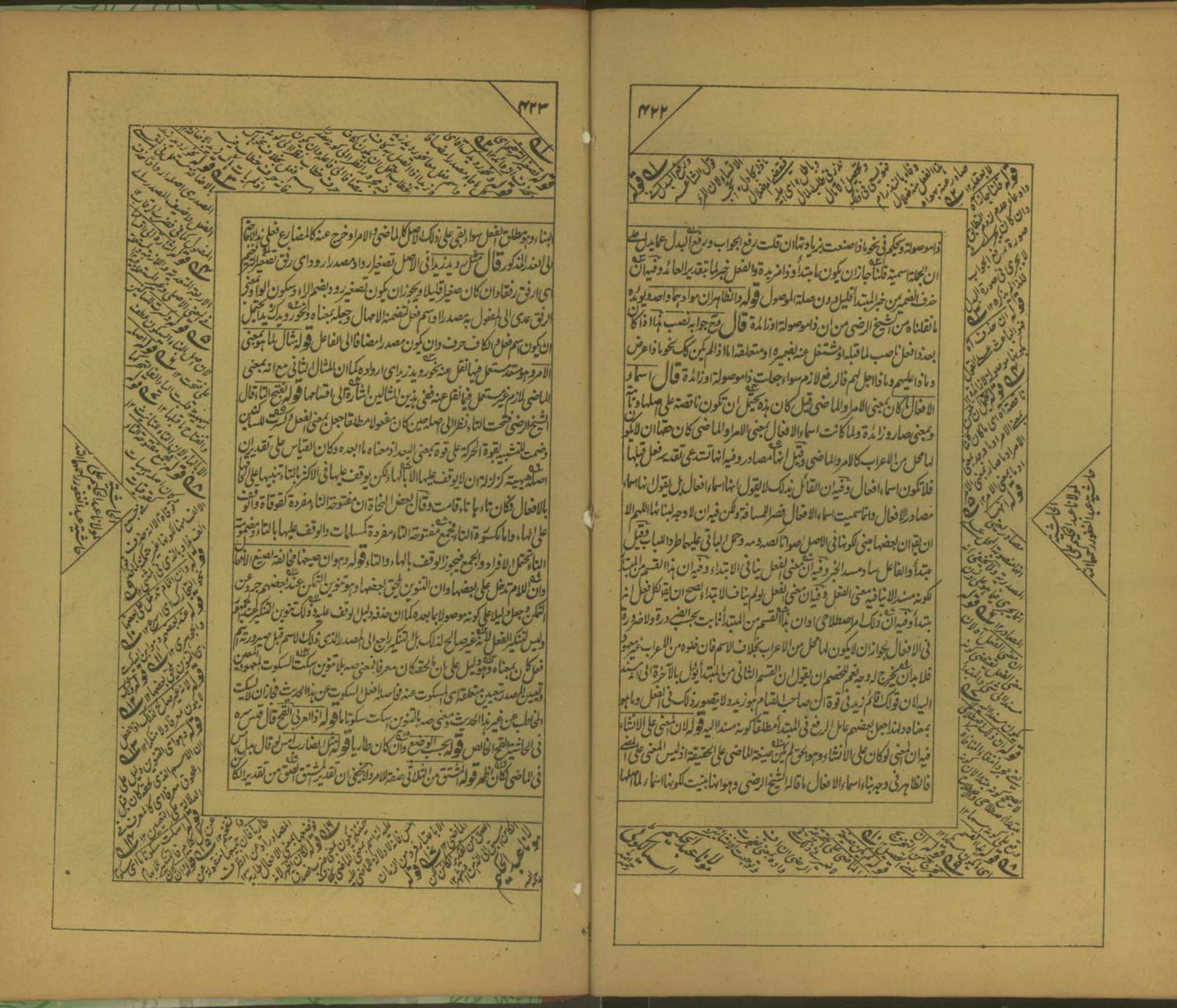
البكران فلا يصح الاخبار فيهما قلت لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام
قال في ضمير الشان لو قال في الضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة
قال والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في
التاكيد فلا يفيد الضمير افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان
دون العطوف واما البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما **قال** والمصدر العامل وكذا الصفة
العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم يعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في
الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل **قال** والضمير المستحق لغيرها اي الذي استحقه غيرها **قال**
وما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل لها بابا براسه
بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال
كفجار وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية
لكان القياس يقتضي ان يجعل لها بابا براسها **قوله** لا الحرفية لانه ذاكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية
فتجي في بحثه **قوله** فانها اما كافة اي مثلا **قال** واستفهامية قد يراد معها التحقير والتعظيم لا بكا
ويحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء
ذا بعد ما الاستفهامية نحو بماذا اشتغل **قوله** نحو شعر ربما تكره النفوس آه قيل جاز ان يكون ما
كافة قال المص الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار
والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز ان يكون من للتبعيض
متعلقة بنكرة كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين تكره معنى
تشمئز وتنقبض وجملة قوله له فرجة صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني **قال** وتامة غير
محتاجة الى صلة وصفة **قال** وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فقال
بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية
ما اي عطية لا تعرف من حقارتها ولامر ما اي لامر عظيم لا يعرف من عظمته واضربه ضربا ما اي ضربا

مولانا عبد الحكيم السيالكوتي رحمه الله



مجهولا غير معين **قوله** فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة
وتجئ عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله والآخرون من عددا اي الآخرون عددا وهي عند
البصرية موصوفة اي انسانا معدودا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجهها الذي لمن يعلم
ولا يفرد لما لم يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من
يمشي على اربع وذلك لانه تعم قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير
ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما
لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو فهو
سوال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته
او حقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشئ ماهية وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل
المائية او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون وما رب العالمين
يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن
الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا
بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر **قوله** والموصوفة نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف
كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة **قوله** لانه التزم فيهما
الاضافة الى المفرد وانما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه قد ينتصب بعدم
الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا ينتقض باذ واذا لانهما مضافان الى الجملة ولا بد ان
فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها
بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة
كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور
صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة وقال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة
لان وضعها ليفيد بعضها من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب

كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه **قال** الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت
صلتها فعلية فلا تبنى اي معها وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون
ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم واجاز سيبويه الاعراب
وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا
قوله فمن قرأ بالضم دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية فان
الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه الاستفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة
صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول
لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزع
واقعا على من كل شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل ايهم
اشد اي الذين هم اشد وقيل ان النزع معلق عن العمل وليس بشئ لان مفعوله ليس جملة
والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة **قوله** لتاكيد شبه الحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة
منافية للبناء فكان ينبغي ان لا تبنى مع حذف صدر صلتها لكثرة الاحتياج لا لرفع المنافاة
وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان تبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا
قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها
تبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة امر قياسي وبناء اي مضافا محذوف
صدر صلتها سماعي **قال** وفي ماذا صنعت قال الشيخ الرضي ذا لا تجئ موصولة ولا زائدة
الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى
الذي اي الذي هو هو على حذف المبتدأ واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة لا غير
ويحتمل فيمن ذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم الاشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي
فان ها التنبيه يدخل على اسم الاشارة **قال** احدهما ما الذي الجملة صفة لقوله وجهان
او استينافية **قوله** على ان يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع مجئ



ذا موصولة ويجيكم في نحو ماذا صنعت بزيادة تهااان قلت رفع الجواب ورفع البدل عما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتدأ وذا مزيدة والفعل خبرا لها بتقدير العائد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول **قوله** والظاهر ان مواد هما واحد ويؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة **قال** وجوابه نصب هنا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وماذا عليهم وماذا اجل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة **قال** اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي قيل كان هذه يحتمل ان تكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعي تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصر المسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل صوتا كصه ومه وحمل الباقي عليها طردا للباب وقيل مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدأ لكونه مسندا الا انه فيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم يناف الابتداء لصح ان يقع كل فعل مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحي او ان هذا القسم من المبتدأ انما ثبت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال بجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثاني من المبتدأ يؤول بالآخرة الى المسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة الي صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه **قوله** لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضي وهو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها

البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا الاعتماد الى العدد المذكور **قال** مثل رويد زيدا في الاصل تصغير رود مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل **قوله** مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد مستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارواده كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم غير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها **قوله** بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا الى اصلها حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتشبيه بقوة الحركة على قوة بمعنى البعد اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير ان اصلها هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال فكان تاؤها تاء قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء ومضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء **قوله** وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر تعيين متعلقه اي المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما **قوله** اذا العربي الفصيح قال قدس سره في الحاشية الفصيح الخالص **قوله** بحسب الوضع وان كان طاريا **قوله** مثل نضار امس لو قال مثل امس في الماضي لكان اظهر **قوله** المشتق من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الملحق من تقدير الكائن

قوله اي قياسي وذو قياس قوله على انه لم يات اي على اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يات الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعب الصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان فيه ان الحكاية لا تغير فلو كان صوتين لقيل قرقار وعرعار كخاق غاق قوله حال كونه مصدرا اصابها ضمير قوله بني قال معرفة اي علم جنس كسبحان قال كفجار صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة قال الشيخ الرضي قال ابن من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال مرادا صفة ومصدرا وعلما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم الصرف انما يجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تردد هم في كونها مؤنثة قال وصفة لموث لم يجئ في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف ويستعمل بالازمة للنداء وسماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما صار بالغلبة علما جنسا نحو جباذ للمنية وهي في الاصل لكل ما يجذ اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطة كافية قوله وانما عدل انما اعتبر ذلك لان الازمة غير كافية والالازم بناء سلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل في ثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا يدل الا على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن انزل وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يتم ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات بني لمشابهته فعال الامري زنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة قال علما للاعيان حال من مفهوم قوله بني في الحجاز معرب في تميم اي يختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله بني ومعرب لتم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما في باب التنازع قوله لمشابهته فعال بمعنى الامر فيه ما ذكر في اختيه فلا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل ومنقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا لا يعوى معناه الاصلي وان كان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره قوله والاكثرون آه اوان وجه البناء في ما آخره راء قصد الامالة له اذ هي مستحسن فيما يصح للامالة كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا عرب منع الصرف فلم تكسر ه

صورة ما سطر الفاضل اللوذعي والعالم اليلمعي المولوي ابو الغنا محمد عبد المجيد اللكنوي الفرنگي محلي سلمه الله القوي

اللهم يا من هو مرجع الضمائر وعالم الشهادة والسرائر نحمدك على ما جعلت النحو للكلام كالملح للعروس او الحلوى تهوى اليها الافئدة والنفوس فنسئلك ان تصلي وتسلم على اكمل الخلق المسند اليه الرسالة وختم النبوة محمد الذي اوتي بجوامع الكلم الكافية لا يضاح الجمل الوافية لشرح المفصل وعلى آله واصحابه الذين جاهدوا في رفع اعلام الحق والدين ونصبوا الوية الفتح للشرع المتين اما بعد فبشرى لكم يا معتبي الكمال والفضل وطوبى لكم يا مولعي العلوم بالاقتناء والبذل لقد من الله عليكم بما راقت اليها الانظار واشتاقت بها القلوب الافكار واستلذت بها الارواح والارواح وازدادت باسمها الاشواق والافراح هذه المجموعة من الحواشي المفيدة والتعليقات العديدة احدها الحاشية لمولانا عبد الغفور على الفوائد الضيائية وثانيها الحاشية لمولانا عبد الحكيم على هامش ملا عبد الغفور وثالثها الحاشية لمولانا نور محمد المدقق عليها ورابعها تكملة عبد الغفور لمولانا عبد الحكيم هو خاتمها حل ابيات شرح الجامي التي كانت درة في الدهر وعزيزة كالكبريت الاحمر يرغب اليها طباع الصغار والكبار ويتجسسونها في الاسفار والاحضار ويتذاكرون باوصافها في المجامع والمراجع ويرعون الى حسنها من المطلع الى المقطع لكن لم يتيسر قطرة منها للطلاب ان تحصلوا في الحضائص الحداب فطالما اشتدت الاشواق واستدت الاعناق الى الآفاق منها ايد العطشان من الزلال وسبرقع المحبوب ليلة الوصال والمشتاقون كانوا ملغوظين من ارض الى ارض ومجرورين من رفع الى خفض يتشكون بها استكفافا ويسألون الناس الحافا ويسعون جدهم في ظرف الزمان والمكان ولا يتمكن وجودها الا في الاذهان لا يجدون لها عينا ولا اثرا ولا يسمعون منها وصفا ولا خبرا حتى تقاعدوا آيسين من الانتظار والدهر نادى لا قدر لها الا بصار ومن كان عنده شي منها شاذا ونادرا في الاطراف ومن عين الناظرين يستره في الغلاف فظن انه مال لبد ويحسب ان لن يقدر عليه احد من السائلين باصحاب المقالح يرجم بتخييب الاحتيال وفر من باب المعرفة الى النكرة ويكوي قلوبهم بسقوا الحسرة لا يرق لشاكي ولا يرحم عبرة باك اذ لم يكن تنفع النداء والضجيج ووقع في الطالبين البكاء والعجيج اصلح الله حالهم وحقق آمالهم ووفق لاسعاف مامولهم وانجاز مسئولهم من كان همته مبذولة في احياء العلوم والفنون وذمته مصروفة في نشر الشروح والمتون هو يانع ثمار الكمال وقسيم بوجه الجمال عزيز القلوب المولوي الحاج محمد يوسف صانه الله عن موجبات التلهف والتاسف فعطف عنان الهمة الى طبعها صدق لعطف وصرف النقود الغزيرة اي صرف ولم يتسخا قلبه عند تهيئة اسبابها وعند تهاتر عن ساق الجد بلا هو ولا تعويق وجمع كرام الكاتبين للكتابة والتمييز والقرطاس الشفاف كبلور تبين فيه حروف سوداء كالخيلان على خد الحور والعاملين الماهرين في الادارة بتكثير الاشاعة والاجادة وطبعها في مطبعة اليوسفي الواقع في فرنگي محل من محلات لكنهو وازه الله ان يضع في متن صفحة حاشية عبد الغفور وعلى هامشها حاشية عبد الحكيم ثم حاشية ملا نور محمد المدقق في صفحة كلها وتكملة عبد الغفور وتكملته في محلها وشرح الابيات على الخواتيم فنعم هذا الاسلوب من الطول في ورق اربعة اثمار على ترتيب الكتب المحشاة كحاشية ملا جلال وشرح السلم للقاضي المطبوعة في الزمان الماضي ثم صرف شطرا من عمره في توشيحها وتعميق النظر في تصحيحها واعتنى فيه اعتناء بالغا واجتهد فيه اجتهادا سابغا ووفى للمضاف اليه واوفى بعهده وحل في التوشيح اسقام المحنة واقسام الشدة ودام التصحيح بتكرار النظر ليتنقوها من شوائب الاغلاط فوق طاقة البشر فلن يقدر على تعيينها احد الا من كان طبعه مبنيا على الحسد والارد لا يرى لنفسه من الخطاء والنسيان ولا ادعى عصمتهم من ازلال العصيان لا استبعد السهو عن النفس ولا اقول بنفي الجنس بل المراد ان النقص والنقل القال بحسب المعمول في امور انما غلطوا والتغير الذي هو من كشف المعاني حاجز لذي تمييز وضمير بارز لم يبق في تلك المجموعة الا صحيح وفيهم منها حتى الامكان واصلحهم فالآن هي مفرحة القلوب كالمعجون وكحل الجواهر لقرة العيون فلما طبع كتاب كما هي باسمى الوافر وتصحيح الغير المتناهي لا عين رأت عدلها ولا اذن سمعت مثلها فصارت بحمد الله اعذب من الزلال وابرد الماء ابل انزال الله علينا المائدة من السماء وقد وقع الفراغ من طبعها في السنة الثالثة عشر بعد الثلثمائة والالف من هجرة خير الانام عليه وعلى آله افضل الصلوة والسلام وانا الراجي رحمة ربه الوحيد ابو الغنا محمد عبد المجيد اللكنوي الفرنگي المحلي ه تمت



بسم الله الرحمن الرحيم

بحث المركبات

قوله اي المركبات المعدودة الخ اي فيما سبق بقوله وهي المضمرات والموصولات واسماء الاشارة الخ بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى واللام في السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظروف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة من المبنيات ثم ان المصنف ذكر المحدود في قوله المضمر ما وضع آه وفي قوله الموصول ما لا يتم آه مفردا رعاية لما هو الاصل المقصود في التحديد وذكر فيما عداها جمعا رعاية لتطابق التفصيل والاجمال مع وضوح ان المقصود تحديد القدر المشترك المعلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظة كل في بعضها للاشارة الى الطرد وترك في بعضها رعاية لما هو الاصل وما ذكره الشارح توجيه صيغة الجمع ولفظة كل في شرح قوله التوابع كل ثان تركه ههنا والمراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فان تضمن الثاني آه فلا يرد ان جميع المركبات لا يصح عدها من المبنيات لان منها معربات كفلان وفلانة بالاتفاق ومنها معربات في الافصح وما قاله الشيخ الرضي من ان قوله اسم لا حاجة اليه لان الكلام في اقسام الاسم ولذا ترك في غيرها فساقط لان تصريح ما علم ضمنا من المقام لا يقو... الا انه لا حاجة اليه نعم لا بد لاختياره التصريح ههنا والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من نكتة وهي انه لما كان في اسميتها شبهة لكونها مركبات من كلمتين والاسم قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا عطف الش قوله وجعلها كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فاندفع الشكوك التي عرضت للناظرين قوله اسمين او فعلين الموجود من هذه الاقسام هو المركب من اسمين كبعلبك ومن فعل واسم كبخت نصر قوله نسبة اصلا لانها نكرة في سياق النفي فتعم قوله لا في الحال اي في حال التركيب قوله لئلا يخرج مثل سيبويه فانه من المركبات المبنية قبل التركيب قوله ليخرج مثل عبد الله آه فانهما ليسا مبنيين قبل التركيب اما الاول فظ واما الثاني فلانه قبل النقل جملة فليس بمعرب ومبني وبعد النقل يحكى على ما كان عليه قوله مثل عبد الله آه اي هو مشتمل على النسبة حال التركيب بان ضيف كلمة الى الاخرى او وصفت بها وجعلتا كلمة واحدة وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة وانما قصة المنقولة عن معانيها الى الاسمية قوله قبل العلمية اما حال التركيب او قبل التركيب قوله من افراد المحدود آه لكونه مبنيا للتركيب قوله قبل التركيب الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في كلامهم خمسة وعشر بالعطف اعلم ان المص قال في بيان قوله ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجمل المسماة بها لان بين جزأيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بها فاعترض الشيخ الرضي عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزأيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره فلا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية والشارح بدل لفظ قبل العلمية بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضي ان المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص وارادة العام بناء على كثرة العلمية في المركبات قوله اصعب من خرط القتاد لان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق فارادة البعض لافراده دون البعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح وفيه تعريض للفاضل الهندي حيث عين النسبة فقال ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة ولا اصل ولا افادة معنى فخرج مثل تابط شرا وعبد الله وزيد والنجم اعلاما قوله والاحسن ان يقيد آه اي الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها وتخصيصها بان يقيد

المراد نسبة مفهومة آه كما هو المتبادر اذ ليس المقصود ان لا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله ان نحو تركيب خمسة عشر تركيب مزجي كبعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة وعشر بخلاف بعلبك قوله او غيره نحو بيت بيت اي لبيت او الى بيت قوله لوقوع آخره في وسط الكلمة اي بعد التركيب قوله فان اصله خمسة وعشر بناء على ان معناه مجموع العددين قوله يعني باخوات حادي عشر آه يؤيد الوجه الاول افراد الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادي عشر بالذكر لخفاء في تضمنها الحرف ويؤيد الثاني عموم الفائدة وان كان افراد الضمير يحتاج الى التاويل قوله متاليين اي من نوع واحد اعني تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال الثاني بغير حرف العطف تعميما للفائدة قوله في هذا المركب اي المركب العددي وانما لم يقل اورد مثالين احدهما التضمين معنى حرف العطف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في صله لان التعميم في الحكم اعني البناء الذي هو المقصود بالذات اولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف قوله وجوابه آه خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه وباعتبار ماخذه قوله لا تسع حروفها جميعا الزيادتها على ثلثة قوله اذ في اخذ بعض الحروف نحو ثالث مثلا في ثلثة عشر او ثالث قوله وعلى هذا القياس آه فانه مشتق من احد وعشرون بمعنى الواحد من احد وعشرين قوله لا فرق بينهما آه يعني كل واحد منهما مشتق من الجزء الاول من العدد المتضمن لحرف العطف لا فرق بينهما الا بالتصريح بحرف العطف في احدهما والتقدير في الآخر فحرف العطف المذكور في الحادي والعشرون هي حرف العطف الذي كان في الاصل وليس فيه للعطف على الحادي وفيه تعريض للشيخ الرضي حيث قال انه للعطف على لفظ احد في الحقيقة وللعطف على الحادي في اللفظ لكونه قائما مقامه بانه التزام امر زائد لا احتياج اليه في الجواب قوله لسقوط النون وانما سقط النون لانه لما حذف الواو المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك وانما كان حذف النون موجبا للشبه بالمضاف لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء قال واعرب الثاني وقد يبني الثاني ايضا تشبيها بما تضمنه الحرف وهو ضعيف قوله مع منع صرفه آه هذا القيد مستفاد من قوله في الافصح قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا وان كان مبنيا فالاولى والاشهر ابقاؤه على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز فيه الصرف على قلة تشبيها لها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا قال وبني الاول على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه قوله ولا كل بعض من حيث انه بعض من الابعاض المعينة فالفرق بينه وبين كل ما يكنى به ظ ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له قوله فكانهم اصطلحوا آه ولم يصطلحوا في الظروف كذلك لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضافة الى الجملة والى اذا قوله ويتعذر تعريفه لعدم وجود قدر مشترك يخصصه قوله موضوعة وضع الحرف اعني الثنائي فان اقل بناء الاسم الثلاثي فحملته بنائه مشابهته للمبني الاصل في البناء قوله وحمل الخبرية عليها المشاركتها لها في البناء فهي مبنية لمشابهتها لما يشبه مبني الاصل قوله بمعنى كم يعني الكناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتنكير ولذا لم يقيد لشيء منهما في المعنى وليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما وتمييزها واجب النصب لا يجوز جره لا بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالبا الا معطوفا عليها فيقال كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع لكنه قليل وفي القاموس كذا اسم مبهم وقد يجري مجرى كم فينتصب ما بعده على التمييز قوله او غيره مجرور معطوف على يوم السبت او على خرجت اي غير يوم السبت كما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا وما قيل انه مجرور عطف على السبت ومرفوع عطف على نحو فانه يجي بمعنى كيت كيت وايضا في القاموس كيت وكيت درهم بكسر آخرها اي كذا وكذا درهما ففي الاول عطف على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم الدخول تحت نحو وما في القاموس يدل على ان كيت وكيت تجي بمعنى كذا وكذا دون العكس قال وكيت وذيت بفتح التاء وكسرها وقد يضم اصلهما كية وذية حذف لام الكلمة وعوض منها التاء ولذا يكتب طويلا ويوقف عليها كما في اخت ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت قوله لا تستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي تحقق معه العامل والجملة من حيث هي لا تركيب له مع غيرها واستحقاق البناء فرع المناسبة بمبني الاصل ولا مناسبة للجملة معه مناسبة معتبرة في البناء قوله ولم يجر خلوه عنهما اذ المفرد الواقع في كلامهم لا يخلو عن احدهما قوله رجح البناء آه لانه لما تعارض سبب الاعراب هو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد تساقطا فصار كانه غير مركب مع العامل فترجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل ان استحقاقها للاعراب المحلي العارضي فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب والبناء

قوله ومن الكنايات كاين ولها صدر الكلام ومميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه وذلك يكون للتكثير غالبا نحو وكاين من نبي
قاتل معه ربيون وقد يجئ للاستفهام نحو قول أبي بن كعب لابن مسعود كاين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلثا وسبعين قوله منحطة عن
اخواتها لكونها في الاصل اسما معربا منونا قال فكم الاستفهامية آه كم الاستفهامية والخبرية تدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم
عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما فلهذا احتيج الى التمييز ولا
يحذف الا بدليل والحذف في الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات قال منصوب ولا يجوز جره الا اذا انجرت الاستفهامية بحرف الجر نحو
بكم رجال مررت فيجوز في مميزه الجر ايضا قصدا الى التطابق بينهما قوله لانه لو جعل آه لتساويهما في الظرفية فاعتبار احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح
بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خير الامور اوسطها ولان الطرفين تعارضا فتساقطا فبقي الوسط فجعل تابعا له قوله لان العدد الكثير
اي المائة والالف قوله ما ينبغي الصواب اسقاط ما قوله لكن جوز الزمخشري رد لما قاله الشيخ الرضي وجوابه ان كلامه في مميز متصل بكم واما اذا
فصل بينهما بفعل متعد فالاتيان بمن واجب في الخبرية والاستفهامية ذكره في الرضي قبيل هذا الكلام والآية من قبيل الفصل قوله على
انشاء التكثير لان المتكلم يقصد بكم اعلام التكثير الذي في ذهنه لان لاستكثاره خارجا ولا منافي بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة
فنحو كم رجلا ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار المضروب ولذا يقال كذبت ما ضربت كثيرا منه الرجال ولا يقال لم كذبت
ما استكثرت من الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم قوله لكان اوفق آه يعني ان
الاوفق للتعبير السابق حيث قال فكم الاستفهامية كذا والخبرية كذا ان يقول كلتا واراد كلا بتاويلهما بالمذكر كالنوعين واما بدون التاويل
فلا يحكم بشيء منهما ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة
وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي في بحث العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسما او فعلا او حرفا
فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية وقد يجئ معربا نحو ليت يرفع وينصب فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة
فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا انتهى كلامه
فجعل كلا من التذكير والتانيث فيه بالتاويل قوله كلا هذين النوعين كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستفهامية والخبرية فان التقييد بالوصف
يوجب النوعية واما التاويل بهذين اللفظين وبهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما وليس كذلك لان الكلام في لفظ كم
وهو لفظ واحد قوله وحاكم الاستفهامية والخبرية لا حاجة الى هذا كما لا يخفى قوله اي كل واحد في مغني اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا
الجنتين اتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل فما قيل ان التاويل بكل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ليس بشيء بل مقصوده بيان ان الحكم
المذكور لكل واحد منهما مع قطع النظر عن الآخر والتعبير بلفظ كلتا للاختصار ولا دخل في ذلك للاثنينية كما في قوله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها قوله
او تنبيه ليدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قال فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره في الرضي هذا منتقض بقولك كم جاءك فان جاء
فعل غير مشتغل عن كم بضميره ولان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل مبتدأ
انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشارح في شريطة التفسير من ان قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير ليفيد ان
مجرد العمل في الضمير يكون مانعا عن العمل فيه لان قولنا مشتغل عنه بضميره داخل فيه نحو زيد قام وكم جاءك لان الاشتغال بالضمير مانع عن
العمل وان كان التقدير ايضا مانعا وخارج بقوله لو سلط عليه لنصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل فيه وههنا
ليس كذلك قوله اي على حسب عمل هذا الفعل يعني ان ضمير حسبه راجع الى العمل المفهوم من معموله لا الى اقتضاء العمل على ما في الرضي وعمل الفعل
لا يكون الا حسب المميز فاندفع ما قيل الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا قوله والاستفهامية اكتفى بثلثة امثلة من المفاعيل في
الاستفهامية والخبرية لما ان المعروف انتصابهما على انها مفعول بها او ظرف او مصدر واما خبر كان نحو كم كان مالك والمفعول الثاني من
باب ظننت نحو كم ظننت مالك فهما داخلان في المفعول به قوله وانما جعلنا آه فعلى هذا قوله كان منصوبا والا فهو مرفوع معناه تعين النصب
والرفع لكونه راجحا مختارا فلا يرد انه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما في الرضي قوله
مثل قولك كم رجلا ضربته آه فالمثال المذكور داخل تحت القاعدتين بالجهتين التقدير وعدمه قوله في جميع هذه الاسماء اشارة الى ان الجمع

المضاف في قوله اسماء الاستفهام والشرط للاستغراق بمعنى الكل المجموعي لا كل واحد الا انه خص عنه كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيه الشيء بنفسه كما
في قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فما قيل ان في قوله اسماء الاستفهام والشرط خرازة لان المراد اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام
وهم قوله لا في كل واحد منها فان من وما يتاتى فيه الوجوه الثلثة ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية واي يتاتى فيه الوجوه الاربعة واين واني ومتى
واذا وكيف وايان لكونها لازمة للظرفية لا يتاتى فيها الا النصب على الظرفية او الرفع على الخبرية كما فصله الشارح قوله فيهما الرفع على الخبرية يتاتى الظرفية
كما يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا ينافي ما في الرضي من تاتي الرفع فيهما على الخبرية نحو من انت وما دينك قوله باعتبار بعض الوجوه وهو نصب الجر
واما باعتبار الرفع فهو المرفوع على الابتدائية قوله رفعه بالابتداء والخبر جملة قد حلبت علي عشاري قوله نصبه على الظرفية آه بان يكون ظرفا لحلبت او مصدرا
لاي كم مرة او كم حلبة والجملة خبر عمة لك قوله فكان الاليق تاخيره آه ليكون الاصل مقدما على الفرع قوله فتكون منقلبة الكف او القدم الى دخل قوله
اعرب مع التنوين لانه لما عوض التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية لان غاية الكلام في قصد المتكلم قوله تتضمن معنى حرف الاضافة
لتضمنها معنى المضاف اليه كذا في شرح المفصل فليس حرف الجر ههنا مقدرا كما في غلام زيد بل مفهوما معناه من الغاية ليفهم المضاف اليه منها من
حيث انه مضاف اليه قوله في الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة
تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت
مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف
ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله كذا في الرضي قال لا غير نحو جاء زيد لا غير اي
لا جائي غيره او لا غيره جاء قال وليس غير وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره قال الاخفش يجوز ان يكون اسمه كذا في الرضي قوله لشدة الابهام
الذي فيه فانه اشد ابهاما من مثل فلهذا لم يبن مثل على الضم قوله كما فيهما اي كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة قال وحسب بفتح الحاء
وسكون السين الكفاية قال الله تعالى حسبك الله ويقال حسبك درهم من هذه الدراهم اي كفاك وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة ولانه
مررت باخيك حسبك من كل رجل كذا في شرح شمس العلوم قوله وعدم تعرفها بالاضافة الا ان عدم تعرف غير لتوغلها في الابهام وعدم تعرف حسب
بمعنى محسب فاضافته لفظية في الصحاح هذا رجل حسبك من رجل هو وصف للنكرة لان فيها تاويل فعل كانه قال محسب لك وبما ذكرنا ظهر انه ليس
مشابها للغايات في الابهام اذ لا ابهام في محسب ولذا لم يقل واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب بل شبه بغير فانه ليس بمعنى لا غير على ما وهم قال
حيث للمكان قد يفتح ثاؤه للخفة ويكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف في الامكنة بمنزلة حين في الازمنة
وحوث لغة في حيث قوله يستعمل للزمان اي الحين كما في قوله شعر للفتى عقل يعيش به ٭ حيث تهدي ساقه قدمه ٭ في الصحاح هداه اي قدمه
واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى خبر عقل اي للفتى عقل يعيش به مدة حياته وفي الرضي ولا يمتنع حمله على المكان اي حيث مشى قوله مفعول
ترى كذا في الرضي فعلى هذا طالعا حال ونجم بالرفع فاعله والعائد محذوف اي طالعا فيه وذلك المكان يضيء وساطعا وصفان للنجم وفي شرح
ابيات الركني نجما بالنصب فعلى انه بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى وحيث ظرف ترى وقال شارح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى
او حال من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله نفيت منه مقام الذئب وان لم تجعله صلة يكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة
اي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا كانه قيل ما تحدث الروية
في مكان سهيل طالعا انتهى قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل فيه معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى
ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه اي تراه طالعا قوله لشذوذ الاضافة الى المفرد ولذا يرفع بعضهم سهيل على
انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وترك اضافته مطلقا اشذ قوله زمانية وهي التي للمفاجاة عند المبرد واذا الشرطية لا يكون الا زمانية
واما التي ليست ظرفا اصلا ففي ثبوتها اختلاف كما سيجئ ولذا لم يقل او لا يكون لشيء منها قوله لما ذكرنا في حيث في الرضي واما اذا ففيها خلاف هل
مضافة الى الشرط او لا انتهى فالدليل المذكور في حيث انما يجري على مذهب من قال باضافتها الى الشرط وانها ظرف الجزاء كما هو المشهور والمطلع
القول بانها مقطوعة عنها والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قاله الشيخ ابن الحاجب انما بني حيث واذ واذا لانها موضوعة لمكان حدث
يتضمنه الجملة او زمانه فشابه الموصولات في احتياجها الى الجملة قوله وهي اذا كانت آه اشارة الى ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع العاطف

بقرینة کونه حکما کالاحکام المذکورة بعده بالواو ولا یصح جعله حالا ولا صفة لان اذا من الظروف المبنیة سواء کان للمستقبل وللماضی او للحال او للاستمرار او لا یکون لشیء منها وقیل الجملة معترضة فلا حاجة الی تقدیر العاطف لکن کونه حکما کسائر الاحکام یزیف الاعتراض **قوله** وان کانت داخلة علی الماضی فهی تقلب الماضی الی المستقبل عکس اذ نحو اذ یمکر بک الذین کفروا واذ یقول لصاحبه **قوله** وقد تستعمل فی الماضی اما نحو وجها عن الظرفیة کما ذهب الیه ابن مالک حیث قال وقد یفارقها الظرفیة مفعولا بها او مجرورا بحتی وبتدا فمثال الاول قوله علیه السلام لعائشة رضی الله عنها انی لاعلم اذا کنت عنی راضیة واذا کنت علی غضبی ومثال الثانی وسیق الذین کفروا الی جهنم زمرا حتی اذا جاؤها فتحت ابوابها ومثال الثالث قوله تعالی اذا وقعت الواقعة فی قراءة من نصب خافضة رافعة فاذا وقعت مبتدأ واذا رجت خبره ولیس خافضة ورافعة احوال ثلثة والمعنی وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رافعة آخرین وقت رج الارض فاذا عنده فی موضع جر بحتی فعلی هذا لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها والجملة التی یتوهم فی محل الجواب استیناف ففی قوله تعالی وسیق الذین کفروا الی جهنم زمرا حتی اذا جاؤها فتحت ابوابها ان فتحت جواب سوال مقدر کانه قیل ما فعل بعد مجیئهم وابی ابو البقاء ظرفیتها کما ذهب الیه ابو البقاء وقال دخلت حتی علی اسم معمول لغیرها فی موضع نصب بالجواب ولیس بحتی عمل وانما افادت معنی الغایة کما لا عمل فی الجمل وعلی هذا یکون هذه الغایة ما یستنبط من الجواب مترتبا علی الشرط والتقدیر المعنوی فی الآیة المذکورة الی ان یفتح لهم وقت مجیئهم وجوز الزمخشری ان یکون حتی حرف ابتداء واختاره الرضی فاذا باقیة علی ما کان علیه قبل دخول حتی وقد تجیء للاستمرار کقوله تعالی واذا لقوا الذین آمنوا قالوا آمنا **قال** وفیها معنی الشرط غیر الاسلوب السابق واللاحق ولم یقل وللشرط اشارة الی ان معنی الشرطیة عارض لها لیس اتحاد رسوخها فی سائر اسماء الجوازم وذلک لان الحدث الواقع فیه مقطوع به فی اصل وضعه والشرط ینافیه لانه مفروض الوجود الا ان اکثر الامور التی یتوقع وقوعها قطعا لما کان یظهر بخلافه جوزوا تضمنه معنی ان فلم یرسخ فیه معنی ان الدالة علی الفرض وصار عارضا علی شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم توضع لزمان یقطع فیه المتکلم الحدث الواقع فیه فجاز ان یرسخ معنی الفرض الذی هو معنی الشرط ولعروض معنی الشرط فیه جاز ان یکون جزاؤها اسمیة بغیر فاء ولم یجزم المضارع الواقع جزاء له ولم یلتزم الاخفش وقوع الفعلیة بعده **قوله** فهذا علة اخری لبنائها وحمل علیه ما لیس فیه معنی الشرط لاختراکهما فی الصفة **قوله** ای لکون معنی الشرط فیها قد عرفت ان هذه العبارة تفید عدم رسوخ الشرط فیصح تعلیل الاختیار بها من غیر حاجة الی ضمیمة کما وهم **قال** للمفاجاة ولا یحتاج الی جواب ولا یقع فی الابتداء ومعناها الحال والاستقبال والاکثر یوافقه بحال بنت فیها قال الفراء وقد یتراخی کقوله تعالی ومن آیاته ان خلقکم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون وهو حرف عند الکوفیین والاخفش لا محل لها من الاعراب وظرف عند غیرهم مکان او زمان کما یجیء **قوله** من قولهم فجئته آه قید بذلک لان فجأ یجیء بمعنی آخر فی القاموس فجئت الناقة کفرح عظم بطنها وکمنع جامع یعنی انه ماخوذ من هذا المجرد وبمعناه فی القاموس فجئه کسمعه ومنعه فجأ وفجاءة هجم علیه کفاجأه **قوله** بالضم والمد لا بالکسر والمد فانه مصدر فجأ ما قیل وانما قید بالضم لانه کالعربیة مصدر فجأه بمعنی اخذه بغتة لم یوجد فی الکتب المشهورة من اللغة **قال** فیلزم المبتدأ فیلزمها الاسمیة ای علی احد الاقوال فان فیه ثلثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمیة الثانی جواز دخولها علی الاسمیة والفعلیة الثالث اذا اقترنت بقد یجوز دخولها علیها وان لا یقترن فیمتنع کذا فی التحفة فلا تنافی بین هذا وبین ما سبق فی شریطة التفسیر ولا حاجة الی تکلف حمل اللزوم علی الاغلب کما ذکره الشارح ولا الی تخصیص اللزوم بغیر باب شریطة التفسیر کما قیل **قوله** والعامل فی اذا هذه آه الیه ذهب الزمخشری وابن الحاجب وعند غیرهما الخبر المذکور فی نحو خرجت فاذا زید جالس والمقدر فی نحو فاذا السبع ای حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او استقر کذا فی المغنی وعلی جمیع التقادیر اذا مقطوعة عن الاضافة وعلی تقدیر کونه ظرف زمان یحتاج الی تقدیر المضاف اذا کان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع ای اذا حضور السبع **قوله** فهی للسببیة احتراز عن لزوم عطف الاسمیة علی الفعلیة **قوله** قیل قائله الشیخ الرضی ویؤیده وقوع ثم موقع الفاء فی قوله تعالی ثم اذا انتم بشر تنتشرون **قوله** لا مفعول به کلام المص حیث قال ای خرجت ففاجأت وقت وقوف السبع یدل علی انه مفعول به کما ذهب الیه ابن مالک من انه قد یفارقها الظرفیة وکذا عبارة الکشاف حیث قال فی تفسیر قوله تعالی فاذا حبالهم وعصیهم یخیل الیه من سحرهم انها تسعی ان هذه اذا المفاجاة والتحقیق فیها انها اذا الکائنة بمعنی الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف الیها خصت فی بعض المواضع ان یکون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائیة لا غیر فتقدیر

قوله تعالی فاذا حبالهم وعصیهم ففاجأ موسی وقت تخییل سعی حبالهم وعصیهم وقال فی تفسیر قوله تعالی ثم اذا انتم بشر تنتشرون ای ثم فاجأ وقت کونکم بشرا تنتشرون فان فی کل من التقدیرین انه جعلها مجردة عن الظرفیة مفعولا بها واما ما قاله الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فیه فیجد شیئا رکاکة المعنی اذ یصیر التقدیر خرجت ففاجأت السبع فی زمان وقوفه او مکان وقوفه لعدم الفائدة فی التقیید بالظرف خصوصا فی نحو قوله تعالی ان کانت الا صیحة واحدة فاذا هم خامدون **قوله** الکائنة للماضی قدر المتعلق معرفا باللام علی انه صفة رعایة بجزالة المعنی بخلاف النکرة فانه یکون حالا قیدا للعامل واما تقدیر المبتدأ وان کان صحیحا لکنه عنه مندوحة **قوله** وقد تجیء للمستقبل بتجریده عن المضی واستعمال المطلق فی المقید **قوله** الاسمیة والفعلیة التی فعلها ماض لفظا ومعنی او معنی فقط وقد اجتمع الثلثة فی قوله تعالی الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذین کفروا ثانی اثنین اذ هما فی الغار اذ یقول لصاحبه **قوله** ولقلة مجیئها ای اذ للمفاجاة فی غیر جواب بینا وبینما قلیل وفی جوابهما کثیر فالتعلیل قاصر **قوله** فهما للمکان آه قدر المبتدأ بالفاء بقرینة اشتمال الحکم علی التفصیل اعنی استفهاما وشرطا وجعله صفة وان کان صحیحا لکن جعله مستقلا الصق بالقلب **قوله** ای حال کونهما آه فاستفهاما حال من الضمیر المستتر فی الجار والمجرور وفی جعلهما عین الاستفهام والشرط اشارة الی رسوخهما فیهما فلا حاجة الی تقدیر ذاتی استفهام وشرط **قوله** وانی زید فی الرضی لا یستعمل انی بمعنی این الا مع من ظاهرة نحو من انی عشرون او مقدرة نحو انی لک هذا ای من انی لک فلا یقال انی زید بمعنی این زید **قوله** بمعنی متی ولا یجیء بمعنی متی وکیف الا بعده فعل **قال** استفهاما وکتب جمهور ساکتة عن کونها للشرط واجاز ذلک بعض المتاخرین وهو غیر مسموع **قال** وکیف للحال استفهاما الاستفهام بکیف عن النکرة فلا یکون جوابه الا نکرة فلا یجوز صحیح فی جواب کیف زید **قوله** وقد جاء کسرها فی الرضی کسرها مرتبة لغة سلیم وقال الاندلسی کسرنونها لغة هذیل **قوله** جاریة مجری الظرف لانه بمعنی علی ای حال والجار والظرف متقاربان وکون کیف ظرفا مذهب الاخفش وعند سیبویه هو اسم بدلیل ابدال الاسم منها نحو کیف انت صحیح ام سقیم ولو کانت ظرفا لابدل منها الظرف نحو متی جئت الیوم الجمعة ام یوم السبت **قوله** فهو فی محل الرفع علی الخبریة هذا اذا لم یدخل نواسخ الابتداء علی ذلک الاسم وان دخلت نحو کیف اصبحت وکیف تعلم زیدا فکیف منصوب المحل جزءا ثانیا للمطلوبی ذلک الناسخ کذا فی الرضی **قوله** علی الحالیة ویجوز ان یکون منصوب المحل صفة للمصدر الذی تضمنه ذلک الفعل فکان معنی کیف یقوم زید قیاما حاصلا علی ای صفة یقوم زید **قال** مذ ومنذ قیل انهما کلمتان براسهما اذ الاصل فی الحرف وما یشبهه عدم التصرف وقیل اصل مذ منذ بدلیل منیذ وامناذ ویضم الذال اذا التقی بالساکن **قوله** لموافقتهما آه قال الاخفش الحجازیون یجرون بهما مطلقا والکوفیون یرفعون بهما مطلقا واکثر العرب یجرون بهما فی الزمان الحاضر اتفاقا انما الخلاف بینهم فی الجر بهما فی الزمان الماضی ولا یستعملان فی المستقبل اتفاقا واذا جر بهما فقیل انهما اسمان مضافان والصحیح انهما حرفا جر بمعنی من لابتداء الغایة اذا کان الزمان ماضیا معرفة نحو ما رایته مذ یوم الجمعة وبمعنی فی ان کان حاضرا معرفة نحو ما رایته مذ یوم اللیلة وبمعنی من والی جمیعا فیدخلان علی الزمان الذی وقع فیه ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلک ان کان الزمان نکرة نحو ما رایته مذ اربعة ایام ثم ان المص ذکر فی بیانهما ثلثة وجوه الاول ما فی شرح الکافیة وهو ان وضع مذ وضع الحرف وحمل منذ علیه لاتفاقهما الثانی ما فی شرح المفصل وهو ما ذکره فی الشرح الثالث ما ذکره فیهما وهو انهما مقطوعة عن اضافة مرادة فی المعنی ولذلک بنیت منذ علی الضم کما بنی ما قطع عن الاضافة الا تری ان قولک منذ یوم الجمعة معناه اول المدة فهو یتضمن المضاف الیه کتضمن قبل عند القطع الا انه لم یأت الا مبنیا لانه لا یذکر المضاف الیه معه ابدا بخلاف قبل **قوله** ای اول مدة زمان الفعل فاللام فی المدة للعهد او عوض عن المضاف الیه وما قیل ان معناهما اول المدة مطلقا وتعیین کونها مدة الفعل المتقدم علیهما مستفاد من ذکر الفعل فلا حاجة الی التاویلین فانما یصح لو ثبت استعمالهما فی اول المدة مطلقا ولیس کذلک فانهما لا یستعملان الا فی اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما یوخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال **قوله** ای الاسم المفرد الدال علی الوحدة المثنی والمجموع وما فی حکمهما ما یدل علی التعدد فلا یرد ما رایته مذ ثلثة ایام لانه فی حکم المجموع **قوله** ام او احد بجهة من جهات الوحدة کالمصاحبة فی المثال المذکور ولظهوره لم یتعرض لبیان جهة الوحدة **قوله** ای الزمان الذی آه یعنی ان الباء للسببیة صلة والا لکان الواجب المقصود به العدد لانک قصدت بقولک یومان عدد اثنین لا انک قصدت بالعدد یومین وما قیل ان المعنی الذی قصد باسم العدد فیابی عنه لفظ بلیهما لانه لا یلیهما المعنی المقصود باسم العدد الا تجوزا **قال** وقد یقع آه معطوف علی ما یستفاد من سابق کلامه ای فیقع بعدهما علی تقدیر اسم زمان وقد یقع المصدر **قوله** ای ما کتب علی هذه الصورة یعنی ان الکلام علی حذف المضاف ای صورة ان فیشمل المثقلة والمخففة لان الا کلمتان مستقلة فی ما کتب علی هذه الصورة حتی یرد علیه انه یوجب ان یقرأ او ما کتب علی هذه الصورة موضع او ان لیفید التعمیم ولا یشک عاقل

انه لیس عبارة الکتاب ذلک وقیل لعله اعتمد علی تصویران بالتشدید والتخفیف اختصارا فی الکتابة **قوله** ایمن لا حرفی جر فانه ج لا محل لهما من الاعراب **قوله** لکونهما فی تاویل الاضافة کون اللفظ مئولا بالاضافة لیس من الاقسام المعدودة للمعرفة ولو کفی التاویل بالاضافة فی صحة الابتداء بالنکرة لصح وقوع کل نکرة مبتدأ لامکان التاویل بالاسم المضاف فالصواب انهما مضافان الی الجملة حذفت لدلالة السابقة علیها ولذا بنیت مذ علی الضم تشبیها لها بالغایات فی کونها مقطوعة عن الاضافة الی الجملة وهی بتاویل المفرد المعرفة والتقدیر ما رأیته مذ ما رأیته یوم الجمعة ای مذ عدم رؤیتی فیکون من المضاف الی احدهما **قوله** ویرد علیه آه قال المحشی هذا المذهب وهم لا یساعده المعنی واللفظ اما المعنی فلانک تخبر عن اول المدة او جمیع المدة بانها یوم الجمعة او یومان لا بالعکس واما اللفظ فلما ذکره الشارح وتقدیم الظرف انما یکون مصححا اذا کان الظرف المقدم ظرفا للمبتدأ کقولک فی الدار رجل وفیما نحن فیه لیس کذلک وتفصیل المقام ان لمذ ومنذ ثلث حالات احدها ان یلیهما اسم مجرور فهما حرفا جر بمعنی من ان کان الزمان ماضیا وبمعنی فی ان کان حاضرا وبمعنی من والی جمیعا ان کان معدودا وثانیها ان یلیهما اسم مرفوع نحو مذ یوم الخمیس ومنذ یومان ومنذ ذهابک وثالثها ان یلیهما جملة فعلیة او اسمیة فقال البصریون انهما مبتدأ ان ما بعدهما خبرهما بدون التقدیر فیما اذا کان بعدهما اسم زمان نحو مذ یوم الجمعة وبتقدیر زمان فیما اذا کان بعدهما مصدر او جملة فقولنا ما رأیته مذ یوم الجمعة او یومان جملتان والثانیة مفسرة للاولی فلذا لم یعطف علیه وان جاز العطف فیما هو بمعناه نحو ما رأیته فاول مدة عدم رؤیتی یوم الجمعة وقال الکوفیون انهما ظرفان لما قبله مضافان الی جملة مصرح بجزأیها اذا کان بعدهما جملة محذوف واحد جزأیها اذا کان بعدهما مفرد ای مذ کان یوم الجمعة ومذ کان ذهابک فقولنا ما رأیته مذ یوم الجمعة جملة واحدة وقال صاحب التسهیل وانما اختیرهذا اذ فیه اجری مذ ومنذ علی طریقة واحدة وهی کونهما ظرفین مضافین الی جملة بعدهما مع صحة المعنی فهو اولی من خلاف الاستعمال وفیه تخلیص من ابتداء بنکرة بلا مسوغ ان ادعی التنکیر ومن تعریف غیر معتاد ان ادعی التعریف وفیه تخلیص من جعل جملتین فی حکم جملة واحدة من غیر رابط ظاهر ولا مقدر انتهی وقد عرفت بما حررنا لک اندفاع جمیع ذلک عن مذهب البصریین **قوله** بالالف المقصورة ویعامل الفها معاملة الف الی وعلی فیسلم مع الظاهر ویقلب یاء مع المضمر غالبا ثم ظاهر کلام المص ان لدی لغة برأسه وفی الصحاح ان لدی لغة فی لدن **قال** وقد جاء آه فی لدن تسع لغات کعضد وجمل وکتف وجمر وقس وعل وفم وخف ترک المص کتف متابعة لما فی المفصل لقلته کما ترک لت بفتح اللام وکسر التاء ولدن بضم اللام وسکون الدال مع فتح النون **قوله** لدن بفتح اللام آه کما جاء فی عضد عضد بسکون الضاد ثم کسر النون لالتقاء الساکنین ضبط المص اللغات الستة المذکورة فی المتن بهذا الطریق لان تغییر اللغة الخفة فیعد ضبط الاصل ضبط الاخف فالاخف بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط النون وقدم ما فیه النون لکون التغییر فیه یسیرا **قال** ولدن بتحریک الدال بعد اسقاط الضم لالتقاء الساکنین وقد جاء بالکسر ایضا **قال** ولدن بتسکین الدال ونقل ضمها الی اللام وکسر النون لالتقاء الساکنین وقد جاء فیه فتح النون ایضا **قال** ولد وهی ثلث لغات باسقاط النون من اللغات الثلاث التی بسکون الدال وضمها وقد جاء لد کمد وهو فی غایة القلة **قوله** لوضع بعضها وضع الحروف فی شرح المفصل بنیت لد ولدی لشبههما بالحروف لوضعهما علی الصیغة التی لیست علیها الاسماء وانما علیها الحروف فاشبهت الحروف وبنی لدی لانه هو هو وقد تقدم ان کل اسم مبنی فهو مبنی وان اختلف بزیادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنی فیه فیبنی لد لشبهه بالحرف وبنی لدی لشبهه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه لا یضر الا تری ان نزال بنی لشبهه بانزل وبنی فجار لشبهه بنزال وان اختلف جهات الشبه انتهی واورد علیه الشیخ الرضی ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء عن الواضع علی ما یعلم من کونها حال الاستعمال فی الکلام مبنیة لمشابهتها المبنی فلا یجوز ان یکون بناؤها مبنیا علی وضعها وضع الحروف والجواب انا لا نم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبنی علی ما یعلم حالها من کونها مبنیة حال الاستعمال لم لا یجوز ان یکون بناؤها علی کونها کثیرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معربا مع کونه ثنائیا کدم ویدم وهن فی بعض اللغات کما مر وبما نقلنا من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قیل لا وجه للحکم ببناء لدی لمجرد موافقتها فی بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة فی المعنی اذ لدن بمعنی من عند **قوله** وکلها بمعنی عند ای کلها مشترکة فی هذا المعنی الا ان لدن ولغاتها المذکورة یلزمها الابتداء فلذا یلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنی من عند واما لدی فهو بمعنی عند ولا یلزمه معنی الابتداء کذا فی الرضی وبهذا ظهر عدم صحة ما قیل ان بناء لدن لتضمنه معنی من لان لزوم من معها ظاهرة او مقدرة ینافی التضمن کما فی اسماء الشرط والاستفهام وقال فی شرح التسهیل للفاضل المصری لدن مبنیة

لشبهها بالحرف فی لزومها استعمالا واحدا وهو کونها مبتدأ غایة وامتناع الاخبار عنها وبها ولا یبنی علی المبتدأ بخلاف عند ولدی فانهما لا یلزمان استعمالا واحدا بل یکونان لابتداء الغایة وغیرها ویبنیان علی المبتدأ وبمعنی عند القرب حسا او معنی نحو عندی انک غنی وربما فتحت عینه او ضمت ویلزمها النصب الا اذا انجرت بمن کذا فی الرضی **قوله** ان تجر بها ما لفظا ان کان مفردا او تقدیرا ان کان جملة **قوله** وقد ینصب آه ای ینصب بلدن لا بسائر لغاته لفظ غدوة لا لفظا آخر وغدوة بعد لدن لا یکون الا منونة وان کان معرفة **قوله** تشبیها لنونها آه وان کان من نفس الکلمة بالتنوین فیکون کاسم تام بالتنوین فیعمل عمله ویضعف هذا التوجیه ان یونس حکی نصب غدوة بعد لدن المحذوفة النون **قوله** ولذلک تحذف آه ای لکون نونه مشابها بالتنوین تحذف النون عن لدن تارة وتثبت اخری **قوله** ولکون آه عطف علی تشبیها من حیث المعنی علة لنصب خصوص غدوة **قوله** ای لا جل الفصل آه فی هذا التوجیه صرف اللام عن المتبادر وهو کونه صلة الوضع کما مر فی امثاله والماضی المنفی علی معناه المتبادر فهو اقل تصرفا وفی التوجیه الثانی ابقاء اللام علی المتبادر وجعل الماضی صفة للزمان واسناد المنفی الیه علی التجوز باعتبار کون ما وقع فیه منفیا وربما استعمل قط بدون النفی نحو کنت اراه قطا ای دائما وقد استعمل بمعنی لفظا لا معنی نحو هل رأیت الذئب قط **قوله** وبناء المخففة آه وقیل لتضمنه معنی فی ومن الاستغراقیة علی سبیل اللزوم **قوله** بدلیل اعرابه آه فان الاضافة الی المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتها التعریف والتخصیص والتخفیف بالمعرب ولذا یعرب الغایات عند الاضافة الی المفرد فالقول بانه یجوز ان یکون عوض المضاف مبنیا مفتوحا لانه جاء فیه الفتح لا معربا منصوبا وهم **قوله** ای دهر الداهرین معنی عوض الدهر سمی به لانه کلما مضی جزء عوضه جزء کذا فی القاموس **قال** المعرفة والنکرة المعرفة مصدر عرف بمعنی شناختن والنکرة اسم لما ینکر کالطلبة اسم لما یطلب کذا فی الاقلید والنکرة والنکارة ناشناختن **قوله** من اقسام الاسم نبه بذلک علی انهما من مباحث الاسم کالمعرب والمبنی لبعد العهد **قوله** لوضع جزئی بان یلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما فان خصوصیة الاضافة باعتبار خصوصیة الطرفین او کلی بان یلاحظ الموضوع بوجه اعم کما فی المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام به الفعل او یلاحظ الموضوع له بوجه اعم کما فی الحروف والمضمرات فههنا اربعة احتمالات ان یکون کلاهما ملحوظین بخصوصهما او کلاهما بعمومهما او الموضوع یکون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعکس ولا وجود للاحتمال الثانی **قوله** ای بذاته المعینة آه فالعین بمعنی الذات کما فی القاموس وغیره واضافته الی الضمیر للعهد فیصیر بمعنی ذاته المعلومة المعهودة والعهد انما یعتبر بین المتکلم والمخاطب لا غیرهما ولا بد فی المعرفة من علم المتکلم اذ لا یمکن اعلام المعهود بدون العلم به وفی الاقلید التعریف یتعلق اما بمعرفة المتکلم دون المخاطب نحو قولک لی بستان وانت تعرفه دون مخاطبک او بما لا یعرفانه نحو قولک انا فی طلب غلام اشتریه ولست تقصد به الی معین او بما یعرفانه نحو قولک فعل الرجل کذا وما قیل ان المعرفة ما یعرفه مخاطبک فمعناه انه لا بد فیها من معرفة المخاطب وانما زاد لفظ المعینة اشارة الی ان ما وقع فی عباراتهم من المعینة معناه المعلومة لا المشخصة **قوله** یخرج بها النکرة والعلم المنکر داخل فی المعرفة باعتبار الوضع الحقیقی وفی النکرة باعتبار وضعه المجازی فان الوضع فی تعریفهما اعم من الوضع بنفسه وبالقرینة لیدخل فی تعریف المعارف المستعملة فی المعانی المجازیة نحو رمی الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازی ویدخل فی النکرة النکرات التی هی مجازات نحو رأیت اسدا یرمی **قوله** واشار آه وذلک لان المتکلم البلیغ فلا بد لاختیاره هذا الترتیب الذی ذکر من نکتة والاشارة الی ترتیبها فی المرتبة تصلح نکتة لذلک فیحمل علیه **قوله** الی ترتیبها بحسب المرتبة علی ما اختاره وتبع الزمخشری فی ذلک فانه ذکرها فی المفصل علی هذا الترتیب الا فی المضاف حیث جعل تعریفه بعد جمیع الانواع کما هو مذهب المبرد لان تعریفه من غیره والزمخشری جعله فی مرتبة المضاف الیه کما هو مذهب سیبویه **قوله** فانها موضوعة بازاء معان آه هذا علی رای المحققین المتاخرین واما علی رای المتقدمین فهی موضوعة لمعان کلیة بشرط استعمالها فی جزئیاتها فالمعنی الحقیقی مهجور بالکلیة وکذا الاختلاف فی المبهمات والحروف **قوله** والموضوع له جزئی متشخص اما تشخیصه ضمیر المتکلم والمخاطب وضمیر الغائب الراجع الی الشخص فقط واما الراجع الی الکلی فلانه من حیث تقدم ذکره لفظا او تقدیرا او حکما صار شخصا لا یحتمل غیره صرح به فی الاقلید وبعضهم جعلوا الضمیر الراجع الی النکرة المخصصة نکرة واستعمال فیها مجازا کضمیر المخاطب المستعمل فی مخاطب غیر معین نحو قوله تعالی ولو تری اذ المجرمون ناکسو رؤسهم **قوله** الاعلام الشخصیة ای الموضوعة للشخص وهی الماهیة المعروضة للتشخص وهی حالة حقیقیة او اعتباریة بها یمتنع فرض اشتراک الشخص بین کثیرین والاعراض انما تسمی مشخصات لکونها علامات یعرف بها الشخص لا انها علة للتشخص ولو قیل بکونها علة فعلیتها علی سبیل البدل کالدعامة للبیت وعلی کل تقدیر لا یلزم من تبدلها تبدل الانتخاص علی ما وهم وتفصیله فی علم آخر **قوله** کما اذا تصور ذات زید آه ای بوجه مختص به وان کان فی نفسه یمکن فرض اشتراکه فالمعلوم جزئی

بحث المعرفة والنکرة

وبوجه كلي كما قالت الفلاسفة في علمه تعالى بالجزئيات ولذا اختار لفظ تصور دون احس فان ادراك الجزئيات المادية بالوجه الجزئي انما هو
بالاحساس فلا يشكل بلفظ الله ولا بالاعلام الموضوعة عند غيبة الموضوع له لانها يمكن تصورها بوجه مختص بها كتصوره تعالى بكونه واجبا خالقا
لكل ما سواه فالمعلوم جزئي وان كان العلم بوجه كلي على ان التحقيق ان لفظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف لفظ الاله فان
غلبته تحقيقية وقد حققناه في حواشي تفسير القاضي **قوله** او الجنسية اي الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في
فرد منها ان كان باعتبار مطابقتها للماهية فحقيقة وان كان باعتبار خصوصيته فمجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الاسد فيه هذا
ما ذهب اليه الائمة والمحققون فتعريف العلم الجنسي عندهم حقيقي واختار الرضي ان تعريفه لفظي كما ان تانيث غرفة وبشرى وصحراء ونسبة كرسي
لفظي ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية **قوله** والموصولات آه لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم الاشارة و
اشتراكهما في الابهام والتعيين بامر خارج اعني الاشارة والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة في الوضوح وذهب الاخفش
الى ان ما فيه ال من الموصولات تعرف بها وما ليست فيه ال كمن وما فتعريفه لانه في معنى ما فيه ال فالموصول على هذا في مرتبة ذي اللام
واليه ذهب سيبويه وجمهور النحاة **قوله** العهدية او الجنسية في التسهيل فان عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي او علمي فهي عهدية والا فهي جنسية
وفي شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الحجاج يوسف الى ان ال قسم واحد وهو العهد والمراد بالجنسية اللام التي للحقيقة من حيث هي و
بالاستغراقية التي للحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد فيصح المقابلة بينهما وانما تعرض للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع وهم ان
الاستغراقية لافادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر العهدية الذهنية لانها من حيث استعمالها في فرد مبهم نكرة ولذا توصف بالجملة
الخبرية **قوله** اللام الزائدة وهي فيما وجب تعريفه او تنكيره في التسهيل وقد يعرض زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف اليه تمييزا **قوله** بدل من
اللام آه يعني كونه بدلا من اللام انه يستعمل في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها
كالمضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل اهل اليمن ومن دناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في الميم فالميم حرف تعريف عوض اللام في لغتهم
وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلبت بالراء في الرحمن الرحيم كما وهم **قوله** نحو يا رجل اي اسم الجنس الذي قصد به فرد معين فان تعريفه
بالنداء واما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية **قوله** اذ اصل يا رجل
آه يعني انه كان في الاصل معرفا باللام توسلا للنداء اليها باتى ثم حذف اللام واي لكثرة الاستعمال فصار يا رجل **قوله** ولا يستلزم صحة الاضافة فان
لفظ احد في الاثبات لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم فمن قال انه تكلف فقد تكلف **قوله** لانه ان صدر آه هكذا في الاقليد والنقود فالتقابل بين
الاقسام الثلاثة بالذات وقولهم اللقب ما يشعر بمدح او ذم لم يقيد بعدم التصدير بالاب والام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالحيثية
فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي الجهل لا يضر وعبارة الرضي تشير الى هذا فانه قال والاعلام اما اسم وهو الذي لا يقصد به
مدح او ذم او لقب وهو ما يقصد به احدهما واما كنية وهي الاب والام والابن والبنت مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل العلم
المصدر باب او ام مضافا الى اسم حيوان او صفة كابي الحسن كنية والى غير ذلك لقبا كابي تراب كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح
وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس ابو العتاهية لقبا ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور **قوله** فهو كنية
من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد به التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى
ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ والكنية تعظم المكنى بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان يخاطب باسمها كذا
في الرضي وعندي ان التعظيم غير المدح والذم فالفرق بين اللقب والكنية ظ **قوله** فان قصد به آه اي حين الوضع لا حين الاستعمال لانه قد يطلق اللقب
على المسمى من غير قصد المدح والذم ولانه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح او الذم اذا اشتهر في ضمنه بصفة مدح او ذم نحو حاتم وقصد الواضع يفهم
من كونه منقولا في معناه الغير العلمي الى العلمي فان المنقولات يلاحظ فيها المعاني الاصلية **قوله** فهو اللقب لفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر
منه في المدح والترقي خاصة **قوله** فهو الاسم الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذي هو اخص من مقابل الفعل والحرف **قوله** والاعلام
الغالبة آه العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهي في الاصل داخلة في المعرف باللام العهدية وفي المضاف بالاضافة
العهدية وبعد غلبة الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال فلا ضرورة في العلم الحقيقي بتكلف ان استعمال المستعملين بحيث اختص بمنزلة الوضع

على انه لم يرم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في قوله بوضع او الحمل على عموم المجاز **قوله** باستعماله آه متعلق بمتناول **قوله** تناولا بوضع واحد اشارة الى ان
قوله بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفي اعني متناول لا بالنفي المستفاد من غير فيكون داخلا تحت النفي فيفيد عموم التعريف للاعلام المشتركة وليس مقصوده
انه مفعول مطلق بتقدير تناولا على ما وهم اذ لا حاجة اليه على انه بعد تقدير تناولا متعلق به فليكن اول الكلام متعلقا بمتناول **قوله** اراد التنبيه فيه اشارة الى
ان الترتيب بين الاصناف المذكورة بديهي **قوله** فيما يكون اي نوع يكون فيه هذا الترتيب اي ترتيب الاصناف في نفسها فلا يرد ان المضاف يكون
فيه هذا الترتيب كما سيجيء ولم ينبه عليه **قوله** وهذا الترتيب الذي ذكره اي ترتيب اصناف المضمر بالنسبة الى كل المعارف حيث قال اعرفها اي اعرف المعارف
لان لفظ هذا للقريب وبقوله الذي ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور **قوله** فان فيه اختلافات كثيرة وفي شرح التسهيل للفاضل المصري قيل
اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف باللام وقال المص اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رايته انتهى
قال كمية آحاد الاشياء اي لصفة منسوبة الى كم لوقوعها جوابا له وهو العدد المعين فان كم للسوال عن العدد المعين عارضة لآحاد الاشياء اي لافراد
الاجناس قال المص في الايضاح العدد مقادير آحاد الاجناس فاسماء الاعداد يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا يلزمها التمييز وقد يستعمل لمجرد
العدد من غير التمييز نحو ستة ضعف ثلثة فبقوله كمية احترز عن ما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين كصيغ الجمع ولفظ العدد او لا نحو
زيد وعمرو وبقوله آحاد احترز عن ما وضع لكمية الاجزاء نحو نصف والثلث والربع وباضافة آحاد الى الاشياء احترز عما وضع لكمية الآحاد في نفسها من
غير نسبتها الى جنس نحو لفظ البضع ونيف فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبة الى جنس مذكر ان تبع اسم عدد له التمييز وبما حررنا ظهر انه لا يجوز
التعريف بما وضع للكمية لانتقاضه بالفاظ الكسور ولا بما وضع لكمية الآحاد ولا بما وضع لكمية الاشياء لانتقاضهما بما وضع للآحاد في نفسها وما قيل
ان الآحاد احتراز عما وضع للآحاد في نفسها وما قيل ان الآحاد احترازا عما وضع لكمية المسافة نحو الفرسخ والميل وعن نحو الذراع فانما يصح لو اريد
بالكمية المقدار الشامل للعدد والمساحة والذراع ولا يخرج عن التعريف ثلث جماعات لانها آحاد الجماعة **قوله** فالاشياء آه الفاء لتفصيل الحكم
ولا يخفى انه اذا كان الاشياء هو المعدودات والآحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في الحد ان يقال كمية الآحاد او كمية الاشياء وما قيل ينبغي
ان يقال المراد بالآحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها ففيه ان الوحدات المنفردة او المجتمعة نفس
العدد لا كميتها **قوله** فظهر من هذا التقرير آه هذا التقرير لا يرضى به المص فانه قال في الايضاح المفصل العدد مقادير آحاد الاجناس فالواحد و
الاثنان على ذلك ليسا بعددين وانما ذكرا في العدد لانه يحتاج اليهما في ما بعد العشرة فيخرج من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار الشي عليه
من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان في العدد انتهى وليت شعري بعدما صرح المص بخروجهما عن التعريف اذا اخذ لفظ الآحاد كيف يعترض
الشيخ الرضي على عدم صحة التعريف بخروجهما عنه **قوله** وان لم يكونا آه الواحد ليس بعدد عند كلهم لان العدد قسم الكم والواحد ليس بكم واما الاثنان
فعند البعض وذكروا وجوها ضعيفة تفصيلها في شرح حكمة العين **قوله** بالحاق التاء كما هو الاصل في التانيث **قوله** او باسقاطها فان الاصل في
الثلثة واخواتها ثبوت التاء في شرح التسهيل للفاضل المصري الثلثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة وعصبة وصيحة وسرية وفتية
وعشرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت
التاء مع المؤنث لتاخر رتبته ويدل على ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت مجرد العدد تقول ثلثة نصف ستة وفي الرضي انما وضع على
التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في رجال مؤنثا بسبب عروض
هذا العرض فتانيث العدد في نفسه اولى **قوله** الى عشر كذا في النسخة التي بخط الشارح ونسخة الفاضل اللاهوري وفي بعض النسخ الى تسع وهو سهو
قال او بالجمع اي بالجمع وما يجري مجراه **قوله** او امتزاجا لم يدخله في قوله او بالعطف كما في الرضي بناء على ان اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية
كما سبق ذكره وان تضمن الحرف باعتبار الاصل فما قيل ان الصواب ان يقول وتضمنا فليس بصواب اذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني **قال** واحد
في الرضي اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد فالمراد من الواحد الوحدة لكونه عدد المنفرد ولا حاجة الى
تدقيق فلسفي بان يقال سمي الوحدة واحدا لانه واحد بذاته كالضوء مضيء بذاته واما لانه من الانواع المتكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبر الوحدة
واحدا كان من المعدودات لا من الاعداد وفي الاقليد ان الواحد ليس بصفة وكذا غيره من الاعداد فاذا اجري شيء منها على موصوف فعلى تاويل
معدود بهذا العدد ولذا يجمع على وحدان لان فعلانا غالب في الاسماء ولم يجمع على فواعل مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول مررت

برجل واحد وامرأة واحدة فروعي جانب الاسمية بان جمع على وحدان وجانب الوصفية بان لم يجمع على فواعل **قال** ومائة اصلها مئية كسدرة
حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في غرة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وفي الصحاح اصل مائة مئى كمعي والهاء عوض
من الياء **قال** تقول واحد اثنان آه هذه الاعداد وما بعدها موقوفة محكية عما هو الاصل فيها في المفصل العدد موضوع على الوقف تقول واحد
اثنان ثلثة يدل على ذلك ترك الواو بينها منصوبة محلا على انه مفعول تقول فان المعنى تقول هذه الكلمات وانما ذكرها على التعداد ولان اعراب
الآخر لا دخل له في بيان استعمالها فقوله وبنو تميم تكسر الشين جملة معترضة بين المعدودات والالف في اثنان وثنتان جزء منهم وليس علامة
الاعراب وكذا الواو في قوله عشرون وآما قوله ثم بالعطف فيهما فهو معطوف على تقول بتقدير تقول وقوله مائة والف مائتان والفان مذكورة
على سبيل التعداد مفعول تقول المقدر ههنا المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور او لا التوسط قوله ثم بالعطف بلفظ
ما تقدم فيها **قوله** اعتبار التانيث الجماعة في الايضاح وانما كان كذلك اي جاؤا بالتاء للمذكر فيما فوق الاثنين لان الثلثة جماعة فانثوا
الجماعة في المذكر لانه السابق ثم جاؤا الى المؤنث فذكروه ارادة الفرق بينهما انتهى اي انما كان على خلاف القياس الخ في الثلثة فما فوقها
لان عدد الثلثة فما فوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاؤا الى المؤنث فتركوا
التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو اوردوا التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز وفي ما لا علامة فيه ولو اوردوا التاء ان
لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكر وعدمه في المؤنث فقوله اعتبار الخ نكتة مصححة لايراد التاء
وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها في المذكر وبما نقلنا لك ظهر ان تانيث ثلثة فما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة وتانيث
العدد لاعتبار المعدود مؤنثا على ما قيل فانه تطويل من غير حاجة وهذا الوجه اظهر واخصر مؤنة لانه لا يحتاج الى اثبات كون التانيث هو
الاصل في الثلثة فما فوقها كما مر نقلا من شرح التسهيل والرضي قيل فعلى هذا لحوق التاء في ثلثة فما فوقها قياس وهو ينافي ما تقدم في بحث
وزن الفعل انه لو قال غير قابل للتاء قياسا سالم يرد اربع اذا سمي به فان لحوق التاء للتذكير وليس بشيء لان لحوق التاء فيها بخلاف القياس الخ المطرد
في كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه لصحة اللحوق بالتاويل على خلاف الخ **قوله** فرقا بين المذكر والمؤنث والمعتبر في التذكير والتانيث حال
المفرد ان كان المعدود جمعا لا لفظ المعدود وان كان اسم جنس او اسم جمع فان كان مختصا بالمذكر اثبت التاء وان كان مختصا بالمؤنث
حذفت وان كان محتملا لهما جاز الامران الا اذا نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص ففيه تفصيل في الرضي واذا كان المعدود
صفة نائبة عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال الله تعالى مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ اَمْثَالِهَا اي عشر حسنات امثالها وان كان مما لا يدخله
التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة **قوله** وغير الواحد آه ظاهره يدل على ان احدا مغير
لواحد واحدى مغيرة الواحدة والمفهوم من الرضي ان احدا اصله وحد بفتح الحاء صفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس
بالاتفاق واحدى اصله وحدى ابدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح واشاح وعلى خلافه عند غيره فمعنى قوله وغير
بدل على ما في القاموس **قوله** ابقاء للجزء الاول فيهما حال من فاعل تقول اي مبقيا لا مفعول له لعدم صحة التعليل وكذا تذكير الثاني عطف
عليه اي مذكرا الجزء الثاني في المؤنث وكراهة مفعول له للتذكير اي مورد الجزء الثاني مذكرا في المذكر لكراهة اجتماع تانيثين وما قيل
يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فسهو وقد وقع في التنزيل يَجْعَلُونَ اَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ
وفي الرضي ويعزى الى الرياشي وجوب التنكير للمفعول له لمشابهة الحال والتمييز وقول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره فاض عليه **قوله**
بدل من لام الكلمة يعني الياء ولانه من المثنى واما في اثنتان فهي للتانيث لان همزة الوصل عوض منها اي من الياء **قوله** لانه لما وجب قيل
الصواب فلانه والجواب انه جزاء اما بتقدير فيقال وحذف الفاء في جواب اما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي **قوله** لانه منصوب آه
قد عرفت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلي انما يكون للمبني وعشرون ليس مبنيا وهو غلط انما المحتمل ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا
لشغل آخره بالحركة الحكائية فيقيد غلط بوجوه اما اولا فلان الاعراب المحلي يكون للمعرب قالوا يجوز بالرفع في المعطوف على اسم ان بعد مضي الخبر حملا
على محله ورفع ظريف في لا غلام رجل ظريف في الدار حملا على محل لا غلام رجل واما ثانيا فلان عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني اعني عشرون
على التعداد واما ثالثا فلان شغل آخره بالحركة البنائية لا ينافي الاعراب بالحرف **قوله** لان المعطوف آه تعليل لغير **قوله** اي عطف تلك العقود آه

خص العطف ههنا بعطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز لان الاول اكثر استعمالا بقرينة قوله الى تسع وتسعين
بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملا لهما كما هو الظ **قوله** كائنا ذلك الزائد آه جعل الجار والمجرور حالا عن الزائد والعقود معا كما في الرضي
لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التفسير وهو الزائد لا في العقود **قال** مائة والف بالوقف كسائر الاسماء السابقة واورد الواو بينهما ليشعر بعدم
اتصالها بخلاف العقود السابقة **قال** مائتان والفان لم يورد جمعهما لعدم كونه من الاعداد في نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو
ثلث مئات وثلثة الوف كالواحد والاثنين كما مر نقلا من الايضاح **قوله** او واحدة عطف على واحد فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على
المئات وقوله ومائة واثنان او اثنتان عطف على مائة او واحدة هكذا فكلها من عطف الزائد على المائة احدها مثال للمذكر والآخر للمؤنث على الطريقة
السابقة وعطف او واحدة على مائة ومائة على واحدة بان يكون مثالا للمؤنث عطف فيه المائة على الزائد الى آخر الامثلة وهم يابى عنه الطريقة السابقة
من ايراد مثال للمذكر ومثال للمؤنث ولزوم ايراد مثال واحد لعطف الزائد على المائة وترك باقي الامثلة ثم الحوالة بقوله وتجوز العكس في الكل
قوله قال الشارح الرضي آه المقصود منه ان قوله وشذ حذفها بمعنى انه على خلاف القياس فالاكتفاء على الكسرة قياس وليس معنى انه غير فصيح بل
هو اولى **قال** مخفوض واجاز سيبويه نصب في الشعر والفراء مطلقا وهذا اذا كان المعدود جامدا فان كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن
الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهو ضعيفا لاستعمالها استعمال الاسماء كذا في شرح التسهيل **قال** مجموع جمع التكسير ان وجد فان كان
لجمع القلة يؤتى بها والا فيؤتى بجمع الكثرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثَلٰثُ عَوْرَاتٍ وقيل مجيه مع وجود المكسر نحو سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ مع وجود
سنابل ومحسنة ازواج سَبْعَ بَقَرَاتٍ واما جمع المذكر السالم فلا يميز به كما يجيء **قال** او معنى وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه ان يكون مجرورا بمن
قوله الا في ثلث مائة آه استعمالا ثانيا في ثلثة واخواتها واجب اذا اضيفت الى مائة واثباتها واجب اذا اضيفت الى الف لان مميزها في النظم
مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر **قال** وكان قياسها اي بالنظر الى كون مميزها مجموعا فلا ينافي عدم مجي اضافة العدد الى جمع المذكر السالم
قوله في صورة جمع المذكر السالم انما قال صورة لانهم اختلفوا في مائتين فالجمهور على انه جمع مائة بالواو والنون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش
ان وزنه فعلين كغسلين فهو اسم الجمع وقال البعض ان اصله مائي كعصي فهو جمع مكسر قلبت ياؤه الثانية نونا وعلى التقادير فهو في صورة جمع المذكر
السالم **قوله** ان يلي التمييز المجموع اي يلي التمييز الذي يذكر للمئات كما يقع مثلا ثلث مئات رجل كذا نقل عن المص فالتمييز فاعل يلي والمجموع مفعول له
قوله بعد مائتي وآه اي اخذ التمييز المجي بعدها هو في صورة الجمع عادة فالضمير المستتر في تعود راجع الى التمييز والمجي مفعوله **قوله** فلتعذر الاضافة في
الكسائي ان من العرب من يضيف عشرون واخواته الى المميز منكرا نحو عشرو درهم ومعرفا نحو عشرو ثوبه وعند الاكثر هو شاذ لا يبنى على مثله
قاعدة كذا في شرح التسهيل المصري **قوله** قليلا اي من حيث اللفظ فان لفظ المفرد اقل حروفا من لفظ الجمع غالبا ومن حيث المعنى فان الجمع في
معنى واحد واحد وواحد تذكير قليلا كتذكير قريب في قوله تعالى اِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِيْبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِيْنَ **قوله** في الاعداد انما قيد بذلك لان استعمالها مع
مميزها بدون الاعداد واقع في الرضي وان لم يكن مئات مضافا اليها ثلث واخواتها جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل **قوله** مرفوض
في شرح التسهيل ان العرب لا يجمع المائة اذا اضيف اليها عدد الا قليلا **قال** مخفوض مفرد وقد جاء منصوبا في قول الشاعر **شعر** اذا عاش الفتى
مائتين عاما ÷ فقد ذهب اللذاذة والفتاء ÷ وجاء جمعا ايضا كما في قراءة الكسائي ثَلٰثَ مِائَةِ سِنِيْنَ بالاضافة واجاز ذلك الفراء وذلك
قليل في الاستعمال كذا في شرح التسهيل **قال** واذا كان آه اي هذا الاستعمال المفهوم مما تقدم من اثبات التاء في المذكر واسقاطها في
المؤنث في ثلثة الى عشرة اذا كان المعدود ولفظه متفقين في التذكير والتانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان فكان اللائق
تقديمه على بيان احوال المميز الا انه لما كان تذكير لفظ المعدود وتانيثه انما يعلم من المميز قدم ذكر المميز **قوله** بان يكون المعدود آه سواء
وقع تمييزا كما في مثال الشرح او موصوفا نحو اشخص ثلثة او ثلاث ولا ينتقض هذه الضابطة بثلث مائة ولا العكس بثلثة آلاف حيث وجب
التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت
ولم يعبر بهما عن المعدود بل التعبير عنه بلفظ مميزها اعني رجلا وامرأة مثلا **قوله** بمميز زاد للتنصيص على استغراق النفي فان الفعل المنفي آه في
العموم بخلاف النكرة في سياق النفي فانه نص فيه اي لا مميز بمميز اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا **قوله** فلا يورد آه اشارة الى ان ليس
المراد بقوله لا مميز واحد ولا اثنان انه لا يذكر المميز بعدهما كما في الحواشي الهندية فيكون منافيا لقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على

ترک الواحد والاثنین بل المراد انہ لایجمع بینہما ثم عدم الجمع یحصل بترک الواحد والاثنین وبترک الممیز فاضرب بقولہ بل یذکر دون تعیین للاحتمال الاول کما یدل علیہ التعلیل بقولہ استغناء وہو علۃ للنفی لا للمنفی ای ترک الجمع بینہما بطرح الواحد والاثنین استغناء بلفظ التمییز عنہما **قولہ** ما یصلح ان یکون تمییز العام وہو المفرد والمثنی فی الاثنین واحترز بہ عما لا یصلح لذلک کالمثنی والمجموع فی الواحد والمجموع فی الاثنین **قولہ** ای الصالح لان یکون تمییزا اندفع بہذہ العنایۃ ایراد الرضی بان ہذا التعلیل لا یستمر فی نحو واحد رجال واثنا رجال **قولہ** وبصیغتہ ای بہیأتہ بقرینۃ المقابلۃ بجوہرہ **قولہ** فان من صیغتہ آہ اعنی الجوہر مع الہیأۃ کما ہو المعنی الحقیقی للصیغۃ فلا ینافی السابق **قولہ** فان قلت ہب آہ حاصلہ ان المدعی عام کما مر والدلیل خاص لانہ انما ینتہض فیما اذا اورد تمییز الاثنین مفردا فانہ صالح لتمییزہ لکونہ مبنیا للجنس ولذا جاء فی قول الشاعر ثنتا حنظل فالاستغناء بلفظہ عن لعدم فہم الاثنینیۃ منہ **قولہ** ینبغی ان یعتبر آہ یعنی ان اللائق والقیاس ان یعتبر فی الاثنین المثنی رعایۃ للموافقۃ بتمییز سائر الآحاد بقدر الامکان فالمفرد لیس بصالح لتمییز الاثنین قیاسا وما وقع فی الشعر شاذ للضرورۃ **قولہ** معنی الکلام خلاصتہ ان معنی الکلام انہ لا یجمع بینہما وبین تمییزہما استغناء بلفظ التمییز اعنی الصیغۃ من غیر اعتبار علامۃ الافراد والتثنیۃ عنہما لانہ بالحاق علامۃ الافراد یفید الوحدۃ وبالحاق علامۃ التثنیۃ یفید التثنیۃ فلا حاجۃ الی ذکر الواحد والاثنین وانما قال لا یبعد لان فیہ حمل اللفظ علی خلاف الظاہر السابق الی الفہم **قولہ** فاختار واہ دفع لما یرد من انہ علی ہذا التوجیہ حصل لنا طریقان لبیان الجنس مع الوحدۃ والاثنینیۃ وکل منہما مغن عن الآخر فلا یصح ان لفظ التمییز مغن عنہما فقال ان یحوق لعل الاخف فاختار والہذا الترجیح **قال** وتقول عطف علی تقول السابق وکلاہما بصیغۃ الخطاب رعایۃ لموافقۃ ما بعد من قولہ وتقول حادی عشر فانہ بصیغۃ الخطاب بقولہ وان شئت قلت وتعرب **قولہ** ای فی الواحد عبر عنہ بالمفرد اشارۃ الی انہ منفرد عما سواہ من آحاد المتعدد بہذہ الصفۃ ای التصییر لا یشارکہ فیہا غیرہ **قال** تصییرہ مصدر مضاف الی الفاعل ومفعولاہ محذوف فان قدرہما الشارح **قولہ** علی ہذا القیاس ای قیاس الثانی ولا حاجۃ الیہ **قولہ** فلا یجری آہ لامتناعہ عقلا **قولہ** لا تیسیر اشتقاق آہ وذلک لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام بہ بمعنی الحدوث ولا فعل لما فوق العشرۃ بخلاف العشرۃ وما تحتہا فان لہا الفعل نحو ثنیت من الثنی الی عشرت من العشر من حد ضرب وجاء من حد فتح ما فیہ العین اعنی اربع وسبع وتسع واما ہو لبیان الحال وان کان فی صورۃ اسم الفاعل کالحائط والکاہل فلیس لہ معنی اذ لا یدل علی معنی حدثی قائم بہ وانما معناہ الواحد فی مرتبۃ فلا باس ان یبنی من اول جزأی المرکب اذ لا یحتاج الی مصدر وفعل **قولہ** ای مرتبۃ من المتعدد فی نفسہ لا بالنظر الی عدد تحتہ فیصح مقابلتہ باعتبار التصییر فانہ حالۃ بالنظر الی ما تحتہ **قال** الحادی عشر فتقلیب لواحد الی الحادی بجعل الفاء مکان اللام واللام مکان الفاء فتسکن الیاء فیہ وکذا فی الثانی عشر مع انہما مرکبان کما مر فی نحو معدیکرب کذا فی الرضی **قولہ** وتقول فی المعطوف آہ واما العشرون والثلثون الی التسعین والمائۃ والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فیہما واحد وکان القیاس العاشرون والثالثون کذا فی الرضی ولذا ترکہا الشارح **قولہ** ای ومن اجل اختلاف الاعتبارین آہ یعنی ان قیل آہ مرتب علی اختلاف الاعتبارین بواسطۃ استلزامہ اختلاف الاضافتین استلزاما بینا لان التصییر یقتضی الاضافۃ الی الاقل بمرتبۃ والحال یقتضی الاضافۃ الی المساوی او الی ما فوقہ اذ لا مرتبۃ للواحد فی العدد الذی تحتہ **قولہ** بالاضافۃ آہ واذا نصبت بہ فانما تنصب اذا کان بمعنی الحال او الاستقبال لا بمعنی الماضی والاضافۃ فی ہذا اکثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلین فانہما متساویان فیہا او النصب اکثر **قولہ** بالاضافۃ ولا یجوز عند الجمہور ان ینصب ما یضاف الیہ اذ لیس اسم فاعل حقیقۃ ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلک قال الاخفش قلت لہ اذا اجزت ذلک فقد اجریتہ مجری الفعل فہل یجوز ان تقول ثلثت ثلثۃ قال نعم علی معنی اتممت ثلثۃ وجعلت الثلثۃ ثلثۃ لیضم مثنی الی اثنین **قولہ** الی عدد یساوی عددہ الشارح الاخصر الی اصلہ او الی ما فوقہ اذ العدد المضاف الیہ نفس اصلہ لا مساوی اصلہ الا ان یعتبر التغایر باعتبار کونہ اصلا لہ وکونہ مضافا الیہ **قولہ** لا مطلقا فانہ اذا ارید ذلک یقال احد ثلثۃ ای واحد ہم **قولہ** او الرابعۃ او الخامسۃ زاد ہذہ العبارۃ للاشارۃ الی ان قولہ ثالث ثلثۃ مذکور بطریق التمثیل والمراد قیل ثالث ثلثۃ وامثالہ من نحو رابع اربعۃ وخامس خمسۃ وغیر ذلک ای احدہا باعتبار وقوعہ فی احد ہذہ المراتب ولیس المراد انہ قیل ثالث ثلثۃ باعتبار وقوعہ فی ہذہ المراتب فانہ فاسد اذ لا یقال ذلک الا باعتبار وقوعہ فی المرتبۃ الثالثۃ فقط **قولہ** والا یلزم آہ ای ان کان المراد الواحد مطلقا من غیر خصوصیۃ المرتبۃ یلزم جواز ارادۃ کل واحد سواء کان الاول او الثانی او الثالث من کل ما بنی للواحد من المتعدد باعتبار حالہ وتخصیص الشارح الاول وعاشر العشرۃ لغایۃ البعد بینہما **قولہ** وذلک مستبعد جدا ای عند العقل اذ الظاہر ان یقال

اول العشرۃ وثانی العشرۃ لا عاشرہا وان اما الاستعمال فغیر واقع **قال** المذکر والمؤنث ای من الاسم المتمکن لان ما ہو المبنی منہما من اسماء الاشارۃ والموصولات والمضمرات سبق ذکرہ فلا یرد ان نحو ہذہ والتی وانت خارج عن تعریف المؤنث وداخل فی تعریف المذکر فینتقضان طردا وعکسا واحکام الاسناد الآتیۃ انما ہی للمؤنث الذی ہو قسم الاسم المتمکن فان المؤنث من اسماء الاشارۃ والموصولات والمضمرات فی تلک الاحکام تابعۃ لما یعبر بہ عنہ من کونہ مؤنثا حقیقیا او غیرہ وکذا المثنی والمجموع المعرفان مما سیاتی ارید بہما ما ہو قسم الاسم المتمکن والاحکام المذکورۃ لہا فیما سیاتی احکام ذلک القسم منہ **قولہ** لاصالتہ اذ ما من مذکر ولا مؤنث الا ویطلق علیہ شیء وشیء مذکر ولانہ لا یفتقر الی زیادۃ والتانیث لا یحصل الا بزیادۃ ولا تحقق للتذکیر والتانیث الا فی الاسماء اذا قصد مدلولاتہا فان قصد لفظ الاسم جاز تذکیرہ باعتبار اللفظ وتانیثہ باعتبار الکلمۃ وکذا الفعل والحرف وحروف الہجاء یجوز فیہ الوجہان بالاعتبارین وزعم الفراء ان تذکیرہا لا یجوز الا فی الشعر کذا فی شرح التسہیل **قولہ** او حکما واحقیقی المقدر العلامۃ زینب وسعاد وغیر الحقیقی نار ودار والدلیل کون التاء مقدرۃ دون الالف رجوعہا فی التصغیر واما الزائد علی الثلاثی فحکموا فیہ ایضا بتقدیر التاء قیاسا علی الثلاثی اذ ہو الاصل وقد رجع التاء فیہ ایضا شاذا نحو قدیدیۃ ووریئۃ فی تصغیر قدام ووراء کذا فی الکافیۃ وفی رضی الشافیۃ انہم اجتزؤا فی الثلاثی الذی ہو اخف الابنیۃ لما طرأ فیہ معنی الوصف علی زیادۃ التاء التی تلحق آخر اوصاف المؤنث فلما وصلوا الی الرباعی وما فوقہ والتاء وان کانت کلمۃ برأسہا الا انہا کحرف الکلمۃ المتصل ہی بہا لم یروا زیادۃ حرف علی عدد حروف لو زاد علیہا اصلی طرحوہ فی التصغیر فقدروا الحرف الاخیر کالتاء اذ ہی محتاج الیہا لکون الاسم وصفا فقالوا عقیرب انتہی ولا یخفی مخالفتہ الشارحین وللعل فیہ قولین والشارح اختار الثانی فجعل التاء فی الرباعی ملفوظۃ حکما لانہ متی یمکن اعتبار الحرف الاخیر تاء لا تجری علی تقدیرہا **قال** وعلامۃ التاء آہ علامۃ الشیء لا تکون مطردۃ ولا منعکسۃ فلا یرد ان التاء تجیء لا لتعریف معنی وان الالف المقصورۃ قد تکون من نفس الکلمۃ کعصا وفتی وقد تکون زائدۃ للالحاق نحو ارطی او لتکثیر حروف الکلمۃ نحو قبعثری وان الممدودۃ قد تکون من نفس الکلمۃ کرداء وکساء وقد تکون للالحاق کحرباء وختار المحققین بقرطاس وقرطاس **قال** او ممدودۃ فی رضی الشافیۃ الممدودۃ اصلہا الفان قلبت الثانیۃ ہمزۃ فالممدودۃ مجموع الالف والہمزۃ لان الالف التی قبلہا انما تمد لاجل الہمزۃ ولذا لا یمد المقصورۃ وقد اختلفوا فی علامۃ التانیث فقال سیبویہ وعلیہ الجمہور انہا الہمزۃ لکونہا منقلبۃ عن الالف المقصورۃ والالف زائدۃ قبلہا للمد وقیل الہمزۃ بنفسہا وقیل الالف والہمزۃ زائدۃ للفرق بین مؤنث افعل نحو حمراء وبین مؤنث فعلان نحو سکری وقیل الہمزۃ والالف معا للتانیث کذا فی شرح التسہیل والجامی نقلا عن شرح الہادی وعلی التقادیر یصدق ان الممدودۃ علامۃ التانیث باعتبار جزئہا الثانی او الاول او بتمامہا فافہم فانہ تحیر فیہ الناظرون **قولہ** وقد زاد بعضہم وہو صاحب المفصل فزعم ہشام ان علامۃ التانیث فی ہذی کسر الذال **قال** بازائہ ذکر آہ فی الرضی لو قال الحقیقی ذات الفرج لکان اولی اذ یجوز ان یکون حیوان انثی لا ذکر لہا من حیث التجویز العقلی انتہی لکن مادۃ النقض غیر متحققۃ فلذا قال اولی **قولہ** لیس بازائہ آہ یدخل فیہ ما لا یکون بازائہ شیء کعین او یکون بازائہ شیء لکن لا یکون ذکرا کالظلمۃ فان فی مقابلتہا النور ولیس بذکر او یکون بازائہ ذکر لکن لا من جنس الحیوان کنخلۃ فکلہا مؤنث لفظی **قال** واذا اسند الفعل ای المتصرف فانہ یجوز التاء وترکہ فی نحو نعم المرأۃ وتعین ترکہ فی نحو اکرم بزید عند من اسند اکرم الی ہند وکذا الحال فی شبہ الفعل فاللائق ان یقول الشارح الفعل المتصرف وشبہہ بلا فصل کما ہو الاصل **قال** فبالتاء ای غالبا لانہ قد ورد حذفہا مع الضمیر المؤنث الغیر الحقیقی نحو والارض ابقل ابقالہا وحکی سیبویہ عن بعض العرب قال فلانۃ وفی بعض نسخ المتن فالتاء ای واجبۃ **قولہ** الا اذا کان آہ والا اذا کان جمعا فانہ یجیء بیانہ بعد قولہ وحکم الجمع آہ فہو بمنزلۃ الاستثناء ایضا فعلی الشارح التعرض لہذا الاستثناء ایضا **قولہ** لک الاختیار فی الحاق التاء آہ وقع فصل اولا وقد جاء القرآن بذلک کلہ وقول بعض النحویین ان الاتیان بالتاء احسن لیس بسدید للاجماع فی قولہ تعالی وجمع الشمس والقمر فاذن الامران مستویان کذا فی الایضاح **قولہ** ات فی ظاہر غیر حقیقی آہ لم یکن علما لمذکر نحو طلحۃ فانہ لا یقال جاءت طلحۃ الا عند بعض الکوفیین وعدم السماع مع الاستقراء قاض علیہم وذلک لان الوضع العلمی اخرجہ عن موضوعہ وجعلہ لما ہو ذکر فصار التانیث نسیا منسیا فاعتبر المعنی بخلاف اسم الجنس فان لہا اعتبار تانیثہ فی منع الصرف وفی الجمع بالتاء والالف فلکونہ حالہ فی نفسہ بخلاف تانیث الفعل فانہ حال غیرہ فلا یتعدی اثرہ الیہ لعدم قوتہ ثم ان المؤنث اللفظی قد یکون حیوانا نحو حمامۃ ودجاجۃ وقملۃ ونملۃ فیستوی فی فعلہ الامران فیقول من قال ان تانیث قالت فی قولہ تعالی قالت نملۃ یدل علی انہا کانت انثی غیر مستقیم وان استحسنہ ضعفۃ النحویین قال المص فی الایضاح اذا جاز ہذہ حمامۃ ذکر وثلث من البط ذکور مع التصریح بالذکورۃ فلیجز قالت نملۃ بالتاء مع کونہ ذکرا نعم یتم ذلک علی قول ابن السکیت فانہ لا یجوز

تانیث فعل المؤنث اللفظی اذا کان لمذکر سواء کان علما له اولا فتانیث نملة عنده کتانیث طلحة **قوله** وجعل بعض الشارحین آه فعنده **قوله** دانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار ناسخ لقوله واذا اسند الفعل الیه فبالتاء وعند الشم مخصص له ولا یخفی ان هذا الفرق انما یظهر اثره فی اجزاء العام بعد الاخراج قطعیا وعدمه کما بین فی الاصول ولا فرق بینهما فی اخراج بعض ماینا وله **قوله** الی المؤنث الحقیقی ظاهرا کان او ضمیرا **قوله** حضرت القاضی آه اورد المثالین مما فیه الفصل بغیر الا لان الا جود فی صورة الفصل بالا ترک التاء فی الراجح نحو ماقام الا هند **قوله** او ضمیر الجمع اما الواو و النون **قوله** لو کان جمع المذکر السالم آه الا فی بنون فانه یجوز التاء قال الله تعالی آمَنَتْ بِهِ بَنُوا اِسْرَائِیْل لانه فی حکم الجمع المکسر لتغیر بناء الواحد فیه والا فی الجمع السالم الذی واحده مؤنث نحو ارضون وسنون فان حکمه حکم الجمع المؤنث السالم من جواز التاء وترکه لان حقه الجمع بالالف والتاء فالواو والنون فیه عوض عن الالف والتاء ولو ارید من قوله جمع المذکر معناه الاضافی وجعل السالم نعتا للمذکر لم یحتج الی الاستثناء المذکور کما لا یخفی **قوله** واحده مؤنثا حقیقی التانیث کنسوة او مجازیه کدور او مذکرا حقیقی التذکیر کرجال ومجازیه کایام وسواء کان الجمع جمع التکسیر کما فی الامثلة المذکورة او جمع المؤنث السالم کالزینبات والطلحات والجبیلات والغرفات فهذه صور ثمانیة یجوز فیها التاء وترکها **قال** حکم ظاهر غیر المؤنث الحقیقی ای مؤنث ظاهر غیر المؤنث الحقیقی فلا یشمل المذکر علی ما وهم ولا فرق بینهما الا فی شیء واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لکون تانیثه بالتاویل وهو کونه بمعنی الجماعة وانما لم یعتبر التانیث الحقیقی الذی کان فی المفرد لان المجاز الطاری ازال حکم الحقیقی کما ازال التذکیر الحقیقی فی رجال وانما لم یبطل الجمع بالواو والنون التذکیر الحقیقی لبقاء لفظ المفرد فیه فاحترموه بخلاف جمع المؤنث السالم لتغیر المفرد فیه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فیه نحو حبلیات وحمراوات یجوز فیه التاء وترکها کما فی الجمع المکسر **قوله** من جموع التکسیر الصواب تاخیره عن قوله غیر جمع المذکر لانه بیان لما بقی بعد التخصیص وان یزاد جمع المؤنث السالم کالطلحات فی الرضی وضمیر العاقلین لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الی الفعل واما ضمیر المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت نظرا الی طریان معنی الجماعة علی اللفظ **قوله** ولا یقال جاءت لبقاء لفظ المذکر الحقیقی فیه **قوله** المقرون بالتاء الساکنة لکونها علامة علیه والمقصود ان التاء وان لم تکن ضمیرا فهی دالة علیه فلذا اقامها مقامه **قوله** فی کونه جمع المؤنث الحقیقی او المجازی جمع تکسیر او سلامة نحو النساء والزینبات والدور والظلمات والقرینة علی ارادة هذا المعنی من قوله والنساء مع ان الظ ان یراد به الوصف المختص به وهو کونه جمع التکسیر للمؤنث الحقیقی مقابلته بالعاقلین ای الذکور العقلاء فغیر العاقلین اما بان لا یکون ذکورا وهو المراد بالنساء او بان لا یکون عقلاء وهو المراد بالایام **قوله** وان لم یکن من العقلاء وانما ترک التم مثاله لانه علم من قوله والنساء بالطریق الاولی فانه اذا جاز فی جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء الذکورة ایراد النون کان جوازه اذا انتفی الذکورة والعقل اولی **قوله** جمع المذکر سواء کان جمع تکسیر نحو الایام مضت ومضین او جمع سلامة نحو الجنبلات جمع جنبل وهو القدح الغلیظ من الخشب **قوله** غیر السالم الصواب الغیر العاقل کما فی قوله واما فی جمع المذکر الغیر العاقل لانه یصدق علی الرجال انه جمع المذکر غیر السالم مع انه لا یجوز فیه فعلن **قوله** موضوعة له ای لجمع المؤنث عاقلة کان اولا **قوله** لا اصل له فی التذکیر لان الاصل فیه ان یکون مذکرا حقیقیا **قوله** فیراعی آه یتفرع علی المنفی لا علی النفی ای ان کان له اصل فی التذکیر فیراعی حقه **قال** المثنی التثنیة فی اللغة دو کردن وفی الاصطلاح ما ذکر فی المتن والمناسبة ظ وقدم المثنی علی الجمع لتقدم عدده علی عدده ولقربه من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فیه البتة ولکثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع کما سیجیء **قال** آخره بالنصب مفعول لحق والالف فاعله وزاده لان اللحوق لا یختص بالآخر **قوله** ای آخر مفرده قیل انه یصدق علی مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدیر اشکال بالاشکال والجواب ان قید الحیثیة فی تعریف الامور الاعتباریة معتبرة کما تقرر فی محله فالتعریف ما لحق آخر مفرده من حیث انه لحق آخره فلا نقض نعم یرد انه اذا اعتبر قید الحیثیة لا حاجة الی تقدیر المضاف او تقدیر مع لو احقه وهذا التوجیه احسن **قوله** او قدر عطف علی قوله ای آخر مفرده **قوله** والا ای ان لا یکون احد الامرین بل یترکب علی ظاهره **قوله** لا یصدق الخ فلا یکون صادقا علی المحدود فلا یکون تعریفا لانه لا یکون جامعا ومانعا **قوله** ولو اکتفی بظهور المراد فان المراد الملحوق مع اللاحق الا انه تسامح بجعل الجزء قیدا **قوله** عوضا عن الحرکة والتنوین اللذین فی الواحد لان الاسم العاری عن البناء لا یجوز ان یعری عن الحرکة والتنوین ولما لم تقبل الالف الحرکة والتنوین عوض عنهما النون هذا مذهب البصریین والکوفیین یقولون انها عوض التنوین کقولک جاءنی غلاما زید فحذفها یدل علی انها کالتنوین والبصریون یستدلون بقولک الغلامان فاثباتها یدل علی انها کالحرکة اذ التنوین لا اثبات له مع اللام والاوجه انها کالحرکة فی موضع وکالتنوین فی موضع ومثلهما فی موضع نحو غلامان والغلامان

وغلاما زید کذا فی الاقلید والایضاح **قال** مکسورة وحکی الکسائی ان فتحها مع الیاء لغة وقال ابن جنی فتحها بعضهم فی الثلثة وقال الشیبانی ومن العرب من یرفع النون اذا کانت بالالف واما بالیاء فلا یجوز ومن ذلک قول فاطمة رض یا حسنان ویا حسینان **قوله** لئلا تتوالی الفتحات ویعادل ثقل الکسرة خفة الفتحة هو الالف ولان الاصل فی تحریک الساکن الکسر **قوله** علی تقدیر تسلیمه ای تسلیم کل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال فلان عموم المرجع لا یقتضی عموم الراجع کما فی قوله تعالی وَبُعُوْلَتُهُنَّ اَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فان المرجع اعنی المطلقات عام للمطلقات الرجعیة والبائنة والضمیر مختص بالرجعیة واما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا علیه من ان علامة التثنیة الالف والیاء وان النون عوض الحرکة والتنوین انما یدل علی ان النون لیس جزءا من الدال لم لا یجوز ان یکون شرطا للدلالة وکونه عوضا لا یقتضی الاختصاص بالعوضیة **قوله** صح ان یقال آه وکذا صح ان یقال ان الدلالة المذکورة غرض من الامور الثلثة باعتبار کونها غرضا من لحوق الامرین بناء علی لزوم الثلث لها والاظهر تاخیر قوله ونون مکسورة عن قوله لیدل کما فی اللباب **قوله** یعنی الواحد حقیقیا کان او اعتباریا فانه یجوز تثنیة اسم الجمع والجمع المکسر غیر الاقصی علی تاویل فرقتین کجمالین وقومین **قوله** باعتبار دخوله تحت آه یعنی لیس المراد من کونهما من جنس ان یکونا متفقین فی الحقیقة بل فی الجنس الذی وضع ذلک المفرد له سواء اتفقا فی الحقیقة کرجلین او اختلفا نحو جنسین للانسان والفرس **قوله** الموضوع له بالمعنی الاعم للوضع اعنی تعیین اللفظ للدلالة علی معنی بنفسه او بقرینة فیشمل المثنی المجازی ایضا کالاسدین **قوله** بوضع واحد احتراز عن المثنی المشترک باعتبار تعیینه کالقرئین للطهر والحیض فانه وان دل علی ان معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذی وضع لذلک الجنس لکن لا بوضع واحد **قوله** المشترک بینهما اشارة الی ان اشتراک الجنس بینهما مفهوم من لفظ المثنی **قوله** لا تستغنی آه وما وقع فی تعریف جمع المذکر السالم من قوله لیدل علی ان معه مثله اکثر من جنسه یدل علی ان المراد من قوله مثله المثلیة فی الوحدة ولا یدل علی ان لا یراد المثلیة فی الجنس مع المثلیة فی الوحدة **قوله** اشارة الی فائدة آه یعنی انه لیس داخلا فی التعریف **قوله** باعتبار معنیین مختلفین ای غیر داخلین تحت جنس الموضوع له سواء کانا حقیقیین کالقرئین او مجازیین کالیدان فی النعمة والقدرة او احدهما حقیقیا والآخر مجازیا کالاسدین اذا ارید به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم یقید الاسم بالمشترک وبما حررنا ظهر اتجاه السوال الآتی واندفع ما توهم من ان الکلام فی تثنیة المشترک وانه لا یجوز باعتبار معنیین مختلفین وتثنیة التغلیب لیس کذلک **قوله** بعضهم وهو الاندلسی ومن تبعه فانه قال یقال العینان للباصرة والجاریة **قوله** هذا ای انه لا یجوز تثنیة الاسم باعتبار معنیین مختلفین **قوله** جاز ان یجعل الام آه منقول من شرح المفتاح الشریفی وفیه بحث اما اولا فلانه یکون تثنیة التغلیب قیاسا لکونها داخلة تحت ضابطة وهی ان یسمی احد المتصاحبین او المتشابهین باسم الآخر ثم یؤول الاسم بمعنی المسمی به مع انه قال فی شرح التسهیل ان تثنیة مختلفی اللفظ تحفظ ولا یقاس علیه واما ثانیا فلان تثنیة الاسم انما یکون باعتبار معنی جامع بین المفردین فی نظر المتکلم بقصد افادته ولا شک ان قصد المتکلم فی ابوین وقمرین افادة نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حیث انهما مشترکان فی کونهما مسمی بالاب والقمر فتاویل الابوین مثلا بالمسمیین بالاب ان کان صحیحا فی الواقع لکن لیس ذلک فی نظر المتکلم فان المقصود من قوله تعالی وَرَفَعَ اَبَوَیْهِ عَلَی الْعَرْشِ رفع الاب والخالة علی العرش لا رفع المسمیین بالاب والی ما ذکرنا یشیر عبارة الرضی حیث قال وقد یثنی غیر المتفقین فی اللفظ بعد جعلهما متفقی اللفظ بالتغلیب بشرط اتصاحبهما وتشابههما حتی کانهما شیء واحد انتهی ولم یتعرض للتاویل وفی شرح التسهیل ان مثنی التکسیر نحو فارجع البصر کرتین ومثنی التغلیب ملحق بالمثنی فی اعرابه ولیس بمثنی حقیقة وح لا اشکال **قوله** لا شبهة فی صحته آه لان هذا استعمال اللفظ فی المعنی المجازی ولا نزاع فی تثنیة اللفظ باعتبار المعنی المجازی **قوله** والمحقق اختار عدم جوازه ای فی شرح الکافیة وفی الایضاح جوزه شاذا ولذلک قال الشیخ الرضی والمحقق متردد فی ذلک **قوله** یؤول بالمسمی به وهذا التاویل ثابت فی نظر المتکلم مخطر بباله اذ العلمیة تنافی الاستعمال فی اکثر من واحد واذا اولت به وزالت علمیتهما صارت کاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشترکة فی امر معنوی محقق وهذه مشترکة فی امر مقدر وهو کونها مسمی بها ولاجل زوال العلمیة التزموا ادخال اللام تعویضا عنها فان قیل اذا کان تثنیتها باعتبار تنکیرها وهو شاذ فیکون تثنیتها ایضا شاذا ولیس کذلک فالجواب ان تنکیر العلم غیر ضروری لانه یمکن استعماله علما فی کل موضع فجعله نکرة من غیر ضرورة اخراج له عن اصله فیکون شاذا بخلاف تثنیته فانه لا یمکن استعماله علما لان التثنیة تنافی العلمیة فلا یلزم من شذوذ ما یمکن اجراؤه علی اصله شذوذ ما لا یمکن اجراؤه علی اصله وبما ذکرنا ظهر لک الفرق بین مثنی التغلیب فی اسماء الاجناس وبین مثنی الاعلام المشترکة حقیقة او ادعاء یکون التاویل فی نظر المتکلم فی الثانی دون الاول **قوله** ان لا یذکر آه

يشمل تثنية اسماء الاجناس و الاعلام قوله حكم ما يتطرق آه لا يظهر نكتة وضع المظهر موضع المضمر و الظ حكمه قوله الاسم المقصور اشار بتقدير الاسم
الى ان المقصور لا يكون الا الاسم فلا يقال رمى مقصور قوله الف مفردة في الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بهمزة
كحمراء و قوله لازمة احتراز عن مثل زيدا اذا وقفت عليه قوله لانه ضد الممدود آه اى مشتق من القصر المتعدى مصدر قصر يقصره بمعنى ضد المد
و الحبس و اما القصر كعنب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه قوله محبوس عن الحركات لكون اعرابه تقديريا قوله كعصوان
الظ كعصا و كابى بدل قوله كابوان في المسمى بابى فان عصوان و ابوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذى الفه منقلبة عن واو حقيقة او حكما و ان يورد
كعصوان و ابوان بعد قوله قلبت الفه واوا و كذا الكلام في كرجبان و كيلتان و انما كان اصل الف عصا واوا حقيقة لقولهم عصوته اى ضربته بالعصا
قوله مجهول الاصل اى غير معلومة سواء كان له اصل في الواقع اولا و للاشارة الى ارادة المعنى العام اورد المثال من عديم الاصل فان الف الاسماء
العريقة البناء كمتى و اذا و الى لا اصل لها و في الاسماء المتمكنة لها اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما و قد لا يكون معلوما قوله و لم يمل هكذا وقع في التسهيل
و قيده في الرضى بان لا يكون سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء و فيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل قوله اى غيره فيه آه اى المراد بالثلاثى
المعنى اللغوى اى ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحى و هو ما يكون حروفه الاصلية ثلثة قوله من الرباعى آه بيان لما قال قلبت الفه واوا و لم تحذف
لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة قوله فالفه مقلوبة بالياء لم يقدر فقلبت الفه بالياء مع انه الموافق
لما سبق اشارة الى ثبوت هذا الحكم و تقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائى حيث ذهب الى ان الالف
الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربا وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة
في الصدر و لهذه النكتة لم يقل المصنف و الا ياء مع انه اخصر و اوفق للسابق لانه تقديره قلبت ياء قوله اى غير زائدة آه فالاصلية بمعنى الثابتة في
محله ليخرج عنها الاقسام الثلثة لا بمعنى المتعارف و هو ما يكون في مقابلة الفاء و العين و اللام فانه لا يخرج ح ما لا يكون منقلبة عن اصلية
قوله كقراء بضم القاف آه هذا يخالف لما في القاموس من ان قراء كلكتان حسن القراءة و كرمان للمتنسك و لعل الشارح رح اطلع على ذلك
قوله فينبغى ان لا يقع آه مبالغة في الهرب من اجتماع الامثال قوله لثقلها اى ثقل الواو تعليل لا قرب قوله بان يكون للالحاق آه لم يقل
او زائدة مع انه الموافق لما تقدم في قوله و لا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة في الممدودة لا تكون الا للالحاق بخلاف الزيادة
في المقصورة فانها تكون للالحاق و للتكثير كما مر قوله كعلباء ان العلباء عصب العنق و هما علباوان بينهما منبت العرق صحاح كذا نقل عنه
قوله فالوجهان جائزان الا ان ابقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا الاثبات و ابدال الملحقة اولى من اثباتها و المبدلة
من اصلية بالعكس قوله الملحقة صيغة اسم الفاعل نقل عنه هذا عبارة الرضى و يفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق اولا في مثل علباء هو الواو و الياء
ثم عوض عنه الهمزة قوله قد تصغرنا آه نقل عنه فعبارة المفصل هكذا و ما آخره همزة لا يخلو همزته و ان يسبقها الف او لا فالتى يسبقها الف على
اربعة اضرب اصلية كقراء و منقلبة عن حرف اصلى كرداء و كساء او زائدة في حكم الاصلية كعلباء او منقلبة عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة
تقلب واوا لا غير كحمراوان و الباب في البواقى ان لا تقلبن و قد اجيز القلب ايضا و عبارة المفتاح هكذا و اما الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت
همزتها واوا و الا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء او عن الجارى مجرى الاصل و هو ان يكون للالحاق كعلباء و قد رخص
في القلب و عبارة اللباب موافق لما في المتن قوله و هذا اعم آه فلا يدل على جواز القلب بالياء في رداء فضلا عن ان يكون مشهورا قوله عن آخر المثنى اى
آخر مفرد المثنى قوله اتصالهما اى اتصال كل واحد بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها اى لكل واحدة بدون الاخرى قوله صارتا اى الخصيتان ففى
العبارة استخدام فان المراد من لفظ الخصيتين في قوله كل واحد من الخصيتين معناهما و من ضمير صارتا لفظ الخصيتين قوله اى اسم فيه اشارة الى ان غير الاسم
لا يكون مجموعا و الفعل نحو يغشنه و يجمع باعتبار فاعله و لا يتوهم خروج مسلمين و مسلمات بعدم كونهما كلمة كما يجئ في كلام الشارح رح ان الواو و النون و الالف
و التاء من تمام الاسم و المراد الدلالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل مثنى اسم الجمع و الجمع المكسر نحو الفتيين و جمالين فانهما و ان دلتا على الآحاد
لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابقى لهما اثنان من الجماعة و كل جماعة تشتمل على الآحاد فالدلالة عليها تضمنية قوله على جملة آحاد قدر المضاف
لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل الآحاد لكونه للكل الافرادى لا على جملتها نحو قوله تعالى إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ و عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ
قوله في ضمن ذلك الاسم لانه المتبادر و احترز به عن لفظ كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الآحاد لكن تلك الآحاد لم تقصد من لفظ كل بل بما

اضيف اليه نحو كل الناس و كل القوم قوله اى بحروف هى مادة لمفرده بيان لوجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة و المراد
بالمفرد اعم من التحقيقى و التقديرى كالجمع الذى لا مفرد له و لذا زاد لفظ الحروف و لم يقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فيه و ان لم يتحقق المفرد
قوله الذى هو الاسم آه اشارة الى ان المفرد ههنا و ان كان في مقابلة المثنى و المجموع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم و هو كونه دالا على واحد
اى واحد كان فلا دور في التعريف قوله اما بزيادة آه اى بزيادة حرف كرجال و مسلمين او بنقصانه ككتب و باختلاف الحركات فقط كاسد و اسد
او مع السكنات كنذير و نذر و كلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال و رجل و كقضب و قضيب و قد يجتمع الثلث كقضبان و قضيب قوله او حكما
كفلك و هجان قوله و اسماء الاجناس اى التى يفرق بينها و بين واحدها بالتاء فانها الدالة على الآحاد و اما التى لا فارق بينها و بين واحدها فانما
تدل على الماهية كالماء و التراب و العسل و الخل قوله فانها و ان لم تدل عليها آه فالمراد بالدلالة الدلالة في الجملة سواء كان وضعا فقط كما في الجمع المستعمل
في الواحد نحو شابت مفارقه و في اثنين نحو قلوبكما او استعمالا فقط كما في اسماء الاجناس او وضعا و استعمالا كما في الجموع المستعملة في معانيها الحقيقية و لو اريد
بها الدلالة وضعا كما في تعريف الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله دل على آحاد قوله بعض اسماء العدد و هو من ثلثة الى عشرة قال فنحو تمر آه تفريع
على ما تقدم من تعريف المجموع قوله ما كان الفارق بينه آه فسر النحو بذلك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الآحاد استعمالا و اما اسم الجنس
الذى لا فارق له و هو ما لا يتميز آحاده في الخارج كالماء و التراب فلا اشتباه فيه لعدم دلالته على الآحاد و التخصيص على محل الخلاف فان الذى
لا يفرق بينه و بين واحده بالتاء ليس بجمع اتفاقا قال و ركب آه نقل عنه فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه و ان
وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد و انما قلنا ذلك لانه لو كان جمعا للراكب لم يكن جمع قلة لان اوزانه محصورة كما يجئ و جمع الكثرة لا يصغر على
لفظه بل يرد الى واحده و هذا لا يرد بل يقال ركيب و كذا الحال في الجامل و الباقر انتهى و بما ذكره الشارح رح من ان اسم الجمع لا واحد له اصلا و ان وقعت الموافقة اندفع
ما قيل انه كما خص نحو تمر باسم الجنس الذى يفرق بينه و بين واحده بالتاء لا بد من تخصيص نحو ركب باسم الجمع الذى له واحد من لفظه تنصيصا على محل الخلاف قوله
و الفرق بينهما آه و الفرق بينهما و بين الجمع بعدم كونهما على الاوزان المختصة بالجمع و الاوزان الغالبة فيه و بانهما يصغران على لفظهما و ينسب الى لفظهما و لو كانا
جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على اوزانه فيكونان جمع كثرة و جمع الكثرة يرد الى واحده في التصغير و النسبة و بارجاع ضمير الواحد اليهما و توصيفهما بالمفرد
بخلاف الجمع ثم الفرق الذى ذكره الشارح رح ظاهر في اسم الجنس الذى استعمل في الواحد و الاثنين فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما و اما الذى لم يستعمل فيهما
فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه و بين واحده بالتاء كتمر و تمرة او بالياء كروم و رومى و ان لم يكن كابل و غنم فان واحدهما بعير و شاة فالفرق مشكل
ففى الرضى انهما اسما جمع و في القاموس انهما اسما جنس قوله قيل ذلك آه اشارة الى ضعفه لكونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا بد له من شاهد قوله على انه
لا تمييز آه فيه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان ما يفرق بينه و بين واحده بالتاء فهو اسم جنس قوله كجامل و باقر آه نقل عنه الجمل زوج الناقة و الجامل القطيع
من الابل مع رعاته و اربابه و البقر اسم جنس و البقرة تقع على الذكر و الانثى و التاء للوحدة من الجنس و الباقر جماعة من البقر مع رعاتها قوله فالجمع الصحيح
المذكر اى المذكر مفرده بقرينة السابق و فيه تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال بالوصف ايضا و لم يغير قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة
الحذف اعنى المضاف و الصفة و لا بالمذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع قال مضموم ما قبلها لفظا نحو مسلمون
او تقديرا نحو مصطفون و كذا الحال في مكسور ما قبلها قوله على سبيل منع الخلو و قد مر تفصيله في نون التثنية قوله ذلك اللحوق آه و كون النون عوضا عن
الحركة و التنوين لا ينافي ان يكون له دخل في الدلالة و ما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة فساقط
اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين الاضافة لكون النون منويا في التقدير قوله الواحد من حيث معناه يعنى ليس المراد ان مع مفرده الكثرة من حيث
ذاته و لفظه بل من حيث مدلوله و معناه و هو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه قوله آخر مفرده على حذف
المضاف لان الياء و الالف ليستا آخر الجمع بل وسطه قوله اى الياء الملفوظة او المقدرة المعادة عند لحوق علامة الجمع قال و ان كان آخره جعل
الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ آخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم قوله اى آخر الاسم آه لم يظهر لى فائدة هذا التفسير فانه
قد سبق تفسير آخره في المعطوف عليه بآخر مفرده و هو المرجع للضمير ههنا قال حذفت الالف اشارة الى ان تانيث الضمير الراجع الى آخره
بتاويل الالف قوله اى شرط اسم آه جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظ رجوعه الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط
المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو و النون و لجانب اللفظ لان ضمير كان ان كان راجعا الى الاسم الذى اريد جمعه يلزم الانتشار

وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف اى ان كان مفرده بهذا الارجاع حصل الاستغناء عما ذكره المص رح في شرحه من انه لا حاجة الى
قوله فمذكر لان الكلام في الجمع المذكر وانما ذكر لدفع وهم من يتوهم ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على المسمى وان لم يكن تحته معناه كما سمي
الابيض بالاسود ولدفع من يذهب عن تقدم المذكر او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ارجع ضمير شرطه الى
الجمع المذكر الصحيح او الى المذكر الذي يجمع هذا الجمع فتدبر قوله فلكونه مذكرا آه يعني ان في المتن تسامحا بذكر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق لظهور ان
اشتراط التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم واما القول بان مبناه اعتبار الحيثية وما لها الى كونه مذكرا علما ففيه انه لا دليل على اعتبار الحيثية وانا لا ان ما لها
الى ذلك كما لا يخفى وكذا تقدير المضاف اى فصول مذكر كما في الرضي تكلف ثم قوله مذكرا اما ان يكون خبر القوله شرطه فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدأ الغير
المتضمن لمعنى الشرط وذا لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة واما ان يقدر ضمير راجع الى قوله
شرطه اى فهو مذكر ويكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ وهو غير جائز ولتساوي الوجهين لم يشر الشارح رح الى
تعيين احدهما لكن قال الشارح الرضي في بحث كلم المجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة
الشرطية خبر المبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ اذا كان هناك عائد آخر فيمكن ان يقال ههنا ان الضمير العائد الى ما يضاف اليه
المبتدأ اعني ضمير ان كان العائد الى الاسم الذي هو مضاف اليه بشرطه كانه عائد الى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف
العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة اى فذلك مذكر فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه اذا لم يجز حذف الضمير الذي هو الاصل في الربط كيف
يجوز حذف الظاهر القائم مقامه لا بد له من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اى شرطه ما يذكر وقوله ان كان اسما آه جملة استينافية
لبيان ما يذكر او الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فمذكر عائد الى ما رجع اليه ضمير كان وح لا يحتاج الى تاويل قوله فمذكر بكونه مذكرا
او الجملة بتاويل مضمون هذا الكلام اى شرطه مضمون هذا الكلام او بحذف المضاف من المبتدأ اى هي بيان شرطه هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين
فلا يحتاج الى عائد كما في ضمير الشان وقولنا مقولي زيد قائم تعسف كما لا يخفى ركاكته على الفطن وبالجملة الحق ما قاله الشارح الرضي هذه العبارة بحيثه وجواب
ان يقع وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا علما يعقل قوله اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه الاخصر اى غير صفة يعني ان المراد بالاسم ما يقابل
الصفة لا ما يقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبره قوله نحو اعوج آه بلا لام اسم فرس لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات كان لكندة
فاخذه سليم ثم صار الى بني هلال وصار اليهم من بني آكل المرار و فرس لغني بن اعصر كذا في القاموس قوله واراد بالمذكر آه يعني ان المراد بالمذكر المعنى
المصطلح وهو ما لا يكون فيه علامة التانيث الا انه خص التاء لكونها الاصل في التانيث دون المعنى اللغوي اعني ما اتصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض
الشارح الرضي كان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل نحو سلمى وورقاء اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا وليخرج نحو طلحة وتعيم اسما ر
ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لا تجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمي به مؤنث فانه يجمع بالالف والتاء لكون التاء فيهما مقدرة ويدخل نحو سعاد
وهند وزينب اذا سمي به مذكر لعدم تقدير التاء ح قوله غير علم ان كان معناه غير منقول عن الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمي به مذكر فانه يجمع بالواو
والنون لصيرورته بها وعدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين
فلذا لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعها اشرف الجموع قوله كونه مذكرا يعقل لم يفسر المذكر ههنا احالة على ما سبق آنفا فيلزم استدراك قوله ولا
بتاء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله فمذكر لانا نقول المفهوم من قوله فمذكر اشتراط تجرده عن التاء في الجملة لما تقرر في موضعه من
ان المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولا يكفي ذلك في صحة الجمع بالواو والنون فان علامة يصدق عليه انه مذكر اى مجرد عن التاء في الجملة
لمجيء علام ولا يجمع بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا بتاء التانيث اى لا يكون ذلك الاسم مذكرا اى مجردا عن التاء متلبسا به بان يستعمل في كلا المعنيين
بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث قوله ان لا يكون ذلك الاسم آه لم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الوصف لعدم صحته في قوله
ولا مستويا فيه مع المؤنث كما لا يخفى قوله اى مذكرا غير مستو آه قد تقرر عندهم ان الاوزان اذا اريد بها موزوناتها اعلام لها والعلم لا يضاف الا
بعد التنكير كما في زيدنا خير من زيدكم فلذا فسر افعل فعلاء بالوصف المشتهر وهو انه مذكر غير مستو مع المؤنث في الصيغة بهذه الكيفية وهو ان المذكر
على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء فقوله بل يكون بيان لعدم الاستواء قوله بل يكون آه اضراب عن قوله غير مستو وتخصيص بعد تعميم
اشارة اولا الى ان المعتبر اصالة في الصفة التي يجمع بالواو والنون ان لا يكون المذكر غير مستو مع المؤنث في الصيغة اى مخالفا له فيها اذ الغالب

في الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ولتادية معنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت والغالب في الاسماء
الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغ مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة او للاستواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا في كل منهما كاحمر حمراء و
الافضل والفضلى وسكران وسكرى وكامرء وامرأة ورجل ورجلة فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الجوامد فلذا لم تجمع هذا الجمع ثم اضرب عن عدم
الاستواء مطلقا بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث فعلاء اخراجا من هذا الاصل لافعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما
في الصيغة ولعل ذلك جبر لما فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل والمفعول الذي انما يعمل لاجل معنى
الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وارضون قوله ان لا يكون الاسم المذكور آه اشار الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء
ولا زائدة لتاكيد النفي ومستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اى الكائن صفة مذكرا اى مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر في
تلك الصيغة اى في صيغتها وهيأتها مع المؤنث بان يستعملون للمذكر والمؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضي بان هذه
العبارة اخف من قوله فمذكر علم يعقل لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث
ولا معنى لهذا الكلام كيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع ضمير وان لا يكون الى الوصف والشارح جعله راجعا الى الاسم
المذكور فتدبر فانه مزلة الاقدام قال مثل علامة وما قيل ان نحو علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث لان فعالة يستوي فيه المذكر والمؤنث
فليس بشئ لانه ليس مذكرا مستويا مع المؤنث بل مؤنثا مستويا مع المذكر قوله لزم اللبس بين جمعه حال التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها قوله بكسر السين
تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وجاء سنون بضمها وهو قليل ومثل هذا التنبيه كسر عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلون
وثبون وليس بمطرد واما مكسور الفاء فلم يسمع فيها التغير كعضين ومئين وفئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة قوله بفتح الراء للتنبيه
على انه ليس بجمع سلامة ولان الواو والنون في مقام الالف والتاء وكانه قيل ارضات وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة
كدعد او ظاهرة كنخلة ان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كجوزة وبيضة وجب سكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من
هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات قوله تحت قاعدة كلية وهي قوله سوى ما جبر نقصه من ذي التاء المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا
هذا الجمع مغيرا اولا كسنون او غير مغير كثبون فبقوله ما جبر نقصه خرج ما لم يجبر نقصه كيد وبقوله من ذي التاء خرج ما جبر نقصه وليس فيه تاء كما فان اصله
ماه بدليل مياه وبقوله المحذوف العجز خرج ما لم يحذف عجزه كعدة فانه محذوف الصدر وبقوله معتلا ما لا يكون عجزه معتلا كشاة وشفة فانهما محذوفا العجز
لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهة وشفهة وبقوله مما لا مذكر له خرج ما له مذكر كهنة فان له مذكرا وهو هن وقوله مجموعا بهذا الجمع حال من ضمير نقصه اى
جبر نقصه حال كونه مجموعا بالواو والنون فما دخل في هذه القاعدة كسنين وثبين وقلين فليس بشاذ وما خرج عنها كارضين واهلين وبنين شاذ قال
الف وتاء وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه جمعية وتانيثه غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين كما في
رجال وسلمى والجمالة والضاربة كما في الرضي قوله اى شرط الجمع الصحيح جرى في ارجاع ضمير شرطه ههنا على الظ لعدم الصارف بخلاف ما تقدم قال
فان يكون اى فهو ان يكون الضمير عائدا الى المبتدأ الذي هو شرطه والشرط مع الجزاء في محل خبر المبتدأ كذا في الرضي قوله اى مذكر ذلك المفرد اذ لا مذكر للجمع
قوله لئلا يلزم اى لو جمع المؤنث جمع السلامة ولم يجمع مذكره يلزم مزية الفرع على الاصل قوله يجمع بالواو والنون قدر الصفة بمعونة المقام لان الاقسام
ههنا ثلثة ما له مذكر جمع بالواو والنون وما لا مذكر له اصلا وما له مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان
يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فما لا مذكر له ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان بالتاء كحائضة يجمع بها و
كذا ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بها كصعبة وصعبات فمن قال لا حاجة
الى التقييد بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه لم يكن له مذكر اصلا لان ما له مذكر يجمع بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون مذكره جمع بالواو
والنون لم يات بشئ وان اتبع الشارح الرضي في ذلك حيث قال ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر
فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون قوله كما هو المتبادر يعني ان المتبادر من
نسبة التغير الى البناء ان يكون التغير في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا وليس مراده
ان المتبادر من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فحمل التغير على المتبادر باعتبار

وعلى غير المتبادر باعتبار تكليف **قوله** لحوق الحروف فالتغير فيه ليس تغيرا في ذات بناء الواحد بل تغير عارض للبناء **قال** كرجال وافراس فان التغير فيهما حاصل في ذات بناء مفرده حيث لم يبق على هيأته وان كان حاصلا بزيادة الالف **قال** افعل وافعال آه في الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد جمع كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهي مشترك كاجادل ومصلح **قوله** لقوله تعالى ثلثة قروء آه والنكتة في ذلك التنبيه على ان الثلثة الاقراء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن عن الرجال **قال** اسم الحدث اي موضوع له ودال بسبب لعارض على امر زائد عليه كالنوعية والعدد **قوله** معنى آه اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك اضافة الاسم اليه والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير به لا المعنى لا الاختصاص الناعت او التبعية في التحيز فانه اصطلاح المعقول **قوله** قائما بغيره قيل ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره انتهى وهذا موافق لما في حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة الحقيقية من ان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتملا على النسبة الى موضوع ما وفيه نظر اما اولا فلان قوله سواد صدر عنه آب عن اعتبار النسبة الى المحل في مفهومه لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلمخالفته لما في الرسالة الوضعية من ان اللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان يعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل ولما في الرضي ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان وبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي وبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا ولما يجيء من ان النسبة الى فاعل المصدر غير ماخوذة في مفهوم المصدر فالوجه ان يقال المراد معنى قائما بغيره بشرط الحدوث والتجدد ويدل عليه لفظ الحدث يقال رجل حدث اي بين الحداثة وانما لم يتعرض لهذا القيد اذ ليس مقصوده تعريف الحدث بل دفع توهم لزوم الصدور في المصدر كما يوهمه لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل والانفعال وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر فان الاول يعتبر فيه التجدد دون الثاني **قوله** والمراد بجريانه آه في الرضي يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ ما اشتق منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي يتبتل تبتيلا لا يجري على ناصبه انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقال الفعل جار على المصدر فسره الشارح بما ذكره والمراد صحة الوقوع ولذا عبر بان مع الفعل المضارع **قوله** ما لم يشتق الفعل منه اعلم ان الاسماء التي تدل على المعنى المصدري ولم يشتق منه الفعل ثلثة ما آخره الياء المصدرية وما هو مصدر لم يوضع له فعل من لفظه وما هو اسم المصدر وهو شيآن احدهما ما دل على معنى المصدر ميميا في اوله الميم كالمقتل والمضرب والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشارح اخرج الثلثة عن تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه واعترض الفاضل الهندي بان اعتبار هذا القيد يخرج عن التعريف المصادر التي لا فعل لها كويلا وويحا ولو اريد اشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء المصادر ويؤيده قول الفاضل الهندي تعبيرهم عنها بالمصادر **قوله** وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا اي بطريق الوجوب فانهما حالة النصب مفعول مطلق واجب حذف عامله **قال** ويعمل آه بشروط وهو ان يكون مظهرا مكبرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمصغر والمحدود اي الدال على المرة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره وفي كل منها اختلاف بين النحاة مذكور في الشرح للمصرح **قال** عمل فعله اي في اللزوم والتعدي بنفسه او بالحرف **قوله** لمناسبة الاشتقاق بينهما اي التناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزء معنى الفعل وهو التجدد الذي يقتضي الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاؤه العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرعا له فيه علامة كونه بمعنى الفاعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري فما قيل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة في الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشؤه عدم التدبر ولما كان هذه المناسبة قوية لم تحتج الى تقويتها بشرط فلذا يعمل عن غير اشتراط وانما قال بينهما ليشتمل مذهبي البصريين والكوفيين **قوله** لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا لفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور واشترط كونهما بمعنى الحال والاستقبال ليتقوى تلك المشابهة **قال** ولا يتقدم معموله جوز الشيخ الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور **قوله** لكونه بتقدير ان مع الفعل هذا ما عليه الجمهور وفي البسيط

اختلفوا في تقدير الفعل بل من شرطه تقديره بالحروف السابكة ام ليس من شرطه ذلك فمنهم من تقدر نفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم من يقدره بان حيث يكون المصدر مطلوبا بالشئ المقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج اليه ذكر ان لكونه اكثر استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل بما ولذا قال في البسيط بالحروف السابكة وقال في التسهيل تقديره بالفعل بعد ان المخففة او المصدرية او ما اختها **قوله** لا يتقدم عليه لكونه موصولا حرفيا **قوله** فيلزم اجتماع التثنيتين اي اجتماع العلامتين احدهما نظرا الى المصدر نفسه للاثنين ويجمع للعدد والنوع وثانيتهما نظرا الى الفاعل لغرض استتار الفاعل فيه هذا ان اتي فيه بالعلامتين وان حذف احدهما لزم اللبس فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او لتثنية الفاعل واعترض عليه الشارح الرضي بانه يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يعني لا يثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضميرها كما في اسم الفعل والظرف يقال الزيدان هيهات وفي الدار والزيدون هيهات وفي الدار ويعلم حال الضمير من كونه للاثنين او الجماعة من المرجع فلا لبس لا اشتقاق آجاب عنه الفاضل الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي هو نائب عنه وهذا انما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر بنفسهما واما على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا وقيل لا نظر الاخصر في وجه عدم الاضمار في المصدر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف وفيه ان القول بالحذف مبني على عدم الاستتار اذ على تقدير الاستتار لا حذف كما في الفعل **قوله** وكذا الحال في اسمي الفاعل آه فان تثنيتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسهما **قوله** فلا حاجة الى اعتبار آه كما اعتبره الفاضل الهندي **قوله** لان النسبة الى فاعل آه اي مطلقا معينا كان او مبهما غير ماخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى فاعل معين اي معين كان ماخوذة في مفهومه ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ما ماخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية **قوله** مع ان اعماله آه اشارة الى دفع ما يرد من ان اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف آه فالاولى ان يقول واضافته الى الفاعل اكثر ووجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا فانه اولى ويفهم من الرضي انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل **قوله** اولى آه اليه ذهب البعض وفي الرضي وليس اقوى فهام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكونه اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل ويمكن ان يقال المصدر المضاف اقوى في العمل في ما عدا الفاعل المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضي والمصدر المنون اولى بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشرح ولذا يعمل المنون في لفظه والمضاف في محله **قال** وقد يضاف الى المفعول اذا قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل وتجيء على قلة مع ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكن نص سيبويه على جوازها ولم تجيء في القرآن الا ما روي عن ابن عامر انه قرأ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا بضم الدال والهمزة **قوله** ولكن جوز آه وايضا قد يقع عاملا بدون التقدير نحو قول العرب سمع اذني زيدا يقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للوم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لعي كذا في شرح التسهيل **قوله** صرفا قدره بقرينة المقابلة بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا فهو مفعول مطلق ايضا لكنه ليس صرفا **قوله** من غير تجويز آه وفي التسهيل ان الغالب ذلك **قوله** او محذوفا غير لازم كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضي ان الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف بل هو العامل او الفعل هو العامل **قوله** اي المصدر آه يعني ان ضمير كان راجع الى المصدر ويدلا خبره بتقدير الموصوف وانما لم يقل اي المفعول المطلق بدلا عنه رعاية لجزالة المعنى بان الكلام في المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر **قال** بدلا منه ليس المفعول المطلق بدلا عنه حقيقة والا لم يقدر الفعل قبله فلم ينتصب عنه بل مجازا لانه لما سد مسده ولم يجز اظهاره فكانه بدل عنه **قوله** عمل الفعل لا للاصالة ووجوب ضماره لعارض لا اثر له في تقدير العمل **قوله** للنيابة اي لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه فاذن عمله ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل المقدر كذا في الايضاح **قوله** للمصدرية كسائر المصادر يعمل لكونه بتاويل ان مع الفعل **قوله** اكثر اي للمصدرية وقوعا واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تاويله بان مع الفعل وكون امتناع التقديم مختصا بالقسم الاول لما في الرضي من جواز تقديم معموله اذا كان بدلا لعدم كونه مؤولا بان مع الفعل فلا يضر في كون ما ذكره الشارح نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى **قوله** اي حدث اي معنى قائم بغيره ففي نسبة الاشتقاق اليه تجوز باقامة المدلول مقام الدال اي ما اشتق مما دل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاحي لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرافي فانه قال اسم الفاعل والمفعول

مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ولم يقل اي مصدر كما في الرضي ويكون التجوز في اسناد قام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرينة على التجوز بخلاف
اسناد قام لان المصدر اليه قائم بمن يتلفظ به **قوله** موضوعا آه اشارة الى انه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع وذلك ان تقول في الاشتقاق
معنى الوضع لانه وضع نوعي واللام للاجل **قوله** اي الفعل بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على ان الضمير يرد الى اقرب المذكورات **قوله**
اي لذات ما آه يعني ان موصوفه دانه يعتبر في اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوبا اليها لا كون الفعل منسوبا كما يوهمه تقديم الفعل على به فانه بقرينة الاستتار
قوله لان ما اجمل امره آه فيه ان امره وهو كونه شاملا لمن يعلم ومن لا يعلم معلوم لان النكرة الموصوفة تعم **قوله** قصد التغليب لكن مقام التعريف يأبي عنه
قوله وغير ذلك من الاسماء المشتقة **قوله** ويكون من قام به آه لانه المتبادر من وضع اللفظ للشيء لكونه قصديا واعترض الرضي بان هذا التعريف لا يشمل
نحو زيد مقابل عمرو وانا متقرب من فلان ومستبعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر ولم يتعرض
الشارح رح لدفعه لانه مبني على مذهب القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالمتقاربين والجوار بالمتجاورين والاخوة بالاخوين الى غير ذلك من الاضافات
المتحدة في الجانبين والحق منع قيام الواحد بالشخص بالطرفين بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالآخر غاية الامر اتحادهما بالنوع وما قيل في دفعه بان
معنى متقرب مثلا قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشيء لان الاضافة المتكررة عبارة عن مجموع الاضافتين لا عن اضافة
معينة الى اضافة اخرى والفاضل الهندي فهم ان الاعتراض انها امور عدمية فلا معنى لقيامها فاجاب بان القائم اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا
وليس كذلك بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحدهما معينا دون الآخر مع انها مسندة الى واحد منهما معينا فتدبر **قوله** خرج عنه اسم التفضيل
ولا يخرج اسم الفاعل من باب المغالبة نحو كارمني فكرمته فانا كارم لانه موضوع للغلبة في معنى المصدر لا لمعنى المصدر مع الغلبة في رضي الشافية
ويعني بباب المغالبة ان يغلب احد الامرين الآخر في معنى المصدر نحو كارمني فكرمته اي غلبته في الكرم **قوله** واسندوا اخراج اسم التفضيل الى
آخره بناء على انه لا يدل على الحدث مقيدا باحد الازمنة الثلاثة وان كان قد يدل على الحدث بمعنى التجدد **قوله** ولا يبعد ان يلتزم ذلك الا انه
ترك لفظ البعد فانه قال ابن مالك في شرح التسهيل ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع اي على زنته خروج امثلة المبالغة
ولم يكن في ذلك ضمير لان اسم الفاعل غيرها **قال** على فاعل اي القياس ذلك وقد يجيء على وزن مُفعِل نحو حب يحب فهو محب فلا يقال حاب
وعلى وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين نحو عم الرجل بمعروفه فهو مِعَم **قال** بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او ضم عينه
اتباعا للميم قالوا في منتن مِنتِن ومُنتُن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب وربما استغني عن مُفعِل بكسر العين بمُفعَل بفتحها نحو
اسهب فهو مسهب **قال** ويعمل آه قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف خلافا للكسائي فانه جوز عمل المصغر والموصوف **قال** بشرط معنى
الحال او الاستقبال آه ظاهر كلامه انه يشترط ذلك في عمله مطلقا والتحقيق انه شرط عمله في المفعول به لا في عمله في الظرف والجار والمجرور فانه يكفيه
رائحة الفعل ولا في عمله في المفعول المطلق لكون مدلوله مدلوله واما بالنسبة الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه اذا كان مضمرا وان كان
مظهرا فظاهر كلام سيبويه انه يرفعه وذهب بعض النحاة الى انه لا يرفعه **قوله** ومعناها آه ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان الحكي الآن على
ما تلفظ به كما في قوله دعني من تمرتان بل المقصود حكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان
ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فَلِمَ تَقْتُلُونَ اَنْبِيَاءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره
للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه كذا في الرضي **قال** على صاحبه المذكور او المنوي نحو يا طالعا جبلا **قوله** ونحوها ليشمل مثل هل ضارب الزيدان لفظا
او مقدرا نحو قائم الزيدان ام قاعدان **قوله** من حروف النفي صريحا او مؤولا به نحو انما قائم الزيدان **قوله** المتعدي قيد به لان اسم الفاعل اللازم
يرفع به مع كونه ماضيا وقد سبق **قوله** ذكر مفعوله لانه لو لم يذكر جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس **قال** وجبت الاضافة ولا ينصب الا الظرف
والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل **قوله** اضافة معنوية بيان لحاصل المعنى واما التركيب النحوي فهو التمييز من حيث
المعنى او ظرف اي في المعنى او حال اي ذات معنى او مفعول مطلق اي اضافة معنى **قال** معمول آخر اي من حيث المعنى لانه لا عمل له في اللفظ
قوله بفعل مقدر آه ورد عليه انه لا يستقيم في مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظان واجيب بارتكاب جواز ذلك مع القرينة
وان كان قليلا وبان المثال مصنوع والصحيح هذا ظان زيد قائما وقال السيرافي انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن
الاضافة اليه **قوله** بتغيير صيغته آه ليس المراد ان هذا تقدير الكلام حتى يكون تعسفا كما قيل بل اشارة الى ان من للابتداء بمعنى كون المجرور بها

موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه فيؤول المعنى الى ما ذكره الشارح وعلى التوجيه الثاني من للتبيين لانه يصح اطلاق المجرور بمن على ما قبله فلا غبار على
التوجيهين **قوله** بحيث يخرج آه احتراز عن تغير لا يخرجه عنه كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار الحيثية **قوله** للمبالغة **قوله** اذا كانت للمبالغة لا بد
من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول لما ان فيه صرف كلمة من عن معناه المتبادر اعني التبيين فالتوجيهان متساويان
قوله وما فيه من معنى المبالغة آه لان المبالغة وصول الشيء الى كماله ففيها قوة معنى الحدث الذي يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبار
زيادة معه وبضمها لا يبقى معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل **قوله** بالحاق علامتي التثنية آه واما الجمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه
اشرف فيتبعه في حكمه **قوله** ومع التعريف آه اي لام التعريف اي ما يكون للتعريف في الجملة وان لم يكن ههنا **قال** اسم المفعول اي
المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير يقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه والا فالمفعول هو الحدث **قال** من فعل اي من حدث سواء
كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما غير متعد بحرف الجر لم يجز بناء المفعول منه **قال** لمن وقع عليه حقيقة او اعتبارا ليشمل وجدت ضربا
فهو موجود وعلمت عدم خروجك فهو معلوم فان الايجاد والعلم تعلق بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة لكن العقل يعتبره واقعا عليه
ويعبر عنه بما يدل على الوقوع **قوله** من حيث الوقوع عليه لان التعليق بما في حكم المشتق يشعر بالحيثية وكان الاولى ذكره في تعريف اسم الفاعل الا انه اكتفى
به ههنا ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له لان الصيغة موضوعة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقيم الجار والمجرور
مقامه ويدخل في التعريفات الصفات التي بمعنى المفعول وهي فِعل بكسر الفاء وسكون العين نحو طِحن وفَعَل بفتحتين نحو لقط بمعنى ملقوط وفُعلة
بضم الفاء وسكون العين نحو اكلة وفعيل نحو جريح الا ان يقال انها ليست موضوعة لمعنى مفعول بل مستعملة فيه **قال** على صيغة اسم الفاعل
وقد شذ نحو اضعف فهو مضعوف وازكم فهو مزكوم واهم فهو مهموم واحزن فهو محزون واحب فهو محبوب **قوله** لخفة الفتحة وكثرة المفعول لانه
يكون للفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل وللموافقة المضارع الذي يعمل عمله وللفرق بينه وبين اسم الفاعل **قوله** اي عمل النصب فلا يحتاج في
عمل الرفع الى اشتراط زمان وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده
صرحوا باشتراط ذلك **قوله** يبقى على نصبه باسم المفعول ان كان بمعنى الحال او الاستقبال وبفعل مقدر ان كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل
قوله من حيث انه مشتق آه اي بعد اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان كان
لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون مع من ولذا لم يعمل والمراد المشابهة في اصل التثنية والجمع والتانيث لا ان جمعها وتانيثها
كجمع اسم الفاعل وتانيثه فانه لا يطرد في افعل فعلاء مع عمله عمل فعله فلا يقال ابيضون وابيضة كما يقال ضاربون وضاربة وفي الرضي وجه المشابهة
كونها بمعناه اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحدوث والثبوت **قال** على معنى الثبوت اي اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة
ولذا يقصد به الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة **قوله** لا بمعنى الحدوث بالمعنى الذي مر
في تعريف اسم الفاعل **قوله** بعد نقلها آه ولذا قالوا ان فعيلا من فَعَل بفتح العين صيغة مبالغة كقدير ونصير ومن فَعُل بضم العين صفة مشبهة
قال وصيغتها اي الصيغة المختصة بها فلا ينافي ما في التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد تجيء على وزن اسم الفاعل منقاسا
مطردا فانها مشتركة بينهما **قوله** اسم الفاعل على حذف المضاف وليس اسم الفاعل علما حتى يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من المركب
الاضافي الى معنى مخصوص قد روعي فيه حالة السابقة وهو كونه كلمتين بدليل اسمي الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين ولذا اعرب باعرابين **قوله** او صيغة
الفاعل فالمراد من الفاعل لفظه ح يكون اللام فيه زائدة لان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلاما ولكون كل من التوجيهين خلاف
الظاهر سوى بينهما **قوله** من غير اشتراط آه يشير الى ان الاطلاق في مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذكور سابقا اعني اشتراط الامرين ولما
كان ذلك مبهما يجوز ان يكون بانتفائهما وبانتفاء احدهما بينه الشارح رح بانه باعتبار انتفاء اشتراط الزمان فيكون في المتن اجمالا لا اختلالا كما
وهم انما يكون اختلالا لو كان الاطلاق بمعنى العموم **قوله** بالاتفاق بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند المازني حرف تعريف **قوله** اي جعلها
قسما قسما آه يريد ان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول كما يسبق الى الفهم لان المذكور ههنا ليس تقسيم المسائل سواء
كانت بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل بادنى ملابسة اي تقسيم تحصيل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسال عن حكمها ويبحث عنه
في الفن فالمعنى تقسيم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسال عن حكمها ويبحث عنه فيرجع الى ما ذكره الشارح رح اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم

بحث اسم المفعول

باب الصفة المشبهة

قوله ای تشبیه معمول الصفة آه ووجه تشبیهه به انهم لما قصدوا التخفیف فی الصفة بالاضافة ولایمکن اضافتها الی الفاعل لانه یلزم اضافة الشیء
الی نفسه لان الصفة عین الفاعل شبهوا مرفوعها بالمفعول فنصبوه لیصح الاضافة الیه لان المفعول غیر الصفة وجعلوا الصفة فی اللفظ لغیره وضمروا فیها
الضمیر اذا کانت فی اللفظ جاریة علی غیر المعمول خبرا او نعتا او حالا او فی المعنی دالة علی صفة له فی نفسه سواء کانت هی الصفة المذکورة نحو زید حسن الوجه
فانه یحسن بحسن وجهه اولا نحو زید غلیظ الشفتین ای قبیح فان لم تجر فی اللفظ علیه نحو زید وجهه حسن او جرت علیه لکنها لم تدل علی صفة له فی نفسه لم یجز
استتار الضمیر فیها فیقبح زید ابیض الثوب **قوله** ای مفصل هذه الاقسام آه یعنی ان تفصیلها بمعنی اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف وهو
قولنا وحسن وجهه ثلثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت مقول القول **قوله** فهذا الترکیب ثلثة یعنی ان ثلثة وقع خبر الحسن وجهه بتاویل هذا
الترکیب مع قطع النظر عن اعراب جهة الافهو مثال واحد ولیس مراده ان ثلثة خبر مبتدأ محذوف کما قاله الفاضل الهندی لانه لا یصح ان یکون
حسن وجهه مقول القول لکونه مفردا **قال** کذلک مبتدأ لان الکاف اسمیة ولذا فسره بقوله ای مثل هذا الترکیب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة
علی الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف علی حسن الوجه خبر بعد خبر وکذلک الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه خبر لقوله کذلک لا انه ترک العاطف
فیما بین هذه الثلثة وغیر الاسلوب للنکتة التی ذکرها الشارح والمعنی ومفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا وکذلک آه یعنی ان هذین القولین
مشتمل علی تفصیل الاقسام فی ضمن الامثلة وانما قال ذلک لان تفصیلها فی نفسها قد علم مما سبق فهذا حل ترکیب المتن عندی موافقا للشرح
قوله بترک العاطف ای بین هذه الاخبار الثلثة مع ذکره فی الخبرین السابقین علیها **قال** ممتنعان ای بالاتفاق کما صرح به الرضی بقرینة
قوله واختلف فی حسن وجهه ولیس للقراء ان یجوزوه بتوهم دخول اللام بعد الاضافة لان صلة الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة
قوله الصفة باللام ای المفردة بدلیل ان جمیع الامثلة من المفردات واما المثنی نحو الزیدان حسنا وجهیهما والمجموع الزیدون حسنو وجوههم فهو
من قبیل ما اختلف فیه کما فی حسن وجهه کما یجیء کذا فی الرضی **قوله** او بجد فیهما معا کما فی حسن الوجه **قوله** ولاخفة فیه بواحد منهما لان التنوین سقطت
باللام والضمیر فی وجهه موجود **قوله** من الاضافة ای الاضافة المعنویة فان المعهود فیها اضافة النکرة الی المعرفة او اضافة النکرة الی النکرة
لیفید التعریف او التخصیص لا اضافة المعرفة الی النکرة اذ لا یفید شیئا منهما وکذا الاضافة اللفظیة لانها فرعها فلا یخالفها من کل وجه **قوله** فی
الجملة لا حاجة الیه **قوله** لاشتماله علی ضمیر زائد آه یعنی ان الضمیر فیه لیس الا للربط بدلیل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع واذا حصل الربط
باحدهما فالثانی زائد بخلاف ما اذا اتی بالضمیرین ویکون الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعیین المضاف نحو زید حسن ضربه من ضرب ابیه
فی داره **قوله** لعدم الرابط آه ولیس اللام فی الحسن الوجه وحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمیر فیما یشترط فیه الضمیر قبیح عند البصریین کما
فی الرضی ومن هذا ظهر الفرق بینهما وبین نعم الرجل زید لان اللام فیه رابطة ابتداء ولیس بدلا من الضمیر **قوله** غیر ظاهر فی الصفة لکونه مستترا **قوله** تتل
ظهوره آه لکونه بارزا **قوله** لان معمولهما آه ای حین رفعت المعمول بها فاعل لهما اذ لا وجه لرفعه غیر الفاعلیة فلو کان فیهما ضمیر یکون فاعلا لعدم جواز
استتار غیر الفاعل فیلزم تعدد الفاعل فما قیل انه یجوز ان یکون المعمول بدلا من الضمیر المستتر وهم کما لا یخفی **قوله** ای حدث ای دال علی حدث باقامة
المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم یفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصریین ولرعایة المطابقة بما سبق **قوله** قام به الفعل آه
یعنی اختار الموصوف علی لمن قام او لمن وقع لقصد التعمیم ولقصد شموله المقیس به **قوله** فی اصل ذلک الفعل کما هو المتبادر من التعریف فاندفع
النقض بنحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها علی الزیادة فی الفضل والزیادة والغلبة وکذا باب المقابلة نحو طائل لانه موضوع للغلبة فی المعنی المصدری
کما مر فهو یدل علی الاتصاف بالغلبة لا علی الزیادة فی الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما یدل علی الزیادة فی وصف الفعل کالصفة المشبهة الدالة
علی دوام الفعل واستمراره وعندی انه لا حاجة الی اعتبار هذا القید لان اللام فی الموصوف صلة الوضع کما مر والصورة المذکورة موضوعة للزیادة
مطلقا لا الزیادة علی غیره وان افادتها فی بعض التراکیب نحو زید فاضل علی عمرو وزائد علیه او غالب علیه او طائل واختار موصوف علی متصف
للاشعار بالاتصاف بالزیادة فی نفس الامر ولا یلزم ذلک فی اسم التفضیل **قوله** اما ظرف لغو آه ای صلة له مفعول له بالواسطة **قوله** او ظرف مستقر
وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به کما یدل علیه قوله ای لموصوف متلبس بتلک الزیادة او مقدر مفعوله ای الموصوف به
ای بالفصل کما فی الحواشی الهندیة **قوله** ولا ابهام فی تلک الاسماء لانها تدل علی المکان والزمان والآلة فیها نوع تعیین وما قیل انه لا حاجة فی الاخراج
الی حمل الموصوف علی ذلک لان تلک الاسماء لم توضع لمکان او زمان او آلة موصوف بل لمکان او زمان او آلة مضافة ففیه ان اسم التفضیل الذی

جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنی ما وقع علیه الفعل کذلک تلک الاسماء موضوعة لموصوف بمعنی ما وقع فیه الفعل او وقع به الفعل **قوله** یخرج اسم الفاعل آه
اما لعدم دلالتها علی الزیادة نحو ضارب ومضروب وحسن او لعدم دلالتها علی الزیادة علی الغیر کصیغ المبالغة او لعدم دلالتها علی الزیادة فی ذلک
الفعل کفاضل وطائل او لعدم دلالتها علی الزیادة فی اصل ذلک الفعل بل فی صفتها کصیغ الصفة المشبهة الدالة علی الدوام والاستمرار **قوله** من حیث
صیغته ای هیأته لا من حیث مادته فانه غیر منحصر بهذا الاعتبار فی افعل **قوله** وفعلی للمؤنث انما تعرض لبیان صفة المؤنث دفعا لتوهم استواء المذکر
والمؤنث فی افعل مطلقا **قوله** اخیر واشر ای المستعملین بمن المستوی فیهما المذکر والمؤنث فحذف الهمزة ونقل فتحة الیاء والراء الی الخاء والشین وادغم
الراء فی الراء **قوله** من حدث قدره بقرینة التعریف فلا یبنی من اسم جامد ونحو احنک الشاتین وآبل الناس شاذ ولا من فعل غیر متصرف ولا من فعل
لازم النفی نحو ما انفس بکلمة ای ما تکلم لعدم المصدر له من حیث لزوم النفی واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا تدل علی الحدث بل علی الزمان فقط کما
قیل فظ وان قلنا انها دالة علی الحدث وهو الحق فالحق جواز البناء منها قیاسا اذ لا مانع من ان یقال زید اصبر من عمرو غنیا وان لم یستعمل فقوله من
حدث مشتمل علی الشروط الثلثة واما اشتراط کون الحدث مما یقبل الزیادة والنقصان فلا یقال الشمس اغرب واطلع الیوم فمستغنی عنه بقوله بزیادة
علی غیرها فان الزیادة انما یتصور فیما یقبلها **قوله** والحمق فان معناه قلة العقل فهو من العیوب الباطنة کالجهل **قوله** حکموا بشذوذه کما فی
المفصل وشرح التسهیل **قوله** واحمق من ابن هبنقة الصواب من هبنقة باسقاط الابن کما فی المفصل وشرح التسهیل والحواشی الهندیة والقاموس
والصحاح وشمس العلوم والهبنق کعملس الاحمق القصیر وهبنقة لقب یزید بن ثروان القیسی یضرب به المثل فی الحمق **قوله** من تعلیق خرزات ولذا
یقال له ذو الودعات فان الودع محرکة خرزة بیضاء یخرج من البحر تعلق فی عنق الصبیان لدفع العین **قوله** ففیه شائبة آه خبر لقوله والجواب
ای فی الجواب المذکور شائبة حمق صاحبه والفاء اما زائدة کما هو مذهب الاخفش او علی تقدیر اما وما ذکره الشارح بیان لفیه المذکور فی الحواشی
الهندیة بعد هذا الجواب لا تشنیع کما وهم **قوله** ولا یقول آه الظ ولم یقل به احد کما فی غایة التحقیق الا ان الشارح قال ذلک مبالغة فی سخافة
ذلک القول **قوله** الواقع قدره بقرینة قوله وقد جاء للمفعول **قوله** اشتقاقه آه قدره بقرینة ما سبق فی التعریف فقوله قیاسه مبتدأ المحذوف
الخبر ولم یقدر مجیئه لان کون مجیئه للفاعل قیاسا لا یقتضی وقوعه ولو قدر لفظ الواقع کان المعنی رکیکا ولذا لم یجعله من قبیل ضربی زیدا قائما
بتقدیر وقیاسه حاصل اذا کان للفاعل **قوله** فانه لو اشتق آه بخلاف الالفاظ المشترکة فانها مقصورة علی السماع فالالتباس فیها قلیل
قوله علی الاشرف والاکثر فان المفعول لا بد له من فاعل بخلاف الفاعل **قال** علی احد الوجوه الثلثة اذا لم یکن معدولا نحو اخر او اسما نحو الدنیا
او مخرجا عن المعنی التفضیلی نحو آخر بمعنی غیر **قوله** وهی استعماله آه یعنی ان الاوجه الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة وعلی احد ثلثة اوجه
حال عن ضمیر یستعمل ای کائنا علی احد الاستعمالات الثلثة وقوله مضافا بدل منه واشار الیه باعادة یستعمل فی قوله فیجب ان یستعمل فان البدل
فی حکم تکریر العامل واورد الفاء الدال علی کونه مترتبا علی ما تقدم لکونه تفصیلا له واشارة الی فائدة البدل وهو افادة العلم التفصیلی بعد العلم الاجمالی
وزاد الوجوب لیترتب علیه قوله فلا یجوز **قوله** وذکره ای کونه مذکورا لغوا لحصول الغرض وهو تعیین المفضل علیه باحدهما ولیس المقام مقام التاکید
قوله ولست بالاکثر آه علی صیغة الخطاب والکاثر للمبالغة ای العزة للغالب فی الکثرة **قال** الا ان یعلم استثناء منقطع لانه ح یکون المفضل علیه
محذوفا فلا یکون اسم التفضیل خالیا عنه **قوله** ان المحذوف آه ولم یعوض عنه التنوین لکون افعل غیر منصرف فاستتبع واما نحو جوار فقد ذکرنا
قصدهم بتعویض التنوین فیه کذا فی الرضی ویجوز ان یقع ههنا بالبناء علی الضم کما فی قبل لانه مختص بالغایات وما یشبهها **قوله** زیادة موصوفه
آه فان یقصد بتاویل المصدر المجهول بمعنی المفعول المضاف الی الزیادة اضافة الصفة الی الموصوف کل ذلک لیصح حمل ان یقصد علی
احدهما **قوله** ای علی ما اضیف آه فیه اشارة الی ان الاولی ایراد ما بدل من الا انه غلب العقلاء علی غیرهم **قوله** فی ضمن بعضهم وهو ما عداه
ولم یقل ذلک مع انه اظهر اشارة الی انه یجب ان یکون بعضا منهم **قوله** غیر مقیدة آه فمعنی الاطلاق العموم لا رفع القید حتی یکون معناه الزیادة
فی الجملة ای مع قطع النظر عن المضاف الیه اذ الزیادة علی الغیر ماخوذة فی مفهومه فلا بد من اعتبار الغیر بخصوصه او بعمومه **قوله** وتخصیصه
عطف تفسیری للتوضیح یعنی لیس المراد بالتوضیح ما هو المصطلح اعنی ما یختص بالمعرفة کما فی قولهم الصفة قد تکون موضحة وقد تکون مخصصة بل
معناه اللغوی اعنی رفع الابهام **قوله** تمام الکلمة ای متممها ولذا لا یفصل بینهما الا بمعمول افعل وذلک ایضا قلیل وقد یفصل بینهما بلو وفعلها نحو
هی احسن لو انصفت من الشمس **قوله** الرفع بالفاعلیة یعنی ان الحکم بنفی عمله فی المظهر مطلقا لا یصح لانه یعمل فی الظرف والحال والتمییز والمفعول

بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب لعمرو فلا بد من التقييد ليصح وليس قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول به بلا واسطة فقيدنا بالفاعل اى لا يعمل
فى فاعل مظهر بقرينة الاستثناء فان فيه العمل فى الفاعل فاندفع ما قيل انه يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون محققا فى ضمن الرفع
بالفاعلية والمعنى لا يعمل فى المظهر مطلقا الا فى صورة الاستثناء فانه يعمل فيها بالرفع **قوله** وانما خص المظهر آه فى المغنى فى باب الظرف ومن المشكل
قوله فخير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل فى الظاهر فى غير مسألة الكحل وهو
ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبى بين افعل ومن وصرح ابو على وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر
نحن المذكور تاكيدا للضمير فى افعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر ههنا ما يعم الضمير البارز وان المراد بالمضمر المستتر على ما نص عليه فى
الرضى وان معنى قوله لا يظهر اثره فى اللفظ انه لا لفظ ولا اثر **قوله** وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لا لمشابهته الفعل كاسم الفاعل ولا لمشابهته
اسم الفاعل كالصفة المشبهة فقوله لان هذا العمل آه دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان آه دليل على الجزء الثانى فلذا اعاد
اللام وعطف احد الدليلين على الآخر ثم انه يكفى فى الاستدلال الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه آه وقوله لان آه لدفع النقض بان
هذا الاستدلال يقتضى ان لا يعمل فى المظهر مطلقا وحاصل الدفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فيعمل النصب
ما هو مشابه به فى الجملة وان لم يكن بمعناه **قوله** وهو لم يعمل آه اى اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلذا لم يعمل الرفع
فلا مصادرة **قوله** اى وصفا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشئ وهو فى المعنى المسبب واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلثة كما صرح
به ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببى وغير السببى كما فى المفتاح والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية **قوله** مشترك ولذا لم
يقل لمسببه بالاضافة الموهمة للاختصاص نقل عنه المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله
سماه مسببا لان الكحل فى هذا المثال مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل وهو مسبب لها **قال** باعتبار اى بالنظر يقال اعتبرت الشئ
اى نظرت اليه وراعيت حاله وهو حال عن الضمير المرفوع فى مفضل اى متلبسا به وكذا الثانى حال عن نفسه وليسا متعلقين بمفضل حتى يلزم
تعدية شبه الفعل بحرفى الجر متفقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا فى الرضى **قوله** ويحصل بالنصب عطف على يحصل الاول وهما متعلقان
بان يكون على ترتيب اللف والنشر **قوله** كالصفة المشبهة فانه ايضا لا بد لعمله من موصوف فى اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل
فيه **قوله** لانحطاط آه تعليل لما فهم من السابق وهو ان يكون المظهر مسببا للموصوف فيها **قوله** ليخرج آه غاية مترتبة على الاشتراط المذكور
قوله ولئلا يبقى آه علة باعثة عليه **قوله** ليسهل متعلق بقوله لئلا يبقى **قوله** وكذا كل افعل آه ضم هذه المقدمة ليثبت الكلية **قوله** وهذه
العبارة تحتمل آه بان يكون معناه لانه اى احسن بعد النفى او قبل النفى **قوله** توجه النفى الى قيده آه لما ذكره الشيخ عبد القاهر من ان كل كلام
فيه قيد زائد على النفى والاثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة **قوله** فيبقى اصل حسن الى قوله فيكون احسن آه زائدا لا احتياج اليه فى اثبات
كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال لكونه فى مقام المدح يابى ان يكون لنفى الزيادة فقط بل لا بد فيه من نفى المساواة ايضا **قوله** ان
يجعل احسن آه لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو ههنا مستعمل بمعنى
الزيادة لكنه جرد عنها عرفا اى جرى العرف فى نحو المثال المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لغة بقرينة مقام المدح وكذا
على تجريد من التفضيلية عن التفضيل لمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفى اى احسن الرجل مقيسا الى حسن زيد **قوله** بالنفى
اى بسبب النفى فهذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه
متغايرين بالاعتبار لا فيما يكونان متغايرين بالذات فلا يجوز ان يكون الباء بمعنى مع كما وهم فان قوله فى الجواب فاذا زال بالنفى ينادى
على فساده **قوله** من حيث انه آه لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الحيثية فى المفضل **قوله** من هذه الحيثية اى من حيث ان اسم التفضيل
فيه معنى الفعل سواء كان معمولا باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل **قوله** ولو قدم آه بان يقال ما رأيت رجلا احسن فى عينه منه الكحل فى عين زيد
قوله تعقيد ركيك لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب التعقيد فى اللفظ والركاكة فى المعنى **قوله** مع انهما ليسا آه
يعنى ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها اعمال اسم التفضيل فى المظهر اذ لو لم يعمل فى المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبى لا فى كل
عبارة تؤدى معناها فتدبر فانه مع وضوحه قد خفى على البعض فقال ما قال **قوله** مسألة الكحل اى مسألة عمل اسم التفضيل الرفع فى المظهر فالاضافة

بادنى ملابسة وبين شرائطها الثلث وهو ان يكون الوصف سببيا والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتباريا وكونه منفيا وما عبر به عنها فى
استعمالاتهم وهو قولهم ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد **قوله** وتنقل عطف على جنبه **قوله** ويطبق آه عطف على ما انشده واشارة
الى تطبيق حاصل بجعل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه مثل لا ارى آه **قوله** وهو اخصر منه بمقدار آه اشار بزيادة لفظ مقدار الى ان الاختصار
ههنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح بظهور المقصود فلا يرد ان حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة فى مع ابقاء مدخوله على الجر لا نظير
له فى كلام العرب **قوله** مع ظهور المعنى لان المفضل لا بد ان يكون من جنس المفضل عليه **قوله** لان اصله آه رد على الرضى حيث قال هو
على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل المفضول **قوله** لا يكون من قبيل آه وحال
ان عمل اسم التفضيل فى المظهر مشروط بذلك عندهم **قوله** استغنى عن ذكره لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين دونها فى حسن الكحل منها وهذا
هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا فى الرضى **قوله** وتقديره ما رأيت آه رد على الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين
زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف
فى حالة واحدة **قوله** على الابلغ وجه لكونه معلوما بطريق الكناية لان نفى وجود عين مماثل لعين زيد فى الاحسنية لازم لاحسنية كحل عين زيد ووجود اللازم
يدل على وجود الملزوم فيكون كدعوى الشئ بالبينة **قوله** والتثنية بوزن التفعلة نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغمت الياء فى الياء **قوله** من
اى اواى ثلثة اى بفك الادغام او به **قوله** من التسرى لا من السراية فانه لا يناسب المقام **قوله** والواو اما اعتراضية لعمل القول بالاعتراض بناء
على ان ما بعد البيت شئ من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين كلام او كلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة وهى ههنا تقطيع شأن وادى
السباع **قوله** والجار فى به آه والباء بمعنى فى **قوله** بمعنى المفعول فان الوادى مخوف فيه لا خائف الا على الاسناد المجازى **قوله** والمعنى آه فالمفضل عليه
اى منهم ومنه محذوف **قوله** اى ركبا سارا يادلكون موصوفه المقدر اسم جمع جاز فى وصفه التذكير والافراد **قوله** تقول آه نقل عنه حاصل معنى الشعران توقف
الركب فى وادى السباع اقل من توقفهم فى سائر الاودية وان وادى السباع اخوف من كل واد الا وقت وقاية الله تعالى السارى فى وادى السباع
قوله عن الآفات آه متعلق بوقاية الله تعالى **قوله** على وجه آه كلمة على بمعنى الباء كما فى قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اى تقسيم علم
من دليل انحصاره فاللام عوض من الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير والصفة وان كانت كافية فى معلومية حدود ذوات تلك
الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم فلا يرد انه لا مدخل للتقسيم فى معلومية الحدود **قوله** سلك تلك الطريقة
اى عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفها عن الدليل لئلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل فى كونها اقساما للكلمة معلوما تعريفاتها من الدليل **قوله**
اى كلمة آه فسر ما دل بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكا فى التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختار ما مع ان الظاهر الموصولة لسبق
تعريف الكلمة لكون الاصل فى الخبر التنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة فى التعريف لئلا ينتقض بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما
قوله كائن اشارة الى ان قوله فى نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يجعله حالا اذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقا بدل لاحتياجه الى جعل فى بمعنى
الباء **قوله** يعنى الكلمة آه فسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ارجاع الضمير الى الكلمة والى ان الضمير الراجع
الى النكرة معرفة كما هو التحقيق والتخصيص على اختلاف التوجيهين فالاوجه ان التفسير الثانى لافادة ان المرجع نفس ما لا مع ما فى حيزه من الصفة او
الصلة وما قيل انه جمع بين ما دل والكلمة فى التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما دون معناه ففيه انه بعد الجمع بين التفسيرين
يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان المشايع فى تذكير ضمير ما وتانيثه ملاحظة ما عبر به عنه ولذا قال الشارح فى تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين
فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول بالفاء وما قيل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه فتذكيره كما يجوز باعتبار ما يجوز باعتبار معناه
فلا وجه لبنائه عليه ففيه انه ان ارادوا انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فمسلم ولا يضر وان ارادوا انه ليس عبارة عنه من حيث دلالته على معناه فممنوع
اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك الجنس فى التعريف لانه قسم الكلى الذى هو قسم المفرد **قوله** والمراد بكون آه اى المقصود به الحاصل منه
ذلك لانه مفسر به حتى يرد ان صفة المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ وانه يصير المعنى ما دلت على معنى دالة عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى تكلفات
باردة يمجها الاسماع **قوله** دلالتها عليه فالكلمة محيطة بالمعنى احاطة الظرف بالمظروف من حيث انه لا يخرج فهمه عنها **قوله** لاستقلاله اى لكونه
حاصلا فى الذهن منفردا العدم كونه آلة لملاحظة الغير ومرآة لتعرف حاله **قوله** وقد يكون المراد آه لان كون الشئ فى نفسه كناية عن استقلاله

وعدم احتياجه الى الغير لما وصف المعنى اى المفهوم الحاصل فى الذهن به يكون المراد منه استقلاله فى المفهومية **قوله** فرجع مصدر ميمى لكون خبر الجار
والمجرور **قوله** لكن استدراك لدفع توهم ناش من كون مآلهما الى امر واحد وهو انه كيف يرجح الوجه الاول وقال فى الثانى ويمكن **قوله** مشتمل على
ثلثة معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصى للحدث كما يشير اليه قوله بمعنى المصدر والهيأة اى الحركات مع الترتيب و
الحروف الزائدة ان كانت موضوعة بالوضع النوعى للنسبة وذلك للحدث وزمانه فهو كرامى الحجارة الا ان اجزاءه لما لم تكن مرتبة فى التسمع لم يكن
مركبا فلا يرد ان ضرب قبل ذكر فاعله يفهم منه الحدث فيتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلانه فهم قبل ذكر الفاعل لانه زمان
النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان ههنا معنى رابعا غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم
قوله الحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لم يصدر كالطول كذا فى الرضى والمراد بالمعنى المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون
فى آخر معناه الفارسية الدال والنون او التاء والنون وما قيل ان الاسود معناه المتصف بالسواد بمعنى سياهى لا بمعنى سياه بودن فالجواب
انه لما كان الصفة المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدرى
والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد بالمعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست ماخوذة فى مفهوم
المصدر نص عليه فى الرضى كيف ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه **قوله** النسبة الى فاعل ما اى فاعل معين اى معين كان وانما اعتبر
تعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر فى مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما مطلقا لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا فى النسبة
الى معين بنوع تعيين ولاحتمل الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل ولا متنع حمله على شئ **قوله** آلة لملاحظة طرفيها اى آلة تعرف
بها حالهما مرتبطا احدهما بالآخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هى فانها لا تكون نسبة حكمية يصح ان تقع محكوما عليها وبها
لا استقلال لها بالمفهومية وان كانت جزئية فمناط الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا مدخل فيه لكون المفهوم جزئيا او كليا
فاعتبار قيد الجزئية فى مفهوم الحرف مجرد بيان للواقع فان الجزئية لازمة للملاحظة التبعية **قوله** فلا يستقل بالمفهومية اذ لا يفهم تلك النسبة
ما لم يفهم الذات المنسوب اليها الحدث **قوله** تعين ان يكون المراد به الحدث اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشئ بنفسه والمراد بضمير
لفظ المعنى بعد تقييده بالوصفين فلا ينافى قوله فالمراد بالمعنى آه لان المراد به لفظ المعنى بدون الوصفين **قوله** ليس معناه المطابقى لعدم
استقلاله بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله فى نفسه مانع عن ارادته وان كان المتبادر المعنى المطابقى **قوله** بل
هو اعم اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى فى تعاريف الاقسام الثلثة على نسق واحد **قوله** لا يتحقق اى فى الفعل **قوله** ليس مستقلا
بالمفهومية لما عرفت ان المعانى الحرفية آلات لتعرف احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالآخر والجزئية لازمة لها من هذه الحيثية
فما قيل ان الابتداء المشترك بين الابتداءات الجزئية ملحوظ قصدا توهم **قوله** فهو صفة الفاء لمجرد التراخى فى الذكر فان بيان فوائد القيود متاخر عن
ذكرها **قوله** وبقولنا وضعا عطف على محذوف اى فبقولنا مقترن آه يخرج الاسماء التى لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعا آه وبقولنا فى الفهم خرج
ما فيه الاقتران وضعا فى التحقق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدث اى يكون قيامه به وحصوله له مقيدا باحد الازمنة الثلثة
ولذا كان حقيقة فى الحال والاستقبال ولم يكن فعلا لعدم الاقتران فى الفهم واعلم ان الشارح رح لم يذكر فائدة قيد فى الفهم ههنا ولا فى تعريف الاسم
وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم انه لا حاجة الى قوله فى الفهم بعد التقييد بقوله وضعا **قوله** منقولة عن المصادر او غيرها
كلمة او لمجرد التفصيل كما فى العالم اما جوهر او عرض اى منقولة مفصلة بهذا التفصيل فلا حاجة الى جعل الجمع بمعنى كل واحد او جعل او بمعنى الواو
ثم النقل اى الاستعمال فى المعنى الثانى لعلاقة مع هجر المعنى الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيقى قيد الشارح رح الوضع بالاول
فى تعريف الاسم ولم يقيده ههنا رعاية للاعتبارين وبهذا يخالف نحو يزيد ويشكر فانهما موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع التحقيقى
فباعتبار وضع فعل وباعتبار وضع آخر اسم ففى المنقول يعتبر الوضع التحقيقى وفى المشترك يعتبر الوصفان **قوله** ودخل فيه آه عطف على قوله فخرج
وانما افاد التقييد فى الاثبات الدخول لانه فى الحقيقة تعميم لقوله مقترن وضعا سواء كان مقترنا استعمالا اولا **قوله** الافعال المنسلخة اى
فى الاستعمال بحيث هجر المعنى الاول فهى ايضا من المنقول قيل وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به لان الافعال الناقصة تامة
فى اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتهى قال المص فى الامالى لا يصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها فى التحقيق نسبة حدث محقق

الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد ان زيدا ثبت وانما اريد ان القيام المنسوب الى زيد وهو خبره ثبت وذلك حاصل ولم يذكر كان وانما
قصد بالاتيان بها على المبتدأ والخبر تقييد الخبر بمعنى بالنسبة الى المبتدأ مخبرا عنه على ما كان فى الابتداء ولذلك توهم كثير من النحويين انه لا دلالة لها
على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك لم تأت عاملة فى شئ غير الاسم والخبر انتهى كلامه وعلم من كلامه ان انسلاخ الافعال
الناقصة غير مرضى عنده وفى الرضى وما قال بعضهم سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ الى آخره **قوله** لوجود الاحد فى الاثنين
فالمراد باحد الازمنة الثلثة احدها مطلقا لا احدها فقط **قوله** ولانه مقترن اى لو اريد الاحد فقط لصدق على المضارع ايضا لانه بحسب كل وضع مقترن
باحدها فقط **قوله** وان عرض آه متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اى فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقط فيكون نقيض الشرط
اولى بالجزاء بلا تكلف اذ على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه اولى واظهر **قوله** انما تستعمل اى بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يصح الحصر
وكلمة او لمنع الخلو اذ لابد فيها من التحقيق ثم انه يضاف اليه فى الماضى التقريب مع التوقع او بدونه وفى المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما
فى قوله قد نرى تقلب وجهك وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه ايابا فى الاستعمال **قوله** لتقريب الماضى اى الحدث الجزئى الذى مضى
بناء على ان المعانى الحرفية جزئية وحمله على الفعل الماضى يحوج الى حذف المضاف او التجوز باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمن **قوله**
وشئ من ذلك آه اى المذكور لا يتحقق الا فى الفعل الاصطلاحى ولذا لم يورد الضمير اى لا يفهم شئ من ذلك بدون ذكر الفعل كما فى قولهم الحرف
ما دل على معنى فى غيره وذلك لامتناع فهم شئ من ذلك بدون ذكر متعلقه وهو الحدث الجزئى وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين
ماخوذة فى مفهومه دون ما عداه **قوله** دخول السين اللام للعهد اى سين الاستقبال دون سائر السينات **قوله** تنفى الفعل اى الحدث الجزئى
لما مر وكذا فيما سياتى **قوله** الا فى الفعل اى الاصطلاحى كما مر **قال** ولحوق تاء التانيث اى الساكنة لانها الدالة على تانيث الفاعل فالوجه ذكر
التعليل بعد قوله ساكنة **قوله** والصفات اى وان كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة على تانيث
الفاعل لها وفاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها **قوله** حال عن تاء التانيث وفيه اشارة الى انها فى الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تاء تانيث
الفعل والاسم كما فى الرضى وفى بعض النسخ الساكنة بالاسم **قوله** لاختصاصها بالاسم لخفة الاسم وثقل الفعل **قوله** اراد آه وذلك لانه اشار بلفظ
التاء الى الغاء الخصوصية المعتبرة فى فعلت من الخطاب والتكلم والافراد والتذكير والتانيث دون الحركة والالغاء الاضافة الى فعلت واشار
بلفظ نحو الى الغاء خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشاركه فى جميع صفاته وهى نون الجمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع ما قيل ان
الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة فى بعض صفات تاء فعلت دون البعض لا قرينة عليه فى عبارة المص رح **قوله**
اخف واخصر لاعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبنى وقالوا ان المستتر فى ضرب وضربت ينبغى ان يكون اقل من الالف لضعف
او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغى ان يكون اقل من ضمير المثنى **قوله** فانه المتبادر بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل **قوله** قبلية ذاتية مفعول مطلق
من قوله قبل فيه اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل فى قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد ان معناه متقدما ومتاخرا والمفعول
المطلق لا يجئ من الظرف فاندفع الاشكال الناشى من الظرفية وبقى الاشكال الناشى من وصف الزمان بالتقدم فدفعه بقوله ذاتية اى لا يكون
بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو ان يكون
المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علة تامة او فاعلية له **قوله** لما الموصول اى بما هو على صيغة الموصول فلا ينافى ما سبق من تفسيره بالنكرة واشار
الى جواز جعله موصولة والمقصود من هذا الكلام ومن قوله وبالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسيرا لها فلا تكرار
قوله لم يضرب اى يضرب فى لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضى وليس بماض وكذا ضربت فى ان ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضى
مع كونه ماضيا **قوله** خبر مبتدأ محذوف لم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا
كما تقرر فى موضعه ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظر الى جانب اللفظ **قوله** او تقديرا آه فانه يمكن تقدير الفتحة فى آخر رمى وان لم يظهر للتعذر بخلاف
ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم **قوله** اما البناء على الحركة آه واما البناء
فلعدم اعتوار المعانى عليه **قوله** فلمشابهته المضارع آه ولكونه مشابه المشابه استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابه
الاسم فاستحق الاعراب وقد يقال انه بنى على الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كان هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة

بخلاف مشابہۃ المضارع ثم کون بناء الماضی مقدما علی بناء المضارع لا یقتضی ان یکون حال آخره من الاعراب والبناء مقدما علی حال آخره فلا یرد
انہ لا معنی لبنائہ لمشابہۃ المضارع والحال انہ مقدم علیہ **قولہ** فی وقوعہ ای بوقوعہ لان وقوع الماضی موقع الاسم لیس وجہ المشابہۃ **قولہ**
وشرطا وجزاء عطف علی قولہ وقوعہ بتقدیر وقوعہ **قولہ** فلکونہ اخف الحرکات وثقل الماضی لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثیا ساکن الوسط بالاصالۃ
ومعنی لدلالتہ علی المصدر والزمان وطلبہ المرفوع دائما والمنصوب کثیرا **قال** مع غیر الضمیر سواء لم یکن معہ ضمیر اصلا نحو ضرب زید او یکون
معہ ضمیر منصوب نحو ضربک او مرفوع ساکن نحو ضربا **قولہ** لکراہۃ اجتماع آہ ولذا قالوا اصل عُلَبِط وهُدَبِد علابط وهدابد **قولہ** لشدۃ اتصال
الفاعل ای الضمیر بفعلہ لکونہ متصلا لفظا ومعنی بخلاف نحو حرکۃ وبرکۃ فان اتصال التاء فیہ لفظی فقط علی ان اجتماع الحرکات فیما ذکر لیس
فی البناء لان وضع الکلمات علی الوقف بخلاف ضربن **قولہ** احتراز عن مثل ای عن خروجہ عن الحکم المذکور **قولہ** فانہ ایضا مبنی علی الفتح
ولا معنی للفتحۃ التقدیریۃ فیہ لانہ انما یصار الیہ للتعذر لفظا ولا تعذر ههنا لان اتصال الضمیر فیہ بعد صیغۃ الماضی بخلاف غلامی فان
الاضافۃ فیہ مقدمۃ علی ترکیبہ بالفعل فافهم ولا تخبط **قولہ** ای حال کونہ آہ یعنی ان الباء لیست صلۃ لا شبہ اذ لیس الحروف مشبها بہ ولا
الباء السببیۃ بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم یجعلہ للسببیۃ لاصالۃ الملابسۃ بالاتفاق ولان سببیۃ الحروف للمشابہۃ بسبب ان
زیادتها فی اول الماضی مع تغییر بعض الحرکات سبب تحصل بجہۃ مشابہۃ المضارع الاسم وهی وقوعہ مشترکا فیکون سببیۃ الحروف بالواسطۃ
ولان سبب المشابہۃ مبین بقولہ لوقوعہ فیحتاج الی تکلف فی اعتبار سببیۃ الحروف **قولہ** ای من علی صیغۃ جمع المؤنث من الاتیان ای حین
بیان لوجہ الملابسۃ **قولہ** فی اوائلہ الخ فی اولہ الا انہ اختار لفظ الجمع للاشارۃ الی امتناع اجتماعها والظرفیۃ من قبیل ظرفیۃ الجزئی للکلی
کانہ قیل باحد حروف ہی اوائلہ **قولہ** جمعتها کلمۃ نأیت اشارۃ الی وجہ اضافۃ حروف نأیت وان الفرق بین المضاف والمضاف الیہ
بالافراد والاجتماع **قولہ** وهذہ المشابہۃ ای المشابہۃ بمطلق الاسم المعتبرۃ فی صیغۃ المضارع واما مشابہتہ مع اسم الفاعل فانما هو فی
تحصیل صفۃ الاعراب وذلک لان صیغۃ اسم الفاعل مشتقۃ من المضارع متاخرۃ عنہ فلا یمکن اعتبارها فی صیغتہ والمقصود من زیادۃ هذہ
العبارۃ الاشارۃ الی ان قول المص رح لوقوعہ خارج عن التعریف بیان لوجہ المشابہۃ لکونہ تاما بدونہ **قولہ** انما یکون آہ اورد کلمۃ الحصر ردا
علی من زاد ولدخول لام الابتداء علیها لعدم اختصاصہ بالمضارع لدخولہ علی الماضی مع قد ایضا والمقصود بیان المشابہۃ المعتبرۃ فی مفهوم المضارع
التی بها امتاز عن سائر اقسام الفعل **قال** لوقوعہ مشترکا بیان للسبب الذی هو منشأ المشابہۃ لا لوجہ المشابہۃ ولذا لم یقل فی وقوعہ والمراد
بالاشتراک معناہ اللغوی لا الاصطلاحی اذ الظ رح لکونہ مشترکا ولعدم کون زمان الحال والاستقبال تمام معناہ **قولہ** علی الصحیح وقال
بعضهم حقیقۃ فی الحال مجاز فی الاستقبال وبعضهم بالعکس **قولہ** بالجر آہ ای لیس مرفوعا بجعلہ خبرہ بالسین **قولہ** ای تلک المشابہۃ بیان
لمعنی المتن بعد ملاحظۃ العطف فقولہ وتلک المشابہۃ ههنا اعادۃ لقولہ وهذہ المشابہۃ الا انہ غیر هذہ الی تلک لصیرورۃ المشار الیہ
بعیدا وصیغۃ تلک للبعید فحال هذہ الواو کحال الواو السابقۃ فی صحۃ کونها للعطف علی قولہ المضارع ما اشبہ وکونها للاعتراض **قولہ** وتخصیصہ
اعاد اللام تخصیصا للعطف واشارۃ الی کون کل من الامرین منشأ وجہ المشابہۃ **قولہ** بواسطۃ القرائن اشار بصیغۃ الجمع الی انہ یجوز
ان یکون مخصص معنی واحد قرائن کثیرۃ او الی کثرۃ الموارد **قولہ** لانہ لم یسم آہ فالمشابہۃ المذکورۃ ماخوذۃ فی مفهوم الاسم اصطلاحا فلا بد من
ذکرہ فی التعریف لیکون حدا اسمیا **قولہ** اذ معنی آہ تصحیح للتسمیۃ لاجل المشابہۃ المذکورۃ **قال** فالهمزۃ تفصیل وبیان لمعانی حروف المضارعۃ
قال مفردا لم یرد بہ ما لیس مع غیرہ علی ما توهمہ المقابلۃ بقولہ مع غیرہ لعدم مساعدۃ اللفظ اذ الواجب ح منفردا وللمعنی اذ لا دلالۃ لہ
علی انہ لیس مع غیرہ وعدم الدلالۃ علی شیء لیس دلالۃ علی عدمہ وانما هو بناء علی العدم الاصلی بل اراد بہ معنی الواحد اجراء لوصف اللفظ علی
المعنی توسعا فیکون المراد بالمتکلم الجنس ای من یحکی عن نفسہ والا لغا الحال فلا بد من ارجاع ضمیر لہ الی المتکلم المفرد ای الواحد لیصح التقیید
بقولہ اذا کان مع غیرہ اذ لیس النون لجنس المتکلم اذا کان مع غیرہ فتدبر فانہ خفی علی الناظرین فی هذا الکتاب **قولہ** مذکرا کان او مؤنثا
فالمراد بالمفرد ما اتصف بالافراد ولیس من باب التغلیب اذ لم یرد بہ کلاهما **قال** مع غیرہ مؤنثین کانا او مذکرین او مختلفین **قولہ**
وکانها آہ اشارۃ الی وجہ الاختصاص **قولہ** واحدا کان آہ فمعنی المخاطب من تکلم معہ **قولہ** غائبات اورد صیغۃ جمع المؤنث نظرا الی معنی
المؤنث والمؤنثین واورد صیغۃ التثنیۃ اعنی ذوی نظرا الی لفظ المؤنث والمؤنثین وکسر الواو غیر صحیح **قال** للغائب ای من یحکی عنہ

فیشتمل علی انہ تعم بلا شبہۃ **قولہ** ای غیر القسمین فیکون للواحد المذکر ولمثناہ ومجموعہ وجمع المؤنث **قولہ** حال خبر بعد خبر لقولہ فهو **قال**
مضمومۃ لانہ لما فتح اول الماضی ینبغی ان یخالفہ المضارع لمکان التباین بینهما **قولہ** ای فیما ماضیہ توصیف المضارع بالرباعی علی
التوسع باعتبار ان ماضیہ کک **قال** ومفتوحۃ فیما سواہ للتخفیف الذی استدعاہ کثرۃ الاستعمال کما فی الثلاثی او کثرۃ الحروف وهو
فیما عداہ واما اهراق یهریق واسطاع یسطیع فرباعی زید فیہ الهاء والسین علی خلاف القیاس **قولہ** لعدم علۃ الاعراب فیہ وهی توارد المعانی
المختلفۃ کما فی الاسم او المشابہۃ التامۃ بہ ولم یذکر دلیلا للحکم الثبوتی المستفاد من الحصر لانہ سیبینہ فی قولہ ویرتفع الی آخرہ مفصلا **قولہ**
ولما کان هذا الکلام آہ دفع لاشکال تعلق الظرف بالفعل المنفی فانہ یفید ان عدم اعراب غیر المضارع مقید بوقت عدم اتصال النونین ولیس
کک اذ لا یعرب غیرہ مطلقا سواء رجع الضمیر المجرور الی المضارع او الی الغیر ولا یفید ما هو المقصود بالبیان وهو ان المضارع لا یعرب اذا اتصل
النونان وحاصل الدفع ان هذا الکلام لدلالتہ علی نفی الاعراب عن غیر المضارع لیس معناہ الصریح مقصودا بالذات لان کلامنا فی
احوال المضارع بل هو کنایۃ عن اثبات الاعراب للمضارع علی وجہ الحصر بطریق انما او بحیث یکون الجزء الثبوتی مقصودا اصالۃ
والجزء السلبی مقصودا تبعا لیکون من احوال المضارع والظرف قید للجزء الثبوتی المقصود بالاصالۃ فاندفع اشکال التعلق وکذا ما یتوهم
من ان انما بمعنی ما والا فالاشکال بحالہ لان کونہ بمعنی ما والا لا یقتضی ان لا یکون بینهما فرق بهذا القدر وبما ذکرنا ظهر ان ما ذکرہ الشرح
اولی من جعل الظرف متعلقا بیعرب المضارع المفهوم من الحکم السلبی **قولہ** یکون مبنیا وقیل انہ معرب تقدیرا لشغل محل الاعراب کما
فی غلامی ولا یخفی علیک الفرق بینہ وبین غلامی فانہ لشدۃ الاتصال صار کالجزء منہ فلم یبق ما قبلهما محل الاعراب اصلا بخلاف
غلامی **قولہ** لشدۃ الاتصال اما لفظا فظ واما معنی فلکون المؤکد عین المؤکد بخلاف الاتصال مع التنوین لسقوطہ فی الوقت والاضافۃ
ومع اللام فلم یصر ما قبلہ وسطا فاجری الاعراب علیہ **قولہ** وسط الکلمۃ والوسط لیس محل الاعراب اللفظی وهو ظاهر ولا التقدیری لان معناہ علی
ما عرفت هو ان یقدر الاعراب علی الحرف الاخیر ولا یظهر للتعذر او الاستثقال **قولہ** دخولہ علی کلمۃ اخری معتبرۃ مغایرتها بعد الدخول حیث لم تغیر
البناء السابق بسببہ بخلاف قائمۃ وبصری فان التاء والیاء وان کانت کلمۃ اخری الا انہ بعد الدخول تغیر البناء السابق وصار المرکب
بناء آخر واستحق المرکب للاعراب فلذا اجری علی التاء والیاء وبما ذکرنا ظهر ان هذا الدلیل لا یجری فی نون الجمع **قولہ** ولان آہ اعاد اللام نظرا
الی ان المدعی ذو جزئین فکان کل واحد منهما دعی براسہ **قولہ** تقتضی ان یکون آہ وان لم یلزم فی المضارع توالی الحرکات الاربع **قولہ** المشابهتها
نون جمع المؤنث آہ وبذلک المشابہۃ ضعفت مشابہۃ المضارع بالاسم فرجع الی ما هو الاصل فی الفعل اعنی البناء فلا یقبل الاعراب **قولہ** فلا یقبل ای ما قبلها
اصلا الاعراب وبهذا تبین الفرق بینہ وبین المعتل بالالف فانہ یقبل الاعراب من حیث کونہ آخر الکلمۃ وان تعذر باعتبار خصوصیۃ الالف
والحاصل ان التقدیری لا بد فیہ من اعتبار الاعراب فی آخر الکلمۃ فرقا بینہ وبین المحلی فلا بد فیہ من القبول فی الجملۃ کیلا یکون التقدیری
مجرد فرض **قال** فالصحیح تفصیل لانواع اعراب المضارع ومحالها ای فاعراب الصحیح من المضارع مطلقا **قولہ** حرفہ الاخیر سواء کان اصلیا
او زائدا فلذا لم یقل لامہ **قال** المجرد آہ یشمل ما لا ضمیر فیہ نحو یضرب زید وما فیہ ضمیر مستتر نحو زید یضرب وما فیہ ضمیر بارز منصوب نحو یضربک
وما فیہ ضمیر غیر متصل بہ بل منفصل نحو ما یضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالی لا عما لا یتصل بہ والا خرج الصورتان الاولیان **قولہ** متصل بہ
ای بذلک الصحیح قدرہ بقرینۃ قولہ والمتصل بہ ذلک **قال** للتثنیۃ والجمع آہ بیان للمحال الضمیر البارز المرفوع ولیس قیدا احترازیا فلذلک
ترک الشرح الجمع علی ظاهرہ المتبادر ولم یحملہ علی الجمع المذکر **قال** لفظا حقیقۃ او حکما فان الضمۃ والفتحۃ فی حالۃ الوقف فی حکم الملفوظ ولذا
یکون الوقف بالاشمام والروم والنقل ولیستا تقدیریتین علی ما وهم لما عرفت من معنی التقدیری **قال** والسکون لم یقل لفظا لانہ
عدمی والزائل لالتقاء الساکنین فی حکم الثابت کما فی رمتا فلیس السکون فی لم یکن الذین تقدیریا علی ما وهم **قولہ** المضارع اشارۃ
الی ان قولہ والمتصل معطوف علی قولہ فالصحیح لا علی قولہ المجرد لان هذا الحکم شامل للصحیح والمعتل **قولہ** وذلک آہ ای اعراب ما اتصل بہ الضمیر
البارز المرفوع فی خمسۃ مواضع وان کان الاتصال فی سبعۃ مواضع فان الموضعین اعنی یضربن وتضربن مبنیان خارجان بقولہ ونون
جمع المؤنث **قال** بالنون آہ انما اعرب بالنون لان المشابہۃ التی هی علۃ الاعراب باقیۃ وامتنع بالحرکۃ لصیرورۃ آخرہ بسبب شدۃ الاتصال
بالضمیر لتعاضد جهاتہ من کونہ فاعلا ومتصلا وعلی حرف واحد سیما حرف علۃ ساکن فی وسط الکلمۃ والوسط لیس محل الاعراب اصلا علی ما عرفت

ولانه بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامى فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه ولا يمكن
اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلا جرم زيد النون بدل الرفع لمشابهته للواو فى الغنة ويكسر بعد الالف ويفتح بعد الواو
والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه **قوله** حالتى الجزم والنصب اما فى حالة الجزم فظ لانه اسقاط الاعراب واما فى حالة النصب فلامتناع اجتماعه
مع الرفع فلابد من زواله الا انه زال فى الواحد الى بدل وهو الفتحة وههنا زال بلا بدل فصار النصب تابعا للجزم ويحذف هذه النون مع
نونى التاكيد اما لانه لا يكون فى المبنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات **قوله** الآخر احضار لاصطلاح النحو لانه مقدر **قوله** المناسب لها فى
كونها حاصلا من اشباع الحركة وقابلا للتغير والزوال **قوله** لان الالف لا يقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها
من حيث انه آخر الكلمة فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف آخر جمع المؤنث فانه للزوم السكون له لا يقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه فى الحاصل
ان التقديرى فرع اللفظى فلابد من امكانه فى ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه **قوله** كما هو المتبادر من عبارته حيث قال ويرتفع اى يحصل
فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر لعدم مدخلية شئ آخر وان امكن ان يقال بغير مدخلية شئ آخر لا يوجد فى وقت التجرد **قوله** وسواء كان
العامل آه سواء لطلب الاثنين فالواجب وكان العامل الا انه اعاده لبعد الاول كما فى قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب **قوله** وقوعه آه وهو حين التجرد عن الجازم والناصب اذ لا يدخلان على الاسم
قوله كما فى زيد يضرب آه اى يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب **قوله** الا انه اذن يكون كالاسم مع كونه معربا فلا ينتقض بالماضى
قوله اسبق اعراب الاسم لكونه اعراب اسبق المعمولات واقواه لكونه اعراب العمدة **قوله** نحو الذى يضرب آه فانه لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب
كون الصلة جملة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وخبر كاد يجب ان يكون فعلا وفى يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد **قوله**
ويكفينا اى فى ارتفاعه **قوله** وان كان الاعراب يعنى وان كان اعراب ما بعده على تقديره اى الواقع اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا او مع تقديره
الاسم مبتدا او مع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع التقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثانى لان ذلك التغاير متحقق فى سائر
المواد اذ العامل على تقدير الاسم لفظى وعلى تقدير الفعل معنوى فلا معنى لان الوصلية **قوله** والسين آه دفع لما يقال فحينئذ لم يقع المضارع موقع
الاسم بل مع حرف التنفيس **قوله** ابدل الالف نونا كما ان التنوين والنون الخفيفة اذا انفتح ما قبلها تقلبان الفا فى الرضى لا دليل على
قول الفراء **قوله** اصلا الا ان قال الشاعر شعر يرجى المرء ما لا ان يلاقيه ÷ ويعرض دون اقربه الخطوب ÷ اى لن يلاقى **قوله** اذ حرف برأسه
وهو الحق لان الاصل عدم التصرف فى الحروف **قوله** فخففت بنقل حركة الهمزة وحذفها للساكنين وتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم العمل بعدها
وجاز ان يليه الحال كما فى قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين **قوله** اذا الظرفية فى الرضى وانما حملنے على ذلك ظهور معنى الزمان فيها
فى جميع الاستعمالات كما فى اذ **قوله** فنون عوضا عن المضاف اليه فى الرضى وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى
لفظ اذ الذى هو بمعنى مطلق الوقت لخفته لفظه وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف
هو اليها لدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذا تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك
اكرمك فعوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة **قوله** نحو سرت حتى ادخلها مثل للحروف الثلثة مع
ان امثلتها مذكورة فى المتن لان المقصود ههنا تمثيل لتقدير ان وفى المتن تمثيل النصب ولذا لم يمثل لان ولن وكى واذن وكان
فى قول الشارح رح فيما سيجئ ان التى ينتصب بها المضارع اشارة الى ذلك **قوله** وهى اللام الجارة عند البصريين فانهم قالوا انه
حرف جر بعده متعلق بخبر كان المحذوف والاصل ما كان قاصدا للفعل واما عند الكوفيين فحرف زائد لتاكيد النفى كالباء فى ما زيد بقائم ناصب لم تعلق
بشئ كذا فى مغنى اللبيب فان قلت اذا كان للتعدية فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها لاطرادها وصحة اسقاطها كذا فى التحفة
قوله فى خبر كان المنفى اما لفظا واما معنى كما فى قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم **قوله** لان هذه الثلثة آه هذا الكلام وما سياتى من قوله فان الواو
والفاء آه تعليل لتقدير ان بعدها فموقعه هذا الا ما ذكره المص رح من التفصيل فانه تفصيل لشروط التقدير ولذا لم يتعرض لتعليل تقدير ان بعد لو
لانه مفهوم من شرط التقدير صريحا **قوله** وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فى المغنى عطف الخبر على الانشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك
فى شرح باب المفعول معه فى كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة **قوله** فان التى ينتصب آه

احتراز عن ان المخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة ههنا التعلق كما فى اذن وحتى **قال** تقع بعد العلم وما بمعناه كالوجدان والرؤية واليقين
قوله اذا لم يكن بمعنى الظن حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم قد يكون بمعنى الظن فى الرضى جوز بعضهم
ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقع علمت ان يخرج زيدا بالنصب اى ظننت وفى تفسير ابى حيان قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوى فيجوز ان يعمل
فى ان ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات لان القطع بايمانهن غير متوصل اليه **قال** هى المخففة ايراد الضمير لمجرد التاكيد والفرق
بين الخبر والنعت سواء قلنا انه مبتدا او ضمير فصل وليس لحصر المسند على المسند اليه لعدم صحته ولا لحصر المسند اليه على المسند لانه يصير قوله وليست هذه تاكيدا
تكرارا والاصل عدمه **قوله** على غلبة الوقوع آه ان اريد بالتحقيق جعل الشئ محققا ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون اكثر الوقوع
وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع كون جانب الوقوع غالبا اى راجحا على عدمه والضابطة فى معرفة ان المصدرية وغيرها على ما فى
الرضى ان ان التى ليست بعد العلم ولا ما يؤدى معناه ولا بعد القول ولا ما يؤدى معنى القول ولا بعد الظن فهى مصدرية لا غير والتى بعد الظن ان كان بعدها
غير لا من حروف التعويض وهى السين وسوف وقد ولم ولا ولن وما فمخففة لا غير وكذا ان كان بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا
مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتى بعد العلم وما يؤدى معناه ان لم يكن فيه معنى القول فمخففة لا غير
وان كان فيه معنى القول فان وليها فعل غير متصرف فمفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتمل ان تكون مفسرة وان
تكون مصدرية لا مخففة لعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مفسرة ومصدرية ومخففة وان وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من
حروف العوض فمخففة او مفسرة وكذا ان لم يليها الفعل بل وليها جملة اسمية اذا عرفت هذا فلابد فى بيان المص رح من اعتبار قيود ليصح فتدبر **قوله**
فيجرى آه ذكر النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر المدعى اشارة الى ايصاله اليها وترتبها عليه والى ان قوله ففيها الوجهان ليس المراد به انه يتحقق فيها
الوجهان بل انه يجرى فيها الوجهان والمتحقق لا يكون الا احدهما **قوله** نفيا مؤكدا فى المغنى ولا تفيد لن توكيد النفى خلافا للزمخشرى فى كشافه ولا
تابيده خلافا له فى انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ولو كان للتابيد لم يقيد منفيها باليوم فى قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد فى قوله تعالى
ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه **قوله** اى لم يكن آه اى ليس المراد من عدم الاعتماد ان لا يكون له ارتباط بما قبلها اصلا فان اذن لو وقعت
بعد الفاء والواو يجوز فيها الوجهان نحو قوله تعالى واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا قرئ بالرفع والنصب فمن حيث انه وقع فى صدر جملة مستقلة
تنصب المضارع ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط حروف العطف يكون ما بعدها مرفوعا نعم وجوب الانتصاب مشروط بذلك لكن
الكلام فى شروط الانتصاب ولعل الشيخ الرضى انما فسر الاعتماد بكونه تتمة لما قبلها بجعله شرط الوجوب بقرينة مقابلة قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان
بل المراد ان لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها حقيقة او حكما بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك فى ثلثة مواضع بالاستقراء
ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن احسن اليك وان يكون جزاء الشرط الذى قبلها نحو ان جئتنى اذن اكرمك وان يكون جواب القسم الذى قبلها
نحو والله اذن اكرمك فانه فى الصورة الاخيرة وان لم يكن ما قبلها عاملا ففى حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه اعراب الرفع **قوله** فانه اذا اعتمد آه
حاصله ان اذن لكونه حرفا ضعيف العمل لا يعمل فيما هو متقدم عليه حكما وترك الدليل المشهور الذى ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولا وهو انه يلزم توارد
العاملين اعنى اذن وما قبلها لان توارد العاملين جائز اذا كان عمل احدهما لفظيا وعمل الآخر محليا نحو ان زيدا قائم وعمرو **قوله** المذكور بعدها اى متصلا
كما هو المتبادر ففيه اشارة الى اشتراط الاتصال ايضا فانها لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم وبلا النافية نص عليه فى المغنى **قوله** لكونها اى فى الاصل
باعتبار مدخولها جوابا للكلام متقدم صدر عن ذلك المتكلم نحو ان جئتنى اذن اكرمك ومن متكلم آخر كما فى مثال المتن وجزاء الشرط مذكورا او مقدرا **قوله** وهما
لا يكونان اى كلاهما لا يكونان الا فى زمان الاستقبال بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما يقتضى ان يكون متاخرا عن كلام سابق فيجوز ان
يكون فى الحال والشرط والجزاء يجوز ان يكونا ماضيين نحو ان جئتنى لاكرمتك لا يجوز ان يكون الجزاء حالا وقد نص فى الرضى ان الشرط والجزاء
اما فى المستقبل او فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال **قوله** وجب الرفع ولو فى بعض الصور فان المقصود بيان فائدة الاشتراط لا استيفاء اعراب صور
الفقدان فلا يرد ان فى صورة تقدم الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع او الجزم **قوله** قوله اذا لم يعتمد آه الاولى ان يجعل كل منهما خبرا
للمبتدأ لئلا يكون ذكر الشرطين استطراديا ولا يحتاج الى اعتبار ان الشرطين المذكورين لما كانا مفردين نزلا منزلة المعلوم وذكرا فى الصلة التى
من شانها ان يكون قصة معلومة المخاطب والا فالمعلوم مما سبق نفس الانتصاب المقيد بالشرطين **قوله** معها اى اذن **قوله** لما اشرنا اليه اى

الی کونه ظرفا للانتصاب حیث قدر الموصولة التی صلتها ینتصب **قال** فالوجهان فی المغنی والتحقیق انها اذا قیل ان تزرنی ازرک واذن احسن
الیک فان قدرت العطف علی الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او علی الجملتین جمیعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف **قوله** جاز ان
لم یقدر فیهما الوجهان علی قیاس ما سبق اذ لیس فی اذن وجهان بل فیما بعدها الا ان یفسر الوجهان بالاعمال والالغاء ولم یقدر للفصل لئلا یکون
کنزع الخف قبل الوصول الی الماء **قوله** بناء علی ضعف الاعتماد لان حرف العطف لکونه صلا فی المفردات یقتضی ان یکون المعطوف
کالمعمول لما قبله لکنه بدخوله علی الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فکانه لم یعتمد فیجوز النصب **قوله** باعتبار الاعتماد بالعطف نظرا الی ما هو الاصل
فیه وان لم یوجد ههنا ولو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب کما فعله الشیخ الرضی لم یحتج الی هذه التکلفات کما لا یخفی
قوله وکی التی ینتصب بها المضارع احتراز عن کی الجارة وهو ما اذا دخلت علی الاسم نحو کیمه او علی نحو جئتک کی ان تکرمنی فانها جارة بمعنی اللام
المجرد للتعلیل وفی غیرهما اذا تقدمها اللام نحو لکیلا تأسوا فهی ناصبة لا غیر واذا لم یتقدمها یحتمل ان تکون ناصبة بنفسها بمعنی التعلیل وان تکون
جارة مضمرة بعدها ان کذا فی الرضی فمعنی قوله ینتصب بها المضارع یجوز نصب المضارع بها وفیه رد علی الاخفش حیث ذهب الی انها
حرف جر وان انتصاب المضارع بها فی جمیع المواد بتقدیر ان **قوله** سببیة ما قبلها لما بعدها بحیث یمکن ان یؤدی حصول مضمون ما قبلها
الی حصول مضمون ما بعدها کذا فی العباب فعلم ان مدلولها سببیة وهی للغایة وهی تلازم التعلیل الذهنی اعنی کون ما بعدها علة غائیة لما قبلها
فلذلک اختلف عباراتهم فقال بعضهم انها للسببیة وقال بعضهم انها للتعلیل **قال** مستقبلا بالنظر الی ما قبلها بان تکون مترقب الحصول وقت
حصول ما قبلها **قوله** وان کان بالنظر آه ای سواء کان وقت الاخبار ماضیا او حالا او مستقبلا او لم یکن علی احد الوجوه الثلثة وذلک بان حصل منک
السیر اما للدخول او الی الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم یکن الدخول حاصلا ماضیا ولا حالا ولا مستقبلا کذا فی الرضی ولا شک ان استقباله
بالنظر الی ما قبلها ح اظهر من الاول فظهر معنی ان الوصلیة کانه قیل وان کان استقباله بالنظر الی ما قبله یزاحمه امر آخر وهو کونه ماضیا
او حالا او مستقبلا بالنظر الی زمان التکلم واندفع ما قیل ان الواجب ان یقال سواء کان بالنظر الی زمان التکلم او اسقاط قوله مستقبلا **قوله** ای
حال کون آه اشارة الی ان قوله بمعنی کی ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدته الاشارة الی انه لا یکون حتی ح بمعناها الحقیقی اعنی انتهاء
الغایة بشرط کون ما بعدها جزءا مما قبلها ضعیفا او قویا فی تعلق الفعل السابق **قوله** للسببیة احتراز عن کی التی تکون بمعنی ان المصدریة
وهو ما اذا کان مدخول اللام نحو قوله تعـ لکیلا تأسوا **قوله** لانتهاء الغایة احتراز عن الی التی بمعنی مع نحو قوله تعـ ولا تأکلوا اموالهم الی
اموالکم قال الرضی ثم ما ذکره المصـ رحـ لا یصلح علامة یعرف بها نصب المضارع بعد حتی عن رفعه لان حتی الواقع بعدها المضارع مرفوعا کان
او منصوبا لا یخلو اما ان یکون بمعنی الی او بمعنی کی وفی کلا الوجهین لا بد ان یکون ما بعدها مستقبلا بالنظر الی ما قبلها لان المسبب لا بد ان
یکون بعد السبب والنهایة بعد البدایة فنقول مدار ذلک علی قصد المتکلم فان قصد الحکم بحصول مصدر الفعل الذی بعد حتی اما فی حال الاخبار
او فی الزمان المتقدم علیه علی سبیل الحکایة الماضیة وجب رفع المضارع وان قصد کونه مترقبا ومستقبلا وقت الشروع فی مضمون
الفعل المتقدم سواء حصل فی احد الازمنة الثلثة او عرض مانع عن حصوله وجب النصب انتهی ویمکن حمل عبارة المتن علی هذا بان یقال ان
مراده اذا کان مستقبلا بالنظر الی ما قبله فی قصد المتکلم ومترقبا حصوله بقرینة قوله فان اردت الحال حیث لم یقل فان کان للحال **قوله** ان
یکون ماضیا بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول فی زمان التکلم فکان قاصد الدخول
بعده **قوله** ای بطریق التحقیق یعنی ان قوله تحقیقا او حکایة تمییز من الحال فانها قسمان منه علی ما یشعر به عبارة الشـ فی بحث اسم الفاعل
حیث قال والحال اعم من ان یکون حقیقة او حکایة وجوز ان یکون خبر کان المحذوف وجعله حالا تکلف وکذا منصوبا بنزع الخافض
قوله کما تقول کنت سرت امس آه فان امس یقید ان السیر الواقع فیه منقطع بالدخول سبب له او منتهیا الیه فیقتضی ان یکون الدخول ایضا
متحققا فیه اذ لو تحقق الدخول فی حال التکلم یکون للسیر فی الحال ایضا مدخل فی تحققه فلم یکن السیر فی الامس فقط سببا لتحققه **قوله**
فکانک قلت آه بیان لکون المراد من ادخل ههنا الحال الماضیة فان الکلام واقع فی الحال فکیف یصح ارادة الحال الماضیة منه فوجهه ان
یقدر ان هذا الکلام وقع منه الآن یحکیه وهذا بناء علی ان یقدر المتکلم من حیث انه متکلم موجودا فی الزمان الماضی حاکیا له فی زمان التکلم وانما
لم یصوره بان یقدر ذلک الزمان موجودا الآن لان ذلک التقدیر فیما اذا کان المقصود استحضار صورة ما وقع فیه کما فی قوله تعـ فلم تقتلون

انبیاء الله ولیس مقصوده ان حکایة الحال عبارة عن حکایة اللفظ الدال علی الحال فانه قد صرح بان المقصود من الحال فی عبارة المصـ رحـ زمان
الحال **قوله** ففی زمان الحکایة آه نتیجة لما قبله فلا یتوهم استدراکه **قوله** اذ لا یمکن آه دلیل لقوله فالبقیة یعنی ان ابقاءه علی الرفع الذی کان علیه لامتناع
نصبه اذ لا یمکن تقدیر ان **قوله** لانها علم الاستقبال ای یقصد منه الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال علی سبیل الحکایة ولا شک ان قصد
الحال وقصد الاستقبال متنافیان فلا یرد ان یقدر بعد حتی اذا کان ما بعدها مستقبلا بالنظر الی ما قبلها وان کان بالنظر الی زمان التکلم ماضیا او حالا
لانه لا یقصد منه الحال **قوله** لا جارة لانها لاختصاصها بالاسم لا تدخل علی الفعل الا بتقدیر ان وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال فی تقدیرها لم یثبت فی
کلامهم وکذا العاطفة تعرض لنفیها مع انها اخص استعمالا من الجارة ردا علی من توهم انها عاطفة کذا فی العباب **قوله** کلام مستأنف لا یتعلق بما قبلها
من حیث الاعراب کما تعلق المنصوب لان حتی المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها **قوله** لا ان یقدر آه لان ذلک لا یطرد فی نحو قوله تعالی
وزلزلوا حتی یقول الرسول علی قراءة الرفع وتقدیر لفظ الشان او ضمیر الشان تکلف لا یدعو الیه ضرورة **قوله** لتکون حتی داخلة آه ای یقدر
المبتدأ رعایة لما هو الاصل فی حتی وهو دخوله علی الاسم **قوله** کما توهمه بعضهم لان رعایة الاصل یقتضی دخولها علی المجرور لا علی المرفوع **قوله** سببا
لما بعدها فلا یجوز سرت حتی تطلع الشمس ولا ما سرت حتی ادخلها وهل سرت حتی تدخلها **قوله** یحصل الاتصال المعنوی یعنی ان حتی لکونها فی الاصل
حرف جر لانتهاء الغایة یقتضی الاتصال اللفظی والمعنوی ولما صارت حرف ابتداء والجملة مستقلة بعدها لم یبق الاتصال اللفظی ولا استعمالها فی
معناه الحقیقی فشرطنا السببیة المناسبة لمعناه الحقیقی فان السبب ینتهی لوجود المسبب فلا یرد ان الاتصال المعنوی غیر منحصر فی السببیة فلیکن
بوجه آخر لکونه غایة لما قبله فیجوز نحو سرت حتی تغیب الشمس بالرفع **قوله** الآن قید به لیصیر المثال نصا فی الحال تحقیقا کما ان المثال السابق
نص فی الحال حکایة والقرینة علی التقیید کون المضارع الخالی عن قرینة الاستقبال فی الحال ظاهرا فی الحال کذا فی الرضی واشار بذلک الی ان مثال
المتن یحتمل کلیهما **قوله** نظرا الی الامر الاول لا بالنظر الی الامر الثانی فان کینونة السیر علی صفة او فی نفسه سبب للدخول واما احتمال تقدیر الخبر منفیا فمناف
لما هو مدلول کان الا باعتبار ان الانتفاء صفة حصل السیر علیها وهو تکلف سمج **قوله** فی وقت حصول آه علی حذف ثلثة مضافات قال الرضی
وقد یحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا القیام المضاف الیه الاخیر مقامه **قوله** فیفسد المعنی علی تقدیر عدم حذف الخبر بخلاف التامة وبخلاف النصب
فانه یفید المعنی من غیر تقدیر وتقدیر العامل للجار والمجرور وانما هو لرعایة قاعدة نحویة فان العرب الاقحاح یفهمون المعنی من غیر شعورهم بالتقدیر **قوله** قطعا او توهما
ای وقوع مدلوله بالنظر الی الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع **قوله** مع الشک فی وقوع السبب المفاد سببیة لحتی فلا یرد منع استحالته بجواز تعدد السبب
قوله فانا ادخل تصریح بکونه حرف ابتداء وجعل الجملتین متخالفتین لا تقدیر للمبتدأ **قوله** لا علی کان سیری اشارة الی ان تصویر تقدیرها لیس تعیین
هذا الطریق بل نفی عطفه علی کان سیری فیجوز ان لا یقدر حار فیکون عطفا علی کان سیری بعد اعتبار تقییده بقوله فی الباقیة لکنه خلاف الظ **قوله**
لعدم صلاحیته آه مع ان تقدیم القید علی المعطوف علیه یقتضی المشارکة فیه بخلاف ما اذا تاخر فانه یحتمل المشارکة وعدمها هذا ما قالوه وهو الظاهر
السابق الی الفهم **قوله** التی ینتصب آه احتراز عن لام کی التی فی قوله تعـ لکیلا تأسوا فانه لا ینتصب المضارع بعدها بتقدیر ان بل کی واشارة الی انه
مثال للانتصاب المضارع بخلاف ما ذکر فی الشرح فانه مثال التقدیر کما مر **قوله** وانما تقدر آه اعاد الدلیل والمدعی المذکورین سابقا للتقیید بعد الاحرف
الثلثة اجمالا فی لام کی ولام الجحود ولاختلاف الکوفیین فیهما حیث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم یعتد بخلافهم فی حتی لظهور کونه حرف جر **قوله** ینتصب
بها ای بتقدیر ان بعدها فالباء للملابسة وفائدة التقیید الاشارة الی انه مثال للانتصاب ولیس احترازا عن شیء **قوله** هی یعنی ان لام تاکید خبر مبتدأ
محذوف والجملة معترضة بین المبتدأ او الخبر **قوله** او معنی واشترط صاحب المغنی ان یکون النفی بما ولم والجمهور علی عدم الاشتراط فاللام فی قوله تعـ
وان کان مکرهم لتزول منه الجبال فی قراءة الکسر لام الجحد عندهم وعنده ان شرطیة واللام بمعنی کی **قوله** فان قیل آه لا ورود لهذا
السؤال لان اللام فیه عند الکوفیین زائدة للجحد وتاکید النفی وعند البصریین صلة لخبر محذوف اعنی قاصدا کما مر **قوله** التی ینتصب آه مقصوده
من هذا الکلام ان المراد بالفاء الفاء المعهودة فیما سبق وان الشرطین لتقدیر ان بعدها لا لنصبها کما هو مذهب الکوفیین وان قوله بشرطین خبر لها
ولیس علی سنن الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب الملحوظ معها اذ لیس ههنا خبر سواه ولیس مقصوده خصوص هذا التقدیر فلیقدر ناصبة
او متلبسة فلا یتوهم انه لا حاجة الی تقدیر المبتدأ المصدر بالفاء وجعله مع خبره خبر القوله والفاء **قوله** شرط هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا لتعیینه
بجواز الرفع مع تحقق الشرطین نحو قوله تعـ ولا یؤذن لهم فیعتذرون وکذا فی الواو وواو **قوله** علی السببیة ای کون الفاء سببیة لا عاطفة

للجمع على الجملة فلا ينافي كونها العطف المفرد على المفرد **قوله** تغير اللفظ مع الرفع الذي هو حاصل في جميع الافعال الخالية عن النواصب والجوازم
الى النصب لا تغير اللفظ في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يقال له تغير اللفظ **قوله** على تغير المعنى اي تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبال ومن
معنى الفاء الذي هو التعقيب الى السببية وذلك لان تغير اللفظ يشعر بتقدير ان وهو علم الاستقبال ويؤول الفعل بالمصدر ان لا يعطف المفرد
على الجملة فيما لا محل له من الاعراب فلا يكون الفاء للتعقيب فكان في النصب شيئآن دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء **قوله** لا يحتاج
الى الدلالة عليها ويكون رفع المضارع على الاستيناف او العطف كما في صورة النفي في المغني رفع تحدث على العطف فيكون شريكا في النفي
او الاستيناف فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا بدلا عن ذلك **قوله** بتقديم الانشاء لان تقديم الانشاء على ما يصلح ان يكون جوابا يدل على انه
الحامل على الطلب الذي هو مدلول الانشاء فيكون جوابا والجواب لا يعطف **قوله** المستدعي جوابا صفة للنفي مبينة لكونه في معنى الانشاء **قوله** عن
توهم انما قال توهم لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة يحصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب **قوله** جملتان
معطوفة من غير ان يقصد سببية احديهما للاخرى واما بعد قصد السببية فيجوز ان يعطف مصدر احديهما على مصدر الاخرى باعتبار اشتراكهما في
الطلب او في النفي **قوله** فيندرج فيها الدعاء اي المراد بالامر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح الاصول وعند الكسائي ما هو مدلول الامر نحو اتقي الله امرأ
وفعل خيرا فيثاب عليه او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك او يكون الامر فيه مقدرا نحو الاسد الاسد فتجوز جاز بجري صريح الامر **قال** او نفي وهو اما
صريح كما في مثال الشرح واما مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني فان قل وما يشتق منه يجري مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد معنى النفي لا يجري مجراه
في استعمالهم فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير آمر فتضربني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة او النفي قياسا وقد ينتصب بعد التشبيه
المفيد للنفي كقولك كانك غير وال فتستمني اي لست بوال وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط نحو ان تاتني آتك فتكرمني او
تكرمني فاتيك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني آتك فاكرمك او اكرمك الحاقا للشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما يجي
فيكرمني زيد لما في انما معنى الحصر القريب من النفي كذا في الرضي **قوله** نحو ما تاتينا فتحدثنا ومعناه على النصب قصد السببية مع انتفائهما او قصد الى نفي الثاني ولا يمكن
القصد الى نفي الاول فقط للزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلى الرفع نفي المجموع ونفي الثاني وحده وقصد السببية ولا يمكن نفي الاول فقط
لامتناع تحقق الحديث الذي بعد الاتيان مع الاتيان الا على القطع والاستيناف او على العطف على النفي فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدث جاهلا
بحالنا كقولك ما تاتينا فتجهل امرنا فان المقصود اثبات جهله **قوله** فيندرج في النفي لان المراد بالنفي اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت **قوله**
ويدخل فيه آه لان المراد ما فيه معنى التمني اما بصيغته او بغير صيغته **قوله** لعلي ابلغ فانه بمعنى التمني لامتناع بلوغه اسباب السموات وفي ابرازه في صورة الترجي تهكم
واستهزاء به حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا وفي المغني فاطلع بالنصب عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعل ان ابلغ فان لعل تقترن كثيرا بان ويحتمل ان يكون
عطفا على الاسباب على حد **شعر** للبس عباءة وتقر عيني * احب الي من لبس الشفوف * ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة
حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني انتهى فيجوز ان يكون تركه لانه لم يرض مذهب البصري **قال** او عرض والعرض وان كان من اداة الاستفهام
لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام وصار معنى آخر براسه فلذا لم يدرج فيه **قوله** وما بعد الفاء آه لا تشتركها في الطلب وفي النفي واختار الرضي انه مبتدأ
محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولان المقصد من النصب التنصيص على
السببية وبعد جعله معطوفا على مصدر الفعل المقدم لا يكون نصا في السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدأ محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء
عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية معناه ان يدل على السببية قطعا وان جامع العطف ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل
ان مدخولها جملة صورة البتة **قوله** محمول على ضرورة اي تثبت على خلاف الاستعمال اضطرارا قيل ويحتمل ان يكون مما دخله نون التاكيد الخفيفة في جواب
قوله اي مصاحبته آه اي يقصد اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد لان العدول الى النصب للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ
يدل على تغير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف المحض الى الجمعية اذ هي الصالحة للارادة منها فاذا لم يقصد الجمعية لا يحتاج الى
الدلالة عليها ويتعين الرفع على الاستيناف **قوله** والا فالواو اي ان لا يراد الجمعية بمعنى المصاحبة بل مطلق الجمع كما هو المتبادر فالواو لجمع المطلق
دائما فلا معنى لاشتراطه في الانتصاب والاشتراط قرينة على التخصيص **قوله** اي ما يماثل آه فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة
المذكورة حتى يلزم تشبيه الشيء بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل والى اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشترط ذلك ليبعد بتقديم الانشاء عن توهم

عطف الجملة على الجملة واما في صورة النفي فلحمل الواو على الفاء المشاركتهما في صرف ما بعدهما عن سنن العطف **قوله** لتجتمع الزيارة فالواو للمصاحبة عطف
المصدر على المصدر وهذا اولى من تقديرهم ليكن منك زيارة واكرام مني فانه لا يدل على المصاحبة وقال الشيخ الرضي ان هذه الواو اما للحال والمضارع بتاويل
المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي او بمعنى مع اي قم مع قيامي لان كون واو العطف للجمعية قليل و
لا تنصار النصوصية على المعنى المقصود وفيه مثل ما قد عرفت **قوله** ولا تاكل السمك وتشرب اللبن في المغني وان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما
وان نصبت عند البصريين فالعطف على المعنى والنهي عن الجمع اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهي عن الاول و
اباحة للثاني وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستانف فلا يتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين معناه كمعنى وجه النصب لكنه على تقدير لا تاكل
السمك وانت تشرب اللبن كانه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت انتهى ويمكن ان يقال انه من قبيل قمت واصك وجهه بتقدير
المبتدأ فالواو داخلة على الاسمية تقديرا **قوله** التي ينتصب آه لم ينص ههنا على كون قوله بشرط خبرا وان الشرط بتقدير ان اكتفاء بما سبق **قال**
بشرط معنى آه اي في الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب
الآخر او امتداد الاول الى حصول الآخر نصبت بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى والمعنيان متلازمان فلذا اختلف في التقدير بالا والى **قوله**
اي الشرط ان يكون آه فقوله الى ان والا ان تركيب اضافي بملابسة الدخول لا امتزاجي حتى يلزم ان يكون المجموع معنى او ثم قيل انه تكلف تكلف
قوله ينتصب آه اشارة الى ان الظرف خبر لا قيد وهذا الشرط انما هو لصحة الانتصاب فان كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه بان كان في محل
يقع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان للتناسب وان لا يقدر لجواز عطف الجملة على المفرد وان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذي ذكره الشارح تعين
تقدير ان **قوله** صريحا كما في التسهيل وغيره فالواو كقوله شعر للبس عباءة وتقر عيني * والفاء كقوله * لولا توقع معتر فارضيه * وثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم
اعقله * واو كقوله تعالى او وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا واذا لم يكن صريحا بل ضمنا فتقدير ان بعد العاطفة المذكورة مشروط بالشرائط
التي سبقت واذا انتفى تلك الشرائط فان صح العطف فحاله حال المعطوف عليه من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فمرفوع على الاستيناف او
مجزوم على انه جزاء لما قبله في صورة الفاء وما قيل انه يشكل بما عجبت انك لسان وتظلم فمصنوع لا يعبأ به **قوله** وعلى آخرها بناء على قاعدة تعدد المعطوفات
قوله على حتى مثلا اذ يجوز عطفه على او الذي هو آخر المعطوفات **قوله** ابعد بحسب اللفظ للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا
قوله يلزم آه لا ضير في كون التفصيل مشتملا على معنى زائد على الاجمال انما الضرر في كونه قاصرا عن افادة التفصيل لما اجمل **قوله** يلزم تخصيص آه فيه ان
التخصيص في الذكر لا يستلزم التخصيص في الواقع نعم لا بد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس الى ثم **قوله** ويرد عليه آه عطف على قوله وقيل
اي ويرد على ما قيل وجعل الضمير المجرور راجعا الى التقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله معطوفا على قوله ان جعل بحسب المعنى اي لانه على التقدير الاول يرد عليه
ان جعل آه ويرد عليه توهم لانه على التقدير الاول داخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف يكون المناسب ذكره في الاجمال **قوله** مرة في الاجمال
بان يقع العاطفة بعد قوله او ويعاد ههنا مقيدا بالظرف **قال** ويجوز اظهارها آه اخذ بتبيين المواضع التي يجوز فيها اظهارها ان وما يجب فيها فاتبعها
مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها **قوله** من اللام الزائدة وهي التي تجيء بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل بينكم
ويريد الله ليذهب عنكم الآية واختلفت في هذه اللام فقيل زائدة لمجرد التاكيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف دل عليه المقام او المصدر المسبوك
مرفوع على الابتداء واللام وما بعدها خبر اي ارادة الله وامري فلا مفعول للفعل كذا في المغني **قوله** نحو اعجبني قيامك آه اشار بالمثال الى ان المراد العاطفة
المذكورة سابقا وهي ما يكون قبلها اسم صريح **قوله** فلما لم يدخل آه لاختصاصها بالمضارع **قوله** واما الواو آه اي المذكورات سابقا **قوله** والانتهاء
اي مثلا وتلازم المعنيين اكتفى باحدهما **قوله** فلم يظهر ان الناصب بعدها بالسلامة يتوهم توارد ناصبين **قوله** لا تشركاه آه اي المتحركين وقوله **شعر** فلا والله
لا يلقى لما بي * ولا للما بهم ابدا شفاء * شاذ **قال** وينجزم بلم ولما اما الجزم بلم ولما فلاختصاصهما بالفعل وكل ما اختص بشيء وهو خارج عن
حقيقته يؤثر فيه وبغيره غالبا بشهادة الاستقراء واما بكلمات المجازاة فلتضمنها معنى ان واما بلام الامر ولا النهي فلمشابهتهما ان ولم ولما
حيث يقلبان الخبر الى الانشاء كما ان ان تقلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك كما ان لم ولما تقلبان المضارع
الى الماضي **قال** ولا في النهي في الرضي اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كان علما منقولا وقد ينكر العلم بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به
فح يدخل عليه اللام والاضافة وفيما نحن فيه كذلك فان لا مشترك في الناهية والنافية والزائدة ولذا كان الوصف به قيد الاحتراز يا فيجوز

الاضافة كما يجيء فالتوصيف والاضافة في العبارة مجرد تفنن ثم الكلمة المبنية اذا جعل اسم ذلك اللفظ فالاكثر الحكاية ويجوز الاعراب فان قيل
باللفظ فمنصرف وان اول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط فيجوز صرفه والا فهو غير منصرف واذا اعربته فان كان ثنائيا والحرف
الثاني حرف علة وجب التضعيف فاذا ضعفت لا زدت على الالف الفا آخر وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وقلت لاء فيجوز ان يقرأ ههنا
لا بالقصر على حالة البناء ويجوز ان يقرأ بالمد معربا مجرورا منصرفا فقوله المستعملة بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظي وانما آثر الوصف على الحال
لان الوصف للتخصيص المزيل للنكارة الحاصلة من الاشتراك اللفظي والحال قيد للعامل **قال** وكلم المجازات اي كلمات تدل على كون احد
الجملتين جزاء للاخرى فالمجازاة بمعنى الجزاء على ما في الصراح جزئية وجازيته بمعنى اختارها عليه لان الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيرا **قال**
مهما آه غير مركبة عند سيبويه ومركبة من ما الشرطية وما الزائدة عند الخليل ابدل الالف بالهاء لتقاربهما في الهمس ومن مه بمعنى كف وما عند
الزجاج وعلى التقادير معناه ما لا يعقل سوى الزمان **قال** واذما حرف كان غير مركبة عند سيبويه وقيل اصله اذا غيرت الميم ذالا وقال المبرد
اذ باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيأة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت للمستقبل وجازمة بما الكافة لها عن الاضافة التي
يفيدها التعيين بسبب المضاف اليه لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط واختلف في عامل الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرط فيهما وقيل كلمة الشرط في الشرط
وهما في الجزاء وقيل الشرط فقط وقال الكوفيون الجواب مجزوم بالجوار وقيل مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم **قال** واذا والغالب فيه ان
يكون ظرفا للمستقبل متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ماضيا كثيرا او مضارعا دون ذلك وقد يخرج عن الظرفية والشرطية
والاستقبال والتفصيل في مقامه **قوله** لم يجئ آه اي ليس معنى الشاذ مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح لانها اذا تضمنا معنى الشرط
فانجزام المضارع بعدها قياسي واقع في استعمال الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدها مع ارادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة **قال** واما
مع كيفما آه في المغني كيف يستعمل شرطا فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق و
لا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا لمخالفتها ادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب
قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما انتهى فعلم ان الدليل الذي ذكره الشارح جار في جميع صورها لان استواء فعل شخصين في جميع
الاحوال والكيفيات متعذر وان ما ذكره تصوير للكل في صورة جزئية ليتضح كل الاتضاح **قوله** ومن المتعذر آه فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار
معنى الشرط فيه فلا يكون متضمنا لمعنى ان فلا يجزم واما ما جاء في الشعر فللضرورة باجرائه مجرى الشرط لكونه في صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض
الاحوال والكيفيات واعتبار استوائهما في البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم يجزم **قوله** موضوعة للابهام في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم فانها
موضوعة لتعليق شيء بشيء مفروض وجوده في المستقبل مع عدم القطع بوقوعه اولا وقوعه **قوله** موضوعة للامر المقطوع به اي لوجوده في اعتقاد
المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرطية لان الشرط هو المفروض وجوده لكن لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها
قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزنا تضمن اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم الا ان ذلك المعنى لما رسخ في اسماء الشرط اذ
لم توضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمت بخلاف اذا فانه لما كان حدث الواقع فيه مقطوعا في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان
بل صار عارضا على شرف الزوال فلذا لم يجزم الا في ضرورة الشعر كذا في الرضي **قوله** اي في المضارع نص في ذلك عبارة المغني حيث قال لنفي
المضارع وقلبه ماضيا **قوله** ولا يبعد اي من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده في الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه معنى القلب
والنفي معا وكونه لنفي الماضي انما يصح لو اعتبر النفي بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا زاد كلمة لو والا فالظاهر ولا يبعد جعل الضمير آه نعم يصح لو قيل القلب
الماضي مضارعا ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من ان لم دخل على الماضي فقلب لفظا الى المضارع وكلمة لو شرطية دل على جوابه ما قبله **قوله** الا لم
استمرارا آه بل يجوز ان ينقطع قبل زمان التكلم **قوله** بين العامل اي بين العامل الحرفي وما يكون معمولا له وهو الفعل حيث يقلبه الى الاستقبال فلا
يكون داخلا على الفعل بل على الحرف وذا لا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكان من تتمة الفعل وجزءا له فيصح دخول ان عليه لبقاء دخوله على معموله وهو
الفعل لصيرورة لم جزءا منه فلا يرد ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفي بلم وليس كذلك **قوله** وتختص ايضا آه فهذه هي
الخواص الاربع المتفق عليها وواحدة مختلف فيها وهي ان منفيه لما لا يكون الا قريبا من الحال وقال ابن مالك لا يشترط ذلك
في المعنى وعلة هذه الاحكام ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل انتهى وقد للتوقع والزمان المتصل من الحال ولا يدخله حرف الشرط ويجوز

حذف الفعل بعده **قال** واما الامر المطلوب بها الفعل غير فعل الفاعل المخاطب فهو اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور واما فعل الفاعل المتكلم و
هو قليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال
مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو في الشعر اكثر منه في النثر **قوله** وقد تسكن آه وهو مع الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما
اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها
حرف عطف مثلهما **قوله** ويدخل على جميع آه بخلاف اللام كما عرفت **قوله** او متكلما نحو لا ارينك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن
ههنا حتى لا اراك **قوله** المذكورة من قبل قيده بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم في قوله فلم للقلب آه وخروج لو لا يضر لان الكلام في
الجوازم **قوله** اي يجعل آه اي للدلالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه والتفسير بافادة كون الاول سببا للثاني خال عن هذه الفائدة بل يتبادر
فيه السببية المحققة فلذا لم يفسر بها **قوله** بل ملزومية آه اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضي معترضا على الشيخ ابن الحاجب حيث قال ان الشرط سبب
والجزاء مسبب بان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو ان كان لي مال حججت
او لا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد ابي فكنت ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل مرادهم بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد
المتكلم ولو ادعاء فيؤل الى الملازمة الادعائية فكلمة بل اما للاعراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ اظهر **قوله** ولا يلزم آه عطف على غير داخل
تحت المراد وعائد المعطوف عليه كاف في الربط او استيناف لبيان فائدة قيد الاعتبار **قوله** لمكارم الاخلاق جمع مكرمة بمعنى الكريمة والاضافة
من قبيل اخلاق ثياب اي الاخلاق المستحسنة المرضية **قوله** انه منها بمكان اي ان المتكلم من مكارم الاخلاق بمرتبة **قوله** لانه شرط اي علامة
قوله ابتناء الجزاء في الصراح الجزاء باداش **قال** فان كانا آه اي فان كانا ماضيين فمبنيان ولكونه معلوما مما سبق من ان الماضي
مبني تركه **قال** او الاول هو اضعف الوجوه في الشرطية لانه في الصورة سببية المستقبل للماضي في الرضي وهو قليل لم يجئ في الكتاب العزيز
قوله فالجزم واجب وقد يرتفع للضرورة نحو ان يصرع اخوك تصرع **قوله** لدخول الجازم اي من غير فصل كما هو المتبادر ولذا قال في الشق
الثالث لتعلقه بالجازم فلا يرد انه لا بد من التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما في الشق الثالث **قوله** لتعلقه آه فالجزم باعتبار اصل
التعلق والرفع باعتبار ضعفه **قال** ماضيا اي بمعناه الحقيقي وهو الاخبار عن وقوع الحدث في الزمان الماضي فيدخل افعال المدح والذم وفعلا
التعجب وصيغ العقود وكاد وعسى اذا وقعت جزاء في قوله والا فالفاء **قال** بغير قد اي بغير حرف محقق للماضي على مضيه كما يشير اليه قول
الشارح فيما سبق فيما سيأتي ليخرج عنه الماضي المحقق فيشمل ما يكون بلا ولا ويكون الماضي الذي يكون بلا ولا داخلا في قوله والا فالفاء فلا يرد النقض بالماضي الذي
بلا ولا حيث يجب فيه الفاء مع انه بغير قد **قوله** ويحتمل آه اشار الى ان الاول اظهر لان الظاهر على الاحتمال الثاني او تقديرا ولذا قال ومعنويا مقدرا
قوله لتحقق آه والضابطة ان مدار اتيان الفاء وتركه التاثير المعنوي اعني قلب الجزاء الى الاستقبال فان اثر فيه تاثيرا تاما فلا حاجة الى
الفاء وان اثر تاثيرا ناقصا فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلا فالفاء **قوله** الماضي المحقق لم يقل الماضي الذي بقد اشارة الى ان المراد بغير قد
مثلا اي بغير الحروف التي يكون الماضي بعدها محققا لا تاثير فيه للشرط اصلا كما اشرنا اليه سابقا **قال** مضارعا مثبتا قيل في اطلاقه نظر حيث
يمتنع ترك الفاء في المضارع المصدر بالسين وسوف ولن ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كان مضارعا
مثبتا فقط مجردا عن دخول شيء من الحروف ولم يدخل الصور المذكورة في قوله والا فالفاء **قوله** يعني قيد به لانه المناط لترك الفاء وايراده **قوله**
لعدم تاثيره آه لتمحضه للاستقبال بدخول لن **قوله** خلصت لمعنى الاستقبال لان المضارع المثبت والمنفي بلا كان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول
الاداة **قوله** وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين اي الماضي بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للمضي لفظا او معنى والمضارع المجرد
عن دخول شيء من الحروف مثبتا او منفيا بلا **قوله** لان الجزاء آه اي حين انتفاء الماضي والمضارع المذكورين **قوله** اما ماض آه لان
انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية او بانتفاء كونه ماضيا ومضارعا بمعناهما الحقيقيين فيكون امرا او نهيا او دعاء او استفهاما او انشاء
من غير طلب او بانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه فيكون بقد وما ولا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان و
لام الامر ولا النهي او بانتفاء كون المضارع المنفي بلا بان يكون منفيا بلن وما فانه يجب في جميع هذه الصور الفاء **قوله** بقد او بما ولا **قوله** الى رابطة
الفاء لانه المناسب للجزاء الذي يعقب الشرط **قوله** او دعاء او استفهام آه دخول الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله والا باعتبار ان المراد من

الماضی والمضارع ماکان بمعناہما الحقیقی اعنی الاخبار والا فالدعاء والاستفہام قد یکونان بصیغۃ الماضی والمضارع **قولہ** اولم الواجب اسقاط
قولہ اولم فانہ صرح فیما سبق انہ ماض معنی مندرج فی قولہ اذا کان الجزاء ماضیا بغیر قد لفظا او معنی فکیف یصح ادراجہ فی مفہوم قولہ والا وقد وجد فی بعض النسخ باسقاطہ
قولہ الی غیر ذلک ای منتہیا الی غیر ذلک و قد عددناہ فیما سبق **قولہ** لاتاثیر آہ بقلب معناہ الی الاستقبال اما العدم دلالتہ علی الزمان کما فی الاسمیۃ
والانشائیۃ الغیر الطلبیۃ او لبقائہ علی المضی کما فی الماضی المصدر بقد ونحوہا او لبقائہ علی ماکان علیہ سابقا کالاستفہام والمضارع المصدر بما ولا ولن
والسین وسوف ولام الامر ولا النہی والدعاء **قال** موضع الفاء ای نائبا منابہا فی جواب الشرط ولذا لایجتمعان فیہ واجتماعہا فی نحو خرجت فاذا
السبع لایضر **قولہ** لاختصاصہا بہا ای علی القول الاظ فی المغنی قیل یجوز النصب علی الاشتغال فی نحو خرجت فاذا زید یضربہ عمرو مطلقا وقیل یمتنع مطلقا
وہو الاظ لان اذا الفجائیۃ لا یلیہا الا الجمل الاسمیۃ وقیل یجوز فی نحو فاذا زید قد ضربہ عمرو ویمتنع بدون قد ووجہہ عندی ان التزام الاسمیۃ انما کان
للفرق بینہا وبین الشرطیۃ المختصۃ بالفعلیۃ فاذا اقترنت بقد یحصل الفرق بذلک اذ لا یقترن الشرطیۃ بہا انتہی ولا یجوز حمل الاختصاص علی
الغلبۃ کما حمل الشارح اللزوم فی قولہ ویلزمہا المبتدأ علیہا لان سوق الکلام لا یساعدہ **قولہ** وان التی یجزم آہ جعل قولہ وان مقدرۃ حکایۃ
عما وقع فی الاجمال من قولہ وبان مقدرۃ لانہ معطوف علی قولہ فلم یقلب المضارع ماضیا داخلا فی التفصیل وجعل الظرف اعنی بعد الامر خبران
لانہ محط الفائدۃ ای ان مقدرۃ کائنۃ بعد الامر فیفید کینونۃ تقدیرہا بعد الامر والحصر مستفاد من المقام لانہ مقام البیان فیؤل المعنی الی انما کانت
مقدرۃ بعد الامر فتدبر ولم یجعل مقدرۃ خبران لانہ لابد من ان یراد بان ہی المذکورۃ فیما سبق وہی مقیدۃ بقولہ مقدرۃ فالحکم علیہا بمقدرۃ
لا فائدۃ فیہ الا بالنظر الی الظرف فلیجعل الظرف خبرا وان مقیدۃ بمقدرۃ کما فی الاجمال **قال** بعد الامر اعلم ان کل ما یجاب بالفاء فینتصب المضارع
بعدہا یصح ان یجاب بمضارع مجزوم الا النفی **قولہ** اذا کان آہ انما اعتبر الصلاحیۃ لان فی الطلب مع ذکر ما یصلح جزاء لہ معنی الشرط علی ما صرح بہ فی
الرضی ولیس مجردا عن السببیۃ کافیا فی ذلک علی ما وہم **قولہ** والطلب آہ واما الخبر فانما ہو لافادۃ مضمونہ للمخاطب لا انہ مقصود لغیرہ فلو جئت
بعدہ ما یصلح جزاء لمضمونہ لم یتبادر الی فہم المخاطب انہ جزاؤہ فلذلک لم یقع الجزم فی جواب النفی وانما قال غالبا لان اکثر الافعال الاختیاریۃ التی
یتعلق بہا الطلب مطلوبۃ لغیرہا وقل فعل اختیاری یطلب لذاتہ **قولہ** یترتب علیہ ای یحصل عقیبہ **قولہ** یکون ذلک المطلوب سببا لہا آہ لیتحقق معنی الشرط
قولہ قدران مع ذلک الفعل لوجود القرینۃ المغنیۃ عن ذکرہما اعنی الفعل الدال علی الطلب المشعر بالترتب والسببیۃ **قولہ** فیجزم بہا ظاہرہ مذہب
الاخفش انجزام الجزاء بہذہ الاشیاء لا بان مقدرۃ لانہ قال ان ہذہ الاوائل کلہا فیہا معنی ان فلذلک انجزم الجواب ومذہب غیرہ ان ان
مع الشرط مقدرۃ بعد ہذہ الاشیاء وہی دالۃ علی ذلک المقدر ولعل ذلک لاستنکارہم اسناد الجزم الی الفعل ولیس ما استبعدوہ ببعید لانہ اذا جاز ان
یجزم الاسم المتضمن لمعنی ان فعلین فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناہا فعلا واحدا کذا فی الرضی ولعل استنکارہم لعدم ظہور تضمن معنی ان فیہا بخلاف
الاسماء المتضمنۃ لمعناہا فانہا کالاختصار من تفصیل المتعذر **قال** لان التقدیر علی ما عرفت ای یجب ان یکون المقدر مثل المظہر اثباتا ونفیا واما قولہم
فی العرض الا تنزل بنا تصب خیرا ای ان تنزل فلان کلمۃ العرض ہمزۃ الانکار دخلت علی حرف النفی فتفید الاثبات **قولہ** واما عدم امتناعہ آہ
یعنی یجوز عند قیام القرینۃ ان یقدر المثبت بعد المنفی والعکس فیجوز لا تکفر تدخل النار کما یجوز لا تکفر تدخل الجنۃ ویجوز ایضا اسلم تدخل النار بمعنی ان لا تسلم
تدخل النار وما ذکرہ لیس ببعید ان ساعدہ النقل کذا فی الرضی **قولہ** فیمن قرأ مرفوعا الجمہور علی الوصفیۃ کما ہو الظ والسکاکی علی الاستیناف اذ یلزم من
الحمل علی الوصفیۃ انہ طلب ولیا یرثہ ولم یوہب لہ ذلک لان الموہوب ہو یحیی لم یرثہ بل ہلک قبلہ وہو یستلزم عدم استجابۃ دعائہ وقد قال اللہ تعالی
فاستجبنا لہ ولا یلزم ذلک علی الاستیناف لانہ لیس فی الحقیقۃ اخبارا انما ہو تعلیل کانہ قیل لم تطلبہ فقال یرثنی غایتہ الامر انہ لم یترتب علی طلبہ کالنخعی
ولا علی الجزم لان المراد ان تہب لی یرثنی فی ظنی ولا کذب فی ذلک ہذا ما ذکرہ السید فی شرح المفتاح وعندی ان مآل معنی الوصفیۃ والاستیناف
والجزم واحد لان مآل طلب ہبۃ ولی موصوف بالوراثۃ وطلب ہبۃ یکون سببا للوراثۃ وطلب ہبۃ یترتب علیہ الوراثۃ طلب لی مخصوص
یدل علیہ قولہ تعالی وانی خفت الموالی من ورائی فالاعتراض وارد علی التقادیر کلہا والحق ان الاستجابۃ وقعت بنفس المسؤل لا بوصفہ کما
یشیر الی ذلک ذکر قولہ تعالی ووہبنا لہ یحیی بعد قولہ فاستجبنا لہ ولا ضیر فی ذلک الذی یدل علی ذلک انہم فسروا قولہ تعالی ویرث من آل یعقوب
بوراثۃ الملک ولم یملک یحیی اصلا وبہذا تبین ان ما قالوا فی دفعہ بان الروایات متعارضۃ والاکثرون علی ہلاک زکریا قبل یحیی لا یحسم مادۃ
الاشکال وکذا ما قیل المراد بالوراثۃ المعنی المجازی وہو النیابۃ فی اخذ العلم والشرع منہ بحیث یبقی ذلک معمولا بہ بعد زکریا **قولہ** وقال اللہ تعالی

ای قال رائد القوم وہو من یتقدم لطلب الماء والکلأ آرز ستوا ای قیموا ان زاولہا ای نمارس الحرب فکل موت انسان یجری بقدر اللہ تعالی
وقضائہ لا بغیرہ الاحجام وفیہ حث علی الشجاعۃ **قولہ** فی المعنی المصدری الذی یشتق منہ الماضی والمضارع وغیرہما **قولہ** فاراد النص
علی المقصود من اول الامر فلا یرد ان الامر المعرف بصیغۃ لا یحتمل المعنی المصدری فزیادۃ لفظ المثال لدفع توہم ارادتہ توہم بعید وانما اراد النص
لان اضافۃ الصیغۃ الی ما بعدہ للبیان کما فی صیغۃ الماضی وصیغۃ المضارع وغیرہما فلا یرد انہ یجوز ان یکون الامر بالمعنی المصدری ح ایضا
ای صیغۃ الامر کما یقال لام الامر **قولہ** وہو ای الامر المطلق **قولہ** مخصوص آہ الا انہ یشترط عند الاصولیین ان یکون مدلولہ الطلب علی وجہ
الاستعلاء دون النحویین فانہم یطلقون علی الصیغۃ بای معنی یستعمل **قولہ** کذا ذکرہ المص رح احالۃ علی المص رح اشارۃ الی ما فیہ وہو ان قولہم
الامر بالصیغۃ والامر باللام یدل علی اشتراک الامر المطلق بینہما ولذا قال المحقق التفتازانی فی المطول وشرح المفتاح ان الامر عند النحاۃ
حقیقۃ فیہما نعم عند اطلاق لفظ الامر من غیر قید یتبادر الی الذہن الامر بالصیغۃ لکن شیوع استعمال اللفظ فی بعض افرادہ لا یدل علی کونہ
حقیقۃ فیہ کما فی الوجود وصرح بہ السید فی حاشیۃ المطالع **قولہ** شامل آہ ای ہو بمنزلۃ الجنس القریب للامر المعرف فلا ینافی ان یکون صیغۃ
بمنزلۃ الجنس البعید وقولہ یطلب بہا یخرج الماضی والمضارع وقولہ الفعل یخرج النہی **قولہ** غالبا آہ لان الطلب فیہ وان کان مدلول اللام
الا انہ صار جزءا مما بعدہ ویقع المجموع صیغۃ واحدۃ کقائمۃ وبصری **قولہ** فانہ یطلب بہا الفعل ای قبول الفعل **قولہ** وعن مثل صہ بناء
علی عدم اعتبار قید زائد علی التعریف مستفاد من خارج مثل ان یراد صیغۃ فعل واما اذا ارید ذلک بقرینۃ کونہ من اقسام الفعل فالتقیید
بقولہ بحذف حرف المضارعۃ لاخراج مثل فلتفرحوا ولبیان انہ معتبر فی مفہومہ **قال** وحکم آخرہ لم یقل وحکمہ لان وظیفۃ النحویین بیان حکم آخرہ
لا مطلقا **قولہ** لان مشابہتہ للاسم لفظا ومعنی **قال** حکم المجزوم ای حکم آخر المجزوم بقرینۃ ما قبلہ **قولہ** وسقوط نون الاعراب الذی ہو فی
حکم الآخر لشدۃ الاتصال **قولہ** کما تقول لم یضرب آہ الصواب لیضرب لیضربا کما فی بعض النسخ ولیخش ولیغز لیکون موافقا للسباق **قولہ** بلام
مقدرۃ کما فی قول حسان فی امر الغائب شعر محمد تفد نفسک کل نفس ٭ اذا ما خفت من امر تبالا ٭ ای ہلاکا الا انہ التزم مع حذف اللام
حذف حرف المضارعۃ تخفیفا لکثرۃ امر الفاعل المخاطب **قال** فان کان آہ ای اذا عرفت تعریف الامر وحکمہ فاعلم طریق بنائہ **قولہ** بعد
حرف المضارعۃ نظرا الی قرب المرجع وح یحتاج الی اعتبار الحذف ای حذف واسکن آخرہ او بعد حذفہ وح یحتاج الی التجوز بان المراد
بعد الحرف المحذوف اولی ان کان تامۃ او لا معنی لکون المتحرک بعد الحذف **قولہ** متحرک بحرکۃ اصلیۃ او منقولۃ عما بعدہ فیدخل فیہ نحو
قل وبع ولا یکون من باب الافعال بقرینۃ ذکر حکمہ بعد بقولہ وان کان رباعیا **قولہ** اسکن آخرہ حقیقۃ بازالۃ الحرکۃ او حکما باسقاط النون
وحرف العلۃ اللتین ہما بمنزلۃ الحرکۃ او المراد جزم آخرہ ولما کان الاسکان والحذف معتبرا فی بناء الامر لا بد من ذکرہ **قولہ** لظہورہ ای مما سبق
من تعریف الامر حیث ذکر فیہ حذف حرف المضارعۃ من بیان حکمہ **قولہ** والمراد بالرباعی آہ اذ لا یمکن ان یراد ما یکون رباعیا فی نفسہ لان ان
ارید مع حرف المضارعۃ یخرج جمیع المضارعات من الثلاثی المجرد وان ارید بدون حرف المضارعۃ یدخل باب الافعال **قولہ** ما یکون ماضیہ آہ ای
المضارع مطلقا او المضارع الذی بعد حرف المضارعۃ فیہ ساکن وعلی الاول یحتاج صحۃ الحصر فی قولہ وانما ہو باب الافعال الی اعتبار قید
یفہم من سیاق الکلام وہو بشرط ان یکون بعد حرف المضارعۃ ساکن وعلی الثانی یلزم اعتبار المضارع المذکور فی قولہ ولیس رباعی
مرتین واحداث معنی ثالث للرباعی سوی المعنی المشہور اعنی ما یکون رباعیا فی نفسہ والمضارع الذی ماضیہ رباعی المذکور فی قولہ وحرف المضارعۃ
مضمومۃ فی الرباعی من غیر حاجۃ الی ذلک لان المقصود اخراج باب الافعال وہو حاصل علی تقدیر حملہ علی المعنی المذکور فی قولہ مضمومۃ فی الرباعی
فقولہ ہہنا علی الاول احتراز عن المعنی المشہور وعلی الثانی عما ذکرہ سابقا ایضا **قولہ** من المزید فیہ زائد لا طائل تحتہ اذ الرباعی المجرد خرج بقولہ
ان کان بعدہ ساکن **قولہ** بعد حذف حرف المضارعۃ ظرف لزدت ان کان ضمیر بعدہ راجعا الی حرف المضارعۃ وظرف لبقی ان کان راجعا
الی حذفہ **قولہ** لیتوصل آہ فیہ اشارۃ الی وجہ التسمیۃ **قولہ** حال کون تلک الہمزۃ آہ اختار الحال لان اللازم ضم الہمزۃ وقت الزیادۃ والصفۃ یتبادر
منہا سبق ضمہا علی الزیادۃ علی ما مر فی تعریف الکلمۃ وجاز تاخیر الحال لکون صاحبہا نکرۃ مخصوصۃ بالاضافۃ **قال** ان کان آہ شرط یدل علی جوابہ
ما قبلہ **قولہ** فانہ اذا قیل آہ ہذا سہو من قلم الناسخ اذ لیس الکلام فی ابطال فتح التاء وکسرہا والصواب ما فی بعض النسخ انہ اذا قیل اقتل بفتح الہمزۃ
التبس بواحد المتکلم المعروف واذا قیل اقتل بکسر الہمزۃ لزم الخروج من الکسرۃ الی الضمۃ وہو ثقیل ہکذا قیل ولک ان تقول فی عبارۃ المص رح

حکمان احدہما صریح وہوان یوتی بالہمزة المضمومة اذا کان بعد الساکن مضموم وہذا الحکم بدیہی لان المناسبة اقتضے زیادتہا وثانیہما الحکم
المستفاد من التخصیص بالشرط وہوانہ اذا لم یکن بعد الساکن مضموم لا یوتی بہمزة مضمومة والشارح حمل ہذا الحکم فکانہ قال وانما لم یوت بہمزة
مضمومة فی المکسور بعدہ والمفتوح بعدہ لانہ لو اتی بالہمزة المضمومة فیما الفتح بعد الساکن التبس بالمتکلم المجہول ولو اتی بہا فیما الکسر بعدہ التبس
بالمتکلم المعلوم والماضی المجہول من باب الافعال فالقول بانہ سہو سہو **قال** مکسورة فیما سواہ ای زدت ہمزة وصل علی ما بقے بعد حذف
حرف المضارعة حال کونہا مکسورة فی ساکن سوی ساکن بعدہ ضمة ای فی صورة وجود ساکن فیما بقی سوی الساکن السابق فما عبارة عن الساکن
والکلام علی حذف مضافین وہذا مراد الشارح وارجاع الضمیر الی امر من مضارع فیہ ساکن سوی ساکن بعدہ ضمة تعسف لا یخفے **قوله** لما یکون
بعد حرف المضارعة آہ الاولی بعد الساکن ضمة کما فی بعض النسخ **قال** وان کان رباعیا عطف علی قولہ ولیس برباعی بحسب المعنی ای فان
لم یکن رباعیا وان کان رباعیا **قوله** فالہمزة مفتوحة لم یقدر فزدت مع انہ الموافق للسیاق لان الہمزة فیہ لیست بزائدة **قوله** لارتفاع
موجب آہ وتحقق مقتضے الرد وہو امتناع الابتداء بالساکن ترکہ لظہورہ بخلاف عد فانہ لم یرد فیہ الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفہا وہو وقوع
الواو بین حرف المضارعة والکسرة لعدم مقتضے الرد واما فی نحو اقم فانما ردت الہمزة طردا للباب ومن ہذا ظہر وجہ عدم تعرض المصنف لہ وفی الرضی انما لم یرد
الواو المحذوفة فی عد لانہ لو رد لوجب اعلالہا تبعا للمضارع فیکون الرد ضائعا وفیہ انہ جار فی اقم ایضا الا ان یقال التبعیة واجب فی اعلال حرف العلة وجاز ہنا
لکن ظہر انہ قلع الاشکال الذی تحیر فیہ الناظرون وہو انہ ان ارید بقولہ ان کان بعدہ متحرک ما یکون متحرکا بالحرکة الاصلیة خرج عنہ نحو قل وبع وخف
وان ارید مطلقا دخل فیہ اقم مع انہ لم یجعل ما بقی امرا بل ردت الہمزة الاصلیة وانہ ان قید قولہ وان کان رباعیا بما یکون بعد حرف المضارعة
فیہ ساکن لم یکن متناولا لاقم وان لم یقید یدخل فیہ فاعل وفعل وفعلل مع انہ لا ہمزة فیہا فضلا عن مفتوحة قطعیة **قوله** لذلک بعینہ ای لانہا
ہمزة اصل آہ **قوله** ای فعل المفعول وانما اضیف الفعل الی المفعول لانہ بنی لہ کما فی الرضی فعلم ان اضافة الفعل الی ما لیست لادنی ملابسة کما وہم **قوله**
لادنی ملابسة باعتبار انہ فاعل فعلہ **قوله** ولا یبعد ان یراد آہ یعنی لیس المراد من الموصول جنس الفعل ویکون الصلة مخصصة لہ حتی یلزم اضافة الشیء الی نفسہ
بل المعہود المعین بعنوان الصلة علی ما ہو الاصل فی الموصول من استعمالہ فیما یعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصلہ ان الموصول والصلة لما کان بمنزلة
لفظ واحد اعتبر التعیین بہا فی الموصول قبل اضافة الفعل الیہ فلا یلزم اضافة الشیء الی نفسہ فظہر فائدة قولہ الذی لم یذکر فاعلہ وان ما قیل انہ یلزم التکرار
فی التعریف لو ارید بالموصول الفعل الذی لم یذکر فاعلہ فالاٰن ان یکتفی علی قولہ الفعل توہم وکذا ما قیل فی دفعہ انہ اعادة لما ذکر فی التعریف والمراد بالموصول
الفعل مطلقا فانہ مع بطلانہ للزوم اضافة الشیء الی نفسہ لکون الاعادة بلا فائدة لا یساعدہ العبارة **قوله** بیانیة ای یکون من اضافة العام الی
الخاص کقولہم فعل الماضی وفعل المضارع وفعل الامر واما الحرف المقدر فاللام عند الجمہور لاشتراطہم فی تقدیر من ان یکون بین المضاف والمضاف الیہ
عموم وخصوص من وجہ وکلمة من عند صاحب الکشاف حیث جعل قولہ تعالی بہیمة الانعام من الاضافة البیانیة بتقدیر من **قال** ہو ما حذف فاعلہ ہذا حد
مطرد عند سیبویہ واما علی مذہب الکسائی فی نحو ضربنی وضربت زیدا وہو ان الفاعل محذوف فی الاول علی ما مر فی باب التنازع وعلی مذہب الاخفش
علی ما حکی عنہ ابو علی فی کتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسیبویہ مستشہدا بقولہ تعالی اسمع بہم وابصر فلیس ما ذکرہ المصنف بحد تام کذا
فی الرضی فلذا زاد الشارح واقیم المفعول مقامہ فبہذا ظہر فساد ما قیل لم یذکر ہذا القید اعتمادا علی اشتہار انہ لا یجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول
مقامہ **قوله** غیرت صیغتہ فیہ اشارة الی ما تقرر من ان المجہول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الی الفاعل **قوله** دفعا للبس ای لو لم یغیر لالتبس المفعول
المرفوع بالفاعل لقیامہ مقام الفاعل **قال** ضم اولہ آہ مبنی الکلمات العربیة علی اعتبار تلفظہا استقلالا ولذا کان الاصل فی اولہا الحرکة وفی
آخرہا الوقف فما قیل ما ذکرہ منقوض بما فیہ ہمزة الوصل فی الدرج فانہ لا یضم اولہ بل یبقی ساکنا ولا یضم ثالثہ مع ہمزة الوصل اذ لا ہمزة وصل فیہ وہم
قال وکسر ما قبل آخرہ ان لم یکن مکسورا **قال** لان معناہ غریب اذ الفعل من ضرورة معناہ ما یقوم بہ فلما حذف منہ ذلک خیف ان یلحق فی
اول وہلة النظر بالاسماء فجعل علی وزن لا یکون فی الاسماء **قوله** فی الاوزان ای اوزان الاسم الثلاثی الا منقولا **قوله** لخروج الضمة الی الکسرة
ثم حمل غیر الثلاثی علیہ فی ضم الاول وکسر ما قبل الآخر **قوله** اثقل من الخروج من الضمة الی الکسرة لان الاول خروج من ثقیل الی اثقل بخلاف الثانی
قال مع ہمزة الوصل ظرف مستقر لا لغو لان ضم الہمزة علم من قولہ ضم اولہ وکذا مع التاء **قوله** لئلا یلتبس قدم العلة مع انہ تفسیر لقولہ خوف اللبس
لیکون کل حکم مقرونا مع علتہ واشار الی کونہ تفسیرا لہ بقولہ ہنا علة لقولہ ویضم الثالث والثانی **قوله** فقط معتلا فان الاطلاق قد یکون قرینة التجرد

من امر زائد علیہ **قوله** لئلا یفضے الی اجتماع آہ یعنی لو اعلت العین فی الماضی من ہذہ الابواب لوجب الاعلال بقلب العین الفا فی المضارع
لانہ یتبع الماضی فی الاعلال لانہ ہو الماضی بزیادة حرف المضارعة وقد اعل آخرہ لکونہ طرف محل التغیر فیلزم اجتماع اعلالین متوالیین فی الثلاثی
وذلک لا یجوز ولو لم یعل آخرہ واعل العین فقط فیقیل یطای مثلا لزم ضم الیاء ولا تحمل فی الفعل لثقلہ یاء مضمومة وان کان قبلہا ساکن کما تحمل فی
الاسم نحو ای کفنة **قوله** لئلا یرد علینا ای علی ظاہرہ وہو التعمیم لان قواعد العلوم کلیة ولو حمل علی المہملة فلا یرد فلذا قیل الاصوب **قوله** وانما خص ای
من بین سائر المعتلات **قوله** لزیادة غموض ای فی اعلالہ **قوله** فی المبنی للمفعول من ماضیہ ہکذا فی النسخ المصححة وفی بعض النسخ فی المبنی للفاعل منہ
وہو سہو **قوله** للمفعول ای من المضارع ووقع التصریح فی بعض النسخ **قوله** ما ذکرنا من الغموض والاختلاف **قوله** نقلت الکسرة آہ لان الکسرة خفت
من حرکة ما قبلہا وقصدہم التخفیف فیجوز علی ہذا نقل الحرکة من متحرک بعد حذف حرکتہ اذا کان حرکة المنقول الیہ اثقل من حرکة المنقول عنہ وہذا عند
الجزولی وعند المصنف استثقلت الکسرة علی حرف العلة فحذفت ولم ینقل الی ما قبلہا لان النقل الی الساکن فبقے قول وبیع بیاء ساکنة بعد الضمة فبعضہم
یقلب الیاء واوا للضمة ما قبلہا فیقول بوع وہو اقل والاولی قلب الضم کسرة فی الیائی فبقی بیع لان تغیر الحرکة اقل من تغیر الحرف وایضا لانہ اخف من بوع ثم حمل قول علیہ
لانہ معتل العین مثلہ فکسرت فاؤہ فانقلبت الواو الساکنة یاء کذا فی الرضی ولا یخفی علیک ما فی التعلیل الاول لان تغیر الحرف مع الحرکة لازم
فی قول مع تغیر الحرکة فی بیع بخلاف ما اذا قیل بوع فانہ تغیر الحرف فقط مع عدم التغیر فی قول **قوله** الایذان آہ ای الاشعار فی الرضی وانما نبہوا علے
الضم الاصلی ہہنا بخلاف بیض جمع ابیض لانہم قصدوا بہذا الاشمام التنبیہ علی ذلک الوزن المستبعد فی الاسماء لتحصیل الغرض المذکور بہ
قال ضم اولہ لموافقة الماضی لکونہ فرعا لہ **قال** المتعدی وغیر المتعدی فی شرح التسہیل التعدی لغة التجاوز وفی الاصطلاح تجاوز الفعل من
فاعلہ الی المفعول بہ فان تجاوزہ الی غیرہ کالمصدر والظرف لم یسم متعدیا انتہی فاسم الفاعل والمفعول والمصدر انما یتصف بہما باعتبار الفعل والیہ
اشار الشارح فی بحث اسم الفاعل فی شرح قولہ ویعمل عمل فعلہ ولعل ترک المصنف لفظ الفعل ہہنا وذکرہ فی قولہ فعل ما لم یسم فاعلہ اشارة الی ذلک فما قیل
انہما قیدان للاقسام توہم وفی ترک اداة الحصر وایراد الواو اشارة الی انہ قد لا یکون شیئا من القسمین کالافعال الناقصة والی انہ قد یجتمعان فی
التسہیل وقد یشتہر بالاستعمالین فیصلح للامرین وفی شرحہ ما تعدی تارة بنفسہ وتارة بحرف الجر ولم یکن احد الاستعمالین نادرا قیل انہ متعد بوجہین
وذلک مقصور علی السماع وقد عد بعضہم نحو نصح وشکر وکال ووزن وعد وزاد وصاحب الالفیة قصد والظاہر انہا غیر محصورة **قوله** من الفعل دون
اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانہا غیر متعدیة بہذا المعنے لعدم توقف فہمہا علیہ ولذا جاز ترک مفعولہا **قال** ما یتوقف فہمہ آہ اعلم ان نسبة الفعل
المتعدی الی المفعول بہ کنسبتہ الی الفاعل فی انہ لا یجوز استعمالہ بدونہما الا علی خلاف مقتضے الظاہر لنکتة الا ان نسبتہ الی الفاعل لما کانت مقصودة
بالذات لا یجوز ترکہ الا باقامة شیء مقامہ بخلاف نسبتہ الی المفعول بہ فانہ فضلة مقصودة لتکمیل نسبة الفاعل یجوز ترکہ من غیر اقامة شیء مقامہ
واما سائر المفاعیل فانہ یجوز استعمالہ بدونہا فعلم من ذلک ان النسبة الی المفعول المعین ماخوذة فی مفہوم الفعل المتعدی لئلا یکون استعمالہ
فی موارد مجازا لا حقیقة کالنسبة الی الفاعل فیکون فہم مدلولہ موقوفا علی فہم متعلقہ فالمراد بقولہ علی تعلق متعلق معین ای معین کان فلا دفع
ما قیل ان التعریف غیر مانع لدخول الافعال اللازمة التی مدلولاتہا نسب کقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الی امر معین فی مفہومہا بل الی امر ما لصحة
استعمالہا بدون متعلقاتہا کقرب زید وبعد عمرو نعم اذا قصد النسبة الی معین یکون موقوفا علیہ لا بد من ذکرہ وح تکون متعدیة بحرف الجر
داخلة فی التعریف کالمتعدی بالہمزة والتضعیف قیل ان تعریف المتعدی یصدق علی الافعال الناقصة لتوقف فہمہا علی امر غیر
الفاعل یتعلق بہ وہو الخبر والجواب منع توقف مفہومہا علے الخبر فان کان الناقصة معناہا مطلق الکون مع الزمان الماضی وکذا سائر
الافعال فان معنی صار زید غنیا اتصف زید فی الماضے بالغناء المتصف بالصیرورة صرح بہ الرضی **قوله** ای امر غیر الفاعل آہ ای ما یصدق
علیہ ہذا المفہوم من المفاعیل المخصوصة الواقعة فی التراکیب فاشار بقولہ غیر الفاعل الی ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقولہ ویتوقف فہمہ
علیہ الی ان المراد بہ ما یصدق علیہ من افرادہ المخصوصة لانہ الذی یتوقف علیہ فہمہ لا المتعلق المطلق والمبہم فلیس ہذا القید معتبرا فی مفہوم المتعلق وبما حررنا
لک اندفع ما تراءی من ان المتعلق المصطلح لیس معتبرا فی مفہومہ التوقف کما صرح بقولہ فان المتعلق نسبة الفعل الی غیر الفاعل وانہ لو کان معتبرا
فی مفہومہ یلزم التکرار فی التعریف **قوله** فان کل فعل آہ تعلیل لتخصیصہ فی الاصطلاح بغیر الفاعل ولکون اعتبار قید التعلق ظاہرا وقید التوقف
للاشارة الی ان المراد بہ ما یصدق علیہ غیر داخل فی مفہومہ لم یتعرض لتعلیلہما **قوله** لکن آہ استدراک لدفع توہم ناشئ مما سبق وہو لزوم صدق

تعریف المتعدی علی اللازم **قوله** بطریق الصدور کما فی ضرب زید والقیام کما فی طال زید والاسناد کما فی مات زید **قوله** ان فهم الفعل ای المعلوم
کما یشعر به التعریف المنقول فی شرح التسهیل فان المجهول فرعه فی التعدیة کما فی البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقیقی لا ما یعم مفعول ما لم یسم فاعله
ایضا اذ لو ارید ذلک لم یکن ضرب فی ضرب زید متعدیا بالعدم توقف فهمه علی فهم امر غیر الفاعل بالمعنی العام **قوله** لایمکن تعقله الا بعد تعقله جملة مؤکدة
لما قبله والمراد البعدیة الزمانیة لامتناع تعقل شیئین فی زمان واحد ای لایمکن تعقل الضرب الا بعد تعقل المضروب المعین بالزمان لما ان النسبة
ماخوذة فی مفهومه وفهم النسبة متاخر عن فهم الطرفین بخلاف الزمان فانه مما یتوقف علیه وجود الفعل لازما کان او متعدیا قال السید فی شرح
المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل فی معقولیة الفعل المتعدی بخلاف غیره فانه مما لا مدخل فی معقولیة الفعل **قوله** بخلاف الزمان آه ای
المفعول فیه وله والحال عبر عنها بهذه الامور لیظهر توقف وجود الفعل علیها دون الفهم **قوله** وبهیأة الفاعل والمفعول ترک فی بعض النسخ
ذکر المفعول لان هیأة الفاعل الذی هو رکن الکلام اذا لم یتوقف علیه تعقل الفعل فهیأة المفعول بالطریق الاولی **قال** فغیر المتعدی آه وما قیل
ان المتعدی یصیر لازما بنون الانفعال وتاء التفعل فتوهم اذ معنے التعدی وصول الفعل الی المفعول وعدم التعدی انقطاعه عنه فلابد فیه من
الاشتراک فی المعنے وفیما نحن فیه لیس کذلک لان باب الانفعال والتفعل معناه التاثر والقبول لمطاوعه **قوله** اما بالهمزة وکبه فاکب شاذ **قوله** او
بالف المفاعلة آه جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدیة کالهمزة والتضعیف وحروف الجر بسبب ان هذا البناء یقتضے التعدی ان لم یکن
الفعل الثلاثی متعدیا لان المشارک هو المفعول ولم یجعله بعض آخر منها لانه لیس مثل هذه الاشیاء فی المعنے لانها بمعنے التصییر بخلافه ولانه قد لا یتعدی
الی اکثر مما کان الثلاثی متعدیا الیه نحو ضاربته وذلک فی کل فعل کان مفعوله الاصلی هو المشارک بخلافها فان التعدیة لازمة لها کذا فی العباب
قوله او بحرف الجر ولا یغیر شیء من حروف الجر معنے الفعل الا الباء فی بعض المواضع نحو ذهبت بزید بخلاف مررت به فاذا غیر فعند المبرد یجب مصاحبة
الفاعل المفعول بلا باء والتعدیة عنده بمعنے مع وعند سیبویه کالهمزة یجیء للمصاحبة وضدها ولا یجوز حذف الجار فی السعة الا فی اَنّ واَن خلافا
للاخفش فی الحصر وجاء فی غیرهما اما شذوذا ای نادرا واما لکثرة الاستعمال نحو امرتک الخیر ویجوز ان یجتمع علی فعل واحد عدة حروف اذا کانت مختلفة
نحو خرجت من الکوفة الی البصرة لاکرامک ولم یجیء حذف الباء المغیرة الا فی قوله تعالی آتونی زبر الحدید علی القراءة بهمزة الوصل ای بزبر الحدید
واما الهمزة والتضعیف فلابد فیهما من معنے التغیر فان کان الفعل لازما تعدی الی واحد وان کان متعدیا الی واحد تعدی الی اثنین نحو حفرته
النهر وان کان متعدیا الی اثنین یتعدی بالهمزة لا بالتضعیف الی ثلثة ولم ینقل منه الا اعلم واری والتضعیف قل تعدیته للحلقی العین الا فی
الهمزة نحو نأیته والمفعول الذی یزید بسببها هو الذی کان فاعلا قبل دخولها فلذلک کان مرتبة ما زاد بهما من المفاعیل مقدما علی ما کان للاصل
الفعل کذا فی الرضی وظهر من کلامه فساد ما قیل ان الاصوب تبدیل حرف الجر بالباء وان التعدی مطلقا یقتضے تغیر المعنے وان تعدیة اعطیت
الی المفعول الثانی بالهمزة والی المفعول الاول بالصیغة **قال** والمتعدی بنفسه او بغیره یدل علیه التمثیل باعطے واعلم واری **قوله** غیر الاول
مفهوما وصدقا **قوله** فیما صدقا علیه ای فیما یحملان علیه فان معنی الصدق الموصول بعلی سواء کانا کلیین او جزئیین او احدهما کلیا والآخر جزئیا
وانما قید بذلک لوجوب التغایر فی المفهوم لیفید الحکم **قوله** نحو علم هذا عند البصریین وقال الکوفیون ثانی مفعولی باب علمت حال ولیس بشیء
لان الحال لا یکون علما وضمیرا واسم اشارة ویجوز ذلک فی هذین المنصوبین **قال** کاعلم واما علّم فلم ینقل علمتک زیدا قائما بل لم یستعمل ثانی
مفعولی علمت الا ما هو مضمون الاول والثانی او مضمون الثانی تعلمت تقول فی علمت عمرا زیدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زید او علمت عمرا الانطلاق
قوله بقی له المفعول الاول لان مرتبته التقدیم لکونه فاعلا للفعل قبل التعدیة **قوله** فلیست اصلا فی التعدیة ای لیست مما صارت بالهمزة والتضعیف متعدیا
الی ثلثة بعد التعدی الی اثنین بل لم یستعمل من ثلاثیها فعل مناسب لهذا المعنی الاخبر بکسر الباء بمعنی علم واما حدث ونبأ ثلاثیین فلا یستعملا
مشتقین من النبأ والحدث **قوله** بواسطة اشتمالها آه لان الانباء والتنبئة والتحدیث والاخبار بمعنے الاعلام واما فی نفسها فکانت متعدیة الی
واحد بنفسها والی آخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم نبئونی بعلم ومن هذا یعلم ان التضمین ایضا من اسباب التعدیة وقد ذکر فی المغنی اسباب التعدی سبعة
الاربعة المذکورة فیما سبق الخامس صوغه علی فعُل بضم العین یفعُل لافادة الغلبة نحو کرمت زیدا السادس التضمین السابع اسقاط حرف الجر ولم یحک سیبویه
من هذه الخمسة الا انبأ والبواقی الحقها غیره واما احدث فلم یستعمل بمعناه والحق بعضهم اری الحلمیة باعلم سماعا نحو ارانی الله فی النوم عمرا سالما
قوله فی جواز الاقتصار علیه بحیث لا یکون منویا اصلا ولذا لم یقل فی جواز حذفه فی شرح الالفیة للشیخ السیوطی یجوز حذف هذه المفاعیل الثلثة

وبعضها لدلیل کقولک لمن قال اعلمت زیدا بکرا قائما اعلمت واما الحذف بغیر دلیل ففیه مذاهب احدها وعلیه الاکثرون یجوز حذف الاول بشرط
ذکر الاخیرین او الاخیرین بشرط ذکر الاول اذ لا یخلو الکلام من فائدة بذکر المعلم به فی الصورة الاولی والمعلم فی الثانیة الثانی لابد من ذکر الثلثة لان
الاول کالفاعل فلا یحذف والاخیرین من باب ظن والثالث یجوز حذف الاول فقط ولابد من ذکر الاخیرین والرابع یجوز حذف الاخیرین
فقط لان الاول فی معنے الفاعل والاخیرین فی حکم مفعولی ظننت انتهی فمعنی قوله فی جواز الاقتصار علیه رد للمذهب الثانی والثالث لان معناه
جواز ذکر الاول وترک الاخیرین وفی قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذکر الاول وذکر الاخیرین ومجموع القولین اختیار
للمذهب الاول الذی علیه الاکثرون ولان الاخیرین کثانی اعطیت لان الاول الذی هو الفاعل فی المعنی اذا کان کمفعوله الاول کان الاخیران
کثانیه بالطریق الاولی وما قیل ان مفعولیها الاول کمفعولی اعطیت فی عدم جواز کونه مع الفاعل ضمیرین متصلین لشیء واحد فلا یقال اعلمتنی زیدا قائما
فالاقتصار علی جواز الاقتصار تقصیر فوهم لان عدم الجواز المذکور مشترک بین جمیع الافعال لا اختصاص له بباب اعطیت **قال** والثانی
والثالث ای کل واحد من الثانی والثالث بالقیاس الی الآخر من مجموع مفعولیها المعتبرین معا مفعولا واحدا کثانی علمت مع قطع النظر عن
المفعول الاول فمن تبعیضیة وفائدة التقیید الاحتراز عن ملاحظة کل واحد منهما بالنظر الی المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار لیس حالهما کحال مفعولی
علمت فی الرضی فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثانی مع الثالث کحال اول مفعولی علمت مع الثانی لانهما هما والاول هو الذی زاد بسبب الهمزة
قوله فی وجوب ذکره آه قیل وکذا فی جواز الالغاء والتعلیق وجواز کون المفعول الثانی مع الفاعل ضمیرین متصلین لشیء واحد فالاقتصار علی الجواز
المذکور تقصیر وتقیید للاطلاق من غیر ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعلیق مختلف فیه واتحاد الضمیرین مختص بافعال القلوب لا ای کلیة وللبصریة
ووجد وعدم وفقد لا یجوز فی غیرها کل ذلک منصوص فی التسهیل وشرحه نعم یشارک الثانی والثالث لهذه الافعال مفعولی علمت فی احکام اخر من
جواز حذفهما وحذف احدهما لدلیل والتقدیم والتاخیر ولذا عمم فی التسهیل الا ان هذه الاحکام غیر مختصة بمفعولی علمت **قوله** ویسمی افعال الشک
والیقین عطف علی الخبر المحذوف ای افعال القلوب هذه المذکورات او علی مجموع المبتدأ والخبر والشارح رح غیر عبارة المتن فجعل قوله افعال
القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقدر لقوله ظننت مبتدأ آخر واما فی عبارة المتن فقوله ظننت آه خبر لافعال القلوب او بدل منه وقوله تدخل خبر او
مستانفة **قوله** کانهم ارادوا آه لما کان استعمال لفظ الشک فیما تساوی طرفاه متعارفا بین العلماء غیر مختص باصطلاح المیزانیین متسابقا الی
الفهم عند الاطلاق ولم یکن شیء من هذه الافعال دالا علی ذلک حمله الشارح رح علی الظن بتجوز الاشتراک کما فی عدم الجزم وانما قال کان لاحتمال ان یکون
الشک بالمعنی اللغوی اعنی خلاف الیقین وشموله لغیر الظن لا یقتضے ان یکون هذه الافعال داخلة جمیع انواعه **قوله** تساوی الطرفین ای الوقوع
وعدمه **قوله** وهی ظننت آه هذه سبعة افعال تشترک فی انها موضوعة للحکم بتعلق شیء لشیء علی صفة فلذا اقتضت مفعولین وفائدتها الاعلام
بان النسبة حاصلة عما دل علیه الفعل من علم او ظن وحصر فی السبعة باعتبار مدلولها النوعی فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترک بینهما
ذکر المصنف من کل نوع ما هو المشهور منه والی ذلک اشار الشارح رح بتقسیم مدلولها **قوله** وهذه الثلثة للظن استعمالا شائعا وقلیلا ما یستعمل علی خلاف
الاصل لفظ الظن فی العلم واقل منه لفظ الحسبان والخیلة ومن هذا النوع حجا یحجو للظن فقط وعد بمعنی حسب عند الکوفیین وهب غیر متصرف بمعنی
احسب وأری المجهول **قوله** وتارة للعلم وهو کثیر وان کان بالنسبة الی الظن قلیلا **قوله** وهذه الثلثة للعلم ای للاعتقاد الجازم مطلقا بقرینة
مقابلة الظن یقینا کان کعلمت ووجدت والفیت ودریت وتعلم بمعنے اعلم غیر متصرف علی صیغة الامر او لا کرایت قال الله تعالی یرونه بعیدا
وهو غیر مطابق ونراه قریبا وهو مطابق **قال** علی الجملة الاسمیة لان الفعل الداخل علی الجملة المقصود منها معناها لابد ان یعمل فی جزأیها
لتعلق معناه بمضمونها والفعلیة یتعذر عمل الفعل فیها رفعا ونصبا اما فی الجزء الاول فلامتناع کون الفعل مسندا الیه والانحصار ناصبه فی الحرف
واما فی الجزء الثانی فلکونه معمولا للجزء الاول وامتناع توارد العاملین **قوله** من حیث الاخبار لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة
حاصلة عما دل علیه الفعل من علم او ظن طابق الواقع اولا فالمقصود منها اعلام المخاطب بالعلم او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فما قیل
ان ما ذکره الشارح رح یقتضے ان یکون هذه الافعال لبیان کیفیة نسبة الجملة الاسمیة کان الداخلة علیها للتحقیق فلا یفید هذه الافعال فائدة تامة
مع انه لیس کذلک وهم یدل علی ما قلنا بیان الشارح رح حیث قال ان علمت لبیان ان منشأ الجملة علم **قوله** علی انهما مفعول لها ای کل واحد منهما
او مجموعهما مفعول واحد لها من حیث المعنی فان علمت زیدا قائما معناه علمت قیام زید وفی بعض النسخ مفعولان لها کما هو الظاهر **قوله** فلا یقتصر آه

الاقتصار حذف الشئ بغير دليل اعني الحذف نسيا منسيا معناه اي لا يجوز حذف احد المفعولين نسيا منسيا فان اريد بذكر الآخر الذكر الحقيقي كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقديري اعني الحذف بدليل فان المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومه كانه قيل لا بد من ذكر الآخر حقيقة او تقديرا وبما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت ضربي زيدا قائما فيه ان حذف الخبر ههنا مع القرينة على ان يحتم امتثال المذكور ثم ولزوم حذف الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدأ **قوله** هو المفعول به في الحقيقة والفعل المتعدي اليهما متعد الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر الماخوذ من المفعول الثاني المضاف الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علمت هذا زيدا علمت زيدية هذا **قوله** مع هذا آه اي مع وجود الدليل المانع عن الحذف مطلقا وجد في الاستعمال حذف احدهما مع القرينة فلهذا قلنا انه لا يجوز الاقتصار **قوله** على قلته اي مع بقائه على المفعولية واما اذا حذف الفاعل ثم اقيم المفعول فهو واقع على كثرة كما مر في بحث مفعول ما لم يسم فاعله **قوله** ولا تحسبن اي على قراءة الياء وجعل الذين يبخلون فاعلا واما على قراءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اي بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخيرا مفعوله الثاني **قوله** اي لا تخلنا جازعين في الحاشية نقلا من الحواشي الشريفية اي لا تخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك لوشاة فلم يضرنا في الصراح الاغراء بر غلانيدن ميان دو كس غراة هم منه ففي البيت بالتاء لا بالهمزة حتى يرد ان الغراء لم يوجد بمعنى الاغراء والوشاة جمع واش وهو النمام وطال بمعنى امتد وما كافة عند ابن جني يكفه عن طلب الفاعل صورة ومصدرية عند غيره وهو الاوجه لان الكافة لا تجئ في الافعال الا في نعم وبئس **قوله** وقد يحذفان معا آه بلا قرينة دالة على تعينهما فيحذفان نسيا منسيا جملة مستانفة كان سائلا يقول قد علم حال بابي علمت واعطيت في الاقتصار على احدهما فما حالهما في حذف المفعولين وفيها دفع لتوهم جواز حذف مفعول باب علمت مطلقا المستفاد من قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بطريق مفهوم المخالفة **قوله** فانك لا تحذفهما آه اي من غير ان يكون هناك ما يدل على تجدد علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال قال في شرح التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبهه نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت ذلك فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الاقتصار عليه وان لم يكن احد المفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى فاندفع ما قيل لا نم عدم حصول الفائدة لجواز ان يحصل بامر آخر سوى المفعولين **قوله** ان الانسان لا يخلو عن علم وظن فقائل ظننت واعلم دون قرينة تدل على تجدد ظن او علم بمنزلة قائل النار حارة كذا في شرح التسهيل للعلامة المصري **قوله** نحو من يسمع يخل من خال يخال قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يخل تقول من يسمع من اخبار الناس ومعائبهم يقع في نفسه علم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم كذا في امثال ابي عبيد **قوله** اي ابطال عملها لفظا ومعنى **قال** لاستقلال الجزئين بخلاف باب اعطيت لان مفعوليها ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء اذا توسطت او تاخرت **قوله** الصالحين آه قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع **قوله** او مفعولين الظاهر الواو والا انه اختار او للتنبيه على ان صلاحيتهما للامرين المذكورين على البدلية **قال** كلاما حالا وتمييز **قوله** تاما من غير ضم الفعل اليهما فيمتنعان عن التاثر عند ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما **قوله** على تقدير الالغاء لكونهما حج في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل بانهما ليسا كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع عليهما **قوله** عند التقديم لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة **قوله** على انه لا يجوز لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمها يغلب اللفظي على المعنوي **قوله** في معنى الظرف ليتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان التقدير في ظنك كذا في العباب وما وقع في الرضي من ان الالغاء واجب في زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب فالمقصود منه بيان اصل التركيب لا ان المعنى كذلك الا انما يتحقق الالغاء بل المعنى زيد قائم في ظني الغالب **قوله** انهما متساويان لان العامل القوي اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الآخر **قوله** نحو ضرب حسب زيدا اي ضرب زيد في حسباني وكذا البواقي **قوله** فلهذا قيد آه تقديم الجار والمجرور لمجرد الاهتمام الاعتناء بشان العلة لا للحصر اي لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط المخصوص اعني بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المصنف رح لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتاخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلامنا في المفعولين **قوله** جوازه المنبئ بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المنبئ لجواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتاخر على العموم **قوله** وانما

خص آه لا يخفى عليك ان المراد بالالغاء ان يذكر معها ما يصح ان يكون معمولا لها ويبطل عملها فيه وفي صورة وقوعها بين معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لها معمول فالملغى وجوبا وقع بينها اعتراضا لبيان النسبة لا انه الغي بينها ولذا قال في التسهيل والرضي وقد يقع الملغى بين معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه والشارح رح لم يفرق بين جواز الالغاء وبين وقوعها ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت قال في التسهيل والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد وهو ظاهر ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر في موقع المفعول الثاني ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين ويؤيده السماع قيل قيل معنى الاستفهام سواء كان في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى **قوله** بلا واسطة آه يحتمل ان يكون تعميما لمعنى الاستفهام اي يكون معنى الاستفهام حاصلا بلا واسطة لفظ آخر بان يكون مدلول نفسه وان يكون حاصلا بواسطة بان اكتسب من المضاف اليه وان يكون تعميما للقبلية اي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا توسط لفظ آخر او بتوسطه اعلم ان معنى الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام والهمزة وبالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم او لا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثاني لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيهما الا بتاويل ان يقم علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيد مثلا في جواب ازيد قائم ام عمرو معناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به فمعنى قولنا علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم تقل علمت زيدا قائما لداع يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم او لا لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعي النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم او لا فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان اداة الاستفهام التي بعده ليس لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام فمعنى جميع الصور اعني علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه الا ان المشكوك المستفهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين او ذاك من المذكورين وفي القسم الثاني نسبة الى المذكور وعدم تلك النسبة فلا حاجة الى التاويل المذكور ولو سلم فلا نسلم ان نعم ولا ليسا مشتملين على النسبة فان المقدر بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما فعبارة المتن ان اجري على اطلاقه كما هو الظاهر كان اختيارا لمذهب الاكثرين وايراد المثال من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال كان اختيارا لمذهب البعض **قوله** الداخل على معموليها قيد النفي بالداخل على المعمولين وكذا لام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلثة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيدا من هو او ما قائم او لقائم ثم وجوه تعليقه عن المفعولين في هذه الصور ايضا وانما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما **قوله** وضعا قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا عن اجتماع آلتي التاكيد لكنه خلاف الوضع **قوله** من حيث اللفظ آه ولا يجوز العكس لانه لا يعلم تاثير المعنوي عامل اولا **قوله** والفرق آه مع اشتراكهما في ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور ههنا ليخرج الصور الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط **قوله** ان الالغاء جائز لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب لانه ترك الاعمال للمانع يعني ان الالغاء ماخوذ في مفهومه الجواز والتعليق في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز في قوله جواز الالغاء اذ المعنى ان من خصائصها انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه يمتنع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الافعال ولذا قال شارح اللباب في قوله ويختص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله والتعليق عطف على الالغاء فتدبر **قال** ضميرين اما ان كان احدهما ضميرا متصلا والآخر ظاهرا نحو زيدا اظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا كذا في الرضي **قال** لشئ واحد صفة لضميرين اي ضميرين كائنين لشئ واحد بان يكون عبارة عنه او عما يشتمل عليه فيدخل فيه نحو قول عائشة رضي لقد رايتنا مع رسول الله صلعم وما لنا من طعام الا الاسودان **قوله** لان اصل الفاعل اي اصل مدلول الفاعل النحوي يعني ما يبتني عليه غيره ان يكون مؤثرا فان نحو طال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته والاصالة بهذا المعنى لا ينافي كونه داخلا في التعريف **قوله** والمفعول به متاثر من قبيل العطف على معمولي عاملين والمجرور مقدم **قوله** لاتفاقهما من حيث آه وان اختلفا من حيث كون احدهما مرفوعا والآخر منصوبا فان الواجب

رعاية تغايرهما بقدر الامكان **قوله** لانهما ليسا اى الفاعل والمنصوب الاول فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به اى مؤثرا ومتأثرا اما الفاعل فلعدم كون
افعال القلوب من قبيل التاثير واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة ومن هذا ظهر ان الدليل مختص بافعال القلوب **قوله** لانها
نقيضا وجدتني اى فى اصل الوضع فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم **قوله** اجرى رأى البصرية والحلمية اى اجرى رأى التى بمعنى البصر والتى بمعنى
رأى فى المنام مجرى رأى التى بمعنى علم للتشارك اللفظى وان كان منصوبها مما لا يتعلق به الفعل حقيقة فى القاموس الحلم بالضم وبضمتين الرؤيا **قوله** ولقد
أرانى للرماح آه اللام للابتداء وجواب القسم ارانى اى ابصر الرماح جمع رمح درية على وزن فعيلة بالهمزة الحلقة التى يتعلم الطعن والرمى عليها من عن بمعنى
متعلق بارانى وهو القرينة على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذ لا تعلق للعلم بالجهة وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من عليه **قوله** ما عدا حسبت آه
بدل من البعض فائدته تعيين ذلك البعض قبل البيان **قوله** وهى اما العلم او الظن اى معانيها المتكثرة باعتبار كونها لا تخلو فى نفسها اما العلم او الظن
قوله بحيث يمكن متعلق بقريب تفسير له وفيه اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معانى اخر تتعدى الى مفعول واحد مع ان لها
معانى اخر غير متعدية بها يعنى انه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى ايضا الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها الاول حال او صفة وهذا حاصل ما ذكره المص
فى شرح المفصل فى وجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعال القلوب انتهى يعنى انها مع بقائها كذلك مظنة كونها متعدية الى
المفعولين بهذا المعنى ايضا فلذا تعرض لها ولمعانيها التى هى مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ اذ هذه الالفاظ اذا استعملت لغير هذه
المعانى فانها ليست مظنة التوهم لعدم كونها من افعال القلوب **قوله** بذلك اى بقوله قريب من معانيها الاول **قوله** لئلا يتوهم آه ولئلا يتوهم انه
لا وجه للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الافعال معانى اخر الا انه مبين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة لظهور حق الظهور **قوله**
لا وجه لتخصيص البعض اى لتخصيص الذكر بالبعض وتخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كما ان لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك للبعض الآخر
ولهذا البعض معان لا يتعدى بها **قوله** ذا الخال الخال ذا الخيلاء والتكبر والاحسب من الناس الذى فى شعر راسه شقرة **قوله** من التهمة بكسر الطاء و
التهمة بكسر الهاء اصله وهمة قلبت الواو تاء كما فى ونكل **قوله** اى اخذته مكانا لوهمى يعنى ان بناء الافتعال للاخذ كاطبخ اى اخذ طبخا لنفسه والوهم من خطرات
القلب او مرجوح طرفى المتردد فيه كذا فى القاموس وفى العباب معنى الاتهام جعل الشئ موضع الظن السيئ فعلى هذا معناه قريب من الظن والفرق جعله بمعنى
اتخاذ الشئ موضع الوهم مطلقا فجعل قريبه باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك **قوله** والوهم نوع من العلم بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا من العلم
والظن الذى هو معنى افعال القلوب لاشتراكها فى مطلق الادراك **قوله** ومنه قوله تعالى آه اى ما محمد صلعم على ما يخبر به من الوحى وغيره من الغيوب
بمتهم اى بمأخوذ مكان وهم ان لا يكون خبره فى الواقع كالكاهن فظنين فعيل بمعنى المفعول **قوله** وهو العلم بنفس شئ آه يعنى ان العرب خصوا المعرفة
بادراك نفس الشئ ولذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملونه فى العلم بنفس الشئ وبكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا
او اثنين وليس هذا الفرق معنوى بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو كقول باختيارهم
فانهم يخصصون احد المتساويين بحكم لفظى دون آخر **قوله** ومعنى ابصرت قريب آه يعنى ابصرت وان كان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح
الا انه يستلزم العلم فهو قريب من علمت بالبصر ولم يذكر رأيت الصيد اى ضربت رئته لعدم كونه قريبا من افعال القلوب **قوله** ولما كان آه دفع لما يتوهم
ان لهذه الافعال المذكورة معانى سوى ما ذكر فلم لم يتعرض لها ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كانه قال لها
معان آخر كل واحد منها قريب من العلم والظن **قوله** اى استغيث آه نشر على ترتيب اللف **قوله** ليست بمعنى العلم والظن اى قريبا من معناهما **قوله**
لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة اما خبر لا تتم او حال من ضمير تتم او مفعول مطلق اى تماما مثل الافعال التامة يعنى انها بمرفوعها لا تصير مركبا
تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه لترتب الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتم الحكم بهما ويفيد كان تقييده بمضمونه فان معنى
كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول فى الزمان الماضى وقس على ذلك وما قيل انها سميت بذلك لانها سلبت عن الدلالة
على الحدث ففيه ان دلالة ما عدا كان عليه واضح غاية الوضوح واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه التاكيد والمبالغة باعتبار
انه يدل وضعا فى نحو كان زيد قائما على حدث مطلق بعينه خبره كما ان خبره يدل عقلا على زمان مطلق بعينه كان هذا خلاصة ما فى الرضى ونقل
القول المذكور مختص عنده ذلك القائل بكان لخلاف دلالتها على الحدث ولما كان معنى كان ملحوظا فى معانى سائرها سميت كلها ناقصة والية يشير
ما فى الفوائد الضيائية من ان الفعل يدل على النسبة ويستدعى حدثا وزمانا فى الاكثر وان كان قد يعرى عن الحدث لكن لا يعرى عن الزمان كنعم وبئس

قال لتقرير الفاعل آه اى جعله وتثبيته كذا فى الرضى فهو من قرر تقريرا اذا ثبت وسكن كما فى القاموس وليس بمعنى التاكيد لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه
او بعلى ولا استقامة فى ليس والظاهر انه مصدر مبنى للفاعل بمعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت شئ ايجابا او سلبا ليشمل ليس لان الثبوت الحاصل فى الذهن على
وجه الاذعان على ما تقرر فى محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية فيصح كون التقرير موضوعا له واندفع الاشكال الذى تحير فيه الناظرون
من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انتفاؤها عنه لا التقرير سواء كان مصدرا للفاعل او المفعول فى الرضى تسميته مرفوعها اسما اولى من تسميته فاعلا
لما لان الفاعل فى الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل لابد له من فاعل وقد يستغنى
عن المفعول انتهى فلاجل هذا لم يعد مرفوعها فى المرفوعات على حدة وادرج فى الفاعل فما قيل انه فاعل فى الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها على الحدث
والى هذا مال صاحب المفصل حيث لم يعده فى المرفوعات على حدة مثلا كان يدل بمادته على الكون المنتسب الى فاعله فان كان المراد نسبته مطلق الكون
اليه فتامة وان اريد نسبته كون الشئ اليه فناقصة فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد ليس زيد فاعلا له بل فاعله القيام المضاف الى زيد اى حصل قيامه
قوله اى العمدة والقرينة جعله تمام الموضوع له كما هو الظاهر المتبادر والدليل على ذلك انه لا يجوز اخلاؤها عن التقرير بخلاف الزمان فان كان وليس يجئ
للاستمرار وبخلاف الانتقال والدوام والاستمرار فانه قد يخلو عنها الافعال الدالة عليها **قوله** ولا شك آه بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والا
فلا دخل لاعتبار قيد العمدة فى كون الصفة خارجة عن التقرير **قوله** لان ذلك التقرير اى التقرير المقيد والتقييد لا يخرج عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم
قوله الصفة آه يعنى الحدث ونسبته الى الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لاشتراكه فى التامة والناقصة **قوله** فكل من الصفة آه يعنى كلاهما مستويان
بالنظر الى الموضوع له ليس لاحدهما مزية على الآخر بحيث يمكن ان يقال انه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة انها وضعت للتقرير باعتبار انه
عمدة بالقياس الى الحدث والزمان فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيها يصدق ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا
ان يعتبر قيد فقط والالفظ لا يساعده **قوله** ويجعل آه فيكون المعنى ما وضع لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة
واللام صلة للوضع كما هو الظاهر **قوله** لتقرير الفاعل آه يعنى يكون التقرير مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال فى الزمان الماضى موضوعا له
كما يرشد اليه قوله ولا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له لا ان التقرير المقيد موضوع له على ما وهم **قوله** لا يبعد آه فيه اشارة الى بعده فى الجملة لان
المتبادر كون اللام صلة الوضع **قوله** ان يجعل آه ويجعل التقرير صفة مبنيا للفاعل فاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها
الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له **قوله** بما ذكرنا من الوجوه الثلثة **قوله** لا يحتاج الى قيد زائد آه دفع لما قاله الشيخ
الرضى من انه كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره لئلا يرد الافعال التامة والحق عندى ان التعريف تام من غير اعتبار التكلفات
التى ذكرناها ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف للافعال الناقصة باعتبار امر مشترك فيه وتميزه عن سائر الافعال فان الدلالة على
الزمان خاصة شاملة للفعل والانتقال والدوام والاستمرار مثلا معان تميز بها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل
على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا فرعوا على ذلك احتياجها الى الجملة الاسمية قال المحقق فى الايضاح معترضا على
تعريف الفعل بما دل على اقتران حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث
فقد جعل الاقتران نفس المدلول واخرج الحدث والزمان ولا يلزمه كونهما متعلقى الاقتران لانك تقول المعنى اقتران زيد وعمرو ودونهما ثبتة باعتبار
الاقتران ولا ثبتة باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه وقال الرضى فى
ان الافعال الناقصة تشترك فى انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثم احتيج فيها الى الجزأين فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة او الوضع للجزئيات
او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه خروج الافعال التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذ المعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا تقرير الفاعل
على الصفة اعنى نسبة الذات الى الحدث **قوله** بالهمزة مثلثة الثاء الى ما فى القاموس **قوله** قيل بالياء لم يوجد هذا فى الكتب المشهورة من اللغة
والنحو ولذا قال صاحب نهاية التحقيق دون الياء **قوله** انها غير محصورة وقد عد منها مرادفات صار آل ورجع وحال ومال وجار وارتد واستحال
وتحول ومرادفات ما فتى ما انفك وما ونى وما رام من رام يريم **قوله** وقد تضمن آه قال المحقق التفتازانى فى شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل
معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه وله طريقان احدهما جعل الفعل المذكور حالا وعكسه وههنا طريق آخر نحو احمد اليك زيدا اى انهى اليك حمده فعلم انه
ليس تعين له طريق الحالية فجعل تامة وكان صفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعلها حالا **قال** وقد جاء آه لفظة جاء فى المتن تامة وفى الشرح

بعد الدمج ناقصة كما لا يخفى **قوله** قولهم اى العرب فى الرضى وشرح التسهيل اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضى حين ارسله على اليهم لدفع شبهتهم وردهم عن الخروج **قوله** لما تقدم تقدما معنويا **قوله** من الغرارة بكسر الغين المعجمة الجوالق على ما فى القاموس وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس بمراد ههنا **قوله** ونحوها مما يقدر به الاشياء كالجوالقة **قوله** اى لم تكن هذه اى الغرارة على مقدار تحتاج انت اليها وهى كناية عن عدم حصول المقصد **قوله** ومعناه اية حاجة آه والاستفهام انكارى اى لم تصر حاجة من الحاجات متصفة بوصف كونه حاجة لك وردى برفع حاجتك فهو ما تقدم تضمنه معنى الاستفهام **قوله** ارهف شفرتها فى الصحاح ارهفت سيفى اى رققته والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل انه فى القاموس بالضم سهو **قوله** لا يتجاوز آه وهو القولان المذكوران **قوله** خلافا للفراء فانه يطردها وقال الشيخ الاولى اطراد جاء لقولهم جاء البر قفيزين او صاعين ان قلنا بالطرد فالا يطرد وتعد بمعنى قول الاعرابى وهو ما يكون الخبر كانه كذا فلا يقعد زيد كاتبا **قوله** المركبة من المبتدأ والخبر اشارة الى اطلاق الجملة الاسمية قرينة التجريد عن كل ما ليس له مدخل فى حصولها فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدأ الذى يدخل عليه هذه الافعال ان لا يكون مما لزم التصدير كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا مما لزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم عدم التصرف كايمن فى القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام عليك ولا مما لزم الابتدائية لكونه فى المثل او ما فى حكمه كالجمل الاعتراضية كقولك فانت طالق الطالق البتة او لكونه بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية وان لا يكون خبره جملة طلبية **قوله** اى لاجل اعطائها الخبر اى المقصود من دخولها ذلك لا اعطاء فان المقصود من قولنا صار زيد غنيا كون الغناء منتقلا اليه وان لزم منه كون زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد ولا وجه لتخصيص الخبر بالذكر فانها تقتضى اسمها ايضا حكم معناها **قوله** يعنى اثره المترتب عليه اشار الى ان اضافة الحكم لامية لا بيانية على ما توهم **قوله** لكونه فاعلا اى اصطلاحيا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظى ولذا لم يعد المقصود اسمها فى المرفوعات على حدة **قوله** فى توقف الفعل عليه يعنى كما ان الفعل المتعدى لا يتم معناه بدون المفعول به لا يتم معانى هذه الافعال بدون اخبارها **قال** فكان يكون ناقصة آه تفصيل بيان المعانى التى يمتاز بها بعض هذه الافعال عن بعض بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها **قوله** كائنة لثبوت خبرها جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا يصح عطف قوله ويكون فيها ضمير الشان عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم ويجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر **قوله** ثبوتا ماضيا جعل قوله ماضيا صفة لمصدر محذوف يصح كونه دائما او منقطعا صفة له والقول بانه مفعول فيه اى دائما ماضيا يحتاج الى جعل قوله دائما او منقطعا حالا من ثبوت خبرها وذلك لا يرتضيه الطبع السليم مع بشاعة التنكير **قوله** من غير دلالة اى دواما ناشيا من عدم دلالة يعنى ان الدوام واستمرار الثبوت ليس بمدلول كان بل هو ناش من عدم الدلالة فى العباب قال جار الله كان عبارة عن وجود شىء فى زمان ماض على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طارئ وفيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع التنافى المتوهم من توصيف الثبوت الماضى بالدوام ورد على من زعم انها تدل على الدوام وان دلالته على الانقطاع بالقرينة **قوله** نحو كان زيد غنيا فافتقر اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى القرينة فى شرح التسهيل الاصل فى كان ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لازليته ولا لانقطاع كغيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قال الشيخ اثير الدين واكثر النحويين ذهبوا الى ان كان تقتضى الانقطاع **قوله** فهو من قبيل عطف احد التقسيمين آه اى يكون بمعنى صار على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها اللذين هما قسمان من كان الناقصة كانه قيل كان الناقصة على قسمين كان التى تكون لتقرير الفاعل على صفة منها ما يكون لثبوت الخبر للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان الصحيح عطف احد القيدين على الآخر المستلزم حصول التقسيم والمقسم **قوله** الا على ما هو قسم منه عطف على قوله على الآخر والموصول عبارة عن قوله ناقصة والضمير المرفوع راجع الى الآخر او الى احد التقسيمين والضمير المجرور الى ما اى لا يكون من قبيل عطف احد التقسيمين على قوله ناقصة الذى الآخر او احد التقسيمين قسم منه اى ليس من قبيل عطف القسم على المقسم فيلزم كون قسم الشىء قسيما له **قوله** بتيهاء قفر آه التيهاء على وزن حمراء المفازة التى لا يهتدى فيها من التيه مصدر تاه يتيه بمعنى التحير والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالى عن الماء والكلاء والمطى كالزكى جمع مطية وهى المركب والقطا جمع قطاة سنگ خواره والحزن بفتح الحاء وسكون الزاء الارض الصلب ضد السهل قيد القطا بالحزن لئلا يسوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء جوزه ليصف سرعة سير المطى كانها بمنزلة قطا تركت بيوضها وصارت فراخا فهى تمشى بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة فى سرعة سير فان القطا مثل فى السرعة سيما قطا الحزن سيما اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها اهوى فى هذه الحالة وفى المثل اهوى من القطا قيل تطلب الماء من مسيرة عشرة ايام واكثر من فراخها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطى صادرة ولا واردة **قوله** فان بيوضها آه اى بيوضها لم تكن فراخا الا حال البيوضية ولا قبلها فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر لاسمها ولا تامة بان تكون فراخا حالا لانها تقتضى اجتماع البيوضية والفراخية **قوله** بل صارت

فراخا اى انتقل الى الفراخية من البيوضية وهو معنى مقصود من الكلام فيكون بمعنى صار لا زائدة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص **قوله** عطف على قوله آه فى العباب كان التى فيها ضمير الشان هى الناقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير اى وتحت الناقصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عدها قسما آخر وان كانت ناقصة او تامة جريا على عادتهم بعدها قسما آخر انتهى وفى شرح التسهيل للعلامة المصرى زعم ابو القاسم بن الابرش ان كان الشانية قسم برأسها فعلى هذا قوله ويكون فيها ضمير الشان عطف على قوله تكون ناقصة وهو الظاهر حيث اعاد لفظ تكون ولم يقل وفيها ضمير الشان كما اعاد فى قوله وتكون تامة الا ان الشارح قصد حل كلام المتن على مذهب الجمهور فصرح عن الظاهر وحينئذ اعادة تكون للتاكيد فان ما عداها من الافعال الناقصة لا يكون فيها ضمير الشان الا ليس **قوله** اذا مات من مات يموت ويمات وميت صدحى والصنف بالكسر والفتح النوع شمت كفرح شماتا وشماتة فرح ببلية العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف اى احدهما وشمن اسم فاعل من اشتى اى ذكر خيرا واصنع اى اصنع على حذف العائد من صنع الثنى علمه **قوله** تم بالمرفوع وهو فاعله فلا يكون الا مفردا **قوله** ووقع زاده على طبق الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم اعنى الحدوث قال القاضى فى تفسير قوله تعالى اذا وقعت الواقعة اى حدثت والكائنة الحادثة والمقدور من قدر الله ذلك عليه يقدره ويقدره قدرا وقدرا بمعنى قدره عليه تقديرا او ورد الاشكلة افشلته اشارة الى مجيئها تامة متصرفاتها **قوله** وكقوله تعالى اعاد الجار اشارة الى شرافته ومعنى كن فيكون احدث فيحدث سواء كان حدوثه فى نفسه او فى محل لان خطاب كن تابع للارادة كما يدل عليه الآية وهى صفة تخصص وقوع المقدورات فى وقت دون وقت وليس معناه كن كما على ما توهم **قوله** لا بالمعنى الاصلى اى ما هو مقصود بالافادة من ذلك الكلام لانها لا تفيد اصلا اذ الزوائد لا تخلو من فائدة معنوية كالتاكيد او لفظية كتزيين اللفظ وكونه افصح واستقامة الوزن واسجع **قوله** كقوله تعالى آه اشار بهذا التمثيل الى ان الزائدة مختصة بلفظة كان وانها تكون فى وسط الجملة عند الجمهور واجاز الفراء زيادتها آخرا والصحيح منع ذلك لعدم استماله واختلف فى الزائدة فقيل انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان هو اى كان الكون وقيل انها لا عامل لها لانها اشبهت الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها عن الاسناد كذا فى شرح التسهيل للعلامة **قوله** اى كيف نكلم آه ولم نعهد صبيا فى المهد كلم عاقلا وصبيا حال مؤكدة **قوله** لتحسين اللفظ لا للتاكيد اذ المقام يأباه **قوله** اذ ليس المعنى على المضى اذ لم يتوجه استبعادهم للمدلول عليه بكيف لان كل من يكلم الناس حاله كذلك فلا يكون ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار اذ لا بد فيها من معنى المضى **قوله** اما من صفة آه هذا الانتقال يقتضى حصول الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة والحقيقة فلذا صار صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثانى فلا يستدعى حصول المكان او الذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال به بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود من صار تعلق انتقال الفاعل بذلك المكان والذات كسائر الافعال التامة فى ان المقصود منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما فى الرضى من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فمعناه الحصول بعد ان لم يكن **قوله** واما من حقيقة الى حقيقة سواء كانتا شخصيتين فالمنتقل النوع او نوعيتين فالمنتقل الجنس نحو صار الماء هواء **قوله** ان العداوة آه آخره تدارك المفوت بالحسنات لفوته الخطأ واللذة والمعنى ان العداوة تصير محبة بسبب تدارك السيئات بالحسنات **قوله** وقال فيالك آه اللام للاستغاثة والخطاب لله سبحانه ومن نعمى مستغاث له فى الرضى وقد يستعمل المستغاث له من نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اى استغيث بالله من الم الفراق فى القاموس النعمى بالضم الدعة والمال والمسرة والضمير تحولن للنعمى وهو وان كان مفردا فى معنى الجنس فى المغنى الضمير فى فسواهن قيل راجع الى السماء والسماء فى معنى الجنس والابؤس نحو زائد العين كافلس جمع بؤس بمعنى الشدة والمعنى استغيث بك يا الله من اجل نعمى صارت شدائد وقيل اللام للتعجب او الاستغاثة والكاف بالكسر ومن نعمى بيان وتعجب منها ومستغيث بها **قوله** لا بصورها اى ليس المراد ههنا الاوقات المدلول عليها بصورها اعنى الزمان الماضى لان المقصود بيان المعانى التى تمتاز بها بعضها عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غير تعرض للزمان الماضى والزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينها بل بينها وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها فانه خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول فى وقت الصبح فى الزمان الماضى نص عليه فى الرضى وغيره **قوله** بمعنى الدخول آه ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون فى شرح التسهيل ويكون اخواتها ايضا بمعنى اقام فى الاوقات المذكورة **قال** وظل وبات مضارع بات يبيت ويبات بياتا وبيتا وبيتوتة بمعنى الكون فى جميع الليل ومضارع ظل يظل بفتح العين ظلا وظلولا بمعنى الكون فى جميع النهار **قوله** ثبت له ذلك فى جميع نهاره اى فى الزمان الماضى تركه لان الكلام فى المعانى المخصوصة **قال** وبمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى ظل وجهه مسودا فى الرضى مجى بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسى جاء فى الحديث بات بمعنى صار وهو قوله صلعم اين باتت يده **قوله** تامتين قال ابن مالك

لقم بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم ليلا يستعمل متعديا بنفسه وبالباء، وقال غيره تكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى دام وطال
زاد بعضهم وبمعنى اقام نهارا **قوله** في غاية القلة حتى انكر بعضهم مجئ ظل تامة **قوله** وفصلها عن الافعال الثلثة السابقة يعني لو جمعها بالافعال الثلثة
فاما ان يذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجئ الكل تامة على السواء واما ان يقول وتكون الثلثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم
مجئ هذين الفعلين تامة وليس كذلك ففصلها عن الثلثة وترك بيان كونهما تامتين ليستفاد منه ان مجيئهما تامتين في غاية القلة لان عدم الذكر دليل على
عدم الاعتداد لا على عدمه في نفسه **قوله** فهذه الافعال النظائر ترك لفا، ولعله بتقدير اما تفصيل ما اجمل سابقا في المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة
فللتاكيد كون كل واحد منها بمعنى صار **قوله** فاسقطها عن البين اي عن بين الافعال في مقام التفصيل اعادة الفصل السابق لبعد العهد كما قالوا في
قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب **قوله** اشارة الى عدم الاعتداد بها فالذكر في
الاجمال لكونها ناقصة في الجملة وعدم الذكر في التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد بها **قوله** لانها من الملحقات في الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة
بخلاف آل ورجع واستحال وتحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا ذكر كما في الاجمال والتفصيل **قوله** من زال يزال اجوف واوي يخاف **قوله** فانه
تامة وكذا زاله يزيله اي فرقه وليس ذلك الفرق معنوي بل هو مقصور على الاستعمال **قوله** قليلة الماضية بالاصل على ما في القاموس البارحة اقرب ليلة مضت
قوله الخ معناه في الصحاح ابو زيد ما افتات اذكره وما فتأت اذكره اي ما زلت اذكره وما برحت اذكره **قوله** سمي اسمها فاعلا في مقام التسمية بالاسم
لاقترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله لتقرر الفاعل على صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا كاطلاق الصفة على الخبر **قوله** تنبيها على ان اسمها اسم
الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة في الافعال المصدرة بحرف النفي لان خصوصية هذه الافعال ملغاة في التسمية بداهة **قوله** من تقت
يمكن ان يقبله في اصح القول پيش آمدن وپذيرفتن ففي المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني يعني المراد من اقبال الفاعل على الخبر امكان
ان يتصف به وليس مراده ان في المتن حذف اختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق **قوله** اما دلالتها انما
احتيج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بموادها ليس بوضع سوى وضع المفردات فلا يرد ان هذه الافعال بمعنى كان دائما فقلبه
بحسب الوضع فلا حاجة الى هذا البيان **قوله** فلان النفي ماخوذ الخ بحيث قصد نسبته الى الفاعل في جزء غير معين من اجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك
الافعال فاذا دخل عليها النفي افاد استمرار ذلك النفي كالافعال الثبوتية اذا دخل عليها النفي نحو ضرب زيد وما ضرب زيد وذلك لانهم قصدوا ان يكون
النفي والاثبات على طرفي النقيض واعتبار استمرار الثبوت اصعب واقل فاعتبروه في جانب النفي فاندفع ما توهم من انا لا نسلم ان نفي النفي يستلزم استمرار
الثبوت بل نفس الثبوت لان النفي المدخول ان كان للاستمرار فالنفي الداخل عليه يفيد نفي الاستمرار وان كان للنفي في الجملة فيكون النفي الداخل عليه
ايضا كذلك **قوله** استمرار الثبوت اي يستلزمه تحقق التغاير مفهوما فكانت هذه الافعال بمعنى كان دائما **قوله** واعتبار الصلاحية الخ اي واما اعتبار الخ فحذف
ههنا لقرينة عدم لما في قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به حذف عند القرينة قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ عند الحنفية وفيها اشارة الى ان اعتبار
الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه هيأتها **قوله** اذا اريد الخ بخلاف ما اذا
استعملت تامة في معانيها نحو زال وبرح زيد عن مكانه وانفك عنه وما فتئ فلم يستعمل الا ناقصة مصدرة بحرف النفي لفظا او تقديرا وفي القاموس فتئ
عنه كسمع نسيه والقطوع عنه وكمنع كسر واطفأ **قوله** بدخول اداة عليها ان كانت ماضية فبما ولم ولا في الدعاء، وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى
ان لا يفصل بين ما ولا وبينها بظرف وشبهه وان كان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس لتركب حرفي النفي معها لافادة الاثبات
كذا في الرضي **قوله** او تقديرا في الرضي وحذفها لم يسمع الا في مضارع تاما وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها وتحذف
مع القسم كثيرا **قوله** وذلك الخ بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي ولا ينافي ذلك صيرورته علما بعد الاستعمال في الظرفية
بحيث لا يصح تقدير الزمان معه **قوله** واذا قدر الزمان الخ بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه ح يكون مؤولا بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلابد
من تقدير مفرد آخر يصير معه كلاما تاما **قال** لانه ظرف بيان لعلية العلة السابقة **قوله** فما دام لم يشفع ما دام اي لفظه وقد تنازع الفعلان فيه
فان عملت الثاني ففي الاول ضمير هو بهمه وان عملت الاول فهو بهمه ولم يشفع خبره تقدم على بهمه وعلى التقديرين لا يدخل ما دام على الجملة الفعلية على
ما وهم **قوله** ولم يحصل من المجموع كلام بان لم يجعل ما دام بتاويل المصدر ظرفا لا جلس **قوله** لا يفيد اي المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين
وليس ضمير لا يفيد راجعا الى ما دام على ما وهم حتى يعترض بانه يستفاد منه ان ما دام بعد حصول المجموع كلاما يفيد فائدة تامة وليس كذلك **قوله** ولذلك

تقييد الخ فانه لو كان لنفي الحال يكون التقييد بزمان الحال تاكيدا والتقييد بزمان الماضي والاستقبال محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال
الاندلسي ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو
على ما قيد به كذا في الرضي هذا اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور في الوضع فالتناقض بين
المذهبين باق ودليل المذهب الثاني راجح لان الاستعمال تقييده بالازمنة الثلثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك كيلا يلزم القول بالاشتراك
او بالحقيقة والمجاز والاصل نفيهما **قوله** نحو قوله تعالى الخ فان يأتيهم دليل على ان ليس للاستقبال **قوله** اخبار الافعال اي تقديم كل خبر كل فعل بناء على
ان الجمع المضاف الى المعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن هناك عهد ففيه رد على من ذهب الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها
على اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز تقديم خبر ما دام على اسمه **قوله** كلها اما تاكيد للمضاف او تاكيد للمضاف اليه لكن جعله تاكيد المضاف اولى لانه الشائع
ولعدم اعتداد قول من قال انه لا يجوز تقديم خبر ما دام لكونه مخالفا للنص والقياس والاجماع على ما في شرح التسهيل **قوله** اذ ليس فيها اي في تقديم
الاخبار والتانيث باعتبار المضاف اليه **قوله** فيما عامله فعل احتراز عما اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد قائما وان زيدا قائم فانه لا يجوز لضعف العامل
وفيه اشارة الى ان المقصود ههنا جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات الافعال ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام في مباحث الافعال
وما سبق من قوله وامره كامر خبر المبتدأ من حيث انه خبر للاسم ولذا اعلل فيما سبق بانه في الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار على ما وهم **قوله** ان يقيد والتقييد اما
بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عما سواه او باشتهار ان عدم المانع معتبر في حصول كل شيء **قوله** ما يقتضي تقديمها عليها اي على الاسماء اما عليها فقط سواء
كان موجبا للتوسيط لكون الاسم محصورا عليه نحو ليس قائما الا زيد وكونه ضميرا متصلا نحو كانك زيدا اي مشبهابك ولم يكن موجبا له كاشتمال الاسم على
ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك هند ابوها او الى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضمنا معنى الاستفهام
او الشرط كما في مثال الشرح وكونه مثالا للتقديم الخبر على كان لا ينافي كونه مثالا لما يقتضي تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى
كان والثاني بالنظر الى الاسم ولما كان قوله لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها غير ظاهر في التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لمثاله اشارة الى
دخوله فيه **قوله** نحو صار عدوي صديقي فان رفع الالتباس وقلب المعنى يقتضي تاخير الخبر عن الاسم ونحو ليس زيد الا قائما فان كون الخبر محصورا عليه
يقتضي تاخيره واما ما اجاز الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم ان يكون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد
وجوه التركيب **قوله** وح يجوز ان يكون الخ فصور وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفي
الضرورة عن جانب الوجود فخلاف ظاهر عبارة المتن لان الامكان اما عبارة عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف
للحكم والحكم المصرح في المتن الايجاب فلا يمكن حمله على سلب ضرورته **قوله** اي الافعال الناقصة لان الكلام في احوالها وفيه اشارة الى الرد على
من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لمناسبته للسباق فان ما تقدم كان حكم الاخبار ولقوله قسم يجوز وقسم لا يجوز لان ضمير يجوز راجع الى القسم
ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار بالذات وللافعال بواسطتها
ومن البين ان تقسيم الشئ باعتبار حال نفسه اولى من تقسيمه باعتبار حال متعلقه وستطلع على سخافته **قوله** تقديم اخبارها عليها اشار بتانيث
الضميرين الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ لا لازم ح تذكير الضمير ليعود الى القسم والعائد محذوف اي قسم يجوز فيه
تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن وجعل الجواز الذي هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزا او الى
الاستخدام وكل ذلك تمحل **قال** وهو من كان الى راح اي في الترتيب الذي ذكره المصنف والغاية داخلة في المغيا بقرينة المقام **قوله** لكونها
افعالا وجواز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف **قوله** وجواز الخ لم يعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لاثبات انه لا مانع
من جانب العامل والجزء الثاني لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع فمن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب جواز تقديم المنصوب على الافعال
فقد سها **قوله** اي هذا القسم فسر مرجع الضمير مع انه لا يحتمل غيره للاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال دون الاخبار لانه محكوم عليه باوله
كلمة ما وهي افعال والقول بانه على حذف المضاف اي اخبار ما اوله كلمة ما تكلف لا يدعو اليه داع ولاجل هذا التنبيه فسر الضمير في قوله وهو ليس ولم يفسره
في قوله وهو من كان الى راح لانه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان الى راح فيجوز ان يكون من بمعنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار **قال**
اوله ما لم يقل ما في اوله ما اشارة الى ان ما صارت كجزئه حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة

اختصار الاكل ما دخله ما مثل ما كان وما صار وان اشترك معهما في حكم عدم الجواز لان خلاف ابن كيسان انما هو في هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيهما واقتضائه للصدارة بقي ان المصنف رح لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلها لم ولما ولن وان لانها شريكة للافعال التامة في جواز تقديم المعمول عليها عند دخول الثلثة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول ان والكلام في الاحوال المختصة بالناقصة فتدبر فانه مما تحير فيه الناظرون **قوله** فلا امتناع آه اي الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما يغير معنى الجملة حقه التصدر الا انه بقي على حصله في ما وان ولم يبق في لم ولن ولا فيجوز تقديم ما في حيزها عليها سواء كان من الافعال الناقصة او غيرها اما لن فلكونها نقيضة سوف التي تتخطوها العامل واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج **قوله** على نفس المصدر فكيف يتقدم على ما يعلق امتناع تقديمه **قوله** ويخالف هذا الحكم آه قدر الفعل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستانفة وليس حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه وفي يخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز في الفاعل على ما تقرر في بحث التنازع ليستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل لمجرد بيان الناصب المنوي الذي لا يجوز اظهاره لكون المفعول المطلق المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به في الرضي وجعله من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على صيغة المجهول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو وهم لان خلافا ان كان مصدر المبني للفاعل لا يصح كونه مفعولا مطلقا للفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وان كان مصدر المبني للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان ح يكون مفعولا صريحا فيكون فاعلية ضمنية **قوله** ثابتا لابن كيسان لم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف بل هو العامل والفعل والاولى ان اعمل للفعل على كل حال والمصدر ليس بقائم مقامه حقيقة والا لم ينتصب بل هو كالقائم مقامه كذا في الرضي في بحث المصدر وقال الشارح الرضي ان الفاعل والمفعول المجرور باللام نحو في عجبا لك وحمدا له خبر مبتدأ محذوف اي هذا القول له والجملة مستانفة وما ذكره الشارح رح اظهر لفظا والصق معنى **قال** لابن كيسان الخلاف في الافعال الاربعة مختص بابن كيسان واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول ما في حيزها مطلقا لعدم قولهم بتصديرها على ما في شرح التسهيل ناقلا عن ابن مالك فاندفع ما قيل الخلاف لا يخصه بل الكوفيون ايضا خالفوا في ذلك ما عدا الفراء **قوله** كما يقتضيه باب المفاعلة من كون احد الجانبين فاعلا صريحا والآخر مفعولا صريحا **قوله** لتقدمهم آه متعلق بقوله لا من جانب الجمهور **قوله** فكانه لا مخالفة منهم فلا يتحقق التخالف المقتضي للمشاركة في اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث **قوله** فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي حجب المنفي وان كان لازما من حيث الصورة والموجب للصدارة تغير المعنى والحق انه ان اعتبر نسبة الفعل اولا الى الجملة ثم اعتبر نفي النفي كان النفي الذي هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفي الى الفعل اولا ثم اعتبر بعد صيرورته مثبتا نسبته الى الجملة لم يكن الجملة معلول النفي فيجوز التقديم والظاهر هو الثاني لان صيرورته ناقصة انما هو بعد دخول النفي الا ان الجمهور قالوا المراعى في التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهد لهم **قوله** فان الافعال آه كما في قول الشاعر شعر جار ام الا فاختلت البيض فرح الى ضلال دبار **قوله** صريحا بخلاف المفاعلة فانه لمشاركة امرين في اصل الفعل من احد الجانبين صريحا ومن الآخر ضمنا **قوله** وسيبويه في شرح التسهيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي ذلك **قوله** على انه يجوز في الرضي وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله تع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ويوم ياتيهم معمول لمصروفا واذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل ايضا لان تقديم المعمول فرع تقديم العامل واجيب بان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو اما زيدا فاضرب وبان نصب يوم بفعل مقدر اي يعرفون يوم وبانه مبتدأ بني لاضافته الى الجملة وبان الظرف قد يتوسع فيه **قوله** على انه فعل اصله ليس بكسر الياء فخفف كما يقال في علم علم وليس مضموم الياء اذ لم يجئ من معتل العين بالياء ولا مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن ولم يقلب الياء الفا ليدل على عدم تصرفه ومفارقته لاخوته والدليل على كونه فعلا لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه حرف بدليل عدم التصرف وقيل اصله لا ايس بمعنى لا موجود فخفف واستعمل استعمال لا التبرية **قوله** وبهذا اندفع ما قيل آه حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول للمشاركة في اصل الفعل صريحا فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معا والثاني يقتضي وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا **قال** افعال المقاربة قيل هي الافعال الناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما اختصت باحكام افردها بالذكر ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة باحكام

افعال المقاربة

لا توجد في الاخرى وعندي انها ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحدث اعني القرب الذي هو مدلول مصادرها الى فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل عن الخبر لا بد من ذكرها الا ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب زيد الخروج او قرب عن الخروج ومعنى كاد قرب ومعنى طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالمرفوع لا يقتضي كونها ناقصة والا لكان جميع الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة نعم لها اتصال وشبه بالناقصة ولذا قال في اللباب وتتصل بالافعال الناقصة افعال المقاربة **قوله** اي فعل فسرها بالمفرد لما قالوا انه لا بد من تقديم امر مشترك في التعريفات المشتملة على كلمة او ليفهم منه انها للتنويع لا للابهام فالموصول ما خبر مبتدأ محذوف اعني هو الراجع الى الفعل المفهوم في ضمن الجمع او اضافة الافعال للجنس فيبطل الجمعية فيكون خبرا لها واختار صيغة الجمع للاشارة الى تعددها كما تقرر في الاصول **قوله** اي للدلالة آه لما لم يكن الدنو المذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول النسبة والزمان في مدلولها ايضا والمتبادر مما وضع له تمام الموضوع له لم يجعل اللام صلة للوضع وجعله للغرض وقدر الدلالة والظ ان المراد بيان المعنى المشترك بينها الذي به تمتاز عن باقي الافعال كما في تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة الى تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في التسهيل ان افعال المقاربة منها للشروع نحو طفق وجعل واخذ وعلق وانشا وهب وقام وللمقاربة هلهل وكاد وكرب واوشك واولى وللرجاء عسى وحرى واخلولق وقال شارحه سميت افعال المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشروع وبعضها للترجي واختاره الرضي ومن هذا قال بعض الناظرين ان الشارح رح قدر الدلالة وجعل اللام للغرض اشارة الى ان المقصود من الكل الدلالة على الدنو سواء كان موضوعا له او لازما له فان الشروع والرجاء يستلزمان الدنو وفيه ان كون الشيء لازما للشيء لا يستلزم كونه غرضا منه والمصنف رح اختار ان في الكل معنى الدنو اما في كاد فقط واما في عسى فلما في المفصل ان عسى لمقاربة امر على سبيل الرجاء وفي شرح التسهيل انها لاعلام المقاربة على سبيل الرجاء وفي مغني اللبيب ان عسى بمنزلة قارب معنى وعملا عند سيبويه والمبرد وبمنزلة قرب عند الكوفيين واما في طفق فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ في شيء لكنه في الاصل بمعنى الدنو في القاموس طفق يفعل كذا كفرح وضرب طفقا وطفوقا اذا واصل الفعل والاتصال بالفعل بان يتلبس بجزء من اجزائه او بما يفضي اليه من دنو حصوله **قوله** على قرب حصوله للفاعل اي في اعتقاد المتكلم اذ احداث الموضوعات لاعلام ما في الاذهان **قوله** منصوب على المصدرية آه حاصل كلامه ان الدنو الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشؤه رجاء المتكلم وطمعه بحصول الخبر للفاعل وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر على الحصول من غير ان شرع فيه وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر فالدنو يتنوع انواعا ثلثة باعتبار منشئه وسبب حصوله في ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثاني مدلول كاد والثالث مدلول طفق فقوله رجاء او حصولا او اخذا فيه منصوبات على المصدرية بحذف المضاف للنوع ويجوز ان تكون احوالا لان الدنو بسبب الرجاء يستلزم كون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم كون الدنو حاصلا في نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم كون الدنو مشروعا في متعلقه واليه اشار المص في امالي الكافية حيث قال يريد بقوله رجاء او حصولا او اخذا فيه ان القرب مرجو او حاصل او مشروع في متعلقه فاذا قلت عسى الله ان يشفي مريضي فقرب الشفاء مرجو واذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب الغيبوبة حاصل واذا قلت طفق زيد يخصف وجعل يقول فانه اخذ في خصف والقول انتهى ويجوز ان يكون تمييزا عن الدنو لكونها انواعا له واليه يشير عبارة المفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضي ان قوله رجاء وحصولا او اخذا فيه خبط لان الظ ان نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء الخبر بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه المص وليس طفق واخواته لدنو الاخذ في الخبر بل للاخذ فيه ولو جعلنا المنصوب حالا اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف اذ الحد لا يستعمل فيه هذه المحتملات لا يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول لان ما قاله انما يرد لو جعل تمييزا عن النسبة او حالا عن الخبر والشارح رح اختار جعله مصدرا لعدم احتياجه الى التاويل والتمييز يقتضي الابهام في اصل الوضع وههنا الابهام بعارض التنوع بالاسباب بقي ان ما في الامالي يقتضي ان يكون معنى عسى رجاء دنو الخبر وما ذكره الشارح رح يدل على ان معناه القرب الذي سببه رجاء حصول الخبر والامر في ذلك هين لان كلا المعنيين متلازمان على ما عرفت **قوله** بان يكون ذلك الدنو اي دنو حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم **قوله** بجانب اي بقدره وقضيه لكونه سببا له **قوله** لا لجزمه به عطف على قوله بجانب جاء آه والضمير المجرور للدنو لا للحصول اذ ليس الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق وامثالهما انما المجزوم فيهما الدنو **قوله** على قرب حصول الخروج لزيد بمعنى ربك بسبب ربك آه فالجار متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول لان في سامح ويراد بدلالته على القرب

دلالته على اخبار المتكلم بالقرب لسبب جائه ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس لولا عسى زيد ان يخرج قوله ترجو ذلك اى الحصول
قوله لانك جازم به اى بالقرب كما في كاد وطفق قوله بان يكون اخبار المتكلم آه لما كان معنى دنو حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو
لسبب الحصول وليس كذلك اذ لا حصول ولا الجزم به فضلا عن سببيته له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول يلزم سببية الشئ لنفسه لان الدنو هو
الاشراف ولا يمكن ان يراد اليه دنو في اعتقاد المتكلم لسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بيّن السببية بقوله
بان يكون آه يعني ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه ان الاخبار به لسبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول فهو
باعتبار الاخبار به سبب وباعتبار الجزم سبب فقوله الاشراف على حذف المضاف على ما يصح به في تفسير معنى كاد قوله بجزمك متعلق بقرب اى يدل
على القرب في اعتقادك لسبب من حيث الاخبار بجزمك به اى يدل على القرب المجزوم وبحصوله في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان
بمعنى المقول ففيه معنى القول والظرف يكفيه رائحة الفعل اى قولك اخبارك بجزمك بالقرب قوله بالتصدى آه هذا اذا لم يكن الخبر ذا اجزاء والا
فيتلبس جزء منه قال عسى وقد يكسر سينه اذا اتصل الضمير البارز قوله قال سيبويه المقصد من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصود مختص
بعسى وليس عسى مختصا به فانه يجئ للاشفاق ايضا فح لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المص رجاء واشفاقا اذ ليس المقصود ضبط المعاني بل
ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلثة وان كان لما وضع للقسم الاول معنى آخر قوله حيث لم يجئ آه لانه غير متصرف في نفسه
فانه يجئ منه جميع الماضي كلها قوله والانشاءات اى المعاني الانشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والنداء والتخصيص ثم الطلب من
معاني الحروف فانما قال في الاغلب لان طلب الفعل مدلول لام عند البصريين وهو مع كثرته في نفسه مغلوب للحروف الانشائية قوله الحروف
لا تصرف فيها فكذا ما تضمن معناها واما امر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصريين لا لانه متضمن معنى لام الامر قوله بان الاستقبالية
وقد يقام السين مقام ان قوله في محل النصب لتمثيل السائر عسى الغوير ابؤسا وقول الشاعر ع لا تلحني انى عسيت صائما ÷ قوله بتقدير
مضاف وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة قوله لوجوب آه متعلق بتقدير مضاف اى مقدر لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما
في الاصل مبتدأ وخبرا والحدث لا يصدق على الجثة قوله ناقصة بمعنى انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفته كما عرفت قوله وليس
بخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله وتقدير المضاف تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا لا في الاسم ولا في الخبر
قوله لان المعنى الاصلى اى قال الرضى في المغنى انها فعل متعد بمنزلة قارب علما ومعنى او قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا مذهب
سيبويه والمبرد وفي الرضي فيه نظر اذ لم يثبت في علم معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا قوله ثم نقل الى انشاء الطمع اى طمع حصول معنى الفعل
لرفعهما فلم يبق معنى الفعل المتعدى وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدى وفي الاستعمال الثاني
كاللازم قوله بدلا مما قبله والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في المغنى واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان او على تقدير
عسى الغوير ان يكون ابؤسا حذف الفعل مع ان لكثرة وقوعه بعد عسى قوله لان فيه آه بيان لوجه اختيار البدل قوله والذى ارى آه فيه انه لا نسلم
وجود معنى المقاربة في عسى فكيف يظن قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذى اعترف لا يتم بالمرفوع قوله فاقيم مقامهما عطف على استغنى عن
الخبر قوله فهى اى عسى ناقصة الا انه سدت الجملة مسد الاسم والخبر قوله وان اقتصر عطف على اقيم قوله وفي يخرج آه ورجح يكون بعينه لاستعمال
الاول معنى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام يفوت التقوى ففيه
التباس قوله وآخر اى ههنا احتمال آخر نحوى يكون عسى فيه مستعملا بالاستعمال الاول متحدا معه في المعنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسيا
ان يخرج الزيدان او عسى ان يخرجا الزيدان قوله وان جعل الثاني آه فنقول في اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار
الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث قوله في الاستعمال الاول وهو تقديم الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة
او تامة قوله تشبيها لها بكاد ولاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع وفي كون ما بعدها اسما ثم مضارعا لا بعل لقلة المشابهة بها
قوله عسى الهم آه البيت لهدبة بن الخشرم كان قد هرب عن قومه لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زياد بن مرثد فرج بالجيم وقوله يكون
خبر عسى الحزن الذى امسيت فيه اى صرت واقعا فيه يكون وراءه اى قدامه انفراج قريب والتاء في امسيت يحتمل ان يكون ضمير المتكلم
وان يكون ضمير المخاطب بالتذكير والتانيث يخاطب نفسه تسلية لها قوله دون الاستعمال الثاني حال عن ان في قوله وقد يحذف ان آه اى وقد يحذف

ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول حال كونه متجاوزا عن الحذف في الاستعمال الثاني وهو تقديم المضارع على الاسم
فانه لم يجئ حذف ان فيه سواء كان ناقصة او تامة لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فهذه نكتة لعدم المجئ فلا يرد ان انتفاء علة معينة لحذف
ان لا يوجب انتفاءه لجواز تعليل الحكم الواحد بعلل شتى ولا يخفى انه كان الاولى ان يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال الاول لانه آخره ليكون قريبا بالحكم
ذكر ان في خبر كاد ثم حذف ان في الاستعمال الواقع سواء قدر ان كما هو مذهب الكوفيين لامتناع ابدال الجملة عن المفرد او لم يقدر لجواز وقوع
الجملة خبرا ومفعولا به قال كاد وهو فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يأت منه الا الماضي والمضارع ومعناه قارب كذا في الاتقان يأتي في الامر
وداوى عند الاصمعى قوله فتخبر عن دنو الخبر في القاموس اشرف المريض على الموت اشفى عليه في التاج الاشفاء بر كناره چيزى رسيدن وقوله
في الحال متعلق بالحصول فمدلول كاد اشراف الخبر على الحصول في زمان الحال وشدة قربه منه الا انه لم يشرع فيه على ما في الرضى فاذا كان في الاثبات
يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في النفي يدل على شدة نفي القرب لا على نفي شدته كما ان الجملة الاسمية المنفية تدل على دوام النفي لا على نفي الدوام
فاندفع ما قيل انه لا يظهر الاشراف في قوله تع وما كادوا يفعلون وفي قوله + لم يكد رسيس الهوى قوله ففاعله اسم محض لا يؤول كما في الاستعمال
الثاني لعسى قوله ليدل على قرب الحصول آه فانه لو كان اسما لا يدل على الحصول والحدوث بل على الثبوت مطلقا ولو كان ماضيا فبعد دخول كاد
يدل على قرب حصول الخبر في الزمان الماضي بخلاف ما اذا كان مضارعا فانه وان كان مشتركا لكنه ظ في الحال على ما نص في الرضى والظهور في
احد المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا ينافي الاشتراك في الوضع فيجب ظهور دلالته عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان
الظ ان يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال ومعلوم ان القرب لا يجامع الحصول فيكون المراد قربه من الحال قوله من غير ان متعلق بقوله فعل
اى فعل مضارع بلا ان قوله للدلالة على الاستقبال اى للدلالة على زمان الاستقبال المنافي للحال فلا يناسب ذكره مع كاد الذي لولا الاشراف
على الحصول وقربه غاية القرب قوله تشبيها له بعسى عند من قال هو خبر اما عند الكوفيين فبتقدير ان بدل من الفاعل قوله قد كاد من طول البلى
ان يمصحا + اوله ع رسم عفا من بعد ما قد امحى + في الصراح رسم نشان سراى يا زمين هموار شده عفا اى درس الدروس كهنه شدن الانمحاء شسته شدن
البلى بالكسر كهنگى المصح رفتن والمعنى هذا رسم دار والبيت خبر ومعناه تحسر على فراق الحبيبة وذهاب آثار الربع الذى اقام بها فيه قوله اى
كسائر الافعال اى الكلام على حذف المضاف بقرينة المقام قوله في افادة ادوات النفي نفي مضمونها اى كما ان سائر الافعال اذا دخل عليه
النفي افاد نفي حصول الحدث الذى هو مدلوله كذلك كاد نفي قرب حصول الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله فيما سياتي
ان قوله تع وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه الا ترى ان قولك ما قربت ضرب زيد ابلغ في نفي الضرب من لم اضرب
زيدا فكذا اذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة ونفي الفعل معا او انما تفيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول وعدمه بل كل منهما موكول الى القرينة
لاستعماله فيهما نحو ولدت هند ولم تكد تلد وقوله تعالى لم يكد يريها ونحو مات زيد وما كاد يحيا فقوله ماضيا او مستقبلا اى كان على هيأته او متغيرا الى هيأة
المستقبل فلا يرد انه لا يصح كون كاد مستقبلا فالتعميم المذكور غير صحيح واختار مستقبلا على مضارعا لرعاية المطابقة قوله يكون للاثبات اى لفظ كاد
اذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت الخبر لفاعله فالقضية شخصية فلا يرد ما يتوهم ان الجزئى لا يثبت الكلية ومنشأ ذلك ما قال ابن مالك انه قد يقول القائل
لم يكد زيد يفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظ الذى وضع اللفظ له اولا لامكان هذا رجع ذو الرمة قوله بدليل فذبحوها
فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تع وما كادوا يفعلون نفي القرب عن الذبح الذى يستلزم انتفاء الذبح على وجه ابلغ لزم
التناقض قوله وتسليمه آه عطف على تخطئة الشعراء اعاد اللام اما لكون كل واحد دليلا مستقلا او لبعد المعطوف عليه قوله ان قوله اى بان وحذف
حرف الجر عن ان قياسى قوله وقوله تع فذبحوها قرينة آه فاثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد قوله وعن الثاني فلتخطئة آه الظاهر
بتخطئة لانه عطف على قوله عن الاول وغاية التوجيه انه بتقدير اما اى اما الجواب عن الثاني فلتخطئة قوله قدم ذو الرمة الكوفة فوقف بالكناسة
اسم موضع بالكوفة فانشد للناس قصيدته الحائية فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح قوله كقوله تع لم يكد يريها في قوله تع
ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يريها ولا يصح ان يحمل في هذه الآية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمة وهو بانتفاء
الرؤية والقرب لا باثباتها قوله وما يشتق منه زاده ههنا لانه لا يصح الحكم على النفي الداخل على كاد انه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
فان التفصيل لا بد من الاجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة او لا يصح ههنا واختار ما يشتق منه على قوله ومستقبلا اشارة الى تقدم المرجع من حيث المعنى

باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد فيه قرينة على تعيين المشتق وهى ههنا قوله وفى المستقبل واما كون الماضى مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه ماخوذا
منه وان كان الاصل للكل المصدر **قال** بقول ذى الرمة آه فى القاموس الرمة بالضمة قطعة من حبل وقد تكسر وبه سمى ذو الرمة فى الصحاح رس الحمى و
رسيسها اول مسها ميّة اسم حبيبة ذى الرمة يبرح يزول لم يكد يبرح المبلغ من قوله لا يبرح لان ذلك نفى لمقاربة الحب ابراح يصف تمكن الهوى
فى قلبه فيقول اذا غير الهجر ابل المحبة عن المودة لم يكد رسيس الهوى من حب هذه الحبيبة قريب الزوال عن قلبى فكيف الزوال **قوله** انتفاء قرب
رسيس الهوى المستلزم لانتفاء الزوال بوجه المبلغ كما فى قوله تعالى لم يكد يريها **قوله** وهذا مسلم آه لما كان موافقة الدعوى الثانية لقول ذى الرمة
موهمة لصحتها دفع ذلك بقوله هذا مسلم اى كون لم يكد فى البيت كسائر الافعال لكن لا يثبت دعواه الثانية به وهى ان النفى الداخل على المضارع بخصوصه
يكون لنفى القرب مالم يثبت ان النفى الداخل على الماضى يكون للاثبات فان خصوصية كونه للنفى فى المستقبل موقوف على عدم كونه فى الماضى كذلك فاذا
لم يثبت تلك لم يثبت هذه ايضا فيكون كلتا دعوييه باطلتين وحاصله ان كلتا الدعويين متلازمان فيفسد احدهما فساد الاخرى وقد عرفت فساد
الاولى ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها لموافقة البيت لها ومن لم يتدبر فسر قوله معاه بمجموع الامرين ثم قال لا فائدة فى هذا الكلام الا الاطالة **قوله**
وجه القدح فيه اى فى ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتمسك المذكور وفى تمسكه عليها بانه لم يثبتها **قوله** يعنى اخذ اشار بتفسيره باخذ الى ان الدنو الذى بسبب
الاخذ وان كان مغايرا للجسب المفهوم لكنه عينه بحسب الوجود فلذا فسره به **قوله** فى كون خبرها آه وهى بذلك اولى من كاد لان اخبارها حاصلة المضمون
بخلاف خبر كاد **قوله** يعنى اسرع اى فى اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب **قوله** عطف على طفق اشار الى رد ما فى بعض الشروح من ان اوشك ليست من القسم الثالث
اذ لو كانت منه لامتنع استعمالها مع ان وانما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مشتركة بين مقاربة الخبر رجاء وحصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى ووجه
الرد انه لم يستعمل اوشك بمعنى الرجاء **قال** مثل عسى كاد فى الاستعمال لا فى المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شائعان بخلاف طفق و
كرب وجعل واخذ فان الشائع فيه التجريد وان جاز مع ان على قلة **قوله** فتارة تستعمل آه واذا كان خبر المضارع مع ان فهو بتقدير حرف الجر

افعال التعجب

اى اوشك زيد فى ان يخرج ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال **قال** ما وضع لانشاء التعجب اى وضع طارئ على اصل الوضع فانه فى الاصل للاخبار او
لطلب الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذلك قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب **قوله** وجمعه بالنظر الى كثرة افراده
اى جمع للدلالة على ان هذا الجنس كثير الافراد فالمعرف الجنس والجمعية للدلالة على كثرة الافراد وان كانت الاضافة للجنس وان كانت للاستغراق
افاد مع ذلك شمول التعريف بجميع افراد المعرف **قوله** وعلى كل تقدير من التثنية والجمع **قوله** فالتعريف للجنس لا للافراد او النوعين **قوله** ايضا
متعلق بقوله للجنس اى كما كان فى تقدير الافراد **قوله** فهو ما وضع اى اذا كان التعريف للجنس على اى تقدير فهو اى الجنس ما وضع آه **قوله** مثل آه
وهو ما كان يستعمل لانشاء التعجب وليس بفعل واذا تعجبت من خير شخص قلت لله دره اى خيره **قوله** وواها له اذا تعجبت من طيب شئ قلت
واها له **قوله** نحو قاتله الله من شاعر اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك **قوله** ولا شلل عشره يقال لمن اجاد الرمى والطعن لا شل عشره اى اصابعه
قوله بعد الوضع فان الشئ اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا له عن عين الكمال وكذا لا شل عشره دعاء له بعدم الشل **قوله** او المراد آه بان يكون الاطلاق
قرينة التجريد عن الغير **قوله** اى لفعل التعجب آه كون المقصود من التعريف اجراء الاحكام يرجح الاول وقرب المرجع مع اتحاد المعرف والمعرّف
يرجح الثانى فلذا سوى بينهما **قوله** احدهما آه بيان لحاصل المعنى لا لتعيين تقدير حذف المبتدأ اذ يجوز ان يكون ما افعله وافعل به عطف بيان
وبدلا ثم لما كان ما افعله وافعل به جملة تتضمن فعل التعجب اشار الى ان الحمل مبنى على التجوز والمراد صيغتا الفعل اللتان تضمنهما التركيبان المذكوران
لكن لا مطلقا اذ ليس افعل وافعل به مطلقا للتعجب بل من حيث انهما فى هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى ان كل ما يوازنهما فعل التعجب
لا خصوص هذين الفعلين **قال** غير متصرفين لما عرفت من مشابهتهما الحروف بسبب تضمنهما معنى الانشاء **قوله** فلا تغيران ولذا صح العين فى
ما اقوله وما ابيعه ولا يجوز الادغام فى اشدد به **قوله** اى فعلا التعجب اشار الى ان رجوع ضمير المذكر الى صيغتين مبنى على تاويلهما بالفعلين ولعدم
الاحتياج الى التاويل فسر الضمير المجرور فى قوله فيهما بصيغتى التعجب **قال** الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط انه لا يبنى
الا مما وقع واستمر بخلاف افعل التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا فان الحال الذى لم يتكامل بعد والمستقبل الذى لم يدخل فى الوجود
والماضى الذى لا يستمر لا يستحق ان يتعجب منها **قوله** للمبالغة والتاكيد فان المقصود من انشاء التعجب فى قولنا ما احسن زيدا اثبات الحسن له على
وجه الكمال وتقريره وكذا المقصود من زيد افضل القوم كماله فى الفضل وتحقيقه **قوله** ولذا اى لمشابهتهما افعل التفضيل **قوله** ما اشهى الطعام فى القاموس

شهيه كرضيه احبه ورغب فيه ومقته ابغضه **قوله** او عيب ظاهرى واما الباطنى فيجى منه نحو ما اجهل زيدا **قوله** بنائهما آه بيان معنى
المثل يعنى اذا اريد بناء صيغتى التعجب مما يمتنع بناؤهما منه يتوصل بناؤهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن او قبح
او شدة او ضعف مثلا **قوله** وجعل آه بصيغة المصدر عطف على بنائهما وانما جعل الممتنع مفعولا وفى افعل التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل لا يعمل
فى الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب **قال** بتقديم وتاخير والفصل خص هذه الوجوه بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار
فى احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل ويجوز حذف المتعجب منه نحو اسمع بهم وابصر **قوله** وانما قيدنا آه قيل الاطلاق خير من التقييد لانه تكفل
بمعرفة حالى الصيغتين من غير حاجة الى تذكير التقديمات الجائزة فى غيرهما والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من
التقديم والتاخير من خواصه وان كان معه مانع آخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان **قوله** بتقديم وتاخير لعموم السلب لكن النكرة فى سياق النفى انما
تفيد العموم اذا انسحب حكم النفى عليها كما نص عليه فى التلويح وههنا ليس كذلك لان النفى متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون المفاد انتفاء
التصرف المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص فعل التعجب **قوله** جريا مجرى الامثال لمشابهتهما اياها فى خروج كل منهما عن موضعه
الاصلى وتحقق الغرابة فيهما **قوله** كما لا تغير الامثال فى الكشاف المثل فى الاصل بمعنى المثل والنظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده
ولم يضربوه مثلا الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عن التغير **قوله** اجيب آه نقل عن الشارح رح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون
المراد تقديمه على شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ **قوله** انما هو للتاكيد كما فى قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون **قوله** بين العامل
والمعمول بقرينة قوله بالظرف وانما قيد بذلك لما سياتى انه اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين ما والفعل **قوله** بكلمة كان فقط وهى زائدة
للدلالة على ثبوت الحكم فى الزمان الماضى وانقطاعه فى الحال كما بينه الشارح رح **قال** وما ابتداء آه هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل
صار كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق كما تقرر من ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلى **قوله** بمعنى شئ فكان معنى
ما احسن زيدا شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو
ما اقدر الله وما اعلمه **قوله** من باب شر اهر ذا ناب فى كون كل منهما بمعنى كلام فيه النكرة فاعل فان معنى شئ احسن زيدا ما احسن زيدا الا شئ لا اعرفه
كما ان معنى شر اهر ذا ناب ما اهر ذا ناب الا شر واعلم ان مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال نكرة غير موصوفة نادر نحو نعما هى على قول
او لم يرد مع ذلك مبتدأ واظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر
وبخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام قد يستعمل فى التعجب كثير فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز والكناية
قال موصولة عند الاخفش فى المغنى جوز الاخفش ان تكون موصولة معرفة والجملة صلتها وان تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها **قال** والخبر
محذوف فيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده **قوله** من حيث المعنى وان كان ضعيفا من حيث لزوم النقل المذكور **قوله** قد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب لكون مشاكل منهما الجهل **قوله** ما ادراك ما يوم الدين ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره وما الثانية مبتدأ خبره
يوم الدين او بالعكس والجملة ساد مسد مفعولى ادراك علق عنهما بالاستفهام **قوله** واما احسن بزيد آه اى اجمل احسن فهذا ولكون الجملة بتاويل
المفرد لم يحتج الى عائد **قوله** ومعناه الماضى لان التعجب لا يكون الا مما تحقق واستمر على ما عرفت وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضى لم يعهد
بل العكس وبان مجئ الهمزة للصيرورة وزيادة الباء فى الفاعل قليل **قوله** اى مجروره وهذا التسامح شائع فى كلامهم لشدة الاتصال بين الجار
والمجرور **قال** عند سيبويه متعلق بجميع ما تقدم فالشارح ادرج عبارته بالمتن فى بيان مذهب سيبويه **قوله** الا اذا كان آه استثناء من لزومه لا من
زائدة **قال** مفعول يؤيده جواز حذفه كما جاز اسمع بهم وابصر **قوله** اى احسن انت الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام بتاويل المخاطب لذا لا يتصرف
فيه بتانيث الفعل وتثنيته وجمعه **قوله** بزيد على تقدير كون الباء للتعدية او زيدا على ان تكون زائدة والمعنى اجعله حسنا والجعل باعتبار القول **قوله**
امر لكل احد آه فالخطاب لكل من يصلح ان يخاطب لا لخصوص من يلقى اليه الكلام **قوله** فكانه قيل آه لانه اذا كان الخطاب عاما ومعلوم عدم اتفاق الكل
على وصفه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن للامر بالوصف بالحسن باى جهة شئت ففى اعتبار عموم الخطاب مبالغة تناسب لما وضع له الباب اعنى المدح

افعال المدح والذم

العام **قوله** يعنى الافعال المشهورة عند النحاة لا اخفاء ان قيد عند النحاة معتبر فى ما بينه من الافعال لان المقصود بيان المعنى الاصطلاحى فحط
الفائدة قيد الشهرة يعنى المراد من افعال المدح والذم ههنا الافعال المشهورة بهذا الاسم عند النحاة بناء على ما فى التسهيل وشرحه انه يلحق ساء

ببئس وبها وبنعم فعل موضوعا نحو حسن بخلق حلم الحلماء وقبح لعل عناد المبطلين ومنه قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم ونحو لامن فعل او
فعل نحو قولهم قضو الرجل فلان وعلم الرجل زيد بمعنى نعم القاضي ونعم العالم ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس انه يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم
وبئس انتهى فهذا النوع من افعال المدح عند النحاة لاشتراكه معهما في الاحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف المص لعدم كونه موضوعا لانشاء
المدح والذم نعم يستعمل لذلك فلو لم يقيد المحدود بالمشهورة لم يكن الحد جامعا فاحفظه فانه من المواهب **قوله** بهذا اللقب اي بهذا الاسم المشعر
بالمدح والذم بالوضع اللغوي كاللقب وليس بلقب لعدم كونه علما **قال** ما وضع لانشاء مدح وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا
اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد مدحه على جودة الحاصلة خارجا
قوله فلم يكن مثل مدحته آه لان المقصود فيه الاعلام بمدح موجود في الزمان الماضي لقصد مطابقة هذا الكلام اياه وكذا مثل ما احسن زيدا وذلك
لانها وان كانت تفيد انشاء المدح لكنها ليست موضوعة له بل لانشاء التعجب وذلك يستلزم انشاء المدح والذم وكذا مثل لام من مدحت و
ذممت لانها لانشاء طلب المدح والذم لا لانشائهما **قوله** وهما في الاصل فعلان بدليل لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة
في بعض اللغات وقيد في الاصل محط فائدة قوله على وزن فعل يعني انهما لم يبقيا في الحال على وزن فعل لا قوله فعلان ليوهم انهما لم يبقيا فعلين
قوله في فعل فعلا كان او اسما نحو رجل لعب **قوله** باسكان العين لثقل الكسرة على الحرف الحلقي **قوله** مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليه ليدل على
انه مكسور العين **قوله** اتباعا للعين فانه يورث الخفة في الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كان الفتحة في نفسها اخف من الكسرة **قال** وشرطهما
اشار الى ان ورود فاعلهما نكرة نحو نعم رجل زيد او مضافا الى النكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم **قوله** للعهد الذهني اي
قصد به الى معهود في الذهن من حيث جنسه غير متعين في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل التعيين ههنا بالمخصوص بالمدح بخلاف ادخل
السوق واليه اشار الشارح رح بقوله وهي لواحد غير معين ابتداء آه هذا الذي اختاره المص رح في الايضاح حيث قال وما ظنه بعض النحويين من ان اللام
للجنس بكماله فخطاء محض لانك لا تقصد من قولك نعم الرجل زيد جميع الرجال لانه يثنى ويجمع ويطابق المخصوص وارادة الجنس بكماله سواء كان
بمعنى كل فرد او جميع الافراد ينافي ذلك وليطابق نعم رجلا زيد فان الضمير فيه راجع الى امر مبهم يفسره ما بعده فيكون جميع الباب على نسق واحد
وليحصل الابهام ثم التفسير الذي يناسب وضع الباب اعني المدح العام وما قيل انه يلزم خلو الجملة عن عائد فيه انه يلزم في نعم رجلا زيد لعدم رجوع
الضمير الى زيد فاما ان يقال ان اتحاد المفرد الغير المعين بالمبتدأ في الخارج كاف في الارتباط كما في ضمير الشان او يقال ان الجملة بتقدير المفرد كانه
قيل زيد رجل جيد على ان الخلو انما يلزم على القول المرجوح هذا خلاصة ما ذكره المص رح في ايضاح المفصل مع زيادة فظهر ان ما ظنه بعض النحويين
من ان اللام للجنس بكماله خطاء محض وكذا حمله على الجنس من حيث هو **قوله** ليكون اوقع اي انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم يفصل ابتداء
ليكون اوقع لتشويق النفس الى معرفة ما ابهم ولتصيير ورتبة مذكورا مرتين والمقام يقتضي الاوقعية لان المدح العام مما يستبعد وقوعه ومن هذا
ظهر ان هذا غير مختص بالفاعل المعرف باللام **قوله** وهلم جرا اي اقبل جرا **قال** او مضمرا الاظهر الاغلب انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين
المضمرين لعدم التصرف في هذا الباب ولان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لكن الحاق تاء التانيث اهون من غيره للحوقه بعض الحروف
ايضا نحو لات وثمة وربة ولعلة فلذلك اطردت نعمت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا كذا في الرضي **قال** منصوبة لا مجرورة بالاضافة
ولا ابن وتوهم الاضافة بناء على اختصاص هذا الباب بخواص لم توجد في غيره ولكونهما اسمين عند الكوفيين **قوله** مفردة في الرضي ذهب الجزولي
ومن تبعه الى لزوم افراد تمييز هذا الضمير والظ انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند البصريين وقد صرح المص رح وابن مالك
بمطابقته لما قصد وهو الحق **قوله** نعم رجلا آه نشر على ترتيب اللف وانت متعلق بكل واحد من الامثلة **قال** او بما اما موصوفة بالجملة والمخصوص
محذوف كما في نعما يعظكم به او مذكور كما في بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في فنعما هي وقوله وقفته دقا نعما **قوله**
بمعنى شيئ فالمراد بالنكرة النكرة الصريحة كما هو المتبادر **قوله** اي نعم شيئا هي اي الصدقات اي ابداؤها اورد عليه ابن مالك ان ما مساوية
للمضمر في الابهام فلا تميزه لان التمييز لبيان الجنس واجيب بمنع المساواة لان المراد بما شيئ عظيم كذا في التحفة وغيرها لكن الاكتفاء بهم في التفسير
على طلق الشيئ يابى عنه والاظهر ان الضمير مبهم من حيث الوجود دل على وجوده التمييز **قوله** ويكون آه فيه اشارة الى تضعيفه لان حذف الصلة
باجمعها قليل وكذا يضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس **قوله** معرفة تامة لضعفه عدم مجيئ ما تامة بمعنى الشيئ في غير هذا الموضع بل بمعنى

شيئ نكرة اما موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم في نحو قوله تعالى نعما يعظكم به حذف موصوف الجملة اي شيئا يعظكم به او القول بكون الجملة معترضة
لبيان استحقاق الشيئ المدح **قوله** وبعديته آه ليحصل التعيين بعد الابهام **قوله** لقيام لام تعريف آه يعني انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن
كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المفعول في الذهن مقام
الضمير لانه مندرج تحت ما يقدر من آحاده في المعنى كذا في الايضاح واورد عليه الرضي انه لو كان مقام الضمير لكان الضمير اذا اقام مقامه راجعا
الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وفيه نظر لانا لا نسلم
الملازمة المذكورة فانه اذا اقام الضمير مقامه كان راجعا الى مبهم مفسر بما بعده فلا بد له من التمييز ثم بعد التمييز يصير كاسم الجنس المعرف بلام العهد
الذهني في الدلالة على فرد مبهم في الخارج فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في نعم الرجل زيد والاظهر ما ذكرناه سابقا من ان الرابط الاتحاد وقيل انه اذا
كان زيد مبتدأ يبعد ان يجعل اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا كون الضمير في نعم رجلا مبهما لتقدم المرجع رتبة والجواب ان لزوم
تاخير المبتدأ غالبا دل على انه ليس عبارة عنه ولا مرجعا له لان خلاف الاصل لا يكون مطردا او كثيرا **قوله** جملتان والثانية مستانفة محذوف
المبتدأ حذفا لازما لشدة اتصال المخصوص بالفاعل **قوله** اي مطابقته آه يعني يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول او من اضافته الى
الفاعل وليس هذا من باب الالتباس بل من تعدد طرق افادة المعنى والمراد بمطابقة الفاعل مطابقته فقط فيخرج اذا كان فاعله ضميرا اذ لا يتصور فيه
مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل واما مطابقة التمييز المخصوص فليس بشرط لجواز افراده ايضا كيف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولي ومن
تبعه **قوله** او تاويلا نحو نعم الاسد زيد وانما خص هذا التعميم بمطابقة الجنس اذ لم يوجد المطابقة فيما عداه تاويلا واما يتوهم في نحو بئس المراة هند ان تذكيره
بتاويل المراة بالجنس فباطل او الايجاز قام المراة **قوله** حيث وقع المخصوص خص السؤال بعدم المطابقة في الافراد مع عدم المطابقة في الجنس
ايضا لجواز ان يقع جعل مثل القوم نفس الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم به فيتحقق المطابقة في الجنس تاويلا **قوله** وحذف المخصوص والقرينة
تقدم ذكره في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية **قوله** اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم اشار باقامة المكذبين مقام الذين كذبوا الى ان
الموصول ليس ح للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام في المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التورية لان المقصود ذمهم فالمعنى
بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا آيات نعت محمد صلى الله عليه وسلم فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ما وهم **قال**
وقد يحذف المخصوص وضع الظ موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الى الفاعل لقربه ولافادة عموم الحكم فان المراد من الضمير في قوله وشرطه مخصوص
نعم وبئس وانما ذكره ههنا مع ان المناسب ذكره بعد حبذا لكثرة حذف المخصوص في نعم وبئس وعراقتهما في المدح والذم وما قيل ان المعرفة اذا
اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول فانما هو اذا كانا ظاهرين في التسهيل وقد يحذف ويخلفه صفة اسما نحو نعم الصديق حليم كريم اي رجل
او فعلا ويكثر ذلك اذا كان الفاعل ما نحو بئس ما يامركم به ايمانكم ويقل في غيره نحو نعم الصاحب نستعين به فيعينك اي صاحب **قوله** اي
نحن بقرينة قوله تعالى والارض فرشناها **قال** وساء مثل بئس اشار بتشبيهه ببئس وعدم جمعه معه الى عدم عراقته في الاستعمال لانشاء الذم مثلهما
ولذا قال في التسهيل ويلحق ساء ببئس وذلك لشيوع استعماله بمعنى الاخبار في القاموس ساءه سوءا فعل به ما يكره وساء سواء كسحاب قبح ووزنها
فعل كظرف قلبت الواو الفا **قال** ومنها حبذا فصلها عن نعم وبئس لاختصاصه باحكام ذكرها ولعدم عراقته في المدح في شرح التسهيل وقيل ليست
اي حبذا للمدح بالوضع وانما وضعه للمبالغة في تمكن المحب **قوله** من افعال المدح والذم لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد
انشاء المدح او الذم مع ان حبذا بعد دخول لا تفيد الذم ايضا **قوله** حب في حبذا اي حب في هذا التركيب في شرح التسهيل مقتضى كلام المص رح ان حبذا
بمعنى نعم وقد فرق بينهما بان حبذا تشعر مع دلالتها على المدح العام بان الممدوح محبوب وقريب من النفس ولا حبذا بالعكس ولا تشعر بذلك نعم وبئس
قوله من حب الشيئ بنصب الشيئ على انه مفعول قوله اوحب بفتح الحاء وقوله اذا صار محبوبا متعلق به والمعنى ان حبذا مركب اما من حب المتعدي يقع
حبه يحبه بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم على ما تقرر من انه اذا جعل الفعل المتعدي من النعوت حول الى فعل كما في علم ورحم او من حب
اللازم بكسر العين او ضمها وليس المراد ان في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ العبارة لا تساعده فانه
صريح في انه مركب من احدهما ومن ذا ولانه لا يلزم ان يكون ذكر الشيئ مستدركا اذ لا دخل له في التركيب ولان المناسب للتنبيه المذكور الواو دون او
قال وفاعله ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا لما في اسماء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب والمشار اليه بذكر الاسم

بحث الحروف

الذهني وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه في الخارج **قال** ولا تغير ومن هذا زعم البعض انه بعد التركيب صار اسما بمعنى حبيب خبر لما بعده فمعنى حبذا الامر هو حبيب واختاره ابو علي وصاحب القاموس او مبتدأ خبره ما بعده واليه ذهب المبرد **قوله** لجريها مجرى الامثال كانهم علموه بمعاملة المضمر في انه لا يختلف باختلاف احوال الممدوح مثنى ومجموعا ومؤنثا وشبهه بالمضمر في نعم رجلا اقوى منه بالنظر في نعم الرجل زيد لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا **قوله** اي بعد حبذا لم يقيده ههنا بالاغلب اذ مخصوص حبذا لم يستعمل مقدما **قال** المخصوص خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف بيان وانما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبئس اشارة الى صيرورة ذا جزءا من حبذا **قال** ويجوز ان يقع آه انما لم يتم والتمييز في حبذا والتزم في نعم اذا كان الفاعل ضميرا مع ان الفاعل في كل منهما امر مبهم لوجهين الاول ان فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل التمييز دليلا على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدري عند حذف رجلا ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف او هو المخصوص فاعله ضمير مبهم **قال** تمييز او حال فان قصد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالا نحو حبذا هند مواصلة اي في حال مواصلتها وان قصد بيان جنس المبالغ في مدحه كان تمييزا نحو حبذا زيد راكبا **قوله** وحبذا زيد رجلا ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المخصوص ليس باجنبي لاتحاده بالفاعل **قوله** من الفعلية لم يقل من الفعل ليشمل مذهب من قال باسمية حبذا **قوله** وذو الحال هو ذا لم يتعرض لبيان المميز لظهوره اذ لا ابهام في المخصوص **قوله** اي كلمة دلت آه اشار الى ان ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف مشتملا على الجنس وان قوله في غيره ظرف مستقر صفة لمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه الى المعنى كما مر في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل وفي بمعنى الباء وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظ اذ ليس المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول في الغير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد الحرف ما دل على معنى في غيره فقط اي لا يكون دالا على معنى في نفسه اصلا كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقي عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابقي يدل على معنى في نفسه ايض باعتبار المعنى التضمني اعني الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط ان قلنا بتضمنها وضعا لمعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية وان قلنا ان تضمنها طار بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط او قلنا بتضمنها لمعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التي نسب اليها الحدث فيها معناها المطابقي والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني الحروف كلها بسائط او مركبة من اجزاء ليس شيء منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوع فان اثبات ان الابتداء المطلق المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزءا من الابتداءات الخاصة دونه خرط القتاد فمدفوع بان معاني الحروف من حيث انها مدلولاتها آلات لملاحظة متعلقاتها ومرآة لمشاهدة احوالها فلا تكون مستقلة بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة وكون معانيها المركبة في انفسها بحيث اذا فصلت ولوحظت قصدا تكون مشتملة على اجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضرنا **قوله** متعلق بالنسبة اليه صفة كاشفة لحاصل في غيرها فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اتصاف الغير به وان يكون باعتبار ودلالته عليه وان يكون باعتبار تعلقه بالنسبة اليه **قوله** اي لا يكون آه تفسير لقوله متعلق بالنسبة اليه اي ليس المراد بكونه متعلقا بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل النسبة الى الغير ويقتضيه حتى يرد على منع التعريف بالاسماء الموضوعة لمعان اضافية كالابتداء المطلق والابوة والاخوة مثلا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير مستقلا تبعه لا قصدا وبالذات فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه لما ان النفس مجبول بعدم الحكم على شيء او بشيء ما لم يلاحظه قصدا وبالذات **قوله** بل لا بد له في ذلك اي في كونه محكوما عليه او به من انضمام امر آخر هو ما يكون بهذا المعنى آلة لملاحظته فاذا ضم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه وبه نحو زيد لا الحجر زيد في الدار **قال** فلا جزئية للكلام بخلاف الفعل والاسم فانه لا يحتاج احدهما الى الآخر في الجزئية بل في تأتي الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام واندفع ما قيل الاولى ان يقول في جزئيته لما يفاد به شيء كلاما كان او مركبا ناقصا **قوله** او غيره اي فضلة **قوله** الى اسم يتعقل معناه قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام لئلا يرد الموصولات فانها محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة

حروف الجر

اليه لكون معانيها مستقلة بالمفهومية **قال** او فعل ولمنع الخلو قال الرضي الحرف قد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف الاستفهام والنفي والشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم ولا وكان وقد ولما **قال** حروف الجر آه خص حروف الجر والتنوين من بين سائر الحروف بالتعريف لان ما عداها اما ليس لها مفهوم مشترك بينها كالحروف المشبهة والعاطفة واما مفهومها هو المعنى اللغوي كحروف التحضيض والردع الى غير ذلك بخلاف حروف الجر فان لها في الاصطلاح معنى مشتركا بينها وهو الافضاء ولكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل من معناه اللغوي الى معنى آخر وبما ذكرنا ظهر ان اللام في قوله ما وضع للافضاء صلة للوضع لا للغرض على ما وهم **قوله** اي ايصاله في الرضي المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلهذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم ولعله اراد ان هذا اثر الايصال وعلامته والا فالايصال ان يتعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور بزيد في مررت بزيد كما يشير اليه قول الشارح فيما بعد لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها ولا ينتقض التعريف ببعض حروف العطف لانها موضوعة للتشريك لا للايصال وان لزمها الايصال في بعض المواضع كما في العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة للايصال ولذا تفيد التاكيد فلا حاجة الى ان يقال انها في الاصل للايصال الا انها قد تستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما فقال الرضي انما لا تقتضي ما تعلق لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهي مستعملة على خلاف وضعها **قوله** وهو كل شيء لم يقل كل لفظ لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار والمجرور التي يستنبط منها معنى الفعل في الرضي من امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت مني لان معنى اين انت مني بعدت والمتبادر من استنباط معنى الفعل منه ان لا يكون موضوعا له فلا يرد على التعريف نفس الفعل **قوله** والظرف والجار مع المجرور نحو قولك انت ما عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك يعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة يعدي الفعل المقدر او شبهه لان التقدير استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام انادي كذا في الرضي **قوله** وغير ذلك نحو حرف النداء وها التنبيه واسم الاشارة **قال** الى ما يليه الضمير المرفوع راجع الى ما الثانية والبارز الى ما الاولى وهو الظ كما يشعر به قول الشارح الى ما يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما اورد لاجل ما يليه فهو متاخر عنه في الاعتبار وان كان متقدما عليه في الذكر **قوله** وضاقت عليهم الارض بما رحبت هكذا في اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الآية وضاقت عليكم في موضع وحتى اذا ضاقت عليهم في آخر **قوله** برجها بالضم الراء اي لسعتها **قوله** وسميت هذه الحروف آه قدمها على بيان وجه تسميتها بحرف الجر وان كان الظ يقتضي تاخيرها لان العلم بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم من العلم بوجه التسمية **قوله** لانها تجر آه فالجر مصدر بالمعنى اللغوي **قوله** او لان اثرها آه فالجر اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم **قوله** على سبيل الحكاية اي عما وقعت في التراكيب **قوله** في عدها اي على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فهي بمعنى رب جارة بنفسها **قوله** تسامح فانها لاستلزامها تقدير حرف الجر مطردا وعدم ظهوره بعدها كانها الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان تكون جارة بنفسها او باستلزامها اياها **قوله** فالعشرة الاول الخ هذا ما قاله المص رح ويتضمن هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الا حرفا احق بالتقديم في بحث الحرف وما يكون حرفا واسما احق بالتقديم مما يكون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانية عشر فما وقع في بعض النسخ وباؤه بعد تاؤه سهو من قلم الناسخ كيف وكون معنى الباء للقسم لا يقتضي كونها حرفا براسها **قوله** والثلثة البواقي آه قال المص رح ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لاني اراعي في العدان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا المتماثلتين لفظا توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الاسمية والحرفية في معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا الضايع اسنادا من مان يمين وكذا في مع كونه امر المؤنث من وفي يفي ولا من ولي يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين وراعي ايضا في العدمع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وبخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي ولي افعالا اصلها امن وافي وولي قال الرضي وفيه نظر لان على الاسمية تكتب بالالف واصلها الواو ثم اعترض المص رح على نفسه بان حاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحروف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لالفاتها قال الرضي وهذا عذر بارد **قوله** اي لابتداء الغاية فاللام للعهد او عوض المضاف اليه على اختلاف الرائين **قوله** والمراد بالغاية المسافة في الصراح غاية بايان هر چيز از زمان و مكان

ومسافة دورے وفی القاموس المسافة البعد فليست مختصة بالمكان على ما وهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها
فی الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح الشيخ رح **قوله** اطلاقا لاسم الجزء على الكل فی الرضی لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد
والاجل ايضا يستعملان بمعنيين والغاية تستعمل فی الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان فی الزمان فقط والمراد بالغاية فی
قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة انتهى ولما كان استعماله فی المعنيين يحتمل ان يكون بالاشتراك ان يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشيخ
الثانی لان تبادر معنى النهاية وكون المجاز اولى من الاشتراك يرجحه **قوله** اذ لا معنى لابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون الاضافة لادنى
ملابسة وفائدتها التنبيه على ان من لا تستعمل فی ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية مردود لعدم جريانه فی انتهاء الغاية وكذا القول بحذف المضاف
ای لابتداء ذی الغاية لان المجاز اولى من الحذف **قوله** وقيل كثيرا ما يطلقون آه ای يستعملون العلماء لفظ الغاية الذی هو يطلق فی اصطلاحهم
للفائدة المترتبة على الشیٔ بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل وبمعنى المقصد مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون غرضا او
مقصودا له كما اذا كان مختارا وليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية ولا يصح غلا القدر
من اول النهار الى آخره على ما وهم **قوله** وهذا الابتداء اما من المكان حقيقيا كان او تنزيليا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لابتداء المسافة
لابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون الفعل المتعدی بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشی ويكون الشیٔ المجرور بمن الشیٔ الذی ابتدئ منه ذلك
الفعل نحو سرت من البصرة او يكون اصل الشیٔ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وخرجت من الدار **قوله** او من الزمان اختيار لمذهب
الكوفيين من ان من الابتدائية تستعمل فی الزمان على الحقيقة لانه الظ الكثير الاستعمال على ما فی الرضی وقال ابن مالك هو الصحيح وقال
البصريون انها لا الابتداء فی غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو وفی اللباب من لابتداء الغاية فی
المكان فقط واستعمالها فی غير المكان زمانا كان او غيره على سبيل الاستعارة **قوله** لان معنى اعوذ به التجی اليه فی الصراح لجا بفتحتين پناه
گرفتن يقال لجأت والتجأت اليه وعذت به لجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى **قوله** بالجر عطف على الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع فی بعض
النسخ وللتبيين باعادة الجار غلط اذ لا معنى لاعادة الجار ههنا وتركه فی قوله والتبعيض **قوله** ای وتجی من للتبيين ايضا لما كان دخول المعنيين تحت
جار واحد موهما لكون المجموع معنى من ازال ذلك الوهم بالتفسير المذكور وافاد بلفظ تجی ان مجیٔها للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذهب
الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشری **قوله** وعلامته آه ای علامته اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لاظهار المقصد من امر مبهم
وهو ان يكون قبل من او بعده مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور عليه وفيما قدم من المبينة المذكورة بعده عطف
بيان للمبهم المقدر ليحصل البيان بعد الابهام فقولك يعجبنی من زيد كرمه ای من خصال زيد فی تقدير يعجبنی شیٔ من خصال زيد كرمه **قوله** صحة
وضع الموصول فی موضعه بدون تغيير كما فی الآية او مع تغيير كما فی قولهم قد كان من مطر اذا كان من بيانية ای الشیٔ الذی هو المطر **قوله** ای
وقد تجی آه اشار الى ان مجیٔها للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى
الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشری لان الدراهم فی قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ **قال** وزائدة لم يقل و
للزيادة لانها تجی للتاكيد لا للزيادة **قوله** فانه مرفوع آه باعتبار نيابته عن الخبر المحذوف **قوله** وزيادتها لا تكون الا فی غير الكلام الموجب حمل
التقييد بقوله فی غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله خلافا للكوفيين لان خلافهم انما هو فی الجزء السلبی المفهوم ضمنا لا فی الجزء الثبوتی المذكور
صريحا او قدر موصوف الموجب لان المشتق لا بد له من موصوف ولم يذكر موصوف الغير لانسباق الذهن اليه فالمعنى فی كلام غير الكلام الموجب
قوله نحو ما جاءنی من احد آه والدليل على زيادتها دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعنی الفاعل واورد مثال النفی لاصالته والنهی والاستفهام
لشبهه به واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم بهل **قوله** كان بعض مطر او شیٔ من مطر نشر على ترتيب اللف واعترض الرضی
على التقدير بان حذف الموصوف واقامة الجملة مقامه مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او بفی نحو قوله تعـ وما منا الا له مقام
معلوم ای الا ملك حذف فيما عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان المحذوف فاعلا كما فيما نحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للمبنی للفاعل
الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بالله **قوله** وهو وارد على سبيل الحكاية فالمراد بقوله لا تكون الا فی غير الموجب ابتداء لما تقرر من ان المحكی يبقى على
حالہ **قوله** فاجاب ای مجيبا الظ فاجيب **قوله** سواء كان آخ وهذا التعميم مما لا خلاف فيه على ما فی الرضی **قوله** فان قلب المخاطب الظ

فان قلب المتكلم منتهٍ اليك غاية التكلف ان يقرأ المخاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة قائم مقام ضمير الخطاب **قال** وحتى كذلك آه
من الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذی الاجزاء لفظا او تقديرا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى فی حكم ما قبلها كما اخترنا
بخلاف الى فان الاظهر فيه عدم الدخول لا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا ايضا وان الفعل المتعدی بحتى يستوفی اجزاء المتجزی الذی
قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهی الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقی له واما الى فان كان ما قبلها ذا الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقی فحكمها ايضا
كذلك الا فلا نحو قلبی اليك ولا خلاف فی وقوع الملاقی بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كذا فی الرضی **قوله** ای حتى ای الجارة اما اذا كانت
عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءنی القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك **قوله** لا لتبس الضمير المجرور بالمنصوب
ای خيف التباسه مع تخالفهما فی المعنى فان المنصوب يجب دخوله فيما قبله لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم
ذو الاجزاء لفظا نحو **شعر** فلا والله لا يبقى اناس ÷ فتى حتاك يا ابن ابی زياد ÷ ورده صاحب المغنی بانه يقال فی العاطفة اياك بالفصل لان
الضمير لا يتصل الا بعامله وفی الجارة حتاك بالوصل كما فی البيت فلا التباس والجواب ان التغيير فی الضمائر باقامة بعضها مقام بعض وان كان
خلاف الاصل مستعمل فی كلامهم على ما صرح به الرضی فی بحث لولاك فيجوز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل يوجب خوف الالتباس
ولم يتعرض لالتباسه بالمرفوع مع انه لازم ايضا على ذلك التقدير لان فيه ارتكاب مخالفة الاصل من وجهين اقامة المجرور المتصل مقام المرفوع
المنفصل واما قيل انهم جوزوا الالتباس فی مواضع واحالوا رفعه الى القرائن فجوابه ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها على المضمر بان
مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يكن عود ضمير البعض الى الكل ورد عليه صاحب المغنی بانه قد يكون ضميرا حاضرا كما فی
البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه **قوله** على سبيل الندرة ای
القلة فيه اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل فی حكم العدم فلا يقاس عليه **قوله** يحلمون بشذوذه ای بكونه على خلاف الاستعمال
الفصيح للضرورة فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل الندرة **قوله** نحو النجاة فی الصدق كان الصدق محيط بها من جميع الجوانب
بحيث لا يخرج عنه شیٔ منها كالظرف بالمظروف **قوله** ای على جذوع النخل فی الرضی الاولى انها بمعنى الظرفية لتمكن المصلوب فی الجذع
تمكن المظروف فی الظرف **قوله** ای لافادة لصوق آه يعنی ان الجار والمجرور ظرف مستقر كما هو الظ وان معنى كينونته للالصاق كينونته لافادته
اياه وان الالصاق معناه اللصوق فانه يجی لازما ومتعديا على ما فی تاج البيهقی ولم يجعل اللام صلة للوضع لعدم الجزم بوضع الباء للمعانی المذكورة
ولذا اختلف فيما سوى الالصاق انها من معان صلية للباء او من فروع الالصاق ثم اللصوق الذی مفاد الباء اعم من ان يكون بطريق
المقارنة والاتصال كما فی مررت بزيد وفی ابتدئ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه او بطريق المخامرة والمخالطة نحو به داء ای خامره
ولا يكون باء الالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان تكون خبر المبتدأ نحو مروری بزيد **قوله** الى مجرور الباء استعمل اللصوق بالى مع انه
يستعمل بالباء لئلا يلزم اخذ الالصاق فی تفسيره لان الباء التی هی صلة اللصوق باء الالصاق ووضع الظ اعنی الباء موضع المضمر
كيلا يحتاج تفسيره الى ارتباطه بالمتن **قوله** هذه كما ترى فی بعض النسخ بالواو وفی بعضها بدونه وعلى التقديرين جملة مستانفة لبيان مغايرة
الالصاق للايصال الذی هو معنى مشترك بين جميع حروف الجر يعنی افادة اللصوق المذكور مثل الافادة فی مررت بزيد فانه يفيد لصوق
المرور بزيد ای بمكان قريب منه فاعتبروا اللصوق حقيقيا وارتكبوا التجوز فی الظرف حيث جعلوا اللصوق بمكان قريب منه لصوقا به بخلاف
الايصال الذی هو معنى مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل بدخول حرف الجر ای تعلق كان من الابتداء والانتهاء والظرفية واللصوق
وغير ذلك وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغی ان يزاد على تفسير الالصاق حقيقة او مجازا ليشمل اللصوق المجازی نحو مررت بزيد فان اراد به
ان اللصوق فيه مستعمل فی المعنى المجازی فغلط وان اراد ان فيه مجازا فی النسبة فهو لا يقتضی التعميم **قوله** ای استعانة الفاعل فی التاج
الاستعانة يارى كردن خواستن وهذه الباء هی الداخلة على آلة الفعل وهو معنى غير السببية على ما فی المغنی فما قيل الاشمل ان يقول السببية ليس بشیٔ
قال والمصاحبة وهی التی يحسن فی موضعها مع ويغنی عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعـ قد جاءكم الرسول بالحق ای مع الحق او محقا كذا
فی شرح التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التعبير بقوله وبمعنى مع كما فی الى وحتى لعدم لزوم اقامة مع مقامها واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد
بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقی لكلمة مع واستعمال الى وحتى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز وقوله والمصاحبة يفيد بظاهره ان المصاحبة

معنى حقيقي للباء وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم الافادتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى حقيقي له
لا على مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الالصاق معان مجازية متفرعة عنه ولذا لم يجعل الشارح رح اللام في قوله للالصاق صلة الوضع **قوله** ولا
يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به اي بالفرس وهذا الفرق ما وجدته في الكتب المشهورة في النحو وفيه ان الالصاق على ما فسره
لصوق امر بمجرور الباء وهو لا يقتضي ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا
بالفرس والظ ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون المجرور شريك
في ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة الالصاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة
الالصاق مع خصوصية ان المجرور الملصق به آلة ففي قولنا به داء الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الصاق مع المصاحبة
وبه ظهر عدم صحة قوله فالالصاق ليستلزم المصاحبة من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله
او الضمير المستتر راجع الى الاشتراء فيصير المعنى لا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به الشراء فصريح البطلان لانا اذا لم يلصق
الاشتراء بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله معناه مصاحبة السرج واشتراك الفرس معه في الاشتراء وهل هذا الا تهافت
قوله اي لافادة آه خص هذا المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة في التاج المقابلة برابر شدن وبرابر كردن وكلا المعنيين صحيح
ههنا **قوله** اي جعل الفعل اللازم آه اي جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا فالتعدية التي هي مدلول الباء صفة المتكلم والباء في قوله تضمينه متعلق
بالجعل بيان لكيفيته وفي قوله بادخال متعلق بالتضمين والمراد بالتضمين المعنى اللغوي اي اعتبار شئ في ضمن آخر لا التضمين المصطلح وخص
الفعل اللازم بالذكر لكثرة تعديته فالمعنى الباء تكون لافادة جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى التصيير في ضمنه بادخال الباء
على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية غرض من وضع الباء وليست مدلولة له ففاسد اذ لو لم يكن مدلولا له لزم ان لا يكون للباء في ذهبت
بزيد معنى **قوله** بادخال الباء آه وليس بمعروف حذف الباء للفعل الا في قوله تعالى آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ اي بزبر على قراءة ايتوني بهمزة
الوصل **قوله** صيرته ذاهبا سواء ذهب معه اولا فمعنى ذهبت بزيد واذهبته واحد كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل
للمفعول به لان الباء المتعدية عنده بمعنى مع فقوله تع لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ الباء فيه للتاكيد عند المبرد كانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضي
قوله بهذا المعنى اي بمعنى تغيير الفعل **قوله** مختصة بالباء اي من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف **قوله** بمعنى ايصال آه اي من
غير تغيير معنى الفعل **قال** وزائدة عطف على مجموع الجار والمجرور والمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الاستفهام معناه
في وقت الاستفهام او في الجملة الاستفهامية ظرف لزائدة بعد تعلق في الخبر به ويجوز ان يكون حالا من الخبر **قوله** لا مطلقا تعريض
للمص رح بانه ما كان لسان يطلق الاستفهام والنفي **قوله** النفي بليس آه خص النفي بليس وما لان زيادتها لم يثبت في ان النافية واختلف في
لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى في والظ من كلامه انه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه وما التميمية
وهو مختلف فيه فذهب الفارسي والزمخشري الى انه لا يزاد في خبرها وجوزه غيرهما **قال** قياسا اي زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا
قوله سماعا في الرضي ويزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت وحسبت **قال** نحو بحسبك وجعل الرضي زيادة الباء
في بحسبك وفاعل كفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا ولا منافاة لان زيادته من حيث النظر الى خصوصية لفظ
حسبك وكفى سماعي ومن حيث النظر الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياسي وكذا الحال في افعال القلوب التي مرت **قوله** وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا
وقال الزجاج دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتفى وقيل فاعل كفى مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقي معموله
دالا عليه وعلى هذا لا يكون الباء زائدة **قال** والقى بيده اي نفسه لو كان المراد القى نفسه بسبب يده لم يكن الباء زائدة **قال** واللام
هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الا مع المستغاث المباشر ليا ومفتوحة مع كل مضمر الا مع ياء المتكلم **قال** للاختصاص اي الحصر كما ذهب
اليه البعض او الارتباط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيده عدم عدهم اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله في مواقع لا حصر فيها واليه يشير تعميم
الشارح رح **قوله** بكليته اشارة الى ان ما ذكروه من معاني اللام من الملك والتمليك والاستحقاق كلها داخلة في الاختصاص **قوله** لبيان علة
شئ يشير الى ان التعليل على ما في التاج چيزى را علت نهادن وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره علة

والمراد من العلة ما لاجله الشئ وقوله ذهنا او خارجا تمييز من العلة **قوله** نحو ضربته للتاديب فان التاديب علة غائية للضرب متقدم عليه
في الذهن متاخر عنه في الخارج مترتب عليه والفرق بين الضرب والتاديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل مؤلم ضرب ومن حيث انه
يترتب عليه الانزجار عما لا ينبغي تاديب فهو كقولهم رماه فقتله **قوله** نحو خرجت لمخافتك فان المخافة مقدم في الوجود على الخروج حاملة
عليه **قال** وبمعنى عن وهو اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول يتعلق به وجعله شارح التسهيل بمعنى من اجل في الرضي
حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول فلك ان تقول قال زيد انا قائم رعاية للفظ المحكي وان تقول قال زيد هو قائم اعتبار الحال
الحكاية فان زيدا في حال الحكاية غائب ومنه قوله تع وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ والاول اكثر استعمالا
فاذن لا تعيين ما قال ابن الحاجب **قوله** اي قلت عنه ولو كان اللام بمعناها كان زيد مخاطبا للقول فوجب ان يقال انت لم تفعل الشر **قال**
وزائدة وهو فيما اذا دخل على مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما في رَدِفَ لَكُمْ فانه متعد بنفسه **قال** وبمعنى الواو في القسم للتعجب قوله
في القسم المراد بالقسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله بمعنى الواو وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم ان اريد به الامور العظام التي من شانها
ان يتعجب منها على ما في الرضي والمعنى ان اللام يكون بمعنى الواو وحال كونه في القسم الذي جوابه تلك الامور وظرف مستقر وقع حالا من
ضمير في القسم الراجع الى اللام ان اريد به معناه الظ على ما في اللباب والمغني من ان اللام للقسم والتعجب معا على التقديرين هذه العبارة على
طبق العبارة السابقة اعني قوله وبمعنى عن مع القول وما قيل من ان قوله في القسم متعلق بالواو وبمعنى اللام في قوله للتعجب للوقت والمعنى
وبمعنى الواو التي في القسم وقت التعجب فلا يخفى ركاكته وانما لم يقل بمعنى الباء لان الواو اصل في القسم وان كان الباء اصلا للواو ولاشتراك
اللام مع الواو في دخول حرف العطف نحو فوالله ولله ولذا لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما في الاختصاص بلفظ الله **قوله** وانما يستعمل آه
اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شانه ان يتعجب منه على ما في الرضي او الى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظ **قال**
ورب فيه ستة عشر لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنا عشر
والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المغني **قوله** اي لانشاء التقليل في التاج التقليل باندكى وانمودن
فالمعنى لاحداث ان المتكلم يستقل مدخوله وان كان كثيرا في الواقع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا انكر لقائي للرجال
بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا **قوله** ولهذا وجب آه فان مغزى الجملة يجب ان يتعدد بها كما مر غير مرة وقيل لان القلة تشبه
النفي **قوله** كما ان كم آه ايضاح لحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء تتبين باضدادها **قال** مختصة بنكرة موصوفة اذا كان مجرورها ظ على ما في المغني
والقرينة عليه قوله وقد تدخل آه او بنكرة ظاهرة او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على ما في العباب والمراد بالموصوفة اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بمفرد او بجملة اسمية نحو رب رجل ابوه منطلق او
بفعلية نحو رب رجل لقيته واجاز بعض النحويين ان يجر المعرف وانشد ع ربما الجامل المؤبل فيهم * بجر الجامل وصفته فان صحت الرواية حمل
على زيادة ال وحكى الاصمعي ربه وربه اخيه على نية الانفصال **قوله** لعدم احتياجها آه يعني مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من جنس لم تكن
محتاجة في دلالتها عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها اليها في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على
معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع دخولها على المعرفة
بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل القبيلتين وبما حررنا لك اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج
مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها وايضا عدم احتياجها انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة
وظهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها بدون التعريف
فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجها الى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف بجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا آخر سوى رب
قوله ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصصه فيصير نوعا ورب تفيد تقليله وقيل
ان ذلك انما يقتضي تقييد النكرة مطلقا لا تقييدها بالوصف فتندفع من انها نكتة بعد الوقوع **قوله** صار اقل واخص آه لان الاصل في الصفات ان تكون
مقيدة **قوله** واشتراط آه اشارة الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لا النكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه **قوله** ومن وفتحها اي الميم

وابن السراج على ما في الرضي قوله وقيل آه قائله الاخفش والفراء ومن وافقهما قوله اصلها اي معناها الموضوع له قوله كالحقيقة آه فان المجاز
المشهور ملحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز قوله يعني الذي تعلق به رب آه يعني انها حرف جر فلا بد لها من فعل توصل معناه الى مجرورها وهو مذهب
البصريين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل
على معنى في مسمى مفهوم بلفظها وانهم لم يروها تخبر بحرف جر ولا باضافة فلا يقم برب رجل ولا غلام رب رجل لكن ليشكل حرفيتها بنحو رب رجل اكرمت
فان الفعل المتعدي لا يوصل بحرف الجر وبنحو رب رجل اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا وبنحو رب رجل كريم جاءني
في جواب من قال ما جاءك رجل فانه يكون كقولك بزيد مررت الضمير في مر لزيد وهو ممتنع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل
المتأخر ضعيف عمله في المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت وفيه ان التقوية مختصة باللام وعن الثاني والثالث بان جاءني واكرمته صفة رجل
والعامل محذوف اي ثبت وفيه ان المعنى تام بدون التقدير كما في رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال بعد التقدير باق بحاله لان الفعل لا يوصل
الى فاعله بحرف الجر قال الرضي ويقوى عندي مذهب الكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل قليل من هذا الجنس واعرابه
رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له لتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا لم يدخل عليها العوامل قال المص مذهب اكثر النحويين
منهم المبرد والفارسي ان ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا
وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون ماضيا وحالا ومستقبلا والمضي اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في شرح التسهيل قوله لانها
للتقليل آه اي لانشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته
قليل ثم لا تعلم ان الذي تلقاه فيما بعد قليل وانما يعلمه الله تعالى وقوله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا مأول بتنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد
او بتقدير كان او الحكم مخصوص بما اذا لم تكن مكفوفة قال محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب
حذف الفعل لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجيء به كذا في الرضي وقال المص رح انه قد يظهر نحو
رب رجل كريم حصل وقال ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر قوله لوجود
القرائن المقالية او الحالية قوله نحو رب رجل كريم اي لقيته لا يخفى ان الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره لانه
متعد بنفسه لا يحتاج الى حرف الجر ولم يثبت تفسير الناصب بفعل آخر يتعدى بحرف الجر في كلامهم نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته
قوله لا مرجع له عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التمييز خلافا للكوفيين فانهم قالوا انه معين راجع الى مذكور كأنه قال
هل من رجل فقيل له ربه رجلا وانما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام قال مفرد مذكر لانه اشد ابهاما من غيره والقصد بهذا
الضمير الابهام فما كان ادخل فيه كان اولى مع الامن من اللبس بالتمييز قال في مطابقة التمييز اي يجوزون مطابقته في شرح التسهيل
قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا وهو عندنا لا يجوز لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه وما قيل بان الخلاف في الشيء
معناه اختيار نقيضه فخلاف الكوفيين انما هو في عدم المطابقة لا في المطابقة فلا بد من تكلف حمل في على التعليل مع حذف مضاف اي بسبب اعتبار
مطابقة التمييز ففيه بحث لانه وقع في المغني رب حرف خلافا للكوفيين في دعوى اسميته والمعنى ان خلافهم متحقق في هذه الصورة قوله ما الكافة يخص
ما بالكافة بالقرينة قوله فتدخل على الجمل قال فتدخل على الجمل اي يصح دخولها على الجمل ومعناها ح تقليل النسبة التي هي مدلول الجملة والظ منه
انه تدخل الجمل مطلقا فعلية ماضوية او استقبالية او اسمية وما قيل باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مؤولة بالماضوية التنزيلية وفي الاسمية
ليست ما كافة بل نكرة موصوفة قوله وقد تكون آه بيان لفائدة زائدة مع الاشارة بقد التي للتقليل الى وجه ترك المص رح لها قوله نحو
ربما ضربة بسيف صيقل ÷ آخره ÷ بين بصرى وطعنة نجلاء ÷ الصيقل فيعل بمعنى مفعول من صقله جلاه وبين بصرى اي بكتنفها بصرى بالضم
والسكون قرية بالشام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف الا الى المتعدد والطعن الضرب بالسنان ونجلاء بالنون والجيم كحمراء مؤنث
انجل الواسع الجرح والتقدير رب طعنة نجلاء بين بصرى فان المعطوفين يشتركان في القيد والمعنى ابتليت بضربات كثيرة على بالسيف المجلو
والرمح في بصرى شام قوله اي واو رب في حكمها قدر الخبر وجعل الجملة التي وقعت جزاء في المتن مفسرة لحكم على طريقة قوله تع هَلْ اَدُلُّكُمْ عَلٰى تِجَارَةٍ تُنْجِيْكُمْ
مِنْ عَذَابٍ اَلِيْمٍ تُؤْمِنُوْنَ بِاللّٰهِ الآية حيث ذكر في المغني ان تؤمنون جملة مفسرة للتجارة للاشارة الى علة الحكم المذكور في المتن مع الاختصار

ومن لم يفهم وقع في حيص وبيص وتخصيص هذا الحكم من بين الاحكام المذكورة اشارة الى انها لا تشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج الى المتعلق
لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعرض لبيان حال متعلقها تنبيه على ان متعلقها كمتعلق رب في كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا قوله مثل وبلدة آه
اراد بالبلدة المفازة والانيس ما يؤانس به اليعافير واحدها اليعفور قال الجوهري اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايض وقال بعضهم اليعافير
تيوس الظباء والعيس بالكسر الابل التي يعلوها بياض واحدها اعيس وعيساء يقول رب مفازة لا يسكنها الا الوحوش قطعتها وسرت فيها كذا في
شرح ابيات الايضاح قوله وليست بجارة بل الجارة رب المقدرة ويحذف حرف الجر قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر
خاصة والثاني ان يكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها بدون هذه الاحرف فشاذ في الشعر ايضا كذا في الرضي قوله فان لم تكن في اول الكلام
بان كان قبلها ما يصلح للعطف عليه قوله وان كانت في اوله بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام اولا قوله انها حرف عطف
اي في الاصل قوله قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لا يجوز
دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف
عليها نحو فوالله ووالله وثم والله كذا في الرضي قوله فلا يقدرون اي لا يعتبرون ليشتمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايض قوله لان
ذلك اي تقدير المعطوف عليه في الواو تعسف بخلاف تقديره في الفاء وبل لان اظهار رب بعدهما دل على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير
فيهما تعسفا قال انما تكون آه فالمعنى لا تكون مستعملة الا عند حذف الفعل ولا تكون مستعملة الا لغير السؤال فقوله عند حذف الفعل خبر تكون
وقوله لغير السؤال خبر ثان او خبر لواو القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بتكون والآخر خبرا او كلاهما متعلقا به على انها تامة والا لكان الجزء الاخير
من الكلام مقصورا عليه كما تقرر في انما فيكون المعنى ما تكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وذلك غير مقصود مع انه يوهم انها عند عدم حذف
الفعل تكون للسؤال قوله فعل القسم اي مدلوله القسم او مشتق من القسم قوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فانها لكثرة استعمالها دل على الفعل المحذوف
ونقصت التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه قوله في اكثر استعمالها آه اي اذا لم يجز ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث
يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين
ومعنويا لما في الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق كذا في الرضي وفيه ان هذا يشعر بان واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في
الاصل واو العطف كما مر قوله يعني لا يستعمل الواو آه اشار بهذا التقدير الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعني لا يكون جوابا يدل على الطلب كالامر والنهي والاستفهام
قوله حالا للواو آه تخصيصه باحد القسمين وخص غير السؤال لكثرة وكثرة استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر
وباسم الله تع قوله يعني الواو مختصة آه اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير تكون كما وهم لما من لزوم كونه محط الحصر قوله لان
فان الضمير فرع الظ عبر عنه به للاختصار والاصل اولى بالاستعمال قوله في اشتراطها آه لم يقل وفي اختصاصها بالظ وان كان مثلها شاملا له
ايض لانفهامه من قوله مختصة باسم الله ففي ادخاله في مثلها تكرار قوله باسم الله اي باسم هو لفظ الله قوله فالمراد آه يعني ان المذكور سابقا
اربعة احكام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظ والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك
الاحكام اي الاختصاصات حتى يصير ان الباء عم منهما في الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها
ومعنى اعميتها في الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانهما مختصان بوجودها فلا يرد ان الاعمية في
الحذف مثلا يفيد كون الحذف في الباء اكثر من حذفه فيها وهو فاسد قال ويتلقى القسم آه في الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فَتَلَقّٰى اٰدَمُ
مِنْ رَّبِّهٖ كَلِمَاتٍ اي استقبلها وفي الحديث نهى رسول الله صلعم عن تلقي الجلب اي استقبال ما يجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بهذا اي يؤتى
في جوابه اللام وان آه قوله الذي لغير السؤال اشار الى ان اللام في قوله القسم للعهد اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السؤال فان المعهود
كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فما قيل انه اشارة الى ان اطلاق المص رح للقسم تقصير منه تقصير عن فهم المراد قوله ما ولا خصهما بالذكر مع انه يجاب
بان النافية ايض نحو والله ان زيد قائم لكونه قليلا والمص رح في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال واما نفي الجواب بلم ولن فنادر
لا يقاس عليه قوله فاللام آه هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام
ان القسم الذي لغير السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان او اللام وقد يجمع بينهما وح يدخل اللام على الخبر فلا يستغنى الاسمية عنهما

من دون استطالة الا نادرا وآما جملة اسمية منفية فيلزمها ما او لا او ان النافية وآما جملة فعلية فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا
فى معنى التعجب او المدح يلزمها اللام وان كان ماضيا متصرفا لا فى معنى التعجب والمدح يلزمها مع اللام قد او ما فى معناه مثل ربما وقد لقد وقد
ويكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بقد الا اذا طال القسم او كان فى ضرورة الشعر نحو قوله تعـ قد افلح من زكٰها وان كان مضارعا استقباليا
يلزمها اللام مع نون التاكيد ان دخلت اللام على نفس المضارع الا نادرا ولا يكتفى عن اللام بالنون الا فى ضرورة الشعر واذا لم يدخل
اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو ولئن متم او قتلتم لا لى الله تحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون باللام من غير النون
وآما جملة فعلية منفية فيلزم فى الماضى ما او لا ولا يلزم تكرار لا ههنا لان الماضى ينقلب فى الجواب مع لا مستقبلا وفى المضارع استقباليا
كان او حاليا ما او لا مع النون او بدونها هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر ح الا بلو قوله وقد يحذف حرف النفى اى مع
المضارع والماضى والجملة الاسمية كذا فى التسهيل وانكر الرضى الحذف مع الماضى والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن
التاكيد مع ثبوت القسم كما فى المثال المذكور فى الشرح ومع الماضى عند تقدم النفى على القسم نحو لا والله ضربت اى لا ضربت وقل مع حذف
القسم وعدم تقدم النفى عليه قوله اى لا تفتؤ قدر لا لانه اكثر استعمالا فى نفى المضارع والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا قوله اى جواب القسم
اى الجملة التى يؤتى لاجلها القسم كان القسم يطلبها كالسؤال للجواب **قال** اذا اعترض اى القسم يقـ اعترض الشئ اى صار كالخشبة المعترضة
فى النهر كذا فى الصحاح والقاموس فالمعنى اذا صار القسم كالخشبة المعترضة فى النهر اى متوسطا بين اجزاء الجملة فقوله اى يتوسط بيان لحاصل
المعنى وليس هذا من باب التنازع كما وهم لان اعترض لازم قوله لا يسمى الا الدال على الجواب لاقتضاء القسم الصدارة لكونه انشاء قوله لا
الجواب مجامعته لا مع النفى والاستثناء قد يقع فى تراكيب المصنفين للتنصيص على المقصود وان لم يقع فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم نص
عليه فى المطول قوله ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم من الامور المذكورة فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس جواب القسم قوله اى لمجاوزة شئ
آه سواء كان مجاوزة شئ عن مجرورها كما فى رميت السهم عن القوس او مجاوزة مجرورها عن شئ نحو اطعمه عن الجوع فيدخل تارة على المتجاوز عنه
وتارة على المتجاوز لكن بقى قيد ذكره الرضى وهو ان يكون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعدى بها فان بعد السهم عن القوس بسبب
الرمى وعطف التعدية للاشارة الى ان صيغة المفاعلة بمعنى اصل الفعل قوله اى لاستعلاء شئ على شئ اما حقيقة كما فى المثال الاول او
مجازا كما فى المثال الثانى كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره **قال** اسمين بمعنى جانب وفوق فيبنيان ح لكونهما على لفظ الحرفين و
مناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة بخلاف على **قال** بدخول من عليهما حال من ضمير يكونان اى يكونان اسمين حال كونهما متلبسين بدخول
من ولا يستعملان بدونها كان ذلك علامة يعلم به اسميتهما فلذلك قال الشارح يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم كما يوهمه ظاهر اللفظ
اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص **قال** للتشبيه فى اصطلاح التشبيه مانند كردن قوله اذ التقدير ليس مثله شئ به قال الاكثرون اذ لو لم تقدر
زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شئ فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا
قال ابن جنى ولانهم اذا بالغوا فى نفى الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفى عن ذاته لانهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه
فقد نفوه عنه وقيل الكاف غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائدة مثل كما زيدت فى مثل فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت ههنا
ليفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى بل زيادة الاسم لم يثبت وقيل لا زائدة منهما فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى
الصفة كذا فى المغنى وقيل هو من قبيل الكناية على طريقة قولهم ليس لاخى زيد اخ اى ليس له اخ اذ لو كان له اخ لكان للاخ اخ هو زيد وما قيل ان نفى
مثل المثل لا يستلزم نفى المثل لان مثل الشئ يكون اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هى الشركة فى اخص الصفات والمساواة من
جميع الوجوه فيما به المماثلة صرح به فى شرح العقائد النسفية قوله بمعنى المثل ولا يقع ذلك عند سيبويه والمحققين الا فى الضرورة وقال كثير منهم
الاخفش والفارسى يجوز فى الاختيار فجوزوا فى نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف فى موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا
فى كتب المعربين كثيرا كذا فى المغنى قوله نحو يضحكن آه وقبله ع بيض ثلث كنعاج الجم + بيض صفة محذوف اى نساء بيض جمع بيضاء
والمراد بالنعاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء فى العيون والاعناق والجم جمع اجمار وهى التى لا قرن لها قوله للطافة
متعلق بمثل قوله ما انا كانت من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض **قال** ومذ ومنذ آه منذ بسيط مبنى على الضم ومذ مبنى على السكون

قيل هو مخفف منذ لرجوعهم الى ضم الذال فى مذ اليوم ولولاه لكسر وتصغيرهم اياه على منيذ وجمعه على امناذ وفيه انهما لم يثبتا فى استعمال
الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة براسها وهو الحق لان الاصل فى الحروف عدم التصرف وكسر ميمهما لغة سليمية وهما
حرفا جر اذا انجر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على انهما اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما
اسمين وقد مر ذلك فى بحث الظروف فلذا لم يتعرض المصنف رح لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبر اى يكونان للزمان والشارح رح خص الزمان
بالماضى والحاضر اشارة الى انهما لا يستعملان فى الزمان المستقبل وقوله للابتداء بدل اشتمال من قوله للزمان لتشوق المخاطب وانتظاره
للبيان اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان للزمان والا لزم كونهما اسمين فبين ذلك بانهما للابتداء والظرفية والى هذا اشار الشارح رح بقوله فهما
بتقدير المبتدأ مع الفاء يعنى ان قوله للزمان تمهيد وتوطئة والمقصود بالنسبة بعده قوله للابتداء قوله يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى
اى بمدخولهما قال المصنف رح فى امالى الكافية لا يدخل مذ ومنذ الا على ماض او حاضر فان دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء واذا دخلتا على الحاضر
فمعناهما الظرفية وهكذا فى المغنى والتسهيل وفى الرضى قالوا اذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رأيته
مذ يوم الجمعة اى منه ولا يتم ذلك فى نحو قولك ما رأيته منذ يومين اذ اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته من يومين الا ان يفسر بمن
اول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى فى قوله لا تكون بصيغة الخطاب قوله الظرفية
المحضة بمعنى فى قوله من غير آه تفسير للمحضة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معنى الظرفية ايضا ضرورة
وقوع الفعل فى مدخوله قوله ان يجعل الاول مثالا آه ليكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثانى بتقدير المضاف اى فى فجر يومنا قوله
كما يتوهم بحسب الظاهر فان الظ ان يكون المثالان للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التامل لا يساعد المثالان لهما الا بتكلف التقدير
قوله دخول شهرنا ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو فى مذ ومنذ الاسمين ليصح الحمل كما مر قوله لاستثناء
ما بعدها آه واذا استعمل حاشا فى الاستثناء وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فيه او فى غيره فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى
كذا فى الرضى **قال** الحروف المشبهة بالفعل اى اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال وجه شبهها اى وجه المشابهة التى اعتبرت ولم يقل
وجه تشبيهها قوله فلانقسامها اى باعتبار تمام حروفها الى الاقسام الثلثة كالفعل باعتبار تمام حروفه وكونه سداسيا ايضا لا يضر فى تلك
المشابهة وكذا كون الاسم ايضا منقسما الى تلك الاقسام اذ غايته انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها قوله ولبنائها
على الفتح لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والتاء وهى جهة مشابهتها بالماضى واما شبهها بالفعل فى الوزن فان كفروا ان كفروا كان
كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل فى بعض لغاتها وهى لعن كقطعن فوزن عروضى غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى المدغم وغير المدغم
اذ لا اختصاص بهذه الحروف حتى يكون سببا لاعمالها واما لحوق الضمير المنصوب ونون الوقاية واقتضاؤها الاسمين فمترتب على اعمالها فلا يكون
مقتضيا له والكلام فى بيان الشبه المقتضى له قوله معانيها معانى الافعال لكون كل منها معانى جزئية لاعتبار النسبة الى الفاعل المعين فى مفهوم
الافعال كالحروف قوله مثل اكدت آه عبر بصيغ الماضى المستعملة للانشاء الدالة على تحقق معانيها لكون تلك الحروف لذلك قوله على انها
اذا لو خلت آه واخبر عنها بالستة باعتبار ان ذكر الاصول ذكر الفروع وما قيل ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب والحرف
بمعنى حرف التهجى يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا فى تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف
وا قالوا لم يعد وجمع التكسير يشبه يكون مشتركا بين القلة والكثرة فيرده ما وقع فى التسهيل وغيره من التعبير عنها بالاحرف الناصبة للاسم والرافعة
للخبر قوله آخرها مع ان كونها ثلاثية ورباعية وخماسية يقتضى خلاف هذا الترتيب قوله لكونها للانشاء دائما بخلاف الاربعة السابقة فانها
ليست كك اذ الثلثة ليست للانشاء اصلا وكان وان كانت لانشاء التشبيه لكنها تجئ للظن والتحقيق والتقريب والانشاء فرع الاخبار
فلذا اخرها **قال** لها صدر الكلام اراد بالكلام مقابل الكلمة اى هذه الاحرف تقع فى صدر مركب تام يصح السكوت عليه فيصح استثناء ان
المفتوحة كما اشار اليه الشارح رح فيما يجئ فلا بد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل بان اريد صدر كلام دخل هذه الحروف عليه فلا معنى
لاستثناء ان المفتوحة وان اريد صدر كلام مقصود لذاته فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول القول واندفع النقض بقوله تعـ الا انهم
هم السفهاء وبقولنا جاءنى الذى انه قائم وبقولنا اليوم الجمعة فان زيدا قائم قوله ليعلم من اول الامر اى يعلم السامع من اول الامر

وہذا العلم واجب دفعا لحيرة السامع وتوهمه او لامعنے غير ما اراده المتكلم قوله على حذف المضاف لئلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس نفسها لدخولها
في المرجع وانما لم يرجع الضمير الى ما بقي بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمائر فيهما ترجع الى الحروف كلها قوله وح لو وقعت آه
اي حين اقتضائها التعلق بشئ آخر لو وقعت في صدر الجملة بان يؤخر ما يتم به كلاما التبست بان المكسورة في الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم
بلغني يجوز ان يكون بلغني من تمام الكلام خبرا لان المفتوحة وان تكون جملة مستانفة وان مكسورة وانما قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ
قوله لان مجرد الاستثناء آه فيكون قوله فهي بعكسها اعادة والاصل في الكلام الافادة فلذلك حملناه على اقتضاء عدم الصدارة قوله اي
هذه الحروف صرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان قوله الكافة اي عند الجمهور قدر الصفة ليصح سببية لحوق ما للالغاء وتقييد
دخولها على الفعل بالظرف اعني ح اذ على تقدير لحوق ما الزائدة لا الغاء ولا دخول على الفعل كما يشير اليه تعليل الشارح للحكمين وما الكافة قسم من الزائدة
على ما في المغني ان الزائدة نوعان كافة وغير كافة قال فتلغى اشار الى ان لحوق ما الكافة سبب للالغاء فيستفاد منه وجوب الالغاء ح وعطف
قوله وتدخل بزيادة ح على تلحقها لا على تلغى اشارة الى عدم كون اللحوق سببا للدخول على الافعال فيستفاد منه الدخول في بعض الاوقات لما تقرر
ان المتبادر من كل حكم ذكر بدون الجهة الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان الغازا لان المراد بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ المتن
لا دلالة له عليه فالاولى ان يقال فتلغى وجوبا وقد تدخل في الصراح الالغاء باطل كردن و در القاموس الغا خيبه فقوله اي تعزل بيان للمعنى
المراد منه في الصراح العزل بيكار كردن وجدا كردن قوله وقد تعمل اي هذه الحروف وح لا تكون ما كافة بل زائدة كما في فبما رحمة وفي الرضى
ان الغيت فما كافة وان اعملت فما زائدة حرفية ولا يجوز ان يراد بما يعم الزائدة والكافة ويكون قوله فتلغى بمعنى يجوز الغاؤها لان الغاءها واجب
على الافصح بناء على تعيين كونها كافة نعم لو لم يقيد ما بالكافة ويعلل قوله فتلغى اي يجب الغاؤها بكونها كافة وقوله وقد تعمل بكونها زائدة لكان اظهر
في المقصود فان بيان الشارح يوهم انها على تقدير كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيدنا الكافة بقيد عند الجمهور ثم المتبادر من
قوله وقد تعمل اي جميع تلك الحروف التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل واللباب من ان اعمال ليتما ولعلما وكانما اكثر منه في انما وانما
ولكنما وفي شرح التسهيل قال الزجاج ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فتلغى ما وتنصب بان وكذلك اخواتها مخالف لما
في الرضى من عدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وجوزه اكثر النحاة قياسا اذ لا فرق بينها وبين ليتما فعلى هذا معنے قوله وقد تعمل على غير الافصح
تعمل الجميع قياسا على غير الافصح الواقع في بعضها ولو حمل على انه قد يعمل بعضها على اللغة الغير الافصح لم يبعد قوله كما وقع في بعض اشعارهم
بيت النابغة شعر الا ليتما هذا الحمام لنا ٭ الى حمامتنا ونصفه فقد ٭ برفع الحمام ونصبه قال وتدخل آه ظاهره يفيد ان جميع تلك الحروف حين
لحوق ما تدخل على الافعال وفي المغني خلافه حيث قال ويقترن بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن
ابي الربيع وطاهر القزويني ويجوز ح اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها ورووا بالوجهين قول النابغة انتهى وهذا يشعر بان الغاء
ليت واعمالها كلاهما متساويان وهو مخالف ايضا لقوله فتلغى على الافصح قوله اخرجتها عن العمل لانها بسبب لحوقها وصيرورتها كالجزء منها
ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح قال فان لا تغير الخ بيان لتفصيل الاحوال المختصة بكل واحد منها بعد بيان الاحكام
المشتركة بينها ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما للتاكيد فالمكسورة لتاكيد النسبة التامة والمفتوحة لتاكيد النسبة الاضافية
المسبوكة من الاسم والخبر قوله سماها جملة الضمير راجع الى جملتها والمراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة في محاوراتهم قالوا سمي الاسم اسما
والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم استلزام المفعول الاول للثاني وبعض القاصرين صحفوا العبارة بضمير التثنية في سماها وكانت وعليها
قال في حكم المفرد بتاويل المصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنے بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وبلغني انك زيد اي زيديتك وقس على
ذلك فكلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلتها مركبا اضافيا فكان ان المصدرية قال وجب الكسر في موضع الجمل اي وجب الكسر في
ان اذا وقعت مع مدخولها في موضع الجملة وسدت مسدها فلا ينتقض بما اذا وقع بعد الفاء الجزائية واذا المفاجاة فانه موضع الجملة مع عدم
وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة مسد الجملة بل مسد جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت فسيجي التحقيق من انها مفتوحة
صورة ومكسورة معنے قوله في موضع يقتضي الجمل اورد صيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا في كتاب الطهارات قال فكسرت
ان يحتمل ان يكون ان مفعول ما لم يسم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا في قوله وفتحت ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة

والفتحة قوله اي في ابتداء الكلام في شرح التسهيل للعلامة المصري ان بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم نحو هو قصدك
فيجوز نصب ابتداء بتقدير في والمراد من الكلام المعنى اللغوي والا لزم المصادرة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون ما بعدها كلاما مستانفا
لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها سواء كان في ابتداء كلام المتكلم او في وسطه نحو اكرم زيدا انه فاضل ونحو الا انهم هم السفهاء ونحو نعم انه فاضل
ونحو يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو مرض فلان حتى انه لا يرجى فان قلت لم يقصد المص رح ههنا حصر مواقع الكسر فما الحاجة الى التعميم
قلت مواقع الكسر على ما ضبط في التسهيل سبعة ان تكون مبتداة وموصولا بها وجواب قسم ومحكية بالقول وواقعة موقع الحال او موقع خبر اسم عين
او قبل لام معلقة وزاد بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الامثلة المذكورة لا يمكن ادخالها فيما عدا المبتداة فلذلك عمم قوله لكونه موضع
الجملة لان التكلم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في جملة باطل لعدم افادته فائدة تامة فلو فتحت في الابتداء يلزم الابتداء بالمفرد وما قيل ان
كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندي ما لم يضم اليه ضميمة امتناع كون المفتوحة في صدر الكلام واذا اعتبرت فهي
مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة فمدفوع بان المقص ان الجملة المصدرة بان وحدها اذا وقعت في
الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفي المثال المذكور لم يقع في الابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل بما بعدها قال المص رح في امالي
المسائل المتفرقة ان انما تكسر في موضع ابتداء يكون خبر المبتدا فيه خبرا ليتحقق كونها في موضع الجملة قوله لان مقول القول آه اشار بذلك
الى ان المراد بكونها بعد القول ان يكون مقولا له لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت بعد القول للتعليل فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل
اي لانك فاضل والمراد ان ما وقع عليه القول اي التكلم اذا اريد به المعنے لا يكون الا جملة حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلالا باطل فلا يرد ان
مقول القول يكون مفردا اذا كان مؤديا معنے الجملة نحو قلت حديثا او قصة او اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما ليشمل ما اذا
وقع بعده مفرد منقطع من الجملة نحو ع اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة ٭ فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكى على ما كان عليه في التقدير والتفصيل ان
المفرد اما ان يكون في معنى الجملة او لا فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعتا لمصدر نحو قلت حقا والثاني اما ان يراد به مجرد اللفظ او لا فان
اريد به مجرد اللفظ نصب مفعولا به وان لم يرد به مجرد اللفظ بل كان منقطعا من جملة فهو جملة في التقدير يحكى فبقوله مقول القول خرج ما يكون نعت
المصدر وهو ظاهر وما يؤدي معنى الجملة لانه تعبير عن القول لا نفسه وبقولنا اذا اريد به المعنے خرج ما اذا اريد به مجرد اللفظ وبقولنا حقيقة او حكما
دخل المفرد المنقطع فصح الحصر بلا ريبة وما قيل ان كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعده في مثل قال زيد انك قائم عندي فقد عرفت اندفاعه
بان الكلام فيما كان الجملة المصدرة وحدها مقول القول وفي المثال جزء المقول وكذا الحال فيما بعد الموصول في مثل جاءني الذي انه قائم عندك
فتدبر قوله حال كونها مع جملتها اشارة الى ان في كلام المص رح تسامحا حيث جعل نفس ان فاعله ومفعوله ومبتداه ومضافا اليها باعتبار انها
المصححة لصيرورة ما بعدها كذلك قال ومفعوله اي ما عدا مقول القول بقرينة ما سبق ولانه يطلقون عليه المقول دون المفعول ولا حاجة الى تخصيصه
بغير مفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم لانها مع جملتها ليست مفعوله بل قائمة مقام المفعولين اللذين هما
في الاصل جملة قال ومضافا اليها هذا باطلاقه يدل على انه يجب الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة الاضافة الى الجملة مع
المشهور في حيث وقال بعضهم ان من مواقع الكسر ما اذا وقعت مضافا اليها لاذ واذا فلم يوجد فيه نقل صريح في تعيين الفتح او الكسر والظ ان
ما بعدهما ان اول بالمفرد وجعل الخبر محذوفا يجوز الفتح والا فالكسر فهو مما يجوز فيه الامران كالفاء الجزائية واذا المفاجاة قال وقالوا لولا انك
آه غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولو لان المقص منه دفع توهم اعتراض يرد على قاعدة التمييز بين ان المكسورة والمفتوحة على ما صرح به المص رح في
شرح المفصل حيث قال ثم اورد كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا ولو وقرر ان لولا ولو انما تدخلان الجمل فيكون في موضع
الجمل فيجب ان يكسر بعدهما واجاب ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدا فاذن لا يقع ان مع ما بعدها الا في موضع المبتدأ
خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يؤدي الى ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره في الاستعمال وليس هذا الموضع
كموضع اذا لان خبر المبتدا بعدها اذا جاز حذفه وذكره فيجوز الامران واجاب عن الفتح في ان الواقعة بعد لو في قولك لو انك منطلق انطلقت
وهو موضع ظاهره وقوع الجملة الا ترى ان لو في قولك لو قام زيد لقمت لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق اي انطلاقك
فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لا يكون الا فعلا وقيل خص لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما

ان مابعد لولا فاعل وزعم الكوفيين ان مابعد لو حرف الشرط ابتداء او فيه ان اللائق ح ذكرها في مبحث لولا ولو لا في مباحث الحروف المشبهة
قوله معمول للفعل آه فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد مثالين قوله الواجب دخول لو لا آه لان التحضيض انما يكون على معاني الافعال دون
الاسماء والحروف قوله نحو لو انك قائم الصواب لو انك تقوم لان من شرط لو اذا وقع بعدها ان ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في صورة
عوضا عن الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى ولو انهم فعلوا وقد صرح به في مبحث حروف الشرط وانما قيدنا بقولنا اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر
غير فعل كما في قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ولعل الشارح اختار التمثيل بما يكون الخبر اسما لانه ابعد عن تقدير الفعل واظهر في كون ما بعد
ان جملة والتمثيل بكيفية الغرض وما قيل انه وقع في التنزيل ما خبره اسم مشتق وهو قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب وما خبره ظرف وهو
قوله تعالى لو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشيء لان لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية او للتمني والكلام في الشرطية قال فان جاز آه اعاد
الفاء اشارة الى انه متفرع عن القاعدة السابقة ومعنى جواز التقديرين ان يكون كل واحد منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت قال جاز
الامران بالنظر الى افادة المقصود ولا ينافي ذلك رجحان احدهما بعدم الحذف فيه قوله فجزاؤه آه قيل يرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد
لفظ الجزاء ولان جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء وليس بشيء لان الفاء يدل على ترتب الثاني على الاول لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوي اعني
ما يعبر عنه بالفارسية بپاداش قوله او اكرامي ثابت لم قيل في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة
فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتاخير وايضا تقديم الخبر ههنا واجب فالتقدير فثابت اكرامي وكلاهما ليس بشيء اما الاول
فلانا لا نم ان حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون المعنى فيه مختلفا على التقديرين واما الثاني فلما ذكر في المغني ان القائلين
بان الواقع بعد لو الداخلة على ان المفتوحة نحو ولو انهم آمنوا جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدما اي ولو ثابت ايمانهم وبعضهم يقدره مؤخرا اي
لو ايمانهم ثابت قوله لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ او على التقديرين معمول العامل الرافع فيكون مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد
ما قيل ان خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة قوله وكما قيل جملة معترضة فائدتها تاييد الظن بقول غيره قوله انه لئيم في
الصراح اللئيم ناكس وبخيل يخدم قفاه كما يخدم العبد لمولاه فالمراد بالعبد معناه اللازم اعني الخادم وفي الرضي لئيم صفعان في الصراح
صفعان سيلی زننده قفا وما وقع في تفسير الصفعان في شرح الفاضل الاسفرائني يعني من يضرب في قفاه ولزمته سهو قوله ان يأكل بعظم قفاه
وهو غاية اللؤم ولذا قيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه قوله او باراداتهما مع حواليهما كما في قولهم حب مذاكيره وشابت
مفارقه قوله بالجر لا بالرفع عطفا على مثل من بكر منى آه وان كان يحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه انما الشائع لفظ المثل
والنحو قوله اي مثل عبد القفا هكذا في اكثر النسخ ولعله سقط النقطة انه من قلم الكاتب يعني ان المقصود تشبيه ما وقع بعد اذا اعني ان مع دخوله
لا المجموع اذ انه كما يوهمه ظاهر العطف لانه المشبه به على ما صرح به سابقا بقوله ما وقعت بعد اذا ووجدت في نسخة بخط الشارح اي مثل اذا
انه عبد القفا ووجه التفسير غير ظاهر وانما لم يقل وشبههما لئلا يتوهم ان المراد شبههما بكليهما نحو من يكرمني اذا اني اكرمه فانه مشابه للاول من
حيث وقوعه فيما هو نائب مناب الفاء الجزائية ومشابه للثاني من حيث وقوعه بعد اذا المفاجاة صورة قوله اني احمد الله اي هذا الكلام
فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك ولا يكون اني احمد الله معمولا في اللفظ لاقول لانه وقع خبرا عن اول وان كان معمولا
من حيث المعنى قوله لان اول الاقوال آه فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر ولا يتعين ان يكون الحمد بهذا اللفظ قال ولذلك تقدم
العلة ليحصل الحكم معللا فانه اوقع في النفس قوله لانها في حكم العدم فهو بمنزلة الباء في كفى بالله قوله التاكيد فقط لا دخل لها في افادة اصل المعنى
قوله من جهة انه في محل الرفع علة لجواز العطف بالرفع قوله سواء كانت المكسورة آه اشارة الى ان كلمة او للتسوية لا لاحد الامرين لا لبيان
لوجه التركيب فان حذف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجيء في كلامهم واما وجه النصب في قوله لفظا او حكما فهو ما اشار اليه بقوله في حكم المكسورة
من انهما منصوبان بتقدير في بناء على ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم اي ان المكسورة في اللفظ او في الحكم
ويحتمل النصب على التمييز اي المكسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ما صرح به في شرح التسهيل في بيان فائدة قول مصنفه مميزا الجملة
منصوب بفعل مقدر غالبا اسناده اليه مضافا الى الاول من انه اشار بقوله غالبا الى المنقول الى ما لا يصلح لاسناده اليه ولا لايقاعه عليه نحو
امتلأ الكوز ماء وكفى بالله شهيدا وما احسن الحليم رجلا واما ما وقع في شرح الفاضل الاسفرائني اي كسرا لفظيا او كسرا حكميا فمع بعده من حيث اللفظ

غير سديد من حيث المعنى اذ لا كسر حكميا في ان المفتوحة بل هي في حكم المكسورة قوله بان تكون آه بيان لقوله حكما فكان الظاهر تقديمه على قوله المقدم
بالرفع اخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله بالرفع وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله بتاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين كما في الاول
جملة ولذا جاز دخول لام الابتداء في المفعول الثاني في حكم المكسورة بخلاف اعجبني ان زيدا القائم فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا
وهذا لا ينافي كونهما بتاويل المفرد ولذا لا يجوز حذف احد مفعوليه فان لها شبها بالجملة من حيث ان باب علمت من نواسخ المبتدأ والخبر وشبها بالمفرد
لكونهما بتاويل المفرد قوله لا يصح فرض عدمها فلا يكون لاسمها الرفع محلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من جوز ذلك
قال ويشترط مضي الخبر آه فانه اذا مضى الخبر يقدر للمعطوف خبر آخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها اعتبرت في حكم العدم فكان الرافع
لاسمها وخبرها الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد على المفرد فاندفع انه اذا قدر للمعطوف خبر يكون معطوفا على محل خبر ان دون لفظه
ليتحد عامل المعطوفين على اسم ان وخبره والعطف على محل خبر ان لم يوجد في كلامهم ثم اعلم ان في قوله جاز العطف آه اشارة الى جواز وجه آخر مثل العطف على
لفظه بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة عموما والعطف على الضمير المستتر في الخبر اذا كان مشتقا ومقدما على المعطوف فان قيل اذا جاز عطف
الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد مع ان العطف على محل المفرد خلاف القياس قلت فائدته التشريك في معنى التاكيد المستفاد
من كلمة ان وان لم تكن عاملة كما في صورة المخففة الملغاة وفي قوله على اسم ان المكسورة رد لقول الجزولي حيث جعل الرفع محلا للمجموع دون اسمها
اذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرد لانه على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها مجردا لان المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تاويله وانما خص
الحكم بالعطف لانه الواقع في استعمال الفصحاء وان جاز قياسا في سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمي والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان
والتاكيد ايضا قوله مثل ان زيدا وعمرو قائم يحتمل ان يكون المذكور بعد المعطوف خبر ان ولتقدمه بالرتبة في حكم المتقدم نحو اني وقيار بها لغريب
وان يكون خبر ان محذوفا قوله وهو باطل لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد قال في مثل انك وزيد ذاهبان اي فيما لا يظهر
فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر في
ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالطريق الاولى ثم المذكور في التسهيل ان الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل المذكور مذهب الفراء وحده كذا في الرضي
والله اعلم بالصواب قوله وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده قوله لعدم بقاء المعنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء
فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم قوله نحو ان زيدا لقائم اشار بذلك الى انه انما يدخل الخبر المتاخر كيلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان لفي الدار زيدا
وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التاخير وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينهما
راجعا الى احدهما قال اذا فصل وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم
قوله لان فيما عداها آه لان هذه اربع صور اذا وقع فصل بين ان واسمها بخبرها او معمول خبرها يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على
خبرها الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه ح يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتفاؤها انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على
الخبر فيكون ان متصلا بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر ولا شك انه يلزم ح توالي الحرفين قوله وان لم تغير معنى الجملة اشارة الى استدلال
الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها مع باقي الحروف
لانها مغيرة لمعنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية قوله لكن لا توافق اللام آه يعني كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لطلبهما صدارتها
لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فكانه لم يسقط صدارتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها فلم يغتفر معها سقوط صدارتها قوله ع
ولكنني من حبها لعميد + في القاموس العميد الحزين الشديد الحزن وفي بعض الشروح يقال فلان عميد اي شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يعمد
بالوسائد وفي الحواشي الشريفية على الرضي العميد هو الذي هده العشق وفي الرضي وما انشدوه اما ان يكون شاذا واما ان يكون في الاصل لكن
انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا فانهم بحذف الهمزة واصله لكن انا قال فيلزمها اللام ذهب ابو علي
الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة قد تعمل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين ونحو قول الشاعر ع تالله ربك
ان قتلت لمسلما + اجاب عنه ابن مالك بان رتبته التقدم فكانه متقدم لفظا قوله ولهذا اي لاجل ان اعمالها قليل قوله فللفرق بين المخففة
والنافية ولم يعكس لان لام الابتداء لكونها لتاكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفي ولانه لما حذفت النون بالتخفيف كان الزيادة في المخففة

اولى ليكون كالعوض عن المحذوف قوله فلطرد الباب اى باب ان المخففة وان لم يجز العلة المذكورة فى صورة الاعمال قوله ولان كثيرا آه
فاللام فى صورة الاعمال ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى فى النوع لا فى كل فرد فلا يتجه ان هذه النكتة لا تغنى عن اعتبار طرد الباب فلا يحسن
مقابلته لطرد الباب قال ويجوز دخولها آه وح يجب الغاؤها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ
وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ وَإِن نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ
كذا فى المغنى وح لا يدخل اللام الا على الجزء الاخير وهو الخبر كما مر فى الامثلة كذا فى الرضى قوله اى من الافعال آه فالاضافة لادنى ملابسة
وهى افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة قوله لا غير اى لا غيره من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد بقيد
فقط والقرينة قوله خلافا للكوفيين فى التعميم قال خلافا للكوفيين فى التعميم اى يخالف الكوفيون القول المذكور مخالفة كائنة فى ضمن
التعميم فانه نوع منها فلا يرد ان الصواب نفى التخصيص لان الخلاف فى الشئ معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى جعل فى بمعنى اللام التعليل
ثم ان الكوفيين لا يقولون بان المخففة من المثقلة فان مذهبهم ان إن نافية واللام بمعنى الا سواء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالمعنى
انهم يخالفون فى صحة ان مع اللام فى تعميم صحة ان مع اللام او فى تعميم ما هو ان المخففة فى اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول فى شرح التسهيل والى الثانى فى
حواشيه ناقلا عن الشيخ جمال الدين هشام قوله تالله ربك قال صدر الافاضل الرواية بالله بالباء الموحدة وانشده ابن جنى فى
سر الصناعة ع شلت يمينك ان قتلت لمسلما + كانه قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد اى القتل قصاصا وهذا
وان كان بيانا للواقع تسهيل للقصاص على المخاطب كذا فى شرح المفصل قوله شاذ لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز ان قام لانا وان
قعدت لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم ان تزينك لنفسك ان تشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا كذا فى المغنى
قال المصنف رح فى شرح المفصل وجه رد مذهب الكوفيين اذ اوضح التمسك بما رووه تقدير ضمير الشان فى مثل ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية
منزلة الاسمية كما اجروا انما قائم زيد مقام انما زيد قائم قال فتعمل آه ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كذا
فى المغنى قوله اكثر قال المصنف رح فى امالى المسائل المتفرقة الشبه فى ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوح الاول
كالماضى واما المعنى فلانها تغير معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فلان العرب عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما
لم تعطف على محل معمول الفعل قوله كما سبق فى بحث ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحوالة
لا طائل تحتها قوله كقوله تعم وَإِن كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ لام ليوفينهم جواب القسم ولام لما الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين والكوفيون
يجعلون النصب بفعل يفسره ليوفينهم او بنفسه وبه قال الفراء ورد بان اللام لا يعرف فى كلامهم بمعنى الا كذا فى شرح التسهيل قوله بحسب اللفظ
واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف قوله فقدروا ضمير الشان لانه يجب تقدير معمول يكون
الجملة بعد تقديره كما كان قبله وما ذلك الا ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير شان وقدر سيبويه أَن يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا
انك قوله فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى بل تساويهما بحسب اللفظ مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة قوله الصالحة وهى الجملة الخبرية
فلا تفسر بالانشائية نص عليه فى شرح الالفية للشيخ السيوطى قوله سواء كانت اسمية او فعلية اذا لم يدخل عليها نواسخ المبتدأ فلا بد ان تكون
جملة اسمية واذا دخلت عليها جاز كونها فعلية ايضا قوله فلو انك آه بفتح الكاف والتاء وعن ابن الانبارى انه نقل عن الفراء الكسر يصف
نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول لو انك فى يوم الرخاء والسعة والزمان الذى لا يوجب الفرقة سألتنى ان افارقك لم ابخل بذلك وطلبت
رضاك وانت صديق محبوب كذا فى شرح ابيات المفصل قال ويلزمها مع الفعل الصرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم بان يكون خبرها جملة
اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليها لامتناع تاويلها بالمصدر بل الاسمية اما مجردة
او مصدرة بلا او باداة شرط او برب او بلم نحو أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وعلمت ان من يضربك اضربه وعلمت ان
رب خصم لى وعلمت ان لم خادم لى وقيد فى التسهيل اقتران الفعل بما ذكر بقوله غالبا احترازا عن نحو قوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا
باعظم سؤل وذلك ضرورة ومنه قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وهذه عند البصريين هى الناصبة للمضارع اهملت حملا
على اختها قوله اى الفعل المتصرف آه فى التسهيل او بفعل يقترن غالبا ان اصرف ولم يكن دعاء بقد او بلو او بحرف تنفيس او نفى انتهى فبيان

المصنف رح والشارح رح كليهما قاصر كما لا يخفى ثم اعلم ان الشارح رح ذكر الامثلة الاربعة ما وقع ان بعد العلم اشارة الى انه يشترط فى المخففة ان يكون بعد العلم او
ما يؤدى معناه او بعد الظن الغالب الجارى مجراه نحو وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فانه لا يقع بعد العلم وما فى حكمه
فالفارق متحقق بينهما فلذا قال المصنف رح فى امالى المسائل المتفرقة اراد وابادخال هذه الامور الفرق فى نفس ما يقع فيه اللبس والعلم فارق خارجى
قد يقع الذهول عنه بواسطة البعد قوله للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفى
المصدر وانما حصل الفرق لان المصدرية لا تجتمع بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها فى العمل واما معنى فلان
حروف التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال فلا تجامع مع الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصة له اليه فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصحب فعلا دخل عليه
ما يجعله مستقبلا واما حروف النفى فلزيادة مضادتها مع تلك الحروف الثلاثة ولذا لا تجتمع بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق
مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قال او حرف النفى نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم قوله فانه لا يحصل آه فى الرضى فى
بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من حروف النفى الا بلا لكثرة دورانها فى الكلام تقول علمت ان
لا تقوم ايلان لا يقوم فلا بد من التصرف فى عبارة الشارح بان يقال المراد انه لا يحصل فى جميع الصور بمجرده الفرق فانه يجتمع فى بعض الصور قوله لانه ان عنى
به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية هكذا فى النسخ التى رأيناها والصواب ان عنى به الاستقبال فهى المصدرية والا فهى المخففة لان المصدرية
تخصص المضارع للاستقبال دون المخففة قوله اى لانشائه وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكون لذا اذا كان خبرها جامدا
بخلاف كان زيدا قائم او فى الدار او عندك او يقوم فانها فى ذلك كله للظن لان الخبر فى المعنى هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه ولذا تقع كانى اشى
وفى الرضى الاولى انه للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير فى الخبر يعود الى الاسم
لا الموصوف المقدر فلذلك تقول كانى امشى ولا يخفى مع ما فيه من التكلف ان مقصود القائل من كان زيدا قائم افادة الظن بقيامه لا تشبيهه
برجل قائم ويجى للتحقيق والتقريب ايضا ذكره فى المغنى قوله حملا آه الوجهان ذكره المصنف رح فى شرح المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت
مركبة لادى الى ان يكون مع جملة جارا او مجرورا فلا يكون كلاما مستقلا ويحتاج الى تقدير المتعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل لظهوره فعه بانه يجعل
بالتركيب حوال لم تكن قبله قوله ومذهب الخليل آه فهى عنده للتشبيه والتاكيد فى المغنى انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالمجمع عليه قوله وان
خرجت بسبب صيرورته جزءا قوله ونحر مشرق ورووى وصدر والمعنى واحد الحقة بالضم معروفة واراد الحقتان ويجوز ان يكون مما
يحذف منه تاء التانيث عند التثنية جعل النحر مشرقا للبياضه وشبه ثدييه بالحقتين فى نهودهما واكتنازهما قوله ويجوز ان يقال آه
فى الرضى لكن يلزم الفعلية التى يليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوى اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان قوله وقال
الكوفيون آه فى الرضى ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى قوله ومعنى الاستدراك
آه اى عرفا واما لغة ففى التاج الاستدراك دريافتن چيزى وفى الصراح استدركت تداركت مافات فليس السين فيه للطلب وفى الحواشى
الهندية اى لطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب على التقديرين نقل فى العرف من المعنى العام الى الخاص قوله
اى تغايرا معنويا بحيث يكون معنى الاول موهما لنقيض الثانى قوله وجعل الشارح الرضى الاخير اظهر ولعل وجهه ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصود
المتكلم بجاءنى زيد ولكن عمرا لم يجئ افادة ان الحكمين المتغايرين متحققان فى نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد ولم يجئ عمرو بل مجرد دفع التوهم
الناشئ من الكلام السابق فهو لاتمام الاول فتكون للاعتراض وما قيل ان الاعتراض لا يكون لدفع التوهم فى آخر الكلام فمدفوع بان دفع
التوهم مستفاد من لكن لا من الواو وان مختار الرضى ان الاعتراض يكون فى الآخر ولذا قال ان الواو فى ان الوصلية للاعتراض وعليه المحققون
قال وليت للتمنى ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء قوله فتدخل على الممكن اى ممكن الوقوع ومستحيل الوقوع وان كان ممكنا ذاتيا او
لا يدخل على واجب الوقوع فلا يقال ليت غدا يجئ فى الرضى ماهية التمنى محبة حصول الشئ سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل فى الممكن المترقب
وغير المترقب وفى المحال قال واجاز الفراء آه اى اجاز الفراء نصب الجزئين بعد ليت قياسا مطردا ولا يدل عليه لفظ اجاز فلا يرد انه لا خلاف فى
جواز هذا التركيب انما الخلاف فى توجيهه كما يدل عليه بيان الشارح رح لان ذلك البيان انما هو فيما وقع فى الاستعمال قوله اتمنى زيدا قائما وهو متعد
الى مفعولين كذا فى الحواشى الهندية قوله اى اتمناه كائنا على صفة القيام يعنى معنى تمنى كون زيد ذات القائم تمنى حصول صفة القيام له

قوله واجاز آه توجيه الكسائي مطرد في النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجري في ليت الشباب هو الرجيع على الغني والشيب هو البدئ الاول قوله اي ليت ايام الصبا لنا آه كائنة بدل من لنا اشار بذلك الى نيابة الجار والمجرور عن عاملها المحذوف وتحمل ضميره قال ولعل للترجي وذهب الاخفش والكسائي الى انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى انها تكون للاستفهام ونقل البعض عن الفراء ان لعل للشك فقال بعضهم كونها للتعليل والاستفهام والشك خطاء عند البصريين كذا في شرح التسهيل قوله وداع دعانا آه يقه استجاب له واستجابه بمعنى اجابه اي رب داع دعا هل مجيب الى الندى اي بل احد يمنح المحتاجين فلم يستجبه احد فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت لعل ابي المغوار قريب منك فيجيبك ويمنحك فانه الجواد والشاعر يقول هذا على طريق التلهف والتحسر على فقد من فقد كذا في شرح ابيات الكشاف قال ثم وقد تلحقها التاء فتختص بعطف الجمل نحو ع فمضيت ثمة قلت لا يعنيني قوله بكسر الهمزة وقد تفتح وقد تقلب ميمها الاولى ياء وقد تقلب نونا وتحذف ما قوله وعند الاكثرين آه بعد عطف بيان او بدل لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه وتقع تفسير الجمل ايضا اذا وقعت بعد تقول وقيل فعل مسند للضمير وحكي لضمير نحو تقول استكتمته اي سألته كتمانه يقه ذلك بضم التاء ولو جئت باذ مكان اي فتحت فقلت اذا سألته لان اذا ظرف لتقول قال فالاربعة الاول الفاء للتفصيل اي الحروف العشرة بعد اشتراكها في التشريك ثلثة اقسام باعتبار حصول الحكم قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعا وهي الاربعة الاول وقسم يثبت به الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او واما وام وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بعينه وهو لا وبل ولكن ثم ان آحاد كل قسم تفترق باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد في الآخر قال للجمع اي للجمع بين المفردين وما في حكمه في كونهما مسندين او مسندا اليهما او مفعولين او حالين او نحو ذلك وبين الجملتين في حصول مضمونهما واذا دخل عليه النفي افاد نفي المجموع اما بانتفاء جزئيه او بانتفاء احدهما واذا قصد التنصيص على الاول جئ بلا الزائدة بعد الواو نحو ما جاءني زيد ولا عمرو قوله مطلقا آه اي لا يفهم منه الترتيب او يفهم منه الترتيب فالاربعة تشترك في مطلق الجمع والواو للجمع المطلق قوله اي حصل الفعل آه خبر لقوله فقولك بتاويل معناه قوله يعني انه لا يفهم آه فتعطف الشئ على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه فقام زيد وعمرو احتمل ثلثة قوله وجودا كما نقل عن المبرد والكسائي وبعض الفقهاء او عدما بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب اكثر وعكسه قليل كذا في المغني قوله اي الجمع مع الترتيب في تاج البيهقي الترتيب يك از پس ديگري فرا كردن فليس الجمع بمعنى اشتراك المعطوفين في الحصول معتبرا في الترتيب فلذا زاده الشارح رح بمعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب قوله بغير مهلة اي بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصريح قوله في مطلق الترتيب لا في الترتيب المطلق وانما لم يقل وثم للترتيب بمهلة لبشاعة التكرار قوله غير ان آه هكذا قال الجزولي وقال الرضي والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق في القوة او الضعف على سائر اجزاء المتبوع وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق وقد يكون في اثناء التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارجي لا يعتبر فيها كما لا يعتبر المهلة انما المعتبر فيها الترتيب ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ويجئ في كلام الشارح رح دفعه قوله بحسب اقتضاء وضعها فانها موضوعة للتدرج الذهني قوله جزء قوي او ضعيف قد لصق بقرينة قوله ليفيد الى آخره والمراد بالجزء اعم مما هو جزء منه وما هو كجزء منه في الدخول في الحكم السابق نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان تقول حتى ولدها والضابطة انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل ويمتنع حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها الجمل قوله من حيث انه قوي قيد بذلك ليترتب عليه قوله ليفيد قوة او ضعفا قال ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال ليعطف بها جزء من المعطوف عليه ليفيد آه قوله اي ليدل عليهما اي ليس المراد الافادة في الخارج بل في الذهن قوله فصلح لان يجعل آه فمعنى العاطفة معنى الجارة لانها فرعها مع معنى الواو العاطفة فلرعاية المعنيين يشترط ان يكون مدخول العاطفة جزءا ليحصل الاشتراك في الحكم قويا او ضعيفا ليحصل معنى الغاية قوله ودل انتهاء الفعل آه فيصير الكلام نصا في الشمول بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدم الحاج قوله وثانيهما آه اشار بذلك الى دفع ما نقلت سابقا من الرضي بان مراد الجزولي بقوله غير ان المهلة في حتى اقل المهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شك انها معتبرة في حتى لان التدرج الذهني في تعلق الفعل باجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة في تعلقه بمدخولها قوله على رجالتهم الراجل خلاف الفارس والجمع رجل مثل صاحب وصحب ورجالة ورجال كذا في الصحاح والمشاة جمع ماش قوله لكن الانتهاء آه يعني ان المقصد من اعتبار القوة او الضعف ليس الا ليصح جعله غاية ويحصل المقصود اعني شمول

الفعل بجميع اجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقي ليفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة او الضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره الشارح رح وجها لعدم دخول حتى العاطفة على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد لعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء اذ لو عطفت غير الجزء على الكل لا يفيد القوة او الضعف قوله هكذا في بعض الشروح انما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والا فخصوصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب قوله كما وقع في بعض الحواشي اراد به الحواشي الهندية لكنه لو لم يقل ليشمل المجاور ولم يمثل بنمت البارحة حتى الصباح لامكن توجيه كلامه بان مراده بقوله او حكما ما اعتبر كجزء منه بالنسبة الى ما نسب الى المتبوع كما في قوله اعجبتني الجارية حتى حديثها وضربتني السادات حتى عبيدهم قوله اي للدلالة آه اشار الى ان اللام في لاحد الامرين ليس صلة الوضع لان او ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اي للشك بل لاحد الامرين سواء كان مبهما عند المتكلم فتكون للشك ومعلوما عنده قصد به الابهام على السامع او التفصيل والاباحة او التخيير او التسوية فان مدلول او احد الامرين وخصوصيات مستفادة من القرائن الا ان استعماله في الشك اشيع فلذلك بينه المص رح ومعنى كونه لاحد الامرين انه يدل على الواحد الجزئي المبهم من الامرين المذكورين كانه قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئي محتاج الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف لفظ الاحد وما قيل اي لافادة احدى النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او لثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة او ثبوت الحكم ليست مدلول او وانما تستفاد من الكلام الذي فيه او قوله عند المتكلم بناء على ان الالفاظ لافادة ما في الاذهان قوله لكل من الامرين اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر لقرينة الاثم والكفر قوله والعموم مستفاد آه تحقيقه انه لا فرق في اصل الوضع بين المثبت والمنفي في ان الحكم على احدهما دون الآخر مثلا رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا او عمرا معناهما رأيت احدهما دون الآخر واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا معناهما اضرب احدهما دون الآخر الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين نحو رأيت زيدا او عمرا او خالدا وما رأيت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى الاول رأيت احدهم دون الباقيين ومعنى الثاني ما رأيت احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال في الامر والنهي هذا هو مقتضى اصل الوضع ثم جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او كلمة او في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد به الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب ويصح حينئذ ان يقابل بكلاهما كذا في الرضي قال وام المتصلة اراد ان يبين الفرق بين الثلثة وبدأ من القريب قال لازمة لهمزة الاستفهام لفظا او تقديرا دون بل لكون الهمزة غير مقيدة في الاستفهام قوله اي غير مستعملة آه يعني ان اللازم ههنا بالمعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية بچسپنده وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشئ حتى يرد ان الصواب ام المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت الهمزة دون العكس قال يليها احد المستويين والآخر الهمزة فيكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه لاي نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما عندك وافي الدار زيد ام في السوق اي في اي الموضعين قال بعد ثبوت احدهما تعلق الظرف بيلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب بالعكس قال لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَاَنْذَرْتَهُمْ اَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ مما اريد به التسوية فالهمزة وام جردتا عن معنى الاستفهام واستعملتا لمجرد الاستواء فهي معنى مجازي فلا يرد ان ام ههنا للاستواء في الواقع فلا يصح قوله عند المتكلم واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتاويل المصدر مبتدأ وسواء خبره اي انذارك وعدم انذارك سيان وقيل بالعكس لان الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملة دالة على الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار بمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط يدخل على المجهول ولا يدل بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم للشرط قوله وح يكون تركيب آه هذا تكرار محض وتفريع للشئ على نفسه اللهم الا ان يقال المنقول عن سيبويه هو الكلية كما في الرضي فالمشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق اعني المخالفة بين ما وليهما وقوله ازيدا رأيت ام عمرا كناية عن المعادلة بين ما وليهما وح يكون تفريعا للجزئي على الكلي والاولى تركه قوله لا يعد ضعيفا اي لا يقولون في العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه ان فيه ضعفا بالنسبة الى الافصح قوله لانهما لا يفيدان التعيين لان نعم لتقرير ما سبق ولا لرده وما سبق ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين قوله فانه يصح آه فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين

قال المصـ في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السوال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل الجواب مع زيادة قوله لان
المقصود آه فالسوال عن حصول النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها قوله وقد يجاب آه تحقيق المقام بان ماذكره المصـ حكم اكثري
وقد يجاب بام المتصلة على سبيل القلة بنفي كليهما وقد تبع الفاضل الهندي في جعل نفي كلا الامرين جواب ام المتصلة وفي العباب انه تخطئة للمتكلم حيث
قال فان قال لك السائل ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطيا في السوال فتقول ليس عندي زيد ولا عمرو فتخبره انه غلط انتهى وحق انه
ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس بجواب وان اريد به مايكون في مقابلة سواله ومخرجا له عن التردد فهو جواب والظاهر هو الثاني قوله فالمشار اليه
آه تفريع على تفسير ثم في الموضعين بمعنى واحد قوله على شرطين احدهما ان يكون ماليه احد المستويين والآخر الهمزة والمتفرع عليه عدم جواز التركيب
المذكور والثاني لطلب التعيين والمتفرع عليه كان جوابها بالتعيين قوله لايخلو عن سماجة لان المذكور سابقا حكم واحد لاحكمان حتى يشار الى
كل منهما استقلالا وفيه وعلى الفاضل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة تقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول فما التكرار قوله
على طريق اللف والنشر اي لف الشرطين ونشر الحكمين قوله لكان حصر احسن لكن ماذكره المصـ رح اظهر لعدم الاحتمال فيه على تقدير جعل كل واحد منهما اشارة
الى شرط قوله في الاضراب عن الاول سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعـ ام يقولون افتريه
فلا يليها الا الجملة اما ظاهرا الجزأين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرا احدهما كما في مثال المتن قوله للشك في الثاني هذا بالنظر الى اصل
المعنى لان الهمزة المقدرة للاستفهام قد يجي للانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يجي بمعنى بل وحده كقوله تعـ ام انا خير من هذا الذي هو مهين ونحو ام هل تستوي الظلمت
والنور قوله اي ان القطيعة وهي الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطع على غير قياس كانهم جمعوا اقطعا كذا في الصحاح قوله كما تقول ازيد عندك
ام عمرو آه هكذا في النسخ التي رأيتها والصواب ام عمرو عندك بذكر الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ لما في اللباب والرضي من لزوم لفظ الجملة
بعد ام المنقطعة في الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس وحين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في الخبر مع التساوي
النظم والتفصيل ان مابعد ام ان كان مفردا لفظا او تقديرا فهي متصلة ويلزمها الهمزة اما للاستفهام الطلبي او للتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر
ويقع بل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي سواء كان خبرا او استفهاما بغير الهمزة او بالهمزة للانكار فهي منقطعة وان كان
قبلها همزة الاستفهام الطلبي فان كانت الجملتان فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل متساويتي
النظم او اسميتين مشتركتين في جزء فالاولى ان يكون منقطعة لامكان وقوع المفرد بعدها فعدوله الى الجملة دليل الانقطاع وان كانت الجملتان
غير مشتركتين في جزء سواء اشتركتا في فضلة اولا فهي منقطعة عند المتأخرين خلافا للمصـ رح والاندلسي فانهما يجوزان الامرين وقال الرضي
ان وقع الاختلاف بكون احديهما اسمية والاخرى فعلية او بتقديم خبر احدى الاسميتين وتاخير خبر الاخرى اوكانتا مشتركتين في جزء غير متساوي
النظم نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فالظاهر الانقطاع قوله اي غير مستعملة الامعها اي غير مستعملة اما العاطفة الامع اما قبل المعطوف عليه
افاد ان اللزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث الاستعمال قوله يعني اذا عطف آه اي اريد العطف بقرينة قوله ثم عطف في المغني انهم يعبرون
بالفعل عن ارادته واكثر ذلك بعد اداة الشرط وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف عليه في المتن ما اريد العطف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد
ذكر اما العاطفة لاقبله والعبارة تقتضي ذلك قوله يلزم ان يصدر آه افاد ان قبل ظرف للازمية وانما قال المصـ ههنا مع اما وفيما سبق لازمة
للهمزة لان ام المتصلة لكونها بمعنى اي الامرين تقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لازمة له بخلاف اما فانها موضوعة لاحد الامرين فيدل على شك
المتكلم او ابهامه من ابتداء التكلم الى تمامه لانه عرض له في اثناء التكلم والتزام اما الاولى لاجل افادة المخاطب ذلك من اول الامر ولذلك قد
يترك اما الاولى في الشعر فهي لازمة معها الالها قوله يجوز ان يصدر آه فيبني الكلام مع اما على احد الشيئين والمامع او فان تقديم اما فهو كما لو
لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى الشك او الابهام بعد ذكر المعطوف عليه قوله والجواب آه الجواب ان ذكرها المصـ في شرح المفصل قوله بل للتنبيه
على الشك آه هذا اولى مما ذكر المصـ من ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا قوله لعطفها على اما الاولى وفائدة التنبيه على
ارتباط مابعدها بما قبلها وليس ابتداء كلام في الرضي عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالصواب ان الواو زائدة لتاكيد العطف لمجي اما
غير عاطفة ووجب لمقارنتها غير العاطفة في الترتيب بخلاف لكن ويمكن ان يقال مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع مدخولها على اما الاولى مع
مدخولها لافادة الارتباط وعدم البدء او اما العطف مدخولها على مدخول اما الاولى لافادة الشك قوله فكلمة لالنفي الحكم آه فلايجي الا بعد الاثبات

اللفظي او المعنوي نحو مازال نائما لا قائما ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قوله لصرف الحكم آه هذا التفصيل في عطف المفرد وبل واما في
عطف الجملة على الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد مكرمون واما بالانتقال
من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا وهي في ذلك كله حرف ابتداء لاعاطفة على الصحيح كذا في
المغني فلذا لم يتعرض له الشـ رح ويجوز ان يوافق مابعدها لما قبلها اثباتا ونفيا قال الله تعـ ائنكم لتاتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم
قوم تجهلون وقوله تعـ ام يقولون افتريه بل هو الحق من ربك قوله والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد اي ذكره لم يكن مهما وكان
خطأ عمدا او سهوا وليس المراد انه وقع لابطريق القصد قوله والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه في النفي والاثبات على طريق واحد قوله تثبت
الحكم المنفي آه كلمة عن متعلقة بالمنفي واللام بتثبت ولذا قالوا لايجوز النصب في مازيد قائما بل قاعدا وتعين الرفع قوله في حكم المسكوت عنه جاز ان تثبت
وان لاتثبت قوله فهي نقيضة لا في ان ماقبلها يجب ان يكون منفيا وماقيل لامثبتا اذ لايكون في المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل الجمل
فلا بد ان يكون لكن بعد النفي قوله فتكون للايجاب آه اي للاثبات ما انتفى عن المتبوع مع الاستدراك قوله فتكون لازمة آه اي الانتفاء عن
الاول باق بحاله لم يقع الحكم غلطا وانما جي بلكن لدفع التوهم قوله وان كانت في عطف الجملة آه اشارة الى ان لكن الداخلة على الجملة عاطفة
هو مختار الزمخشري فلا يحسن الوقف على ماقبلها وقال الجزولي مخففة فيحسن الوقف على ماقبلها لكونها حرف ابتداء وقال يونس انها في جميع مواقعها مخففة
بجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك اذ اوليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو والقول بجر الجوار والتقدير لكن
عمرو مررت به تكلف اذ جر الجوار ليس بقياسي وقيل انه مجرور بجار مقدر هذا كله اذا لم يدخله الواو واما مع الواو فهي ليست بعاطفة اتفاقا كذا في الرضي
وفيه انه نقل في المغني عن ابن عصفور وابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة قال حروف التنبيه قال المصـ في امالي المسائل المتفرقة

حروف التنبيه

تسميتها حروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها الى المعنى المختص بها اولى من اضافتها الى امر ليس من دلالتها والتنبيه
من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفي المغني يقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وفي بعض الشروح حرف
التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريضه على حسن الاستماع فاندفع ماقيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فلا يليق ان تجعل
من قبيل حروف الزيادة قوله يصدر بها الجمل آه اي يوتى بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها فالا واما وجبت
التصدير وها جائزة الا اذا فصل بينه وبين اسم الاشارة نحو ها انتم والله ذا قوله حتى لاتخل آه ومع ذلك يفيد الا واما تحقيق مابعدهما لتركيبهما من
همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي ولذلك لايكاد يقع الجملة بعد الا الامصدرة بما يتلقى به القسم نحو الا ان اولياء الله لاخوف عليهم واما من مقدمات اليمين

حروف النداء

ع واما والذي لايعلم الغيب غيره قوله التي لاتعين معانيها آه لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات
وعلى كلا التقديرين مايدل على تعيين المراد بها الاشارة قال حروف النداء بالكسر والمد آواز دادن مصدر نادى وقد يضم بجعله من قبيل الاصوات
كالصراخ والبكاء وجمعها طلاحا طلاب لااقبال بحرف نائب لادعو وقيل انها اسماء الافعال لتمامها بما بعدها ورده المصـ بان بناء بعضها ليس على السكون والاسم
وها ليس لها مرفوع غائب لعدم التقدم ولامتكلم لامتناع استتاره في اسماء الافعال ولامخاطب لانه مدعو لاداع قوله لانها تستعمل آه وفي الاستغاثة
والندبة قال للبعيد حقيقة او حكما كالساهي والنائم والمتحير ووجه التخصيص ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف والمد وهما
متحققان في ايا وهيا ومنتفيان في اي والهمزة والمد تحقق دون الكثرة في يا فلذا يصح للقريب والبعيد وبهذا ظهر كون اي للقريب والهمزة للاقرب

حروف الايجاب

قال نعم فيه اربع لغات فتح العين وكسرها وتبديلها حاء وكسر النون اتباعا لكسر العين قوله وجه تسميتها آه وهو ان في جميعها معنى الايجاب اي التحقيق
وليس المراد به مايقابل النفي حتى يحتاج الى التكلف في بلى قوله اي محققة لمضمونها اي ليس المراد بالتقرير التاكيد فانه انما يوجد فيما بعد الخبر بل التحقيق بمعنى
راست كردن سخن كذا في الصراح وانما زاد نفسه المضمون لان نعم يجي بعد الامر والنهي والتحضيض والعرض والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقيق ماهو
مضمون السابق والمقصود منه المعلم والمستفهم منه قيل وقد يقع في صدر الكلام نحو نعم هذه اطلالهم والحق ان هذا جواب لسوال مقدر قوله استفهاما كان
او خبرا الظاهر اي يقول انشاء كان او خبرا ليفيد جواز تقريره غير الاستفهام كما سبق الا ان مقصوده بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الاثبات
والاستفهام عن النفي ولذا لم يتعرض لامثلة الخبر اثباتا ونفيا لظهور عدم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد اوماقام زيد تصديقا له
قوله وبلى في جواب الم اقم زيدا آه ذكره ههنا توطية لبيان عدم صحة نعم في جواب الست بربكم وصحته ولو قال فلو قيل نعم في جواب الست بربكم

لکان کفرا آه لکان خصرا حفظا من الحوالة الی ما بعده ومن لزوم التکرار فی بیان معنی أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ کما لا یخفی **قوله** لکان کفرا کما روی عن ابن عباس رضی **قوله** تصدیقا للاثبات لا تقریرا لما بعد همزة الاستفهام فلا یکون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام یکون بما بعده **قوله** من انکار النفی فالهمزة للانکار وانکار النفی اثبات وفی الرضی انما التقریر ای الحمل علی الاقرار **قوله** فی العرف الطاری علی الوضع ولذا قال بعضهم لو قال بلی فی جواب الست بربکم لا یکفر **قال** بعد الاستفهام بالهمزة او بهل وکذا جمیع حروف الایجاب لان همزة الاستفهام کلها لطلب التعیین وحروف الایجاب لتقریر الحکم **قوله** وذکر ابن مالک ان ای آه فی المغنی ان ای بمعنی نعم تقع بعد قام زید وهل قام زید واضرب زیدا ونحوهن کما یقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب انما تقع بعد الاستفهام **قوله** ای لا تستعمل الا مع القسم فاللزوم بالمعنی المتعارف فی الاستعمال **قوله** تقول ای والله واذا اسقطت الواو جاز سکون الیاء وفتحها کما فی من مع اللام وحذفها وعلی الاول یلتقی ساکنان علی غیر حدهما لکونهما فی کلمتین ومع ذلک ضعیف لان شرط المدغم فی غیر حرف المد ان یکون له فی الاصل حرکة ولیس للام اصل فی الحرکة **قال** واجل بسکون اللام جعله فی المغنی مثل نعم والاختصاص قول الزمخشری وابن مالک وجماعة وقال ابن خروف اکثر ما یکون بعده الخبر **قوله** للمخبر قد اتاک زید آه قد اتاک مفعول للمخبر ای قد اتاک تفسیر اجل وجیر وان **قوله** نحو قول ابن الزبیر آه روی ان عبد الله بن الزبیر اتاه فضالة بن شریک فقال یا امیر المؤمنین ان ناقتی دبرت ونقبت حتی وصلت الیک فقال ارقعها بسبت واخصفها بهلب وسر بها البردین فقال انی جئتک مستمنحا لا مستعلیا فلعن الله ناقة حملتنی الیک فقال ابن الزبیر ان وراکبها السبت الراحة والهلب الشعر والبردین اول الیوم وآخره والاستمناح طلب العطاء **قوله** من جوی جبهن فی القاموس الجوی هوی باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وتطاول المرض وداء فی الصدر وکلها فی البیت حسن **قوله** ان اصل المعنی وهو ما قصد افادته للمخاطب بدونها لا یختل فالمعنی المستفاد منها تکرار الحکم بخلاف ان ولام الابتداء فان اصل المعنی وهو الحکم مع التحقیق لرد الانکار یختل بدونها وخلاصته انهما للتحقیق والتثبیت دون التاکید وفرق ما بینهما هذا اذا قلنا ان التاکید معناها واما اذا قلنا انه غرض منها علی ما یدل علیه عبارة القاضی فی تفسیر قوله تعالی إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا الآیة وعدها من الحروف لتنزیل الغرض منزلة المعنی فالفرق اظهر واما اسماء التاکید فلاسمیتها لم یطلق علیها زوائد **قال** ان وان قیل لم یبینوا فی ان بل هی ان الشرطیة او النافیة او المخففة من المثقلة ان هی المخففة او الناصبة او المفسرة والاحتمال قائم وهو سهو فانها غیرها لذکرها مقابلا لها فی المغنی وذکر فیه ان الاخفش قال ان ان الزائدة تنصب المضارع کمن والباء الزائدتین تجران وجعل منه قوله تعالی وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وقال غیره انها مصدریة وانما لم یجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه کالحروف المعدی فی الاختصاص بالاسم فلذلک عمل ثم قال فلا معنی لان الزائدة غیر التوکید کسائر الزوائد **قال** مع ما النافیة دخلت علی جملة فعلیة کما فی الشرح او اسمیة کقوله فما ان طبنا جبن وفی هذه الحالة تکف ما الحجازیة عن العمل وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمیة وبعد الا الاستفتاحیة **قال** قلت مع لما قال صاحب المغنی انه سهو ورد بان نسبة السهو سهو وفی الرضی زیادة المفتوحة بعد لما هی المشهورة تقول لما ان جلست جلسة نحاة وکسرها والفتح اشهر **قوله** نحو کأن ظبیة آه او لع ویوما توافینا بوجه مقسم ✻ الموافاة الملاقاة والتضمیر للحبیبة والقسام الحسن وفلان قسیم الوجه ومقسم الوجه العطو التناول برفع الراس والیدین والناضر الشدید الخضرة ویروی وارق ای الشجرة الخضراء والسلم بفتحتین شجر یعظم وله شوک **قوله** علی تقدیر روایة آه ویروی بنصب ظبیة علی اعمال کان المخففة وبرفعها علی الغائها او اعمالها فی ضمیر الشان المحذوف والمعنی تاتینا هذه المراة یوما بوجه حسن لم یخل عن الحسن موضع منه کانها فی حسن عینها وامتداد جیدها کظبیة تمد عنقها الی غصن ناضر من هذا الشجر وصف الظبیة بهذا لانها بهذا الحال تزداد حسنا **قوله** وما تزاد آه فی الرضی لم یعد ما الکافة وان لم یکن لها معنی من الزوائد لان لها تاثیرا قویا وهو منع العامل من العمل وتهیئته لدخول ما لم یکن ان یدخله وفی المغنی عدها من الزوائد حیث قال وهی ای الزائدة نوعان کافة وغیر کافة **قوله** حال کون آه یعنی ان شرطا حال من الکلمات الخمس المذکورة مع ما وفائدتها انها تستعمل شرطا وغیر شرط وزیادة ما فیها مختصة بحال الشرطیة **قوله** نحو لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ذهب الیه جماعة ثم اختلفوا فقیل زیدت توطئة لنفی الجواب ای لا اقسم بیوم القیامة لا تترکون سدی ورد بانه قد یجیء الجواب بعده مثبتا نحو لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي كَبَدٍ وقیل زیدت لمجرد التاکید ورد بانه لا تزاد کذلک صدرا بل حشوا وفیه نظر وذهب جماعة الی انها نافیة فقیل المنفی قسم علی ان یکون اخبارا لا انشاء ای لا اعظم بالاقسام به لاستحقاقه اعظاما فوق ذلک قاله الزمخشری وقیل المنفی شیء متقدم وهو ما حکی عنهم کثیرا من انکار البعث ای لیس الامر کذلک ثم استؤنف القسم کذا فی المنهل **قوله** فی صورة نفی القسم وان لم یکن نفیا حقیقة لان معنی القسم مقصود **قوله** کقوله فی بئر لا حور آه تمامه سری بافکه حتی اذا الصبح جشر ✻ البیت للعجاج الحور الهلکة کذا فی الصحاح ویقع حور فی محاورة ای نقصان

حروف الزیادة

فی نقصان ویحتمل ان یکون اسم جمع لحائر بمعنی الهالک وقیل هو بئر یسکنها الجن والمراد المهلکة والافک الکذب جشر الصبح انفلق قیل یصف فاسقا او کافرا سری بباطله فی بئر المهلکة او النقصان او فی مهالک الهالکین وما علم بفرط غفلته انه صار فیها حتی اذا انفلق ظلمات الشبه وقامت القیامة علم ذلک لا ینفعه ذلک العلم ویحتمل ان یکون وصف الرجل جری خواض فی المهالک سار فی مساکن الجن ومعنی الافک انه یکذب نفسه اذا اخذه تهاب شیء منها ولا یصده عما فیه والمعنی سار لیلا هذا الرجل بجرأته فی مهاوی الهلاک او فی المواضع الخالیة التی یسکنها الجن حتی اضاء الصبح وما شعر به ای القی بیده فی المهلکة وهو غافل عن ذلک لعدم مبالاته وهذا المعنی اشبه بمذهب العرب کذا فی شرح ابیات المفصل **قوله** الحور الهلکة الهلکة بفتح الهاء واللام الهلاک کذا فی شمس العلوم وکذا الهلک بضم الهاء وسکون اللام واما الهلکة بوزن الفرقة فلم توجد فی الکتب المتداولة والشارح حمله علی صیغة الجمع کالطلبة فجعل الحور جمع حائر جریا علی القیاس فان فاعلا اذا کان صفة یجمع علی فعل لکن لم یوجد فی الکتب حور جمع حائر بل جمع حوراء واحور **قوله** فهی تفسر کل مبهم وفی التسهیل ان ای غالبا فیما سوی ما فیه معنی القول وفی شرحه ولیس کذلک بل یقع فیه نحو کتبت الیه ای قم وذهب قوم الی ان ای المفسرة اسم فعل معناه عنوا او افهموا فهی کصه ومه **قوله** تقرر المظروف فی الظرف آه لما کان مظروفیة اللفظ للمعنی غیر ظاهرة بینه بانه علی التشبیه فی حق عدم انفکاک اللفظ الموضوع عن المعنی کما لا ینفک المظروف عن الظرف بخلاف ظرفیة اللفظ له فانها ظاهرة ولذلک قیل الالفاظ قوالب المعانی لان المتکلم یورد الالفاظ علی وفقها والسامع یاخذها منها ولان المقصود من اللفظ معناه **قوله** فلا یقع بعد صریح القول وذلک لان ان المفسرة مشروطة بان تسبق بجملة فلذلک غلط من جعل منها وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وان یتاخر عنها جملة فلا یجوز ذکرت عسجدا ان ذهبا وصریح القول یقع مفعوله الجملة فلا حاجة الی ایراد ان وما لیس فیه معنی القول لا یکون مفعوله جملة **قوله** وقوله تعالی مَا قُلْتُ لَهُمْ آه جملة مستانفة ولیس عطفا علی قوله فقولک لانه لیس مثالا لما یکون مفسرة للمفعول المقدر ولا بیانا لفائدة قید فی الاکثر اذ الواجب حینئذ تاخیره عن قوله وقد تفسر بها المفعول به لفظا بل هو رد لما توهم من انها قد تکون تفسیرا للقول الصریح استدلالا بهذه الآیة فالفاء فی قوله فقوله ان اعْبُدُوا اللَّهَ اما علی تقدیر اما او زائدة فی خبر المبتدأ علی مذهب الاخفش والعائد الی المبتدأ الاول محذوف ای فیه **قوله** تفسیر للضمیر به وقیل انه لا یجوز ان یکون ان اعبدوا الله ربی وربکم مامورا به فلا بد من تقدیر القول ای ما امرتنی بقول ولا یکون تفسیرا لصریح القول فالجواب ان المامور به المحکی هو اعبدوا الله وقوله ربی وربکم من کلام عیسی ع اردف به الکلام المحکی تعظیما لشانه سبحانه کما قال الزمخشری فی قوله تعالی إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ والی هذا اشارة فی کلام الشارح حیث اکتفی علی ان اعبدوا الله فی کونه تفسیرا للضمیر ویجوز ان یصرف التفسیر الی المعنی بان یکون عیسی قد حکی قوله تعالی بعبارة اخری کانه قال الله تعالی مرهم ان اعبدوا الله ربک وربهم ونظیره قوله تعالی فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ والاصل انکم لذائقون وفی الرضی ان القول المقدر کغیر الصریح **قوله** لانه مفعول لصریح القول اذا لم یؤول قلت بامرت فلا یرد ان الزمخشری جوز ان یکون تفسیرا للقول علی تاویله بالامر ای ما امرتهم الا بما امرتنی به وقال ابو علی الفارسی یجوز ان یکون ان فی الآیة مصدریة بدلا من ما او من الضمیر المجرور فی به وما قیل ان العبارة لا یعمل فیها القول وان المبدل منه فی حکم الساقط فیبقی الصلة بلا عائد فمدفوع بان القول یؤول بالامر وان العائد موجود لفظا وکذا ما قیل بان عطف البیان بمنزلة النعت فی المشتقات فکما ان الضمیر لا ینعت لا یعطف علیه لان ما ینزل منزلة الشیء لا یلزم ان یثبت جمیع احکامه له **قوله** وقد تفسر آه بیان لفائدة قید فی الاکثر ولم یجعل الآیة السابقة بیانا لفائدة القید لانها لیست نصا فی کونها مفسرة **قوله** ای للجملة الفعلیة تفسیر الاول لبیان الموصوف والثانی لبیان معنی اللام والفعل ویختص ان بالفعل المتصرف مضارعا کان او ماضیا او امرا او نهیا نحو کتبت الیه ان قم وهذا هو الصحیح وقیل انها لا توصل بالامر وکل ما سمع فیه فهی تفسیریة وتقع فی موضعین فی الابتداء فیکون فی موضع رفع نحو وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وبعد لفظ دال علی معنی غیر الیقین فیکون فی موضع رفع ونصب وجر وما تکون غیر زمانیة کما فی مثال الشرح وزمانیة نحو ما دمت حیا ای مدة دوامی حیا فحذف الظرف وخلفته ما مع صلتها وما نقله من نهج البلاغة من هذا القبیل **قال** حروف التحضیض هو مصدر للتکثیر والحض علی الشیء طلبه والحث علیه وهذه الحروف ظاهر انها مرکبة کما فی المفتاح ویحتمل ان یکون ألا اصلها هلا ابدلت الهاء همزة **قوله** مشددة من وهلا مخففة اسم فعل بمعنی عجل بحث غیر العاقل والا مخففة حرف تنبیه وعرض واستفهام نفی **قوله** وفی بعض النسخ وتلزم الفعل فعلی الاول اللزوم بالمعنی المتعارف وعلی الثانی بالمعنی اللغوی الا فید وتلزم الجملة الفعلیة الخبریة فانها لا تدخل الانشائیة لامتناع الحض علیه وقیل تدخل الاسمیة کقوله شعر نبئت لیلی ارسلت بشفاعة ✻ فهلا نفس لیلی شفیعها ✻ واو ان

حروف التفسیر — ای، ان

حروف المصدر — ما، ان

حروف التحضیض

باضمار کان الشانیة وبهلا شفعت نفس لیلی وشفیعها خبر لمحذوف ای هی شفیعتها قوله نحو هلا ضربت آه فی تخصیص الامثلة بالاثبات اشارة الی عدم دخولها علی المنفی قوله نحو هلا زیدا ضربته آه واذا تقدم الظرف نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فهو معمول للفعل المتاخر لتوسعهم فیه قوله فمعناها ای اذا علمت انها تدخل المضارع والماضی فمعناها فی الماضی ای ما یستعمل فیها اذا دخلت علی الماضی التوبیخ واللوم لان التحضیض علی ما فات یستتبع التوبیخ واللوم اذ لا معنی للحض علی ما فات سواء کان معنی حقیقیا او مجازیا او کنائیا والظ الاخیر لما سیجیء انها لا تخرج عن الحض علی مثل ما فات وفی المفتاح وفی الماضی للتندیم التندیم پشیمان کردن والتوبیخ سرزنش کردن واللوم ملامت کردن وهذه المعانی کلها لازمة للحض علی ما فات فان کان المخاطب ذا شرف فتندیم والا فتوبیخ ولوم قوله بمعنی الامر الا انه طلب بحث وازعاج ومع ذلک لا تخرج عن توبیخ ولوم علی انه کان للمخاطب ان یفعله قبل الطلب منه وقد یکون للطلب من غیر تحضیض وتوبیخ بل تادب فیکون للعرض قوله ولا یکون آه عطف علی قوله فمعناه اذا دخلت آه قوله الا انها تستعمل آه بمعنی لکن دفع لتوهم اطلاق حروف التحضیض علی ما دخلت علی الماضی لان اطلاق هذه الاسماء علیها بالمعنی الاضافی لا بالنقل کما مر ولذا سماها السکاکی فی المفتاح حروف التندیم والتحضیض قوله فکانها من حیث المعنی للتحضیض آه هذا فیما یمکن رشد به واما فیما لا یمکن ذلک نحو قوله علیه الصلوة والسلام هلا شققت قلبه فلا قال حرف التوقع اضافها الی التوقع والتقریب من جملة معانیها الحسنة لاختصاصها بها وللرد علی من قال انها لیست للتوقع فی الماضی ولمن ذهب الی انه لیس للتوقع مطلقا وهذه المعانی لقد اذا کان حرفا وقد یستعمل اسما بمعنی حسب مبنیا عند البصریین لمشابهته الحرفیة فیقولون قد زید درهم وبنون الوقایة نحو قدنی درهم معربا عند الکوفیة فیقولون قدُ زید بالرفع وقدی وتستعمل اسم فعل بمعنی کفی نحو قد درهم زیدا وقدنی ای کفی قوله اذا دخلت آه اشار الی انه لا یدخل فعل الطلب وشرط فی الماضی ان یکون مثبتا ومتصرفا لان غیر المتصرف لیس للمضی حتی یقربه الی الحال ولعل اراده الماضی المجرد الغیر المشابهة بالحرف بقرینة الاطلاق قوله متوقعا للمخاطب قبل الاخبار فلا یرد ما توهم القائل بانه لیس للتوقع فی الماضی لان المضی ینافی التوقع قوله واقعا آه ای واقعا فی الزمان الماضی القریب عن الحال قوله وقد یکون آه اشار الی ان هذا الاستعمال قلیل ولذا انکره الخلیل قوله المجرد آه فالاطلاق قرینة التجرید قوله وقد تستعمل للتحقیق آه وقیل وقد تستعمل للتحقیق مع التکثیر وجعل الآیة من هذا القبیل قوله ویجوز الفصل آه ویجوز حذف فعلها شعر نحو + افد الترحل غیر ان رکابنا + لما تزل برحالنا وکان قد + قال الهمزة وهل واما ال فعلت بمعنی هل فعلت علی ما حکاه قطرب عن ابی عبیدة فقلب الهاء همزة قوله تدخلان آه اشار الی تعدد المثال للاشارة الی هذا العموم قوله الا ان الهمزة آه اشارة الی ان قوله وکذلک هل لیس علی عمومه بدلیل قوله والهمزة اعم تصرفا فکانه فی معنی الاستثناء من هذا الحکم ولذا ذکره الشارح ههنا والا فالاوجه ذکره فی ذیل قوله تقول ازیدا ضربت کما یشیر الیه قوله لما عرفت قوله الا علی الشذوذ ای علی الاستعمال الغیر الفصیح لما صرح فی المفتاح بقبحها قوله تذکرت عهودا بالحمی آه العهود جمع عهد بیان والحمی کالالی ما یحمی من الکلأ مصدر بمعنی المحمی والمراد ههنا الارض التی فیها الکلأ وحنت اما من الحنو بمعنی المیل او من الحنین الشوق والالف بکسر الهمزة وسکون اللام الالیف یقع حنت الالیف الی الالیف والمعانقة در آغوش گرفتن وتسلت عنه الظ انسلت عنه علی ما فی الصلاح اسلا ای غم کردن فانسلا لازم منه واما التسلی ففی القاموس انه بمعنی النسیان وفی الصحاح والتاج الانکشاف وشیء منهما لا یناسب المقام الا ان یراد تسلت همها عنه علی حذف المضاف وذاهلة حال محلة ای لاجل ذهولها عن الفعل والکلام تصویر وتمثیل کمال بل بحال العاشق والمقصود انه اذا امکن مراعاة حالها الاصلی قبح ترکها قوله ای التصرف فیها یعنی ان تصرفا تمییز عن النسبة والمعنی اعم تصرفا ومعنی الاضافة التصرف فیها الا تصرفها فی شیء بان یکون الاضافة الی الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها عن التصرف فیها من حیث الذات فانه لا تصرف فی الهمزة بخلاف هل فانه تصرف فیها بقلب هائها همزة وقیل معناه تصرفها اشمل لانها متصرفة فی جعل هل بالنقل من الاخبار الی الاستخبار ولا یتاتی هذا التصرف من هل وهذا اعذب من تفسیر الشارح رح وفیه انه ان اراد بقوله لا یتاتی هذا التصرف من هل انه یدخل علی هل ویدخل علیها الهمزة الا انه لا تصرف فیها فبط وان اراد انه لا یدخل علیها حتی تصرف فیها فمسلم لکن هذا فرع العموم فی الاستعمال فالحق احق ان یتبع قوله علی وجه الانکار التوبیخی ای ما بعدها ما کان ینبغی ان یقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد یجیء للانکار الابطالی ای ان ما بعدها غیر واقع وان مدعیه کاذب نحو افاصفاکم ربکم بالبنین ولافادتها نفی ما بعدها لزم ثبوته ان کان منفیا لان نفی النفی اثبات ومنه الیس الله بکاف عبده والانکار بقسمیه مختص بالهمزة فلو حمل الشارح رح المثال علی مجیئها للانکار مطلقا بان یقول باستعمال الهمزة للانکار ما دخلت علیه لکان اشمل وافید قوله محذوف بالحقیقة اذ لا معنی للاستفهام عن الضرب الذی هو معلوم الوجود فی الانکار التوبیخی او معلوم الانتفاء

فی الانکار الابطالی بخلاف الرضا فانه امر خفی واقترانه بالحال الذی ینافیه یدل علی عدم استحسانه وهذا مبنی علی استعمال الهمزة فی الاستفهام وکون الانکار متولدا منه واما علی تقدیر کونها مستعملة فی الانکار فالوجه ما ذکره فی المفتاح من ان هل مختص بالاستقبال ولا معنی لانکار ما لم یقع قوله هی الاصل فی باب آه ای غیر دخیل فیه وهی الاقوی لکونها موضوعة له انسب الیق عند العقل ثم اختص لاستعمال بما هو الانسب عند العقل فلا یرد انه لا یدل علی عدم جواز جعل هل معادلة لام بل علی عدم الانسبیة قال اثم اذا ما وقع آه اشارة الی الآیات الثلث اعنی قوله تعالی اثم اذا ما وقع آمنتم به وقوله تع افمن کان علی بینة من ربه وقوله تع اومن کان میتا فاحییناه وجعلنا له نورا یمشی به فی الناس کمن مثله فی الظلمت فمدخول العاطف عطف علی السابق عند الجمهور وعلی مقدر عند الزمخشری تقدیر الاول اذا جاء وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع آمنتم به وتقدیر الثانی أمن کان مومنا کمن کان فاسقا فمن کان علی بینة کمن لیس کک علی حذف الخبر وکذا تقدیر الثالث قوله بادخال الهمزة آه رعایة لتمام التصدیر لعراقتها فی الاستفهام فان العاطف لکونه رابط المدخوله بما قبله لو دخل علی الهمزة یکون لها تعلق بما قبلها بخلاف هل فانها لعدم عراقتها فی الاستفهام لا تقتضی کمال التصدیر وهذا عند الجمهور وقال الزمخشری ان الهمزة داخلة علی مقدر معطوف علیه مناسب للمعطوف قال الرضی والحق ما قاله الجمهور اذ لو کان المعطوف علیه مقدرا لجاز وقوعها فی اول الکلام من غیر ان یتقدمه ما یصح عطفه علیه مع انه لم یجیء فی الاستعمال الا مبنیا علی کلام متقدم وفی المغنی قد جزم الزمخشری بذلک فی مواضع من الکشاف منها قوله تع افامن اهل القری انه عطف علی اخذناهم وقوله تع ائنا لمبعوثون او اباؤنا الاولون ان اباؤنا عطف علی ضمیر مبعوثون واکتفی بالفصل بالهمزة وجوز الوجهین فی موضع فقال افغیر دین الله یبغون دخلت همزة الانکار علی الفاء العاطفة جملة علی جملة ثم توسطت الهمزة بینهما ویجوز ان یعطف علی محذوف ای ایتولون فغیر دین الله یبغون وفیه انا لا نسلم انه لو کان المعطوف مقدرا لجاز وقوعها فی اول الکلام فانه یجوز ان یکون وقوعها فی مواضع لها تعلق بما قبلها وان کان المعطوف علیه مقدرا علی ان الجواز لا ینافی عدم الاستعمال واما ما ذکره صاحب المغنی فانما یتم ان لو لم یجوز الزمخشری ما قاله الجمهور اصلا اما لو کان مقصوده منع تعیین التقدیم علی العاطف فلا وهو الظ من کلامه قوله بخلاف هل متعلق بقوله تقول فیکون قید الکل مثبتا العموم تصرف الهمزة لا بالاعم فانه مع بعده لفظا یحوج الی تقدیره ولا تقول هل فی الامثلة لاثبات العموم فقول الشارح رح لکونها فرع الهمزة آه تعلیل لما یستفاد من قوله بخلاف هل ای لا تقول هل فیها فان قلت عدم استعمال هل فی الامثلة المذکورة انما یثبت عموم الهمزة اذا لم یکن لهل مواضع خاصة ولیس کک فان هل تستعمل لتقریر نفس الحکم فی الاثبات نحو هل ثوب الکفار ویراد بها النفی فیجوز وقوع الا بعدها نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ویزاد الباء بعدها نحو هل زید بقائم سیما المثال الثالث فانه انما یثبت العموم اذا کان الهمزة مستعملا بتاخیر العاطف ایض ولیس کک فکما ان الهمزة مختصة بالتقدیم هل مختصة بالتاخیر قلت جمیع مواقع هل مواقع الهمزة لانه بمعنی قد والاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها نص علیه الزمخشری فی المفصل ناقلا عن سیبویه وعدم جواز التصریح بالهمزة فی بعض المواقع لا ینافی ذلک فمن قال ینبغی ان یراد بالعموم العموم من وجه لان هل مختصة ببعض الاحکام لم یات بشیء فی المغنی ان هل تفترق من الهمزة من عشرة اوجه اختصاصها بالتصدیق وبالایجاب وبالاستقبال وبعدم الدخول علی الشرط وان وعلی اسم بعده فعل وبوقوعه بعد العاطف لا قبله وبعد ام وبارادة النفی بالاستفهام به وبمجیئه بمعنی قد من غیر استفهام قال حروف الشرط فی القاموس الشرط الزام الشیء نقل فی الاصطلاح الی تعلیق حصول مضمون جملة بحصول الاخری ای الحروف الدالة علی التعلیق قال فان للاستقبال ای یجیء لحصول ما دخلت علیه فی الاستقبال قوله ومعناه آه ولیس معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولو بالماضی قوله نحو قوله تع ولامة مومنة خیر من مشرکة ولو اعجبتکم فان المعنی ان لا تعجبکم او تعجبکم قوله فانها موضوعة آه لانها حرف شرط ومعنی الشرط مراعی فیها وبه صرح المحقق التفتازانی فی المطول وشرح المفتاح قوله مقدر فیه ای مفروض الحصول قوله کان منتفیا فیه اذ لو کان حاصلا فیه لما قدر حصوله فیه وهذا بناء علی العرف وما قیل ان المقدر یشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقیین قوله فیلزم آه تحقیق لمعنی التعلیق فان معناه ان حصوله منوط به غیر متوقف حصوله علی حصول شیء آخر وان جمیع ما سواه مما یتوقف علیه ذلک الامر حاصل فلو ادعاء فلو حصل لم علی یدب ما علق علیه لم یکن المعلق علیه معلقا علیه ولذا ذهب الشافعی رح الی ان التعلیق بالشرط یدل علی انتفاء الحکم عند انتفاء الشرط والحنفیة اعترفوا بانتفاء الحکم عند انتفاء الشرط الا انهم لا یقولون بکونه مدلولا للجملة الشرطیة فاندفع ما قیل ان انتفاء الملزوم لا یستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعکس لان ذلک اذا کان دلو کان معناه مجرد لزوم الثانی للاول قوله فقد علقت حصول آه فالمعنی المطابقی هو تعلیق المخصوص وانتفاء الامرین فی سببیة الامتناع للامتناع مدلول التزامی له ولما کان کلا الانتفاءین معلومین للمخاطب لم یکن تعلیق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه فلا فائدة فیه بل

لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول فوضعوا ما هو المقصود من المعنى المطابقي مقامه تنبيها على ذلك قوله في زعم
المتكلم متعلق بقوله سببا اشارة الى انه لا يلزم كون الثاني سببا في نفس الامر كما في قول ابي العلاء شعر ولو طار ذو حافر قبلها ÷ لطارت ولكنه
لم يطر ÷ قوله وقد تستعمل آه اشارة الى انه معنى مجازي له لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى
التعليق المخصوص من ذلك المعنى الثالث والحق ما ذهب اليه الشلوبين واختاره القاضي في تفسيره انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق دفعا
للاشتراك والحقيقة والمجاز وتبادر فرد منه لكثرة استعماله لا ينافي ذلك كما قالوا في الوجود قوله على قصد لزوم الثاني للاول من غير قصد كونه
معلقا عليه قوله مع انتفاء آه متعلق باللزوم فيكون مدلوله اللزوم مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم
فلذا لا يحتاج الى استثناء التالي ولا يجوز استثناء المقدم قوله على ان الفساد آه اشارة الى ان لو قائم مقام استثناء التالي قوله عكسه المشهور
وهو انه لانتفاء الثاني لانتفاء الاول قوله ولم يدر ان ما ذكره آه اي لم يدر ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم قوله فيربط ذلك الشيء بابعد
النقيضين عنه اي عن ذلك الشيء فيدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين
فمن قال هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفي قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول لو كان من يجيئني الآن عدوي اعطه الفاقة
يدل على ان الجزاء لازم للمجيء الآن وليس فيه قصد الاستمرار لم يأت بشيء لان ما توهمه مبني على ما فهمه من ان مراد الرضي بقوله وقد يجيء جواب لو
قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم جميع الازمنة مطلقا وليس كذلك بل جميع ازمنة تقديري الشرط ونقيضه كما يفصح عنه آخر كلامه
حيث قال فيلزم وجوده ذلك على كل تقدير اي الجزاء في جميع التقادير قال وتكرار ان الفعل اي الشرط والجزاء واما جزاء ان فقد يكون اسمية
وجزاء لو فعل مجزوم بلم او ماض في اوله لام مفتوحة وحذفها قليل لا اذا وقعت لو مع ما في حيزها صلة نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وحال الشرط
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جوابا في قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة
من عند الله خير قوله ولو تملكون انتم هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه قوله فاحدوا انتم اي في الآيتين قوله
كان ضميرا متصلا مستترا آه الصواب اسقاط مستترا لكونه سهوا الا على قول الاخفش والمازني فانهما قالا ان الواو حرف والفاعل مستتر واسقاط بارزا لكونه
لغوا قوله وليس تاكيدا اي ليس انتم في الآية تاكيدا للضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون على ما ذهب اليه البعض تقليلا للتصرف قوله لان
حذف الفعل آه فيه انا لا نسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون
الفاعل وقيل انه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط معهود نحو الذي نفسه
محسن اخوك اي هو نفسه صرح به سيبويه في الكتاب وتفصيله في المغني وعدم الاجتماع في الاستعمال لا ينافي الاعتبار في التقدير قوله اي بصيغة الفعل والاكثر
كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فلو فيه مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل التمني
وقدم قوله اي في اول زمان التكلم استشكل الناظرون وجه نصب اول فذهب الشارح الى انه ظرف زمان وحذف لفظ زمان والمراد بزمان الكلام زمان
التكلم على التوسع او جعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من التعسف اللفظي والبشاعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم في اول الكلام كما يفصح عنه قوله اي
القسم بين اجزاء الكلام ونعم ما قيل انه كلام لا يليق باول زمان التكلم والفاضل الهندي الى انه منصوب بتضمين الدخول اي وتقدير في جائز في غير المبهم من
المكان بعد الدخول وفيه ان ما ثبت بالاستعمال تقدير في بعد صريح دخلت واما في المتضمن فلا شاهد عليه وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير
في المصرح قياسا وبعضهم قال ان لفظ اول مرفوع صفة للقسم وفيه انه لا يصح ان يكون فاعل توسط القسم المقيد وارجاعا الى القسم مطلقا خروج عن السنن
المستقيم اذ السابق الى الفهم اتحاد فاعل الفعلين وعندي انه منصوب على الظرفية لانه من المكان المبهم على ما في التسهيل الا انه ما دل على مسمى اضافي
محض اي لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية وجهة ووجهة وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترز بمحض عن الذي يدل بنفسه على
معنى لا يصلح لكل مكان نحو جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي
كالمبهم في عدم الظهور فمجرد اجتهاد لا يدل عليه شاهد قوله واحترز به عن توسطه آه اي اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز مقصورا عليه لانه وان
كان في الذكر مقدما فهو في القصد متاخر فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقديم الشرط واما ان يجعل الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر
قوله على الشرط لان الكلام فيه ولتحمله الاحتمالين ارسله الشارح على اطلاقه قوله اي لزم القسم آه جعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى

لان لزوم الماضي للشرط يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكلي للجزئي قوله اي الشرط الجواب في عدم العمل لفظا فيهما قال وكان الجواب للقسم لفظا
لتقوي القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لكونه مؤكدا للمعنى فهو كالزائد والشرط مؤثر
فيه معنى التوقيت قوله فقط فالاطلاق قرينة التجرد عما سواه قوله لا للقسم والشرط لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك
وليس كذلك بل هو اولى على ما نص عليه في الرضي وليس مختصا بالشعر فانه جعل الزمخشري قوله تعالى ما انا بباسط يدي اليك جواب الشرط في قوله
لئن بسطت حمل الشارح على ان ذلك التعيين بالنظر الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل ان اعتبار الشرط في صورة
تقديم القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ويؤول البصريون ذلك بجعل اللام زائدة انتهى فلا حاجة الى ما ذكره الشارح فان المتن على
مذهب البصريين نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لتم الحجة عليهم قوله يلزم ان يكون مجزوما آه اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من
القضية الغير المصرحة بجهة وغير مجزوم دائما لانه المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه
مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما قوله واما معنى آه بيان لفائدة قوله لفظا يعني انما ذكرها
جهة المعنى فالقسم والشرط قيدان للجواب اورد التحقيق وتوقيته فيكون جوابا لهما وان كان اعتبار احدهما مقدما على الآخر يفيد ان يكون جواب
احدهما مقيدا او جواب الآخر مطلقا فاندفع ما قيل ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم
ح يعني مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل بعد نفي كونه جواب القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعترف بكونه جواب الشرط معنى فبين كلاميه تدافع
قوله لاكرمتك فانه روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى كونه جوابا لفظا قوله اي تقديم غير الشرط فقوله غيره عطف على
الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعني تاخيره لا يستلزم التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب الخبر اعني المبتدأ قبل النواسخ او بعدها
نص عليه في الرضي وشرح التسهيل قال جاز ان يعتبر القسم فيراعى شرائطه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التاكيد اذا كان مضارعا مثبتا قوله
ويعتبر الشرط فيجزم ولا يدخله النون قوله ويحتمل ان يكون آه قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضي بوجوب اعتبار الشرط في صورة تقدمه على القسم فالمثال
الثاني ليس لالغاء الشرط بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التي بعد القسم جوابا له واعتبار الشرط بجعل المجموع جوابا له ولا مانع
من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما يراعى في جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع الفاء وبدونه فترك الفاء ليس علامة الالغاء
الشرط وفيه بحث لان الفاء واجبة عند اعتبار الشرط اذا جعل المجموع جوابا نص عليه في اللباب وغيره وان جعل الجملة التي بعد القسم جوابا له كما
يشير اليه قوله لان الجزاء مضارع مثبت يجب الجزم ولا يجوز دخول نون التاكيد ولانه اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فاين
مثال الغاء القسم وما زعم من مخالفته لكلام الرضي فغلط لان الغاء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافي وجوب اعتباره بالنسبة الى
مجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصود المصرح الا بيان الالغاء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد في المثال الثاني الفاء مع
وجوبه ولم يقل ان اتيتني فوالله لا آتيتك فالمثال المذكور فرضي لمجرد الايضاح واعلم ان المصرح اورد الامثلة تنبيها على ان اطراد
القاعدة المذكورة انما هو في ان وما تضمن معناها من اسماء الشرط دون لو ولولا فانه وان اطرد فيه حكم تقديم القسم على الشرط وغيره وتعين
الجواب ح للقسم لا يطرد فيهما حكم التوسط لتعين الجواب ح للشرط لوجوب اعتبار الشرط في صورة التقديم كما مر ولا يمكن جعل المجموع جوابا
لان جوابهما لا يكون الا جملة خبرية قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز آه اللف والنشر ذكر متعدد على سبيل التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل
من آحاد المتعدد من غير تعيين ثقة على ان السامع يرده اليه والاول اما على ترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثاني للثاني او على غير ترتيبه
وهو ضربان معكوس الترتيب ومختلط الترتيب كذا في المطول فلا بد في النشر من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب اما على وفق
ترتيب اللف او على خلافه ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء فان اعتبر مجموعهما لفا واحدا وجميع المثالين
نشرا له فلا شبهة في كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظ وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فليس شيء من المثالين نشرا لواحد منها فضلا
عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثاني اثر من
الغاء القسم المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثاني ولا يدفع هذا الاشكال ما قاله بعض المتصدين
لحل هذا المقام ان المراد بالنشر جزؤه لانه على تقدير التسليم كيف يصح ان يقال انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه جزء واحد

من كل لف الا ان يقال المراد على نحو ترتيب اللف بكونه مثالا للجزء الاول وعلى نحو غير ترتيبه بكونه مثالا للجزء الثاني ولا يخفى سماجته وعندي ان اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك حذف من الاول لآتينك بقرينة الثاني ومن الثاني آتيك بقرينة الاول كما قيل في قوله تعالى الم يروا انا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصرا انه ان التقدير جعلنا الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله ولا شك ح في اشتمال كل من المثالين على الامور الثلثة فيكون اللف والنشر على حقيقته وبعض الناظرين ههنا خيالات لا يليق ان يسمعها الاذن الكريمة اذا تقرر هذا فنقول على المعنى الاول اي عبار القسم والغاء القسم يكون المثال الاول باعتبار تقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم اي الغائه واعتباره نشرا على غير ترتيب اللف لانه مثال باعتبار انا والله الذي هو اول فيه لتقديم غير الشرط الذي هو ثان في اللف وباعتبار آتيك الذي هو ثان فيه لالغاء القسم الذي هو ثالث في اللف وباعتبار لآتينك المقدر الذي هو ثالث فيه لاعتبار القسم الذي هو ثان في اللف **قوله** وجواز اعتبار الشرط اي اعتباره وعدم اعتباره **قوله** على غير ترتيب اللف لما مر من كون الاول منه مثالا للثاني اللف **قوله** وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه لكون آتيك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار الشرط المذكور ثانيا في اللف ولآتينك المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا **قوله** اشارة الى اشتراط المضي في الشرط ليطابق الشرط والجزاء المعنوي في عدم عمله فيهما **قوله** نشر على ترتيب اللف لكون ان اتيتني الاول من المثال مثالا لتقديم الشرط الاول من اللف ولآتينك المذكور ثانيا فيه مثالا لاعتبار القسم المذكور ثانيا في هذا اللف وآتيك المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا **قوله** فالنشر باعتبار الاول اي تقديم الشرط على ترتيب اللف لكون الاول منه مثالا لما هو اول منه في اللف **قوله** وباعتبار الثاني اي جواز الغاء الشرط وعدمه على غير ترتيبه لكون لآتينك المذكور ثانيا مثالا للالغاء المذكور ثالثا في اللف وآتيك المقدر ثالثا مثالا لعدم الغائه المذكور ثانيا هذا حاصل عبارة الشرح موافقا للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل اللاري لتوجيه الشارح رح له باصلاح خلل وجد في بحث الفصل لعدم مساعدة وقت الشارح رح بنظره ثانيا زاد لفظ الغير في ثلثة مواضع الاول قوله كليهما نشرا على ترتيب اللف والثاني قوله فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف واسقطه من قوله وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ورأيت نسخة كتبت في آخرها هذه نسخة قوبلت بنسخة مقروءة على الشارح رح قرأ عليها الفاضل اللاري وقرأ عليها من صنف هذا الشرح لاجله عند الفاضل اللاري موافقا لهذا التصحيح قد كتب في المواضع الثلثة منها لفظ الغير في الحاشية واعلم عليه بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وانت بعد احاطتك بما قلنا ظهر لك ان لفظ الغير لازم في الموضع الاول دون غيره وان اسقاط لفظ الغير لا وجه له **قوله** اختلاف بين اعتباريه اي اعتباري كل من المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز اعتبار الشرط في كون احدهما على ترتيب اللف والآخر على غير ترتيبه كما عرفته وتفسير الاعتبارين باعتباري اللف والنشر سهو **قوله** بخلاف المعنى الاول فان الاعتبارين فيه متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف في المثال الاول وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني **قوله** يقتضي تقديم آه اي كون النشر في المثال الثاني على ترتيب اللف يقتضي تقديمه على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه على غير الترتيب **قوله** اراد اتصال آه فلنا قدم المثال الاول فانه ح يكون مثال الغاء القسم متصلا به **قوله** على تقدير تقدم اللفين آه واما اذا ذكر مثال لكل من اللفين بجنبه بان يقال اذا توسط القسم بتقديم الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم ويلغى نحو ان اتيتني والله لآتينك وكذا ان توسط بتقديم غيره نحو انا والله ان تاتني آتيك يحصل اتصال المثال بالممثل له بتمامه **قوله** من حيث مثاليهما حال من نشريهما قيد بذلك لانه اذا اعتبرا من حيث انهما مثال لمجموع اللفين كان الاتصال حاصلا بتمامه **قوله** كملفوظه في صدر الكلام قيد الملفوظ بذلك لان المقدر لا يكون الا في الصدر **قوله** نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون اورد المثالين اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام موطئة او لم تكن ردا على من قال ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما لان حذف الفاء من الاسمية الجزائية انما يكون في ضرورة الشعر **قوله** اولى به لانه اكثر استعمالا قال الرضي في بحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك **قوله** يلزم الاتيان بالفاء خص الفاء بالذكر لانه الاصل والا فاللازم الفاء او اذا الفجائية وهذا اللزوم في السعة واما في الشعر فيجوز حذفها نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها **قال** اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغني وتفسير القاضي وفي الرضي انها حرف شرط وتفصيل وقد يحذف ويلتزم ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره نحو وربك فكبر **قوله** او اجمله في الذهن آه كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد

يعلم المخاطب بمجيء اخوتك **قوله** يعني واما الذين ليس في قلوبهم آه جعل ذكر الضد قرينة على تقديره ولم يجعل قوله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كما في المغني لانه لا يتجه على تقدير عدم الوقف على الا الله وكذا لم يجعله قسيما له بحذف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف الفاء لم يوجد في كلامهم **قوله** للزوم الفاء فانها لا يجوز ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم لزومها فهي سببية فتدل على كونها للشرط وانما قال للزوم الفاء ولم يقل لدخول الفاء لان الدخول لا يدل على تضمنه معنى الشرط لجواز ان يكون جزاؤه مجرى الشرط كما في حين واذا نحو زيد حين جاء واذا لقيته فاكرمه **قوله** وسببية الاول اي قصد السببية **قال** والتزم حذف فعلها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها للتفصيل المقتضي لتكرارها ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة في جميع المواضع كمتعلق الظرف المستقر **قال** وبين فائها فيه اشارة الى لزوم الفاء في جوابها لفظا او تقديرا ولا تقدير الا في ضرورة الشعر او مع تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول عليه نحو قوله تعالى واما الذين كفروا افلم تكن آياتي اي فيقال لهم افلم تكن آياتي آه **قال** جزء فيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان الآية وقد يفصل بجملة الدعاء اذا فصل بين اما وجملة الدعاء بمعمول شرط اما نحو اما اليوم رحمك الله فافعل كذا او بمعمول جوابها نحو اما زيدا رحمك الله فاضرب كذا في شرح التسهيل **قال** مما في حيزها هو الجزء الذي هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان عمدة او فضلة ليكون العوض كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا اما زيد فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شيء في الدنيا واذا قدمنا زيدا مقامه افاد ذلك **قوله** اي حيزها فانها رعاية لقرب المرجع او حيز اما رعاية لاتحاد الضمائر في المرجع **قوله** لان حيز الفاء ايضا حيزها لان بعد حذف الفعل لا يمكن التعويض الا بعد اعتبار اقتران الفاء مع اما فحيزها حيزها فاندفع ما قيل لا يجوز التعويض بجزء مما في حيز اما مطلقا لم يكن في حيز الفاء فالتعويل على الوجه الاول **قوله** بحال تجويز تقديم آه اي بعد اسقاط الفاء **قوله** وهذا مذهب سيبويه كذا في اللباب في الرضي وشرح التسهيل ان هذا مذهب المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه ما ذهب اليه المازني وفي المفتاح وشرح ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب **قوله** فجعل سيبويه لاما خاصية اي حكم بان لها خاصية تصحح تقديم ما يمتنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة به من تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائي واشتغال حيز واجب الحذف بشيء آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء **قوله** عملا مطلقا جعل مطلقا صفة مصدر محذوف او مبني للمفعول ولم يجعله ظرف زمان اي في جميع الاوقات رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الآتي فانه فرق بين جواز التقديم وامتناعه **قوله** مهما يكن من شيء مهما اسم لما لا يعقل سوى الزمان ويكن تامة وفاعلها الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شيء بيان لمهما لزيادة التعميم كما في قوله تعالى مهما تاتنا به من آية وجعلها زائدة على قول الاخفش واستغراقية باعتبار المآل بعيد **قوله** فقيم اما مقام مهما فيه رد على من قال بان اصلها مهما بالقلب المكاني وابدال الهاء بالهمزة لان الاسم لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انما يتم لو اعترف هذا القائل بحرفيتها اما لو قال ببقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اي ما فاتى كلمة الشرط وما ابهامية معناه شيء او حالة تقديره اي شيء او حالة فلا **قوله** وتوسط يوم الجمعة الذي هو الملزوم في قصد المتكلم **قوله** لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء في اللفظ فانه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والمسبب بدون السبب **قوله** اصلا لا بدون مانع آخر ولا معه **قوله** وهذا القائل آه في شرح التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيبويه واليه رجع المبرد وفي الرضي ليس بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا باس بجوازه مع مانعين او اكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء المانعين فصاعدا وفيه ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا ممنوع انما الفائت على هذا التقدير اقامة الملزوم القصدي مقام الملزوم الادعائي وفواته غير مضر لان المقصود تاكيد وقوع الجزاء وهو حاصل **قوله** هذا تقدير الكلام آه اذا كان المتوسط ما سوى الظرف من المفاعيل كالمفعول به في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر فجريان التقدير الثاني فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقع مهما يكن اليتيم على ان يكون اليتيم معمولا لفعل الشرط **قوله** مهما يكن زيدا آه على ان يكون مهما لعموم الاحوال والعائد محذوف اي حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق وكذا في التقدير يذكر مجهولا ومعلوما على ما سيجيء ذكره فلا يرد ما قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه لابد من رابطة في جملة الشرط ولا رابطة الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وهو مردود على ما نص عليه الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من آية او قيل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل وغيره مستدلا بقول حاتم شعر وانك مهما تعط بطنك سؤله ✽ وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا ✽ ورده ابنه بانه لا استشهاد فيه لصحة تقديرها بالمصدر اي عطاء قليلا او كثيرا **قوله** اما تقديره

بحث حروف الردع

اي على المذهب الثاني بتداؤ وقوله وتقديره عطف عليه وقوله فوجه غير ظاهر خبره والجملة استينافية **قوله** على ان يكون زيد الخ وهما عبارة عن الاحوال والرابط محذوف اي اي حالة يذكر زيد عليها **قوله** بهما تذكر يوم الجمعة ولابد من تقدير فيهما في الجزاء كما لا يخفى **قوله** منصوبا بانه مفعول والرابط محذوف وهما عبارة عن الاحوال **قوله** فوجه غير ظاهر لعل وجه جريانه في نحو قوله تعالى فَاَمَّا الْيَتِيْمَ فَلَا تَقْهَرْ بخلاف تقدير يكن كما سبق لكنه غير جار في المفعول له والحال والجار والمجرور كما لا يخفى **قوله** مع انه يوهم آه انما قال يوهم لان المقصود من التقدير بيان وجه الاعراب في صورة الرفع والنصب لو قعين في الاستعمال وليس لاستعمال متفرعا على التقدير لكن تعدد المقدر في الحالتين يوهم ان الاعراب تابع للتقدير ومن هذا ظهر انه لا ابهام في تقدير مهما يكن زيد لان المقدر في جميع الصور واحد والاعراب غير دائر باختلاف التقدير فتدبر **قال** كلا مذهب الجمهور انها بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة من كاف التشبيه ولا ثم شدد ليخرج عن التشبيه **قوله** ردعا لك اي عن المعاودة الى مثل ذلك القول وقد يكون زجرا عن فعل فيه الممنوع كقولك لمن يذم عالما كلا ولابد فيه من تقدم كلام يرد بها سواء كان من كلام من تكلم بها على سبيل الانكار كقوله تعالى يَقُوْلُ الْاِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ اَيْنَ الْمَفَرُّ كَلَّا او على سبيل الحكاية كقوله تعالى قَالَ اَصْحٰبُ مُوْسٰٓى اِنَّا لَمُدْرَكُوْنَ قَالَ كَلَّا او كلام غيره كما في مثال الشرح ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام ما بعدها **قوله** اي ليس الامر كما تقول اشارة الى ان الفعل الذي هو من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل كذا في الرضي وفيه انه زجر عن الكلام السابق فيكفي لتعلقها الا ان يقال انه مغير والمغير يكون سابقا فلابد من التقدير **قوله** وقد يجي بعد الطلب الخ في الرضي ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رَبِّ ارْجِعُوْنِ لَعَلِّيْٓ اَعْمَلُ صَالِحًا فِيْمَا تَرَكْتُ كَلَّا والظاهر ما ذكره الشارح لان المقصود نفي اجابة الطالب الى مسؤله لا زجره عن الطلب **قال** وقد جاء بمعنى حقا فح قد يجري مجرى القسم فيجاب باللام كما في الآية المذكورة وقد لا يكون كذلك كما في قوله تعالى كَلَّا بَلْ تُحِبُّوْنَ الْعَاجِلَةَ **قوله** والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة واما الجملة السابقة فيصح الوقف عليها او اللاحقة ولذا لا يلزم بعد كلا بمعنى حقا كسر ان بل هو مفوض الى قصد المتكلم فان اراد تاكيد ما بعدها فالفتح وان اراد استيناف ما بعدها فالكسر **قوله** جاز ان يقال انه اسم في المغني انه بعيد لان اشتراك اللفظ في الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل **قوله** بني آه دفع لما يقال انه اذا كان اسما فلم لا يعرب واعلم انه وقع في القرآن كلا في ثلثة وثلثين موضعا لا يصح في جميعها كونها للردع فزاد معنى ثانيا فقال الكسائي انه قد يكون بمعنى حقا وقال ابو حاتم يكون بمعنى الا الاستفتاحية وقال نضر بن شميل يكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم **قال** تاء التانيث الساكنة اي في الاصل ولذا لم يعتد اللام في رمتا بخلاف نحو لم يبيعا وبيعا فانهما ما قبل الالف متحركة في الاصل فلذا لم يحذف العين فيهما لاجل السكون العارض لان امر المخاطب في الاصل مضارع ولذا لم يعتد امر المخاطب من المبني الاصل واما في نحو قل الحق فانما لم يعتد العين المحذوفة لان الحركة ليست كاللازمة بخلاف بيعا **قوله** لا المتحركة اي ليست المتحركة معدودة في الحروف لانها مختصة بالاسم حتى صارت كالجزء منه واجري الاعراب عليها فبين احكامها تبعية بيان المؤنث في مبحث التذكير والتانيث بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها تدخل الحرف ايض كما في ثمة وربة نص عليه في المغني فهي كلمة براسها فلذا عدت حرفا وبين احكامها استقلالا واما قيل فلو لم تقيد بالساكنة لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي ففيه ان قوله تلحق الفعل الماضي متفرع على تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد فالمراد بالمتحركة ما يكون لمجرد التانيث فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة لانها ضمير الفاعل مع التانيث **قوله** فاعلا كان آه بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعني ليشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المص رح كما مر **قوله** فنبه من اول الامر اي قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضي قد تكون على زنة الاسم والحرف والامر نحو انَّ فاذا قيل انَّت علم قبل التامل في معنى الكلام انه صيغة الماضي **قوله** لانها كالحرف الاخير آه اما بناء الاسم فلجريان الاعراب عليه وتاء الفعل فلشدة اتصاله بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل الذي هو كالجزء منه **قوله** فيما تقدم آه فهي في مبحث المؤنث مقصودة بالذات لان الحكم فيها على الاسم المؤنث قصدا وههنا مذكورة تبعا للحكم السابق اعني لحوقها لتانيث المسند اليه فانه يتبادر منه الوجوب في جميع الصور فاخرج منه هذه الصورة فكانه استثناء منه ولذا اكتفى منه بهذا القدر ولم يستوف بيان جميع صور الالحاق **قال** واما الحاق آه استيناف لدفع توهم كون علامتي التثنية والجمع كتاء التانيث في الحاقهما للتنبيه على كون المسند اليه مثنى او مجموعا وفي عدم تقييد الالحاق بالماضي او بالفعل اشارة الى عموم الحكم اي الحاقهما باي شي يلحق من الماضي والمضارع والصفة **قوله** لعدم احتياجها اي التثنية والجمعين **قوله** غالبا احتراز عما اذا كانت مدغمة او محذوفة كالتقاء الساكنين وعن من وما اذا كانتا عبارتين عن الجمع

بحث التنوين

قوله فليست بضمائر بدل عليه ايراد الواو ولغير العقلاء في اكلوني البراغيث واستعمال النون للرجال في يعصرن السليط اقاربه والتاويل تكلف واليه اشار المص رح بالتعبير بلفظ العلامة والى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة **قوله** من غير فائدة احتراز عن نعم رجلا وربه رجلا وبابه لتنازع **قوله** ولا منع آه ظاهره يشعر بان هذا قول الرضي والمذكور في المغني ان القول بكونها علامة مذهب سيبويه وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح التسهيل ان هذا ليس بممتنع اذا كان من سمع منه ذلك غير اصحاب اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو والنون فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع لنقل ائمة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصين ملي او ازد شنوءة وحكى البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة ابدا ولا يفارقونها ولو كانت ضمائر كما زعم البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى ومن هذا تبين ضعف قول الرضي **قوله** ما مر من التقرير والتوضيح وعلى الوجهين حمل ما وقع في التنزيل من قوله تعالى وَاَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا وقوله تعالى ثُمَّ عَمُوْا وَصَمُّوْا كَثِيْرٌ مِّنْهُمْ وما في الحديث الصحيح يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار **قوله** في الاصل مصدر نونته آه هكذا في اللباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل العربية فما معنى كونه في الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا او لا لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشي بمعنى ما صيغ منه نحو امرنا اي جعلت الشي ذا نون بادخاله عليه فقوله ادخلته نونا بيان لحاصل المعنى ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشي ذا تنوين كما وقع في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين يختص بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما في التاج التنوين منون كردن اسم فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى مفعولين سهو **قوله** فسمي ما به ينون الشي الباء للسببية او للآلة اي ما يجعل الشي ذا نون بادخاله عليه **قوله** اي بذاتها اي مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وصائن لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون فانه قد يكون بغيره **قوله** فلا تضرها اي التنوين الحركة العارضة فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج التنوين المتحركة **قوله** شاملة نون من آه قيل ظهور ان المراد نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحرف يمنع شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام في قسم الحرف يكفي كون بعض اقسامه حرفا **قوله** اي آخر الكلمة اراد به ما ينتهي اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري وقاض **قوله** من غير تخلل شي كما هو الظ من تبعية شي لشي والتخصيص بحرف خلاف الظ **قوله** متخللة بين آخر الكلمة لان الحركات ابعاض حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع الحرف **قوله** تطفلها لها في الوجود والعدم بان تبعها في الوجود والعدم تشير اليه تشبيهه تطفل لعارض فلا يرد ان تفسير التبعية بالتطفل يوجب اخراج تبع حركة الآخر نون التاكيد ايض **قال** للتمكن اي يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الانصراف **قوله** على امكنية الكلمة اي كونه امكن اي زائدا في التمكن لان غير المنصرف ايض متمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعل من التمكن على الشذوذ وكذا في شرح التسهيل وذلك ان تجعله من المكانة لشرافته ببقائه على الاصل وان تجعله من المكان على الشذوذ وكذا هناك **قوله** لم يشبه الفعل آه لم يقل لم يشبه الحرف او الفعل كما في عامة الكتب لان الامكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما **قوله** بالوجهين فلا يضر مشابهته به بوجه آخر كضارب **قوله** معناه آه وان تصور صورة فيه للضرورة او التناسب فهي داخلة في تنوين التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم **قوله** بين المعرفة والنكرة من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويطرد في ما آخره ويه **قوله** الآن اي الزمان المتصل بزمان التكلم بصه **قوله** اما التنوين آه اي انما خصصنا المثال بنحو صه اي بالنكرة المبنية لان غير المنصرف اذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة في عدم التعيين سواء بقي سبب او لا ليس تنوينه للتنكير بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف سيبويه فانه كان مبنيا فاذا انكر يدخل فيه تنوين التنكير **قوله** لا اري منعا اي لا اظن منعا فيجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم بعد التنكير للتنكير والتمكن معا لانه يدل عليهما **قوله** فاذا جعلته آه دفع لما قالوا من انه لو كان للتنكير لما بقي في نحو رجل بعد تعليمه وفي بعض نسخ الرضي واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايض لان الاسم منصرف وانا لا اري الخ فعلى هذا قوله واما التنوين آه كلام من قبل نفسه وانا لا اري عطف عليه وعلى النسخة التي نقلها الشارح رح كلام من قبل القوم وانا لا اري استيناف كلام من قبل نفسه لكن ان يحمل كلام القوم على ما اختاره الرضي كما لا يخفى **قوله** عوضا عن المضاف اليه لم يقل عوضا عن حرف اصلي كجوار او زائدة كجنادل فان تنوينه بدل من الف جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف

وعند ابن مالک تنوین جندلٍ للصرف ولیس فی باب لاالف التی ہی علم الجمعیۃ کذا باب الیاء من جوارٍ و فی جمیع عیص الامثلۃ باذ وکل وبعض
اشارۃ الی اختصاصہ بہذہ الکلمات **قولہ** لتعاقبہما آہ بیان لوجہ التناسب بینہما لیصیر احدہما عوضا عن الآخر **قولہ** لزال العلتین ولذا
لو سمیت بسلمۃ زال تنوینہا وقال الزمخشری انہ تنوین الصرف وان سمی بہ ضعف تانیثہ لعدم تمحض تائہ للتانیث لانہا مع الالف علامۃ
الجمع ولا یصح تقدیرتا غیرہا لان اختصاص ہذہ التاء بجمع المؤنث یابی عن ذلک کتاء اخت وبنت مع ان التاء فیہما بدل من الواو وتمنع عن تقدیر
تاء اخری فیہما **قولہ** لانہا معنے مناسب آہ لمشارکتہا النون فی کون کل منہما علامۃ تمام الاسم فقط من غیر دلالۃ علی شیئ آخر **قولہ** آخر الابیات
آہ فی القاموس البیت من الشعر والمدر معروف وبیت الشاعر والمصاریع جمع مصراع ومصراعا الباب معروفان ومصراعا البیت من
الشعر تشبیہا بمصراعی الباب لاستوائہما کذا فی شمس العلوم **قولہ** لتحسین الانشاد ای قراءۃ الشعر یقال انشد الشعر قراءہ **قولہ** لانہ حرف آہ
تعلیل لما یستفاد من السابق ای سمی ما یلحق آخرہ تنوین الترنم لان الترنم فی اللغۃ التغنی وہو حرف یسہل بہ تردید الصوت فی الخیشوم لکونہ اغنّ
الحروف والتردید فی الخیشوم من اسباب حسن الغناء ولذا سمی المغنی مغنیا لانہ یغن صوتہ ای یجعل فیہ غنۃ والاصل مغنن بثلث نونات
ابدلت الثالثۃ یاء فمعنی تنوین الترنم تنوین یلحق لتحصیل الترنم ہذا ما ذہب الیہ ابن یعیش واختارہ المصنف رح فی شرح المفصل وقال غیرہ سمی
تنوین الترنم لانہ یلحق لترک الترنم لان حروف الاطلاق تصلح للترنم لما فیہا من مد الصوت فیبدل منہا التنوین اذا قصد الاشعار بترک الترنم
لخلوہ من المد **قولہ** وانما اعتبروا آہ یعنی ان محل تردید الصوت فی الخیشوم ہو الآخر فلذا اعتبروا لحوقہ بالآخر **قولہ** وان کان ای لحوق ملحق
آخر الابیات **قولہ** لان محل التغنی آہ فاللاحق فی الوسط واقع لا فی محلہ فلذا لم یعتبروہ وفیہ بحث لان لاصحاب التغنی فی کل نوع من الغناء
مقامات لطول الصوت وقصرہ وتردیدہ وحدتہ وثقلہ لو عدلوا عنہا فات حسن ذلک الغناء سواء کان فی الآخر او فی الوسط ولان اختلال
النظم یحصل بتنوین الغالی مطلقا ولانہ قد یکون آخر المصراع والبیت ملصقا بما بعدہ فیخل التنوین فی فہم المعانی **قولہ** القافیۃ المطلقۃ
القافیۃ عند الخلیل من آخر حرف من البیت الی اول ساکن یلیہ مع الحرکۃ التی قبل ذلک الساکن ویروی عنہ ایضا ان المتحرک الذی قبل
ذلک الساکن ہو اول القافیۃ مشتق من القفو وہو التبعیۃ لان القوافی یجیئ بعضہا اثر بعض والروی وہو الحرف الذی یبتنی علیہ
القصیدۃ وتنسب الیہ فیقال قصیدۃ لامیۃ او نونیۃ مثلا مشتق من رویت الحبل اذا فتلتہ او من رویت البعیر اذا شددت علیہ الرواء وہو الحبل
الذی یجمع بہ الاحمال او من الری لان البیت یرتوی عندہ فینقطع **قولہ** لاطلاق الصوت فی اصطلاح الاطلاق رہا کردن **قولہ** بابدال حرف الاطلاق
والجامع کونہا من الحروف الزوائد ولزوم السکون **قولہ** اقلی اللوم آہ وفی بعض الروایات فقولی ان اصبت کما یدل علیہ بیان المعنی آلبیت لجریر
اراد یا عاذلۃ فرخم وحذف حرف النداء والمعنی یا عاذلۃ اقلی لومک وعتابک علی ما افعل وتاملی فیما افعلہ حتی تخبر کہ بحقیقتہ فان کنت مصیبا
فیما افعلہ فقولی لقد اصاب جریر فیما فعلہ والنصفۃ والانکار بری وفیہ ان عاذلۃ علی الخطاء فیما تقول کذا فی شرح ابیات المفصل ولقد اصاب
مقول قولی والشرط متخلل بین اجزاء ما ہو دال علی الجزاء **قولہ** وحصل بالاشباع فتحہا آہ والاشباع لتحصیل الوزن فلا بد منہ والتعویض عند التغنی
فما قیل لا وجہ لتحصیل المدۃ بالاشباع ثم ابدالہا بالتنوین بل الاظہر ان الحاق التنوین مغن عن تحصیلہا بالاشباع لیس بشیئ **قولہ** وقاتم الاعماق
آہ البیت لرؤبۃ القاتم المظلم العمق بفتحتین وبالضم ما بعد من اطراف المفازۃ والجمع اعماق والخاوی الخالی والمخترق بفتح الراء وکسر القاف
الممر والطریق وقیل مہب الریح یخرقہ والاعلام جمع علم وہو ما یہتدی بہ فی الطریق والخفق بالسکون الاضطراب یقال خفقت الدابۃ والقلب
والسراب اذا اضطرب حرک للضرورۃ والمراد بہ السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنی رب مفازۃ مظلم الاطراف خالی الممر لم یسلکہ احد لا تمیز فیہ
اعلام لظلمتہ او لعدمہا لامع السراب فی جواب رب محذوف ای قطعتہ **قولہ** بالفتح او الکسر کما تقرر فی تحریک الساکن ان الاصل فیہ الکسر والفتحۃ للخفۃ
وقدم الفتح اشارۃ الی اولویتہ لان الغالی زائد فی اصلہ بالکسر یزید الثقل **قولہ** بل ہو موضوع لغرض الترنم وذلک لان المقصد منہ حصول الترنم فی
الخارج لا افہام معنی الترنم وحصولہ فی الذہن **قولہ** تساہل وتسامح بتنزیل الغرض من الشیئ منزلۃ معناہ **قولہ** ففی اعتبار الوضع فی بعضہا ایضا
تامل وہو تنوین المقابلۃ فان المقصد من الحاقہا تحصیل المقابلۃ لا افادۃ المقابلۃ للمخاطب بخلاف تنوین التنکیر فانہ لافہام عدم تعیین مدخولہ وتنوین
العوض قائم مقام المضاف الیہ الدال علی المعنی فیفہم منہ معنی المضاف الیہ بالواسطۃ وتنوین التمکن فان المقصد منہ افہام کونہ منصرفا لا تحصیلہ فحینئذ
قولہ وہو للتمکن آہ انہ یجیئ للتمکن وغیرہ لتحصیل المعنے والغرض الحق ان الکل فوائد التنوین کما یدل علیہ عبارۃ التسہیل فانہ قال التنوین نون ساکنۃ

تزاد آخر الاسم تبیینا لبقاء اصالتہ او لتنکیرہ او تعویضا او مقابلۃ لنون جمع المذکر او اشعارا بترک الترنم فی روی مطلق فی لغۃ تمیم **قولہ** ای التنوین
بشرط بقائہ علی حالہ وعدم صیرورتہ جزءا بان جعل علما مع التنوین فانہ لا یحذف ح **قولہ** وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرینۃ الوجوب وہذا
فی السعۃ واما فی الضرورۃ فقد لا یحذف فان الضرورات تبیح المحظورات کقولہ جاریۃ من قیس بن ثعلبۃ حیث لم یحذف من قیس رعایۃ للوزن وخرجہ
ابن جنی علی البدل ورد بان العرب لم یجعل بنا فی ذلک لا صفۃ ولذا لم ینونوا الا فی الشعر وہذا الحذف مطرد کحذفہ عند اضافتہ ودخولہ ودخول اللام
وقد یحذف فیما عداہ تخفیفا لا لتقاء الساکنین ومنہ القراءۃ الشاذۃ احد اللہ الصمد **قال** من العلم المعرف بما سبق فیشمل اللقب والکنیۃ ایضا
قال موصوفا وصفا نحویا بلفظ ابن المکبر فلا یحذف فی زید بنی عمرو وبشرط الاتصال کما ہو المتبادر فلا یحذف فی زید الظریف ابن عمرو وبشرط
کون العلم الثانی مذکرا ابناء علی ان العرب لا ینسبون الرجل الی امہ واشترط بعض المتاخرین کونہما مکبرین ولیس کذلک مضافا الی علم الاب کما ہو الشائع
فی الاضافۃ وہو المطابق لما قالہ المحدثون من انہ اذا اضیف الی علم الجد لا یسقط التنوین ولا الالف ابن خطاء وقیل سواء کان للاب او الجد واشتراط
المحدثین وضع جدید لہم فرقا بین الاضافتین وقولہ آخر لبیان الواقع اذ اللفظ المضاف لا یکون عین اللفظ الموصوف وان اتحدا فی المفہوم والصدق
فیدخل فیہ زید بن زید یعنی زید ابن نفسہ کنایۃ عن عدم الاب ولذا لم یوجد فی بعض النسخ **قولہ** لکثرۃ استعمال آہ لا لا لتقاء الساکنین فانہ لا یوجب الحذف
لجواز تحریکہ بالکسر علی ما ہو الاصل فی الساکن **قولہ** خطا بحذف الالف واما حذفہ فی اللفظ فلیس مختصا بحال حذف التنوین **قولہ** وکذلک آہ فالعلم
اعم من ان یکون صریحا او کنایۃ عنہ وکذا ما یجری مجری العلم نحو سید بن سید وضل بن ضل وطاہر بن طاہر وہی بن ابی **قولہ** ویعلم منہ بناء علی
ان التقیید فی المسائل یفید نفی الحکم عما عداہ **قولہ** نحو جاءنی رجل ابن زید المثال الصحیح جاءنی الرجل ابن زید وزید ابن العالم والامر ہین لان
المثال الفرضی یکفی للتوضیح **قولہ** وحکم الابنۃ آہ ولم یذکرہ المصنف رح اکتفاء بذکر الاصل ولانہ اختلافی فان منہم من منع ذلک لان موضع
السماع الا ابن حکاہ ابن کیسان کذا فی شرح التسہیل **قولہ** فانہا لا تحذف ای خطا حیثما وقعت ای فی موضع الالتباس وعدمہ **قولہ** فی مثل ہذہ
ہند ابنۃ عاصم ای فیما وقع صفۃ لمؤنث یجوز صرفہ فلو حذف الف ابنۃ لا یدری انہ لفظۃ ابنۃ فیحذف تنوین موصوفہ ویسکن الباء او لفظ بنت
فیجوز فی موصوفہا التنوین وعدمہ ولا یسکن الباء فی التسہیل والوصف بابنۃ کالوصف بابن بحذف التنوین فی نحو جاءتنی ہند ابنۃ زید
فی لغۃ من صرف وفی الوصف ببنت فی غیر النداء وجہان ای التنوین وعدمہ رواہما سیبویہ عن العرب الذین یصرفون ہندا او
نحوہا فیقولون ہند بنت عاصم بالتنوین وبغیرہ والفرق بان تاء بنت تکتب بصورتہا مطولا وتاء ابنۃ تکتب بصورۃ الہاء مدورۃ لیس
بشیئ لانہ یجوز کتابۃ ابنۃ بالتاء المطولۃ لان کتابۃ الکلمۃ تابعۃ لحالۃ الوقف ویجوز وقف ابنۃ بالتاء الا ان الاعرف وقفہا بالہاء
بخلاف اخت وبنت فانہ لا یجوز وقفہا بالہاء فلذا تکتبان بالتاء المطولۃ فی التسہیل وابدال الہاء من تاء التانیث المتحرک ما قبلہا لفظا او تقدیرا
فی آخر الاسم المعرب اعرف من سلامتہا وقال شارحہ احترز بقولہ المتحرک ما قبلہا من ان لا یتحرک لفظا ولا تقدیرا فلا یوقف علیہا الا بالتاء
نحو اخت وبنت **قال** نون التاکید آہ اشار بجعلہ قسمین الی انہما اصلان کما ہو مذہب البصریین وقال الکوفیون الثقیلۃ اصل و
معناہما التوکید وقال الخلیل التوکید بالثقیلۃ ابلغ **قولہ** ثقلہا ای المشددۃ المستلزمۃ للحرکۃ فلذا لم یتعرض لنکتۃ اصل التحریک **قولہ**
ای غیر الف التثنیۃ لا یخفی انہ لا یمکن ان یراد بالالف الالفان فالمراد جنس الالف فی ای نوع کان فالاظہر ان یقول الف التثنیۃ کانت
او الف الجمع **قولہ** والف الجمع اختارہ الشارح رح رعایۃ لمناسبۃ التثنیۃ وجعل عبارۃ القوم تفسیرا لہذا الاطلاق اخترعہ الشارح لمناسبۃ
التثنیۃ والشائع الف الفصل کما فی الرضی ومعنی الاضافۃ ما فسرہ بقولہ ای الفاصل فہی لادنی ملابسۃ **قولہ** لشبہہا فیہما ای فی التثنیۃ والجمع
بنون التثنیۃ فی کون کل منہما نونا واقعا بعد الالف ولم یقل لتشبیہہا معہا مع ان فیہ عدم تفکک الضمائر لانہ یوہم شبہ النون مع الالفین
بنون التثنیۃ والاولی اسقاط لفظ فیہما اذ لا حاجۃ الیہ **قولہ** ای نون التاکید رعایۃ لوحدۃ الضمیر وقیل لکل واحد من الخفیفۃ والثقیلۃ رعایۃ
لقرب المرجع مع تخصیص الحکم فی کل واحد منہما وعلی التقدیرین الجملۃ مستانفۃ ولا یجوز ان تکون خبرا بعد خبر لان الخبر الجملۃ بعد الخبر یجب فیہ العاطف
قال بالفعل المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحی ودخولہ علی اسم الفاعل تشبیہا لہ بالمضارع فی قولہ ع اقائلن احضروا الشہود اہ
وعلی الماضی فی قولہ دامن سعدک ان رحمت متیما اضطراری والمراد الاختصاص فی السعۃ **قولہ** الکائن فی ضمن الامر بان یکون مذکورا
بعدہ لفظا کما فیما عدا امر المخاطب وحکما او تقدیرا کما فی امر المخاطب فانہ فی الاصل مضارع حذف اللام عنہ لکثرۃ الاستعمال فہو فی التقدیر

فعل مستقبل فی ضمن لام الامر کامر الغائب و المتکلم فالمراد من الامر اعم من لام الامر بغیر اللام او باللام علی التوسع او الامر بغیر اللام ویفہم حکم الامر باللام
بالطریق الاولی وما قیل فی توجیہ عبارۃ المتن من ان کلمۃ فی متعلقۃ بالاستعمال المقدر والمراد من ہذہ الامور المعانی المصدریۃ ای بالفعل المستقبل
المستعمل فی الامر والنفی آہ ففیہ ان المستعمل فی النہی والاستفہام والعرض والتمنی لیس صیغۃ الفعل بل اداتہا وان اطلاق الفعل المستقبل علی امر المخاطب
خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنے المصدری لا یشمل الدعاء **قولہ** مثل ہل تضربن وکذا سائر ادوات الاستفہام اسمیۃ کانت او حرفیۃ واورد المثال
بہل دون الہمزۃ **قولہ** فی جمیع ہذہ الامثلۃ لو ترک بیان التخفیف والتشدید فی الامر واکتفی بہذا التعمیم لکان اخصر لکن ماذکرہ ابین حیث
فصل والاتم اعم **قولہ** بہذہ المذکورات الستۃ وہو الموافق لما فی اللباب وزاد الرضی التحضیض واما النفی والشرط المؤکد بما ففی حکم المستثنی بدلیل ذکرہما بعد
قولہ الدالۃ علی الطلب ای طلب وجود الفعل او عدمہ کما فی الامر والنہی والتحضیض والعرض والتمنی والسوال عن حصول الفعل کما فی الاستفہام والمنفی
ودلالۃ القسم علی الطلب ففیہ تامل لان الانسان قد یقسم علی ما یعلمہ مما ہو لیس مطلوبہ کقول من اتی کبیرۃ واللّٰہ لاعاقبن الا ان یقال الغالب ان یقسم
المتکلم علی ما ہو مطلوبہ وحمل بقیۃ الباب علیہ **قولہ** دون الماضی والحال حال اما عن النون ای متجاوزا عما یدل علی الماضی والحال او عن الضمیر المستتر فی
الدالۃ ای متجاوزۃ تلک المذکورات عن الدلالۃ علی الماضی والحال **قولہ** لانہ لا یؤکد آہ علی بناء المعلوم المسند الی ضمیر النون ای لا یؤکد النون الا
مطلوبا لان وضعہ للتاکید طلب حصول شیء اما فی الخارج او فی الذہن والمطلوب لا یکون ماضیا ولا حالا ولا خبرا مستقبلا فما قیل فی حصر التاکید فی المطلوب
نظر الاستقاضۃ بمثل ان زیدا سیقوم وہم منشؤہ قراءۃ یؤکد علی بناء المجہول **قال** وقلت فی النفی لم یقل وفی النفی قلیلا وفی مثل ما یفعلن کثیرا
لان دخول النون فیہما لیس للاصالۃ بل بواسطۃ تشبیہہما بالطلب فلذلک لم یشارکہا فی حکم الاختصاص ولانہ لا یصح تعلق قلیلا بالاختصاص
ولا بالنفی والمراد بالنفی اعم من صریحہ ومما تضمن معناہ فیدخل فیہ قلما افعلن کذا ذا الجد حیث قال سیبویہ یدخل بعد لم تشبیہا لہا بلا النہی فی
الجزم **قولہ** زید ما یقومن اورد المثال بما لیعلم حکم النفی بلا بالطریق الاولی فان مشابہتہ بلا الناہیۃ اتم ولذا یجیء بعد لا المتصلۃ بالفعل نحو زید لا یقومن
وبالمنفصلۃ عنہ نحو لا فی الدار یضربن زید وما قیل انہ لم یجیء فی النفی بما فمدفوع بما وقع فی قولہم ع من غصۃ ما ینبتن شکیرہا ؎ وغیر ذلک کما فی الرضی
قولہ الا قلیلا قیل القلۃ فی النفی بلا المتصلۃ بالفعل المضارع ممنوعۃ کیف وقد جعلہ ابن جنی قیاسا وقال ابن مالک ہو کالنہی علی الاصح وفیہ ان کونہ
قیاسیا لا ینافی القلۃ فان کل قیاسی لیس مستعمل کثیرا واما ما قال ابن مالک فمعناہ التشبیہ فی جواز الدخول ردا علی من منعہ مطلقا **قولہ** فی جوابہ المثبت
فمثبت القسم کجواب القسم وجعلہ من قبیل جرد قطیفۃ تکلف یحتاج الی ارادۃ المقسم علیہ من القسم **قولہ** لان القسم محل التاکید ای کائن فی محلہ ای
نزل منزلتہ **قولہ** بعد صلاحیتہ لہ صلوحا تاما احترز عما لا یصلح اصلا کالجملۃ الاسمیۃ والفعل الماضی المثبت وما فیہ مانع کما یجیء وعما لا یصلح صلوحا
تاما کالمستقبل المنفی فانہ لکونہ منفیا والاصل فی الانشاء العدم لا یصلح للتاکید ولکونہ مطلوبا صالح لہ وبما ذکر اندفع ما قیل ان التعلیل لا یختص
بالمثبت وفی اعتبار قید الصلاح فی الدلیل اشارۃ الی ان المدعی اعنی اللزوم مشروط بالصلاحیۃ ترکہ المصنف رح لظہورہ فلا یرد ان اللزوم علی اطلاقہ
غیر صحیح لکونہ مشروطا بکون المضارع خالیا من حرف تنفیس غیر متعلق بہ جار سابق وغیر مفصول بینہ وبین اللازم بقد فان النون لا یدخل
نحو ولسوف یعطیک ربک فترضے لان النون تخلص المضارع للاستقبال فکرہوا الجمع بین حرفین لمعنی واحد فی کلمۃ واحدۃ ونحو قولہ تعالی
ولئن متم او قتلتم لالی اللّٰہ تحشرون لان تقدیم المعمول یقتضے الاختصاص المقتضے لتسلیم اصل الحکم المنافی لتاکیدہ ونحو واللّٰہ لقد اظن
زیدا منطلقا لان قد لا یجامع حرف الاستقبال **قولہ** فیما عدا مثبت القسم آہ مما ہو صالح لہ وہو الفعل المستقبل المنفی **قولہ** بل جائز نحو قول الشاعر
شعر تاللّٰہ لا یحمدن المرء مجتنبا ؎ فعل الکرام وان فاق الوری حسبا ؎ والاکثر ان لا یؤکد کقولہ تعالی واقسموا باللّٰہ جہد ایمانہم لا یبعث اللّٰہ
من یموت کذا فی شرح التسہیل **قال** وکثرت اشارۃ الی انہ قد تلحق الشرط وان لم تؤکد بما نحو ان تفعلن افعل والی انہ قد تلحق الجزاء اذا کان شرطہ مما
یجوز نحوہ قربہ **قولہ** المؤکد حرفہ لم یقل المؤکد اداتہ اشارۃ الی ان ما فی الاسماء المتضمنۃ لمعنی الشرط فی الحقیقۃ تاکید لکلمۃ ان التی تضمنہا **قولہ** بما سواء
کانت لازمۃ کما فی حیثما واذما او لا کما فی امّا **قال** وما قبلہا مع ضمیر المذکرین حال مقدرۃ من الضمیر المستتر فی الظرف العائد الی ما لان کونہ قبل النون
لا یجامع کونہ مع الضمیر ومن ہذا ظہر انہ بیان حکم الصحیح اذ فی المعتل قبل النون ہو الضمیر فما قیل ان التعلیلین المذکورین لا یجریان فی اخشون واخشین
وہم **قولہ** ان اشترط آہ فلا یکون ما نحن فیہ ان کان التقاء الساکنین علی حدہ فیحذف المدۃ واعلم ان نون التاکید لیس بجزء حقیقۃ لکنہ کالجزء
لشدۃ اتصالہ بما قبلہ فلرعایۃ الاول قالوا فی جمع المذکرین والمخاطبۃ ان فیہما التقاء الساکنین علی غیر حدہ ولرعایۃ الثانی قالوا فی التثنیۃ وجمع المؤنث

انہ التقاء الساکنین علی حدہ ولم یعکس للزوم الثقل فی الاولین والالتباس و اجتماع النونات فی الآخرین **قولہ** ان لم یشترط فیہ ذلک فیکون ہذا
من قبیل التقاء الساکنین علی حدہ فلا یحذف المدۃ لاجلہ بل لاجل الثقل ویدل علی عدم الاشتراط المذکور عبارۃ التسہیل حیث قال لا یلتقے ساکنان
فی الوصل المحض الا واولہما حرف لین وثانیہما مدغم متصل لفظا او حکما وقال شارحہ مثال المتصل حکما اضربان وہل تضربان **قولہ** وہو الواحد المذکر آہ
لم یذکر المتکلم مع دخولہ فیما عدا ذلک اشارۃ الی انہ لقلۃ وقوعہ فی الاستعمال کالعدم لان نون التاکید لا یدخل الا ما فیہ معنی الطلب وطلب الشخص عن نفسہ
غیر صحیح الا بالتاویل واعتبار تغایر اعتباری **قولہ** وحکمہما غیر ما ذکر لان ما قبلہ فیہما الالف لا الفتحۃ والرضی جعل حکمہما ما ذکر اما لان الالف حاجز غیر حصین
او لان الالف فی حکم الفتحۃ وجعل قولہ وتقول فی التثنیۃ وجمع آہ بیانا للفرق بینہما وبین جمع المذکر والمخاطبۃ وانظ ما ذکرہ الشارح رح **قولہ** لزوم التقاء
الساکنین آہ علی کلا المذہبین لعدم کون الثانی مدغما **قولہ** فانہ یجوزہ آہ یدل علی انہ یجیء التقاء الساکنین علی غیر حدہ مطلقا ولیس کذلک ومع ذلک
قولہ ویجعلہ مغتفرا ای معفوا تکرار فالصواب ما فی الحواشی الہندیۃ فانہ اجاز ذلک وجعل التقاء الساکنین مغتفرا اذا کان اولہما حرف لین لانہ لما فیہ
من المد کالحرکۃ وقیل انہ یحرک النون بالکسر وعلیہ حمل قولہ تعم ولا تتبعان بتخفیف النون **قولہ** ولیس بمرضی عند الاکثرین مع امکان التکلم وجیئہ
کقراءۃ نافع ومحیای وقراءۃ ابی عمرو واللائی لان کمال الفصاحۃ فی تبیین الحروف وتحقیقہا والتقاء الساکنین ینافیہ وحال الوقف حال قطع
التکلم فلا یقاس علیہ حال التکلم **قال** وہما فی غیرہما آہ ہما مبتدأ خبرہ کالمنفصل وفی غیرہما حال عن ضمیر الخبر العائد الیہما ومع الضمیر البارز حال عن
غیرہما والمعنی ان النونین فی نحو قولہما آخر الفعل کاللفظ المنفصل حال کونہما فی غیر المثنی والمجموع حال کون ذلک الغیر مع الضمیر البارز وذلک لقوۃ جہۃ
انفصالہ بتوسط الضمیر البارز **قولہ** بیان الافعال المعتلۃ لانہ بین الحاقہما بالصحیحۃ بقولہ وما قبلہما آہ کما مر **قولہ** ان النونین حکمہما مع المثنی آہ علم
ذلک من التقیید بقولہ فی غیرہما وعدم التعرض لبیان حکمہما اکتفاء بما ذکر فی الصحیحۃ **قولہ** ما ذکر من لحوق الثقیلۃ المکسورۃ بعد الف التثنیۃ والف
الفصل وعدم لحوق الخفیفۃ خلافا لیونس **قولہ** ومع غیرہما آہ عطف علی قولہ مع المثنی وقولہ علی ضربین عطف علی ما ذکر عطف اسمین علی معمولی
عامل واحد والمراد بالضربین کونہما کالمنفصل وکونہما کالمتصل وقولہ اما مع ضمیر بارز مع ما عطف علیہ حال عن غیرہما ای ان النونین حکمہما حال کونہما
مع غیر المثنی والمجموع حال کون ذلک الغیر مقارنا مع الضمیر البارز او الضمیر المستتر علی ضربین وہو ای ذلک الغیر المقارن بالضمیر البارز شیآن آہ ولیس
قولہ اما مع ضمیر بارز او مع ضمیر مستتر بیانا للضربین فیستفاد ان النونین اما مع ضمیر بارز او مع ضمیر مستتر ویحتاج فی قولہ وہو شیآن الی تکلف التقدیر
او التسامح علی ما وہم ثم ان حصر الشارح رح غیر المثنی والمجموع فی القسمین المذکورین مبنی علی انہ اعتبر الحاق النونین بامر المخاطب لانہ الاصل فی الطلب
واحال البواقی علی المقایسۃ کما یدل علیہ الامثلۃ وحصرہ ما یکون مع الضمیر المستتر فی الواحد المذکر دون المؤنث فلا یرد ان ہہنا قسما ثالثا
وہو ان لا یکون مع الضمیر اصلا نحو لیضربن زید **قولہ** ارموا الغرض بفتحتین الہدف **قولہ** وبضم الواو آہ بصیغۃ الخطاب عطف علی قولہ فقول
وسہا بعض الناظرین فقرأہ بالباء الجارۃ وصیغۃ المصدر ثم اعترض فقال المناسب لسیاق السبق ان یقو وکذا اخشون بضم الواو والمفتوح
ما قبلہا وکذا بکسر الیاء المفتوح **قال** کالمتصل لمشارکتہما فی لحوق آخر الفعل بحیث لا یمکن التلفظ الا بحرکۃ ما قبلہ وفی اقتضاء فتحۃ ما قبلہما **قولہ**
یعنی بہا الف التثنیۃ ہکذا فی شرح المصنف رح وذلک لان المتصل بالفعل الواو والیاء والالف والنون ومعلوم انہ لا یمکن فی الواحد
المذکر اجراء حکم ما سوی الالف فتعین الالف فما قالہ الرضی ان کونہ کالمتصل علی اطلاقہ لیس بصحیح لانہ شامل للواو والیاء ایضا وانت لا تثبت
اللام معہما وانہ اذا ارید بالمتصل الف التثنیۃ لا معنے لجعل ابقاء اللام فی اغزون محمولا علی بقائہا فی اغزوا لانا ننقل الکلام الی اغزوا وکل
ما یقال فی اغزوا یجرے فی اغزون فلیس الحمل الا تطویل المسافۃ فمدفوع بانہ لیس فی کلام المصنف رح شیء یدل علی الحمل بل مجرد
تشبیہ النون بالالف فی الحکم اختصارا فی العبارۃ للاشتراک فی العلۃ وہو انہ لو لم یعد اللام مع اقتضاء کل منہما فتحۃ ما قبلہ یلزم الاجحاف
فی الکلمۃ بحذف اللام وما یدل علیہ من الضمۃ او الکسرۃ **قولہ** ای لاجل آہ غیر الشارح رح ترتیب المشار الیہ المذکور سابقا رعایۃ لترتیب الامثلۃ
قولہ باسقاط نون الجمع لانہ علامۃ الاعراب ونون التاکید یقتضے البناء **قولہ** وضم الواو لئلا یلتبس بالواحد **قولہ** لا علی ترین کما سبق الیہ
الوہم اذ لا یدخل الاستفہام علی الامر **قولہ** وہذہ الامثلۃ آہ ای لم یراع المصنف رح الترتیب المستفاد من الحکمین السابقین بان یورد
امثلۃ الضمیر البارز منفردۃ عن امثلۃ الضمیر المستتر بل راعی الترتیب الصرفی فوقع الاختلاط فی الامثلۃ **قولہ** ترتیب تصریفہا آہ بعد
اسقاط مثال المثنی وجمع المؤنث **قولہ** لالتقائہا الساکن المذکور بعدہا فلا یرد نحو اضربن واضربن فانہ فیہما ملاق لساکن قبلہا

فلا يحذف وآلقرينة على ذلك انه في مقابلة الوقف كانه قيل يحذف في الوصل وقت لقائها الساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة
او كسرة او فتحة نحو اضربُ الرجل واضربِ الرجل واضربَ الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساكنين
تشبيها بحرف العلة اذ لاحظ لها في الحركة وما قيل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف
من مقول الواو الاول او الثاني **قوله** لا تهين بالنون الخفيفة علك بمعنى لعلك لاجرائه مجرى عسى دخل في خبرها ان والمعنى لا تهين الفقير
الفقرة عسى ان تركع وتذل والزمان قد رفعه واعزه فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم وقبله **شعر** ولكل
هم من الهموم سعه ✣ والمسى والصبح لا بقاء معه ✣ قد يجمع المال غير آكله ✣ ويأكل المال غير من جمعه ✣ المسى المساء **قوله** والا
فالواجب آه اي ان لا يكون اصله لا تهينن كان الواجب صيغة النهي للواحد المخاطب **قوله** حقاً لمرتبته آه ولكونه لازما للاسم لا يخلو عنه الا لمانع
من اللام او الاضافة بخلاف النون فانه يخلو عنه الفعل بلا مانع فائدة لو بقيت ساكنا بعد الالف على مذهب من اجازه وابدل **يونس**
النون همزة وفتحها فيقول اضرباء الرجل يا رجلان واضربناء الرجل بالنسوة وقال سيبويه هذا لم يقله العرب والقياس اضربا الرجل
واضربنا الرجل بحذف النون لالتقاء الساكنين **قال** وفي الوقف عطف على مقدر بعد يحذف السابق او على يحذف يحذف
وكلام الشارح رح يحتمل كلا الوجهين **قوله** اذا ضم او كسر ما قبلها التقييد بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة
تقلب الفا **قوله** وجب ان ترد المحذوف لزوال المانع قيل والذي يظهر ان دخولها في الوقف خطاء لانها لا تدخل لمعنى التوكيد
ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له كذا في شرح التسهيل **قوله** وقلت اغزوا آه وكذا تقول هل تضربون وهل
تضربين في حال الوقف على تضربن وتضربن فترد الواو والياء ونون الرفع **قوله** فانه لا يرد اي حال الوقف ما حذف لاجل
التنوين فتقول قاض ورام بلا تنوين في الوقف على قاض ورام بالتنوين ولا تقول قاضي وراحي باعادة الياء **قال** تقلب
الفا اي حال الوقف **قوله** فان التنوين اي حال الوقف **قوله** نحو اصبت خيرا لا يخفى ما في هذا التمثيل من حسن الاختتام
على وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة في آخر الكتاب وتممه بالالف الذي هو ساكن ابدا اشارة الى
الاستراحة بعد الخفة **هذا** آخر ما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح العتيق والبحر العميق
لما رأيت الظفرة من المتصدين لحله عن تدقيقه وعدم الظفرة بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه والحمد لله على الاتمام
والصلوة والسلام على رسوله خير الانام وعلى آله واصحابه الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام

خاتمة الطبع

الحمد لله الذي خلق الانسان من صلصال كالفخار وخلق الجان من مارج من نار وكرمه عليه ببعثة خاتم انبيائه وسيد اصفيائه
الاخيار فاشهد انه لا اله الا هو وحده لا شريك له وان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله سيد الابرار صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين
جاهدوا النصرة دينه المتين الى يوم القرار صلوة دائمة ما دام الليالي والنهار **وبعد** فبشرى لكم ايها الطلبة
والكملة قد استتب طبع هذا الكتاب المشهور بتكملة **عبد الغفور** من تصانيف العالم
القمقام والفاضل الطمطام صاحب الذهن السليم مولانا **محمد عبد الحكيم**
السيالكوٹی ادخله الله جنة النعيم بتصحيح كامل من النسخ القديمة
المعتمدة القلمية في المطبع اليوسفي في الشهر الثاني
من السنة الثالثة عشر بعد ثلث مائة
والف من هجرة خير الانام عليه
وعلى آله التحية و
السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ✣ والصلوة والسلام على حبيبه محمد النبي الامين ✣ وعلى آله الطيبين الطاهرين ✣ واصحابه حماة الدين ✣ **وبعد** فيقول
العبد الاثيم عبد الرحيم بن عبد الكريم ✣ رزقه الله مغفرته وغفرانه ✣ وعفوه عما صدر عنه ورضوانه ✣ لما استتب طبع الفوائد الضيائية ✣ على المقدمة
الحاجبية ✣ التمس مني بعض الاحبة الاجلة ✣ حل ما فيهما من الامثال والابيات المعضلة ✣ والاحاديث والآيات المشكلة ✣ فاجبت ملتمسهم
مرتجيا عن رب العباد توفيق السداد ✣ وهو الهادي الى الصواب ✣ والميسر للصعاب ✣ **قوله** حيث قال **شعر** جراحات السنان لها التيام ✣
ولا يلتام ما جرح اللسان ✣ هو من الوافر والجرح خسته كردن من منع والجُرح خستگی جروح جماعت جراحة مثله جراح جراحات
جماعت والسنان سر نيزه وتيزی هر چيزی اسنة جماعت والالتيام درست شدن سر جراحت وهو فاعل للظرف او مبتدأ مقدم
الخبر ولا يلتام اصله يلتئم بهمزة مكسورة فخففت على حد سال قال سيبويه ذا في السعة سماع وفي اضطرار الشعر قياس وانشد **شعر** سالت
هذيل رسول الله فاحشة ✣ ضلت هذيل بما قالت ولم تصب ✣ واللسان اللغة والجارحة المعروفة والمراد بما جرح اللسان ما يصدر عنها
في الكلام من الشتم والعيب وكان هذا الشاعر قد اخذه من كلام امام المتقين علي بن ابي طالب رضي الله عنه ضرب اللسان اشد من طعن
السنان واما ما قيل نقلا عن الشارح الكازروني ان قائله امير المومنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه فليس بصحيح على ما نقله صاحب القاموس
حيث قال ذات ودقين الداهية كانها ذات وجهين ومنه قول امير المومنين علي كرم الله وجهه **شعر** تلكم قريش تمناني لتقتلني ✣ فلا
وربك ما بروا ولا ظفروا ✣ فان هلكت فرهن ذمتي لهم ✣ بذات ودقين لا يعفو لها اثر ✣ قال المازني رضي الله عنه لم يصح
انه تكلم بشيء من الشعر غير هذين البيتين وصوبه الزمخشري انتهى على ان البيت لم يوجد فيما نسب اليه من الديوان ونهج البلاغة ولم
يتعرض الكازروني لمعنى الكلم لغة فضلا ان اورد هذا البيت مستشهدا ونسبه اليه عليه السلام كذا قيل واما انا فلم اقف على شرح الكازروني
قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب اي يقبل الذكر والدعاء والعمل الصالح يرفعه وهو التوحيد اي يرفع التوحيد الكلم الطيب الى محل القبول
فلولا التوحيد لم يقبل الله الكلم فالكلم جنس جمعي فلا يقال الا على الثلث فصاعدا لا افرادي كتمر وتمرة وهو يونث نظر الجمعية ويذكر على
الاصل **قوله** عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه السلب هو ما ياخذه احد القرنين في الحرب من سلاح وغيرها والقتيل المقتول وهذا من
قبيل تسمية الشيء باسم ما يؤل اليه وروي من قتل كافرا فله سلبه **قوله** عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر على لغة حمير في
جواب حميري حين قال امن امبر امصيام في امسفر قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم اي صدقهم الكائن في الدنيا لان
النافع ما كان حال التكليف فاليوم رفع على الخبرية عند الجمهور ونصب على الظرفية عند نافع وخبر هذا محذوف والمعنى هذا الذي جرى
من كلام عيسى واقع يوم ينفع **قوله** **شعر** عدل ووصف وتانيث ومعرفة ✣ وعجمة ثم جمع ثم تركيب ✣ والنون زائدة من قبلها الف ✣ ووزن
فعل وهذا القول تقريب ✣ هو من البسيط والبيتان لابي سعيد الانباري النحوي واولهما **شعر** موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ✣ ثنتان منها
فالصرف تصويب ✣ اي نسبته الى الصواب وقوله ثنتان منها ولو حكما فيشمل نحو حبلى وصحراء ومساجد ومصابيح **قوله** **شعر** ضنت عنى

مصائبُ لو انها ÷ صُبّت على الايام صِرن لياليا + هو من الكامل والصب ريختن آب من نصر والمصائب بالهمز جمع مصيبة على خلاف
القياس واصله الواو كانهم شبّهوا الاصلي بالزائد ويجمع ايضا على مصاوب على القياس والمصيبة المكروه النازل بالانسان والليالي
جمع ليل فزيد فيها الياء على غير القياس كارض وآراض واهل واهال ويقال كان في الاصل ليلاة فحذفت لان تصغيرها لييلية
والمعنى نزل على مكروهات وشدائد لو نزلت على الايام المضيئة لتغيرن وصرن ليالي واوله شعر ماذا على من شمّ تربة احمد ÷
ان لا يشمّ مدى الزمان غواليا + فماذا كله اسم جنس بمعنى شيء او اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ خبره ان لا يشم من الشم وهو حس الانف من علم
او نصر والتربة التراب والمدى كالفتى الغاية والغوالي جمع غالية وهو طيب مركب معروف والمعنى الذي وجب على من شم تربة روضة
المقدسة المباركة ان لا يشم غاية الزمان وامتداده شيئا من الغوالي لانها ليست بذات رائحة طيبة بالنسبة الى تربة روضة الشريفة صلى الله
عليه وسلم روي ان فاطمة الزهراء زارت مرة روضة النبي صلى الله عليه وسلم فاخذت قبضة من ترابها ووضعتها على عينيها الكريمتين وبكت
بكاء شديدا ثم انشدت هذين البيتين والقائل هما من انشائها او من انشاء غيرها فيه خلاف والصحيح انهما من انشاء غيرها رضي الله عنها **قوله**
شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ÷ هو المسك ما كررته يتضوع هو من الطويل واعد امر من اعاد الشيء اي جعله من عادته والذكر الحفظ
وما يجري على اللسان وهو مفعول اعد ونعمان بضم النون الامام ابو حنيفة نعمان بن ثابت وقيل بفتح النون واد بالتنعيم قال **شعر** تضوّع
مسكا بطن نعمان ان مشت ÷ به زينب في نسوة عطرات + والتنعيم موضع على ثلثة اميال او اربعة من مكة المشرفة سمي لان على يمينه
جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم قال **شعر** ايا جبلي نعمان بالله خليا ÷ نسيم الصبا يخلص الي نسيمها + اي نسيم الحبيبة ولنا صفة
نعمان او متعلق باعد وان ذكره بالفتح منصوب بنزع الخافض اي لان ذكره وبالكسر جملة تعليلية ولفظ هو فصل للحصر او عائد والتضوع انتشار
الرائحة وما مصدرية زمانية وهو ظرف لما بعده اي لان ذكره يتضوع مدة تكريره **قوله شعر** سلام على خير الانام وسيد ÷ حبيب اله العالمين محمد ÷
بشير نذير هاشمي مكرم ÷ عطوف رؤوف من يسمّى باحمد ÷ هو من الطويل والسلام البراءة من العيوب او اسم من التسليم اي سلمه الله
منها والانام الخلق واضافة خير بمعنى من والسيد وما بعده من اسمائه الشريفة صلى الله عليه وسلم **قوله** تعالى سلاسلاً واغلالاً كما قرأه نافع و
الكسائي وابوبكر رحمهم الله والسلاسل جمع سلسلة بالكسر فارسيتها زنجير والاغلال واحدها غل بالضم وهي حديدة تجمع يد الاسير الى عنقه لقوله
الله تعالى انا اعتدنا للكافرين سلاسلاً واغلالاً وسعيرا **قوله شعر** جزى ربه عني عدي بن حاتم ÷ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ÷
هو من الطويل والمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس مجازا او حقيقتها من عوى الكلب يعوي عواء اذا صاح ويعني به قتل هدر فان
قتل الموذيات من شرار الناس وغيره مما لا يبالي به وجزى ربه جملة دعائية عليه والضمير لعدي شذوذا كما في قوله **شعر** جزى بنوه
ابا الغيلان عن كبر ÷ وحسن فعل كما يجزى سنمار + هو اسم رجل بنى الخورنق الذي هو بظاهر الكوفة للنعمان بن امرء القيس فلما فرغ
منه القاه من اعلاه فخر ميتا لئلا يبنى لغيره مثله فضربت به العرب المثل فقالوا اجزاء سنمار او للمصدر المفهوم من جزى فلا ينهض دليلا على
جواز المسألة المتنازع فيها وقد فعل جملة اخبارية حالية من الرب وقعت على سبيل التفاؤل بان الدعاء قد اجيب والمعنى جزى ربه عن قبلي
عدي بن حاتم جزاء الموذيات من شرار الناس وغيره وقد فعل الله ما دعوت عليه **قوله** تعالى وان احد من المشركين استجارك اي
ان استامنك احد من المشركين المتعرضين لسماع الاحكام فاجره اي فامنه حتى يسمع كلام الله ويتدبره **قوله شعر** ولو انما اسعى لادنى معيشة ÷
كفاني ولم اطلب قليل من المال ÷ هو من الطويل والسعي الطلب من منع والمعيشة ما تعيش به من المطعم والمشرب وارتفاع قليل بكفاني
ومفعول لم اطلب محذوف بدليل ما بعده **شعر** ولكنما اسعى لمجد مؤثل ÷ وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ÷ يصف نفسه بعلو الهمة بانه
ما يسعى لادنى ما يعاش به ولا يكفيه قليل من المال بل يطلب العز والمجد الثابت المحكم لان امثاله قد يدركه **قوله شعر** فخير نحن عند الناس
منكم ÷ هذا صدر بيت من الوافر عجزه اذا الداعي المثوب قال يالا + فخير ان قدر مبتدأ ونحن فاعله كما هو عند الاخفش يلزم اعمال
الوصف غير معتمد ولم يثبت وان قدر خبرا عن نحن المذكورة يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي هو نحن وهو غير
جائز فتعين ان يكون خبرا لمبتدأ محذوف اي نحن خير ويكون نحن المذكورة تاكيدا للضمير المستكن في خير او لمبتدأ مذكورة هو نحن المذكورة
ويكون منكم مفسرا لمنكم المحذوف اي فخير منكم نحن والمثوب المرجع ومنه التثويب في اذان الفجر وهو ترجيع قوله الصلوة خير من النوم وهو

صفة للداعي ووصل يا لا يا قوم لا فرار او لا نفر فحذف المنادى وما بعد لا النافية والمعنى نحن خير عند الناس منكم اذا داعي الناس المرجع
صوته قال يا قوم لا فرار **قوله** تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم اقول فيها خلاف فالبصرية يجوزون كون الضمير المنفصل مبتدأ
فيكون من القسم الاول وكونه فاعلا للصفة فيكون مما نحن فيه والكوفية يوجبون الابتدائية بالضمير ووافقهم ابن الحاجب بل حكى
في اماليه الاجماع على ذلك فعلى هذا الوجه قوله الظاهر على الظاهر لكان اولى كما ذهب اليه بعض من شارحي الكافية وما قيل لو قدر الضمير
في الآية مبتدأ يلزم الفصل بين العامل ومعموله باجنبي فمردود بجواز تعليق الجار بمقدر بعد انت مدلول عليه بالمتقدم والمعنى قال آزر لابراهيم
وهو عمه انت تارك عبادة آلهتي **قوله** تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك هذا تعليل للنهي عن مواصلة المشركين وترغيب في مواصلة
المؤمنين فالعبد الانسان لان الناس كلهم عبيد الله مؤمنا كان او مشركا حيث وصف بالمؤمن تخصص فلذا حسن الابتداء به ومنه قولهم
ذليل عاذ بقرملة اذ الاصل رجل ذليل والقرملة شجرة ضعيفة لا شوك لها تنفضخ اذا وطيت والمثل يضرب لمن استعان بضعيف لا نصرة له
والمعنى ذليل التجى بمثله **قوله** شر اهر ذا ناب مثل يضرب على ما في القاموس في ظهور امارات الشر ومخائله لما سمع قائله هريرا وهو صوت
الكلب دون النباح اتفق من طارق شر فقال ذلك تعظيما للحال عند نفسه ومستمعه اي ما اهر ذا ناب الا شر كقولهم امر تعدّه عن الخروج
وشيء جاء بك اي ما تعده عن الخروج الا امر وما جاء بك الا شيء **قوله شعر** فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ÷ ولكن ما يقضى فسوف يكون ÷
هو من الطويل والقلى بالكسر والقصر ويمد مع فتح القاف دشمني ودشمن داشتن من ضرب وقاليا حال من ضمير فارقت يقول معتذرا الى
احبابه والله ما فارقتكم حال كوني قاليا لكم وانما فراقي لاجل قضاء الله تعالى فان ما قضى الله في الازل فقد وقع لا محالة **قوله شعر** ولولا الشعر
بالعلماء يزري ÷ لكنت اليوم اشعر من لبيد ÷ هو من الوافر والشعر كلام موزون قصدا ويزري هو من الازراء يعني خوار
نمودن وفيه الشاهد حيث ذكر الخبر الخاص ولبيد هو ابو عقيل لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر
بن صعصعة العامري الشاعر قدم على النبي صلى الله عليه وسلم عام وفد قومه بنو جعفر بن كلاب كان شريفا في الجاهلية والاسلام كثيرا وترك
للشعر وانشائه نزل الكوفة مات سنة احدى واربعين وله من العمر مائة واربعون سنة وقيل مائة وسبع وخمسون وكان من المعمرين رضي
الله عنه والمعنى لولا انشاء الشعر يزري بالعلماء المتقين لكنت اكثر شعرا من لبيد وانما يزري بهم لان اكثر كلام الشعراء خيالات لا حقيقة لها
وجهالات لا رخصة فيها كتزيين الاعراض والافتخار بالاباطيل والاكاذيب والبيت للامام محمد بن ادريس الشافعي وقيل لغيره وهو الصحيح
عند الاكثر والله اعلم بما هو الصواب هذا وقد يحذف الخبر الخاص جوازا عند قيام القرينة على خصوصه نحو لولا انصار زيد ما سلم اي لولا انصار زيد
حموه ما سلم فدلالة المبتدأ على النصرة تدل على ان المحذوف شيء يدل على الحماية **قوله شعر** من صد عن نيرانها ÷ فانا ابن قيس لا براح ÷
هو من الكامل والبيت لسعد بن مالك من شعراء الحماسة والصد والاعراض والنيران بكسر النون جمع نار والضمير للحرب والبراح مصدر
قولك برح مكانه اي زال عنه يصف نفسه بالشجاعة ويثبت الجبن لرفقائه تعريضا يعني من اعرض عن نيران الحرب شدائدها فليعرض
ولكني ابن قيس لا زوال لي عنها بالاعراض عنها **قوله** تعالى فشدوا الوثاق اي اذا اكثرتم فيهم القتل فاسروهم والوثاق بالفتح والكسر اسم
ما يوثق به والمعنى فشدوا وثاق الاسارى حتى لا يفلتوا منكم فاما منا بعد اي بعد ان تاسروهم واما فداء اي التخيير بين ان تمنوا عليهم فتطلقوهم
بلا عوض وبين ان تفادوهم بمال ونحوه وقد نسخ الآية بقوله اقتلوا المشركين فحكم اسارى المشركين عند ابي حنيفة القتل والاسترقاق
واما الشافعي فيقول للامام ان يختار احد اربعة على حسب اقتضاه نظره للمسلمين وهي المن والفداء والقتل والاسترقاق **قوله** انتهوا عن تثليث
اي عن القول بان الله ثلثة الاب والابن وروح القدس او الله والمسيح ومريم ويقولون المسيح هو ابن الله تنزه شانه عما يصفون **قوله شعر**
من اجلك يا التي تيمت قلبي ÷ وانت بخيلة بالوصل عني ÷ هو من الوافر وقوله من اجلك بالنقل وحذف الهمزة لفظا وهو وان كان
جائزا الا انه ههنا واجب للضرورة وهو متعلق بمحذوف اي اتحمل المشاق من اجلك وتيمه الحب استعبده وذلله والخطاب في تيمت على
خلاف الاصل اذ الاصل في عائد الموصول الضمير الغائب نحو انت الذي قتل زيدا وانا الذي وهب الالوف والبخل حبس الشيء عما لا يحق
حبسه عنه يقال بخل عنه وعليه بالكسر والضم فهو باخل وبخيل وقوله عني متعلق ببخيلة كما يشهد به اللغة لا بالوصل يقول اتحمل المشاق من اجلك
ايتها الحبيبة التي استعبدت وذللت قلبي والحال انك تبخلين عني بالوصل لا تعاطين بالجميل والشاهد في يا التي حيث جمع بين يا واللام شذوذا

قوله شعر یا الغلامان اللذان فرّا + هذا صدر بیت من السریع عجزه + ایّاکما ان تکسبانا شرّا + والفرار الهرب وایّاکما منصوب بتقدیر
اتّقي والمحذر منه ان تکسبانا وهو علی الحذف والایصال اصلیان تکسبا لنا وشرّا مفعوله والشاهد فی یا الغلامان حیث جمع بین یا واللام
وهو ههنا اشذ لانتفاء القیدین منه وهما لزوم اللام وعوضیتها قوله شعر یا تیم تیم عدیّ لا ابا لکم + لا یلقینّکم فی سوأة عمر + وهو من
البسیط والبیت لجریر من قصیدة یهجو بها عمر التیمی وقومه وعدی کغنی اخو تیم وانما اضافهم الیه لشهرته وقوله لا ابا لکم دعاء علیهم قال المیدانی
اذا قال لا ابا لکم لم یترک من الشتم شیئا وفی الصحاح ویقال لا اب لک ولا اباک وهو مدح وربما قالوا لا اباک ای انک شجاع ماجد مستغن
عن الاب وقال صاحب الفرائد هو تارة یذکر فی المدح وتارة فی معرض التعجب اقول والمراد ههنا الذم یعنی لم یکن اب لکم فانتم اولاد الزنا
ویحتمل التعجب والمعنی ما اسوأ حالکم حیث القاکم عمر فی الهجاء ولا یلقینّکم بالقاف نهی من القیة اذا طرحته ورمیته والنون المثقلة للتوکید والسوأة
الفاحشة ویعنی بها هجاءه لهم یقول مخاطبا لتیم امنعوا عمر ولا تترکوه ان یقول شعرا فی هجوی حتی لا یوقعنکم کلکم فی هجاء فاحش من شعری
قوله اصبح لیل ای صر ذا صبح یا لیل قالته امرأة امرء القیس بن حجر الکندی حین طال علیها اللیل مع کراهتها ایاه فجعلت تخاطبه وتقول اصبح
یا فتی فلم یذهب عنها فعادت الی خطاب اللیل فلما اصبح سألها عن سبب الکراهة فقالت له لانک ثقیل الصدر خفیف العجز سریع الازاقة بطی الافاقة
فلما سمع ذلک منها طلقها فاخذت العرب مثلا یضرب فی شدة طلب الشیء وقیل یستعمله المغموم قوله افتد مخنوق مثل یضرب فی حث النفس علی تخلیص
من الشدائد والمعنی اعط فدیة یا مخنوق قوله اطرق کرا الاطراق چشم در پیش افگندن وسر فرو کردن واطرق کرا ان النعامة فی القری رقیة
یصاد بها الکروان کما فی الشرح وقیل مثل یضرب لمن یتکلم وبحضرته من هو اولی منه او یتکبر وقد تواضع من هو اشرف منه والکرا مرخم الکروان
وهو طائر یشبه البطة لا ینام باللیل فارسیته چوبینه والنعامة بالفتح شترمرغ قوله تعالی خاشعا متصدعا من خشیة الله ای لو انزل هذا القرآن علی
جبل لتخشع وتشقق لاجل خشیة الله مع صلابته ولکن قلوبهم اقسی منه حیث لم تخشع ومنه مما خطیاتهم اغرقوا وقول الفرزدق من قصیدة یمدح بها
زین العابدین علی بن حسین بن علی بن ابی طالب رضوان الله علیهم شعر یغضی حیاءً ویغضی من مهابته + فما یکلم الا حین یبتسم + ای
لمهابته قوله تعالی فبظلم من الذین هادوا هذا تعلیل للتحریم ای لظلم عظیم ارتکبوه حرمنا علیهم الطیبات من الالبان واللحوم من البقر والغنم
وکل ذی ظفر من البهائم والوحوش والطیور وکان قبل التوریة المطاعم کلها حلالا لبنی اسرائیل سوی المیتة والدم ولحم الخنزیر قوله علیه السلام
ان امرأة دخلت النار فی هرة ای فی هرة حبستها حتی ماتت من الجوع فلم تکن تطعمها ولا ترسلها فتاکل من خشاش الارض وهی حشراتها
والعصافیر ونحوها وفیه الاشعار الی تحریم حبس الهرة واهلاکها جوعا وان نفقة الحیوان المملوک وما فی حکمه واجب ومنه قوله تعالی فذلکنّ الذی
لمتننی فیه ای لسببه قوله تعالی لقد تقطع بینکم فالبین مرفوع معنی علی الفاعلیة وان نصب لفظا للزوم الظرفیة وقیل هو ظرف والفاعل ضمیر المصدر
ای وقع التقطع بینکم کما تقول جمع بین الشیئین ای اوقع الجمع بینهما ای اقیم مقام موصوفه والاصل ما بینکم وقد قرئ به ومن رفع فقد اسند الفعل
الی الظرف للاتساع او الی الاسم علی ارادة الوصل فان البین یکون فرقة ووصلا واسما وظرفا متمکنا قوله شعر قد حیل بین العیر والنزوان + هذا
عجز بیت من الطویل صدره + اهمّ بامر الحزم لو استطیعه + والبیت لصخر بن عمرو انشاه حین قالت له امرأته وهو مریض جولا بجرح قد اصابه
فی حرب لاحی فیرجی ولا میت فیلقی فعمد الی السیف وهمّ بقتلها فلم یقدر للضعف فقال فی ابیات متمنیا استطاعته لقتلها والهم القصد من
نصر صلته بالباء ویعنی بالامر الحزم قتلها ولو للتمنی وقوله حیل مبنی للمفعول مسند الی ضمیر المصدر وهو الحیلولة دون بین ای اوقع الحیلولة ویمکن
ان یکون مرفوعا معنی لا لفظا کما مر فی تقطع بینکم والعیر بالفتح الحمار وغلب علی الوحشی والنزوان محرکة الوثوب وهو مثل یضرب لقوی قادر که العجز
فلا یستطیع علی ما یریده والمعنی اقصد قتلها متمنیا الاستطاعة له والحال انی قد منعت عنه لعدم الاستطاعة قوله تعالی بل ملّة ابراهیم حنیفا ای نتبع
وقرئت بالرفع ای ملته ملتنا او ملتنا ملته وحنیفا حال عن المضاف الیه کقولک رأیت وجه هند قائمة او عن المضاف او الضمیر علی تقدیر
نتبع ونحوه والحنیف المائل عن کل دین باطل الی دین الحق قوله تعالی ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحین ای حال دخولهم فی الصبح والمعنی اوحینا
الی لوط انهم مستاصلون وقت الصبح عن آخرهم حتی لا یبقی منهم احد قوله تعالی فیها یفرق کل امر حکیم امرا من عندنا ای انا انزلناه فی لیلة
مبارکة وهی لیلة القدر والبراءة التی فیها یقضی ویکتب کل امر محکم من ارزاق العباد وآجالهم وجمیع امرهم من هذه اللیلة الی الاخری
القابلة حال کونه امرا حاصلا من عندنا علی ما اقتضاه علمنا وتدبیرنا ویجوز ان یکون حالا من احد ضمیری انزلناه ای انزلناه حال کونه آمرا

او حال کوننا آمرین وعلی هذا لا یکون مما نحن فیه قوله شعر وارسلها العراک ولم یذدها + ولم یشفق علی نغص الدخال + هو من الوافر
والضمیر المستکن لحمار الوحش والبارز للاتن والعراک بالکسر الازدحام والذود المنع من نصر والاشفاق الخوف والنغص بفتح النون
والغین المعجمة والصاد مهملة بعدهما من نغص الرجل بالکسر نغصا اذا لم یتم مراده والبعیر لم یتم شربه والدخال بکسر الدال المهملة وبالخاء
المعجمة شتر آب خورده را میان دو شتر تشنه در آوردن در آب خور نقل انه خرج لبید یوما متنزها الی جانب الجبل فرأی فی ذیل الجبل حمار
الوحش والاتن قد بعث ذلک الحمار الاتن الی ماء هناک ووقف هو علی موضع عال ینظر الیها خوفا من صیاد یهجم علیها فی الماء فلما رأی
لبید ذلک الفعل العجیب منه وصف بقوله وارسلها العراک البیت ای اورده الحمار الاتن معترکة ولم یمنعها عنه ولم یخف علی انه لم یتم شرب
بعضها للماء بالمزاحمة فالعراک معرفة صورة ونکرة معنی اقول وانما التزم تنکیر الحال لئلا یتوهم کونها نعتا لان الغالب کونها مشتقة وصاحبها
معرفة لان الغرض حاصل بالنکرة والتعریف زائد لا طائل تحته واما ما جاء معرفا بالالف واللام او بالاضافة فحکموا بشذوذه علی تاویل المعرفة
بالنکرة فمن المعرف بالالف واللام ما مر وقولهم ادخلوا الاول فالاول ای مرتبا وجاؤا الجماء الغفیر ای جمیعا ومن المعرف بالاضافة قولهم
جلس زید وحده ای منفردا وفعل ذلک جهده وطاقته ای مجتهدا وذهبوا ایدی سبا وایادی سبا ای متفرقین هذا مذهب الجمهور واجاز
یونس والبغدادیون تعریفها مطلقا بلا تاویل فاجازوا جاء زید الراکب وفصل الکوفیون فقالوا ان تضمنت الحال معنی الشرط صح تعریفها
لفظا کعبد الله المحسن افضل منه المسیء فالمحسن والمسیء حالان بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط اذ التقدیر عبد الله اذا احسن افضل منه اذا اساء قوله
تعالی او جاؤکم حصرت صدورهم حال باضمار قد ای قد حصرت صدورهم ای ضاقت وهم بنو مدلج جاؤا رسول الله صلی الله علیه وسلم غیر
مقاتلین هذا مذهب الفراء وابی علی وجماعة من المتاخرین کالزمخشری والمصنف وذهب الاخفش والکوفیون الی انه لا حاجة الی تقدیر قد حیث
تفقد لفظا لکثرة وقوع الجملة الماضویة حالا بدون قد نحو هذه بضاعتنا ردت الینا وکیف تکفرون بالله وکنتم امواتا قوله شعر اتهجر سلمی
بالفراق حبیبها + وما کاد نفسا بالفراق تطیب + قاله السعدی من قصیدة من الطویل والاستفهام للانکار وسلمی فاعل تهجر وهو بفتح
اسم محبوبته واراد بحبیبها محبها ای نفسه وفی کاد ضمیر الشان وتطیب مسند الی سلمی والمعنی لم تترک سلمی حبیبها بالفراق والشان انها لم ترض
بذلک نفسا والشاهد فی نفسا حیث وقع تمییزا عن نسبة تطیب الی سلمی وقد تقدم علیه کما فی قوله شعر انفسا تطیب بنیل المنی + وداعی
المنون ینادی جهارا + المنی جمع المنیة بالضم وهی الامنیة والمنون بالفتح الموت قوله تعالی لا عاصم الیوم من امر الله الا من رحم قیل
هو من استثناء منقطع کما فی الشرح وقیل من استثناء متصل والمراد بمن رحم اما الراحم وهو الله تعالی او مکان من رحم علی حذف المضاف
ای لا عاصم الیوم من الطوفان الا الله او الا مکان من رحمهم الله من المؤمنین وهو السفینة وذلک انه لما جعل الجبل عاصما من الماء
قال له لا یعصمک الیوم معتصم قط من جبل ونحوه سوی معتصم واحد وهو مکان من رحمهم الله وقیل العاصم بمعنی معصوم کدافق بمعنی
مدفوق وقیل بمعنی ذو عصمة قوله تعالی ما فعلوه الا قلیل ای لو کتبنا علیهم مثل ما کتبنا علی بنی اسرائیل من قتلهم انفسهم او خروجهم من دیارهم
حین استتیبوا من عبادة العجل فعلوا المکتوب علیهم الا اناس قلیل منهم بالرفع علی البدلیة من الواو فی فعلوا وبالنصب علی الاستثناء او
علی المصدریة ای ما فعلوه الا فعلا قلیلا کذا قال الزمخشری قوله تعالی لو کان فیهما آلهة الا الله لفسدتا اقول قد تحمل الا علی غیر فیوصف بها
بشرط ان یکون الموصوف جمعا منکرا او شبهه وان یکون مذکورا غیر مقدر فلا یقال جاءنی الا زید ویقال جاءنی غیر زید فالجمع المنکر نحو لو کان
فیهما آلهة الا الله لفسدتا ولا یجوز فی الا هذه ان تکون للاستثناء علی ما بینه فی الشرح والمعنی لو کان مدبر امر السموات والارض آلهة شتی غیر
الواحد الذی فطرهما لخربتا للتخالف والتمانع ومثال شبه الجمع المنکر قوله شعر لو کان غیری سلیمی الدهر غیّره + وقع الحوادث الا الصارم
الذکر + فالصارم صفة لغیری والمعنی یا سلیمی لو کان غیری الموصوف بانه مغایر للسیف البتار فی هذا الدهر الشدید غیّره سقوط النوائب لکنی لم یغیرنی
ذلک لما انا علیه من الصبر والثبات ومثال الشبیه بالمنکر قوله شعر انیخت فالقت بلدة فوق بلدة + قلیل بها الاصوات الا بغامها +
فالاصوات شبیه بالنکرة بان تعریفه بال الجنسیة والبلدة الصدر وایضا الارض وقلیل بها الاصوات صفة للبلدة المجرورة بالاضافة و
البغام بضم الموحدة وبالغین المعجمة صوت الناقة به یقول ابرکت هذه الناقة فالقت صدره علی ارض قلیل بها الاصوات الموصوفة بانها
مغایرة البغام ثم اعلم ان مقتضی کلام سیبویه انه لا یشترط کون الموصوف جمعا او شبهه وایضا قد صرح بجواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء

والی ہذا ذہب جماعۃ من النحویین وشرط المصنف فی وقوع الا صفۃ تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ **قولہ شعر** وکل اخ مفارقہ اخوہ ❊ لعمر ابیک الا الفرقدان ❊ ہو من الوافر وقولہ کل اخ مبتدأ خبرہ مفارقہ واخوہ فاعل مفارقہ او مبتدأ ثان مقدم الخبر والعمر بالفتح وبالضم وبضمتین البقاء ویستعمل فی القسم المفتوح وہو مبتدأ واللام لتاکید الابتداء والخبر محذوف تقدیرہ لعمرک قسمی والفرقدان نجمان قریبان من القطب کذا قال الجوہری وفی القاموس الفرقد النجم الذی یہتدی بہ فالفرقدان فی البیت صفۃ لکل اخ مع انہ لم یتعذر الاستثناء لاستغراق کل اخ والمعنی ببقاءک قسمی کل اخ موصوف بانہ مغایر للفرقدین مفارقہ اخوہ ویمکن ان یکون الفرقدان استثناء من کل اخ علی لغۃ بنی الحارث بن کعب وبنی کنانۃ فان الالف علی لغتہم لازمۃ للمثنی وما الحق بہ فی الاحوال الثلث ویکون الاعراب تقدیریا فیقولون جاء الرجلان ورأیت الرجلان ومررت بالرجلان وقیل منہ قولہ تعالی ان ہذان لساحران وقولہ علیہ السلام من احب کریمتاہ لم یکتب بین العصر والمغرب فعلی ہذا لا شذوذ فی البیت **قولہ** یقول الشاعر **شعر** ولم یبق سوی العدوان دناہم کما دانوا ❊ ہو من الہزج وقولہ سوی بکسر السین وضمہا مقصورا وان فتحتہا مددتہا وفیہ الشاہد حیث وقع فاعلا لقولہ لم یبق وہو عطف علی قولہ صرح فی البیت السابق **شعر** فلما صرح الشر ❊ فامسی وہو عریان ❊ والعدوان بضم العین المہملۃ الظلم الصریح ودناہم من الدین وہو الجزاء والجملۃ جواب لما وصرح ای انکشف وظہر والشر العداوۃ ویروی اصبح وہی تامۃ وکذا امسی ای دخل فی الصبح والمساء والعریان بالضم صفۃ من العری بالضم خلاف اللبس من سمع وہو مثل یضرب فی ظہور الشئ غایۃ الظہور والمعنی لما ظہر العداوۃ کل الظہور ولم یبق بیننا سوی الصبر علی الظلم الصریح جزیناہم مثل ما جزوا ومنہ المثل المشہور کما تدین تدان **قولہ شعر** الا رجلا جزاہ اللہ خیرا ❊ ہذا صدر بیت من الوافر عجزہ یدل علی محصلۃ تبیت ❊ وہو صفۃ رجلا وقولہ جزاہ اللہ خیرا جملۃ دعائیۃ معترضۃ والمحصلۃ بکسر الصاد والمہملۃ الشدیدۃ المرأۃ التی تحصل تراب المعدن ای تجعلہ حاصلا لتخرج منہ الذہب قال الجوہری البیت مضمن ای تبیت تفعل کذا اقول یعنی ان تبیت فعل ناقص من البیتوتۃ یقال بات زید یفعل کذا کما یقال ظل یفعل کذا وانہ خبرہ مذکور بعد ہذا البیت وہو قولہ ترجل قمتی وتقیم بیتی ❊ وتعطینی الاتاوۃ ما بقیت ❊ ففی البیت العیب المسمی بالتضمین عند العروضیین وہو افتقارہ الی ما بعدہ والترجیل شانہ کردن موی والقمۃ بالکسر الراس واعلاہ والاتاوۃ بالکسر الرشوۃ کان الشاعر یقول علی سبیل المجانۃ الا تروی رجلا جزاہ اللہ خیرا یدلنی علی امرأۃ محصلۃ تبیت ترجل راسی وتقیم فی بیتی وتعطینی الرشوۃ علی فجور بہا ما دام حیاتی وروی الا رجل بالرفع علی انہ فاعل لفعل محذوف یفسرہ المذکور ای الا یدل رجل وبالجر علی تقدیر من او المضاف ای الا من رجل او الا تحصلون لی دلالۃ رجل صفۃ کذا فحذف المضاف وابقی المضاف الیہ علی حالہ کما فی قراءۃ من قرأ واللہ یرید الآخرۃ بالجر ای ثواب الآخرۃ **قولہ** فی قول الشاعر **شعر** ولا اب وابنا مثل مروان وابنہ ❊ اذا ہو بالمجد ارتدی وتأزرا ❊ البیت للفرزدق وہو لقب علیہ والاسم ہمام بن غالب یصف مروان بن الحکم وابنہ عبد الملک وقولہ مثل خبر لا واذا ظرف متعلق بمثل وقولہ ہو مبتدأ راجع الی الاب فان مجد الاب مجد الابن دون العکس لان الشرف والمجد یکونان بالآباء وارتدی خبر المبتدأ وتأزر اعطف علیہ یقول لا اب ولا ابن مثل مروان وابنہ عبد الملک اذا مروان لبس رداء المجد وازارہ **قولہ شعر** ولقد امر علی اللئیم یسبنی ❊ ہذا صدر بیت من الکامل عجزہ ❊ فمضیت ثمۃ قلت لا یعنینی ❊ وثم بضم الثاء المثلثۃ وشد المیم للعطف الحقت بہا التاء وہذا الشاعر یصف نفسہ بالحلم فیقول واقدام علی اللئیم من اللئام یشتمنی فمضیت ولم اتوقف ثم قلت لا یرید بی بالشتم والشاہد فیہ ان المعرف بلام العہد الذہنی وصفہ بالجملۃ لانہ کالنکرۃ فی المعنی **قولہ شعر** ثلث الاثافی والدیار البلاقع ❊ اولہ ❊ ایا منزلی سلمی سلام علیکما ❊ ہل الازمن اللاتی مضین رواجع ❊ وہل یرجع التسلیم او یکشف العمی ❊ ثلث الاثافی والدیار البلاقع ❊ والبیتان لذی الرمۃ من الطویل ویا حرف ینادی بہا القریب والبعید والازمن بضم المیم جمع زمان واللاتی جمع التی والرجوع بازگشتن وبازگردانیدن لازم متعد من ضرب والتسلیم السلام والکشف رفع شئ عما یوازیہ من ضرب والعمی الجہل والاثافی بتخفیف الیاء والاصل التشدید جمع اثفیۃ بضم الہمزۃ وکسرہا وکسر الفاء وشد الیاء التحتیۃ اصلہا اثفویۃ علی افعولۃ وہی واحد الاحجار الثلثۃ التی یوضع علیہا القدر عند الطبخ والدیار جمع الدار وہی المحل بجمع الابنیۃ والبلاقع جمع البلقع بفتح الموحدۃ والقاف الارض القفر التی لا شئ بہا والمعنی اسلم علیکما یا منزلی سلمی واستخبر کما ان الازمنۃ التی مضت وکنا فیہما مع الاحبۃ ترجع الینا ثم یقول علی سبیل الاستفہام الانکاری وہل یرد جواب السلام ای او یرفع الجہل عن المستخبر الذی ہو فی جہل عن حال سلمی تلک الاحجار

الباقیۃ فی المنازل وتلک الدیار المندرسۃ التی فی تلک الارض القفرۃ ای لا یرد جواب السلام ولا ینبئ عن خبر اذا استخبرتہا عنہا فالتردد غیر نافع فعلیک بالصبر فانہ مفتاح الفرج ثم اعلم ان ہذا المصراع ایضا دلیل علی ان التمییز قد یکون معرفۃ فی العدد نحو ثلث الاثافی وفی غیرہ نحو طبت النفس یا قیس وہو الاقل والاصل طبت نفسا **قولہ شعر** الواہب المائۃ الہجان وعبدہا ❊ عوذا تزجی خلفہا اطفالہا ❊ ہو من الکامل والہجان بالکسر البیض من النوق واحد وجمع کالفلک والکناز وہی الناقۃ الضخمۃ والتحوم وہو الفصل بین الارضین والعوذ بالضم الحدیثات النتاج من الظباء وکل شئ جمع عائذ کحول وحائل وہی الناقۃ التی لم تحمل اول السنۃ والطفل الصغیر من کل شئ او المولود وولد کل وحشیۃ واضافۃ الواہب الی المائۃ من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی المفعول بہ ای الذی یہب المائۃ یقول ان ممدوحہ ہو الذی یہب المائۃ من النوق البیض وراعیہا من ممالیکہ حال کون تلک المائۃ حدیثات النتاج یسوق الراعی خلف کل منہا اطفال کل واحدۃ منہا **قولہ** یقول الشاعر **شعر** وابی مالک ذو المجاز بدار ❊ ہذا عجز بیت من الکامل صدرہ ❊ قدر احلک ذو المجاز وقد اری ❊ والقدر بالتحریک وقد یسکن الدال قضاء اللہ وحکمہ والاحلال فرود آوردن وذو المجاز سوق کانت لہم علی فرسخ من عرفۃ بناحیۃ کبکب وہو جبل بعرفات خلف ظہر الامام اذا وقف کذا فی القاموس وقال الجوہری موضع بمنی کان بہ سوق فی الجاہلیۃ واری بصیغۃ المجہول ای اظن والواو للقسم وابی مقسم بہ اصلہ ابوی وفیہ الشاہد حیث اتی بلام اب عند الاضافۃ وہی الواو المدغمۃ فی یاء المتکلم بعد جعلہا یاء وہذا الشاعر یخاطب نفسہ فیقول قضاء اللہ وحکمہ انزلک یا نفس فی ہذا الموضع وانی قد اظن واقسم بابی ان ہذا الموضع لیس محلا لنزولک فانک ترتحلین عنہ عن قریب ہکذا ذکرہ العلامۃ التفتازانی فی شرح ابیات المفصل قلت ویمکن ان یکون رد المحذوف فی اب لضرورۃ دعت الیہ او یکون المقسم بہ جمع اب فانہ یقال فی اب ابون کما فی اخ اخون قال **شعر** فلما تبین اصواتنا ❊ بکین وفدیننا بالابینا ❊ ہو من المتقارب وتبین الشئ ای ظہر وتبینتہ انا ای اظہرتہ وعرفتہ لازم متعد وفداہ تفدیۃ ای قال لہ جعلت فداک والابین جمع اب والالف للاشباع وفیہ الشاہد حیث جمع بالواو والنون والمعنی لما عرفن اصواتنا معرفۃ بینۃ بکین وقلن لنا جعل آباؤنا فداکم وعلی ہذا قرأ بعضہم قولہ تعالی واله ابیک ابراہیم واسمعیل واسحق یرید ابین جمع اب فحذف النون للاضافۃ وقال **شعر** کان بنو فزارۃ شر قوم ❊ وکنت لہم کشر بنی الاخینا ❊ فزارۃ ابو حی من غطفان والشر بد وبدتر یقال فلان شر الناس ولا یقال اشر الناس الا فی لغۃ ردیۃ والاخین جمع اخ کحمون وہنون جمع حم وہن **قولہ شعر** انما یعرف ذا الفضل من الناس ذووہ ❊ ہو من الرمل والبیت مدرج وذووہ جمع ذو وحذف النون للاضافۃ وفیہ الشاہد حیث اضافہ الی ضمیر الفضل وہو لا یضاف الا الی اسم الجنس والمعنی لا یعرف اہل الفضل احد من الناس الا اہل الفضل قلت اضافتہ الی ضمیر اسم الجنس اضافۃ الی اسم الجنس لان المکنی بہ یدل علی ما یدل علیہ المکنی عنہ فکانہ مضاف الی اسم الجنس الظاہر ویؤیدہ ہذا قول الامام عبد القاہر حیث قال فی قولہ انما یعرف ذا الفضل من الناس ذووہ ہذا احسن من قولک ذووہ برد الہاء الی زید ونحوہ لانہ فی البیت یعود الی الفضل وہو اسم الجنس فکانہ قال لا یعرف ذا الفضل الا ذو الفضل کذا فی الاقلید شرح المفصل فالظاہر انہ لا یضاف الی علم ولا الی ضمیرہ ولا یقطع عن الاضافۃ الا علی سبیل الشذوذ کقولہم اللہم صل علی محمد وذویہ وقولہ **شعر** فلا اعنی بذلک اسفلیکم ❊ ولکنی ارید بہ الذوینا ❊ یعنی بہ الاذواء وہم ملوک الیمن من قضاعۃ ثم اعلم ان مذہب سیبویہ ان ذو وزنہا فعل بالتحریک ولامہا یاء ومذہب الخلیل ان وزنہا فعل بالاسکان ولامہا واو وقال ابن کیسان یحتمل الوزنین وآب واخ وحم وہن وزنہا عند البصریین فعل بالتحریک ولاماتہا واوات بدلیل تثنیتہا بالواو وذہب بعضہم الی ان لام حم یاء من الحمایۃ وذہب الفراء الی ان وزن اب واخ وحم فعل بالاسکان **قولہ** تعالی وما اہلکنا من قریۃ الا ولہا منذرون ای رسل ینذرون اہلہا الزاما لہم وقاطعا لحجتہم کذا مثل والصواب الا ولہا کتاب معلوم اذ لیس الواو ہہنا فانک فی مدارک التنزیل ولم تدخل الواو علی الجملۃ بعد الا کما دخلت فی ما اہلکنا من قریۃ الا ولہا کتاب معلوم لان الاصل عدم الواو اذ الجملۃ صفۃ لقریۃ واذا زیدت فلتاکید لصوق الصفۃ بالموصوف انتہی قلت ہذا ما ذہب الیہ الزمخشری ومن تبعہ وقال الجمہور الواو فیہا واو الحال لان اقتران الجملۃ بالا وکذا اقترانہا بالواو یمنع الوصفیۃ وقال ابن مالک فی شرح التسہیل ان ما ذہب الیہ جار اللہ من توسط الواو بین الصفۃ والموصوف لتاکید لصوق الصفۃ بہ مذہب لا یعرف من البصریین ولا الکوفیین فلا یلتفت الیہ **قولہ** تعالی فکبکبوا فیہا ہم والغاوون ای الآلہۃ وعبدتہم والکب بروی در افگندن یقال کبہ لوجہہ فاکب ہو علی وجہہ

والکبکبۃ تکریر الکب جعل التکریر فی اللفظ دلیلا علی التکریر فی المعنی کان من اُلقی فی جہنم ینکب مرۃ بعد مرۃ حتی یستقر فی قعرہا نعوذ باللہ منہا **قولہ** فی قولہم ما کل سوداء تمرۃ وبیضاء شحمۃ وہو مثل یضرب فی خطأ الطبیعۃ والشاہد فیہ ان لفظۃ کل ہہنا مرفوعۃ باسمیۃ ما وہو مضاف الی سوداء وتمرۃ خبرہا منصوب بہا وبیضاء مجرورۃ بالعطف علی سوداء والعامل فیہ کل وشحمۃ منصوبۃ بالعطف علی تمرۃ والعامل فیہ ما فالعاملان فی المعطوف والمعطوف علیہ مختلفان کما تری وکذا فی قول الشاعر **شعر** اکل امرأ تحسبین امرأ + ونار توقد باللیل نارا + ہو من المتقارب وقولہ توقد فعل مضارع من التوقد حذفت احدی تائیہ والجملۃ صفۃ لنار وکل منصوب مفعول اول لتحسبین والامرأ الاول مجرور باضافۃ کل الیہ والامرأ الثانی منصوب مفعول ثان لتحسبین والنار الاول مجرور معطوف علی الامرأ الاول والعامل فیہ کل والنار الثانی منصوب بالعطف علی الامرأ الثانی والعامل فیہ تحسبین والاستفہام للانکار یقول الشاعر مخاطبا لزوجۃ حین فضلت غیرہ علیہ اتحسبین کل من لہ صورۃ رجل رجلا وکل نار توقد باللیل نارا ای لیس کل من لہ صورۃ رجل برجل بل الرجل من لہ اخصال سنیۃ واوصاف بہیۃ ولیس کل نار توقد فی اللیل بنار وانما النار نار توقد لقری الضیفان **قولہ** تعالی بالناصیۃ ناصیۃ کاذبۃ ای لئن لم ینتہ ابو جہل عن نہیہ عن عبادۃ اللہ لنسفعا ای لناخذن بناصیۃ ناصیۃ کاذبۃ ولنلقین بہا علی وجہہ فی جہنم فالناصیۃ الثانیۃ بدل وہی نکرۃ وصفت بکاذبۃ لتقرب من المعرفۃ **شعر** اقسم باللہ

ابو حفص عمر + ما مسہا من نقب ولا دبر + اغفر لہ اللہم ان کان فجر + ہو من الرجز وحفص بالحاء والصاد المہملتین والاسد وبہ کنی النبی صلی اللہ علیہ وسلم عمر بن الخطاب رضی اللہ عنہ وہو فاعل اقسم والنقب بالتحریک سودہ وتنک شدن سیل ستور من سمع نقب انقب نقبا نعت منہ والدبرۃ محرکۃ القرحۃ التی تخرج فی ظہر الدابۃ والجمع دبر وادبار والفعل دبر کفرح وادبر فہو دبر وادبر وہی دبراء والفجور الکذب من نصر وقولہ ما مسہا جواب القسم والضمیر للناقۃ وکلمۃ من زائدۃ وان للشرط وکان اسمہا مضمر فیہا وجملۃ فجر خبر لہا والمعنی اقسم باللہ ابو حفص عمر بن الخطاب ما مس ناقتک نقب ولا دبر فاغفر اللہم ان کان فجر فی ہذا الکلام وفیہ الاشعار الی ان الاعرابی لم یعلم حکمہ وہو عدم المواخذۃ بہ لانہ کذب لا عن عمد **قولہ شعر** انا ابن التارک البکری بشر + علیہ الطیر ترقبہ وقوعا + ہو من الوافر والبکری نسبۃ الی بکر بن وائل وہو من شجعان العرب ولذا یفتخر الشاعر بانہ ابن قاتل ہذا الرجل فیقول انا ابن من جعل البکری مع شجاعتہ مجتمعا علیہ الطیر اذ ضربہ بالسیف والقاہ فی المعرکۃ واقعۃ حولہ مترقبۃ علیہ لخروج روحہ لان الحیوان ما دام بہ رمق لا تقرب الطیر خصوصا فی الانسان کذا قال العلوی **شعر** ان من یدخل الکنیسۃ یوما + یلق فیہا جآذرا وظباء + ہو من الخفیف والبیت للاخطل النصرانی والکنیسۃ بفتح الکاف وکسر النون معبد النصاری والجآذر اولاد البقرۃ الوحشیۃ جمع جوذر بضم الجیم وسکون الہمزۃ وفتح الذال المعجمۃ وضمہا یشبہ بہا النساء فی سعۃ العین وکنی بذلک عن النساء اللاتی رآہن فی الکنیسۃ والتقدیر انہ ای الشان والمعنی انہ من یدخل معبد النصاری یوما یلق فی ذلک المعبد النساء اللاتی کالجآذر والظباء فی سعۃ العین وشدۃ سوادہا **قولہ** تعالی ان ہذان لساحران ای قالوا ان موسی وہارون لساحران فہذان اسم ان علی لغۃ بلحارث بن کعب وکنانۃ فانہم جعلوا الالف للتثنیۃ واعربوا المثنی تقدیرا کما مر وقیل الاصل ہذین نقلبت الیاء الفا علی لغۃ من یبدل الواو والیاء الساکنۃ المفتوح ما قبلہا الفا علی حد المتحرکۃ کتابۃ وصامۃ فی توبۃ وصومۃ وقیل اسمہا ضمیر الشان وہذان لساحران خبرہا وقیل ان بمعنی نعم من حروف الایجاب وما بعدہا مبتدأ وخبر واللام زائدۃ او داخلۃ علی المبتدأ المحذوف ای لہما ساحران وقرأ ابو عمرو ان ہذین لساحران وہو ظاہر وابن کثیر وحفص والخلیل ان ہذان لساحران بتخفیف ان علی الالغاء علی قولک ان زید لمنطلق واللام ہی الفارقۃ بین ان النافیۃ والمخففۃ من المثقلۃ وقیل ان بمعنی ما واللام بمعنی الا ای ما ہذان الا ساحران وفی الآیۃ وجوہ اخر ترکتہا خوفا للاطالۃ **شعر** وبیری ذو حفرت وذو طویت + ہذا عجز بیت من الوافر وصدرہ فان الماء ماء ابی وجدی + اولہ + قالوا قد جننت فقلت کلا + وربی ما جننت ولا انتشیت + ولکنی ظلمت فکدت ابکی + من الظلم المبین او بکیت + وقولہ جننت من جن الرجل جنونا مبنیا للمفعول والانتشاء مست شدن والفاء فی قولہ فان الماء للتعلیل لما قبلہ وہو قولہ ولکنی ظلمت البیت وبیری کلام اضافی مبتدأ وذو حفرت خبرہ وکذا ذو طویت من قولک طویت البیر اذا بنیتہا بالحجارۃ والعائد محذوف ای حفرتہا وطویتہا والمعنی قال الناس فی انہ مجنون او سکران فقلت لہم کلا وربی ما بی جنون ولا سکر ولکنی ظلمت واستنزلت عن حقی فدہش عقلی فشارفت البکاء او بکیت اذ الماء المتنازع فیہ ماء جدی وماء ابی وبیری التی نقبتہا وطویتہا قلت وذو ہذہ

عندہم لازمۃ لہذہ الصیغۃ فی کل حال لا تتصرف فیہا ولا تعرب ومن ہہنا اجری ذو علی البیر وہی مؤنثۃ وتقول جاءنی ذو فعل او فعلت ورأیت ذو فعلا او فعلتا ومررت بذو فعلوا او فعلن **قولہ** تعالی اللہ یبسط الرزق لمن یشاء ای لمن یشاؤہ فحذف العائد المنصوب بالفعل ومنہ ہذا الذی بعث اللہ رسولا ای بعثہ اللہ وکذا یجوز حذف العائد المجرور سواء کان مجرورا باضافۃ صفۃ الیہ نحو ما تدری ما اسد صانع ای صانعہ او بحرف جر نحو **شعر** نصلی للذی صلت قریش + ونعبدہ وان جحد العموم ای صلت لہ واما العائد الی الالف واللام فلا یحذف لخفاء موصولیتہا والضمیر من دلائل الموصولیۃ الا قلیلا نحو **شعر** ما المستقر الہوی محمود عاقبۃ + وان اتیح لہ صفو بلا کدر + ای الذی استفزہ الہوی ای استخفہ والمعنی ما الذی استخفہ الہوی محمود عاقبۃ قط وان قدر لہ صفو بلا کدر **شعر** ربما تکرہ النفوس من الامر لہ فرجۃ کحل العقال + ہو من الخفیف والبیت لامیۃ بن ابی الصلت وہو مدرج ایضا ای آخر صدرہ المیم الساکنۃ من الامر والامر الحادثۃ والفرجۃ بفتح الفاء وسکون الراء المہملۃ انفراج الغم وانکشافہ والعقال بکسر العین المہملۃ حبل یشد بہ ید الدابۃ بعد البروک لیمنعہا عن القیام وہذا الشاعر یحرض علی الصبر فی الشدائد فیقول رب شیء لا ترضی بہ النفوس والحال ان لہ انکشاف بسرعۃ کحل العقال عن یدی الدابۃ فینبغی للانسان ان یصبر النفس عند خطب نازل ولا یضیق بہ **قولہ** تعالی فنعما ہی ای ان تبدوا الصدقات فنعم الشیء ہی والاصل فنعم الشیء ابداؤہا لان الکلام فیہ فحذف المضاف واقیم المضاف الیہ مقامہ فارتفع وانفصل **شعر** وکفی بنا فضلا علی من غیرنا + حب النبی محمد ایانا + ہو من الکامل والبیت لحسان بن ثابت الانصاری والباء فی بنا زائدۃ فی مفعول کفی وفضلا تمییز او حال وتنوینہ للتفخیم ویروی شرفا وحب النبی فاعل کفی وہو مصدر مضاف الی فاعلہ وایانا مفعولہ ومن موصوفۃ وغیرنا بالجر صفتہا وفیہا الشاہد حیث وصفت بمفرد والمعنی وکفانا فضلا عظیما علی من غیرنا حب النبی محمد صلی اللہ علیہ وسلم ایانا ای الانصار **قولہ** تعالی ثم لننزعن من کل شیعۃ ایہم اشد علی الرحمن عتیا بضم ای وہو القراءۃ المشہورۃ والتقدیر الذی ہو اشد فحذف المبتدأ وہو ہو وبقی الخبر وہو اشد ومنہ قولہ **شعر** اذا ما اتیت بنی مالک + فسلم علی ایہم افضل + ای ہو افضل وہذا مذہب سیبویہ واتباعہ وخالفہ الکوفیون وجماعۃ من البصریین لانہم تعربون ایا دائما وقریء شاذا ایہم بالنصب علی المفعولیۃ وشیعۃ الرجل بالکسر اتباعہ وانصارہ والفرقۃ ویقع علی الواحد والتثنیۃ والجمع والمذکر والمؤنث والعتی بالضم والکسر از حد درگذشتن من نصر اصلہ عتوو فابدلت احدی الضمتین کسرۃ فانقلبت الواو یاء فصار عتیا ثم اتبعت الفاء العین فصار عتیا **شعر** فساغ لی الشراب وکنت قبلا + اکاد اغص بالماء الفرات + ہو من الوافر والسوغ بالفتح آسان بگلو فرو شدن شراب وفرو بردن لازم متعد من نصر وضرب والشراب کل ما یشرب وہو فاعل ساغ واکاد مضارع متکلم من الکود من افعال المقاربۃ وضمیر الاسم مستتر فیہا وہی بکسر الہمزۃ فان الکسر للعلامۃ غیر الیاء وان کان جائزا علی لغۃ غیر الحجاز علی قرء فی التصریف ولکن فیہا افصح من الفتح سماعا وکذا فی اخال واغص من الغصص کذا قال الاندلسی والغصص بالتحریک بگلو در ماندن طعام وجز آن من سمع وہو خبرکاد والجملۃ خبر کان والفرات بضم الفاء الماء العذب یقال ماء فرات ومیاہ فرات نقل انہ قتیل قریب لہذا الشاعر فحزن علیہ حزنا وصار من الغم بحیث لا یجری الطعام ولا الشراب فی حلقہ الی ان تمکن من القصاص فقتل القاتل فزال عنہ الغم فانشأ البیت یقول سہل لی سوغ الشراب وکنت قبل ذلک القصاص اغص بالماء العذب **شعر** اما تری حیث سہیل طالعا + نجم یضیء کالشہاب ساطعا + ہو من الرجز وقولہ تری من الرویۃ بمعنی العلم او الابصار وحیث سہیل مفعول تری وطالعا مفعول ثان او حال من سہیل ونجم بالجر بدل من سہیل او مفعول ثان وذلک علی تقدیر روایۃ النصب وساطعا صفۃ نجما او حال من فاعل یضیء وہو من السطوع بمعنی الارتفاع والشہاب بالکسر شعلۃ من النار وہو متعلق بیضیء والمعنی اما تری مکان سہیل حال کونہ طالعا نجما ساطعا یضیء کالشہاب وموضع الاستشہاد فیہ حیث سہیل حیث اضیفت الی مفرد وہو نادر وقال ابن ہشام وطی تقول حوث وفی الثاء فیہما الضم تشبیہا لہما بالغایات والکسر علی اصل التقاء الساکنین والفتح للتخفیف ومن العرب من یعرب حیث وقراءۃ من قرأ من حیث لا یعلمون بالکسر یحتملہا ویحتمل لغۃ البناء علی الکسر وقال ایضا ورأیت بخط الضابطین اما تری حیث سہیل طالعا بفتح ثاء حیث وخفض سہیل وحیث بالضم وسہیل بالرفع یعنی انہ مبتدأ محذوف الخبر تقدیرہ حیث سہیل موجود **قولہ** احمق من ہبنقۃ ہو لقب رجل یقال لہ ذو الودعات لانہ جعل فی عنقہ قلادۃ من ودع وعظام وخزف مع طول لحیتہ واسمہ یزید بن ثروان احد بنی قیس بن ثعلبۃ وکان یضرب بہ المثل فی الحمق اقول ومن الشذوذ المبنی من الالوان خلافا

فلکوفیة فیما ہو اصل للالوان فانہم یجوزون بناء افعل التفضیل منہ وہو السواد والبیاض کقولہ شعر جاریۃ فی درعہا الفضفاض + ابیض من اخت بنی اباض
ای جاریۃ فی قمیصہا الوسیع اشد بیاضا من اخت بنی اباض التیمی وقولہ ع لانت اسود فی عینی من الظلم + واما شذوذ المبنی من المزید فیہ فسیبویہ
یفصلہ ویمنعہ من غیر افعل کانطلق واستخرج ویجیزہ من افعل کاعطی ویؤیدہ کثرۃ السماع منہ کقولہم انت اکرمہم للضیف واولاہم للمعروف واعطاہم
للذہب شعر ولست بالاکثر منہم حصی + وانما العزۃ للکاثر + ہو من الرجز والبیت للاعشی یفضل عامرا علی علقمۃ والحصی العدد قالوا نحن اکثر
منہم حصی ای عددا والعزۃ الغلبۃ والکاثر ہہنا الکثیر کذا فی الصحاح یقول لست یا علقمۃ من بین ہؤلاء باکثر منہم عددا بل اقل منہم والغلبۃ للکثیر لا للقلیل
والشاہد فی الاکثر منہم حیث جمع بین اللام ومن علی جعل من للتبعیض قولہ تعالی ہو اعلم من یضل عن سبیلہ فمن موصولۃ او موصوفۃ فی محل نصب بالفعل المقدر
ای ان ربک ہو اعلم من کل من یعلم من یضل عن سبیلہ قولہ تعالی لن ابرح الارض حتی یاذن لی ابی ای قال تعالی حاکیا عن ابن یعقوب علیہ السلام
فلن افارق الارض ارض مصر بلا اخ حتی یاذن لی ابی فی الانصراف الیہ فلن ارکد من لا فی النفی واصلہا لا ان عند الخلیل فحذفت الہمزۃ تخفیفا ثم الالف
لالتقاء الساکنین وعند الفراء اصلہا لا فقلبت الالف نونا وکذا عند سیبویہ فی قول وفی انہا حرف برأسہا والی ہذا ذہب الاکثر شعر سا ترک منزلی
لبنی تمیم + والحق بالحجاز فاستریحا + ہو من الوافر والانشاد لبیان انتصاب المضارع بعد الفاء مع عدم تقدم احد الاشیاء الستۃ للضرورۃ وقیل انما
انتصب لوقوعہ فی جواب الامرین معنی فان سا ترک والحق بمعنی لاترک لالحق وعلی ہذا فلا ضرورۃ فی البیت وہذا الشاعر یشکو جور بنی تمیم وجفاہم فیقول
انی اترک قریبا داری وطنی بجفائہم والحق باہل الحجاز واستوطن عندہم فاستریح قولہ تسمع بالمعیدی خیر من ان تراہ ہو مثل مشہور یضرب لمن اشتہرت
وذکر بین الناس فاذا رایتہ ازدریت مرآتہ والمعیدی تصغیر المعدی المنسوب الی معد بن عدنان بفتح المیم والعین وبالدال المشددۃ وانما خففت الدال
استثقالا للجمع بین التشدیدین مع یاء التصغیر وقولہ تسمع مبتدأ بتقدیر ان وخیر خبرہ وروی الکسائی ان تسمع وہو مختارہ وابن السکیت تسمع بالمعیدی لا ان تراہ وقیل
وکان تاویلہ تاویل امر کانہ قال اسمع بہ ولا تراہ واصلہ علی ما نقلہ صاحب شمس العلوم ان شقۃ بن ہمزۃ دخل علی المنذر بن ماء السماء اللخمی وکان یسمع منہ
بصفۃ تعجبہ فلما وقعت بین یدیہ قال فسمع بالمعیدی خیر من ان تراہ فقال شقۃ ان الرجال لیسوا بجزر فتراد منہم الاجسام انما المرء باصغریہ قلبہ و
لسانہ شعر الا ایہذا اللائمی احضر الوغی + ہذا صدر بیت من الطویل عجزہ + وان اشہد اللذات ہل انت مخلدی + والوغی کالفتی الحرب قیل ہو الحضور
من سمع والاخلاد الابقاء وموضع الاستشہاد فیہ احضر حیث سوغ اضمار ان مع العمل من غیر الشرط والاصل علی ان احضر فحذف علی ثم اضمر ان لانہ یا بعد احضر علیہ [?]
قولہ وان اشہد اللذات فان عطف ان اشہد علی احضر دلیل علی انہ منصوب ایضا باضمار ان والمعنی الا ایہذا الذی یلومنی علی حضوری الحرب وعلی حضور اللذات واختیار
ایاہما ہل تبقی ان ترکتہما ای لا تبقی سوار ترکتہما او حضرتہما شعر وقال رائدہم ارسوا نزاولہا + فکل حتف امرئ یجری بمقدار + ہو من البسیط والرائد
الذی یطلب الماء والکلاء للقوم من الرود وہو الطلب وارسوا ای اثبتوا من الارساء وہو الثبوت فی الحرب کالرسو والمزاولۃ المعالجۃ والمحاولۃ
والضمیر للحرب والحتف الموت والمقدار الحکم والقضاء والمعنی قال رائد القوم لا تبرحوا عن مقامکم فی الحرب ولا تاخروا عنہا خوفا للموت انما تحاربوا لا تاخر
فان الموت امر مقدر انما یجری بقضاء اللہ تعالی وحکمہ فلا ینجی منہ الجبن ولا یوقف موقف الاقدام وموضع الاستشہاد فیہ نزاولہا حیث رفع للاستیناف
ولم یجعلہ جوابا للامر شعر لا تخلنا علی غرائک انا + طالما قد وشی بنا الاعداء + ہو من الخفیف ویعنی بالغراء الاغراء والوشی والوشایۃ سعایت کردن
بنزدیک الی والاعداء ہہنا الوشاۃ والشاہد فی لا تخلنا حیث حذف مفعولہ الثانی وہو جازعین او اذلاء ونحوہ والمعنی لا تخلنا جازعین علی اغرائک
الملک بما اذ قد وشی فی ماقبل ذلک الوشاۃ عند الملک فلم یضرنا وشیہم فی حقنا شیئا ہذا وانما حذفہما معا فلا خلاف فی جوازہ فانہ واقع جدا کقولہم من یسمع یخل
ای یخل مسموعہ صادقا وکقول الکمیت من قصیدۃ یمدح بہا اہل بیت الرسول صلی اللہ علیہ وسلم شعر بای کتاب ام بایۃ سنۃ + تری حبہم عارا علی
وتحسب + ای تحسبہ عارا علی شعر ولقد اراني للرماح دریئۃ + من عن یمینی تارۃ وامامی + ہو من الکامل والدریئۃ بدال مہملتین وبالہمز او بغیر
الہمز علی فعیلۃ الحلقۃ التی یتعلم علیہا الطعن کالہدف للسہام وہو المفعول الثانی لاری وعن ہہنا اسم بمعنی جانب واراد عن الیمین والامام الجوانب کلہا
وانما اقتصر علی ذکر الیمین للعلم بان الیسار کالیمین واما الظہر فان الفارس لا یتمکنہ منہ احد والمعنی واللہ لقد ابصرت نفسی مرارا کالدریئۃ للرماح فتاتینی
من الجوانب کلہا ولم تصبنی منہا فرجعت من المعرکۃ سالما غانما والشاہد فی ارانی حیث ہو من الرؤیۃ البصریۃ حمل علی الرؤیۃ القلبیۃ فی جواز
کون الفاعل والمفعول ضمیرین لشیء واحد واما مثال الرؤیۃ الحلمیۃ التی حملت علی القلبیۃ فیہ کقولہ تعالی انی ارانی اعصر خمرا ای انی اری نفسی فی
الحلم کانی اعصر خمرا شعر بتنا بتکرد الحمی کاننا + قطا الحزن قد کانت فراخا بیوضہا + ہو من الطویل والبات بمعنی فی والتیہاء بالفتح

المثناۃ من فوق وسکون المثناۃ من تحت ممدود کالصحراء الفلاۃ التی یتاہ فیہا والقفر بالفتح المفازۃ التی لا نبات بہا ولا ماء والمطی جمع مطیۃ
وہو المرکب والقطا واحدہا قطاۃ وہو طائر فارسیتہ سنگ خوارہ وہو مثل فی سرعۃ السیر لا سیما قطا الحزن اذا ترکت البیوض فصارت فراخا
فانہا اہوی فی ہذہ الحالۃ والحزن بالفتح بلاد العرب وما ارتفع من الارض وغلظ والفراخ بالکسر ہہنا اولاد الطیر الواحد فرخ بالفتح والبیوض
جمع بیضۃ بالفتح وہذا الشاعر یصف المطی بسرعۃ السیر فیقول کنت بفلاۃ خالیۃ من الماء والکلا التی یتحیر فیہا السالک والحال ان
المطایا فی سرعۃ السیر کانہا قطا الحزن التی صارت بیوضہا فراخا فسرعت الیہا وموضع الاستشہاد فیہ کانت حیث جاءت بمعنی صارت ومنہ
قولہ شعر ولیل طویل کان لما قرنتہ + برویۃ من اہوی قصیر الجوانب + ای صار اللیل الطویل قصیر الجوانب شعر اذا مت کان
الناس صنفان شامت + وآخر مثن بالذی کنت اصنع + ہو من بحر الطویل وشامت اسم فاعل من الشماتۃ بالفتح وہو الفرح ببلیۃ
العدو من فرح ومثن اسم فاعل من اثنی علیہ خیرا والشاہد فیہ من حیث ان فی کان ضمیر الشان وہو اسمہا والناس مبتدأ وصنفان
خبرہ والجملۃ خبر کان وہی مفسرۃ للضمیر والمعنی اذا مت کان الناس نوعین نوع یفرح بموتی ونوع یحزن ویثنی علی بالذی کنت اصنعہ فی
حیاتی قولہ تعالی کیف نکلم من کان فی المہد صبیا فکان زائدۃ والظرف صلۃ من وصبیا حال من المستکن فیہ والمعنی کیف نکلم من ہو
فی المہد حال کونہ صبیا ویجوز ان تکون تامۃ بمعنی ثبت ووجد قولہ شعر ان العداوۃ تستحیل مودۃ + ہذا صدر بیت من الکامل عجزہ +
بتدارک الہفوات بالحسنات + وقولہ تستحیل من الافعال الناقصۃ بمعنی تصیر وفیہ الشاہد والہفوۃ الزلۃ والمعنی ان العداوۃ تصیر
مودۃ بسبب تدارک السیئات بالحسنات قولہ شعر فیا لک من نعمی تحولن ابؤسا + ہذا عجز بیت من الطویل صدرہ تبدلت قرحا
دامیا بعد صحۃ + والقرح الجرح او المہ والصحۃ خلاف المرض ویا للنداء واللام للاستغاثۃ والخطاب للہ سبحانہ وتعالی والنعمی بالضم
والقصر النعمۃ والمسرۃ وہو مستغاث لہ مثل باللہ من الم الفراق ای استغیث باللہ من الم الفراق وتحولن ای صرن وفیہ الشاہد
حیث جاء تحول بمعنی صار وضمیر نعمی اما باعتبار معنی الجنسیۃ واما لتعدد الخبر وہو ابؤسا وان کان المرجع واحدا والابؤس جمع بؤس بالضم
وہو الشدۃ کان ہذا الشاعر یلوم نفسہ علی اختیارہا الہوی ویستغیث باللہ من الم الجوی فیقول تبدلت یا نفس قرحا دامیا بالصحۃ التی
کانت لک فاستغیث بک یا اللہ من اجل مسرات صرن شدائد وقیل اللام للتعجب والمنادی محذوف ومن نعمی بیان لہ کانہ
یتعجب من نعمی حیث صارت شدائد قولہ شعر عسی الہم الذی امسیت فیہ + یکون وراءہ فرج قریب + ہو من الوافر والبیت
لہدبۃ بن الخشرم + والہم الحزن ویردی الکرب وہو والہم سواء وتاء امسیت مضمومۃ علی التکلم علی ما ذہب الیہ جماعۃ من
النحویین وقال محمد بن ابی بکر الدمامینی وضبط الیمنی فی شرح الکشاف تاء امسیت بالفتح علی الخطاب قال لان القائل یبشر
محزونا بالفرج القریب وزوال الحزن وقد وقفت علی ہذا البیت فی نسخۃ صحیحۃ من الکشاف وقد ضبط فیہا تاء امسیت
بالضم وکذا سمعناہ غیر مرۃ من مشایخنا بالدیار المصریۃ انتہی وقولہ وراءہ ہو نقیض قدام وقدام ایضا علی الضد وہو المراد فی
البیت والفرج بالجیم مع التحریک انکشاف الہم وہو اسم یکون ووراءہ خبرہ ہکذا قالوا والاظہر التقدیر ان الفرج مبتدأ خبرہ الظرف
والجملۃ خبر یکون واسمہا ضمیر فیہا یعود الی الہم کذا فی المغنی نقل ان ہذا الشاعر قتل ابن عمہ زیاد بن مرثد فاخذ لاجلہ فسجن فقال فی
السجن راجیا عسی الہم الذی امسیت فیہ وصرت واقعا فیہ یکون قدامہ انکشاف قریب کذا فی المکمل والشاہد فی یکون حیث
حذف ان من خبر عسی تشبیہا لہا بکاد قولہ شعر قد کاد من طول البلی ان یمصحا + ہذا عجز بیت من الرجز صدرہ + ربع عفا
من بعد ما قد انمحی + والبیت لذی الرمۃ کذا فی المکمل والرسم بالفتح الاثر ورسم الدار ما کان من آثارہا لاصقا بالارض والعفاء
بالفتح الدروس والانمحاء والبلی بکسر الموحدۃ وبالقصر مصدر بلی الثوب بالکسر یبلی بالفتح ای اندرس وان یمصح من مصح الشیء مصوحا
ای ذہب وانقطع والالف للاشباع وفیہ الشاہد حیث ادخل ان علی خبر کاد تشبیہا لہا بعسی کان ہذا الشاعر یصف منزل الحبیبۃ
فیقول ہذا رسم الذی عفا واندرس بعد انمحاء تلک الدار قد قرب من طول بلاہ وقدم اندراسہ ان یذہب وینقطع شعر اذا
غیر الہجر المحبین لم یکد + رسیس الہوی من حب میۃ یبرح + ہو من بحر الطویل والہجر بالفتح نقیض الوصل والرسیس الحسی [?]
الثابت والاضافۃ من باب جرد قطیفۃ ومیۃ بفتح المیم والیاء الشدیدۃ اسم محبوبتہ وقولہ من حب میۃ بیان الہوی ویبرح ای یزال

من برح بالكسر يبرح بالفتح يصف نفسه فيقول ان الفراق عن المحبوبة اذا غير المحبين عما كانوا عليه من الحب فحاله بالنسبة اليه ميتة على خلاف حالهم فان الهوى الثابت الذي هو حب ميتة لم يقرب من الزوال وموضع الاستشهاد فيه لم يكد حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن الزوال كما في قوله تعالى لم يكد يراها اي اذا اخرج يده الى الظلمات لم يقرب ان يرى تلك اليد لكثرة الظلمات قلت ويلحق بعسى اخلولق ويكاد قرب واولى وهلهل وطفق وعلق وانشأ وهب ويقال في طفق طبق بالموحدة ايضا نحو اخلولقت السماء ان تمطر وقرب زيد يجيء واولى بكر يقرأ وهلهل عمرو يذهب وعلقت اكتب وانشأت اعرب المكنون وهبت الوم القلب في طاعة الهوى شعر ربما ضربة بسيف صقيل * هذا صدر بيت من الخفيف عجزه * بين بصرى وطعنة نجلاء * وقوله سيف صقيل اي مجلو وبصرى بضم الموحدة بلدة بالشام وانما اضيف بين الى بصرى مع عدم التعدد لاشتمالها على اماكن او التقدير الاماكن اي اماكن بصرى فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وطعنة مجرورة بالعطف على ضربة اي طعنة بالرمح والنجلاء بالفتح والمد الواسعة البينة الاتساع وهي صفة طعنة والمعنى رب ضربة ضربتها بسيف مجلو ورب طعنة نجلاء طعنتها بالرمح في اماكن بصرى والشاهد فيه جر ضربة برب مع وجود ما الزائدة شعر وبلدة ليس بها انيس * الا اليعافير والا العيس * هو من الرجز والواو بمعنى رب وفيه الشاهد والانيس ما يوانس به من الانسان او هو اعم منه وهو اسم ليس وبها خبرها واليعافير الظباء التي بلون التراب وقيل الظباء مطلقا الواحد يعفور بالفتح وهو مرفوع على البدلية من انيس والعيس عطف عليه وهي بالكسر شتران سفيد سرخ مو واحدها اعيس والمعنى رب بلدة صارت خربة بحيث لا يسكن فيها احد الا الظباء والعيس شعر يضحكن عن كالبرد المنهم * هذا عجز بيت من السريع صدره * بيض ثلث كنعاج جم * والبيض بالكسر جمع بيضاء وهو صفة لمحذوف اي نساء بيض وهو مبتدأ خبره يضحكن والنعاج بالكسر جمع نعجة وهي ههنا انثى من بقر الوحش والجم بالضم جمع جماء وهي التي لا قرن لها والبرد بالتحريك حب الغمام فارسيته يخچه والمنهم بتشديد الميم الذائب من انهم البرد والشحم انهماما اي ذاب والمعنى نساء بيض ثلث مشبهات بنعاج لا قرن لها يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب في الصفاء والنقاء والشاهد فيه من حيث ان الكاف في كالبرد اسم بمعنى مثل ولا يخفى عليك ان الكاف لا تقع اسما عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة وذهب كثير منهم الاخفش والفارسي الى جواز ورودها اسما في السعة فجوزوا في زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع على الخبرية والاسد مخفوظا بالاضافة شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم * هو من بحر الطويل وموضع الاستشهاد فيه انه حيث يجوز في ان الكسر والفتح فان لم تقصد الى حذف شيء كسرت ان على انها اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا الفجائية اي اذا هو عبد القفا واللهازم وان قصدت ان ان مع صلتها في تاويل المفرد وهو مبتدأ حذف خبره فتحتها والتقدير اذا عبوديته للقفا واللهازم حاصلة واللهازم جمع لهزمة بالكسر كذا في الصحاح وهما لهزمتان يعني دو تندي زير بنا گوش والمعنى كنت اظن زيدا سيدا كما قيل فاذا هو خسيس دني عبد البطن يسعى لتربية الاعضاء وهي منافية للسيادة فان السادة مقبلون على تكميل النفس وخدمتها لا على تربية الجسم وما احسن قول الامام الهمام ابي الفتح علي بن محمد الكاتب البستي في هذا المعنى شعر يا خادم الجسم كم تسعى لخدمته * اتطلب الربح فيما فيه خسران * اقبل على النفس واستكمل فضائلها * فانت بالنفس لا بالجسم انسان * ع ولكنني من حبها لعميد * والعميد من اثقله العشق وهده حتى لا يستطيع النهوض والثبوت في مكانه وكذا المعمود قال في شرح شواهد المغني لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير وانما انشده الكوفيون ويروى لكميد وهو الحزين انتهى وكذا قال ابن هشام في المغني وقال العلامة العلوي في حل ابيات المنهل الضمير عائد الى سعاد ذكر النحاة ان قائله لا يعرف ولا يحفظ له تتمة قلت رأيت تتمة في مفتاح الاغلاق شرح ابيات المفصل ولكني نسيت منه لفظة والباقي يا سعاد سعيد الى هنا كلام العلوي قلت رأيت على حاشية نسخة عتيقة صحيحة من نسخ الشرح اوله * مجاور سعدى يا سعاد سعيد * فالضمير لسعدى وهو اسم محبوبة كسعاد والشاهد فيه ان اللام دخلت على خبر لكن وهو ضعيف شعر تالله ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد * هو لعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر رضي الله عنه من قصيدة من الكامل ترثي بها الزبير بن العوام والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير والتاء للقسم ويروى بالله والله وربك بالجر صفة الجلالة وان مخففة من المثقلة دخلت على قتلت وهو من غير افعال المبتدأ شذوذا وقوله وجبت عليك مستانفة لبيان حكم القتل

ويروى حلت وتعني بعقوبة المتعمد القصاص والمعنى احلف بالله ربك انك يا عمرو قتلت مسلما وحق وجب عليك القصاص شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني * فراقك لم ابخل وانت صديق * هو من الطويل والرخاء بالفتح سعة العيش وانما خصه بالذكر لان الانسان ربما يفارق الاحباب في يوم الشدة والصديق الحبيب يستوي فيه الواحد وغيره والمذكر وغيره ويقال للمرأة صديقة بالهاء ايضا كان هذا الشاعر يخاطب امرأته واصفا نفسه بالجود ومظهرا محبته اياها بحيث انه يؤثر ما تختاره هي على ما يختاره هو حرصا على رضاها فيقول لو طلبت يا حبيبتي في يوم الرخاء افارقك ما بخلت في انجاح مرامك والحال انك صديقة ويروى طلاقك وموضع الاستشهاد فيه انك حيث اعمل ان المخففة في كاف الخطاب للضرورة شعر واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتي كل ما قدرا * هو من السريع وقوله ان سوف يأتي قائم مقام مفعولي اعلم وعلم المرء ينفعه جملة معترضة والمعنى واعلم ان كل ما تعلق به القدر من الخير والشر فهو آت لا محالة شعر ونحر مشرق اللون * كأن ثدياه حقان * هو من الهزج والواو بمعنى رب والنحر موضع القلادة من الصدر ويروى ووجه والاشراق الاضاءة والثدي بالفتح پستان زن والحقان تثنية الحقة بالضم وهو ما حذف التاء منه عند التثنية للضرورة والمعنى رب نحر مضيء لونه وثدياه صاحبه كحقين في الاستدارة والنهود وموضع الاستشهاد فيه كأن ثدياه حيث خفف كأن والغيت عن العمل ويظهر من كلام ابن مالك انها اذا خففت لا تلغى بل تعمل في ضمير الشان او غيره فتقدير البيت على تقدير العمل كأن الشان ثدياه حقان شعر يا ليت ايام الصبى رواجعا * هذا صدر بيت من الرجز عجزه * او كنت في وادي العقيق رواتعا * ويا للنداء والمنادى محذوف والصبى بالكسر والقصر كودكي وجواني وقيل كردن بكودكي وجواني من نصر والرواجع جمع راجع لانه صفة يوم وهو مما لا يعقل واو بمعنى بل للانتقال الى الجملة الاهم وهي معطوفة على ليت وهي بمعنى اتمنى والعقيق بفتح العين موضع بالمدينة والرواتع جمع راتع من رتعت الماشية رتوعا اي رعت واكلت ما شاءت والمعنى يا هذا اتمنى رجوع ايام الشباب بل كنت راتعا في وادي العقيق والشاهد فيه ان ليت اجري مجرى اتمنى فنصب الجزئين ايام الصبى ورواجعا كما هو عند الفراء ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا كقوله شعر اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا اسدا * واخرجه الاكثرون على ان اسدا منصوب على الحالية اي تلقاهم اسدا شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى * فلم يستجبه عند ذاك مجيب * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة * لعل ابي المغوار منك قريب * هذا من قول كعب الغنوي في مرثية اخيه ابي المغوار من بحر الطويل والواو بمعنى رب والندى بفتح النون العطاء وابي المغوار بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل وهو اسم لعل ويروى ابا المغوار على الاصل وقريب على الروايتين خبرها والمعنى رب داع دعانا بل يعطي احد منكم العطاء فلم يستجب دعاءه مجيب عند سؤاله فقلت لذلك السائل ادع مرة اخرى وارفع الصوت لعل ابا المغوار منك قريب فيجيب دعائك فانه جواد غاية الجود وقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا شهدنا على انفسنا واقررنا بوحدانيتك فبلى حرف جواب اصلي الالف وقال جماعة الاصل بل واما الالف فقيل زائدة كالف قبعثرى وقيل للتانيث كالف حبلى بدليل امالتها شعر ليت شعري هل للمحب شفاء * من جوى حبهن ان اللقاء * هو من الخفيف وقوله شعري بالكسر مصدر مضاف الى الفاعل والجملة الاستفهامية في محل نصب بشعري وهو اسم ليت والخبر محذوف اي ليت شعري بهذا الامر حاصل وقيل في محل رفع على انها خبر ليت والشعر بمعنى المشعور به وهو اسم ليت اي ليت المشعور به هذا الامر والجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول منه جوي الرجل بالكسر يجوى بالفتح فهو جو كذا في الصحاح وان بالكسر مشددة النون بمعنى نعم وفيه الشاهد والمعنى ليت شعري هل للعاشق شفاء من حرقة حب النساء ثم قال نعم اللقاء شفاء للعاشق شعر كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * هذا عجز بيت لارقم بن علباء اليشكري صدره * ويوما توافينا بوجه مقسم * والموافاة الاتيان والمقسم المحسن ماخوذ من القسامة بالفتح وهو الحسن يقال رجل قسيم الوجه ومقسم الوجه اي جميله وتعطو اي تطاول الى الشجر لتتناول منه كذا في القاموس والجملة صفة ظبية والوارق من ورق الشجر يرق اذا صار ذا ورق كاورق فهو ورق ووارق ومورق والسلم محركة شجر عظيم ذو شوك الواحد بهاء والاضافة من قبيل جرد قطيفة ويروى نضر السلم اي الشديد الخضرة والمعنى ويوما تاتينا الحبيبة بوجه حسن كظبية تمتد الى السلم الوارق وانما شبه الحبيبة بظبية في هذه الحالة لانها تكون في هذه الحالة احسن منظرا والشاهد فيه ان حيث زيدت بعد الكاف الجارة

ويروى بالنصب على ان كان خففت واعملت في الظاهر فظبية اسمها وتعطو خبرها وبالرفع على انها خففت فالغيت او اعملت في ضمير محذوف اى كانها ظبية **شعر** في بئر لا حور سرى وما شعر + هذا عجز بيت من الرجز صدره + بافكه حتى اذا الصبح جشر + والحور بضم الحاء المهملة وسكون الواو الهلاك ولا زائدة وفيه الشاهد والافك بالكسر الكذب والجشور انفلاق الصبح وطلوعه يقال جشر الصبح يجشر اذا انفلق وطلع كان هذا الشاعر يصف فاسقا او كافرا فيقول ان الفاسق او الكافر سرى في بئر الهلاك بافكه اباطيله وما علم لفرط جهله وغفلته انه سار فيها حتى اذا اضاء الحق وانكشف ظلمات الشبهات اى مات او قامت القيامة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم **شعر** اقلي اللوم عاذل والعتابن + وقولي ان اصبت لقد اصابن + هو من الوافر والبيت لجرير واللوم بالفتح العذل وعاذل اصله يا عاذلة فرخم وحذف حرف النداء والعتاب الموجدة والغضب وجواب الشرط محذوف يدل عليه قوله قولي والمعنى اقلي لومك وعتابك يا عاذلة على ما افعله وتاملي فيه فان كنت مصيبا فيه فصوبيني وموضع الاستشهاد فيه العتابن واصابن حيث عوض عن حرف الاطلاق وهو الف الاشباع نون التنوين والاصل العتابا واصابا **شعر** وقاتم الاعماق خاوي المخترقن + مشتبه الاعلام لماع الخفقن + هو من الرجز والبيت لرؤبة والواو واو رب والجواب محذوف اى قطعته والقاتم الشديد السواد يقال اسود قاتم ومكان قاتم اى مظلم مغبر النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق جمع عمق بالفتح وعمق بالضم وهو ما بعد من اطراف المفازة كذا في القاموس والخاوي من خوى البيت اذا خلا والمخترق بضم الميم وفتح الراء المحل الخالي الذي تخترقه الريح اى تهب فيه ومعنى كون المحل خاويا انه لا شيء فيه يمنع الريح من المرور به بسهولة فهو خالي الجوف تمر الريح فيه بسهولة من غير عائق والاعلام جمع علم يهتدى به في الطريق واللماع مبالغة اللامع والمراد بالخفق السراب الخافق من خفق السراب خفقا اذا اضطرب وهذا من قبيل تسمية الشيء بالمصدر والاصل الخفق بسكون الفاء حرك للضرورة كذا في الصحاح والمعنى رب مهمه مظلم النواحي في المرأى بعيد الاطراف خالي الطريق عن الاشجار مشتبه الاعلام لماع السراب قطعته اى رب مهمه مخوف قطعته كذا قال العلوي والشاهد فيه ان التنوين الحق بقاف المخترق والخفق وهي ساكنة الاصل فحركت بالكسر لانه الاصل في التحريك او بالفتح تشبيها للتنوين بالنون الخفيفة وهو الاكثر **شعر** لا تهين الفقير علك ان + تركع يوما والدهر قد رفعه + قال الدماميني في هذا البيت من جهة العروض استعمال الخزم في مستفعلن بعد خبنه وذلك ان هذا البيت من بحر المنسرح واول اجزائه مستفعلن ذات الوتد المجموع وقوله لا تهي على زنة فاعلن فحذف سينه بالخبن ثم ميمه بالخرم فصار تفعلن على زنة فاعلن ومثله شاذ عندهم انتهى وقوله لا تهين الفقير اصله لا تهينن بنون مخففة للتاكيد حذفت لاجل لقائها اللام الساكنة من الفقير وفيه الشاهد وعل بفتح العين وشد اللام لغة في لعل وهي اصلها عند من زعم زيادة اللام وفيها لغات لعن وعن ولان وان ورعن بالعين المهملة ورغن بالمعجمة وكاف الخطاب اسمها وان تركع خبرها حملا لها على عسى في دخول ان في خبرها والمعنى لا تهن الفقير عسى ان ينعكس الامر فتركع انت الحال ان الزمان قد رفعه اى يستغني هو وتفتقر انت وتحتاج اليه فان نعم الدنيا وشدائدها لا تدوم هذا آخر ما يتضح به معنى الابيات وينحل به معضلات الامثال والآيات ويتذلل به الاوابد الابية في شواهد الفوائد الضيائية وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم المعين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه اجمعين

تمت

بعد الحمد لمن لا يحد ذاته بالنثر والابيات وليس كمثله شيء في الذات والصفات ولا يحتاج وجوده الى الادلة ولا يمكن تصوره بالنظائر والامثلة والصلوة على اول الامواج من البحر القديم المخصوص بالمجاه والخلق العظيم وعلى آله واصحابه الموصوفين بصفات الرضية والمتخلقين باخلاقه البهية السنية ان هذا التعليق السامي لحل ابيات شرح الجامي الذي كان نادرا في العصر بل مفقودا من الدهر مطالب مشتملة عليه تتوقف وفحاويها من دونه تتعذر وتتخلف والناس يشتاقون اليه اشد الفاقة ويعجزون عن المقصود بعد السعي بما فوق الطاقة الآن قد طبع في المطبع اليوسفي الواقع في دار العلم والعمل فرنگي محل من محلات البلدة لكهنو اعتنى بطبعه محبوب الزمان ومحسود الاقران معين العلوم والفنون ناشر التعاليق والمتون المولوي الحاج **محمد يوسف** صانه الله عن موجبات التحسر والتاسف سنة الف وثلث مائة واثنتي عشر ... [illegible] ... العجاب فبادروا اليه مبادرة العطشان الى الزلال

